



المظلة العربية للدراسة والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

التحضر في الوطن العربي

الجزء الثاني

١٩٨٠

التحضر في الوطن العربي

(الاقطار الأفريقية)

الجزء الثاني



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
مركز البحوث والدراسات العربية

التحضر في الوطن العربي

الجزء الثاني

١٩٨٠

إشراف :

الأستاذ الدكتور محمد صبيح عبد الحكيم

الأساتذة المشاركون في البحث :

- د . اسحق القطب
- المرجوم ١ . د . جمال الدين الدناصورى
- ١ . د . حافظ ستهم
- ١ . د . حسن الخياط
- السيد / حسنى أبو سعده
- د . صاري الجيلاني
- ١ . د . صفيوح خير
- د . عبد الله على حامد العبادى
- د . عمر الفاروق سيد رجب
- د . فايزه محمد سالم
- د . محمد غانم الرميحي
- ١ . د . محمد متولى موسى
- السيد / محمد محمد زهرة
- ١ . د . محمد محمد سطحية
- د . محمد المتصم أحمد
- د . محمود فهمى الكردى
- د . يحيى الحداد

الفصل التاسع

التحضر في جمهورية مصر العربية.

التعريفات والمصادر الإحصائية :

على الرغم من طول عهد مصر بعملية التعداد ، فلم يوضع أى تعريف للمركز الحضرى قبل تعداد ١٩٦٠ ، كما لا يوجد جدول واحد للمراكز الحضرية ضمن التعدادات السابقة لنفس التاريخ (١٩٦٠) . والتعريف الحضرى المستخدم سنة ١٩٦٠ هو تعريف إدارى ، فطبقا له ، فإن المراكز الحضرية فى مصر هى المحافظات الحضرية : القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس - والاسماعيلية حتى ١٩٦٠ - وعواصم المحافظات والمراكز بالإضافة إلى شبرا الخيمة والمطرية والحرامدية ويجب التنويه هنا إلى الظروف الاقتصادية فى هذه المراكز الحضرية . حتى أصغرها حجما . متمثلة فى القرى العاملة تختلف عن مثيلها السائدة فى المناطق الريفية (١) وهذا يعنى أنه على الرغم من أن التعريف الحضرى هو تعريف إدارى ، إلا أن هذا الوضع الإدارى له انعكاساته الاقتصادية ، وهى من العوامل الهامة فى إضفاء صفة الحضرية على المركز العمرانى وتعتمد معظم الدراسات العلمية للسكان فى مصر ، على التعدادات ابتداء من تعداد ١٩٢٧ ، لأنه ببداية ذلك التعداد أخذ الوضع الإدارى الذى تنشر على أساسه البيانات الأساسية - المحافظات - فى الثبات النسبى ، وعدم الاختلاف كثيرا عن الوضع الحالى ، كما أنه ببداية هذا التعداد بدأ فى نشر سائمت من خصائص السكان التى يمكن

* أمد هذه الدراسة الأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم عميد كلية الآداب جامعة القاهرة ، والدكتور محمود فهمى الكردى بقم الاجتماع كلية الآداب - جامعة القاهرة ، والدكتور فائزة محمد سالم بقم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة عين شمس ، والسيد محمد محمد زهرة المدرس المساعد بقم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة .

Nassef, A. and Tolba, M., «Dimensions and Structure of Labour Force by type of localities», in Jemman on Demographic factors in Manpower Planning in the Arab World, Cairo Demographic Centre, 1972, p. 6.

تتبع الكثير منها بانتظام، بالإضافة إلى جعل كل محافظة (مديرية) أو محافظتين متشاريتين في مجلد واحد، بعد أن جاء تعداد ١٩١٧ في مجلدين فقط لكل مصر.

ومع ماسبق عن التعدادات ابتداء من تعداد ١٩٢٧، فإن جمع بيانات عن التحضر يتطلب مجهوداً شاقاً لإعداد الجداول المقارنة، وذلك لأن البيانات عن التحضر ليست واحدة بالضرورة في كل التعدادات، إذ يتطلب الأمر جمعها وجعلها قابلة للمقارنة، وقد تضمن تعداد سنة ١٩٦٠، جداول مقارنة للوحدات الحضرية، ومن هذه الجداول جدول يوضح سكان الريف وسكان الحضر حسب النوع على مستوى المحافظات لتعدادات ١٩٢٧، ٣٧، ٤٧، ١٩٦٠، وهذا الجدول معدل حسب الحدود الإدارية، ومفهرم التحضر المستخدم في تعداد ١٩٦٠، ولكن لا يوجد شرح كيفية تصحيح أرقام التعدادات السابقة لتنسق مع أرقام ١٩٦٠ حسب تعريف الحضر المستخدم فيه بالإضافة إلى عدم وجود وثائق رسمية حول تغير الحدود الإدارية للوحدات الإدارية في معظم التعدادات إلا في تعداد ١٩٦٠، ويتطلب ملائمة تغير الحدود الإدارية لهذه الوحدات جهداً كبيراً باستخدام القرارات التي أصدرتها وزارة المالية ووزارة الداخلية وهذا لن يتحقق دون جهد كبير كان ينبغي الإشارة إليه في مقدمة تعداد ١٩٦٠ أو تعليقاً على الجدول المذكور، ولهذا فلا بد من تتبع التغير الإداري ١٢١ (١) مركزاً حضرياً على مدى التعدادات المختلفة ابتداء من تعداد ١٩٢٧ وحتى تعداد ١٩٦٠ وذلك بناء على تعريف الجدول المذكور في التعداد الأخير، ويصبح عدد المراكز الحضرية ١٢٧ مركزاً حضرياً في تعداد ١٩٦٦.

اتجاهات التحضر :

يوضح الجدول التالي الاتجاهات الأساسية ومعدلات التغيرات السكانية في مصر.

للفترة ٢٧ / ١٩٦٦

السكان	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
إجمالي السكان	١٤٠٨٣٢٦٧	١٥٨١١٠٨٤	١٨٨٠٥٨٢٦	٢٥٧٧١٤٩٥	٢٩٧٢٠٤٢٣
سكان الريف	١٠٣٦٣٦٧٨	١١٤٢٩٠٠١	١٢٦٠٣٥١٠	١٦١١٤٦٩٩	١٧٩١٩٣٦٥
سكان الحضر	٣٧١٩٥٩٨	٤٣٨٢٠٨٣	٦٢٠٢٣١٦	٩٦٥٦٧٩٦	١١٨٠١٠٥٨
نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان (%)	٢٦,٤	٢٧,٧	٣٣	٣٧,٥	٣٩,٧

() لا يشمل هذا العدد المراكز الحضرية في محافظات الحدود والتي سيأتي ذكرها تفصيلاً عند دراسة الهيكلية الجغرافية.

١٠ / ٦٦	٤٧ / ١٩٦٠	٣٧ / ١٩٤٧	٢٧ / ١٩٣٧	النسبة المتوقعة للسكان
١٥,٣	٢٨,٠	١٧,٩	١٢,٣	إجمالي السكان
١١,٧	٢٩,٧	١٠,٣	١٠,٤	سكان الريف
٢٢,٢	٥٠,٧	٤١,٥	١٧,٨	سكان المدن
١,٩	٢,٠	٤,٠	٣,٧	نسبة زيادة سكان المدن إلى زيادة سكان الريف
٥,٩	١٣,٦	١٩,١	٤,٩	نسبة التغير في سكان المدن
٢,٥	٦,٧	٧,٣	١,٨	معدل التغير .

ويتضح من دراسة الجدول ما يأتي :

١ - تزايد إجمالي السكان بنسبة ٢١١٪ خلال الفترة ٢٧ / ١٩٦٦ ، أي من ١٤,١ مليون نسمة في تعداد ١٩٢٧ إلى ٢٩,٧ مليون نسمة عام ١٩٦٦ . أي سكان المدن فقد تزايدوا بنسبة ٣١٧,٣٪ أي من ٣,٧ مليون نسمة سنة ١٩٢٧ إلى ١١,٨ مليون نسمة عام ١٩٦٦ وارتفع هذا الرقم إلى ١٦,١ مليون نسمة في تعداد ١٩٧٦ .

٢ - وإذا أخذنا في الاعتبار اختلاف طول الفترات التعدادية فإن معدلات نمو السكان ارتفع على طول الفترات وقد أظهر معدل نمو السكان الحضر إرتفاعاً واضحاً خلال الفترة ٣٧ / ١٩٤٧ في حين شهد انخفاضاً خلال الفترة التالية ، ومع هذا فإن نسبة نمو سكان المدن أكثر ارتفاعاً عن مثيلتها في الريف .

٣ - كنتيجة للتطورات في نمو السكان إرتفعت نسبة سكان الحضر من ٢٤٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٤٠٪ من إجمالي السكان سنة ١٩٦٦ .

التباين الإقليمي للنمو الحضري :

يوضح الجدول التالي التباين الإقليمي للنمو الحضري في مصر ومنه يتضح ما يأتي :

١ - نجد أن هناك تبايناً جغرافياً في نمو الحضرية ، إذ ترتفع نسبته في الوجه البحري عن الوجه القبلي بمعدل الضعف تقريباً لأن الوجه البحري يضم القاهرة والاسكندرية ومخافظات منطقة قناة السويس - ولكن إذا استبعدنا المخافظات الحضرية من الوجه البحري

[illegible]

فإن النسبة تصبح في صالح الوجه القليل ، فعلى سبيل المثال كانت نسبة سكان الحضر في الوجه القبلى سنة ١٩٢٧ - ١٥,٣٪ بينما كانت نسبة الوجه البحرى متضمنا المحافظات الحضرية ٣٤٪ ، تنخفض إلى ١٤,٧٪ إذا حذفت منها المحافظات الحضرية ، وفى تعداد ١٩٦٦ تبلغ نسبة سكان الحضر في الوجه البحرى ٤٨,٩٪ بالمحافظات الحضرية التى إذا حذفت تصبح النسبة ٢٠,٧٪ فى حين أنها ٢٢,٤٪ للوجه القبلى .

٢ - لم يحقق أى من المحافظات غير الحضرية فى كلا الوجهين البحرى والقبلى المبدأ القومى للتخضر ، وعلى الرغم من ذلك فهناك تباينات واضحة فى معدل التخضر بينها فمحافظتا المنوفية وقنا هي أقل المحافظات حضرية وأكثرها دفعا للسكان لخارجها ، ويبلغ نسبة التخضر فيها ٢٤,٥٪ ، ٢٤,٣٪ فقط على التوالى فى تعداد ١٩٦٦ وتبلغ نسبة سكان الحضر فى البحيرة فى نفس العام أعلى من ٣٥٪ ، وهى تعتبر من أكثر المحافظات جذبا للمهاجرين كما ترتفع نسبة سكان الحضر فى محافظة القليوبية ويرجع ذلك إلى أن كلا من محافظتى البحيرة والقليوبية بضمان أجزاء من القاهرة الكبرى داخل حدودها الإدارية ، فوجود من داخل حدود القاهرة الكبرى مدينتى البحيرة وإسكندرية وبعض قرى مركزها ، كما توجد مدينة شبرا الخيمة داخل حدود القاهرة الكبرى وهى من محافظة القليوبية .

وترتفع نسبة سكان الحضر فى محافظتى الغربية وأسوان لتتركز بعض الصناعات والمشروعات الهامة داخل هذه المحافظات ، ففى المحلة الكبرى وطنطا (محافظة الغربية) توجد الغزل واللمج والصناعات الغذائية والكيمياوية ، بالإضافة إلى كتلة حجمها النسبى أيضا - وفى حالة أسوان ساعد إنشاء السد العالى وماتبعه من آثار اقتصادية مباشرة فى أسوان على ارتفاع نسبة الحضرية بين سكان هذه المحافظة .

٣ - كانت نسبة سكان الحضر فى تزايد مستمر فى معظم المحافظات غير الحضرية وإن كانت قد تباطأت فى بعض المحافظات .

٤ - يتضح من الجدول أيضا أن نسبة الزيادة المتوقعة لسكان المدن كانت أعلى منها بالنسبة لسكان الريف فى المحافظات فى معظم الفترات التعدادية نستثنى من ذلك ست محافظات فى الفترة التعدادية الأولى أو محافظة واحدة فى كلا من الفترتين التعداديتين الثالثة والرابعة ، وهذا يدل على ارتفاع النسبة المتوقعة لزيادة سكان الريف على المدن فى هذه المحافظات فى تلك الفترات التعدادية ويلاحظ أن اتجاه هذه النسبة فى معظم المحافظات ليقف مع المبدأ العام مع بعض الاختلافات البسيطة ، فقد كانت هذه المعدلات مرتفعة بالنسبة للفترتين التعداديتين

الأولين ، ثم أخلت في الانخفاض بعد ذلك وهناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة مثاله في أسوان والقليوبية وأسيوط والمنوفية وقد أوضحنا سابقا سبب لارتفاع النسبة في أسوان والقليوبية أما ارتفاع النسبة في المنوفية في الفترتين التعدادين فيرجع إلى توسع مدينتها الرئيسية وافتتاح مصانع النسيج فيها ، وارتفاع نسبة المتعلمين الذين يقبلون سكنى الحضر ، أما ارتفاع النسبة في أسيوط فيرجع إلى افتتاح جامعتها بكلياتها المختلفة وعلى الرغم من نمو عدد سكان الريف بصفة عامة في جميع المحافظات ابتداء من تعداد ١٩٢٧ إلا أن الأرقام الكلية قد تناقصت في محافظتي هما المنوفية وأسيوط وذلك خلال الفترة ٣٧ - ١٩٤٧ ذلك لهجرتها إلى المحافظات وإلى الخارج فالمنوفية تدفع بسكانها دوماً وكانت أسوان في تلك الفترة كمحالة المنوفية .

العوامل التي تؤثر في التحضر في جمهورية مصر العربية :

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التحضر في جمهورية مصر العربية ، وهذه العوامل تختلف من مكان لآخر ، كما يختلف تأثير العامل ودرجته وفعاليته من فترة لأخرى داخل الدولة .

ونستطيع القول بأن العوامل التي تؤثر في الحضر في جمهورية مصر العربية إجمالي

- ١ - العامل التاريخي
- ٢ - العوامل الجغرافية :
- ٣ - العوامل الاقتصادية :
- ٤ - العامل الإداري :
- ٥ - العامل الديموغرافي .

ونتناول الآن بالتحليل أثر كل عامل من هذه العوامل في عملية التحضر .

أولاً : العامل التاريخي :

لعب العامل التاريخي دوراً هاماً في نشأة بعض المدن وساعد بعضها على الاستمرار في النمو ، بينما أدى إلى انهيار البعض الآخر ، وليس هذا العامل وحده هو المشغول عن نشأة أية مدينة أو تطورها ، فهو يتضافر مع العامل الجغرافي أو العامل الاقتصادي أو الإداري أو العامل الديموغرافي .

وارتبط بالعامل التاريخي نشأة العاصمة الاسلامية منذ أيام الفتح العربي ، حيث أنشئت في موقع يمكن منه الاتصال الأرضي المباشر مع عاصمة الخلافة الراشدة الاسلامية في الحجاز .

كما ارتبط بالعامل التاريخي -أيضا - ازدياد أهمية دمياط ورشيد فترة من الزمن - وانتكاس الاسكندرية في تلك الفترة ، فقد سجل تقدير سكان الحملة الفرنسية الذي أجراه جومار عام ١٨٠٠ هذه الحقيقة ، فبينما بلغ عدد سكان دمياط طبقا لهذا التقدير ٢٠ ألف نسمة والحملة الكبرى ١٧ ألف نسمة ، نجد أن عدد سكان كلا من رشيد والاسكندرية بلغ ١٥ ألف نسمة (١) ، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير نتيجة لتغير العلاقات المكانية والتركيب الاقتصادي والحضارى في مصر ، فاحتلت الاسكندرية مركزا متقدما وصارت ثانية المدن المصرية بعد القاهرة ، بينما تدهورت دمياط ورشيد إلى مرتبة أقل.

ثانيا : العوامل الجغرافية :

يؤثر التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في شكل التحضر ونمطه لأن ارتباط المواقع بموارد طبيعية معينة تؤثر في درجة ونمط التحضر ، كما أن شكل المركز الحضري يتأثر أيضا بالموضع ، والموارد التي يتيحها الموضع الجغرافي تحدد عدد السكان اللازمين لاستغلالها الأمر الذي يؤدي إلى انتقال السكان وتوزيعهم من المركز الحضري أو إليه . وتتوقف - أيضا - إمكانيات النمو الحضري مستقبلا واتجاهاته على هذه الموارد وازداد قيمة المكان (٢) .

ولقد كان العامل الجغرافي ذا تأثير مباشر في توقيت المدن المصرية ، وأهم مظاهر هذا العامل هو توافر المياه للمراكز المختلفة من النيل حيث أدى وصول المياه العذبة إلى منطقة قناة السويس بعد حفر ترعة الإسماعيلية عام ١٨٦٠ وفرعها الشمالي والجنوبي إلى كل من بورسعيد والسويس على التوالي إلى النمو السريع والمتزايد لهذه المراكز ، ولولا وصول هذه المياه إلى المنطقة لكان حجمها السكاني مختلفا عما هو عليه الآن وفي الفترات المختلفة التي مرت

(١) Farid, L.A., The Population of Egypt; Some Aspects of Growth and Distribution, Cairo, 1948, pp. 6-9.

(٢) - راجع : محمود فهمي الكردى - التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضري - دراسة تحليلية - بمليقية على بعض مراكز النمو الحضري في جمهورية مصر العربية . رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لقمم الاجتماع بجامعة القاهرة ١٩٧٤ . ص ١٣٥ .

عليها منذ نشأتها ، ويزيد عدد سكان هذه المنطقة الآن على مليون نسمة ، ويسكن الحضر فيها حوالي مليون نسمة ، وموقع هذه المدن على الضفة الغربية للقناة ، يرتبط — بالإضافة إلى الرعة الحلوة — بالظهير الزراعي في الدلتا ، وعلى هذا فقد كان لقناة السويس والنيل الأثر في نشأة وتطور هذه المدن .

كما كانت الاسكندرية الحديثة من خلق ترعة المحمودية بالإضافة إلى البحر المتوسط (١) ، وسبق أن أوضحنا عند دراسة العامل التاريخي أن عدد سكان الاسكندرية كان أقل من مثيله في دمياط أو المحلة الكبرى ، وكان يبلغ قدر مثيله في رشيد وذلك قبل وصول مياه النيل عن طريق ترعة المحمودية عام ١٨٢٠ ،

ولقد أتاح هذا الموضع والظروف الجغرافية لكلا من مدن القناة — بور سعيد والإسماعيلية والسويس والقنطرة غرب وفابد — والاسكندرية أن تنمي مواردها الطبيعية وتستغلها أحسن استغلال ، وإذا كانت ترعة المحمودية أحد الوسائل التي أتاحت للاسكندرية الاتصال بالظهير المتمثل في مصر كلها ، وكذلك الاتصال بالعالم الخارجى الأمر الذى جعل منها ميناء مصر الأولى ، ونفس الكلام يقال بالنسبة لمنطقة قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، فقد تحولت هذه المناطق إلى مناطق جذب سكاني ، كما جعل فيها أكثر مناطق مصر حضرية بالإضافة إلى القاهرة ، فهذه المحافظات الخمسة كانت هى المحافظات الحضرية الأساسية في مصر حتى تعداد ١٩٦٠ ، وإن كانت الإسماعيلية قد خرجت من نطاق المحافظات الحضرية طبقاً لتعداد ١٩٦٦ .

وعلى هذا فالعامل الجغرافى المتمثل في الموضع وتوفير المياه العذبة اللازمة لإقامة حياة كاملة ، كان ضرورياً منذ البداية لنشأة وتطور المركز الحضرى سكانياً وعمرانياً ، حيث أن الموضع — الرقة الأرضية هذه المرة — قد حدد من إمكانيات التوسع العمرانى واستيعاب سكان بعض المراكز الحضرية للسكان أحياناً كما حدث في بور سعيد — قبل تجفيف أجزاء من بحيرة المنزلة جنوباً وغرباً ، وكذلك بالنسبة للاسكندرية قبل التوسع نحو الشرق والغرب ، أما القاهرة والسويس والإسماعيلية فهناك إمكانيات التوسع شمالاً وغرباً ، نحو البحيرة في الأولى ، وشمالاً وغرباً في السويس والإسماعيلية أيضاً .

وكان التوسع في شبكة الري — الرع — يعنى لزيادة قيمة بعض المواضع ، الأمر الذى كان يهيئ لإنشاء مراكز حضرية أو ريفية ، فقد لزدادت أهمية مدن شمال الدلتا نتيجة

(١) جمال حمدان : شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان . القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ ، ص ٤٢ .

لعمليات استصلاح الأراضي على مياه النيل ، كما ظهرت كوم أمبو في الصعيد ، حيث لم تذكرها جداول تعداد ١٩٠٧ ، ولكنها ظهرت في جداول التعداد التالي والذي أُجرى في عام ١٩١٧ بعدد سكان قدره ٢٠١٨ نسمة ، وقد بلغ عدد سكانها في تعداد ١٩٢٦ ، أكثر من ٢٧ ألف نسمة ، وقد جاء ظهورها معاصراً لعملية استصلاح الأراضي التي قامت بها شركة كوم أمبو وتحولها إلى مزرعة لقصب السكر ، وقد تمت كوم أمبو أساساً كدبنة للشركة (١) ، وهذا يعني ازدياد قيمة الموضع الجغرافي بلخول العامل الاقتصادي وكلاهما متفاعل مع الآخر .

ولا يقتصر أهمية العامل الجغرافي على نمو ووجه التحضر أو إبراز أهمية الموارد الاقتصادية للمواقع الجغرافية فقط ، بل أثر أيضاً في شكل المركز الحضري ، فإذا ما تتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية ، وجدنا أن أغلبها يمتدح للاستطالة ، لكي تفيد إلى أقصى حد من الجهة المائية على النيل ، ويكون محور هذه الاستطالة بوجه عام في معظم الأحيان بحسب اتجاه النهر في موضع المدينة المعنية ، فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالي جنوبي ، لأن هذا فيما عدا الانحناءات الموضعية هو اتجاه النهر السائد ، كما أن الزقازيق على بحر موسى تأخذ المحور الشمالي الشرقي الجنوبي الغربي ، وفي الوسط الدلتا فالخور السائد - بعيداً من التفرجات الموضعية - شمالي جنوبي - فينعكس على مدنه ، فمثلاً شين الكوم على بحر شين ، وطنطا على ترعة القاصد (٢) ، وفي غرب الدلتا ، يكون المحور هو شمالي غربي ، وتقع المدن هذا المحور أيضاً ، فدمهور التي تتطاول على ترعة الخندق الغربي من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي .

وقد قسم البعض مواقع المدن المصرية إلى ثلاثة أنواع وهي : مواقع ساحلية - ومواقع هامشية ومواقع داخلية (٣)

١- أما المدن الساحلية فتتميز بوجود مراكز عمرانية على السواحل الشمالية والشرقية ، وتصل مصر بالعالم الخارجي إلا أنها في الواقع تعتبر منفصلة عن العمران الداخلي الصالح للزراعة في بعض الأحيان ، وقد أدى هذا الانفصال إلى تحديد عدد سكانها وإمكانات

Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, pt. 28.

(١)

Hamdan, G., «Egypt, Land and People», in Guide book to Geology and Archeology of Egypt. Amsterdam, 1969, p. 25.

(٢)

Hamdan, G., op. cit., pp. 47-56.

(٣)

نموها ، ويصدق هذا الكلام على البرلس التي تنفصل عن العمران الزراعي بتناقضات من البراري المهجورة ، كما تنفصل المراكز العمرانية الحضرية على البحر الأحمر عن وادي النيل بتناقضات صحراوية ونفس الموضع يتكرر مع مرسى مطروح على ساحل البحر المتوسط.

٢- أما المواقع الهامشية فتقسم إلى قسمين وهي :

(أ) مواقع تمتد على طول الأطراف الشرقية والغربية للدلتا ، وتقوم بدور الوسيط بين المناطق الرملية والمناطق الرسوبية المتباعدة في إنتاجها .

(ب) مواقع جهة البراري في الشمال والتي تمثل المنطقة الرائدة في الإصلاح الزراعي (١).

٣- أما المواقع الداخلية فهي تمثل أساس الشبكة المدنية إذ تمثل القواعد الزراعية داخل المنطقة السكنية « العمران » ، وبهنا في هذا التقسيم قيمة الموقع الجغرافي في ظاهرة التخصر ، من حيث الدرجة والنمو والاتجاه في المستقبل ، فقد سبق تحليل عوامل نمو التخصر في المواقع الساحلية والتمثل في إمكانية ربط الظهير بالموانئ ، أما المواقع الهامشية فيربط حجم المراكز الحضرية فيها بعمليات الاستصلاح ، وقد وصل بعض هذه المراكز بالفعل إلى حجم كبير ، فحوش عيسى مثلاً أحد المراكز الحضرية الجديدة في منطقة استصلاح الأراضي في غرب الدلتا ، وصل عدد سكانها في عام ١٩٦٠ إلى ٢٥٢٧٦ نسمة ، وفي عام ١٩٦٦ إلى ٣٠٠٠٠ نسمة ، في حين أن هناك بعض المراكز الحضرية تقع في الداخل ، وليست بنفس الحجم الحضري ، إذ أن أبو حمص سجلت ٩٦٦٦ ، ١٥٣٧٧ نسمة في تعدادي ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالي ، وقد كانت حوش عسى ثالثة مدن محافظة البحيرة ، ورابعة المدن غرب الدلتا بعد الاسكندرية ودمهور وكفر الدوار . كما يزيد عدد سكان بليبي في شرق الدلتا ، على الكثير من المراكز الحضرية في محافظة الشرقية بل وفي شرق الدلتا . وهناك عدة عوامل متشابهة أدت إلى هذا النمو ، ولكن بصفة عامة تزداد أهمية بعض المواقع الهامشية مع ازدياد عمليات استصلاح الأراضي وتوفير المياه . أما المواقع الداخلية فتزداد أهميتها بازدياد الهجرة إليها من الريف المحاور المكتظ بسكانه .

ويلاحظ مما سبق أن العامل الجغرافي يحدد نشأة ونمو المدينة مشتركاً في ذلك مع الموارد الاقتصادية أو العامل الديموغرافي أو الإداري ، ويترك له دور هام في إبراز أهمية هذه العوامل الثلاثة .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية :

يؤثر العامل الاقتصادي بشكل واضح في نشأة وتطور المراكز الحضرية ، وبالتالي في عملية التحضر في مصر ، ويتمثل العامل الاقتصادي في الصناعة والمواصلات والتعدين ، واستصلاح الأراضي . وقد أثرت هذه الأنشطة الاقتصادية في المراكز الحضرية في مصر الأمر الذي ساعد على استمرار عملية التحضر ،

ويتمثل دوره في تطور مدينة المحلة الكبرى ، فقد ساعد إنشاء صناعة الغزل والنسيج على تطور المدينة سكانياً وعمراً منذ عام ١٩٢٧ إذ بلغ عدد سكانه طبقاً لهذا التعداد أقل من ٥٠ ألف نسمة ، وكانت تحتل بذلك المركز الثامن بين المدن المصرية فارتفع عدد سكانها إلى أكثر من ٢٥٠ نسمة عام ١٩٦٦ ، واحتلت بذلك المركز الخامس بين المدن المصرية ، وقد أثر التوسع في إنشاء صناعات الغزل والنسيج ومجموعة الصناعات المرتبطة بها على هذا النمو الهائل والذي بلغ للفترة ١٩٠٧ - ١٩٦٠ ، ٤٣٤% ، واحتلت المحلة الكبرى بذلك المركز الثالث من حيث النمو في تلك الفترة إذ يسبقها كلا من السويس والإسماعيلية فقط (١) .

وقد أثرت الصناعة في نشأة وتطور مدينة مصرية أخرى - غير المحلة الكبرى - وهي مدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة ، فقد بلغ عدد سكان هذه المدينة ٨٥٠ نسمة فقط في تعداد ١٨٨٢ ، ارتفع إلى ١٩٨٠ نسمة في تعداد ١٨٩٧ ، ثم صارت مدينة بصاعة والنسيج خلال الحرب العالمية الثانية فارتفع عدد سكانها إلى حوالي ١١ ألف نسمة في تعداد ١٩٤٧ ، ثم سجل ٤٣٢١٧ نسمة في تعداد ١٩٦٠ ، ويعمل ٥٠% من قوى النشاط الاقتصادي فيها بالصناعة .

وبالإضافة إلى مدينتي المحلة الكبرى وكفر الدوار فقد كان للتوسع الكبير في الصناعات في بعض المدن المصرية دور في زيادة عملية التحضر ، ومن هذه المدن القاهرة حيث ازدهرت بها أكثر من ضاحية صناعية كحلوان وشبرا الخيمة .

وكذلك في الإسكندرية حيث قامت بها بعض الصناعات الهامة ، كالغزل والنسيج

(١) راجع : محمد السيد غلاب ، يسرى الجوهري . جغرافية الحضر . الإسكندرية ، دار الكتب العلمية ١٩٧٢ . ص ٨٣ .

والصناعات الكيماوية والغذائية ، ومن المدن التي كانت الصناعة تجعل عوامل تطورها ونموها طغيا. ودمياط والسويس والحيزة .

وقد أدى تركيز الصناعات في هذه المدن المصرية إلى ازدياد عملية التخصر كما وكيفا ، فمن الناحية الكمية تسببت في هجرة عدد كبير من العمال من الريف المحاور للعمل في هذه الصناعات ، ومن الناحية الكيفية فقد أذنت إلى تركيز مجموعة من الخدمات والحرف المواكبة للصناعة وهذه الحرف هي أساساً من خصائص التخصر .

والقد ساعدت المواصلات على نشأة وتطور الكثير من المراكز الحضرية المصرية ، فبحلول نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، حلت الشبكة الحديدية والسيارات محل وسائل النقل النهري التقليدي .

ولما كانت الأماكن والمواقع التي ترتبط بهذه الوسائل الجديدة تختلف عن مثيلها التي تحتاجها النقل النهري ، هذا بالإضافة إلى أماكن أخرى بعيدة عن النهر لذلك تطلب الأمر مراكز مدينية في غير مواضع حضرية من قبل ، ومن ثم نشأت بعض المدن ، وتعتبر كفر الزيات إحدى هذه المراكز المبكرة ، فمع أنها مدينة خططها محمد علي ، إلا أن أهميتها لازدادت بعد مد الخط الحديدي بين القاهرة والاسكندرية ، واقد تأكدت أهمية كفر الزيات حينما اعترض فرع رشيد امتداد الخط الحديدي (١) ، وقد بلغ عدد سكان كفر الزيات ١٠٦٣١ نسمة في تعداد ١٨٩٧ ، ارتفع إلى أكثر من ٣٤ ألف نسمة في تعداد ١٩٦٦ ، وفي حالة كفر الزيات بالذات فقد تضاعف موقعها ليزيد أهميتها في طريق القاهرة - الاسكندرية وكذلك أدى الموقع وسهولة المواصلات إلى قيام صناعة الزيوت والصابون والكيماويات الناجمة في تلك المدينة ، مما ساعد على اجتذاب الأيدي العاملة لتلك المدينة .

والقازيق من المدن التي نمت تنوعاً سريعاً وازدادت أهميتها نتيجة لافتتاح قناة السويس ، حيث أصبحت مركز النقل لشبكة السكك الحديدية المتجهة إلى شرق الدلتا ، وقد ظهرت القازيق ككثافة للمدن المصرية في تعداد ١٨٨٢ ، وصارت تحتل المركز السادس بينها لفترة ثلاثين عاماً بين تعدادي ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ وهي وإن تفقد مركزها بعد ذلك بالنسبة للمدن المصرية إلا أن عدد سكانها كان يطرد بوضوح ، فقد بلغ عدد سكانها حوالي ١٢٤ ألف نسمة في تعداد ١٩٦٠ ، ارتفع إلى أكثر من ١٥١ ألف نسمة في تعداد ١٩٦٦ .

وتمثل طنطا نموذجا ثالثا للتطور الذى صاحب مد السكك الحديدية، فقد كانت سادسة المدن المصرية سكانا على أيام الحملة الفرنسية (سنة ١٨٠٠) ، وصارت رابعة المدن المصرية فى تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، بعدد سكان يزيد على ربع مليون نسمة فى التعداد الأخير ، ومن العوامل التى أدت نموها هو كونها عقلة المواصلات فى الدلتا لموقعها الجغرافى المتوسط وتشارك دمنهور مع طنطا فى كونها تمثل حقدة للمواصلات فى غرب الدلتا ، كما كان لمهولة المواصلات أثر واضح فى نمو مدن منطقة قناة السويس .

وتأتى أهمية المواصلات فى أنها تتيح اتصال المركز الحضري بغيره مما يساعد على قيام أنشطة اقتصادية أخرى تساعد بدورها فى اطراد عملية التحضر .

أما المدن المصرية التى تطورت نتيجة للتوسع فى التعدين فهى مجموعة مدن ساحل البحر الأحمر كسفاجة والقصير حيث يتم تعدين الفوسفات بالقرب منهما ، ولولا وجود المعادن لكان حجمهما أقل شأنا ، إذ لم يذكر تعداد ١٨٨٢ القصير بينما بلغ عدد سكانها ١٨٠٢ نسمة فى تعداد ١٨٩٧ ، ولكن بعد التوسع فى تعدين الفوسفات ارتفع عدد سكانها إلى ٥٣٣٦ نسمة فى تعداد ١٩٤٧ ، وارتفع العدد إلى ٩٤٤٥ فى تعداد ١٩٦٠ ثم إلى ١٣٦٩٥ فى تعداد ١٩٦٦ ، أما الفردقة فقد ظهرت مع استخراج البترول وقد وصل عدد سكانها إلى ٣٠٠ في تعداد ١٩٤٧ ثم إلى ٦٣٨٢ فى تعداد ١٩٦٠ وتسجل ٦١٦٠ فى تعداد ١٩٦٦ . بينما ارتفع عدد سكان رأس غارب - إحدى المدن التى نشأت نتيجة لاستخراج البترول - فقد كان ٣٢٤٢ و ٦١٤٦ و ٩٦٣٨ فى تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالى ، كما كان لاكتشاف الحديد فى الواحات البحرية إلى إنشاء مدينة تعدينية كاملة بالقرب من الباطيلى عاصمة الواحات البحرية ، وقد زودت هذه المدينة بكافة الخدمات التى يجب توفرها للمدينة :

وجود المدن التعدينية رهن باستمرار المعادن ، ومثال ذلك مدينة جمسة على ساحل البحر الأحمر ، والتى تناقص سكانها وانخفض معدل نموهم نتيجة لنضوب البترول ، حتى أصبح ذكرها لا يرد ضمن التعدادات المصرية ابتداء من تعداد ١٩٤٧ وحتى ١٩٦٦ وتقف جمسة كمثال على الطابع المؤقت لمراكز العمران التعدينية^(١) ، وعلى العكس من جمسة فينتظر أن تزدهر بعض الحالات العمرانية التى تقوم حيث مواقع الاكتشافات البترولية الحديثة بالقرب منها العلمين وغرب الفيوم وفى شمال الدلتا .

(١) محمد السيد غلاب ومحمد صبحى حميد الحكيم - السكان - ديموغرافيا وجغرافيا - ط٣ - القاهرة ،

تأما المدن التي تطورت نتيجة لعمليات استصلاح الأراضي فهي كوم أمبو وسبق أن أوضحنا هذا عن دراسة أثر العوامل الجغرافية في تطور المدن المصرية ، وكذلك تطورت بعض المدن التي تقع على أطراف وهامش الدلتا والتي كان وجودها ضرورياً للقيام بخدمات للبحالات الزراعية التي تنشأ نتيجة لعمليات استصلاح الأراضي ، ومن أمثلة هذه المدن ، الحسنية في محافظة الشرقية في الأطراف الشرقية للدلتا ، وكذلك حوش عيسى والدلتجات بمحافظة البحيرة على الأطراف الغربية للدلتا بالإضافة إلى بلد المركز الإداري ومركز الخدمات بمديرية التحرير .

وابعاً : العامل الإداري :

يحدد العامل الإداري عدد المراكز الحضرية في مصر ، وبالتالي حجم الحضر و عملية التحضر ، فالمركز الحضري في مصر يخضع للتعريف الإداري أساساً ، حيث يعرف الحضر طبقاً لتعداد ١٩٦٠ بأنه يشمل المحافظات الحضرية وهي القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس والإسماعيلية (١٩٦٠) بالإضافة إلى عواصم المحافظات والمراكز ، ولم يكن هناك تعريف محدد للحضر أو جداول خاصة به في التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ .

وتضم جمهورية مصر العربية ٢٥ محافظة منها ٤ محافظات صحراوية هي سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ، كما تضم ، طبقاً لتعداد ١٩٦٦ - أربع محافظات حضرية هي القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس ، بالإضافة إلى ١٧ محافظة ريفية منها تسع محافظات بالوجه البحري وهي دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية والإسماعيلية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة أما في الوجه القبلي فتوجد ثمان محافظات هي الجيزة والقليوبية ، وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وإسوان ، وتنقسم كل محافظة من المحافظات الريفية إلى عدد من المراكز ، لكل منها عاصمة إدارية تمثل حضر هذا المركز .

وكما سبق فإنه على الرغم من تفشي الحياة الريفية في هذه المراكز الحضرية فإن الأحوال الاقتصادية في أغلبها مرتبة أحسن حالاً في من حيث تركيب قوتها العاملة عما هو سائد في المناطق الريفية .

وزيادة عدد المراكز الحضرية عملية مستمرة ، وهي مرتبطة بزيادة عدد السكان . الحالة التي تحول إلى مركز حضري وكذلك بزيادة عدد السكان في المناطق الريفية المجاورة أيضاً .

وارتفع مجموع السكان الذين أضيفوا إلى سكان الحضر نتيجة التغير في الصفة الإدارية وتحويل بعض الحالات إلى مراكز حضرية ، ففي الفترة التعدادية بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ بلغ مجموع من أضيفوا إلى سكان الحضر ٤٤٥٨ نسمة ، وبعد ذلك كانت الإضافات ١١٠٢٥٤ ، ٢٥٨٩٩٧ ، ١٣١٩٤٣ نسمة ، للفرات التعدادية ٣٧ / ١٩٤٧ ، ٤٧ / ١٩٦٠ ، ٦٠ / ١٩٦٦ على التوالي .

وقد كان عدد الوحدات الحضرية في مصر في تعداد ١٩٢٧ ، ٨٢ مركزاً حضرياً ارتفعت إلى ٨٧ مركزاً في تعداد ١٩٣٧ ، ثم إلى ٩٩ مركزاً حضرياً في تعداد ١٩٤٧ ، وصارت ١٢١ مركزاً في تعداد ١٩٦٠ واختيراً ارتفعت إلى ١٢٧ مركزاً حضرياً في تعداد ١٩٦٦ . ومن هذا العرض يتبين التغير الكبير الذي يحدث في الصفة الإدارية من تعداد الآخر الأمر الذي يؤثر في حجم سكان الحضر وكذلك في عملية التحضر .

خامسة : العامل الديموغرافي :

يرتبط نمو سكان الحضر في فترات زمنية محددة بالعامل الديموغرافي ويتم ذلك طبقاً لتقسيم إداري معين ، ويتكون هذا النمو من الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ، ويختلف معدل النمو بين الريف والحضر ، فهو يرتفع في الحضر نتيجة للهجرة المستمرة من الريف ، كما يختلف معدل نمو الحضر من محافظة لأخرى وذلك لعدة عوامل أهمها ، توافر فرص العمل ووجود مراكز الجذب الرئيسية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والثقافية والديموغرافية والإدارية وغيرها :

ويوضح الجدول التالي معدلات نمو الريف والحضر في مصر ، ومنه يتبين ارتفاع معدل نمو الحضر في مصر ، ويزيد معدل نمو الحضر في البحيرة باعتبار مدينة البحيرة الامتداد العمراني والسكاني لمدينة القاهرة ، كما يرتفع في أسوان والقابلية للنهضة الصناعية التي تشهدها بعض المراكز الحضرية في المحافظات .

النسبة المئوية للزيادة السنوية أسكان الريف والحضر بين تعدادي ١٩٦٦/ ٣٧

المحافظة	النسبة المئوية للزيادة السنوية					
	سكان الريف			سكان الحضر		
	١٩٦٦ - ٦٠	١٩٦٠ - ٤٧	١٩٤٧ - ٣٧	١٩٦٦ - ٦٠	١٩٦٠ - ٤٧	١٩٤٧ - ٣٧
دمياط	١٠٦	٤٣	٢٠٤	٢٠٣	٢٠٩	٣٠١
القليوبية	١٠٧	٢٠٧	١٠٦	١٠٥	٣٠٤	٣٠٩
الشرقية	٢٠٤	٢٠٤	١٠٣	١٠٥	٤٠٥	٢٠٥
التلخيصية	٣٠٩	٢٠١	١٠٨	١٠٣	١٠٧	٣٠٥
كفر الشيخ	٢٠٢	٣٠١	٢٠٢	١٠٥	٣٠٣	٢٠٦
الغربية	٩	١٠٥	١٠	٤٠٢	٣٠٤	٤٠١
المنوفية	١٠٣	١٠٣	١٠	١٠٢	٢٠٣	١٠٥
البحيرة	٣٠١	٢٠٧	١٠٥	٢٠٦	٣٠٩	٣٠٥
الجيزة	١٠٩	٢٠٧	١٠٣	٨٠٦	٩٠٩	٦٠٤
بنى سويف	١٠٤	١٠١	١٠٧	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٥
الفيوم	١٠٢	١٠٧	١٠	١٠٥	٢٠٦	١٠٥
المنيا	١٠٣	١٠٧	٩	٤٠٦	٢٠٧	٢٠٩
أسيوط	١٠٧	١٠٩	١٠٢	٢٠٨	٢٠٩	٣٠٢
سوهاج	١٠٧	١٠٦	١٠٤	٣٠١	٢٠٣	١٠٩
قنا	٤	١٠٦	١٠٧	٨٠٩	١٠٧	٢٠١
أسوان	٣٠٢	١٠٩	١٠٣	١٠٥٢	٤٠٧	١٠٩

المصدر: الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء. زيادة السكان في ج.م.ع وتعداداتها لثنتية. ص ١٢٠.

ويوضح الجدول التالي مكونات النمو الحضري ونصيب كل منها في النمو، وهذه المكونات هي، الإضافة الإدارية وصافي الهجرة والزيادة الطبيعية، وهذه المكونات على مستوى مصر. للفترة التعدادية ابتداء من ٢٧/ ١٩٣٧ وحتى الفترة ١٩٦٠/ ١٩٦٦. و الجدول التالي يوضح الأعداد الكلية الأرقام المطلقة بينما يوضح الجدول الذى يليه النسب التى أمهت بها المكونات الثلاثة في النمو.

نصيب مكونات النمو الحضري في مصر في الفترات المتعددية بين ١٩٢٧/١٩٣٧
إلى ١٩٦٠/١٩٦٦

١٩٦٦-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٤٧	١٩٤٧-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٢٧	الفترة
				مكونات النمو
١٣١٩٤٣	٢٠٨٩٩٧	١١٠٢٥٤	٤٤٤٥٨	الإضافة الإدارية
١٠٤١٤٣٣	٢٢٩٤٧٣٣	٧٩٧٦١٢	٤٢١٤٨٩	الزيادة الطبيعية
٦١١٨٦٤	١١٥٩٧٤٧	٩٧٦٩٣٠	٢٠٨٣٦٥	صافي الهجرة
٢٢٨٥٢٤٠	٣٧١٣٤٧٧	١٨٨٤٧٩٦	٦٧٤٣١٢	المجملة

أما النسب التي أسهمت بها المكونات الثلاثة المذكورة فيوضها الجدول التالي

النسبة التي يسهم بها كل من مكونات النمو الحضري في مصر
للفترة من ٢٧/ ١٩٣٧ إلى ٦٠/ ١٩٦٦

١٩٦٦-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٤٧	١٩٤٧-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٢٧	الفترة
				مكونات النمو
٥,٨	٧,٥	٥,٨	٦,٥	بالنم الإداري
٦٧,٤	٦١,٨	٤٢,٣	٦٢,٥	الزيادة الطبيعية
٢٦,٨	٣١,٢	٥١,٩	٣١,٥	صافي الهجرة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجملة

ويتضح من الجدول السابق ما يأتي :

١ - لم يسهم الضم الإداري بأكثر من ٧٪ من جملة زيادة سكان الحضر سوى في الفترة التعدادية ١٩٤٧/ ١٩٦٠ ، وهي الفترة التي تشهدت إضافة أكبر عدد من المدن كمواصم للمراكم واتضح ذلك عند دراسة العامل الإداري .

٢ - تذبذب النسبة التي أسهمت بها صافي الهجرة ما بين ٢٧,٨٪ في الفترة التعدادية ١٩٦٠/ ١٩٦٦ ، و ٥,٩٪ من جملة الزيادة في الفترة ١٩٣٧/ ١٩٤٧ وهي الفترة التي شهدت ارتفاع نسبة صافي الهجرة إلى جملة الزيادة الكلية في محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس (١) ، وقد اقترنت النسبة التي أسهمت بها صافي الهجرة في الفترة ٢٧/ ١٩٣٧ من مثيلها في الفترة ٤٧/ ١٩٦٠ .

٣ - أسهمت الزيادة الطبيعية بأكثر من ٦٠٪ من جملة الزيادة الكلية للحضر في جميع الفترات التعدادية المذكورة باستثناء الفترة ٣٧/ ١٩٤٧ حيث أسهمت صافي الهجرة بأكثر من نصف الزيادة الكلية .

٤ -

مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية في مصر

رغم ظهور عديد من الدراسات الحضرية بعامة وتزايدها يوماً بعد يوم ، ورغم محاولة كثير منها التعرض إلى الجوانب التطبيقية لعملية التحضر ، إلا أن هناك ندوة - لا تزال - في تلك الدراسات التي تحاول التعرف على الصلة أو العلاقة بين جوانب التحضر (من حيث عوامله ، وأنماطه ، ومشكلاته .. الخ) وما تجرى في المجتمع . وسواء كان أفراد ذلك المجتمع على إدراك ، ووعي كاملين بأبعاد تلك العلاقة - فيخطئون لها ويضعفون السياسات - أو يكون ذلك قد تم دون قصد منهم - سوى إحصاءهم بوطأة المشكلات التي يعانون منها بالخط الحضرى - فإن دراسة طرفي هذه العلاقة أمر حيوى يساعدنا على تفهيمهم بحجم التحضر ذاتها ، كما أنه يعد مدخلاً ضرورياً للتعرف على مشكلات التحضر .

(١) راجع :-

أ - محمد سبيح عبد الحكيم : الهجرة إلى مدينة القاهرة ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد الأول ١٩٦٨ ص ١٠٨ - ١١١ .

ب - هدى أبو حيان : سكان الاسكندرية دراسة ديموغرافية جغرافية ، رسالة دكتوراه مقدمة لمعالي الاسكندرية عام ١٩٧٠ ، ص ٣٥٨ .

ج - محمد محمد زهرة : سكان منطقة قناة السويس ١٩٦٧/ ١٩٦٦ : دراسة ديموغرافية رسالة ماجستير مقدمة لمعالي الجغرافيا - جامعة القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٤٥ - ١٥٥ .

من هنا كان إهتمامنا بتخصيص ذلك القسم - من أقسام الدراسة - لتناول جوانب العلاقة بين مشكلات التحضر ، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في مصر . وحتى لا نتحول هذه الدراسة الجزئية ، وننتهي إلى مجرد تدارس مشكلات التحضر من جانب والتنمية الاجتماعية الاقتصادية من جانب آخر دون صلة بينهما أو علاقة ، كان من الضروري البحث عن عناصر مشتركة ، أو متغيرات رئيسية تربط بين هذين الجانبين . ذلك أننا لا نسهدف من تحليل ومعالجة مشكلات التحضر سوى تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع .

ويمكن تحديد هذه المتغيرات الرئيسية في أربعة هي :

- السكان .

- الموارد .

- الحيز المتاح .

- أسلوب الحياة .

فكل متغير من هذه المتغيرات يدخل في علاقة مع كل من : عملية التحضر ومشكلاته ، وفي ذات الوقت مع التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع . ولذا فقد حرصنا على أن نستوضح علاقة كل متغير بعملية التحضر في مصر ، غير غافلين أهمية إبراز انعكاس ذلك على مجالات الحياة في المجتمع .

ومن ثم ، فقد أفردنا لكل متغير جزءاً خاصاً في هذا القسم وذلك كما يلي :

- التحضر ، والسكان :

وتدارس هذه العلاقة في ضوء نقاط ثلاث هي : النمو السكاني الحضري في مصر ، والهجرة الحضرية في مصر ، فضلاً عن توضيح جوانب الصلة بين التحضر والمشكلة السكانية في مصر .

- التحضر ، والموارد :

ونتناول هذا الجانب من خلال دعائم رئيسية ثلاث : تحليل في الأولى التركيب الاقتصادي للنمط الحضري ، وتستوضح في الثانية العلاقة بين الموارد ودرجة التحضر في مصر ، وتعرض في الثالثة لجوانب التحليل الكمي لاستخدامات المورد في النمط الحضري في مصر .

- التحضر ، والحيز المتاح :

ونعالج هذا البعد من حيث عناصر عدة مثل : حجم المركز الحضري وحدوده ، واتساع المركز الحضري وامتداده ، والميدانية الحضرية ، فضلاً عن تحليل التباين في درجة النمو في « مواقع » الحيز المتاح .

- التحضر ، واسلوب الحياة :

ونتعرض لهذا المتغير مستندين إلى جوانب أساسية أهمها : للدوافع الرئيسية لتغير أسلوب الحياة ، وملاءم أسلوب الحياة المفاير في النمط الحضري ، كما نتناول التأثيرات التي تنجم عن تغير أسلوب الحياة بالنسبة للسكان ، أو للمكان على حد سواء . وفيما يلي سوف نحاول التعرف على هذه الجوانب الأربعة بشئ . من التفصيل .

التحضر والسكان

احتلت دراسة السكان في الآونة الأخيرة ، موقفاً متميزاً بالنسبة لكافة العلوم الأخرى ، وبخاصة الاجتماعية منها .

وتفاوتت أهمية الدراسات السكانية بالنسبة للعلوم الاجتماعية تبعاً لقرب - هذه الأخيرة - أو بعدها من العنصر البشري ، من حيث أهميتها به ، واعتمادها عليه ، ومحاولة حل مشكلاته ، وتنبؤاتها لأحواله المستقبلية

ولاستهدف في محاولتنا هذه ، إجراء دراسة تفصيلية للسكان في حد ذاتهم وإنما نسعى إلى تفسير العلاقة القائمة بين السكان ، وعملية التحضر . فلا أحد ينكر أهمية السكان كتغير حيوي يسهم في تشكيل تحضر منطقة ما ، إلى الحد الذي يذهب معه البعض إلى القول بأن السكان هم المشترون عن عملية التحضر ، وأنهم - أيضاً - مشترون في صياغة نمط التحضر السائد ، بل أنهم مساهمون - إلى حد كبير - في صنع مشكلاتهم الحضرية التي يعانون منها .

من هنا تمهدت الزاوية التي نطلق منها في تناول هذا الموضوع : فهي تتبلور في تحديد الدرجة التي يسهم بها عنصر السكان في تشكيل عملية التحضر في مصر بعامة ، وفي بعض المراكز الحضرية بخاصة (وهي التي تتوافر عنها بيانات ومؤشرات إحصائية) .

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النقاط الثلاث الرئيسية التالية :

٢- النمو السكاني الحضري في مصر :

--- ونعالج من حيث الاتجاهات السكانية العامة ، ودراسة خصائص سكان الحضر ، وتناول تركيب السكان : النوعي ، والعمرى ، وتوزيع السكان وكثافتهم .

٣- الهجرة الحضرية في مصر :

ونتناولها في ضوء اتجاهات الهجرة الداخلية وتياراتها ، وتقدير معدل صافي الهجرة الداخلية ، والعوامل الدافعة إلى الهجرة الحضرية ، والتعرف على أنماطها . وأخيراً الإشارة إلى الآثار المترتبة عليها .

٤- التحضر ، والمشكلة السكانية في مصر

ونعرض لهذه العلاقة من خلال النمو السكاني وارتباطه : بأعداد المراكز الحضرية وأحجامها ، وتوزيع سكان الحضر ، والأنشطة الحضرية ، فضلاً عن ضرورة الإشارة إلى آثار التضخم السكاني الحضري .

وفياً إلى استوضح هذه النقاط بشيء من التفصيل ..

أولاً : النمو السكاني الحضري في مصر

ترتبط مسألة النمو السكاني في مجتمع ما ، بهيكل السكان فيه من حيث عناصر عدة : تبدأ بالتعرف على الاتجاهات السكانية العامة ، ثم تحديد خصائص سكان الحضر من النواحي المختلفة ، كما يحتاج ذلك دراسة تركيب السكان - نوعياً ، وعمرياً - فضلاً عن ضرورة البحث في توزيعهم وكثافتهم . وجدير بالذكر أننا سوف نركز في تناولنا لهذه النقاط على النمط الحضري - حيث يستهدف البحث ، وإن كنا سوف نشير إلى النمطين الحضري والريفي في النقط الأولى .

وفياً إلى سوف نعرف - بإيجاز - على تلك العناصر الأربعة :

١- الاتجاهات السكانية العامة :

توافينا الأرقام ، والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بموضوع السكان في مصر بأن هناك اتجاهات عامة يأخذ طريق الزيادة المطردة سواء كان ذلك في النمط الحضري ، أو النمط الريفي .

وقبل تحليل هذا الاتجاه العام يمكن الإشارة إلى التحول التالى الذى يوضح -
التوزيع المزدى والنسبى لسكان الحضر ، والريف فى مصر من سنة ١٩٠٧ حتى عام -
١٩٧٣: (١)

السنوات	سكان الحضر (بالآلاف)	%	سكان الريف (بالآلاف)	%
١٩٠٧	٢١٢٥	١٩	٩٠٥٨	٨١
١٩١٧	٢٦٤٠	٢١	١٠٠٣٠	٧٩
١٩٢٧	٣٧١٦	٢٦	١٠٣٦٧	٧٤
١٩٣٧	٤٣٨٢	٢٨	١١٤٣٠	٧٢
١٩٤٧	٦٢٥٧	٣٣	١٢٦٠٤	٦٧
١٩٦٠	٩٦٥١	٣٧	١٦١٢٠	٦٣
١٩٦٦	١٢٠٤٢	٤٠	١٧٦٩٠	٦٠
١٩٧٣ (تقدير)	١٥٢٤٦	٤٣	١٩٩٨٦	٥٧

يوضح من الجدول السابق حجم الزيادة التى طرأت على أعداد السكان بصفة عامة خلال
سبعين سنة تقريباً ، ويعكس ذلك معدل نمو إجمالى بلغ حوالى ٢٠٠% فى هذه الفترة .
فضلاً عن ذلك التحول الذى أصاب المجتمع الحضرى بشكل اتضح فى ارتفاع نسبة
ساكنى الحضر من ٢٠% تقريباً فى بداية هذا القرن ، إلى أكثر من ٤٠% فى سنة ١٩٧٣ . وفقدان
النمط الريفى هذه النسبة (٢٠%) .

وإذا كان الجدول السابق يتعرض للإطار لمسألة النمو السكاني فى مصر ، فإن البيانات
تفصيلية عن هذه المسألة تفيد فى دراستها ، والتعرف عليها . ومثل هذه البيانات تتعلق بمعدل
المواليد ، ومعدل الوفيات ، ومعدل الزيادة الطبيعية ، ومعدل وفيات الأطفال للرضع ... الخ .

(١) محمد صبرى عبد الحكيم : الهجرة الداخلية فى مصر فى دراسات سكانية - نشرة شهرية - يصدرها
مركز تنظيم الأسرة والسكان ، المندلسايع عشر ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ٦١ .

حالة - يمكن لنا تحليل سلسلة زمنية من الأرقام التي تتعلق بهذه العناصر من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٣ (١) (عشرون سنة تقريباً) ، فإنه يتبين علينا تفلح خطة معدلات التزايد فيها يتفق بكل عنصر .

ويشير لنا معدل الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات) ان تفلح الخطة أساساً عاماً (يتخللها بعض الارتفاعات في بعض السنوات) . فلذا تناولنا السنوات ١٩٥٢-١٩٥٣ ، ١٩٥٧-١٩٦٠ ، ١٩٦٤-١٩٦٧ ، ١٩٧٣-١٩٧٤ . ولوجدنا ان معدلات الزيادة الطبيعية في تلك السنوات - على التوالي - كما يلي : ٢٧.٤ ، ٢٠.٢ ، ٢٣.٦ ، ٢٥.٩ ، ٢٢.٦ ، ٢٢.٦ في الألف ويكشف ذلك عن مدى التذبذب (بالرغم من الاتجاه العام نحو الانخفاض) في كلا المعدلين : لمواليد ، والوفيات خلال هذه السنوات (٢) .

٢ - خصائص سكان الحضر :

محدد خصائص السكان في أية منطقة من العالم طبقاً للظروف الموجودة في المنطقة التي يعيشون فيها .

ولارتيب أن تلك الظروف تخلق معها مجموعة من السمات التي تتميز بها مكان منطقة ما ، وتجعلهم مختلفين عن غيرهم بما يحملون من سمات مشتركة .

ونصل في النهاية إلى مجموعة من الخصائص التي تصف سكان المنطقة ، ونعبر عن طبيعتهم ، بقدر ما تسهم في التعرف على مشكلاتهم .

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٧٢-١٩٧٣ .

١٩٧٣ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٧٤ ، ص ١٨ - (٢) في دراسة أجراها نادر فرجاني حول التقديرات المتصلة بمعدلات المواليد والوفيات في حضر وريف مصر لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، لاحظ أن معدل المواليد في سنة ١٩٧٣ بلغ ٣٥ في الألف ، مقابل ٣٣ في سنة ١٩٧٢ ، وبالنسبة إلى ذلك يلاحظ أن ارتفاع معدل المواليد منذ سنة ١٩٦٣ حيث بدأ الانخفاض مطرداً من ٢٣ في الألف في ذات السنة ، ثم وصل إلى ٣٥ في الألف سنة ١٩٧٢ ، إلا أن ارتفاع في السنة المذكورة (١٩٧٣) وتحدد المؤلف الأساس من هذه الدراسة في الحصول على تقديرات معدلات المواليد والوفيات السنوي لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بمقتضى بعض مبرراته . يشاهد أيضاً : كتاب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الجهاز تنظيم الأسرة والسكان ، وتقديرات معدلات المواليد والوفيات في حضر وريف مصر لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، (نادر فرجاني) ، دراسات سكانية (نشرة شهرية) ، العدد التاسع والعشرون ، فبراير ١٩٧٦ ، ص ٢٥ .

وفي بحثنا عن هذه الخصائص التي تميز السكان بعامة - وسكان الحضر بخاصة - يمكننا تحديد أربع مجموعات كما يلي :

(أ) خصائص ديموجرافية :

وأهمها : السن ، والنوع ، والحالة الزوجية . فضلا عن الخصائص الديموجرافية الأخرى الناتجة من تفاعل هذه العناصر معاً من ناحية ، وعلاقتها بمتغيرات خارجية من ناحية أخرى . فالسن مثلاً يعتبر دالة لمتغيرات أخرى كثيرة تتصل بحجم السكان :

(ب) خصائص اجتماعية :

منها الحالة التعليمية ، والحالة الصحية ، فضلاً عن التركيب الطبقي ودلالاته من الناحية الاجتماعية وعلاقة الطبقات بعضها ببعض بما تشمله من تدرج اجتماعي ... إلخ .

(ج) خصائص اقتصادية :

وتتصل بتحويل القوى العاملة ، وتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ، وطبقاً للحالة العملية ، ووفقاً للمهنة ، وإعداداً على الدخل ... إلخ .

(د) خصائص أخرى :

وترتبط بأنماط معينة كتنظيم الأسرة مثلاً وهي في الواقع خصائص نابعة من التفاعل بين الخصائص السابقة .

وقبل التعرض إلى بعض هذه الخصائص وتطبيقها على سكان الحضر في مصر ، يصح أن نلمح إلى الاتجاه نحو سكنى الحضر - وهو موضوع اهتمامنا حيث أن ذلك معنى مرادفاً للحضر - وما يتصف به من طردية واضحة . ويمكننا أن نلمس ذلك من الجدول التالي الذي يوضح معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر منسوبةً ذلك إلى مثيله على مستوى الجمهورية^(١) (بين التعدادات التي أجريت بين سنتي ١٨٩٧ ، ١٩٦٣) :

(١) الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان في ج.م.ع وتطبيقاتها لخدمة .

معدل النمو على مستوى الجمهورية	معدل النمو الحضرى %	فترات التعداد
١,٦	١,١	١٨٩٧ - ١٩٠٧
١,٣	٢,٤	١٩٠٧ - ١٩١٧
١,١	٤,٠	١٩١٧ - ١٩٢٧
١,٢	١,٨	١٩٢٧ - ١٩٣٧
١,٩	٤,٤	١٩٣٧ - ١٩٤٧
٢,٧	٤,٣	١٩٤٧ - ١٩٦٠
٢,٧	٤,١	١٩٦٠ - ١٩٦٦

ويبين من ذلك أن معدل النمو الحضري يفوق بكثير معدلات النمو على مستوى الجمهورية ككل وترجع تلك الزيادة التراكمية في سكان الحضر ، إلى زيادة عدد السكان بصفة عامة ، فضلا عن الزيادة الملحوظة في عدد المراكز الحضرية ، وإلى تكون مراكز الجذب تجت في دفع سكان المناطق الريفية إليها (١) .

ويساعد العرض السابق على تفهم بعض خصائص سكان الحضر ، حيث نذكر منها التاليين (٢) كما يلي :

١ - الحالة الصحية (ضمن الخصائص الاجتماعية) :

وتتناولها من خلال مقارنة الوضع النسبي لمحافظة القاهرة بغيرها من المحافظات (حضرية كانت أو حضرية ريفية) في ضوء عناصر هذه الخدمة مثل عدد كل من : الأطباء ، والأسرة ، والصيادلة ، وعدد الأشخاص المستفيدين من كل عنصر فكان نصيب محافظة القاهرة من هذه العناصر - على التوالي - كما يلي (في سنة ١٩٦٦) : ٣٣,٧٪ ، ٢٦,٩٪ ، ٣٥,٩٪ . ولا يمس ذلك فقط سوء التوزيع المكاني لعناصر الخدمة الصحية على مستوى الجمهورية ، بقدر ما يوضح التكدس السكاني في المناطق الحضرية .

(١) سوف نول هذه النقطة أمثالا أكبر في موضع يأتى من هذه الدراسة .

(٢) استبعدت - مؤقتا - الخصائص الديموجرافية حيث ستتناول تفضيلا في النقطة التالية وبصفة عامة لم نستطع التمثيل إلا بالخصائص التي يتوافر عنها بيانات .

- توزيع الإنتاج الصناعى وعناصره (ضمن الخصائص الاقتصادية)

ترتبط هذه الخاصية بعدد المنشآت الصناعية ، والمشتغلين بها ، وبأجورهم وبإنتاجهم . وكان نصيب محافظة القاهرة من هذه العناصر الأربعة - على التوالي - كما يلي (فى سنة ١٩٦٦)

٣٤,٠ ٪ ، ٢٤,٣ ٪ ، ٢٤,٧ ٪ ، ٢٠,٢ ٪ .

ويوضح ذلك البيان مدى تركيز مقومات الإنتاج الصناعى بشكل واضح فى القاهرة الأمر الذى ينعكس مباشرة على سكان هذه المنطقة الحضرية .

- تركيب السكان : النوعى ، والعمرى :

تفيد دراسة التركيب النوعى ، والعمرى للسكان فى التعرف على الخصائص التفصيلية لمجموعة من السكان بحيث يستخدم ذلك فى تكوين إطار واقعى عن حالتهم التعليمية ، وقوة العمل ، وبجالاتها ومدى ارتباطها بتعليمهم . . . إلخ . فضلا عن إمكانية استخدام ذلك فى التنبؤ بأحوال السكان فى المستقبل . وبغير مثل هذه الدراسة تستحيل البيانات السكانية إلى مجرد أرقام صماء لا معنى لها ولا دلالة ، ويكون من الصعب آنذاك الاستفادة منها .

قد أمدنا التعداد العام الذى أجري فى مصر عام ١٩٦٠ بتحليل للتوزيع العمرى والنوعى للسكان ويمكننا عرضه فى الجدول التالى (١) :

فئات العمر	عدد السكان (بالآلاف)		جملة
	ذكور	إناث	
صفر - ٤	٢١١١	٢٠٢١	٤١٣٢
٥ - ٩	١٩٧٢	١٨٢٧	٣٧٩٩
١٠ - ١٤	١٦٥١	١٥٢٧	٣١٧٨
١٥ - ١٩	١١١٤	١٠٤٠	٢١٥٤
٢٠ - ٢٤	٩٢١	٨٧٤	١٧٩٥
٢٥ - ٢٩	٨٩٥	١٠٤٦	١٩٤١
٣٠ - ٣٤	٨٤٤	٨٤٤	١٦٥١
٣٥ - ٣٩	٨٤٧	٨٧٦	١٧٢٦
٤٠ - ٤٤	٦٦٦	٦١٤	١٢٧٥
٤٥ - ٤٩	٥٦٧	٥٧٧	١١٤٤
٥٠ - ٥٤	٧١٧	٨١٩	١٥٣٦
٥٥ - ٥٩	٤٨٥	٥٢٤	١٠٠٩
٦٠ فأكثر	٢٢٥	٣١٦	٥٤١
الجملة	١٢٠٦٨	١٢٩١٦	٢٥٩٨٤

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ .

تكشف بيانات الجدول السابق عن مؤشرات أساسية تستخدم في التحليل الديموجرافي
مجتمع والتي بدونها لا يمكن من تحليل أية ظاهرة تتعلق بالمو السكاني فيه .
وهناك عديد من الاستخدامات لبيانات تركيب السكان : النوعى ، والعمرى نذكر
منها مايلي : (١)

(أ) تحديد أى الفئات النوعية (ذكور ، وإناث) والعمرية ينبغي الاهتمام بها والتركيز
عليها في المشروعات والبرامج التي تقيمها الدولة .

(ب) اقتراح الخدمات الملائمة - وخاصة التعليمية ، والصحية - لفئات العمرية
المتخلفة بحيث يسهم ذلك في تقديمها بقدر من الكفاية والكفاءة لمن يحتاجها ،
وفي الوقت الأمثل الذي يحتاجها فيه .

(ج) اختيار أى الفئات أكثر مساهمة في الإنتاج - من خلال الفئات العمرية والنوعية -
بحيث يوجه إليها اهتمام أكبر لزيادة فعاليتها في العملية الإنتاجية .

وبإجراء عملية مقارنة بين بعض الاحصاءات السكانية (٢) في مصر يتضح أن تصنيف
السكان بين ذكور ، وإناث ، في السنوات التالية ، يتخذ الصورة الآتية :

الجنس	ذكور (بالآلاف)	إناث (بالآلاف)	جملة (بالآلاف)
١٩٦٠	١٢,٩٨٨	١٢,٨٤٤	٢٥,٨٣٢
١٩٦٦	١٤,١٤٠	١٤,٨٦٧	٣٠,٠٠٧
١٩٧١	١٧,١١٥	١٦,٦٦٢	٣٣,٧٧٧

من خلال هذه الصورة يمكننا إجراء تصنيف فرعى يوزع السكان بين ريف ، وحضر
مصر كما يبدو في صورة البيان التالي :

- (١) هناك أعمار معينة لها دلالات خاصة للسكان أقل من ١٥ سنة لا يدخلوا سوق العمل والسكان أكثر من
٦٠ سنة (أو ٦٥ سنة) لا ينضموا أيضا لسوق العمل . وبذلك يمكن تحديد حجم الناجحين لسوق العمل في الفئات
العمرية (١٥ - ٦٠ سنة) فهي تمثل قوة العمل .
(٢) جمعت لبيانات هذا الجدول من التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ ، والتعداد بالعملة لسنة ١٩٦٦ ،
وتقدير السكان لسنة ١٩٧١ .

— سنة ١٩٦٦ — ريف ١٧,٩٦٠,٠٠٠ نسمة ، حضر ١٢,١٧٩,٠٠٠ نسمة
 — سنة ١٩٧٠ — ريف ١٩,٣١٤,٠٠٠ نسمة ، حضر ١٤,٠١٥,٠٠٠ نسمة
 ويقيّد ذلك التصنيف في التعرف على حجم السكان في كل من النطين حتى يمكن توجيه الاهتمام الكافي لسكان كل نمط .

٤ — توزيع السكان ، وكثافتهم :
 لا تكفى معرفة خصائص سكان مجتمع ما ، وتركيبهم ، في إعطاء تصور عام لهم يساعد على تحليل مشكلاتهم ، واقتراح حلول لها . من الضروري أن نضيف إلى ذلك المعرفة المستفيضة عن توزيع هؤلاء ، والشكل الذى يتخلله هذا التوزيع بالنسبة للحيث المتاح .
 وهناك عديد من العوامل التى تؤثر في عملية توزيع السكان ، وبالتالي في تحديد كثافتهم في المنطقة التى يقطنون . وبالرغم من أن عملية الهجرة تلعب دوراً أساسياً في ذلك إلا أنها تتكون ، وتشكل من خلال العوامل الجغرافية ، والديموجرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية (١) :

وبصفة عامة يمكن أن يعبر الجلول التالى عن توزيع السكان في التعدادات المختلفة حسب النوع (٢) :

السنوات	جملة السكان (بالآلاف)		
	الجملة	ذكور	إناث
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٣١
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦

(١) سوف نتناول مسألة الهجرة الجغرافية في مبحث تفصيل أكثر في البقطة الرئيسية التالية .

(٢) الكتاب الإحصائى السنوى ، للمصدر السابق ، ص ١٤ .

إذا كان ذلك هو التوزيع العام حسب النوع ، فإن توزيع السكان حسب المكان هو الذى يتعلق مباشرة بهذه النقطة حيث أن ذلك هو الذى يحدد كثافة السكان فى المناطق المختلفة . وحسب تعداد سنة ١٩٦٦ ، فإنه يمكن أن نخرج بمجموعة من المؤشرات الاحصائية التى تعبر عن حالة التوزيع السكانى فى مصر ، وتمثل فى ذات الوقت عناصر المشكلة السكانية التى يعانى منها مجتمعنا .

ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلى (١) :

- عدد المدن الكبرى (بالمحافظات الحضرية) ٤
 - نسبة سكانها المثوية من جملة السكان ٢١,٨
 - عدد المدن بالوجه البحرى (عواصم المحافظات والمراكز) ٦٨
 - نسبة سكانها المثوية من جملة السكان ٥٦
 - عدد القرى بالوجه البحرى ٢٣٦٩
 - نسبة سكانها المثوية من جملة السكان ١٦٦٤
 - عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الجبل ٢٦
 - نسبة سكانها المثوية من جملة السكان ١,٢
- تكشف هذه المؤشرات (عدداً ، ونسبة) عن مجموعة من الحقائق نذكر منها الآتى :
- (أ) أن نسبة قاطنى الحضر (سواء فى المحافظات الحضرية الأربع أو مدن ومراكز الوجهين البحرى والقبلى) تبلغ ٣٩,٨٪ من جملة السكان فى حين تصل نسبة قاطنى الريف — فى الوجهين — ٥٩,٠٪ من جملة السكان :
- (ب) أن عدد المدن والمراكز الحضرية — فى تعداد ١٩٦٦ — لم يزد إلا زيادة طفيفة خلال عشرين سنة تقريباً (من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٦٦) فقد ارتفع عددها من (١٠١) سنة ١٩٤٧ إلى (١٢٢) سنة ١٩٦٠ إلى (١٢٨) سنة ١٩٦٦ ، فى حين أن نسبة قاطنيتها — إلى عدد السكان العام — فى كل من هذه السنوات قد ارتفع من ٣٠,١٪ ، إلى ٣٦,٦٪ ، إلى ٣٩,٨٪ حتى التوالى .

(١) المصار نفسه ، ص ٧ .

(ج) أن كثيرًا من المراكز التي يطلق عليها حيزاً لا تنقسم بأى من الخصائص الحضرية ، سوى انتخابها إدارياً إلى إقط الحضرى ويتضح ذلك من العدد الذى وصلت إليه المراكز الحضرية سنة ١٩٦٦ فقد بلغ ١٢٨ مركزاً .

وقد كان نتيجة لذلك أن ارتفعت الكثافة السكانية بشكل ملحوظ فى بعض المحافظات والمدن مثل : القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، ومدينة المحلة الكبرى ، وعواصم المحافظات (وخاصة فى الوجه البحرى) بينما تنخفض فيه الكثافة فى القطاع الشمالى للدلتا ، والنوبة الجديدة ، والصحراء الغربية ، والصحراء الشرقية .

ثانياً : الهجرة الحضرية فى مصر

تعد الهجرة عنصراً أساسياً من عناصر النمو السكانى . فإذا كانت الزيادة الطبيعية للسكان تحسب بدلالة المواليد ، والوفيات ، فإن الزيادة غير الطبيعية تقاس بمعدلات صافى الهجرة (من المنطقة أو إليها) .

وتؤثر الهجرة تأثيراً مباشراً على معدلات النمو السكانى فأحياناً تكون الزيادة الطبيعية رافعة فتعمل الهجرة - من المنطقة - حينذاك على خفض معدلات النمو السكانى ، بينما تؤثر الهجرة - إلى المنطقة - حينها تكون الزيادة الطبيعية معتدلة (على الأقل) فى رفع معدلات النمو السكانى .

والمقصود بالهجرة الحضرية هنا Urban Migration الهجرة الداخلية من المناطق الريفية - أو غيرها - إلى الأخرى الحضرية .

ومقصدنا بالهجرة الداخلية لا يخرج عن انتقال الأفراد من منطقة جغرافية إلى أخرى ، داخل حدود الدولة الواحدة ، بهدف الإقامة الدائمة والعمل فى الموقع الجديد ، وذلك لنواحي اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (أو كل ذلك مجتمعاً) .

وإذا كانت الهجرة الداخلية تنصل أساساً بنمط توزيع السكان وكثافتهم وإعادة توزيعهم فإن ذلك المعنى يرتبط مباشرة بنمط التضرر فى المنطقة ، الأمر الذى يستهدفه دراستنا . ولذا فستكون هذه الفقرة محددة فى النقاط التالية :

- اتجاهات الهجرة الداخلية ، وتباينها .

- تقدير معدل صافى الهجرة الداخلية .

١٠٠ - العوامل الدافعة إلى الهجرة الحضرية .

- أنماط الهجرة الحضرية :

- الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية .

وتالياً سوف تفصل القول في كل نقطة على حدة .

- اتجاهات الهجرة الداخلية ، وتياراتها

يعبر انتقال السكان للإقامة والعمل في المناطق الحضرية عن مضمون الهجرة ، فإذا تناولنا وضع محافظة القاهرة كحالة نعرف من خلالها على اتجاهات الهجرة الداخلية وتياراتها ، فإن ذلك يوضح مسارات هذا الخط من الهجرة ، ومعدلاته ، فضلاً عما يكشفه من وضع سكاني خاص يتميز به مجتمعنا .

فيوضح الجدول التالي حركة الهجرة إلى القاهرة - من بقية المناطق - ومعدلاتها في الفترة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٦٦ (١) :

التعداد	المهاجرون إليها	المهاجرون منها	الهجرة الصافية	معدل الهجرة الصافية %
١٩١٧	٢٢٩٣١٣	٧١٧٥٦	١٥٧٥٥٧	٢٠,٠
١٩٢٧	٣٦٢٥٥٢	٦٥٧٠١	٢٩٦٨٥١	٢٨,٤
١٩٣٧	٢٣٣١٦٠	٧٤٤٨٧	٣٥٨٦٧٢	٢٦,٢
١٩٤٧	٧٠١٤٩٣	٩٤٩٣٢	٦٠٦٥٦١	١٨,٢
١٩٦٠	١١٩٤٢٩٦	٢٤١٦٢٣	٩٥٢٦٦٣	٢٨,٤
١٩٦٦	١١٩١٢٢٨	٢٤٤٦٣٥	٩٣٦٥٩٣	٢٢,٢

ويكشف ذلك البيان عن تذبذب في معدل الهجرة الصافية بالنسبة لمحافظة القاهرة خلال نصف قرن (تقريباً) ذلك بالرغم من الزيادة المستمرة في أعداد المهاجرين إليها ، وأيضاً المهاجرين منها (على الأقل ابتداء من سنة ١٩٢٧) .

(١) الجهاز المركزي لتخطيط العامة والاقتصاد ، تقديرات سكانية - القاهرة ، ١٩٧٢ .

ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف النسب بين عدد المهاجرين إلى القاهرة وبين عدد المهاجرين منها في كل سنة من سنوات التعداد .

ويجوزنا ذلك إلى التعرف على تيارات الهجرة الداخلية بصفة عامة^(١) والتي يمكن على أساسها تصنيف المحافظات المصرية - على أساس تعداد ١٩٦٦ - إلى :

- محافظات جاذبة للسكان : وتشمل القاهرة ، والأسكندرية ، وبور سعيد ، والإسماعيلية والسويس ، والبحيرة ، وكفر الشيخ .

- محافظات طاردة للسكان : وتمثل في سائر المحافظات المصرية .

وقد كشفت نتائج تعداد سنة ١٩٦٦ أن الوضع السكاني فيما يتعلق بمحافظات النورد والحلب لم يتغير ، باستثناء محافظة كفر الشيخ التي توازنت فيها - تقريباً - الهجرة الداخلية إليها مع الهجرة الخارجة منها ، ومحافظة اسوان التي تحولت بعد سنة ١٩٦٠ إلى محافظة تجاذبة نظراً للمشروعات الصناعية التي أقيمت بها وبخاصة السد العالي .

- تقدير معدل صافي الهجرة الداخلية :

اعتماداً على تحديد اتجاهات الهجرة الداخلية وتحليل تياراتها ، يمكن تقدير معدل صافيها خلال فترة زمنية نستوضح من خلالها وضع كل محافظة في مصر من حيث معدل صافي الهجرة الداخلية بها .

ويستخدم هذا المؤشر في الدراسات السكانية بعامة ، وفي بحوث الهجرة بخاصة للتعرف على أمور عدة نذكر فيها ما يلي :

(١) حركة السكان في مجتمع معين ، وانتقالهم من منطقة إلى أخرى - داخل نفس المجتمع بقصد الإقامة فيها ، والعمل .

(١) في محاولة قام بها محمد صهيبي عبد الحكيم ، حدد عشرة تيارات للهجرة الداخلية في مصر يفرج بعضها من الصعيد ، والبعض الآخر من الدلتا .

(أنظر : محمد صهيبي عبد الحكيم ، الهجرة الداخلية في مصر ، المرجع السابق ص ٤ - ٥) .

(ب) الظروف التي تلغ الأفراد للانتقال من المكان «الطارء» لهم .

(ج) الإمكانيات التي يتمتع بها المكان «الجاذب» من النواحي الجغرافية ، والاقتصادية والاجتماعية الخ .

(د) فترة المجتمع «المستقبل» للمهاجرين على توفير السلع والخدمات المناسبة لهم من حيث الكم ، والنوعية ، والكفاءة .

(هـ) حجم التدفقات بين المحافظات (أو الأقاليم) واتجاهاتها ويكشف ذلك عن درجة العلاقات التبادلية بين مناطق اللجوء .

ومن اللائ للنظر أن الدراسات التي أجريت عن الهجرة بصفة عامة في مصر ، وبصفة خاصة بين الأقاليم الحضرية بها ، قليلة ، ومتناثرة (١) ولعل هناك عدداً من الأسباب التي كانت وراء ذلك لعل في مقدمتها الحاجة الماسة لهذا اللون من الدراسات إلى حجم من البيانات على درجة عالية من الدقة ، والشمول ، فضلاً عن ضرورة جديتها ، وامتدادها لأكبر من منطقة في ذات الوقت .

(١) نذكر حل سبيل المثال البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها ، وأماطها ، وآثارها (التي بدأ العمل فيه سنة ١٩٥٩ ، ونشر ملخص لتقريره عام ١٩٧٤) .

وقد كانت الأهداف الأساسية لهذا البحث محددة في : تتبع عملية اتخاذ قرار الهجرة (من المناطق المختلفة في مصر إلى مدينة القاهرة) ، ثم التعرف على الدوافع التي أسهمت في هذا القرار ، وتبع المراحل التي مر بها المهاجرون حتى استقروا في موطنهم الجديد ، وأخيراً التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن هذه الهجرة . (أنظر : محمود حوده : الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها ، وأماطها ، وآثارها . في المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الأول ، المجلد الثاني عشر ، يناير ١٩٦٤) .

ويوضح الجدول التالى تقديراً لصافى الهجرة الداخلة فى المحافظات المصرية
 بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ (١) بطريقة معدلات البقاء) :

المعدل السنوى الهجرة الصافية %	جملة الهجرة الصافية (بالآلاف)	المحافظة
٢٠١ -	٤٢٨,٣ +	القاهرة
٠,٥ -	٣٨٠,٠ +	الاسكندرية
١٢,٥ -	١٧٢,٧ -	بور سعيد
١٢,٢ -	٢٠٥,١ -	الاسماعيليه
١٩,٨ -	٢٥٢,١ -	السويس
١,٢ +	٢٦,١ +	دمياط
٠,٧ +	٧٩,٢ +	الغهاية
١,١ +	١١٩,٥ +	الشرقية
٢,١ +	١٢١,٣ +	القليوبية
٠,١ +	٣,٩ +	كلب الشيوخ
٠,٤ +	٤٠,٩ +	الغربية
٠,٦ -	٤٥,٢ -	المنوفية
٠,٨ +	٧٥,٣ +	البحيرة
٢,١ +	١٦٩,٧ +	الجيزة
١,٢ -	٥٥,٨ -	بنى سويف
٠,٥ -	٩,٦ -	الفيوم
٠,٧ -	٦٢,١ -	المنيا
٠,٩ -	٦٠,٦ -	اسيوط
١,١ -	٩٥,١ -	سوهاج
٠,٨ -	٥٦,٦ -	قنا
٢,٩ +	٩٧,١ +	اسوان

ويوضح الجدول السابق صافى الهجرة للمحافظات (سلباً أو إيجاباً) ومعدلها السنوى ،
 والجدير بالتسجيل هنا ما يلى :

(أ) أن جميع محافظات الوجه البحرى - فى هذه الفترة - تعد جاذبة للسكان باستثناء
 محافظة المنوفية التى ظلت طاردة لهم .

(١) الجهاز المركزى لتبئة العامة والاحصاء ، المصدر السابق .

(ب) أن جميع محافظات الوجه القبلى تعتبر دافئة لاسكان باستثناء محافظتى البحيرة ،
واسوان :

- العوامل الدافعة الى الهجرة الحضرية

ترتبط الهجرة الداخلية فى أى مجتمع من المجتمعات بمجموعة من الدوافع التى تخضع
الأفراد على الانتقال من منطقة إلى أخرى (داخل نفس المجتمع) ولا تتصل هذه الدوافع
بالمناطق الطاردة هؤلاء الأفراد فقط ، بل وتتعلق أيضاً بالمنطقة الحاذية لهم .

ففى كلتا المنطقتين نلاحظ ظروفاً - اقتصادية باندرجة الأولى - تدفع بالأفراد إلى
ترك المجتمع الأصل والانتقال إلى منطقة أخرى .

وإذا كان الجانب الاقتصادى هو الإطار المبرر الذى يضم تلك الدوافع ، فإنه يتخذ
اشكالا وصور عديدة نذكر أهمها فيما يلى :

(أ) أن مهنة الزراعة - وهى لالعالبية فى الخط الريفى - تعتبر بئائلا غير المستقر ،
والتفضيل بالنسبة للأجراء الزراعيين :

(ب) أن الظروف المعيشية فى الريف المصرى - وبخاصة جانب الخدمات فيه - تعد
غير ملائمة - نسبياً - بمقارنتها بأحوال المعيشة فى الحضر .

(ج) أن هناك تنوعاً فى مجالات العمل (وبالتالى فى مصادر الدخل) التى يستطيع الفرد
فى المجتمع الحضرى أن ينتمى إليها . ومن ثم يتمكن المهاجر من زيادة دخله وبخاصة
إذا ارتبط عمله بالمال الصالحى (١) .

(د) أن جواب التقدم المادى - بما يشمله من تطورات تكنولوجية - تعد خاصية تميز
الحياة فى المدينة ، الأمر الذى يدفع بالأفراد ويغريهم بترك عمل إقامتهم الأصل
ومحاولة الاستفادة بهذا التقدم المادى .

إذا كان ذلك الجانب يوضح لنا الدافع الرئيسى الذى يحفز الأفراد على الهجرة إلى
الحضر فإن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادى ذلك هو النطاق المكائى
أو ما يعبر عنه أحياناً « بعامل المسافة » بين منطقتى الدفع ، والجلب .

(١) سوف نول هذه التفضلة عناية أكبر فى الفقرة الأخيرة من هذا الموضوع .

١٠. وهناك افتراض يذهب إلى أن هناك علاقة عكسية بين طول المسافة ، ونحجم الهجرة إلى المكان (١) .

ولابد لنا كثيراً ، ونحن نناقش قضية واحدة ، أن نفصلها فنحلدها في عوامل طرد من منطقة ، وعوامل جذب إلى منطقة أخرى . بل أنه من الأسلم — في نظرنا — أن نحدد العوامل الدافعة إلى الهجرة للحضر بعامة دون تحديد مسبق فعامل الطرد يتحدد أحياناً اعتماداً على عامل الجذب .

فمثلاً نلاحظ أن أحوال النشاط الزراعي في الريف المصري تجعل المشتغلين فيه في بطالة مقنعة مدة طويلة من العام ، الأمر الذي يخفض من دخولهم ، في ذات الوقت الذي يلاحظون فيه نشاطاً صناعياً في المدينة لا يتوقف العمل فيه يوماً واحداً بما يلزمه ذلك من عائد ودخل أكبر . ومن هنا نلاحظ أن عامل الطرد (في الريف) لم يتحدد ، ويصبح له معنى ، ويمكن وصفه بالطرد ، إن لم يكن هناك عامل جذب (في المدن) .

وهناك مجموعة أخرى من الدوافع التي تشجع على الهجرة ، وإن كانت غير أساسية وحسبوية إلا أنها تحفز على اتخاذ قرار الهجرة .

ومن هذه الدوافع الوضع الاجتماعي لأسرة الفرد المهاجر ، وانتهاءه الطبقي ومستوى طموحه ، ودرجة تعليمه ، فضلاً عن بعض الظروف الشخصية التي تدفع بفرد ما إلى ترك أسرته وهجرته بمفرده للعمل والإقامة في منطقة أخرى حيث فرصة العمل أرحب ، وما يستتبع ذلك من ارتفاع في الدخل .

— أنماط الهجرة الحضرية :

اختلف كثير من الباحثين حول أهمية تحديد أنماط المهاجرين . فبعضهم يؤكد أن هناك ضرورة لإجراء دراسة ميدانية تتعرف من خلالها على أنماطهم في أماكن تجمعهم بالنظر الحضري . في حين أن البعض الآخر لا يجد أهمية للملك ويكتفى فقط بتوفير قدر من البيانات

(١) مازال هذا الافتراض يحتاج إلى مزيد من الدراسات ، والبحوث حتى يتمكن من اختياره والتحقق من صحته . ذلك أن بعض الإحصاءات عن ظاهرة الهجرة في مصر تؤكد لنا أن نسبة كبيرة من المهاجرين إلى مدينة الاسكندرية ملام من أبناء محافظة سوهاج — رغم بعد المسافة بينهما — كما أن هناك نسبة كبيرة من تستقبلهم مدن القنطرة — كمهاجرين — هم من أبناء الوجه القبلي .

التي « تصف » أحوال المهاجرين من حيث أعدادهم ، وتصنيفهم حسب النوع ، والعمر ، والتعليم ، والدخل^(١) . . . إلخ .

وهناك مجموعة من الأسس نعتد عليها في دراسة أنماط الهجرة الحضرية بصفة عامة ويمكن حصرها في ستة هي :

(أ) التعرف على أحوال « المكان » الذي وفد منه المهاجرون من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بهؤلاء إلى تركه .

(ب) دراسة « ظروف » المهاجرين أنفسهم سواء التي تتعلق بأحوالهم الشخصية أو التي تتصل بكيفية استغلالهم للمكان الذي يقطنون .

(ج) تحليل الدوافع التي تقف وراء هجرة أبناء منطقة ما ، إلى أخرى ، وبم ذلك التحليل استناداً إلى أحوال المكان ، وظروف المهاجرين .

(د) تتبع حركة الهجرة وتحديد ما من حيث كونها هجرة متعددة المراحل ، أو أنها هجرة مباشرة ثم بين الموطن الأصلي والمكان الذي يستقر فيه المهاجر . ويرتبط نمط الهجرة - وفقاً لذلك - بالآثار والنتائج التي تترتب عليها .

(هـ) تحديد أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري الذي يهاجرون إليه ، ودراسة العلاقة بين طبيعة هذه الأماكن وأحوال قاطناتها من ناحية ، وبين استراتيجياتهم فيها ونكيفهم معها من ناحية أخرى .

(و) دراسة طبيعة الأعمال التي يلتحق بها المهاجرون في النمط الحضري ، وتحليل علاقتها بظروفهم وأعمالهم السابقة . وما يكشف عنه ذلك من تحديد لمستوى طموحهم وتطلعاتهم ، ومدى تحقيقهم لأهدافهم من الهجرة . . . ووفقاً لهذا الإطار المقترح والمحدد في العناصر الستة السابقة ، يمكننا التعرف على أنماط الهجرة الحضرية ومن ثم نحاول تتبع مساراتها .

(١) يحيل الباحث إلى وجهة النظر الأولى في دراسة هذا الموضوع : إذ أن أسلوب « المؤشرات » Indicators في التعرف على أنماط المهاجرين لا يقيده إلا لبيد اصطلاح يصور عام من أحوال المهاجرين شأن أي بيانات أولية يصنف موضوعاً ما . أما وجهة النظر الأخرى فتتيح إمكانية إجراء تحليل كمي وكثير عن أنماط المهاجرين ، وبخاصة عندما تجري الدراسة في الأماكن التي يتجمعون فيها في النمط الحضري .

(أنظر في هذا الشأن : عزت حجازي ، القاهرة : دراسة في ظاهرة التخصير ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية ، القاهرة ، ١٩٧١) .

٥ - الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية :

ينجم عن الهجرة إلى النط الحضرى مجموعة من الآثار والنتائج سواء كانت تتصل بالجانب الديموجرافى ، أو الاقتصادى ، أو الاجتماعى . وقد تنسق هذه الآثار أو النتائج مع ما كان يتوقعه المهاجر قبل هجرته ، وقد يثنأ الواقع كثيراً عما كان متوقفاً (١) .

وتختلف - من غير شك - طبيعة الآثار الناجمة عن الهجرة حسب النط الذى تنتمى إليه ، وتبعاً لظروف المهاجرين ، وطبقاً لأماكن تجمعهم بهذا النط ، واعتاداً على درجة التكيف التى يحققها المهاجر فى موقعه الجديد . . . إلخ .

وبصفة عامة يمكننا أن نستوضح أهم الآثار المترتبة على الهجرة الحضرية (٢) - أياً كان نمطها - فيما يلى من نقاط :

(١) إذا كانت « فرصة العمل » هى الدافع الرئيسى للهجرة إلى النط الحضرى ، فلنأخذ نمثلاً بالتالى - من زاوية أخرى - نتيجة أساسية يحققها المهاجر فى مجتمعه الجديد ويستشعرها فور تغييره لعمله - الذى هو فى الغالب زراعى - وانتقاله إلى عمل ذى طبيعة جديدة (صناعية أو تجارية ، أو خدمية) .

(ب) يستتبع ذلك ، نتيجة أخرى ترتبط بها ، وتؤثر لها وهى تغيير كمية الدخل الذى يحصل عليه المهاجر .

وتعتمد هذه النتيجة على تعدد مصادر الدخل ، وتنوع أوجه انفاقه واختلاف أنماط استهلاكه . ويؤثر ذلك بالتالى على نوعية تصرفه الاقتصادى ، ومسلكه الاجتماعى . . . إلخ .

(ج) من النتيجة السابقة يظهر أثر آخر للهجرة يتمثل فى تغيير الإطار الاجتماعى الذى يعامل معه المهاجر فنجد مرتبطاً بعلاقات اجتماعية جديدة ومتعددة ومعظمها ثانوية ، تكونت نتيجة المصالح المشتركة الجديدة التى تولدت من احتكاكه بغيره من أبناء المجتمع الحضرى .

(١) لتحديد هذه العناصر يحتاج الأمر إلى إجراء دراسة تفصيلية تبدأ بالتراض مبنى ، يذهب إلى أن هناك علاقة يبادلية بين نمط الهجرة الحضرية ، ونوعية الآثار المترتبة عليها .

(٢) مثلاً ترتبط هذه الآثار بالنط الحضرى الذى وفد إليه المهاجر ، فهى تتصل أيضاً بالنط الرئيسى الذى نزع منه .

(د) يتعرض المهاجر - دون شك - للإطار الثقافي الذى يجده فى المدينة ويتأثر به بقصد أو دون وعى منه - وبخاصة ما تفرزه وسائل الاتصال العامة من تأثيرات تترك بصماتها على اتجاهات الأفراد وتصرفاتهم تجاه موضوع ما ، وتلعب أجهزة الاتصال المختلفة دوراً فعالاً بالنسبة لأبناء المهاجر الذين هم فى سن يسمح بالتشكيل والتغير .

(هـ) تسهم الآثار والنتائج السابقة فى تحديد المؤشر أو المعيار الذى تحكم فى ضوئه على مدى نجاح هجرة فرد ، أو أسرة ، أو جماعة . ذلك هو "درجة التكيف الذى يحققه المهاجرون فى النمط الحضرى ، ومدى توفيقهم فى التعامل مع هذه البيئة الجديدة " بشكل يحقق مصالحهم التى تكفل معيشتهم فى هذا المجتمع الحضرى^(١).

من ذلك يتضح أن نتائج الهجرة وآثارها لا تتكرر فى فراغ وإنما هى محصلة للاتجاه العام للهجرة فى مجتمع ما ، وللدوافع التى تحفز على الهجرة ، والنمط العام الذى تتخذه .

ثالثاً : التحضر ، والمشكلة السكانية فى مصر

لا يمكننا فصل عملية التحضر فى أى مجتمع من المجتمعات عن أحوال السكان فيه ذلك أنه - كما اتضح فيما سبق - أن عملية التحضر تتكون وتشكل ثم نراكم ، وأساسها الحيوى فى ذلك يتمثل فى العنصر البشرى سواء اتخذ صورة زيادة طبيعية ، أو غير طبيعية .

ولذا فإذا كان هدفنا يتحدد فى تصوير العلاقة بين التحضر ومشكلة السكان فى مصر ، فإنه ينبغى أن نحلل الصلة أو الرابطة بين النمو السكاني فى مصر وعناصر أخرى عديدة مثل [٢] إعداد المراكز الحضرية واحجامها ، وتوزيع سكان الحضر ، والأنشطة الحضرية الأخرى . كما ينبغى الإشارة إلى آكار التضخم السكاني الحضرى ونتائجه . . وفيما يلى سوف نستوضح ذلك بشىء من التفصيل .

(١) - للاستزادة من هذا الموضوع أنظر :

Abu-Lughod, Janet, «Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case», S.R.C., A.U.C., Reprint Series, No. 4, July, 1962.

١ - النمو السكاني ، واعداد المراكز الحضرية ، وحجوها :

يوضح الجدول التالي تطور عدد سكان المدن الرئيسية (١٠٠ ألف نسمة فأكثر) في مصر في عهدي عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ (١).

(بالآلف)

البلدية	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٦٦
القاهرة	٣٣٥٣	٤٢٢٠
الإسكندرية	١٥١٦	١٨٠١
الجيزة	٤١٩	٥٧١
بور سعيد	٢٤٥	٢٨٣
السويس	٢٠٦	٢٦٤
طنطا	٢٠٠	٢٣٠
المنيا الكبرى	١٨٨	٢٢٥
المنصورة	١٦٧	١٩١
شبرا الخيمة	١٥١	١٧٣
سيوط	١٢٧	١٥٤
الزقازيق	١٢٥	١٥١
دمهور	١٢٧	١٤٦
الإسماعيلية	١١٦	١٤٤
الفيوم	١١٢	١٣٤
أسيوط	٦٣	١٢٨
المنيا	١٠٠	١١٣

يكشف لنا البيان السابق عن حقائق عدة ، نذكر أهمها فيما يلي :

(أ) الزيادة الواضحة في أعداد سكان المدن (الست عشرة) المشار إليها بالجدول خلال فترة ما بين التعدادين .

(ب) أنه بالرغم من أن هذه الزيادة تنطبق على كل المدن دون استثناء ، إلا أن نسبة الزيادة تفاوتت من مدينة إلى أخرى . ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة زيادة سكان

(١) : للكتاب المسمى للاحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

مدينة أسوان حوالى ١٠٠٪ ، نلاحظ أن نسبة هذه الزيادة لم تزيد على ١٣٪ فى مدينة المنيا (خلال نفس الفترة) .

(ج) أن معدل النمو فى عدد المدن التى تقع فى الوجه البحرى يفوق بكثير معدله فى الوجه القبلى ويرجع ذلك إلى أن معظم المراكز الصناعية تتركز فى الدلتا حيث يتركز بها السكان ، وتتميز بدرجة عالية من التحضر . ويتضح ذلك بصفة خاصة فى محافظة القاهرة .

٢ - النمو السكاني ، وتوزيع سكان الحضر :

حتى نبين علاقة النمو السكاني العام بسكان الحضر فى مصر ، يمكننا أن نورد البيان التالى الذى يوضح الزيادة السكانية فى المناطق الحضرية من خلال مؤشر متوسط الزيادة السنوية للسكان وذلك فى سنوات التعداد ابتداء من سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٦٦ (١) .

الفترة	القاهرة	الإسكندرية	منطقة القناة	الوجه البحرى	الوجه القبلى	الجمهورية
١٨٩٧ - ١٩٠٧	١٥	١٢	٢٢	١٦	١٦	١٦
١٩١٧ - ١٩٢٧	١٦	٢٣	٢٥	٢٢	١٣	١٣
١٩٢٧ - ١٩٣٧	٢٠	٢٦	٣٠	٢٦	١٠	١٠
١٩٣٧ - ١٩٤٧	٢٢	٢٨	٣٥	٢٩	١٢	١٢
١٩٤٧ - ١٩٥٧	٢٩	٣٤	٤٩	٤٤	١٢	١٩
١٩٥٧ - ١٩٦٠	٤٥	٤٤	٤٧	٢٦	٢١	٢٧
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٥٤	٣٣	٣٨	٢٦	٢١	٢٧

يعكس ذلك البيان ارتفاع متوسط الزيادة السنوية لسكان الحضر فى كل التعدادات (باستثناء تعداد ٢٧ - ١٩٣٧) فقد استمرت هذه الزيادة بشكل طردى من ٥٪ سنة ١٩٠٠ تقريباً حتى وصلت إلى ٤٠٪ فى سنة ١٩٦٦ الأمر الذى يدل على مبلغ تدفق السكان إلى المدن بعامه ، والمدن الكبرى بخاصة .

(١) الجهاز المركزى للتنبؤ العامة والإحصاء ، زيادة السكان فى ج . م . ع وتجهيزاتها التنموية ، المصدر السابق .

٣ - النمو السكاني ، والأنشطة الحضرية :

إذا كان تركيز السكان يمثل عنصراً حيوياً من عناصر عملية التحضر ، فإنه وحده لا يكفي لكي نصف منطقة ما بالتحضر ، وإنما هناك عنصر آخر لا يقل عنه أهمية . ذلك هو النشاط الحضري . *Urban Activity* حيث ينتقل السكان إلى النمط الحضري أملاً في الاندماج في أحد قطاعاته . ويتجه السكان مباشرة إلى النشاط الذي يجدون فيه مأربهم بحيث يحقق لهم فرصة عمل مناسبة تدبر عليهم دخلاً أكبر .

وينظر البعض إلى بعض الأنشطة الحضرية (إنتاجية كانت أو خدمية) على اعتبار أن وجودها يرتبط بالهياكل الأساسية للمشروعات *Infrastructures* مثل إمداد المنطقة الحضرية بالمياه الصالحة للشرب ، والمجاري ، والطرق ، والشوارع ، والبنوك ، والأسواق ... إلخ .

ومثلما تنصف المنطقة الحضرية بتركز في السكان ، تتميز أيضاً بتكدس في الأنشطة ويحدث هذا التكدس نتيجة توافر مجموعة من العوامل لعل أهمها وجود المادة الخام ، وحاجة المناطق المحيطة - بالمركز الحضري - إلى الاستعانة بإنتاج الأنشطة ، ووجود سوق قريب من هذا المركز ، فضلاً عن تمتعها بموقع ذي أهمية نسبية^(١) ... إلخ .

٤ - آثار التضخم السكاني الحضري :

نعكس المؤشرات الإحصائية السابقة - عن السكان بعمامة - وسكان الحضر بخاصة - في مصر - حالة المجتمع الحضري من حيث خصائصه ، ومشكلاته التي يتعرض لها متمثلاً في ذلك في سكانه .

وهناك آثار أساسية تنبثق عن التضخم السكاني الحضري في مصر ، ويمكن إيجازها في النقاط الثلاث التالية :

(أ) الزيادة المطردة في تركيز السكان في بعض مناطق المركز الحضري حيث يجد المهاجرون أنها مناطق أكثر قرباً - في ثقافتها وعلاقات أفرادها الاجتماعية - من المناطق التي نزحوا منها .

(ب) امتصاص القطاع الصناعي لنسبة كبيرة من المهاجرين إلى النمط الحضري حيث أعدادهم الكبيرة ، وأجورهم الزهيدة .

(١) سوف نزيد هذه النقطة أيضاً عند تناولها بالتفصيل في الموضوع التالي .

(ج) انخفاض متوسط نصيب الفرد بعامة - ساكن الحضر - من السلع والخدمات ، وذلك نتيجة ارتفاع عدد السكان ، في منطقة محدودة ، في ذات الوقت الذي لا يرتفع فيه الإنتاج ، ومعدل تأدية الخدمات بنفس النسبة .

التحضر والموارد :

رغم وفرة الدراسات التي تتناول مسألة الاقتصاد الحضري بعامة ، إلا أن هناك ندرة في تلك التي تعالج نقطة أساسية من هذه المسألة . نقصد بها « الموارد » - بشرية كانت ، أو غير بشرية - في علاقتها بعملية التحضر . فالموارد تمثل بعداً رئيسياً يرتبط بموضوعات الاقتصاد ، كما يتصل في ذلك الوقت بقضية التحضر .

فالعلاقة واضحة ، وتبادلية بين الموارد : حجمها ، ونوعيتها ، وتوزيعها من ناحية ، وعملية التحضر : إطاره ، ودرجته من ناحية أخرى .

ونسبي في تناولنا لهذا الموضوع ، إلى تفسير العلاقة القائمة بين الموارد بعناصرها المختلفة ، وعملية التحضر بأبعادها المتعددة .

ونعتمد في هذا التناول على الواقع الفعلي لحال مواردنا في مصر - قدوماً يتاح لنا من بيانات ، وإحصاءات - وسوف يكون تركيزنا هنا على الموارد المادية (غير البشرية) على أساس أننا اقتربنا من دراسة الموارد البشرية في الموضوع السابق (الذي تناولنا فيه مسألة السكان) .

وغني عن البيان أن هذه الدراسة ترتبط بشكل مباشر بموضوع الاقتصاد بعامة ، وبمبحث الاقتصاد الحضري بخاصة ، ولذا فإننا حرصنا على معالجة هذا الموضوع اعتياداً على أصوله وركائزه .

وقد حاولنا أن نحقق معنى الدراسة ، من خلال التعرض للنقاط التالية :

- التركيب الاقتصادي الحضري : (إطار نظري)

ونعالجه في ضوء الاتجاه الاقتصادي المستخدم في تحليل النمو الحضري ، وتناول هيكل الاقتصاد الحضري ، والتعرف على الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية ، ثم أخيراً التعرض لمسألة التدفقات بين الأقاليم الحضرية .

١ - الموارد ، ودرجة التحضر في مصر :

ونتناولها من خلال تصور وجود علاقة بين درجة التحضر ، وكل من : حجم المورد ، نوعيته ، وتوزيعه . ثم نشير إلى مسألة تكامل الموارد ومستوى التحضر .

١ - التحليل الكيفي لاستخدامات المورد بالنمط الحضري في مصر :

ويحدد إطاره من خلال مستوى إتاحة المورد ، وقدرته تيسره ، ودور ثمة استخدماته ، وأساليب استخدامه الرشيد .

ونعرض فيما يلي لهذه النقاط الرئيسية بالتفصيل .

أولاً : التركيب الاقتصادي للنمط الحضري

يمثل الجانب الاقتصادي محورا أساسيا من المحاور التي يركز عليها فهم ما يدور بالنمط الحضري . فذلك الجانب يسهم في تكوين النمط الحضري وبنائه ، كما يشترك في ممارسته وإظافته ، وتحديد أدواره .

بالتركيب الاقتصادي يفد مستولا بصفة رئيسية عن حركة السكان بين أقاليم الدولة ، فحيث فرصة العمل الأرحب ، وكية الأجر الأزيد يتحرك السكان . ويعتبر ذلك أوضح مفسر للانتقال المستمر ولتدفقات الهجرة التي لا تنوّهت من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي . فصح المعانة - مثلا - ي تبط أساسا بنوعية النشاط القائم ، الذي يتصل مباشرة بالنمط الاقتصادي السائد .

وحق تلبين التركيب الاقتصادي فبنمط الحضري ، يتعين علينا عرضا للإلتجاه الاقتصادي في تحليل النمو الحضري ، ودراسة هيكل الاقتصاد الحضري ، وتبيان الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية ، كما يستدعي ذلك الإشارة إلى التدفقات المتبادلة بين الأقاليم الحضرية (وذلك كمنطل نظري للموضوع) .

فما يلي سوف نستوضح هذه النقاط :

١ - الإلتجاه الاقتصادي في تحليل النمو الحضري :

ورغم ظهور الإلتجاه « متعدد الأنساق Multidisciplinary Approach » في دراسة الأنماط المكانية بصفة عامة (وضمنها النمط الحضري) ، ورغم حاجة هذا الميدان بالليات

إلى ذلك الاتجاه في الدراسة ... إلا أننا لا نستطيع أن نغفل أهمية تناول هذا الموضوع من الزوايا المتعددة له ، فقد تعرض له بالدراسة الجغرافيون ، والسيولوجيون ، وعلماء الأيكولوجيا الحضرية ، ودارسو الأقاليم الحضرية ... كما تفحصه علماء « التحضر » ذاته (١) ...

ویدجونا ذلك - ونحن في معرض تناولنا للدراسة العلاقة بين التحضر والموارد - إلى التركيز على الاتجاه الاقتصادي في فهم عملية التحضر بعامه ويساعدنا في ذلك ما نمثنا به الكتابات المختلفة والعديدة في هذا المجال والتي اعتمدت بصفة رئيسية على أساليب التحليل الاقتصادي .

وتستهدف نماذج التحليل الاقتصادي في هذا المجال ، دراسة الهيكل المكاني الحضري Optimal Use Urban Spatial Structure أملا في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للصكان بالنسبة لموارده المادية ، والبشرية .

ويرتبط التحليل الاقتصادي أيضاً بفكرتي « تسعير » و « تسويق » السلع والخدمات بالنمط الحضري ، وتحديد معدل استفادة أبناء المجتمع الحضري منها . فضلاً عما يتصل بهذا الجانب من تطبيق لنظرية المكان المركزي Central Place وكيف يمكن تطويع هذه النظرية لخدمة أغراض النمو الحضري . ولا يتوقف التحليل عند ذلك الحد ، وإنما يتعداه إلى إمكانية النظر إلى المجتمع الحضري باعتباره سوقاً يتضمن عناصر عديدة مثل : الأرض ، والعمل ، والسلع ، والخدمات ، والسكن ... الخ .

وحيث بدأ يتساءل الاقتصاديون - الذين يتدارسون النمط الحضري - عن الحلول المثل للمشكلات الاقتصادية التي تظهر نتيجة تطبيق نماذج اقتصادية جاهزة (هم الذين قاموا ببنائها) وما تجرعه معها من مشكلات أخرى : اجتماعية ، وإدارية ، ومالية وتركز بحسبهم بالذات حول التكلفة الاجتماعية للنمط الحضري (٢) .

(١) Vernon R., and Hoover E., « Economic Aspects of Urban Research », Through, Hauser P., and Schnore L., The Study of Urbanization, John Wiley and Sons, Inc., New York, 1967, p. 191.

(٢) . يناقش كثير من الكتابات مسألة التكلفة الاجتماعية كنتأثير ناجم عن تدبير الشؤون الاقتصادية لمنطقة الحضرية ، دون النظر إلى المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة الاهتمام بجانب وراحد . (انظر هذه الفكرة في المرجع السابق : ص ١٩٣) .

٢ - هيكل الاقتصاد الحضري :

لا يختلف الاقتصاد الحضري كثيراً عن الهيكل العام للاقتصاد القومي ، فالفارق بينهما يبدو - فقط - في حجم الحيز المتاح Available Space في كل . ولا ننظر لفكرة « الحيز » هنا على أنه جزء محدد جغرافياً فحسب ، وإنما فيما يستتبع ذلك من علاقات بين الإقليم الحضري وغيره من الأقاليم (حضرية كانت ، أو ريفية ، أو الاثنين) أو داخل نفس الإقليم (بين مناطق مختلفة) أو كانت هذه العلاقات قائمة بين الأفراد (سواء بين الأقاليم ، أو داخل الإقليم الواحد) وتؤثر هذه العلاقات - وهي جوهر الاقتصاد الحضري - على أسلوب استغلال الإقليم الحضري لموارده ، وبالتالي في مبلغ استفادة أبناء المجتمع من هذه الموارد ، وحجم حوائلهم منها .

ويسهم التحليل الاقتصادي هنا أيضاً في تقديم الأساليب التي تساعد على دراسة هيكل الاقتصاد الحضري وذلك عن طريق الآتي :

(أ) اكتشاف العوامل المسببة لقيام علاقات داخل نفس الإقليم الحضري أو خارجه . وما يتميز به - الإقليم - من خصائص وسمات .

(ب) دراسة البدائل المختلفة لاستخدامات الموارد بالتجمع الحضري . ويحتاج ذلك إلى إجراء تقييم يستند إلى دراسة « التكلفة - والفائدة » Cost-Benefit المرتبطة بكل مورد ، وكيفية استخدامه .

(ج) اقتراح الوسائل المختلفة التي تكفل السير التلقائي - أو شبه التلقائي - لميكانيزم السوق Market Mechanism في النمط الحضري . ولا يحدث ذلك دون إجراء دراسة لعملية تخصيص الموارد المناسبة للإقليم بشكل يحقق له ذلك السير التلقائي :

٣ - الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية :

تفاوت أقاليم الدولة الواحدة فيما بينها من حيث حجم مواردها المتاحة ، ودرجة استغلالها ، وبالتالي عائدها الناتج من ذلك .

ورغم أن هذه الفروق الاقتصادية بين الأقاليم ظاهرة طبيعية ، وعامة بين كافة الأقاليم في كل الدول - بدرجات متفاوتة - ، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في زيادة تخلف بعض الأقاليم بالنسبة لغيرها ، وتؤثر في اتساع الهوة بين الأقاليم المتخلفة ، والأخرى المتقدمة .

من هنا كانت دراسة الفروق الاقتصادية ، واجبة وضرورية فهي تكشف -- بالإضافة إلى ذلك -- عن الأساليب التي يمكن بها التقليل من هذه التفاوتات ما أمكن ذلك ، إذ إن المساواة الكاملة بين ظروف كل الأقاليم عملية حيالية ، ويعيده عن الواقع .

ونقاس مثل هذه الفروق الاقتصادية بين الأقاليم الحضرية عن طريق مقارنة متوسط الأقاليم -- التي تبني قياس الفروق بينها -- بالمتوسط العام أو القومي . ويستلزم ذلك تحديد مجموعة من المؤشرات التي تقيس في ضوئها ، وذلك مثل : متوسط الدخل الفردي ، وعوائد عوامل الإنتاج والأجور ، والعمالة ، والاتفاق ، والاستهلاك ، والإدخار ، والاستثمار وكذلك نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية ، والعمالة (١) .

وقد يتصور البعض أن المنطقة طالما وقعت في نطاق الخط الحضري وأصبحت -- من الناحية الإدارية -- حضرية الصفة ، فإنه لا فرق -- حينئذ -- بين المناطق الحضرية بعضها البعض (٢) . وما يؤكد خطأ هذا التصور أنه إذا اعتمدنا على أسلوب المتوسطات السابق ذكره في قياس حجم هذه الفروق ، فإننا واجدون مدى متساو بين الأقاليم الحضرية ذاتها فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية ، والاجتماعية على حد سواء .

ولتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية من الدولة يحتاج الأمر إلى إقرار ضوابط تخطيطية : في المجال الإقليمي -- الحضري ، نسعى إلى وضع خطة ، تضع في اعتبارها تحقيق هذا الهدف ، في ظل الموارد المتاحة والمحتملة ، وفي أقصر زمن مستطاع (٣) .

٤ - التدفقات بين الأقاليم الحضرية :

إن رغم وجود الفروق الاقتصادية ، والاجتماعية بين أقاليم الدولة الواحدة -- وهو ما المعنا إليه في الفقرة السابقة -- إلا أن ذلك لا يبنى وجود اتصال ، وارتباط فيما بين هذه الأقاليم ويأخذ هذا الاتصال شكل علاقة تبادلية وهو ما يسمى في مجال الدراسات « الإقليمية -- الحضرية » بالتدفقات Flows سواء كانت التدفقات صناعية أو نقدية .

(١) أبو بكر متول ، الاطار العام للتخطيط الاقليمي ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٢ ، ص ٣٨ .

(٢) رغم أننا نتناول في هذه النقطة مسألة الفروق الاقتصادية ، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن النمط الحضري هو محصلة لعوامل : الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والإدارية معاً .
(٣) سوف ناول هذه النقطة صراحة أكبر في موضع آخر من هذه الوثيقة .

ولعل الحرك الأسامي وراء هذه التدفقات - بنوعها - يتمثل في انتقال فرد (أو عدد من الأفراد) من إقليم إلى آخر بحثاً عن العمل ، أو الإقامة (أو الاثنين) ومع هذه الهجرة - المؤقتة أو الدائمة - تحدث مجموعة من التدفقات بين الأقاليم تأخذ صورة زيادة في واحد منها في مجال الساع ، أو الخدمات ، أو النقد ، يقابله نقص في إقليم آخر في نفس المجالات (١) .

وتلعب الصناعة دوراً هاماً في زيادة حجم التدفقات إلى الأقاليم القائمة فيه . فهي تمثل عامل جذب له ، فيأتي الوافدون إلى ذلك الإقليم للعمل فيه والإقامة ، فيزيد بذلك متوسط دخولهم ، وبالتالي يرتفع حجم مصروفاتهم ومشترياتهم من السلع ، والخدمات (ذات المقابل المادي ، وليست الخيانية) وذلك نتيجة طبيعية لزيادة استهلاكهم .

وإذا كانت الهجرة من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية ، تمثل عاملاً حاسماً في تحديد حجم هذه التدفقات ، واتجاهاتها ، ومعدلات سرعتها ، فإن هذه الهجرة - في حد ذاتها - تمثل تدفقاً بشرياً بين الأقاليم يؤثر في بقية التدفقات الأخرى بل هو يعتبر محدداً لها . ويكون من الضروري - حينذاك - أن نعرف على الأساليب المناسبة لضبط هذه التدفقات ، بقياس معدلاتها (٢) .

ثانياً : الموائد ودرجة التحضر في مصر

أن أحداً لا ينكر العلاقة القائمة بين موارد مجتمع ما ، ومعدلات التنمية فيه ، فهناك ارتباط تبادلي بينهما . بمعنى أن حجم الموارد - على اختلاف نوعيتها - يسهم بدرجة كبيرة في زيادة رفاهية أبناء المجتمع اقتصادياً واجتماعياً (فالرفاهية نتاج للتنمية) ، في ذات الوقت الذي تنعكس درجة الرفاهية - التي يحققها المجتمع - على صورة استفلال موارده وكفاءة ذلك ، وكثافته ، وبالتالي في الموائد - الاقتصادية الاجتماعية - الناجمة عن ذلك .

وإذا كنا هنا نتناول العلاقة بين هذه الموارد ، ودرجة التحضر في منطقة ما ، فإن ذلك يعني أننا نفترض مبدئياً وجود علاقة ضمنية بين التنمية ، والتحضر (وهي أيضاً تتضمن بلدات الصمة التبادلية) .

(١) محمد حسن نج النور ، محالات التخطيط الإقليمي وإساليب التحليلية ، مذكرة رقم (١٠٤٠) معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٥ .

(٢) Gibbs, Jack, «On the estimation of Rural-Urban migrations», Through, Gibbs, Jack, Urban Research Methods, Van Nostrand Company, Inc., New York, 1967, p. 562.

ولذا فإننا سوف نخصص هذه الفقرة لتفسير هذه العلاقة بحيث نستوضح درجة التحضر^(١) وعلاقتها بكل من : حجم الموارد ، ونوعيتها ، وتوزيعها ، ويتطلب ذلك أن نشير إلى عملية تكامل الموارد ، وكيف يؤدي ذلك إلى مستوى مستهدف من التحضر .

وتلئين ذلك فيما يلي من نقاط . .

١ - حجم المورد ، ودرجة التحضر :

بدلنا التطور الذي يحدث في القطاعات الإنتاجية ، والخدمية في أي مجتمع من المجتمعات من نمو وتقدم على درجة استغلال هذا المجتمع لموارده المتاحة وبالتالي انعكس ذلك على مبلغ ما يصل إليه من نمو وتقدم .

ورغم أن حجم المورد يرتبط - في علاقة - بدرجة التحضر في المجتمع ، إلا أن هذه العلاقة أو ذلك الارتباط ، لا يأخذ اتجاهاً طردياً بالضرورة ، بمعنى أنه كلما ازداد حجم (المورد) ، ارتفعت درجة (التحضر) والعكس صحيح .

فذلك فرضية لا يؤيدها الواقع على اللوام ، إذ أن العبرة ليست دائماً بحجم ذلك المورد قلر ما تتصل بكيفية استخدام هذا المورد ، والصورة التي عليها نستغله ، والعائد الذي نتحصل عليه نتيجة لذلك .

وحيث أنه قد يكون من الصعوبة بمكان أن تتوافر لدينا بيانات وأرقام عن حجوم الموارد ذاتها صناعية كانت ، أو زراعية ، أو مالية (في مصر) ، فإننا نلجأ حينذاك إلى المؤشرات الأخرى - غير المباشرة - التي نستشف منها ونستنتج الحجم التقريبي للمورد ، وبالتالي نستطيع تقدير تأثيره على درجة التحضر في المجتمع .

(١) تقاس درجة التحضر في مجتمع ما عن طريق نسبة حجم سكانه ، إلى سكان المنطقة الكلية التي يقع فيها (ولا ستزاده من هذه النقطة أنظر : فايزه محمد سالم « مدن الدلتا دراسة في عملية التحضر في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٦٠ » رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٥) .

ويوضح الجدول التالى توزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم مصر مع التركيز على الأقاليم الحضرية (فى عام ١٩٦٤) :

أقاليم الجمهورية	الأهمية النسبية للسكان %	المنشآت الاقتصادية		المشتغلون (بها)	
		عدد	نسبة %	عدد	نسبة %
القاهرة	١٤,٠	١١٣٦١٧	٢٣,٠	٤٩٥٤٨٥	٢١,٢
الإسكندرية	٦,٠	٤٨٨١٨	٩,٨	٢٤٠٠٠٧	١٥,١
المنشأ	٣,٠	١٨٣١	٣,٧	٦٥٧٦٥	٤,٢
الوجه البحرى	٤١,٥	١٧٥١٦٥	٣٥,٥	٤٧٥٣٩٢	٣٠,٥
الوجه القبلى	٣٤,٣	١٣٧٨٩٨	٢٨,٥	٣٠٩٢٦٨	٩,٥
الحدود	١,٢	—	—	—	—
الإجمالي	١٠٠,٥	٤٩٣٨٠٨	١٠٠,٥	١٥٨٥١٨٨	١٠٠,٥

يتضح من الجدول السابق عدة حقائق — تتصل بنجم الموارد فى النقط الحضرى والذى يعبر عنه بالمنشآت الاقتصادية — يمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) يلت — هذا الجدول — النظر إلى ذلك التوزيع غير المتعادل للمنشآت الاقتصادية ، وعدد المشتغلين بها بالنسبة إلى عدد السكان فى أقاليم الدولة المختلفة (٧) .

(ب) أن نسبة المنشآت الاقتصادية وهو مؤشر غير مباشر للمورد بلغت فى القاهرة وحدها ٢٣٪ من إجمالى عدد المنشآت فى الجمهورية ، بينما وصلت نسبة المشتغلين بها حوالى ٣١٪ من إجمالى عدد المشتغلين فى الجمهورية . أى أكبر من نسبتها فى كلا الوجهين البحرى ، أو القبلى .

وبمعنى ذلك تركزاً واضحاً فى المورد البشرى الذى يعمل فى تشغيل وإدارة هذه المنشآت ، الأمر الذى يعكس درجة عالية من التخصر .

(ج) أن هناك ضعفاً معكوساً بالنسبة لعدد المنشآت الاقتصادية من جهة ، وعدد المشتغلين بها من جهة أخرى ، وذلك بالنسبة للمحافظات الحضرية من جانب ومحافظات الوجهين البحرى والقبلى من جانب آخر .

(١) عزت حجازى ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٢) مرف تزايد هذه النقطة أيضاً فى يوضح لاحقاً من هذا الموضوع .

فيينا ترفع نسبة المشتغلين بالمشآت بالنسبة للمشتغلين بعامة) بمقارنتها بنسبة المنشآت ذاتها على مستوى الجمهورية) في المحافظات الحضرية ، نجد أن العكس صحيح في محافظات الوجهين . ويعكس ذلك مدى التركيز السكاني والزبادة - الواضحة في معدل النمو السكاني الحضري في هذه المحافظات .

٢ - نوعية المورد ، ودرجة التحضر :

تتسم نظرتنا إلى « المورد » بالثنائية ، فهو إما : مورد بشري ، أو مورد مادي " غير بشري " . وتتفاوت الأقاليم - مثلاً تباين المجتمعات - في نصيبها من هذه الموارد ، بشرية كانت أو غير بشرية .

ومن اللافت ، أن الدولة الواحدة - أو الإقليم الواحد - لا تتوفر لديه موارد بشرية تتسق - دائماً - مع الأخرى غير البشرية . بمعنى أن هذه الأخيرة تتطلب لتشغيلها والإفادة منها عناصر بشرية ذات خصائص وشروط معينة من التعليم ، والتنظيم ، والخبرة قد لا تتوفر كلها بين أبناء نفس المجتمع - المحلي أو القومي - الأمر الذي قد يضطر الدولة أحياناً إلى استخدام هذا المورد البشري من مجتمعات أخرى تكون قد توافرت لديها^(١) .

وفي داخل هذه النوعية التي تفرعت إليها الموارد يمكننا أن نميز سحماً لها ، فمثل هذا الحجم هو الذي يحمل لنوعية المورد دلالة ، ومعنى . وليس بلازم والحالة هذه أن يزداد حجم المورد كلما ازدادت طاقة المجتمع البشرية أو غير البشرية أو كليهما ، فالمورد هو الجزء المستغل من الطاقة^(٢) :

يميز لامبارد Eric Lampart بين أربعة أشكال للتحضر هي (٣) :

(١) التحضر البدائي . Primordial Urbanization ويبدأ الفرد فيه محاولات التكيف مع البيئتين الفيزيائية ، والاجتماعية :

(١) ثمان مئتين من الدول البرية - وبخاصة المصدرة للبترول - من هذه الحالة وتسمى إلى اعتماد الحبرات البشرية من الدول المجاورة لها وبخاصة مصر .

(٢) عندما تصل الطاقة Capacity إلى أقصى استخدام ممكن لها ، تسمى موردا Resource راجع هذه الفكرة في : وفيق أشرف حسونة ، موقات التنمية الاجتماعية في الريف المصري . الحلقة الدراسية في علم الاجتماع الريفي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ .

(٣) Lampard, E., "Historical Aspects of Urbanisation", Through Hauser and Sch-nore, Ibid., p. 523.

(ب) التحضر المميز Definitive Urbanization

ويبدأ في هذا الشكل ظهور وظائف محددة - بلوحة ما - للمدن .

(ج) التحضر الكلاسيكي Classic Urbanization :

وتظهر فيه قيود عديدة حول عملية نمو السكان ، ونشأة المدن :

(د) التحضر الصناعي Industrial Urbanization :

وهو الشكل الحالي للتحضر ويتميز بالتقدم التكنولوجي ، وتركيز السكان في المدن ، واتساع المراكز الحضرية .

وينبئ هذا التصنيف أساماً على محورين : أحدهما تاريخي يستقر حالة التحضر وخصائصه المميزة له من خلال التاريخ الذي يرصده لتطور المدن والمراكز الحضرية في العالم بصفة عامة . أما المحور الثاني فهو اقتصادي يتصل بكيفية استغلال الموارد ومدى نجاح الإنسان في استغلالها لتحقيق أغراضه ، ودرجة تقدمه في زيادة حجم المستغل منها يوماً بعد يوم .

وإذا حاولنا دراسة الوضع الحالي لنوعية الموارد في مصر فإننا - مثلاً فعلنا في تناول حجم الموارد في النقطة السابقة - سوف نستقي بياناتنا من مؤشرات غير مباشرة للموارد بحيث تعتبر إنعكاساً لها .

وسوف نركز هنا على الموارد المادية^(١) (غير البشرية) ، ونستدل عليها من خلال مؤشر تطور الاستثمارات ، وتطور الإنتاج في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك في الفترة من ٦٥ / ٦٦ إلى ٦٩ / ١٩٧٠^(٢) وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

(١) آثرنا أن يكون تركيزنا في هذه الفقرة على الموارد المادية ، على أساس أننا استوفينا بحث الموارد البشرية في الموضوع السابق الخاص بالسكان .

(٢) ركب هذا الجدول من الكتاب السنوي للاحصاءات العامة ، على الجريدل ، السكان والموارد الاقتصادية في مصر . مطبعة مصر ، ١٩٦٢ .

(بالليون جنيه وبالإسار الجارية)

٦٩ - ٧٠		٦٨ - ٦٩		٦٧ - ٦٨		٦٦ - ٦٧		٦٥ - ٦٦		التصانغ
انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	انتاج	استثمار	
٣٦٥٣,٥	٢١٥١,١	٣٣٣٥,٩	٢٠٣,٢	٣١٠٧,٣	٢٠٢,٢	٢٩٩٦,٤	٢٥٣,٨	٢٨٩٢,٩	٢٥٠,٨	اجال القطاعات السلمية (١)
١٦٥٣,١	١٤٠,٤	١٥٢٠,٧	١٤٠,٣	١٤١٠,٨	٩٥,٨	١٣٧٨,٥	١١٢,٥	١٣١٣,٤	١٣٣,٥	اجال قطاعات الخدمات (٢)
٥٣٠٦,٦	٣٥٥,٥	٤٨٥٦,٦	٣٤٣,٥	٤٥١٨,١	٢٩٨,٥	٤٣٧٩,٩	٣٦٥,٨	٤٢٠٦,٣	٣٨٣,٨	الاجال العام

يكشف لنا هذا البيان عن الارتباط الواضح بين حجم الاستثمارات المرصودة للقطاعين الرئيسيين (السلع ، والخدمات) وبين الإنتاج (أو العائد) في كل منهما . ذلك بالرغم مما نلاحظه من انخفاض في حجم الاستثمارات (في بعض السنوات) يقابله أيضاً انخفاض في الحجم الكلى للإنتاج فيها ، فهناك علاقة طردية الاتجاه بينهما سواء كانت موجبة أو سالبة . وإذا بحثنا عن علاقة هذا المؤشر (الاستثمار ، والإنتاج) بدرجة التحضر في المجتمع لانتضح أن النسبة الغالبة منه تركز في النمط الحضري وذلك (كما ورد في الجدول قبل السابق) .

٢ - توزيع المورد ، ودرجة التحضر :

يذهب عديد من العلماء والباحثين الذين درسوا ظاهرة التحضر ، إلى القول بأن التناوت القائم في درجة نمو - أو تخلف - الأقاليم داخل الدولة الواحدة ، إنما يرجع إلى الشكل العام الذى يتخذ توزيع الموارد بين هذه الأقاليم ، ونصيب كل منها ، ودرجة استخدامه لها ، والأسلوب الذى يستعين به في ترشيدها والإفادة منها .

(١) يضم هذه القطاعات السلمية : الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء ، والتشيد .

(٢) يضم هذه القطاعات الخدمية : النقل ، والمواصلات ، والتجارة والمال ، والاسكان والمرافق العامة ، والخدمات الأخرى .

ويؤكد هيجيتز^(١) Higgins ذلك الاتجاه حين يتناول أحوال بعض الأقاليم التي حيتها الظروف الجغرافية مزايا تتصل بالموقع ، والمناخ ، والتضاريس والتربة . . . الخ ، فضلاً عما يكون قد أتيج لها من إمكانيات اقتصادية ، في ذات الوقت الذي تنجم فيه خصائص اجتماعية ، وثقافية تزيد من درجة التفاعل بين أبناء المجتمع الإقليمي الواحد .

ورغم التفاوتات الواضحة في توزيع السكان والأنشطة بين الأقاليم الحضرية في مصر ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزه ، نذكر أهمها فيما يلي :

(أ) أن الهجرة تمثل عاملاً رئيسياً في عملية التوزيع السكاني في مصر . ومصادق ذلك أن تركز السكان في المحافظات الحضرية — وبخاصة القاهرة — يعزى أساساً إلى معدل عال للهجرة إليها . فإذا كان السكان يمثلون — في هذه الحالة — طاقة بشرية ، فإن المهاجرين منهم يمثلون مورداً بشرياً ، ذلك أنهم يمثلون عنصراً فعالاً ومؤثراً في الطاقات الأخرى غير البشرية .

(ب) أن تكديس الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) في ذات المراكز الحضرية التي تنتم بالتركز في السكان ، إنما يتم على حساب بقية المحافظات الأخرى التي تفقد قواها البشرية بالمهجرة ، ونجوم من توافر الأنشطة الرئيسية فيها ويعكس ذلك سوء توزيع في تلك الأنشطة على مستوى الدولة .

(ج) أنه بالرغم من زيادة المشروعات التي تتصل بالأنشطة في محافظات مصر بعامة ، وفي المحافظات الحضرية بخاصة ، إلا أن هذه الزيادة لم تسر وفق معايير واضحة مثل : الموقع ، والحجم ، والحيز ، ونوعية النشاط المستهدف^(٢) .

وتوضح هذه الاتجاهات العامة صورة التفاوت القائمة بين الأقاليم في مصر ، كما تلبين منها مشكلة الموارد الاقتصادية في مصر ، وتوزيعها .

ويعد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مؤشراً صادقاً — بل درجة ما^(٣) — في

(١) Higgins, B., «Regional Integration of National Development», Memo. No. 346, I.N.P., Cairo, 1963, p. 10.

(٢) يمكن مراجعة هذه النقطة في : Hamdan, G., «Studies in Egyptian Urbanism»,

(٣) من الخطأ استخدام هذا المؤشر — على إطلاقه — للدلالة على مدى التقدم أو التخلف النسبيين ، ولكنه يعد مؤشراً نستأنس به للوصول إلى متغير آخر يكون من الصعب قيامه مباشرة .

الحكم على حجم الموارد المتاحة في المجتمع الإقليمي ، وأيضاً يمكن - بصورة ما - الشكل القائم لتوزيع هذه الموارد .

وبوضح الجدول التالي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي خلال فترة زمنية تبدأ من سنة ٦٤ / ٦٥ ، وتنتهي سنة ٦٩ / ١٩٧٠ (١) :

(بالجنه)

٦٩ - ٧٠	٦٨ - ٦٩	٦٧ - ٦٨	٦٦ - ٦٧	٦٥ - ٦٦	٦٤ - ٦٥	المحافظات
١١٣,٧	١٠٤,٩	١٠٥,٧	١٠٢,٤	١٠١,٤	٩٣,٨	القاهرة
١٠٧,٣	٩٩,٣	١٠٢,٥	٩٧,٤	٩٥,٥	٨٧,١	الإسكندرية
٩٠,٥	٨٥,٦	٨٦,٧	٨٤,٥	٨٢,٥	٧٧,٥	بورسعيد
٩٨,٥	٩٤,٤	٩٥,٨	٩٤,٨	٩٠,٢	٨٤,٥	السويس
١١٠,١	١٠٢,٧	١٠٣,٥	١٠٠,٥	٩٧,٩	٩٠,٨	مجموعة المحافظات الحضرية
٥٥,٣	٥٢,٢	٥٢,٥	٥١,٤	٤٩,٥	٤٦,٧	مجموعة محافظات الوجه البحري (٢)
٥٤,٨	٥١,٩	٥٢,٧	٥١,١	٤٩,٧	٤٦,٥	مجموعة محافظات الوجه القبلي
٤٦,٧	٤٢,٥	٤٢,٣	٣٩,٧	٣٧,٥	٣٥,٥	مجموعة محافظات الحدود
٦٧,٦	٦٢,٣	٦٣,٧	٦١,٨	٥٩,٨	٥٦,٥	المجموع الكلي

يتضح من البيان السابق مدى التفاوت بين المحافظات في متوسط نصيب الفرد في كل مجموعتها . وبخاصة ذلك التباين الواضح بين مجموعة المحافظات الحضرية (ككل) وبين مجموعة محافظات كل من : الوجه البحري ، والوجه القبلي ، والحدود (ككل أيضاً) فمثلاً بلغ هذا المتوسط في كل من السنوات الست الموضحة أكبر من الضعف إذا ما قارنا بين المحافظات الحضرية ، والمجموعات الثلاث الأخرى .

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال توزيع الموارد ، ونصيب كل محافظة منها ، الأمر الذي ينعكس - ارتفاعاً أو انخفاضاً - على متوسط دخل الفرد فيها .

(١) وزارة التخطيط ، المالم الأساسية للتوزيع في المحافظات في الفترة (٦٤ / ٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠)
التقرير الثالث ، أبريل ١٩٧٢ .
(٢) لم تذكر تفصيلات المجموعات الثلاث الأخيرة من المحافظات ، حيث كان الهدف محدد في إجراء مقارنة بين المحافظات الحضرية - موشحة تقنياً - وبينها من المحافظات .

٣ - تكامل الموارد ، ومستوى التحضر :

إذا لم تكن نظرتنا جزئية عمودة ، ونجاوزنا ذلك إلى المنظور الكلي الشامل ، لاتضح لنا أن موارد الدولة (ككل) ، لا بد وأن يكون بينها تناسق وتوازن ، وتعادل . فليس بصحيح أنه كلما كان الإقليم (أو المجتمع بأكمله) غنياً بمورد معين (مادي ، أو بشري) لدل ذلك على قدرته على إنشاء قطاعاته المختلفة ، وتحقيق مستوى من الرفاهية يستهدفه .

فالغو الذي نلاحظه في قطاع بذاته ، قد يحدث على حساب القطاعات الأخرى التي ينتهي بها الأمر إلى أنها تفقد طاقاتها (ومواردها) ، ولا تحقق فائدة كلية حتى بالنسبة للقطاعات التي تستغلها .

ومن هنا تتضح أهمية توافر عنصر التكامل Integration في شأن الموارد ، في أي مجتمع من المجتمعات ، الأمر الذي يحدا ببعض الباحثين في هذا المجال إلى دراسة أهم العناصر التي ينبغي توافرها لتحقيق هذا التكامل ، نذكر أهمها فيما يلي (١) :

(أ) توافر المقومات الفيزيائية في المنطقة ، فهي تمثل ركناً أساسياً تبدأ منه أولى مستويات التكامل بين الموارد .

(ب) ترويد المنطقة بالهياكل الأساسية للمشروعات Infrastructures فذلك يؤدي إلى إيجاد علاقة مبدئية ، وضرورية بين الموارد على اختلافها . فمن العبث مثلاً ، أن نحاول إنشاء مصنع دون تجهيز موقعه وإمداده بالمياه الصالحة للشرب والجاري ، والكهرباء ، والشوارع ، والمساكن ... الخ ، بل أن هناك اتجاهات يذهب إلى أن تواجد هذه الهياكل هو الأمر الذي يشجع على الاستفادة من موارد المنطقة ، وتنميتها .

(ج) أحداث تناسق بين الإمكانيات الإنتاجية (وبخاصة في مجال الصناعة) ، والأدوات المستخدمة في الإنتاج بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد المتاحة .

(د) الاعتياد بصفة رئيسية على المورد البشري ، إيماناً منا بأننا لن نصل إلى تحقيق أدنى مستويات هذا التكامل دون الاهتمام بهذا المورد ورعايته . فبدونه تستحيل الإمكانيات المادية إلى مجرد مواد خام تبحث عن يستغلها ، ويرشدها ، ويفيد

(١) Viot, Pierre, Principles of Regional Analysis, African Institute for Economic Development and Planning, Dakar, 1969.

منها . بل يصل الأمر بالبعض إلى القول بأن العنصرين الرئيسيين لتحقيق التكامل يتمثلان في : مورد متوافر ، وإنسان قادر على استغلاله (١) .

ويحتل مطلب « تكامل الموارد » عنصراً مشتركاً ، بل وشرطاً ضرورياً في كل الكتابات النظرية ، والدراسات التطبيقية التي تتصل بعملية التحضر .

ففى عن البيان أن هناك علاقة تبادلية بين هذا « التكامل » المستهدف ، ومستوى التحضر الذى يسعى المجتمع إلى التوصل إليه .

وليس هناك مستوى عام ومتفق عليه للتحضر - رغم المؤشرات العديدة التى وضعت لذلك (٢) - وإنما يقسم ذلك المستوى بالنسبية ، وبالتغير من مجتمع لآخر حسب ظروف كل ، وإمكاناته ، وقدراته على استغلال موارده . فهو مستوى مستهدف يتصوره كل مجتمع ويحاول الوصول إلى أولى درجاته ، بحيث إذا وصل إلى مرحلته الأخيرة (التي يتصوره في فترة من الفترات) بدأ يطمح في مستوى أعلى منه - بمراحله المتدرجة كذلك - ، التي يبدأ صعود أولاهها . . . وهكذا . . . وحتى لا يتوه كل مجتمع في تصور مستواه المستهدف من التحضر ينبغي أن تكون لديه فكرة واضحة عن ظروف نمطه الحضري ، وبخاصة حجم مراكزه الحضرية (٣) .

أما عن مسألة تكامل الموارد في مصر وما يمكن أن ودى إليه من تحقيق مستوى من التحضر ، فيمكن القول بأنه بالرجوع إلى الحلول الخاص بتوزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم مصر ، وفي إطار ما نبني مجديده من تفسير للعلاقة بين تكامل الموارد ، ومستوى التحضر .. نستطيع أن نصل إلى النتيحتين التاليتين :

أولاهما - أن أرقام ذلك البيان لا تكشف فقط عن صا لقاعداد المنشآت الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان في الأقاليم (وبخاصة غير الحضرية منها) ، ولا يعكس فيضهم سوء توزيعها (فقد تركزت بصفة رئيسية « ٥٠,٥ » منها » في محافظات : القاهرة ، والاسكندرية ، والقنال « المحافظات الحضرية ») ، وإنما فوق

(١) سوف نزيد هذه النقطة ايضاحا ، في موضع لاحق من هذا الموضوع .

(٢) بلذا محاولات عديدة لوضع هذه مثل المؤشرات . وكانت تتور حول الجوانب الديموجرافية (وبخاصة حجم السكان) ، والاوضاع الاقتصادية (متوسط دخل الفرد) والنشاط السائد (الصناعة بصفة خاصة) ، والموقع الجغرافي (ميناء ، ملتقى طرق) . . الخ

(٣) Thompson, W., « Urban Economic Growth and Development in a National System of Cities » Through Hauer and Schoore, Ibid., p. 442.

هذا وذاك ، فهو يوضح علم التكامل - في صورته الحالية - بين عدد المنشآت الاقتصادية ، وعدد المشتغلين بها :

ثانيهما : إننا لا نستطيع أن نتعرف على مستوى مسهدف للتخصّص في مصر ، فذلك شروطه عديدة ، لعل أولها يتحدد في حصر المهارد ومحاولة تحقيق أولى مستويات التكامل بينها .

وحيث أن الشرط الأساسي غير متوافر ، فإن النتيجة بالتأكيد غير واردة .

ثالثا : التحليل الكيفي لاستخدامات الموارد بالنمط الحضري ، في مصر

وافتنا الفقرة السابقة بتحليل كمي لعناصر المورد ، مادياً كان أو بشرياً - ، فنعرفنا على حجمه ، تنوعه ، وتوزيعه ، فضلاً عن افتراض التكامل فيه .

ولكن ذلك لم يوضح لنا حال استخدام هذا المورد واقعياً ، ولم نستدل من خلال العرض السابق على تناول الفعل لهذا المورد في النمط الحضري .

ولذا فسوف نجرى في هذه الفقرة تحليلاً كيفياً لاستخدامات المورد بالنمط الحضري في مصر ، من حيث : مستوى إنتاجه ، وقدرة تيسره ، ودرجة استخدامه ، ثم أسلوب استخدامه المشرّد (١) .

(١) تحتاج هذه المصطلحات إلى تحديد مبني ، نصوره كما يلي :

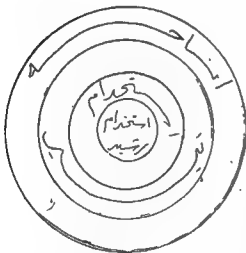
- نقصد باللائحة Availability هنا مجرد توافر ، أو تواجد المورد في منطقة بذاتها ، في وقت معين .

- يرتبط مفهوم التيسر Accessibility هنا بالقدرة الاقتصادية (للفرد أو الدولة) على الاستفادة من المورد ، دون أن يمتد ذلك إلى الاستخدام الفعلي له (التيسر مرحلة لاحقة على الإتاحة) .

- نقي بمفهوم الاستخدام Utilization هنا تناول الفعل لعناصر المورد والاستفادة الحقيقية منه ، الاستخدام مرحلة لاحقة على التيسر ، والإتاحة) .

- يتصل معنى الاستخدام الرشيد Rational Utilization للمورد هنا بضرورة تحقيق أقصى منفعة (أو فائدة) من استخدامه بالنسبة لتكلفته (أو نفقته) الاستخدام الرشيد مرحلة نهائية بالنسبة لمرحلة الثلاث التي سبقها) .

(يمكن مراجعة أبجل طبع للفكرّة في فنيق أشرف جسونة محاضرات في التخطيط الاجتماعي ، غير منشورة ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧١ .



وفيما يلي سوف نستوضح هذه النقاط الأربع :

١ - مستوى الإثابة للمورد في النمط الحضري :

للإثابة هنا معنى فضفاض يحتاج إلى تحديد ، وبخاصة أنه يرتبط بمورد ، في نمط حضري . ذلك أن المورد قد يكون متاحاً (أى موجوداً) على المستوى العالمي ، وقد يكون كذلك على مستوى الدولة ، وقد تكون إثابته محدودة بالمجتمع المصغر (إقليمياً كان - أو عالمياً) .

وإذا كان مستوى الإثابة الأخير هو مقصدنا ، فإنه من الأهمية بمكان أن نتدارس العناصر الأساسية الخاصة به والمكونة له ، وذلك حتى نتمكن من تحليلها كميافاً ، وتحديد استخدامات تلك الموارد المتاحة . فمن المستحيل أن نحاول تتبعها ، وإجراء تحليل لها دون الاطمئنان إلى أنها متاحة أصلاً .

أما بالنسبة للعوامل الأساسية التي ينبغي توافرها حتى يكون المورد متاحاً على المستوى المحلي ، فتتحدد فيما يلي :

(أ) أن يتوافر مورد طبيعي - أيأ كانت صورته - في موقع بلداته ، داخل المجتمع المحلي المحدود ، وأن يكون هذا المورد قد اكتشف - أو على الأقل - قد أمكن تحديده موقعه ، ونوعيته ، وحجمه بصورة مبدئية .

(ب) أن تكون عناصر الإنتاج - أو معظمها - متواجدة في المجتمع الإقليمي ، أو المحلي وأهمها : الأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم . فهذه العناصر - وغيرها - قادرة على تشغيل ذلك المورد والإفادة منه .

(ج) أن يتوافر العنصر البشري . القادر على جعل هذا المورد متاحاً ، فهو ليس متاحاً طالما لم يعالج عن طريق الإنسان ولتحقيق مصلحته . ولا نغنى بذلك أن نتناول الإنسان المورد في هذه المرحلة ، وإنما ينبغي فقط الاطمئنان على توافر العنصر البشري .

وبالنظر إلى مستويات الإثابة ، وبالرغم من التحديد السابق لها ، إلا أنها تتميز بالتداخل فيما بينها بحيث يكون الفصل تصفياً ، ويتم بغرض التناول العلنى ليس إلا ، فمثلاً لا يمكننا أن نتصور مورداً متاحاً على المستوى الإقليمي أو المحلي دون أن يكون كذلك على مستوى

الدولة، وبغير أن تكون قد تمت إتاحتها على المستوى العالمى أصلاً. فكل المجتمعات تستهدف أن تجعل مواردها متاحة على المستوى المحلى .

ولكن هناك بعض المجتمعات - وبخاصة الآخذة فى النمو والتي تمتلك مصدراً وحيداً للثروة - تعتمد على مستوى الإتاحة العالمى ، وبخاصة فى مجال السلع ، وبعض الخدمات وأحياناً فى مجال الموارد البشرية أيضاً . وهى فى ذلك لاتفعل أكثر من « شراء » أحدث أنماط السلع - وبخاصة المعمرة - من الدول التى تصنعها معتمدة فى ذلك على رصيدها المالى المائل ، الناتج من ذلك المصدر الوحيد للثروة (١) .

وإذا ما حاولنا التعرف على موقف مصر من حيث مستوى إتاحة مواردها فى نمطها الحضرى - فلنلاحظ أن هناك « بعض » الموارد متاحة بالفعل ، ولكنها ليست « كل » الموارد التى تحتاجها الميشنة بالنمط الحضرى ، الأمر الذى جعل هناك ضرورة للبحث عن الموارد المتاحة على مستوى الدولة ، ثم - إن لم تتوافر - تسعى إلى مستوى الإتاحة العالمية .

وإذا كانت الحاجة إلى الموارد البشرية نادرة فى النمط الحضرى بمصر فهى متاحة فى غالبية مجالاتها ، فإنها ماسة ، وملحة بالنسبة للموارد المادية سواء اتصلت بالقطاع الزراعى أو الصناعى حيث نحتاج مباشرة إلى مستوى الإتاحة العالمى لهذه الموارد حيث لا يكتفى مستوى إتاحة الدولة لها .

٢- القدرة التنموية للثروة فى النمط الحضرى

إذا كان مستوى الإتاحة يتحدد من خلال مجرد توافر المورد فى منطقة بلدانها ، فإن إمكانية التفسير يمكن لها أن تبدأ حينئذ ، فهى ترتبط بقدرة الفرد (أو الدولة) الاقتصادية على التعامل مع المورد واستخدامه (حتى وإن لم يتم الاستخدام الفعلى له) .

وطالما كانت « القدرة الاقتصادية » لدى المحك الرئيسى فى جعل المورد هيسراً فإنه ينبغي التعرف عليها ، وتحليلها ، ومحاولة ربطها بما يحدث فى المجتمع - وبخاصة فى نمطه الحضرى - حتى يمكن ترشيد هذه القدرة والاستعانة بها فى التناول الفعلى لعناصر المورد .

...وحيث أن هذه « القدرة » لفظ مجرد ، فإنه يحتاج للتعبير عنه ، إلى مؤشرات كمية عديدة ، موفرة للدولة الاقتصادية تنعكس من خلال بطور الدخل القومى موزعاً على قطاعات السلع ، والخدمات ، فى حين أن القدرة الاقتصادية للفرد تظهر فى ضوء متوسط دخله الفردى وتطوره خلال سلسلة زمنية .

ب. (١) لم نلاحظ هذه الحالة بوضوح فى معظم الدول العربية المنتجة والمصدرة للزيتون .

ويوضح الجدول التالي تطور الدخل القومي موزعاً بين القطاعين الرئيسيين (السلع ، والخدمات) من سنة ٦٧ / ٦٨ إلى سنة ٧١ / ١٩٧٢ : (١)

(بالأسعار الجارية والوحدة بالمليون جنيه)

القطاع	٦٧-٦٨	٦٨-٦٩	٦٩-٧٠	٧٠-٧١	٧١-٧٢
الزراعة	٦٤٤,٤	٦٨٨,٣	٧٧١,٩	٧٧٤,١	٨٥٤,٦
الصناعة	٤٦٠,٣	٥٠٣,٩	٥٤٢,٠	٦١١,٢	٦٣٦,٥
الكهرباء	٣٥,١	٣٥,٧	٤١,٨	٤٠,٠	٤٧,٨
التشييد	٨١,٧	١١٠,٣	١٢٣,٧	١٢١,٤	١١٧,٣
إجمالي القطاعات السلبية	١٢٢١,٥	١٣٣٨,٢	١٤٧٩,٤	١٥٤٦,٧	١٦٥٦,٢
النقل والمواصلات	١١٥,٦	١١٦,٣	١٣٠,٩	١٤٣,٦	١٤٧,٨
التجارة والمال	٢٠٥,٠	٢١٥,٩	٢٢٩,٠	٢٣٩,٥	٢٦٣,١
الإسكان	١١٣,١	١١٥,٦	١١٨,٢	١٢٠,٢	١٢١,١
الترفيه العامة	٩,٩	١٠,٨	١١,٧	١٢,٣	١٣,٨
الخدمات الأخرى	٥٢٢,٧	٥٤٢,٦	٥٨٣,٦	٦٣٧,٢	٦٨٢,٠
إجمالي قطاعات الخدمات	٩٦٦,٣	١٠٠١,٢	١٠٧٣,٤	١١٥٣,٨	١٢٤٧,٨
مصحح السعر	-	-	-	-	-
الإجمالي العام	٢١٨٧,٨	٢٣٣٩,٤	٣٥٥٢,٨	٢٧٠٠,٥	٢٨٨٤,٠

يوضح الجدول السابق الارتفاع التدريجي في الدخل القومي في القطاعات السلبية باستثناء قطاع التشييد منها ، الذي أصابه التذبذب (ابتداء من سنة ٦٩ / ١٩٧٠) وكذلك الحال في قطاعات الخدمات بدون استثناء . ويكشف ذلك عن زيادة القدرة الاقتصادية للدولة في حد ذاتها^(٢) ، وذلك فيما يتعلق بقطاعي الدخل القومي .

(١) الجهاز المركزي للعبئة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي (٥٣ - ١٩٧٢) ، القاهرة

١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ .

(٢) لا ينبغي النظر إلى هذه الفترة في حد ذاتها ، وإنما - لأنها نسبية - ينبغي ربطها بمدى السكان .

١٠ أما الجدول التالي فيوضح نصيب الفرد من الدخل القومي (الدخل الفردي) (١) وذلك خلال فترة تبدأ من سنة ٥٩ / ٦٠ وتنتهي سنة ٦٩ / ٧٠ (٢) :

السنة المالية	مبد السكان (بالآلاف)	الدخل القوي (بالآلاف جنيه)	متوسط الدخل الفردي (بالجنيه)
١٩٦٠ - ٥٩	٢٥٨٢٢	١٢٨٥٢٠٠	٥٠٢
١٩٦١ - ٦٠	٢٦٤٧٤	١٣٦٣٥٠٠	٥١٧
١٩٦٢ - ٦١	٢٧١٤٧	١٤١١١٠٠	٥٢٠
١٩٦٣ - ٦٢	٢٧٨٢٤	١٥٦٢٨٠٠	٥٥١
١٩٦٤ - ٦٣	٢٨٥٣٨	١٧٣٩٦٠٠	٥٨٣
١٩٦٥ - ٦٤	٢٩٣٦٣	١٩٧٥٠٠٠	٥٩٨
١٩٦٦ - ٦٥	٣٠٠٠٧	٢١٢٤١٠٠	٧٠٧
١٩٦٧ - ٦٦	٣٠٤٢٢	٢١٤٤٨٠٠	٧١٠
١٩٦٨ - ٦٧	٣١٦٣٦	٢١٨٧٨٠٠	٦٩١
١٩٦٩ - ٦٨	٣٢٤٦٤	٢٣٣٩٤٠٠	٧٢٢
١٩٧٠ - ٦٩	٣٣٢٩٣	٢٥٥٢٨٠٠	٧٦٤

لنلاحظ من بيانات هذا الجدول أن هناك زيادة طردية في متوسط الدخل الفردي وإن كانت قد تعرضت لزيادة ملحوظة في سنة ٦٥ / ١٩٦٦ ، أعقبها انخفاض مفاجئ سنة ٦٧ / ١٩٦٨ بسبب ظروف النكسة في ذلك العام) ويعكس الجدول زيادة في القدرة الاقتصادية للفرد خلال أحد عشر عاماً (بلغت ٥٢ ٪) الأمر الذي ييسر له التعامل مع موارد أكثر ، وبفعالية أكبر .

وقد تحققت هذه الزيادة السنوية الطبقية ، نتيجة تزايد الدخل القومي بنسبة أكبر من زيادة السكان الأمر الذي يرفع من متوسط الدخل الفردي .

ومصادق ذلك أنه في سنة ٦٥ / ١٩٦٦ - وقد ارتفع هذا المتوسط بشكل ملحوظ من ٥٩ جنهاً إلى ٧١ جنهاً في السنة التي تلتها - لنعلم أن الدخل القومي قد ارتفع بنسبة أكبر من زيادة السكان :

$$(١) \text{ متوسط الدخل الفردي } = \frac{\text{الدخل (الناتج) السنوي للدولة}}{\text{عدد السكان بها}}$$

(٢) المصدر : دكتور حناة ، أبعاد المشكلة السكانية في جمهورية مصر العربية (ملاحق الدراسة د. ت. .) .

٣ - درجة الاستخدام للمورد في النمط الحضري :

إذا ما افترضنا أن هناك مورداً متاحاً لدى المجتمع المحلي ، وأصبح في مقدور هذا المجتمع - ومقدرات أفرادها - التعامل معه ، أى أصبح ميسراً بالنسبة لهم ، فإن المرحلة التالية على ذلك تتمثل في وصول المجتمع - وأفراده - إلى الاستخدام الفعلي للمورد مستهدفين من ذلك الاستفادة منه ؛

ويرتبط استخدام الأفراد للموارد (في معيشتهم بالمجتمع الحضري-) بأنماط الاستهلاك المحددة من خلال بنود نفقات معيشتهم .

ويكشف الجدول التالى المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية للسنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ : (١)
(وذلك على أساس أن سنة ٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠) .

السنوات	الطعام والشراب	المسكن وممتلكاته	الملابس والأحذية	الرقم العام لطفة المعيشة
٦٧ - ٦٨	٩٩,١	١٠٥,٧	١٠٥,٩	١٠٢,٥
٦٨ - ٦٩	١٠٢,٦	١٠٨,٥	١٠١,٩	١٠٦,١
٦٩ - ٧٠	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٢,٣	١٠٩,٢
٧٠ - ٧١	١١٧,١	١٠٨,٧	١٠١,٥	١١٣,٦
١٩٧٢	١٢٢,٥	١٠٧,١	١٠٦,٥	٢١٧,٤
١٩٧٣	١٣٠,٨	١٠٥,٨	١١٣,٣	١٢٢,٤

يتضح من بيانات هذا الجدول مبلغ الاستفادة الفعلية من الموارد والتي تنعكس من خلال بنود الانفاق (منسوبة إلى الرقم القياسى لسنة معينة) ويمكن ترتيب هذه البنود كما يلى :

(أ) أن بند الطعام والشراب قد تزايدت أسعاره بشكل واضح وبخاصة ابتداء من سنة ٦٩ / ٧٠ فقد بلغ معدل الزيادة فيه حتى سنة ١٩٧٣ حوالى ١٩٪ .

(ب) يلى ذلك الملابس والأحذية وتحددت الزيادة الواضحة فيها ابتداء من سنة ٧٠ / ١٩٧١

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(ج) نلاحظ أخيراً أن بند المسكن ومستلزماته ، تتذبذب أرقامه بين ارتفاع وانخفاض . ويعكس ذلك عدم ثبات نسبة المتصرف من الدخل على بند المسكن .
وعموماً فإن بيانات ذلك الحلول تغطي مؤشراً بأن درجة استخدام الموارد ضعيفة بالنظر الحضرى ، على الأقل ، فيما يتعلق ببعض بنود الاستهلاك فيه .

٤ - أسلوب الاستخدام الرشيد للمورد فى النمط الحضرى :

لايعنى وصولنا بالمورد إلى درجة الاستخدام الفعلى ، إننا نكون قد حققنا لذلك المورد استخدامه الأمثل الذى ينبغى أن يصل إليه .

وترتبط مسألة الاستخدام الأمثل هذه ، بفكرة تحليل التكلفة - والفائدة (العائد) *Cost-benefit Analysis* ، وهى أسلوب يقع فى دائرة التحليل الاقتصادى ، ويعنى بدراسة المشروعات الاقتصادية التى تقع فى مجال الإنتاج (وأحياناً يستخدم فى مجال بعض المشروعات الاجتماعية) .

وعنى بمصطلح التكلفة *Cost* فى هذا المجال ، جملة النفقات التى تصرف على مشروع ما - للاستفادة من مورد معين - بشكل يمكن معه حسابها فى فترة زمنية محددة . أما فكرة الفائدة (أو العائد) ^(١) *Benefit* فتحدد من خلال ما يؤديه النشاط (أو المشروع) من منفعة يمكن تقديرها بعد إتمام القيام بذلك المشروع .

ونحتاج استخدام هذا الأسلوب إلى كفاءة خاصة فى التحليل الاقتصادى *Economic Analysis* الذى يعتمد أساساً على تحديد أشكال العلاقات القائمة بين جزئيات النشاط (أيا كانت صورتها) ، وهو فى ذلك يستعين بدقة المتناقى اللفظى المستخدم ، كما يحتاج إلى بعض الأدوات والأساليب الرياضية التى تعين على التحليل ^(٢) .

ولما كان استخدام هذا الأسلوب (تحليل التكلفة - والفائدة) يرتبط مباشرة بمجال التحليل الاقتصادى ، والظواهر التى تقع فى نطاقه ^(٣) ، فإن القانون العام الذى يحكم

(١) نوردنا هنا مصطلح العائد *Return* - تجاوزاً - كمرادف لمعنى الفائدة ، وذلك رغم الاختلاف فيها بينها والذى يتحدد فى ارتباط مفهوم العائد بفكرة الفلة ، التى توجد على صاحب المشروع يربح معين .
(٢) عمده محمود الامام ، محاضرات فى الاقتصاد القياسى (الجزء الاول) مذكرة رقم (١٦٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١١ ، ١٢ .

(٣) يحتاج هذا الأسلوب للدراسة مستفيضة ، لتحديد مدى صانعية تطبيقه على المجال الاجتماعى .

الأسلوب. يتخذ في أننا نصف ذلك التصرف الاقتصادي ، أو ذاك ، بأنه تصرف رشيد
Rational Behaviour عندما تزيد الفائدة (أو العائد) عن التكلفة بالنسبة لأي سلعة
تقدم ، أو خلعمة تؤدى .

أى أن المنفعة (أو الفائدة) <<< التكلفة

و ذلك معناه أن تزيد المنفعة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للتكلفة . ولكن إذا افترض
وتساوت المنفعة مع التكلفة فهل نصيب التعبير. في هذه الحالة بأنه رشيد ؟ في الواقع أنه
لا يعد تصرفاً رشيداً ، وذلك لأن الوقت الذى نكون قد أنفقناه في ذلك المشروع يعد وقتاً
ضائعاً Waste Time كان من الممكن استغلاله ، واستثماره في عمل آخر تزيد فيه المنفعة
عن التكلفة ، ويكون حينذاك تصرفاً أمثل .

وإذا حاولنا تطبيق ذلك الاتجاه في التحليل ، على أسلوب الاستخدام الرشيد للمورد ،
لاضح بداية أنه لا بد أولاً أن يكون المورد ذا طبيعة تقبل التحليل من حيث التكلفة المنفعة
عليه ، والمنفعة المتحصلة منه ، أى ينبغى - بصفة عامة - إجراء التحليل الكمي على عناصر
المورد . وبحيث ذلك ثانياً إلى دراسة البدائل المختلفة لاستخدامات المورد ، وحساب التكلفة
والمنفعة الخاصة بكل بديل . ثم ، أخيراً ، اختيار البديل الأمثل ، لاستخدام المورد ، وتحدد
أمثليته هنا في تحقيقه لأقصى منفعة متوقعة ، بأقل تكلفة ممكنة ، وفي أقصر وقت مستطاع .
وهذه الاشتراطات الثلاثة يمكن تطبيقها على موارد الدولة بصفة عامة ، وعلى موارد
القطاع الحضرى بصفة خاصة . وذلك لأن موارد هذا الخط عديدة أساساً في القطاع الصناعى
حيث يصلح استخدام أسلوب تحليل التكلفة - والفائدة وحيث تتوفر إمكانية التحليل
الكمي لموارد هذا القطاع .

وعلى ذلك فإن عملية اكتشاف مدى رشادة استخدام المورد ، وأمثليته تحتاج بالضرورة
إلى إجراء دراسات « كمية - كيفية » تستخدم البيانات المتاحة عن الاستخدام الفعل ، ثم
تضيف إليها إطاراً تحليلياً عن أفضل درجات الاستخدام القائمة ، وأخيراً نتصور ما ينبغى
أن يكون عليه الاستخدام الرشيد للمورد حتى يحقق أقصى فائدة ممكنة .

انتهى بنا التحليل الكمي لاستخدامات المورد بالنظر الحضري ، إلى مرحلته الأخيرة .
وهي الاستخدام الرشيد (أو الأمثل) للمورد. وإذا كانت تلك هي المرحلة الرابعة - في
الترتيب - فإن كل منها معتمد على الأخرى ، ومترتب في حثوثه على الترتيب - لإعداد
افترضنا أن مورداً ما ، مستخدماً استخداماً رشيداً فمعنى ذلك بداية أنه مستخدم ، وميسر .

ومتاح ، ولكن العكس ليس صحيحاً دائماً ، فقد يكون المورد متاحاً (أى متوافراً) ولكن النولة أو الأفراد قد لا تكون لديهم القدرة الاقتصادية على التعامل معه (أى لا يكون ميسراً) وحتى إذا افترضنا أن المورد قد أصبح ميسراً ، فلا يشترط بالضرورة أن يكون مستخدماً (١) . وإذا وصل المورد إلى مرحلة الاستخدام ، فلا يعنى ذلك أننا نفترض أن نكون قد وصلنا به إلى درجة الاستخدام الرشيد .

التحضر واسلوب الحياة

قليل من الأبحاث ، والدراسات ، تلك التى اهتمت بتناول موضوع التحضر ، اعتماداً على فكرة « أسلوب الحياة » *Way of Life* ذلك أن هناك منطلقات عديدة يبدأ منها الباحث معالجته لهذا الموضوع فقد يستند إلى نموذج اقتصادى ، وقد يرتبط ببناء اجتماعى ، وقد يعتمد على إطار ديموجرافى : وترجع ندرة الدراسات التى تتبنى تلك الفكرة ، إلى حاجتها إلى المعالجة الشاملة فضلاً عن ضرورة التعمق فيها .

ونقصد بأسلوب الحياة هنا النمط المعيشى الذى يعيش فى ظله مجموعة من الأفراد ، تربط بينهم علاقات معينة ، ويسعون لتحقيق هدف بذاته ، وتضمهم بيئة معينة ، تكون ذات هيكل اقتصادى ، وبناء اجتماعى ، وطاق جغرافى :

ونستهدف من تناولنا لهذا الموضوع أن نستوضح الإطار العام الذى يمكن تفسير عملية التحضر فى ضوءه ، عندما يكون المتغير الرئيسى فى ذلك محدداً فى أسلوب الحياة . بحيث نكون حينئذ غير متحيزين لسطوة عامل بذاته فى تشكيل هذه العملية .

وإذا كان ذلك الموضوع يدخل فى إطار علم الاجتماع بعامة ، فإنه يرتبط مباشرة بالفرع الذى يدرس الاجتماع الحضري حيث يهتم بنمط المعيشة الحضرية ، وميكانيزماتها ، ومشكلاتها ويمكن تحقيق ذلك الهدف فى ضوء التقاط الثلاث التالية :

— البؤايع الرئيسية لتغير أسلوب الحياة :

وتحدد من خلال تناول هذا الأسلوب كميّار من معايير التحضر ، ودراسة عملية الهجرة إلى نمط دى أسلوب الحياة مغاير ، والتعامل مع النمطين : القريزى والايكولوجى فضلاً عن التعرف على درجة التكيف بالنمط الحضري .

(١) مثل ذلك ، حال الثروة المورانية فى المنطقى متاحة ، وميسرة ، ولكنها ليست مستخدمة ، وذلك لأسباب دينية ، زعمالدية .

— ملامح أسلوب الحياة المغاير في النمط الحضري :

ونستكشفها في ضوء دراسة أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري ، والتعرف على العلاقات الاجتماعية ، وتحليل نسق القيم المغاير ، وتناول الإطار الثقافي ودراسة محدثاته :

— تأثيرات تغير أسلوب الحياة (بالنسبة / للسكان ، والمكان) :

وتضم جوانب التغير في المهنة ، والدخل ، والمسكن وكذلك التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى . كما ترتبط تلك التأثيرات بالعلاقات داخل البيئة الحضرية ، وبالعلاقة بين المهاجر وموطنه الأصلي .

وفيما يلي سوف نناقش هذه النقاط تفصيلاً ..

أولاً : الدوافع الرئيسية لتغير اسلوب الحياة :

لا يسعى الفرد إلى تغيير نمط معيشته ، أو أسلوب حياته طالما هو آمن ومستقر في موطنه ، ويشغل مهنة يرضاها ، ويعمل في وظيفة تمنح له دخلاً يكتفيه ، ويتمتع بالخدمات المتاحة بذلك الوطن ويرتبط بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع الأفراد أو الجماعات المحيطين به بحيث يؤدي كل ذلك إلى تحقيق مصالحة . أما إذا افتقد الفرد عنصرًا — أو أكثر — من هذه العناصر (وبخاصة إذا كان حيويًا) فإنه يشعر على الفور بضرورة تغيير مكان إقامته والانتقال إلى مكان آخر يتيح له تحقيق هذا العنصر أو العناصر المفقدة . وذلك برغم ما يكتنف عملية الانتقال هذه من افتقاد عناصر أخرى جديدة .

— ذلك معناه أن هناك دوافع أساسية تحفز الفرد — أو الجماعة — على ترك مكان ما ، والانتقال إلى غيره ، الأمر الذي يغير من أسلوب الحياة القديم أي أن تغير أسلوب الحياة مرتبط — في مقصدنا — بالانتقال إلى مجتمع آخر للعمل فيه ، والاقامة . وليس المقصود تغيير أسلوب الحياة داخل نفس المجتمع .

وفي ضوء هذه الدوافع نناقش أسلوب الحياة كميّار من معايير التحضر ، والهجرة إلى نمط ذي أسلوب للحياة مغاير . وطريقة التعامل مع التبتين الفيزيقي ، والأيكولوجي بالمجتمع الحضري ونشير كذلك إلى درجة التكيف — أو سوء التكيف — بالنمط الحضري ..

وفي النقاط التالية سوف نناقش هذه القضايا بآتي من التفصيل :

١ - أسلوب الحياة كمعيار من معايير التحضر :

يتناول كثير من الباحثين « ظاهرة الحضرية » Urbanism ويولى كل منهم انجاءها ، في دراستها رفق منظور خاص ، واعتمادا على مؤشر معين يركز عليه ويجعله محورا رئيسيا لهذه الظاهرة .

وعلى نفس المنوال يحاول البعض تناول « عملية التحضر » Urbanization انطلاقا من معيار معين - أو مجموعة من المعايير - التي تعطي لذلك المفهوم معنى خاطيء (١) فهناك مجموعة من المتغيرات تسهم في تكوين عملية التحضر. تتضافر معا ، وتشترك بحيث تؤدي إلى إعطاء منظور شامل لهذه العملية ، تتفاعل فيها العوامل المكونة لها ، قدر ما تتوحد المؤشرات الدالة عليها ، وتتكامل التأثيرات الناجمة عنها. ويمكن تلخيص هذه المتغيرات فيما يلي :

- | | |
|------------------------|--------------------------|
| (أ) البعد التاريخي | (ب) الوضع الجغرافي . |
| (ج) التقسيم الإداري . | (د) الهيكل الديموجرافي . |
| (هـ) النمط الاقتصادي . | (و) البناء الاجتماعي . |
| ١. الإطار الثقافي . | |

وقد سبق مناقشة هذه المتغيرات كل على حدة. وسوف نفصل القول في اتجاه ، يعتبر - بشكل أو بآخر - محصلة لهذه المتغيرات مجتمعة. ذلك هو أسلوب الحياة .

وقد برزت أهمية هذا الاتجاه - في دراسة ظاهرة الحضرية ، وعملية التحضر على حد سواء - ، عندما انضبح قصور المنحى الذي يعتمد على البعد الواحد في الدراسة . فلا نستطيع أن ندعي أن البعد التاريخي هو المتغير الحيوي الوحيد في تشكيل عملية التحضر كما أن الوضع الجغرافي للكان لا يعد معياراً وحيداً في تحديد هذه العملية وكذلك الحال فيما يتعلق بالهيكل الديموجرافي ، والنمط الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي والإطار الثقافي . فلا يمكن اعتبار كل متغير معياراً وحيداً لتحديد النمط الحضري .

ولكن أسلوب الحياة هو اتجاه يتدارس هذه العناصر كلها مجتمعة ، بحيث تمثل في مجملها نمطاً من الحياة قد يكون ريفياً ، أو حضرياً .

Boskoff, Alvin, « The Sociology of Urban Regions », Second Edition, Appleton-Crofts, New York, 1970, p. 42.

(١) انظر في هذا الشأن .

وحيث أن اهتمامنا يتركز في النمط الحضري ، ومكيفة الحكم عليه من خلال الاتجاه ، فإن هناك مؤشرات عديدة ترتبط بأسلوب الحياة ، ويمكن عن طريق دراستها التعرف على جوانب ذلك الاتجاه .. وهذه المؤشرات هي :

(أ) النشاط الاقتصادي السائد :

فهو المحدد الأساسي الذي يشكل المجتمع الحضري من حيث اعتماده على الصناعة ، أو التجارة والمال .

(ب) كمية الدخل ، ومصادره :

فذلك يرتبط بنوعية المهنة ، والوظيفة التي يشغلها ساكن الحضرة ، وعالده من وراء ذلك :

(ج) بنود الانفاق ، وأنماط الاستهلاك :

وتتحدد هذه البنود اعتماداً على متغير الدخل ، ويرتبط ذلك بأنماط الاستهلاك المتعددة :

(د) حجم الخدمات المتاحة :

فتمثل هذه الخدمات إضافة للدخل ، أو خفصاً منه ويعتق على ذلك تحديد مستوى معيشة الفرد (أو المجتمع في مجملته) .

(هـ) نوعية العلاقات الاجتماعية القائمة :

ويتجلى ذلك عندما نقارن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في النمط الريفي بمثلها في النمط الحضري . فذلك يعد أساساً يسهم في تشكيل عملية التحضر ، وبخاصة من الناحية الاجتماعية .

٢ - الهجرة الى نمط ذي أسلوب للحياة مغاير :

لا يسهم أسلوب الحياة - في حد ذاته - في تشكيل عملية التحضر ، بل أن ذلك مرتبط بانتقال مجموعة من الأفراد من نمط له أسلوبه الخاص في المعيشة ، إلى آخر مختلف عنه ومتباين .

أي أن عملية الهجرة تمثل مبعداً Input أساسياً لفهم أسلوب الحياة المغاير الذي يجاوب من نمط زيفي إلى نمط حضري .

ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى مركبات النمط الحضري بصفة عامة في ضوء ثلاثة عناصر أساسية هي (١) :

(أ) معدل الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات بالمنطقة) .

(ب) صافي الهجرة إلى المنطقة (الفرق بين معدل الهجرة إلى المنطقة ، ومعدل الهجرة منها) .

(ج) معدل الالتحاق ، (أو الضم) Annexation

فكثيراً ما يحدث أن تسمى مجموعة من الأفراد إلى المركز الحضري ، ليس هجرة إليه ، وإنما لتحقيق غرض معين يعودون بعده إلى منطلقهم الأصلية ، أو ينتقلون إلى مركز حضري آخر . ويقع هؤلاء إما في نفس المركز الحضري أو في المناطق المحيطة به ، ولذا فهم « يلحقون » بالمركب السكاني للمنطقة ، وإن كانوا لا ينتمون إليها أصلاً .

ويتعرض الموقع الحضري الذي ينتقل إليه الأفراد - سواء في شكل هجرة دائمة ، أو أخرى مؤقتة - إلى تغيرات مكانية (٢) Spatial Changes تتمثل في التطورات ، والتعديلات التي تصيب أساساً النمط الفيزيقي : كبناء المساكن ، وتمهيد الطريق والشوارع ، والإمداد بالمياه ، والمجاري ، والتيار الكهربائي . . . إلخ ويؤثر كل ذلك على أنماط الاتصال Communication Patterns بين المركز الحضري وما يحيط به من مناطق ،

من ذلك يمكننا تحديد مظاهر التغير في أسلوب الحياة . التي نتحقق من خلال الهجرة إلى النمط الحضري (. . فيما يطرأ على الجوانب الثلاثة التالية :

- التغير في نوعية المهنة .

- الزيادة في كمية الدخل .

- الاختلاف في نمط العلاقات الاجتماعية .

(١) Antoine, J., « La croissance démographique urbaine : La définition de l'urbain du rural », (Les villes II, L'urbanisation), Plan et perspectives Commissariat du Plan, Paris, 1972, p. 120.

(٢) U.N., « An Introduction to Regional Development Planning », U.N. Correspondence Course in Social Planning, BSA/SD/SSCP. 111/55, New York, 1974, p. 30.

٣ - التعامل مع النمطين : الفيزيقي ، والايكولوجي بالمجتمع الحضري :

رغم أن الهجرة من مكان إلى آخر تمثل المتغير الحيوي الذي يدونه لا يبدأ الفرد في تغيير أسلوب حياته ونمط معيشته ، إلا أنها وحدها - أي الهجرة - لا تفسر طبيعة العلاقة القائمة بين الفرد ، والمكان . فالأمر يحتاج إلى دراسة كيفية التعامل مع عناصر البيئة المادية في المجتمع الجديد (النمط الحضري) ، فضلاً عن ضرورة التعرف على جوانب الثقافة غير المادية المتاحة في ذلك المجتمع .

وقبل أن يبدأ الفرد في التعامل مع عناصر المجتمع الذي يلتقل إليه ، فهو بداهة يختاره أولاً ، ويتم هذا الاختيار اعتماداً على معايير كثيرة نذكر منها :

(أ) الميزة التوظيفية للمكان : (١) كان يقع على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر أو أن يكون في ملتقى طرق سهلة ، أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية . وعموماً فإن هذه الميزة التيسيرية - أي كانت - تنجح للفرد فرصة الانتقال إليه ، والإقامة فيه ، والعمل .

(ب) القرب من مراكز الدفع السكاني : فذلك يعطي الفرصة لمطقة الجذب السكاني لكي تمارس نشاطها في التأثير على ما يجاورها من مناطق بما فيها ساكنيها .

(ج) حجم السوق ، وموقعه : فالعلاقات التبادلية - الاقتصادية بصمة خاصة - بين منطقة السوق ، والمناطق الأخرى المحيطة بها ، تؤثر تأثيراً مباشراً على ارتباط سكان هذه المناطق بموقع السوق .

(د) النقل وطرق المواصلات : فالنقل عنصر فعال وأساسي في خلق المركز الحضري ، وامتداده . ولا ينظر إليه فقط من حيث توافر وسائله ، بل وأيضاً من جانب حساب تكلفته (٢) . كما تؤثر طرق المواصلات على ربط مناطق المركز الحضري بعضها ببعض .

وتعد هذه المتغيرات الأربعة عناصر رئيسية يضعها الفرد في اعتباره عند اختياره للمكان الذي يقيم فيه ، ويعمل .

(١) سوف نرى هذا العنصر تفصيلاً أكثر في موضع لاحق من هذه الدراسة .

(٢) كانت هذه النقطة مجال دراسات مستفيضة قام بها علماء كثيرون لعل أبرزهم والتر إيسارد Walter Isard

وسوف نشير إلى أحد مؤلفاته فيما بعد .

أما وقد تم اختيار المكان ، وتمت الهجرة إليه ، فإن الفرد يشرع في التعامل مع جوانبه المختلفة ، بادئاً بالانصاف الفيزيكية فيه من حيث المسكن ، والطرق ، والمياه ، والكهرباء... الخ الهياكل الرئيسية للمشروعات ، واضعاً في اعتباره أن التعامل مع هذه العناصر يحقق له مصالحة ، وفائدة ويحتاج ذلك إلى فترة زمنية - متفاوتة من فرد إلى آخر - يعود خلالها على التعامل .

ثم يبدأ في التعامل مع البيئة الاجتماعية المحيطة به ، فيتعرض لأنماط متعددة من العلاقات الاجتماعية - ومعظمها ثانوية - يجد نفسه مضطراً في كثير من الأحيان إلى الانصياع لها حتى ولو كانت غير متسقة مع نسق قيمه الأصلية .

٤ - درجة التكيف - أو نموه التكيف - بالنمط الحضري :

يرواجه الفرد المهاجر إلى النمط الحضري عدداً من الصعوبات في سبيل انساقه مع أسلوب نمطه الجديد ، أي تكيفه مع أنماط الحياة في المجتمع الحضري الذي انتقل إليه وقد يتجمل الفرد في سبيل ذلك ، وقد يحقق ، وسواء حدث هذا ، أو ذاك فإن الفرد يشعر « بالانزعاج » لنفسه هذه من نمط نموشة إلى آخر ، يختلف عنه في العديد من الأنماط .

وتعد درجة التكيف مع النمط الحضري متغيراً يتحدد من خلال الأوضاع الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي يجدها المهاجر في النمط الحضري . كما أن درجة التكيف هذه تتحدد في ضوء تكوينه الطبيعي ، واستعداداته الشخصية للتخلى عن بعض أنماط القيم التي يعتنقها ، واستبدالها - أو تعديلها - بغيرها التي تنسق واحتجج الحضري الجديد .

ويمكن قياس درجة التكيف مع عناصر البناء الاجتماعي - الاقتصادي الحضري ، عن طريق الاستمارة ببعض المؤشرات مثل (١) :

(١) في دراسة أجراها الباحث عن التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضري في متشرك أكثر لنمو الحضري في مصر ، كانت درجة التكيف تمثل جانباً أساسياً من فرض على تم اختياره عن طريق إجراء دراسة ميدانية على جهة من سكان كل من : القاهرة ، والإسكندرية ، والحلة الكبرى ، والمنصورة ، وأسيوط ، وإسوان . وقد كانت المؤشرات الثلاثة للبيئة هي الحكم لقياس درجة التكيف في المراكز الحضرية الستة . ونسبوضيح فيما يلي بعض النتائج التي يحصل إليها الباحث في ضوء المؤشر الأول : فقد وصل أجمالي الذين يقيمون بالقاهرة - من بين أفراد البيئة إلى ٨٧,٤ ٪ ، والذين لا يقيمون بذلك ١٢,٦ ٪ . أما بالنسبة لمظاهر هذا التغير فقد أصبح أن اختلاف النمط السكني يمثل الجانب الأكبر - فقد وضعت نسبة الاستجابات في هذا الظاهر إلى (٧٥,٣ ٪ من جملتها) . يليها التغير في شكل الملابس : (٤١,٢ ٪) . ثم التغير في أنماط الغذاء (٢٠,٦ ٪) . وتنبطس النتيجة العامة في أن هناك صعوبة في تكيف الأفراد مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة ، ويبرز ذلك من خلال التحويلات

(أ) شعور الفرد المهاجر بالتغير في نمط معيشته عن ذي قبل ، ومظاهر هذا التغير المادية ، وغير المادية) .

(ب) الفترة التي استغرقها المهاجر حتى شعر بالاندماج مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة ، ومؤشرات هذا الاندماج .
(ج) الشعور بالانتهاء لحاجة العمل ، وجاغة السكن .

ثانيا : ملامح أسلوب الحياة المعاصر في النمط الحضرى

يتميز كل أسلوب للحياة - زيفاً كان أو حضرياً - بمخصائص معينة ، ومظاهر خاصة تجعله محدد الملامح ، متوحد الأهداف ، يعانى من ذات المشكلات تقريباً ، أو يتخذ نفس المسار في تطوره بصفة عامة .

فإذا تناولنا أسلوب الحياة المحدد لفكرة النمط ذاته (١) ، فإننا نلاحظ أنها تتبلور في ثلاثة جوانب رئيسية هي :

- الجانب الاقتصادى : فمجال النشاط السائد في الريف محدد في قطاع الزراعة بصفة عامة ، كما أن قطاع الصناعة هو القطاع الاقتصادى الغالب في النمط الحضرى ، ذلك مع ما يترتب على كل قطاع من دخول ، وعوائد ، وبثود أنفاق ، وأنماط - استهلاك ... الخ .

- الجانب الاجتماعى : فالطبقات التي ينقسم إليها المجتمع ، وما ينشأ بينها من حراك تسهم في تحديد الشكل الاجتماعى للنمط الحضرى .

== السائل لدى المهاجرين ، ومظاهر هذا الشعور ، كما أن ذلك يفسح في ضوء الفترة التي يستغرقها المبحوث لاندماج مع هذه الأنماط والتي يميل إلى السنين في المتوسط .
- لمراجعة نتائج هذه الدراسة أنظر : محمود فهمى الكرنى ، التأثيرات الاجتماعية للإنتقال الحضرى دراسة تحليلية تطبيقية على بعض مراكز التبر الحضرى في مصر ، رسالة دكتوراه ، مكتبة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

(١) يمكن مراجعة فكرة « النمط » وأسلوب « التنميط » بشكل مفصل في :
هدى عجايدة ، ونهى فهمى ، التنميط في التجمعات القروية ، بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية : علم الاجتماع الريفى في مصر ، وحده بحوث الريف ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١- الجوانب الثقافية : فومائل الاتصال الجمعية تشكل جانباً من الإطار الثقافي للنمط الحضري ،
كما أنها مسئولة عن تحديد نوعية العلاقات الاجتماعية المنبثقة عن نسق القيم الحضري
الحديد الذي يجد الفرد نفسه منصاعاً له .

ونتناول أهم هذه للملامح ، التي تميز أسلوب الحياة المغاير ، من خلال عناصر عديدة
أهمها : أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري ، ودلالاتها ، والعلاقات الاجتماعية كمحدد
لأسلوب الحياة ، ونسق القيم المغاير وتأثيراته ، فضلاً عن الإطار الثقافي ، ومحدداته .
ونستعرض فيما يلي تفصيلاً لهذه النشاط الأربع :

١ - أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضري ، ودلالاتها :

إذا افترضنا أن مركزاً حضرياً (أ) قد وفدت إليه مجوعات من المهاجرين من مراكز
أخرى (ب) حضرية ، أو ريفية ، أو حضرية - ريفية (ولكن (ب) ، (ج) ، (د) ، ...) ،
فإن هذه المراكز الأخيرة تتفاوت فيما بينها من حيث نمطها الاقتصادي ، وبنائها الاجتماعي ،
وإطارها الثقافي ذلك من ناحية ، فضلاً عن اختلافها (ككل) إذا ما قارناها بالمركز الحضري
موضوع الدراسة - من حيث الجوانب السابقة من ناحية أخرى ، فضلاً عن نقطة أساسية
تتعلق بالمسافة بين المناطق التي يترح منها المهاجرون إلى المركز الحضري (الذي يفلدون إليه)
فهي مسافات متفاوتة ، وترتبط بالتالي بالهدف الذي يسعون إلى تحقيقه من وراء عملية الهجرة
وكما كانوا وافدين من أماكن متفاوتة ومتباينة ، وحيث أن أهدافهم ومساعدتهم
الهجرة ليست واحدة ، فإنهم أيضاً لا يقطنون منطقة واحدة داخل المركز الحضري وإنما
يعوزون بين مناطقه المختلفة .

واعتماداً على الدراسة الميدانية التي أجريت في هذا الشأن (التي سبق الإشارة إليها)
يمكننا ترتيب هذه المناطق طبقاً لأهميتها بالنسبة لعدد استجابات عينة الدراسة كما يلي :

(أ) بجوار مكان العمل : (١٨٢ استجابة) ويعكس ذلك بوضوح مدى أهمية
للمهاجر بالعمل ، والإقامة في مكان واحد تلافياً لمشكلات عديدة (في مقدمتها
المواضلات كعدم توفر الوقت ، والجهد ، والمال :

(ب) بالأحياء المتخفة من المركز الحضري : (١٧١ استجابة) والتي تتشابه في كثير
من أنماط معيشتها ، وفي العلاقات القائمة بين أفرادها مع المناطق الدافعة لهم
الأمر الذي يسهل عليهم عملية التكيف في وقت قصير :

(ج) في ضواحي المدينة: (١٢٨ استجابة) وقد اختيرت للسكن لبس يكونها صاحبة في حد ذاتها ، بل لأنها تمثل في ذات الوقت موقعا يجوار العمل. (كما هو الحال في حلوان بالنسبة للقاهرة ، والسيوف بالنسبة للاسكندرية) .

(د) في وسط المدينة (١٢٠ استجابة) وغالبية الباحثين الذين اختاروا هذه المنطقة للسكن بها ينتقلون إلى أماكن عملهم عن طريق وسائل المواصلات التي يتبعونها هم مجال العمل .

وتفاوتت الأسباب والدوافع التي تشجع المهاجرين على اختيار هذه المناطق بالذات ، والتنقل فيما بينها . ويمكن ترتيب هذه الدوافع حسب أهميتها كما يلي : مشكلة المواصلات ، عدم ملائمة السكن ، القرب (أو البعد) عن السوق ، ثم نجد في النهاية الرغبة في الزواج والانتقال لمسكن جديد .

٢ - العلاقات الاجتماعية كمحدد لاسلوب الحياة :

لايستطيع الفرد المهاجر التكيف مع أنماط الحياة في المجتمع الحضري ، دون أن يكون له نسبيا من العلاقات الاجتماعية يربطه بغيره من الأفراد والجماعات. ويتميز البناء الاجتماعي الحضري Urban Social Structure بخصائص وسمات معينة ، تسهم في تشكيل العلاقات بينه وبين مثيله بأغلب الرئي.

ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلي :

(أ) يتميز البناء الاجتماعي الحضري (١) بالعلاقات غير الشخصية Impersonal التي تظهر في التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد .

وتتمثل هذه العلاقات في مجموعة من الرموز : كعموان السكن ، وطريقة اللبس ، ونوعية المأكل ، وأساليب الاتفاق ، ونمط الاستهلاك .. إلخ.

(ب) تؤثر درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم ، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية بين ساكني النمط الحضري ، والوافدين إليه من المناطق الريفية .

(١) يمكن مراجعة هذا الموضوع بالتفصيل في : Beshers, James M., «Urban Social Structure», The Free Press, New York, 1969.

أج) ترتبط ظاهرة تركيز السكان في النقط الحضرية ، وتخلطهم « نسبياً » في النقط الريفية بطبيعة التدرج الاجتماعي في كل ، بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة ، وتحديد علاقاتها بغيرها من الطبقات ، وتصل في النهاية إلى شكل محدد للحراك الاجتماعي Social Mobility داخل كل نط من ناحية ، وبين النقطين من ناحية أخرى .

ويؤثر شكل البناء الاجتماعي الحضري القائم - من حيث مكوناته ، وعناصره - على تحديد الإطار الاجتماعي للعلاقات الريفية - الحضرية في مصر وذلك من زاويتين^(١) :
أولاهما : أن طبيعة البناء الاجتماعي في الريف المصري ، وما تعرض له خلال تاريخه من تكوين طبقات اجتماعية ، تجعلنا نرى هذه الطبقات - في وقت من الأوقات - متمثلة في اثنين هما : طبقة الملاك ، وطبقة المعلمين

وقد لعب الاقطاع الدور الأساسي في هذا التركيب الطبقي للمجتمع الريفي المصري الذي يمكن أن نراه من خلال متغيرات رئيسية هي :

(أ) الملكية : حجمها ، ونوعيتها .

(ب) الدخل : كميته ، ومصادره ، وأوجه أنفاقه .

(ج) المهنة : نوعيتها ، ودلالاتها .

(د) التعليم : نوعيته ، وإمكاناته .

ويحمل الفرد الريفي المهاجر إلى المدينة سمات هذا البناء - الذي يتأثر بالطبقة التي ينتمي إليها - ويتعامل في المجتمع الحضري وفق هذا الإطار

ثانيهما : أن شكل البناء الاجتماعي في النقط الحضرية بمصر ، يتأثر بشكل مباشر بمثيله في النقط الريفية بحيث يمكن القول أن التغيرات التي تطرأ على أحدها تؤثر على الآخر وتنعكس عليه .

وعبوماً فإنه ينبغي النظر إلى العلاقات الاجتماعية على أنها مسألة تبادلية بين النقطتين الريفي ، والحضري ، وليست داخل كل نط فحسب .

(١) محمد نعيم : التدرج الاجتماعي بين الينماط الريفية ، والحضرية : تحليل سوسي اقتصادي مطكرة رقم (١٩٦٧) - معهد التخطيط القومى - بتولية ١٩٧٥ ، ص ٢٢ .

يختلف العلماء كثيراً في تحديد المقصود من مصطلح « القيمة » Value وبالرغم من هذا الاختلاف ، فإن هناك معنى مشتركاً يكاد يتفق عليه غالبية الباحثين ومعظم الكتابات التي ظهرت في هذا الشأن .

ويلعب هذا المعنى إلى أن القيم هي « مجموعة أحكام يصورها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية ، والمادية ، وهذه الأحكام هي في بعض جوانبها نتيجة تقويم الفرد أو تقديره ، إلا أنها في جوانبها نتائج اجتماعي استوعبه الفرد وتقبله بحيث يستعملها كمحكات ، أو مستويات أو معايير . ويمكن أن تتحدد إجرائياً في صورة مجموعة استجابات القبول والرفض إزاء موضوعات ، أو أشخاص ، أو أشياء ، أو أفكار » (١) .

وإذا كان ذلك يوضح المعنى العام للقيم ، فإنه دون شك يعبر في ذات الوقت عن تقبل الفرد لموضوع - أو أكثر - كما يعكس كذلك تفضيله لهذا الموضوع ، والتزامه به .

وإذا تناولنا مسألة نسق القيم Value System ، فإنه يمكن النظر إليه على أنه « مجموعة القيم المتسلسلة بنائياً ، والمتباينة وظيفياً ، في داخل إطار ينظمها ، ويشملها ، ويرسمها تلميحاً خاصاً » (٢) .

وإذا ما افترضنا أن المجموعات المهاجرة إلى النمط الحضري ، قد أصابها سوء تكيف مع عناصر هذا النمط فإن ذلك يرجع أساساً إلى « نسق القيم » الحضري المختلف عما ألفوه في الحياة الريفية ..

فالمتجمع الريفي - وضروري هنا أن نخرج عليه لتوضيح تأثير نسق القيم المغاير - يعتمد نسقه القيمي على محاور ثلاثة رئيسية هي : (٣)

(أ) الأرض : فتداسة الأرض ترجع إلى كونها مصدراً للرزق ، وتصبح المهارة إذن في العمل أساساً لتقدير النجاح . أما الإنتاج فأمره موكول إلى الله فالتقوى

(١) غزاد أبو حطب ، « العلاقة بين أسلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه ، وقيم تلاميذه » المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٧ .

(٢) عبد الباقى محمد ، « بعض مظاهر مراعاة القيم في أمر قروية » ، المجلة الاجتماعية القومية ، يناير ١٩٧١ .

(٣) محمد عالج غيث ، « القرية المتغيرة : دراسة في علم الاجتماع القروي » (- الطبعة الثانية)

دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٨١ - ٩٦ .

المؤمن بالقضاء والقدر والذي لا يستطيع التحكم في تصرفات الطبيعة وتقلباتها ، ...
يعرك تماماً أن كل ما عليه أن يعمل وليس لإدراك النجاح وكلما ازداد القروي
صلاحاً كلما شمل الله محصوله بالبركات ، فيزيد إنتاجه (١) .

(ب) الأولاد : ويقصد هنا الذكور منهم فهم يمثلون القدرة الإنتاجية ، والقوة -
الاجتماعية معاً .

(ج) العائلة : وهي لا تتكون من أفرادها من البشر ، « المتتمين إليها » فقط ، بل تمتد
لشمل أيضاً الحيوانات الأليفة التي تستخدم في الإنتاج الزراعي ، أو المنزلي ،
وكذلك الآلات الزراعية .

فإذا ما انتقل الفرد الريفي إلى النمط الحضري بما يحمله من قيم أساسية كهذه ، فضلاً عن
القيم الأخرى المتصلة بالرمن ، والمكان ، والدين ، وبناء القوة Power في المجتمع ،
والمكانة الاجتماعية Social Status ... إلخ ووبد - ذلك الفرد - إطاراً مختلفاً
كلية لنسق من القيم مغاير ، فإنه إما أن يحاول التكيف مع عناصر هذا البناء الجديد
(وهو يحتاج في هذا إلى فترة زمنية طويلة نسبياً ، وتدريب على ذلك فضلاً عن وعيه وإدراكه
الكامل بما يفعل) وإما أن يفشل في ذلك ويعيش كفرد هامشي Marginal Man بالنسبة
لمجتمع ، أو أن يعود من حيث أتى .

٤ - الإطار الثقافي ، ومحدداته :

غنى عن البيان أن الأفراد يتحركون - في أي مجتمع - داخل إطار ثقافي محدود يحكمه
نسق من القيم (تناولنا دعائمه في الفقرة السابقة) ويرتبط بغيره من المجتمعات بعلاقات ،
وصلات لا تخرج عن هذا الإطار .

فطبيعي إذن أن يختلف الهيكل الثقافي للمجتمع الريفي عن مثيله في المجتمع الحضري
ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمطَي المجتمع من ناحية ، وتتفاوت درجة انسجام
الشخص الوافد للمركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد (بالنسبة له) من ناحية أخرى .
ويعد أوسكار لويس (٢) Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير

(١) يتضح بصورة جلية الارتباط المباشر بين « الدين » كقيمة ، « والأرض » كقيمة أخرى .

(٢) Lewis, Oscar, « Further Observations on the Folk-Urban Continuum and Urbanization », Through, Hauser and Schmore, op. cit., pp. 491-499.

القاضي الذي يتعرض له « الوافد الجديد » New Comer إلى المركز الحضري وتدارس -
بعمق عملية التكيف الاجتماعي التي يحاولها هذا الوافد ، مع إطار ثقافي مغاير .

وتناول « لويس » - عن طريق الدراسات التجريبية ، وليست النظرية فقط - أسلوب
الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان ، ويضطره في غالبيتها ، للمعيشة في النقط الحضري
وفي سبيل ذلك عرض « لويس » فكرته التي أثبتت عن قرع ثنائي يميز فيه بين نمطين للمعيشة
في المجتمع الحضري وهما (1) :

— النمط الشعبي — الحضري Folk-Urban

— النمط الريفى — الحضري Rural-Urban

وقد ازدادت هذه الدراسات ثراء ، وخصوبة عندما دمجها « لويس » بأبحاثه التطبيقية ،
والميدانية على الأحياء المتخلفة بالمدن الفقيرة ، في المجتمعات التي مازالت في طور التخلف .
ولم يكن يدرس الأحياء المتخلفة فيمسحها مسحاً شاملاً ليعرف على أحوال قاطنيها
الاجتماعية ، والاقتصادية (كما تجرى معظم الدراسات التي من ذلك النوع) ، وإنما كان
يختار أقر الأسر ، من الطبقات الدنيا ، في هذه الأحياء المتخلفة والتي تكون قد هاجرت أصلاً
من منطقة ريفية وتزحت للإقامة والعمل في تلك المدن :

ثم يتدارس أحوال هذه الأسر بأسلوب « دراسة الحالة » Case Study فيتناول ظروفها
المعيشية تفصيلاً ، وبالعُمق ، ويتعرض لأحوالهم الاقتصادية (مستوى دخلهم ، وأسلوبهم
في الاتفاق ، ونمط استهلاكهم) كما يتناول بالدراسة انتهاءاتهم الطبقية ، ودرجاتهم
الاجتماعية ، ونسق القيم الذي يتحركون داخله ، حتى أنه يبحث معهم عن مواصفات القرن
الذي يختارونه في زواج أبنائهم وبناتهم .

ويتعرض « لويس » - من خلال دراسته لمثل هذه المجموعات - لأحوالهم الدينية ومدى
تأثير المذهب الذي يدبنون ، على نزعتهم الدنيوية Secularization وانتهى أوسكار لويس
إلى التوصل إلى ما يشبه نظرية تلور حول ما أسماه « بثقافة الفقر » Culture of Poverty
وتركز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة معينة لها جذور زاسخة تمتد لمئات - بل آلاف
السنين - في بعض المجتمعات ، فإن للفقر أيضاً ثقافة معينة « مادية ، وغير مادية » يمكن
أن يميز -جاتها إذا ما تدارسنا عديداً من المجتمعات المشتركة في سمة الفقر - دراسة أشبه
ما تكون بالدراسة الأنثروبولوجية المتعمقة (2) .

Ibid. p. 300.

Ibid. p. 302.

(1) -

(2)

ثالثاً - تأثيرات تغير أسلوب الحياة > بالنسبة : للسكان ، المكان <

لا يحدث تغير في أسلوب حياة الفرد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، طالما هو يعيش - تقريباً - داخل نفس النطاق المكاني الذي ألفه ، واستقر فيه . وإنما نلاحظ التغير بوضوح إذا ما انتقل - ذلك الفرد - إلى مجتمع ذي نمط مغاير ، سواء كان ذلك المجتمع قريباً أو بعيداً من المنطقة التي نرحل منها .

ويكون ذلك التغير واضحاً ، وملحوظاً ، ومحدد المعالم إذا كان هذا الانتقال قد تم بين مجتمعين مختلفين إلى حد كبير اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وتتجسد هذه الصورة أكثر إذا ما تصورنا مجتمعين : أحدهما ريفي ، والآخر حضري . فالتأثيرات الناجمة عن انتقال فرد - أو جماعة - بين هذين المجتمعين تتشكل في جوانب عديدة وتتجمع في النهاية ، وتتلور في التغير الذي يصيب أسلوب حياة ذلك الفرد أو تلك الجماعة (١) .

وهناك مجالان رئيسيان تنضج فيهما هذه التأثيرات ويتحددان في : السكان وهم العنصر البشري الذي يتحرك بين المجتمعين - وسنتناول هنا حركتهم من النمط الريف إلى النمط الحضري وما ينجم عن ذلك من تأثيرات - ويتحدد المجال الآخر في المكان حيث التأثير متبادلي بين أولئك البشر ، والبيئة التي يلتقون إليها .

ونناقش في هذه الفقرة بعض الجوانب من هذه التأثيرات في هذين المجالين وذلك مثل : التغير في المهنة ، والدخل ، والمسكن ، والتغير في التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وكذلك العلاقات القائمة داخل المجتمع الحضري ، فضلاً عن دراسة الصلة بين المهاجر ، وموطنه الأصلي .

ونتناول فيما يلي هذه النقاط في شيء من التفصيل :

١ - التغير في المهنة ، والدخل ، والمسكن :

نذكرنا أنه نجعل هذه المتغيرات الثلاثة في موضوع واحد ، وذلك نظراً للعلاقة المنطقية التي تربط بينها ، والتسليل الطبيعي الذي تحكمها ، فضلاً عن اتصالها بمجال السكان ، والبقاء في آن واحد .

(١) سوف نعتمد في تحليل التأثيرات الناجمة عن تغير أسلوب الحياة في النمط الحضري ، بصرى ، على الدراسات التطبيقية الميدانية التي أجريت في هذا الشأن ، التي لعلنا إليها نرجع سابقاً .

ويمكن قياس التغير الذى يحدث فى هذه المتغيرات - وغيرها - بطرق عديدة لعل أكثرها استخداماً وشيوعاً - فى ذلك المجال - يتحدد فى مقارنة الأوضاع السابقة للمهاجر ، بأوضاعه اللاحقة بعد الهجرة . ومن ذلك يتحدد حجم التغير الذى يصيب هذه المتغيرات . وسوف نستعين بهذه الطريقة وبخاصة أن البيانات المتاحة لدينا قد عولجت استناداً إليها . - ففما يتعلق بالمهنة (مجال العمل الذى يشغله الفرد) يمكن أن نلاحظ التغير الذى أصابها من خلال دراستنا « لأوجه الشبه » ، « ومظاهر الاختلاف » بين العمل الحالى للمهاجر ، وعمله السابق فى بعض المتغيرات (١) .

وإذا أردنا ترتيباً لهذه المتغيرات من حيث نسبة استجابات الباحثين لها فإنه يمكننا أن نوردتها كما يلى :

(أ) أن نوعية العمل - تطابقاً ، أو اختلافاً - تمثل النسبة الكبرى من بين استجابات الباحثين (٣٥ ٪) . ومرد ذلك أن المهاجرين من النمط الريفي قد ترك معظمهم مجال العمل الزراعى وانتقل إلى مجال العمل الصناعى فى النمط الحضرى .

(ب) يلى ذلك نسبة الاستجابات فيما يتعلق بالجزء المادى (٢٧ ٪) فطبيعى أن يختلف هذا الجزء فيه داد نتيجة للائتماق بالعمل الصناعى .

(ج) أن طبيعة العمل ترتبط ارتباطاً مباشراً بنوعيته ، وجزائه المادى . وتمثل نسبة الاستجابات فى هذا العنصر حوالى (٢١ ٪) .

(د) تمثل العلاقات الاجتماعية والمهنية بين الأقران فى العمل مظهراً من مظاهر الشبه (أو الاختلاف) بين العاملين (قبل الهجرة ، وبعدها) ويتضح ذلك من نسبة استجابات تصل إلى (٧ ٪) من هملتها .

(هـ) تقع التسهيلات ، والخدمات الأخرى (٢) (الصحة ، والمواصلات ، والترفيه . . الخ) فى نهاية ترتيب هذه العناصر من حيث نسبة استجابة الباحثين لها فهي تصل إلى (٣,٥ ٪) تقريباً .

- وفيما يتصل بالدخل فإن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بينه كتغير رئيسى ، وبين متغيرات أخرى فرعية مثل الصورة العامة للاتفاق (الفائض ، والعجز ، والتعادل) الألفه اضى »

(١) انظر الدراسة التى قام بها الكاتب ، والتي اشرنا إليها فيما سبق .

(٢) سوف يعالج هذه المسألة فى النقطه التالية بيىء من التفصيل .

بين الدخل والنفقات (٢) ، وأنماط الاستهلاك (بنوده) ، والإدخار وتخذ العلاقة بين الدخل (المتوسط الشهري) وكل من هذه المتغيرات اتجاهها. مختلفاً قليلاً يكون نظرياً ، أو غنكمية ، كما تتفاوت درجة قوته . ويتضح ذلك مما يلي :

(أ) بالنسبة لعلاقة الدخل بالصورة العامة للاتفاق نلاحظ أن هناك ارتباطاً عكسياً قوياً بين متوسط الدخل الشهري لأسرة المبحوث ، وحلوث عجز في الاتفاق (ويعبر عن ذلك بمعامل ارتباط يصل إلى - ٠.٧) ، بينما تتخذ هذه العلاقة اتجاهاً طردياً من حيث وجود فائض ، وحالة التبادل (بين الدخل ، والنفقات) ويعبر عن ذلك بمعامل ارتباط طردي يصل إلى (٠.٧) ، (٠.٥) على التوالي .

(ب) هناك علاقة واضحة بين الدخل ، والأنماط الرئيسية في الاستهلاك (السلع الغذائية الرئيسية ، والملابس الضرورية ، والسكن) ويمثل ذلك بصفة عامة من خلال ارتباط عكسي قوى يعبر عنه بمعامل ارتباط يصل إلى (- ٠.٨) .

(ج) نلاحظ أن هناك علاقة بين الدخل ، ونسبة الإدخار (كمال توجيه فائض الدخل) تتصل في صورة ارتباط طردي يصل إلى (٠.٧) .

ومن حيث الارتباط بين التغير المئوي ، وما يترتب عليه عادة من تغير في متوسط دخل الأسرة المهاجرة إلى النقط الحضري ، فإن الدراسة التي أجريت بغل مسألة الهجرة إلى مدينة القاهرة (١) ، تكشف أن ٤٥,٤٪ من أفراد عينة الدراسة - المهاجرين - كانوا يرون أن هجرتهم غير كافية ، وغير مناسبة قبل الهجرة في ذات الوقت الذي اتفقت فيه هذه النسبة إلى ٣٧,٩٪ بعد الهجرة . وتفسير ذلك أن الفرد المهاجر تزداد مطالبته واحتياجاته بعد الهجرة وذلك لارتفاع مستوى طموحه عن ذي قبل .

وبالنسبة للسكن (وهو إنعكاس لنوعية المهنة ، وأحوال الدخل منها) يمكن ملاحظة أن الحالة المسكن في النقط الريفي مواصفات عديدة لعل أهمها : شحوب النقط الخاص له ، والاتساع النسبي في حجمه وعدد حجراته ، وعدم وجود المياه الجارية والإضاءة . أما الحالة المسكن في النقط الريفي مواصفات عديدة لعل أهمها : شحوب النقط الخاص له ، والاتساع النسبي في حجمه وعدد حجراته ، وعدم وجود المياه الجارية والإضاءة الكهربائية فيه ، فضلاً عن عدم وجود التسييلات المنزلية الحديثة (وقد كشفت الدراسة

(١) عبود حمدة . الهجرة إلى مدينة القاهرة . المراجع السابق ، ص ١٢ .

التي أجريت بالنسبة للهجرة إلى القاهرة عن هذه الخصائص (وقد أصابت هذه الخصائص بعض التغير ، عندما انتقل الأفراد للهجرة إلى النمط الحضري .

(أ) فقد لوحظ أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (التي شملت ستة مزاركو حضرية) وتبلغ نسبتهم ٧٦,٥ ٪ ، يقطنون في مسكن يراوح عدد حجراته بين حجرة وثلاث حجرات .

(ب) تتسق عدد حجرات النوم بالمسكن مع عدد حجراته كلها من حيث النسبة في كليهما تقريباً فقد بلغت في هذا العنصر الحديد حوالي ٨٥ ٪ . وبمكس ذلك بجلاء مدى التكس في حجرات المسكن بعمامة ، والحجرات المخصصة للنوم خاصة .

(ج) ترتيباً على ذلك ، ونظراً لكون حجم الأسرة (فهي تصل في متوسطها إلى خمسة أفراد) فون متوسط عدد الأفراد في الحجرة الواحدة يرتفع ليصل في غالبيتها (٧١ ٪) من جملة أفراد البحث (إلى ما بين ٤ ، ٥) أفراد في الحجرة الواحدة .

٤ - التعليم ، والخدمات الاجتماعية الأخرى :

قد يمثل « التعليم » دافعاً رئيسياً - ضمن الدوافع العديدة - التي تحفز الفرد للانتقال إلى النمط الحضري ، وذلك من حيث رغبته في الاستفادة من مجالات التعليم المختلفة ، أو من حيث حاجته إلى استكمال بعض مراحله .

وترتبط الخدمة التعليمية بما سبق عرضه في المتغيرات الرئيسية ، فالمهنة والدخل ، والمسكن يعد كل منها « مدخلاً » للخدمة التعليمية يؤثر فيها ، كما يتأثر بها . فضلاً عن أن تلك الخدمة ذاتها مرتبطة بالخدمات الاجتماعية الأخرى كالصحة ، والنقل والمواصلات ، والترفيه ، والتعليم (١) . الخ :

ويجدر بنا أن نعرف على مستوى أداء الخدمة التعليمية من زاوية استفادة الفرد منها : فقد دلت الدراسة (المشار إليها سلفاً) على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (٤٨,١ ٪) ترى أن مستوى أداء الخدمة التعليمية بالمركز الحضري « سيء » يلهم الذين يحملون مستوى أدائها - من وجهة نظرهم - « متوسطاً » (٣٥,٨ ٪) ثم يتوزع الباقون بين مستوى الأداء « الجيد » ، « والممتاز » (١٣,٤ ٪) .

(١) محمود فهمي الكزوي . المربع السابق .

ومضات المراكز الحضرية الستة فيما بينها من حيث درجة استفادة أبنائها من هذه الخدمة. فبينما نجد أن ٥٠٪ من عينة القاهرة يرون أن مستوى أداء هذه الخدمة متوسط نلاحظ أن حوالي ٨٠٪ من بين أفراد عينة المنصورة يرون هذا المستوى سيئاً.

ولاشك أن تقييم الفرد لمستوى أداء هذه الخدمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة التعليمية التي يجدها عليها من ناحية ، وباستفادته من الخدمة (أى من حيث عدد أبنائه الذين يتلقون تعليمهم في المعاهد الدراسية) من ناحية أخرى . ومصدّقاً لذلك نجد أن هناك ارتباطاً بين الحالة التعليمية للمبحر ، وتقييمه لتأدية هذه الخدمة يتعكس من خلال معامل ارتباط طردى (متوسط القوة) يبلغ (٠,٤) . كما أن العلاقة بين هذا المتغير ، وعدد أبناء المبحر الذين يلحقون بالمرحلة الدراسية تنعكس من خلال معامل ارتباط طردى (متوسط القوة) يصل إلى (٠,٥) .

وإذا أردنا تحليلاً للخدمة الصحية في المركز الحضرى ، فلنا نجد أن توافر هذه الخدمة في جهة العمل من الميزات التي تدفع الأفراد إلى الانتقال إلى هذه الجهة والعمل بها ، فذلك يعتبر إضافة غير مباشرة للتدخل تتمثل في الرعاية الصحية والعلاجية التي يتلقاها المبحر.

وطبيعى أن مجرد إتاحة هذه الخدمة في مجال العمل لا يعنى تيسيرها للمبحر واستخدامه إياها^(١) . والدليل على ذلك أنه من بين تلك الغالبية العظمى التي تتاح لهم هذه الخدمة ، نجد ٣١,٦٪ منهم أن مستوى أداء هذه الخدمة بالنسبة لهم سيئاً ، ٢٣,٧٪ يجدون هذا المستوى متوسطاً ، ٤,٥٪ يجدونه جيداً ، بينما نجد ٣٩,٦٪ من أفراد عينة الدراسة هذا المستوى ممتازاً ويركز معظم هؤلاء في عينة القاهرة (٥٧٪ من إجمالى عينة القاهرة ذاتها ، ٢٧٪ من إجمالى عينة الدراسة ككل) .

وعلى النقيض مما كانت عليه الخدمة الصحية - من حيث إسهام مجال العمل في توفيرها وإتاحتها للعاملين المهاجرين إلى المنطق الحضرى - نجد خدمة النقل والمواصلات حيث تمثل الغالبية العظمى من إجمالى العينة (٧٣,٢٪) اتجاهها عاملاً نحو عدم مساهمة جهة العمل في توفير هذه الخدمة .

وتتفق كل المراكز الحضرية من حيث هذا الاتجاه باستثناء أسيوط ، وأسوان حيث تمثل نسبة الأفراد الذين يجدون أن جهات عملهم تسهم في توفير هذه الخدمة حوالي ٥٠٪ ، ٩٠٪ على التوالى .

(١) عالجنا هذه النقطة بالتفصيل في الموضوع السابق المتعلق بالتشرف والمراد .

ولوحظ في العينة الإجمالية للدراسة أن الغالبية العظمى من الأفراد تفضل السكنى بجوار العمل ، بل وتسمى إلى ذلك ، حتى لا تتعرض لمشكلة النقل والمواصلات .

وبالنسبة لخدمة الترفيه ، والتثقيف لوحظ أن نسبة « غير المين » - فيما يتعلق باستجابات المبحوثين نحو استفادتهم منها - كبيرة (فقد وصلت حوالى ٦٩٪) ويمكن تفسير ذلك بأن عدم معظم المبحوثين لعناصر هذه الخدمة أساساً ، يجعلهم لا يستطيعون لها تقييماً .

لما وترتكز هذه النتيجة على ما أمدتنا به الدراسة من بيانات تحدد المكان الذى يقيم فيه المبحوث وقت فراغه ، والهال الذى يجهده فيه أوجها للتثقيف .

وبصفة عامة يمكن القول بأن المنزل هو المكان الذى اتفق حوالى (٨٦٪) من إجابى عينة الدراسة على أنه محل تمضية وقت فراغهم ، يليه المقهى (٤٣٪) ، ثم النادي (إن كانت توفره جهة العمل) فبلغ نسبته ١٥٪ .

ويرتبط مستوى أداء الخدمة الترفيهية ، والتثقيفية بصفة عامة ، بمتوسط الدخل الشهري للمبحوث حيث نلاحظ ارتباطاً طردياً موجباً بينهما يصل إلى ٠,٦ .

٣ - العلاقات داخل البيئة الحضرية :

لا يقتصر التأثيرات التى يتركها تغير أسلوب الحياة ، على الجوانب المادية فقط (مظهر) اتضح من خلال تحليل التغيرات التى ترتبط بعناصر كثيرة كالمهنة ، والدخل ، والمسكن والتعليم والخدمات الأخرى (وإنما تتصل هذه التغيرات أيضاً بالعلاقات التى نجدها داخل المجتمع الحضرى سواء ارتبطت بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد (وقد سبق التعرض لها فى موضع سابق) أو كانت هذه العلاقات قائمة بين الأفراد ، والبيئة الحضرية التى انتقلوا إليها للإقامة فيها والعمل . وسوف نتناول فى هذا الموضع ذلك الجانب من العلاقات أو ما يسمى بمجال الأيكولوجيا البشرية Human Ecology ويعنى به دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان فى منطقة ما ، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية والثقافية (١) .

وتعد المدينة (أو المركز الحضرى) - وفق هذا المعنى - فى نظر علماء الأيكولوجيا البشرية ، بيئة طبيعية تكتمل مقوماتها عن طريق قوى المنافسة الاقتصادية ، فقد استحدث

Richardson H. Regional Economics : Location Theory, Urban Structure and Regional Change, 'Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, p. 170.

-الصالح - من أجل البقاء - السكان لكي يتجمعوا في أشكال محيية ذات أحجام وسعات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة بخصائصها المتعددة .

توصّل إلى جوهر هذا الاتجاه إذا ما تدارسنا حركة هؤلاء السكان ، وعلاقتهم ببعضهم من التواخي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفيزيقيّة . ويمكن اعتبار تلك الحركة وهذه العلاقة ضمن العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها ، وعلى التحوّل الحضريّ للمطقة بصفة خاصة .

وقد برز أقطاب دراسة اتجاه الأيكولوجيا البشرية من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال : « Duncan and Schnore and Gibbs and Martin » وسواء كان هؤلاء ، أو أولئك فإنه يمكن القول بأنهم جميعاً قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا وتخصّصوا في هذا المجال وبخاصة فون نيون Von Thunen ولوش Loswy .

وقد تخرج كل من « دنكان » ، « وشنور » بمفهوم جديد في هذا المجال أطلقا عليه مآ مصطلح « المركب الأيكولوجي (١) Ecological Complex » وتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هي : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعي ، والنسويّ التكنولوجي ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهي في علاقات تبادلية بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات . ومن خلال هذا المركب يمكن تصور علاقة أفراد المجتمع الحضريّ داخل بيئتهم ويتحدد بناء على ذلك درجة تفاعلهم معها واستغلالهم لها .

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في تحديد اتجاهات العلاقة داخل البيئة الحضريّة ، وهي - المؤشرات - ذات طبيعة متغيرة ، ترتبط بازواية التي تتناول في ظلها هذه العلاقة ، وباتجاه الدراسة في هذا الشأن .

٤ - الصلة بين المهاجر وموطنه الأصل :

يبرز الاتجاه - المفترض - الذي يحقّق الفرد بهجرته إلى النمط الحضري ، وبرغم إقامته الدائمة - تقريباً - وعمله المستمر في ذلك النمط ، إلا أنه لا يمكننا تصور فقدان

الصلة أو العلاقة بين ذلك الفرد المهاجر ، وموطنه الأصلي . وترتبط هذه الصلة بمقتضىات
عده يؤثر بعضها في العودة مرة أخرى إلى البلد الأصلي ، ويدفع بعضها إلى البقاء في المجتمع
الحضري . بينما هنالك مجموعة من المتغيرات تجعل الفرد متردد بين انتمطين ، وتظل صلاته
قائمة بينهما .

فيما تمثل الروابط العائلية الوطيدة ، والظروف الأسرية الطارئة جانباً من العوامل التي
تدفع الفرد إلى العودة من ناحية ، لوخط أن الارتباطات نسب أو مصاهرة بين
أفراد المجتمع الحضري الحليد ، والظروف العائلية السيئة لا تشجع الفرد على العودة للبلد
الأصيل من ناحية أخرى .

وهناك عديد من الأسباب التي تدفع بالفرد - أو الأسرة المهاجرة - إلى العودة للبلد
الأصيل . ويمكن ترتيب عدد الاستجابات بالنسبة لهذا المنصر حسب أهميتها (من واقع
الدراسة التي أجريت على المراكز الحضرية الستة) كما يلي :

(أ) عدم تحقيق الزيادة المتوقعة في الدخل : والتي كانت تمثل الهدف الرئيسي الذي
يسعى المهاجر إلى تحقيقه .

(ب) الارتفاع النسبي في أسعار بعض السلع : وخاصة بين الذين قد انتقلوا من النمط
الريفي حيث التقلوت في الأسعار ملموس بالنسبة لهم .

(ج) عدم وجود مسكن ملائم بالنمط الحضري ويرتبط ذلك بوضوح بالمشكلة الإسكانية
التي تميز النمط الحضري .

(د) صعوبة التكيف مع أنماط المجتمع الحضري : ويتصل ذلك بتوعية العمل ، وتوعية
الدخل ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية .

(هـ) الروابط العائلية الوطيدة بالبلد الأصلي : التي تجعل المهاجر مقبلاً فقط من التخليج
الملكاني بالنمط الحضري ، بينما تمتد كل انتماءاته الاجتماعية ، وأنماطه الثقافية إلى البلد
الأصيل ، وخاصة إذا كانت تقع في نطاق زمني ذي خصائص ترواجية ⁽³⁾ ومتغيرة .

(ت) الظروف الاسرية الطارئة كوفاة رب العائلة ، وحاجة الاسرة إلى عامل مقيم معها . . .

وهناك أرتباط بين كل من هذه العوامل ، ومتوسط الدخل الشهري ، وكلها أدون استثناء تأخذ اتجاهها عكسيا يتضح من خلال معامل ارتباط سلمي في المتوسط بالنسبة لمجموع العوامل الستة إلى (- 0.9) .

الهيراركية الحضرية

تمت دراسة هيراركية المراكز الحضرية بتصنيف المدن إلى فئات أو مراتب مختلفة معايير معدده . وهناك معياران لتصنيف المراكز الحضرية إلى فئات هيراركية (Northam, 1975, p. 17) وهما :

(أ) المعيار الأول هو حجم سكان المدن . وعلى أساس هذا المعيار يمكن تقسيم المراكز الحضرية إلى فئات متباينة الحجم مكونة ما يعرف باسم هيراركية الحجم .

(ب) المعيار الثاني هو الوظائف والخدمات التي تؤديها المدن سواء لسكانها المحليين أو لسكان أقاليمها المجاورة لها . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المدن إلى فئات وظيفية متباينة فيما تؤديه من وظائف وخدمات مكونة ما يعرف باسم الهيراركية الوظيفية .

ويهدف هذا الجزء من دراسة التحضر في جمهورية مصر العربية إلى دراسة الهيراركية الحضرية سواء هيراركية الحجم أو الهيراركية الوظيفية :

١ - الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة عن الهيراركية الحضرية في مصر إلى ثلاث فئات على الوجه الآتي :

(أ) دراسات شاملة للوطن العربي : تطرق فيها المؤلفون لبعض جوانب هيراركية التحضر في مصر . من هذه الدراسات دراسات (Ibrahim, 1971, 1974) عن التحضر في الوطن العربي :

(ب) دراسات عن التحضر في مصر عامة وقد عالجت ضمن ما عالجت من جوانب التحضر في مصر موضوع هيراركية الحجم . وهذه الدراسات تشمل دراسة Hamdan (1960) ودراسة Abu-Lughod (1965) ودراسة (Nassef, 1972)

(ج) ٤ دراسات خاصة عن التحضر أو المدن في بعض أقاليم مصر: وتم فيها دراسة هيراركية الحجم للمدن الأقاليم. مثال ذلك الدراسة الخاصة بالتحضر في الدلتا في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٦٠ (فايزة محمد سالم ، ١٩٧٥) ، ودراسة فتحي فياض عن تطور وتوزيع من الوجه القبلي في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٦٦ (١٩٧٦) وتتميز هذه الدراسات السابقة بالآتي :

- (١) أنها قليلة جدا ، خصوصا تلك التي عالجت التحضر في مصر ، وهذا يوضح أن الميراركية الحضرية لم تنل حظها بعد من الدراسة التفصيلية .
 - (ب) عالجت جنبهما جانبا واحدا من الميراركية الحضرية وهو هيراركية الحجم وقد حاولت Abu-Loqhd أن تربط بين حجم المدن والخدمات التي تؤديها هذه المدن ولكنها لم تعالج موضوع الميراركية الوظيفية ك موضوع مستقل .
 - (ج) توقفت هذه الدراسات عند تعداد السكان لعام ١٩٤٧ في دراسة Hamdan أو تعداد السكان لعام ١٩٦٠ مثل دراسة Abu-Loqhd وفايزة سالم . وهذا يعني أنها تحتاج إلى دراسات حديثة لتصل إلى أحدث بيانات تعداد متوافرة .
- كما سبق يتضح أن الدراسات السابقة عن الميراركية الحضرية في مصر ينقصها جانب أساسي ألا وهو الميراركية الوظيفية كما ينقصها الكثير من جوانب هيراركية الحجم وهذا ما سوف نتم به الدراسة الحالية .

٢ - مصادر الدراسة :

اعتمدت الباحثة في جمع المادة الإحصائية اللازمة للدراسة على المصادر الآتية :

- (١) - تعدادات السكان المصرية وهي التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧ ، والتعداد العام للسكان عام ١٩٦٠ ، وتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ . وقد جمع منها حجم سكان المراكز الحضرية في التعدادات الثلاثة وذلك من المجلدات الآتية :
- ١ - كميات المحافظات وذلك لتعدادي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ .
- ٢ - المجلد الثاني والثالث والرابع والخامس لتعداد ١٩٦٦ والتي تشمل النتائج النهائية للمحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري ، ومحافظات الوجه القبلي ، ومحافظات الحدود :

(ب) : تعداد المنشآت عام ١٩٦٧ : وقد جمع منه البيانات الخاصة بمنشآت وأبواب
ومصنول أنشطة الخدمات في المراكز الحضرية ، وذلك من المجلدات الآتية :

١ - المجلد الأول : إيجالي الجمهورية .

٢ - المجلد الثاني : كراسات المحافظات .

هيراوية الحجم

المهدف من هذا الجزء هو الكشف عن عدد وأحجام المدن في مصر وإظهار التباين
بينها وتلعب تغيرات هذا التباين في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ، وقياس التوازن الحضري
وذلك من أجل التوصل إلى هيراوية الحجم . ولذلك سوف ينقسم هذا الجزء إلى ثلاث
أقسام وهي :

١ - حجم الوحدات الحضرية ،

٢ - التوازن الحضري ،

٣ - التنظيم الهرمي للمدن :

١ - حجم الوحدات الحضرية :

من الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ يمكن استخلاص الحقائق التالية :

(١) ارتفع عدد المراكز الحضرية المصرية من ١٠٥ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٧١ مدينة
عام ١٩٦٠ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦ . وترجع هذه الزيادة في عدد الوحدات
الحضرية إلى المدن الجديدة التي أضيفت بقرارات إدارية خلال الفترات
التعدادية . ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن المدن الجديدة التي أضيفت في الفترة
التعدادية الأولى (١٩٤٧ - ١٩٦٠) كانت كلها في وادي النيل والدلتا . أما في
الفترة التعدادية الثانية (١٩٦٠ - ١٩٦٦) فقد تضمنت المدن الجديدة مراكز تقع
خارج الودي والدلتا لأول مرة على الساحل الشمالي ، وفي واجبات الصحراء الغربية
وفي شبه جزيرة سيناء وفي منطقة القناة وعلى ساحل البحر الأحمر . وقد كان
هذا نتيجة الاتجاه نحو الاهتمام بالمجتمعات البشرية المحلية في هذه المناطق في محاولة
لتطويرها اقتصاديا وبشريا . كما يلاحظ من الملاحق (٣) ، أنه لأول مرة تخفى
مدينة من على خريطة مصر ألا وهي مدينة عنتبة غاضمة التوبة الحضرية القديمة

وبذلك . بعد إنشاء السد العالي " وإغراق بحيرة ناصر لمنطقة النوبة التي تم تهجير سكانها إلى منطقة النوبة الجديدة في سهل كوم أمبو .

(ب) كانت أحجام المدن الجديدة التي أضيفت إلى المراكز الحضرية المصرية خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٦٦ تقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة فيما عدا مدينة العريش . وقد كانت كل هذه المدن الجديدة مراكز سكنية ريفية قبل تحويلها إلى مدن فيما عدا مدينة نصر في سهل كوم أمبو والتي أنشئت كمركز إداري لمنطقة النوبة الجديدة ، وهي بذلك تعتبر فريدة في نوعها بين سائر المدن المصرية .

(ج) تراوحت أحجام الوحدات الحضرية على النحو التالي :

عام ١٩٤٧ : من ٢,٠٩٠,٦٥٤ إلى ٢,٤٦١ نسمة

عام ١٩٦٠ : من ٣,٣٤٨,٧٧٩ إلى ٢,٦٢١ نسمة

عام ١٩٦٦ : من ٤,٢١٩,٨٥٣ إلى ٤٥٩ نسمة

ويتضح من هذه الأرقام أنه كان هناك مدى كبيراً بين حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الأخيرة في مصر ، واستمر هذا المدى في الارتفاع من عام ١٩٤٧ ، إلى عام ١٩٦٦ . فبينما كان المدى عام ١٩٤٧ هو ٢,٠٨٨,١٩٣ ، ارتفع إلى ٣,٣٤٦,١٥٨ عام ١٩٦٠ ، ثم إلى ٤,٢١٩,٣٩٤ عام ١٩٦٦ ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن المدن الكبيرة كانت تحقق زيادة في أحجامها أكبر من المدن الصغيرة .

(د) سجلت كل الوحدات الحضرية تقريباً زيادة مطردة في أحجامها من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . وقد تأكد ذلك عندما تم حساب المتوسط الحسابي وبإستخراج وسيط أحجام المدن من الملاحق ١ ، ٢ ، ٣ في الجدول التالي .

متوسط ووسيط حجم الوحدات الحضرية في مصر في الفترة

١٩٤٧ - ١٩٦٦

المتوسط	الوسيط	السنة
٦٢,٠٢٣	٢٣,٦٧٨	١٩٤٧
٧٩,٧٦١	٢٩,٤٢٣	١٩٦٠
٨٥,٤٢١	٣٠,٦٤٣	١٩٦٦

(ب) إذا كان المدى بين أكبر وأصغر مدينتين في مصر قد ازداد من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، إلا أن هذا لا يكفي لإبراز التباين بين أحجام مدن مصر ، أو إعطاء صورة سليمة عن التغيرات التي طرأت عليه في هذه الفترة وللمعرفة ذلك ، تم حساب الانحراف المعياري لأحجام المدن في التعدادات الثلاثة ، ووجد أنه يساوي :

$$\text{عام } ١٩٤٧ = ١٩٣,٧٧٣$$

$$\text{عام } ١٩٦٠ = ٣١٢,٤٧٤$$

$$\text{عام } ١٩٦٦ = ٣٩٠,٥٥٨$$

وارتفاع قيم الانحراف المعياري من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ دليل قاطع على زيادة التباين بين أحجام مدن مصر من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦ . وهذا يعني أن المراكز الحضرية المصرية مع زيادة أحجامها خلال هذه الفترة لم تنبج إلى التقارب بل أزدادت تشتتاً وتبايناً ويرجع ذلك إلى تباين معدلات نموها وتحقيق المدن الكبيرة زيادة فعلية أكبر من المدن الصغيرة (و) كانت القاهرة هي المدينة المليونية الوحيدة بين مدن مصر حتى عام ١٩٤٧ ، ثم انضمت إليها مدينة الإسكندرية عام ١٩٦٠ ، وظل هذان المراكز الحضرية هما المدينتان المليونيتان الوحيدتان منذ ذلك الوقت . وهذا يدل على مدى سيطرة وهيمنة هاتين المدينتين على حضر مصر . وتظهر هذه السيطرة بوضوح أكبر من الجدول التالي .

١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	حجم السكان
٦,٠٢٠,٩٠٩	٤,٨٦٥,٠١٣	٣,٠٠٩,٦٧٨	(١) حجم سكان القاهرة والإسكندرية
٧٤٤,١٥١	٤٩٩,٢٥٧	١٠٧,٥٤٦	(٢) حجم سكان الجيزة وفيلا والقية
١٢,١٢٩,٨٩٢	٩,٦٥١,٠٩٧	٦,٢٠٢,٣٠٦	(٣) حجم سكان مدن مصر
% ٤٩,٦	% ٥٠,٤	% ٤٨,٥	(٤) $100 \times \frac{(١)}{(٣)}$
% ٥٥,٨	% ٥٥,٦	% ٥٥,٢	(٥) $100 \times \frac{(٢)+(١)}{(٣)}$

ويلاحظ من الجدول السابق أن القاهرة والاسكندرية ظلت تضم حوالي نصف سكان مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ مما يدل على أهمية وسيطرة هاتين المدينتين على بقية الوحدات الحضرية المصرية. وتزداد أهمية وسيطرة القاهرة والاسكندرية إذا خرجنا من الحدود الإدارية لمحافظة القاهرة إلى المجمع الحضري الكبير المعروف باسم القاهرة الكبرى والذي يضم بالإضافة إلى القاهرة شبرا الخيمة والجيزة حيث أنه لا يمكن فصلها عن العاصمة ولا يقتصر ذلك على زيادة نصيبها من جملة سكان الحضر والذي ارتفع من ٥٠,٢% عام ١٩٤٧ إلى ٥٥,٨% عام ١٩٦٦ فحسب بل تمتد أيضا إلى زيادة الحيز الذي تشغله للقاهرة الكبرى على خريطة مصر في اتجاه الشمال وفي اتجاه الجنوب.

وتدل هذه الظاهرة على التركيز الزائد لسكان حضر مصر في هاتين المدينتين المليونيتين كما تشير إلى وجود عدم توازن في توزيع أحجام المراكز الحضرية المصرية. ونما يؤكد هذا الاستنتاج أن الملاحظ ١، ٢، ٣، يوضح أنه لا توجد مدنا كبيرة تحتل مكانة متوسطة بين هاتين المدينتين المليونيتين والمدن الأصغر المتوسطة الحجم والتي تتراوح أحجامها بين ١٠٠,٠٠٠ ، ٢٠,٠٠٠ نسمة.

ولقياس التوازن الحضري Urban Balance في أية دولة ، حاول الجغرافيون من دارسي المدن ربط أحجام المدن بمراتبها في مجموعة المراكز الحضرية. وهذا ما سوف يتم دراسته في الجزء التالي.

٢ - التوازن الحضري :

لقياس التوازن الحضري في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦، تم تبني الطريقة التي اتبعها Browning and Gibbs (1961, p. 443) لدراسة العلاقة بين المرتبة والحجم للمراكز الحضرية. وتطلب هذه الطريقة تنفيذ الخطوات التالية :

- (أ) ترتيب مدن مصر في التعدادات الثلاثة ترتيبا تنازليا حسب الحجم ووضع رتبة لكل مدينة حسب حجمها في كل تعداد.
- (ب) حساب مقلوب رقم كل رتبة في كل تعداد.
- (ج) جمع مقلوب أرقام الرتب في كل تعداد.
- (د) حساب مجموع سكان كل المدن في كل تعداد.

(د) قسمة مجموع سكان المدن على مجموع مقلوب أرقام الرتب في كل تعداد، والناتج يمثل الحجم المتوقع لأول وأكبر مدينة في كل تعداد.

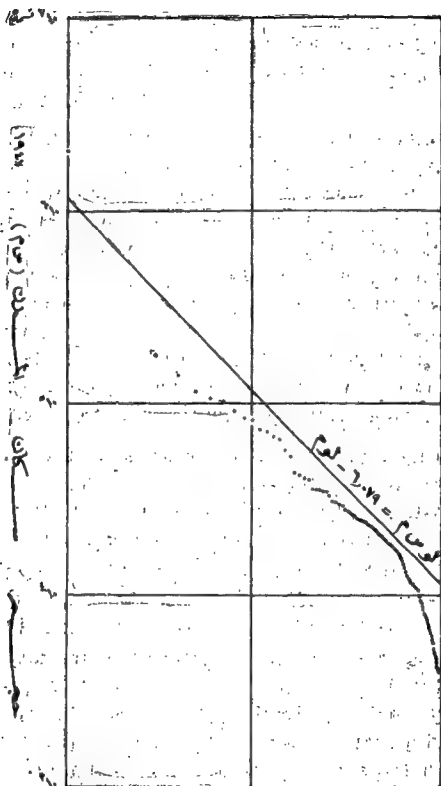
(و) قسمة الحجم المتوقع لأول وأكبر مدينة في كل تعداد على اثنين للحصول على الحجم المتوقع للمدينة الثانية، ثم على ثلاثة للحصول على حجم المدينة الثالثة وهكذا حتى تم الحصول على الأحجام المتوقعة لكل المدن في التعدادات الثلاثة.

(ز) للتأكد من صحة الخطوة السابقة (و) تم جمع حجم السكان المتوقع لكل المدن في كل تعداد والذي يجب أن يماثل - إلى حد كبير - المجموع الحقيقي للحجم سكان حضر مصر.

وقد تم تبوين هذه الخطوات السابقة في الملاحق ١، ٢، ٣، وهذا بالإضافة إلى أنه تم رسم الاشكال ٩-٢، ٩-٣، ٩-٤، التي توضح العلاقة بين الحجم والمدينة بلدن مصر في السنوات ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦ على التوالي. وعلى هذه الاشكال تم توقيع الحجم المتوقع للمراكز الحضرية في التعدادات الثلاثة والذي تم حسابه في الخطوتين (هـ)، (و) في الطريقة السابقة. وأهم ما أشارت اليه هذه الاشكال هو أن أحجام المدن المتوقعة في كل تعداد يرطبها خط مستقيم يمتد في جميع السنوات اتخذاراً واحداً. وهذه الخطوط المتعددة تهي في الواقع خطوط الانحدار التي تمثل العلاقة النظرية المثلى بين الحجم والرتبة.

وينفص من الاشكال والملاحق المذكورة، أن العلاقة بين حجم المراكز الحضرية ورتبتها تتميز بعدة ظاهرات. الظاهرة الاولى هي أن أحجام المدن ومراتبها تتبع نمطاً توزيعياً غالياً قريباً من النمط التوزيعي والأساس العام لقاعدة المرتبة / الحجم. وتشارك مصر في هذه الخاصية مع كثير من دول العالم مثل العراق وليبيا (حسن الخياط، ١٩٧١) والولايات المتحدة (Lloyd and Dickson, 1972, Figs. 3-4) والسويد والدنمارك وبليجيكا والبرازيل والصين وفنلندا وأيطاليا وسويسرا وألمانيا الغربية (Beiry, 1961, Figs. 1-2). ولا يختلف نمط مدن مصر عن نمط هذه الدول الا في مستوى أحجام المراكز الحضرية وفي درجة انحدار خط التوزيع.

أما الظاهرة الثانية فهي أن نمط توزيع أحجام ومراتب المدن لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٦ وذلك على الرغم من زيادة عدد المدن من مائة مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦. ويؤكد عدم التغير هذا ثبات خط التوزيع النظري الممكن في السنوات الثلاث. وتفسير هذه الظاهرة هو أن المدن الكبيرة كانت تحقق زيادة فعالية في



١٩٤٧ (٢) للترقية

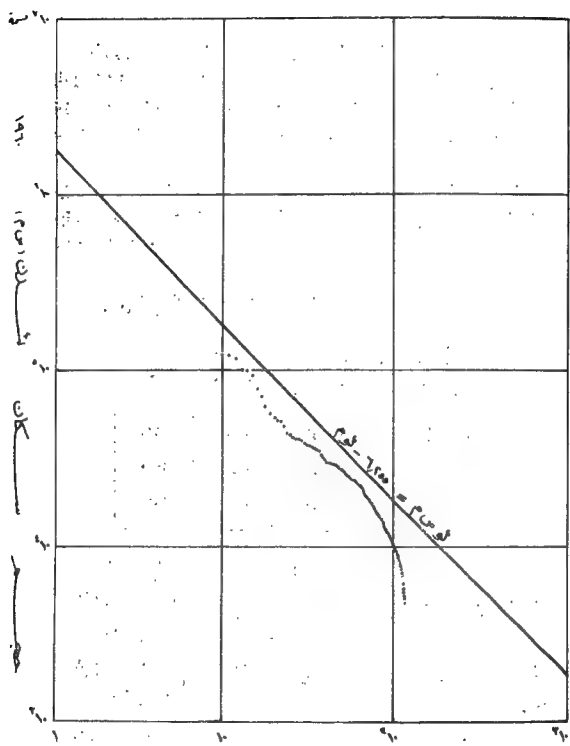
شكل (١) العلاقة بين أهمام المدن ورابطها عام ١٩٤٧

أحجامها من المدن الصغيرة بوجه عام . يضاف إلى ذلك أن المدن التي أضيفت في الفترات التعدادية كانت كلها ذات أحجام صغيرة ، ومن ثم لم تحدث تغييرا جوهريا في مراتب المدن السابقة وبالتالي في نمط التوزيع .

والظاهرة الثانية هي أن بعض المدن قد غيرت من رتبتها من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . وقد نتج هذا التغير من ثلاثة أسباب . السبب الأول هو تباين معدلات النمو للمدن حيث حققت بعض المدن الصغيرة نسبيا معدلات نمو أسرع من المدن الكبيرة وبالتالي ففرت إلى مراتب أعلى ومثال ذلك مدينة شبرا الخيمة التي انتقلت من المركز العشرين عام ١٩٤٧ إلى المركز الرابع عشر عام ١٩٦٠ ثم إلى المركز التاسع عام ١٩٦٦ ، ومدينة الأقصر التي ففرت مرتبتها من الحادية والثلاثين عام ١٩٤٧ إلى التاسعة عشر عام ١٩٦٦ . والسبب الثاني هو الإضافات المستمرة من المدن خلال كل فترة تعدادية والتي كان يتبعها إعادة ترتيب تسلسل الوحدات الحضرية خصوصا في فئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) . والسبب الثالث هو نقص أحجام بعض المدن مما أدى إلى تهجيرها في سلم الاحجام . مثال ذلك مدينة كفر الدوار التي هبطت من الرابعة والعشرين عام ١٩٦٠ إلى الرابعة والثلاثين عام ١٩٦٦ ، ومدينة أسينا التي تفجرت مرتبتها من السابعة والثلاثين عام ١٩٤٧ إلى الرابعة والخمسين عام ١٩٦٠ .

والظاهرة الرابعة التي يمكن أن نستخلص من الاشكال ٩-١، ٩-٢، ٩-٣ هي أن القاهرة والاسكندرية هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقي عن حجمهما النظري ، بينما يقل الحجم الحقيقي لبقية المدن عن حجمها المتوقع من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦ . وهذه الظاهرة هي السمة الاولى التي تشير الى وجود عدم توازن في أحجام المراكز الحضرية في مصر . وتؤكد هذه السمة ماسبق استنتاجه من أن تضخم حجم القاهرة والاسكندرية بالنسبة لبقية أحجام المدن من العوامل التي أدت إلى عدم التوازن الحضري في مصر . واستمرار هذه الظاهرة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ يدل على أنها ليست ظاهرة حديثة .

والسمة الثانية لعدم التوازن الحضري هي تباين النقص بين الاحجام الحقيقية الاحجام النظرية لبقية مدن مصر حيث يتضح من الاشكال المذكورة أن النقص كان أكثر وضوحا في فئة المدن الصغيرة الحجم من أية فئة أخرى ، وأن النقص في هذه الفئة يزداد مع زيادة مراتبها ، وهي الفئة الوحيدة التي يصل فيها النقص إلى أكثر من ١٠٠ ٪ من الحجم الحقيقي للمدينة . كما يظهر النقص بدرجة واضحة أيضا في المدن التي تحتل مركزا وسطيا وعواصم المحافظات أساسا (بين المدينتين وبقية مدن مصر مما يشير إلى غياب المدن الوسيطة في الهيراركية الحضرية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ .



المرتبة (٢١) ١٩٦٠
شكل (٤) العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٦٠

ويبقى وجود عدم توازن في أحجام المراكز الحضرية أن سكان حضر مصر في حاجة إلى إعادة توزيع حتى يتحقق التوازن الحضري . ولمعرفة نسبة السكان التي يجب إعادة توزيعها من سكان حضر مصر ، تم حساب الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع لسكان كل مدينة في التعدادات الثلاثة (ملاحق ١ ، ٢ ، ٣) ، كما تم جمع هذه الفروق في كل تعداد وبقسمة مجموع الفروق على اثنين أمكن الحصول على الحجم الذي يجب إعادة توزيعه من سكان حضر مصر حتى يتحقق التوزيع النظري المتوازن لسكان المراكز الحضرية وبقسمة مجموع الفروق على عدد المدن في كل تعداد تم الحصول على المتوسط العام للمدينة الواحدة من هذه الفروق .

بعض المعايير الخاصة بإعادة توزيع سكان مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦

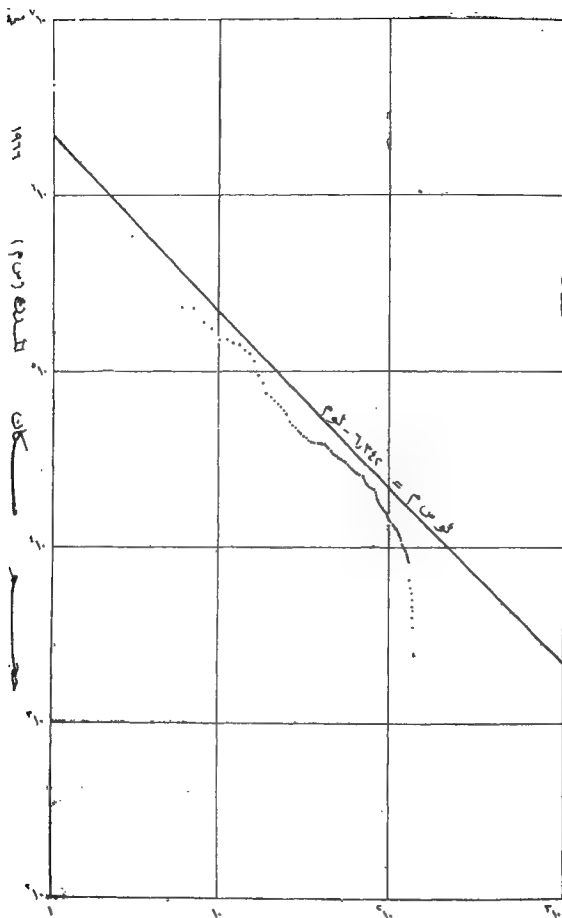
السنة	متوسط الفروق	حجم السكان الذي يجب إعادة توزيعه	% ما يجب إعادة توزيعه إلى جيل السكان الحضر
١٩٤٧	٢٤,٣٢٢	١,٢١٦,١٨٤	١٩,٦ %
١٩٦٠	٣٥,٩١٢	٢,١٧٢,٧٢٩	٢٢,٥ %
١٩٦٦	٣٨,٥١٥	٢,٧٣٤,٥٦٧	٢٢,٥ %

ويكشف هذا الحلول عن الحقائق التالية :

(أ) زيادة متوسط الفروق بين الحجم الحقيقي والحجم النظري للمراكز الحضرية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ .

(ب) تضاعف حجم سكان الحضر الذي يجب إعادة توزيعه حتى يتحقق التوازن الحضري من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ .

وتشير هاتان الحقيقتان إلى أن مدن مصر - مع نموها وزيادة عددها من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ - لم تقترب من توزيعها النظري بل تباعدت عنه . بمعنى آخر ، أزدادت حدة عدم التوازن الحضري في مصر خلال هذه الفترة . ويرجع ذلك إلى أن مدينتي القاهرة والأسكندرية قد استحوذتا على ما يقرب من نصف الزيادة الفعلية في حجم السكان حضر



شكل (٣١) العلاقة بين أحجام المدن ومرايها عام ١٩٦٦

مصر في الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ، حيث حققت هاتان المدينتان زيادة فعلية في حجمهما ٣ مليون نسمة تقريبا بينما ارتفع حجم سكان حضر مصر إلى حوالى ٦ مليون نسمة في هذه الفترة .

(ج) كان حجم السكان الذى يجب إعادة توزيعه يمثل حوالى $\frac{1}{3}$ سكان حضر مصر عام ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا طفيفا عام ١٩٦٠ وظلت ثابتة حتى عام ١٩٦٦ . ولما كانت القاهرة والأسكندرية هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقى عن حجمهما النظرى ، فإن الفرق بين حجمهما الحقيقى والنظرى يمثل حجم السكان الذى يجب إعادة توزيعه والذى يشكل ما يزيد على $\frac{1}{3}$ حجم سكان الحضر . معنى هذا ، أن إعادة توزيع سكان الحضر في مصر سوف تعتمد كلية على تحريك عدد السكان الزائد في كل من مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط .

نخلص مما سبق أنه على الرغم من أن أحجام المراكز الحضرية المصرية ومراتبها تخضع بوجه عام لقاعدة المراتبة / الحجم ، أتضح وجود عدم توازن بين أحجام المدن المصرية وقد نتج عدم التوازن الحضرى هذا من تضخم حجم المدينتين الأولى والثانية القاهرة والأسكندرية (بالنسبة لبقية أحجام المدن الأخرى ، كما تجلى في أنهما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقى على حجمهما النظرى . كما أتضح أن أشد المدن نقصا في أحجامها هي تلك المدن التى تمثل مجموعة المراكز الحضرية ويلبها في ذلك معظم عواصم المحافظات وقد أوضحت دراسة سابقة عن التحضر والهجرة الداخلية في مصر في الفترة ٤٧ - ١٩٦٦ (فايزة محمد سالم ، ١٩٧٥ ، ص ١٦) أن القاهرة والأسكندرية قد استوعبتا أكثر من نصف المهاجرين داخل مصر ، وأن حوالى ثلثى المهاجرين إلى مدن مصر كانوا سكان مراكز حضرية . معنى هذا أن التضخم السكاني الذى تعانيه القاهرة والإسكندرية والذى أدى إلى عدم التوازن الحضرى في مصر - كان على حساب المدن التى تعاني نقصا واضحا في أحجامها خصوصا المدن الصغيرة الحجم والى يهاجر سكانها إلى القاهرة والأسكندرية ولتجلبق التوازن الحضرى في مصر ، يجب أزاحة ما يقرب من $\frac{1}{3}$ سكان الحضر من مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط إلى بقية مدن مصر .

٣- التنظيم الهرمى للمدن :

على الرغم من عدم التوازن الحضرى بين أحجام المراكز الحضرية المصرية ، أتضح من دراسة الأشكال ٩-١ و ٩-٢ و ٩-٣ ، والملاحق ١ ، ٢ ، ٣ ، أنه يمكن

تقسيم المراكز الحضرية إلى ست فئات أحجام تتسلسل من الفئة الأكبر إلى الأصغر مخطدة الشكل الهرمي الذي يظهر من الجدول التالي والشكل (٩-٤).

فئات أحجام المراكز الحضرية في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦

١٩٦٦		١٩٦٠		١٩٤٧		فئات الحجم
%	عدد المدن	%	عدد المدن	%	عدد المدن	
١,٥	٢	١,٦	٣	١,٥	١	(١) مليون فأكثر
٣,٥	٥	٢,٤	٣	١,٥	١	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩
٦,٣	٩	٧,٥	٩	٥,٥	٥	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١٦,٢	٢٤	١٢,٤	١٥	١٣,٥	١٣	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
٣١,٧	٤٥	٣٢,٢	٣٩	٢٨,٥	٢٨	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
٤٠,٨	٥٨	٤٣,٨	٥٣	٥٢,٥	٥٢	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠
% ١٠٠	١٤٢	% ١٠٠	١٢١	% ١٠٠	١٠٠	المجموع

ومن الجدول السابق والشكل (٩-٤) يمكن استنتاج الحقائق التالية :

(أ) كان التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في مصر خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ يتكون من ست درجات. بمعنى آخر، كانت جميع فئات الأحجام ممثلة في هذه الأهرامات.

(ب) يلاحظ من الشكل المذكور أن التنظيم الهرمي أتجه إلى الانتظام أكثر من ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦. وللتأكد من صحة هذه الملاحظة، تم حساب معامل التفرع بين عدد المدن فئة حجم وعدد المدن في الفئة الأكبر منها في كل هرم من الأهرامات المراكز الحضرية الثلاثة، وتم تدوينه في الجدول التالي :

معدل التفرع (و) لثلاث أحجام المراكز الحضرية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦

١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	ثلاث الحجم
			(١) مليون فأكثر
٢,٥٠	١,٥٠	١,٠٠	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩
١,٨٠	٣,٠٠	٥,٠٠	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
٢,٥٥	١,٦٧	٢,٦٠	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١,٩٥	٢,٦٠	٢,١٥	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
١,٢٨	١,٣	١,٨٥	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠

ويظهر من الجدول السابق أن معاملات التفرع في أي سنة من السنوات الثلاث ليست متماثلة بل كانت متباينة . ولمعرفة ما إذا كان التباين بين معاملات التفرع قد ازداد أو نقص من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، تم حساب الانحراف المعياري لمعاملات التفرع لكل تنظيم هرمي ووجد أنه يساوي :

$$(١) ١٩٤٧ = ١,٣٩$$

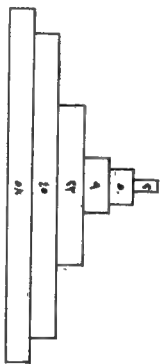
$$(٢) ١٩٦٠ = ٠,٥٤$$

$$(٣) ١٩٦٦ = ٠,٥١$$

وتدل قيم الانحراف المعياري هذه على نقص التباين بين معاملات التفرع ثغيات المدن المصرية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ . ولكنها توضح أيضا أن النقص في هذا التباين كان كبيرا من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٠ بينما كان طفيفا من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ . ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الفترة التعدادية الأولى كانت ضعف الفترة التعدادية الثانية تقريبا . وانخفاض التباين بين معاملات التفرع من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ يؤكد ما سبق استنتاجه من الشكل (٩ - ٤) . وهو أن التنظيم الهرمي للمدن أتجه إلى الانتظام أكثر بمرور فترة الدراسة . وقد حدث ذلك بفضل عاملين أساسيين وهما :

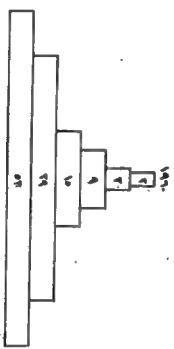
$$(١) \text{ معدل التفرع} = \frac{\text{عدد المدن في أية فئة حجم}}{\text{عدد المدن في الفئة الأصل}}$$

مليونيت فاكتير
 ١٩٩,٥٥٥ ٢٥٥,٥٥٥
 ١٥٥,٥٥٥ ١٥٥,٥٥٥
 ٤٥,٥٥٥ ٤٥,٥٥٥
 ٢٥,٥٥٥ ٢٥,٥٥٥
 ٥,٥٥٥ ٥,٥٥٥



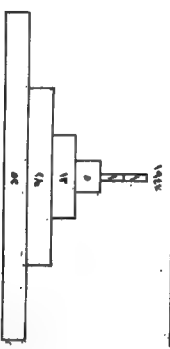
سنة مخطط
 ١٩٥٥
 ١٩٦٥
 ١٩٧٥
 ١٩٨٥
 ١٩٩٥

مليونيت فاكتير
 ٤٤٤,٤٤٤ ٤٥٥,٥٥٥
 ١٥٥,٥٥٥ ١٥٥,٥٥٥
 ٤٥,٥٥٥ ٤٥,٥٥٥
 ٢٥,٥٥٥ ٢٥,٥٥٥
 ٥,٥٥٥ ٥,٥٥٥



١٩٥٥
 ١٩٦٥
 ١٩٧٥
 ١٩٨٥
 ١٩٩٥

مليونيت فاكتير
 ٤٤٤,٤٤٤ ٤٥٥,٥٥٥
 ١٥٥,٥٥٥ ١٥٥,٥٥٥
 ٤٥,٥٥٥ ٤٥,٥٥٥
 ٢٥,٥٥٥ ٢٥,٥٥٥
 ٥,٥٥٥ ٥,٥٥٥



١٩٥٥
 ١٩٦٥
 ١٩٧٥
 ١٩٨٥
 ١٩٩٥

مخطط المليونيت فاكتير
 شكل ١٤١ : المليونيت فاكتير في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٩٥
 شكل ١٤٢ : المليونيت فاكتير في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٩٥

العامل الأول وهو إضافة مدن جديدة خلال الفترات التعدادية وقد كانت كل هذه المدن فيما عدا مدينة العريش (من النوع الصغير الحجم) (أقل من ٢٠,٠٠٠) .
والمعامل الثاني وهو الأهم هو التغيرات التي تطرأ على عدد المدن في كل فئة حجم وانتقال بعضها منها من فئة حجم دنيا إلى فئة حجم عليا. وقد تم مناقشة العامل الأول في جزء سابق (حجم الوحدات الحضرية) ، وسوف يناقش في الجزء التالي العامل الثاني وهو التغيرات التي تطرأ على عدد المدن في فئات الأحجام .

(ج) كانت معظم المراكز الحضرية المصرية منذ عام ١٩٤٧ تقع في الفئتين الأخريتين (٦ ، ٥) أى أقل من ٤٠,٠٠٠ نسمة سواء من حيث عددها الفعلي (٨٠ ، ١٠٣,٩٢ في أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالي) أو من حيث نسبتها المئوية من جملة المدن (٨٠ ٪ ، ٧٥ ٪ ، ٧٢,٥ ٪ في أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالي) . وانخفاض نسبة مدن هاتين الفئتين من ٨٠ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧٢,٥ ٪ عام ١٩٦٦ يشير إلى زيادة أهمية المدن الأكبر حجما في هيراركية الحجم للمراكز الحضرية المصرية . فقد ارتفع عدد المدن التي تضمها الفئات الأربعة الأولى - أى التي تزيد أحجامها على ٤٠,٠٠٠ نسمة من ٢٠ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ٢٩ مدينة عام ١٩٦٠ ثم إلى ٣٩ مدينة عام ١٩٦٦ ، وارتفعت نسبتها من ٢٠ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٢٧,٥ ٪ عام ١٩٦٦ .

(د) على الرغم من زيادة المجموع الكلي للمراكز المصرية من ١٠٠ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ١٤٢ مدينة عام ١٩٦٦ ، وعلى الرغم من أن كل المدن الجديدة (فيما عدا العريش التي أضيفت خلال هذه الفترة كانت أحجامها أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة ، لم يتغير العدد الفعلي لفئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) . تغيراً جوهرياً (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٨ مدينة في أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالي) وبالتالي انخفضت نسبتها من جملة المدن من ٥٢ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٤١,٨ ٪ عام ١٩٦٦ . وهذا يشير إلى نمو معظمها وزيادة حجمه خلال الفترات التعدادية وانتقاله إلى فئات أحجام أكبر .

(هـ) تضاعف عدد المدن تقريباً في الفئتين ٣ : ٤ - ٤٠,٠٠٠ - ١٩٩,٩٩٩ نسمة) حيث ارتفع من ١٨ مدينة عام ١٩٤٧ إلى ٣٢ مدينة عام ١٩٦٦ وهذه تشمل كل عواصم المحافظات في الدلتا (فيما عدا طنطا) والوجه القبلي وعواصم

المراكز الرئيسية في مصر . وهذا يدل على زيادة أهمية هذه المراكز الحضرية في الميراركية الحضرية :

(ر) ارتفع عدد المدن في فئة الحجم الثانية (٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩ نسمة) من مدينة واحدة (وهي مدينة الاسكندرية) عام ١٩٤٧ إلى ثلاث مدن عام ١٩٦٠ وخمس مدن عام ١٩٦٦ . وهذا يشير إلى تعظم أهمية المدن هذه الفئة الوسيطة التي تربط بين المدينتين المليونيتين وبقية فئات المدن . ولكن إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لمدينة هذه الفئة . لوجدنا أن اثنتين منها تقعان في منطقة القناة وهما السويس وبورسعيد وهما يعتمدان على النشاط الاقتصادي المحلي أكثر من النشاط الاقتصادي القومي . وقد نجلى ذلك بوضوح عندما أغلقت قناة السويس بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وتم تهجير سكان مدن القناة إلى بقية أنحاء مصر ، ثم عودة سكان هذه المدن مرة أخرى بعد افتتاح قناة السويس في يونيو ١٩٧٥ . والمدينة الثالثة هي مدينة البحيرة التي تعتبر امتدادا جغرافيا للقاهرة في اتجاه الجنوب ، أما المدينة الرابعة : في هذه الفئة من المدن فهي مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية وعاصمة الدلتا . وهي بذلك تمثل العاصمة الإقليمية الوحيدة التي وصلت إلى هذا الحجم والتي تجب تنميتها وتنمية مثيلاتها لتخفيف الضغط السكاني عن القاهرة والاسكندرية . وأخيرا نجد مدينة المحلة الكبرى العاصمة الصناعية لمصر .

(ز) كان يتوج التنظيم الهرمي مدينة مليونية واحدة وهي القاهرة عام ١٩٤٧ ، ثم انضمت الاسكندرية إلى هذه الفئة منذ عام ١٩٦٠ ، وبذلك أصبح في مصر مدينتان مليونيتان منذ ذلك الوقت على قمة الميراركية الحضرية .

إذا كانت هذه هي الصورة العامة لميراركية الحجم في مصر ، فمن المستحسن أن نتعرف أيضا على الصورة التفصيلية للتوزيع الجغرافي لفئات المدن في أقاليم مصر الرئيسية . ولتحقيق هذا الهدف ، تم تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى أربع مجوعات جغرافية - حضرية وهي كالآتي :

(أ) القاهرة والاسكندرية ومدن القناة ، على أساس أن القاهرة والاسكندرية تقومان بخدمة الاقتصاد القومي أكثر من خدمة الاقتصاد المحلي لأية إقليم . أما مدن القناة . فهي كما سبق أن ذكرنا ذات وضع حضري خاص يرتبط في المقام الأول بقناة السويس وتوجه النشاط الاقتصادي المتعلق بها .

(ب) مدن الدلتا .

(ج) مدن الوجه القبلى (وادى النيل والفيوم) .

(د) مدن المحافظات الصحراوية وهى محافظات سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد .

وقد تم توزيع مدن كل مجموعة حسب الحجم فى التنظيم الهرمى السابق ذكره ، وتلويها فى الجدول التالى .

مدن المحافظات الصحراوية			مدن الوجه القبلى			مدن الدلتا			القاهرة والاسكندرية ومدن القناة			فئات الأحياء
٦٦	٦٠	٤٧	٦٦	٦٠	٤٧	٦٦	٦٠	٤٧	٦٦	٦٠	٤٧	
—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢	١	(١) مليون فأكثر
—	—	—	١	١	—	٢	—	—	٢	٢	١	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩
—	—	—	٤	٢	—	٤	٦	٣	١	١	٢	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١	—	—	٧	٨	٧	١٥	٧	٥	—	—	١	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
—	—	—	٢٦	٢٠	١٥	١٩	١٩	١٣	—	—	—	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
١١	—	—	١٩	٢٤	٢١	٢٦	٢٩	٣١	٢	—	—	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠
١٢	—	—	٥٧	٥٥	٥٣	٦٦	٦١	٥٢	٧	٥	٥	المجموع

ويلاحظ من هذا الجدول أن القاهرة والاسكندرية ومدن القناة كانت تقع كلها فى الفئات الثلاث الأولى من التنظيم الهرمى للمدن المصرية حتى عام ١٩٦٠ ، ونكحها فى عام ١٩٦٦ شملت إلى جانب ذلك مدينتين أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة وهما مدينتى فايد والقنطرة غرب ، على العكس من ذلك تماما ، تقع كل مدن المحافظات الصحراوية فى فئة المدن الصغيرة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) فيها عدا مدينة واحدة تقع فى الفئة الرابعة ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ نسمة) وهى مدينة العريش عاصمة محافظة سيناء . وهذه الحقيقة الأخيرة ، أمر لا بد من توقعه ، حيث أن هذه المراكز الحضرية مجتمعات محلية قليلة السكان متناثرة على سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر أو فى واحات

الصحراء الغربية . ولذلك لا نتوقع أن يكون لهذه المراكز الحضرية الصحراوية تنظيم هرمي الشكل .

أما الدلتا والوجه القبلي ، فيلاحظ من الجدول السابق أن كل منها كان يمتلك عددا إيجابيا متاثلا من المدن (٥٢ ، ٥٣ مدينة) عام ١٩٤٧ ، ولكن في عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ تفوقت الدلتا في المجموع العام للمدن ، فكان بها ٦١ مدينة مقابل ١٩٦٠ مقابل ٥٥ مدينة في الوجه القبلي . وفي عام ١٩٦٦ كان في الدلتا ٦٦ مدينة مقابل ٥٧ مدينة في الوجه القبلي . وعلى الرغم من هذا الاختلاف الذي يدل على تفوق الدلتا في أحد جوانب التضخّر على الوجه القبلي نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن مدن كل منها تنتظم في شكل هرمي عام يظهر بوضوح من شكل (٩ - ٥) . كما يظهر من الشكل أيضا بالإضافة إلى هذه الصفة العامة أن التنظيم الهرمي لمدن الدلتا كان يتجه إلى الانتظام أكثر من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، بينما اتجه التنظيم الهرمي لمدن الوجه القبلي إلى عدم الانتظام في نفس الفترة . ويظهر عدم الانتظام جليا في التنظيم الهرمي للوجه القبلي لعام ١٩٦٦ حيث يقل اتساع قاعدة الهرم بسبب فئة عدد المراكز الحضرية في فئة القاعدة عن عدد المدن في الفئة التي تعلوها . وهذا أن دل على شيء إنما يدل على أن هيراركية الحجم في دلتا النيل أكثر انتظاما منها في الوجه القبلي . ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التباين المعروف في شكل مساحة كل من الدلتا والوادي وتتفوق الدلتا أيضا على الوجه القبلي في أنها كانت أسبق (عام ١٩٤٧) في ظهور المدن التي تزيد أحجامها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة بها والتي لم تظهر في الوجه القبلي إلا منذ عام ١٩٦٠ ، كما تفوقت عليه في عدد مدن هذه الفئة عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ - يظهر أيضا تفوق الدلتا على الوجه القبلي عدد المدن التي تقع في الفئة الرابعة (٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ نسمة) عام ١٩٦٦ والذي وصل إلى الضعف تقريبا .

مما سبق نخلص إلى أن الدلتا لا تتفوق على الوجه القبلي في مجموع ما تحتويه من مدن فقط بل وتتفوق عليه أيضا في انتظام هيراركية أحجام مدنها وفي احتوائها على عدد أكبر من المدن التي تزيد أحجامها على ٤٠,٠٠٠ نسمة .

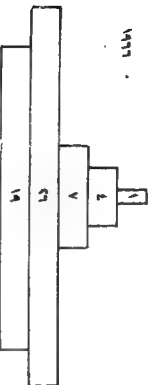
بعد هذا العرض لخصائص التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية المصرية وتطوره من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ ، يجدر بنا أن نحاول ربط هيراركية الحجم بتركز سكان المدن لمعرفة ما إذا كان تركّز سكان الحضر يرتبط بفئة أو عدده فئات من فئات التنظيم الهرمي . ولتحقيق هذا الهدف ، تم عمل الجدول التالي الذي يوضح نسبة عدد المدن في كل فئة حجم من مجموع المدن ، ونسبة السكان الذين يقيمون في كل من هذه الفئات من مجموع سكان الحضر .

المركز القيادي

في إطار العمل الفصلي

المراسلة

١٩٦٦



١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

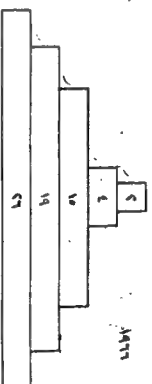
١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦ - ١٩٦٦

١٩٦٦



١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

١٩٦٦

شكل ٥: التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦

ملاحظة: القيم في هذا الشكل هي تقديرات

شكل ٩ - ٥: التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦

١٩٦٦		١٩٦٠		١٩٤٧		فئات الحجم
نسبة السكان	نسبة المدن	نسبة السكان	نسبة المدن	نسبة السكان	نسبة المدن	
% ٤٩,٦	% ١,٥	% ٥٠,٤	% ١,٦	% ٣٣,٧	% ١	(١) مليون فأكثر
% ١٣,٥	% ٣,٥	% ٨,٨	% ٢,٤	% ١٤,٨	% ١	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩
% ١١,٥	% ١٢,٦	% ١٢,٦	% ٧,٥	% ٧,٥	% ٥	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
% ١٠,٤	% ١٦,٢	% ٨,٥	% ١٢,٤	% ١٣,٥	% ١٣	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
% ١٠,٦	% ٣١,٧	% ١١,٥	% ٣٢,٤	% ١٢,٤	% ٢٨	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
% ٥,٤	% ٤٠,٨	% ٨,٢	% ٤٣,٨	% ١٨,٦	% ٥٢	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠
% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	المجموع

ويتضح من هذا الجدول أنه بالإضافة إلى الحقيقة الرئيسية التي سبق ذكرها وهي أن القاهرة والاسكندرية كانت تضم ما يقرب من نصف سكان حضر مصر من عام ١٩٤٧ عام ١٩٦٦ ، أُنجمت المدن الكبيرة القليلة العدد والتي تشكل نسبة ضئيلة من مجموع المدن المصرية إلى احتكار سكان حضر مصر . بمعنى آخر ، شاهدت الفترة التي انقضت من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦ تركزا أكبر من سكان الحضر في المدن الكبيرة الحجم . ففي عام ١٩٤٧ كان ٥٦٪ من جملة سكان الحضر يقيمون في مدن تزيد أحجامها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هذه المدن تشكل ٧٪ فقط من مجموع المراكز الحضرية . وفي عام ١٩٦٠ ارتفعت نسبة السكان الذين يقيمون في هذه المدن إلى ١٧,٨٪ وفي عام ١٩٦٦ إلى ٣٢,٦٪ على الرغم من أن نسبة هذه المدن كانت ١١,٥٪ في كلا التعدادين .

وبطبيعة الحال ، كانت الصورة متغيرة بالنسبة لبقية فئات المدن (أقل من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) التي كانت تشكل غالبية المدن المصرية . فقد انخفضت نسبة من يقيمون بها من سكان من ٤٤٪ إلى ٢٨,٢٪ ثم إلى ٢٦,٤٪ في الأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ على التوالي . ويظهر الانخفاض بوضوح في نسبة السكان أدنى فئة (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) أكثر من الفئتين ٤ ، ٥ (٢٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩ نسمة) ، فقد هبطت هذه النسبة من ١٨,٦٪

عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٤م على الرغم من ثبات عدد مدن هذه الفئة كما ذكرنا في جزء سابق .

وظاهرة انجاء سكان الحضرة إلى التركيز في فئات المدن الكبيرة الحجم تشترك فيها مصر مع كثير من دول العالم .

ويتضح من التحليل السابق لهراريكية الحجم في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦، أن المراكز الحضريّة المصريّة كانت في نمو مستمر سواء من حيث الحجم أو العدد ، وأنه على الرغم من وجود عدم توازن بين أحجامها تجلى في تركيز حوالى نصف سكان حضر مصر في مدينتي القاهرة والاسكندرية وفي أنهما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقي على حجمهما النظري وفي عدم وجود مدن وسيطة بينها وبين بقية المدن ، لوحظ أن المراكز الحضريّة المصريّة تخضع القاعدة المرتبة /الحجم وأنه يمكن تقسيمها إلى فئات أحجام تنظم في شكل هرمي وأن هذا الشكل الهرمي اتجه إلى الانتظام أكثر من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦ . وفي نفس الوقت تميزت مجموعة مدن كل من الدلتا والوجه القبلي دون سائر مدن مصر بهيراريكية عملية بينما احتكرت مدن القاهرة والاسكندرية والقناة الاحجام الكبيرة ، وعلى العكس من ذلك كانت مدن المحافظات الصحراوية تقع كلها تقريبا في أدنى فئة حجم (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) .

الهراريكية الوظيفية

أوضحت الدراسات السابقة أن هناك علاقة وظيفية بين المراكز الحضريّة والمناطق الريفية المحيطة بها . وتقوم هذه العلاقة على أساس أن كل مدينة تقوم بتوفير وتوزيع مجموعة من السلع والخدمات لسكان هذه المناطق الريفية المجاورة ولسكانها المقيمين بها (Stafford, 1963, p. 165 and Northam, 1975, p. 120 and Abiodun, 1967, p. 347 وبالضرورة سوف يعتمد عدد ونوع السلع والخدمات التي توفرها أية مدينة على حجم سكانها وسكان المنطقة المحيطة بها التي تخضع لها كما تعتمد على الظروف الجغرافية المؤثرة . وهذا يعني أن بعض المدن الكبيرة الحجم تؤدي وظائف أكثر تعقيدا كما تضم عددا أكبر من المنشآت التي توفر الخدمات والوظائف المختلفة من بعض المراكز الأخرى (الصغيرة الحجم) . ونتيجة لذلك يمكن تقسيم المراكز الحضريّة إلى فئات وظيفية تتلخص هيراركيّا في شكل هرمي . وتتميز كل فئة في هذه الهيراركيّة بوظائف معينة وحجم سكان معين .

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان الآن هو إلى أي حد ينطبق ذلك على المراكز الحضريّة

المصرية . وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه في هذا الجزء . ولتحقيق ذلك ، يجب الحصول على البيانات التالية :

(أ) أنواع . وعدد الوظائف التي توفرها كل مدينة مثل ، الخدمات المالية في البنوك أو بيع المواد الغذائية في محلات البقالة أو الخدمات التعليمية في المدارس . . . الخ .
(ب) عدد المؤسسات أو المنشآت التي تراول فيها هذه الوظائف والخدمات .
والمصدر الاحصائي الوحيد في مصر الذي تتوافر فيه مثل هذه البيانات اللازمة للدراسة الحالية هو تعدادات المنشآت التي أجريت في مصر مرة كل ثلاث سنوات والتي بدأت في عام ١٩٤٢ وكان آخرها هو تعداد عام ١٩٦٧ . وسوف تعتمد الدراسة الحالية على البيانات المتوافرة في آخر هذه التعدادات وهو تعداد عام ١٩٦٧ لأنه هو التعداد الوحيد الذي يتضمن بيانات تفصيلية عن توزيع الخدمات على مستوى القسم أو المركز للحضر والريف . ولكن على الرغم من ذلك ، لم تتوافر جميع البيانات الضرورية للدراسة الحالية في هذا التعداد بسبب أوجه القصور الآتية :

(أ) يوضح الجدول الثاني في كراسات المحافظات وهو الجدول الوحيد في التعداد الذي تتوافر فيه بيانات على مستوى المراكز الحضرية في مصر ستوزيع المنشآت حسب أبواب النشاط الاقتصادي وليس حسب فصول أبواب النشاط والتي يمكن من طريقها التعرف على الوظائف الأساسية التي تراولها المنشآت . ومن هذا الجدول ، تم استخراج وحساب عدد ومجموع منشآت الخدمات حسب أبواب هذه الأنشطة (ملحق ٤) .
(ب) لا يتوافر في الجدول الثاني في كراسات المحافظات أية بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية ، والجدول الوحيد في التعداد الذي يتوافر فيه بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية هو الجدول الأول في المجلد الخاص بإجمالي الجمهورية ولكنه على مستوى كل حضر مصر . وعلى الرغم أنه قد أتضح من هذا الجدول أن المنشآت الحكومية تمثل ٤,١٪ من جملة منشآت حضر مصر ، إلا أنه قد أتضح أيضا أن المنشآت الحكومية في حضر مصر تمثل نسبة تراوح بين ١٠٠٪ للخدمات الحكومية ، ١٥,٣٪ للخدمات الطبية والصحية ، كما تحتكر (٨٠٪ فأكتر) توفر الكهرباء والغاز ، والمياه والمجارى ، والمواصلات مما يدل على أهمية المنشآت الحكومية في العديد من أبواب أنشطة الخدمات . وعدم توافر بيانات عن توزيع المنشآت الحكومية على مستوى المراكز الحضرية سوف يجعل النتائج التي يتم التوصل إليها غير دقيقة في الأبواب التي تحتكرها هذه المنشآت الحكومية . ولذلك تم استبعاد المنشآت والوظائف المرتبطة بأبواب إنتاج الكهرباء والغاز ، والمياه والمجارى ، والمواصلات .

والتعليق على مشكلة عدم توافر بيانات تفصيلية عن عدد الوظائف التي تتوفر في كل مدينة من المدن المصرية ، تم فحص الجدول الأول في المجلد الأول من التعداد والخاص بإجمالي الجمهورية والذي يوضح توزيع المنشآت حسب فصول أبواب النشاط الاقتصادي في كل حضر مصر . وقد أمكن التعرف على عدد الوظائف الأساسية التي يتضمنها كل باب من أبواب أنشطة الخدمات (فيما عدا الأبواب التي تم استبعادها بسبب احتكار المنشآت الحكومية كما سبق أن ذكرنا) ، وتم تدوينها في الجدول التالي :

تقدير عدد الوظائف التي يتضمنها كل باب من أبواب أنشطة الخدمات عام ١٩٦٧

عدد الوظائف	أبواب الخدمات
١	(١) المقاولات العامة للمباني
٢	(٢) المقاولات العامة لتغير المباني
١٥	(٣) المقاولات الخيرية
١	(٤) المقاولات
١	(٥) التأمين
٥	(٦) خدمات الأعيال
٢	(٧) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٥	(٨) النقل
١	(٩) التخزين
٧	(١٠) الخدمات الترفيهية
١٤	(١١) الخدمات الاجتماعية
١٦	(١٢) الخدمات الشخصية
٥٣	(١٣) تجارة الجملة
٤٩	(١٤) تجارة التجزئة
١٧٩	المجموع الكلي

وعقارنة عدد الوظائف التي يتضمنها كل باب من أبواب الخدمات في الجدول بعدد المؤسسات ، في نفس الباب في كل مدينة (ملحق ٤) ، أمكن تقدير عدد الوظائف الأساسية التي توفرها أية مدينة وذلك على أساس أن كل مؤسسة في أي باب من أبواب أنشطة الخدمات تقوم بوظيفة واحدة (تراول نوعا واحدا من النشاط) من وظائف هذا

الباب . ومن ثم إذا كان عدد المؤسسات في أى باب في أى مدينة يساوى أو يفوق عدد الوظائف التى تم تقديرها في هذا الباب ، فان هذا مؤداه أن هذه المدينة تقوم بجميع وظائف هذا الباب . أما إذا كان عدد المؤسسات يقل عن عدد الوظائف ، فان هذا يعنى أن عدد الوظائف يقل بمقدار الفرق بين المتغيرين في المدينة . وبناء على ذلك ، تم تقدير المجموع الكلى لعدد الوظائف في جميع المراكز الحضرية المصرية وتم تدوينه في الملحق (٤) .

وفي ضوء ما تقدم سوف تنقسم دراسة الهيراركية الوظيفية إلى الأقسام الآتية :

٢ - أبواب وظائف الخدمات التى تتوافر في المراكز الحضرية :

يتضح من الملحق (٤) أن هناك أربعة عشر بابا من وظائف الخدمات تتوافر في المدن المصرية (فيما عدا تلك التى تم استبعادها) لكن يلاحظ أنه لا تتوافر بها جميع وظائف هذه الأبواب جميعها في كل المراكز الحضرية ، بل يلاحظ أن بعض المدن يتوافر بها جميع وظائف الخدمات مثل القاهرة والاسكندرية ، ويتوافر عدد أقل من هذه الأبواب في بعض المدن الأخرى مثل المحلة الكبرى وبها وقتنا ، بينما يتوافر عدد محدود بين هذه الوظائف في البعض الآخر من المدن مثل سيوة وسيدى برانى وكفر شكر . ولمعرفة مدى تكرار كل باب من أبواب وظائف الخدمات في المراكز الحضرية المصرية ، تم حصر عدد المدن التى يتوافر فيها كل باب من الملحق (٤) وتلويها في الجدول التالى :

تكرار أبواب وظائف الخدمات في المراكز الحضرية المصرية ، ١٩٦٧

عدد المدن	أبواب وظائف الخدمات	عدد المدن	أبواب وظائف الخدمات
١١١	(٨) النقل	١٣٨	(١) تجارة التجزئة
١١١	(٩) التخزين	١٣٨	(٢) الخدمات للشخصية
٨٤	(١٠) المقلولات الجزئية	١٣٤	(٣) الخدمات الاجتماعية
٦٦	(١١) المقلولات العامة للمباني	١٢٨	(٤) تجارة الجملة
٥٠	(١٢) التأمين	١٢٦	(٥) خدمات الأعمال
٤١	(١٣) المقارنات	١٢٦	(٦) البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣٤	(١٤) المقلولات العامة لتغير المباني	١٢٤	(٧) الخدمات الترفيهية

وأنما هو متوقع يلاحظ من الجدول السابق أن تجارة التجزئة ، والخدمات الشخصية (مثل المطاعم والمقاهي والبقالة ومحال الغسيل والكي والحلاقة والتصوير الفوتوغرافي . والخدمات الاجتماعية ، (مثل المدارس والمستشفيات والمكتبات والهيئات الدينية والمساجد والكنائس هي أكثر الوظائف تكرارا في المراكز الحضرية المصرية ، حيث أنه لا تخلو مدينة من هذه الأبواب الثلاثة فيما عدا الخدمات الاجتماعية التي تبلى وكأنها غير متوافرة في أربع مدن منها (سيدى برانى والسلوم والحمام على الساحل الشمالى ومدينة سيوة) . وهناك احتمال كبير أن تكون الخدمات الاجتماعية متوافرة في كل هذه المدن الأربع ولكنها لا تظهر في بيانات التعداد لأنها تزاوُل في منشآت حكومية . هذه الوظائف والخدمات هي تلك التي تتطلبها الحياة الاقتصادية اليومية لسكان أية مدينة كبيرة كانت أم صغيرة ، ولذلك فهي تمثل الوظائف الأولية التي يجب أن تتوافر في جميع المدن .

بأى بعد ذلك أبواب أنشطة تجارة الجملة وخدمات الأعمال والبنوك والخدمات الترفيهية ، ودعى في مجملها من الوظائف المركزية التي لا تخدم فقط السكان المحليين للمدن أيضا سكان المناطق الريفية المحاورة ، وهي تتكرر في المدن المصرية بمعدل أقل من الأبواب الثلاثة الأولى ، ولكنها تتوافر في معظم المدن . وعند فحص الملحق (٤) ، وجد أن المدن التي لا تتوافر فيها هذه الوظائف أما أنها قد استحدثت في الفترة التعدادية ١٩٦٠ - ١٩٦٦ أى أنها كانت قرى حتى وقت قريب وبالتالي لم يكن متوافرا لها إلا الخدمات التي يحتاجها عادة سكان المناطق الريفية ، أو مدن ذات موقع جغرافي نائي لا يساعد على نشأة هذه الوظائف المركزية . وتتوزع هذه المدن في الدلتا (كفر سعد - كفر شكر - التل الكبير - قطور - سيدى سالم) ووادى النيل (أولاد طوق شرق - جهينة الغربية - نصر - اهناسيا - العلو - أبو تشت) والساحل الشمالى (الحمام - سيدى برانى - السوم) والواحات (سيوة - موط - الخارجة) .

ونلاحظ أن مواقع هذه المراكز الحضرية لا تساعد كثيرا على نشأة هذه الوظائف المركزية خلال الفترة الزمنية القصيرة التي تحولت فيها من قرى إلى مدن لا تخدم فقط سكانها المحليين بل يجب أن تخدم أيضا سكان المناطق المحاورة .

أما أبواب وظائف النقل والتخزين ، فيلاحظ أنها أقل تكرارا من الأبواب السابقة ، فهي لا تتوافر إلا في ١١١ مدينة فقط . وعند فحص الملحق (٤) ، نلاحظ أن المدن التي لا تتوافر فيها خدمات النقل ذات أحجام أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة معظمها . على العكس

من ذلك ، لاحظ أن كثيرا من المراكز الحضرية التي لا يتوافر بها التخزين ذات أحجام تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٤٠,٠٠٠ نسمة وبعضها منها ذات أحجام أكبر من ٤٠,٠٠٠ نسمة مثل الإسماعيلية وأسوان وقسيوب . وربما يكون تفسير ذلك هو أن مواقعها الجغرافية النسبية سواء بالنسبة للمنطقة المحيطة أو بالنسبة للمدن الأخرى لا تساعد على توفير مثل هذا النوع من الوظائف بها أولا يتوافر بها الخدمات التي تتطلب هذا النوع من الوظائف وهو التخزين ..

وتركز المقاولات الجزئية (مثل الأعمال الصحية - النقص والتخربة - الأعمال المعدنية اللازمة للبناء والتشييد - أعمال الخرسانة) في عدد أقل من المدن من أبواب الوظائف السابقة . وهي تتركز على وجه الخصوص في المدن الكبيرة الحجم (أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة) والمتوسطة الحجم (٤٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة) وبعض المدن الصغيرة الحجم (أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة) . وهذا يدل على تركزها في فئات المدن الكبيرة ذات المواقع المركزية التي يزيد فيها الطلب على هذه الوظائف : وأخيرا ، تأتي أبواب وظائف التأمين ، والعقارات ، والمقاولات العامة لغير المباني (مثل إنشاء الطرق والإنشاءات الثقيلة) والتي تتوافر في جوارى في المراكز الحضرية المصرية . ويلاحظ من الملحق (٤) ، أنها تتوافر على وجه الخصوص في المدن الكبيرة الحجم مثل القاهرة والإسكندرية وبنن القناة الرئيسية وعواصم المحافظات والمدن المتوسطة الحجم ، وقايل من المدن الصغيرة الحجم التي تحتم مواقعها الجغرافية توافر بعضا منها خصوصا المقاولات العامة لغير المباني مثل فايد وجوشي عيسى . وأبو المظاير وسيدى برانى وسيوة . وعدم إنتشار هذه الوظائف إنتشارا كبيرا في المراكز الحضرية المصرية يدل على أنها تتطلب إما توافر عددا كبيرا من السكان أى مدن ذات أحجام كبيرة ومواقع مركزية أو ظروف خاصة في مواقع معينة لأدائها .

فما سبق يتضح أن بعض أبواب الوظائف تتوافر في كل المدن ، بينما تتركز بعض الأبواب الأخرى في عدد أقل من المراكز الحضرية ، وتوجد وظائف أخرى في عدد محدود من المدن . كما يتضح أن هناك علاقة بين أبواب الوظائف وحجم المدن ، حيث تتركز أبواب الوظائف المركزية في المدن ذات الأحجام الكبيرة والمتوسطة ، بينما تنتشر الوظائف التي تتطلبها الحياة اليومية في جميع المراكز الحضرية . ونستخرج من ذلك أن هناك علاقة طردية بين عدد أبواب الوظائف التي تتوافر في المدن وبين

أحجامها . وللتحقق من هذا الاستنتاج ، تم حساب متوسط أبواب الوظائف في كل فئة من فئات الأحجام التي تكون هيراركية الحجم ، وتم تدوينها في الجدول التالي :

العلاقة بين فئات أحجام المدن وعدد أبواب وظائف الخدمات ١٩٦٧

متوسط عدد أبواب الوظائف	فئات الحجم
١٤	(١) مليون فأكثر
١٣,٨	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٠٩٩
١٣,٤	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١٢,٤	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١٠,٤	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
٨,٣	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠

ويؤكد هذا الجدول ما سبق استنتاجه من وجود علاقة مباشرة بين حجم المدن وعدد أبواب وظائف الخدمات التي تتوفر في المدينة . ولمعرفة قوة هذه العلاقة ، تم حساب معامل الارتباط بين أحجام المدن عام ١٩٦٦ (ملحق ٣) وعدد أبواب الوظائف في المدن عام ١٩٦٧ (ملحق ٤) ، ووجد أنه يساوي $0,٨٣$ مما يدل على وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين .

وإذا كان التحليل السابق لأبواب الوظائف الأربعة عشر في المدن المصرية قد ألقى بعض الضوء على الوظائف التي تتوفر فيها وعلى العلاقة بين نوعية وعدد أبواب الوظائف وحجم المدن إلا أن دراسة عدد الوظائف التي تضمنها هذه الأبواب هي وعدد المنشآت التي تزول فيها هذه الوظائف سوف يلقى مزيدا من الضوء على خصائص الهيراركية الوظيفية للمراكز الحضرية في مصر .

٣ - عدد المنشآت :

يتأرجح المجموع الكلي للمنشآت في أبوابه الوظائف الأربعة عشر بين ٨٣٣١٨ منشأة في القاهرة ، ٢٨ منشأة في مدينة نصر ، بمتوسط قدره ٢٠٢٦ منشأة للمدينة الواحدة في مصر من هذا المجموع الكلي للمنشآت ، تحكمه منشآت تجارية التجزئة والخدمات الشخصية ما يقرب

من ٨٠٪ في أية مدينة .، وتفسير ذلك هو أن هذا النوع من الوظائف يمارس عادة في منشآت صغيرة مما يؤدي الى زيادة عددها الفعلي ونسبتها من المجموع الكلي للمنشآت وهذا الاحتكار للمنشآت تجارة التجزئة والخدمات الشخصية يتوافق مع ما سبق ذكره من أنه لا تخاو مدينة من هذين البابين من أبواب وظائف الخدمات، كما أنه يؤكد أن هذه الوظائف من النوع الذي تعتمد عليه الحياة اليومية التي تتطلب سهولة الحصول على هذه الخدمات .

يلي ذلك ، عدد منشآت الخدمات الاجتماعية وتجارة الجملة وخدمات الأيجال ومجموع منشآت هذه الخدمات يمثل حوالى ١٥٪ من المجموع الكلي للمنشآت . وهذا يدل على أنها منشآت كبيرة نوعا ما وأنها لا تنتشر بنفس معدل انتشار منشآت تجارة التجزئة والخدمات الشخصية . على العكس من ذلك نجد منشآت المقاولات العامة لغير المباني والتأمين والبنوك أقيما عددا ونسبة وذلك يرجع لأنها عادة من نوع المنشآت الكبيرة الحجم وذات طبيعة مركزية .

وللتعرف على نوع وقوة العلاقة بين عدد المنشآت في أبواب الوظائف الاربعة عشر بعضها مع البعض الآخر وكذلك بينها وبين المجموع الكلي للمنشآت وحجم المدن عام ١٩٦٦ ، تم حساب مصفوفة الارتباط الملعونة في الجدول التالى . ومن هذه المصفوفة يتضح الآتى :

(أ) أن جميع العلاقات بين المتغيرات الستة عشر هوجية ، بمعنى أن هناك علاقة طردية بينهم جميعا .. وهذا يدل على أنه إذا اخذنا أى زوجين من هذه المتغيرات ، هناك أحيال زيادة أحدها في أية مدينة إذا تزايد الآخر .

(ب) أن معظم العلاقات قوية وقوية جدا ، حيث أنه من بين ١٢٠ معامل ارتباط هناك ١٠٩ معامل تزيد قيمهم عن ٠,٧

(ج) أن جميع معاملات الارتباط الضعيفة (أقل من ٠,٧) تنحصر في علاقة متغير واحد وهو منشآت التخزين مع المتغيرات التالية : حجم السكان (٠,٦) والمجموع الكلى للمنشآت (٠,٦) والمقاولات العامة للمباني (٠,٦٤) والمقاولات الخزنية (٠,٥٩) وتجارة التجزئة (٠,٦٢) والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى (٠,٦٨) والتأمين (٠,٥٢) والمقارات (٠,٦٨) والخدمات الاجتماعية (٠,٥٩) وخدمات الأعمال (٠,٥٨) والخدمات الشخصية (٠,٦١) . وهذا يبنى أن توافر هذه الخدمة (التخزين) لا يعتمد على حجم سكان المدينة أو توافر الوظائف

[illegible]

والخدمات السالفة الذكر . أما المتغيرات التي ترتبط ارتباطا قويا مع التخزين فهي المقاولات العامة غير المباشرة (٠,٧٨) وتجارة الجملة (٠,٧٨) والنقل (٠,٨٥) والخدمات الترفيهية (٠,٧٦) وهي مجموعة من الخدمات والوظائف التي تحتاج الى توافر منشآت تخزين في المدن التي تتوافر فيها . وهذا يدل على أن توافر منشآت التخزين يرتبط بأنواع معينة من أنشطة الخدمات أكثر من غيرها .

(د) أن العلاقة قوية جدا (أكثر من ٠,٩) ليس فقط بين حجم سكان المدن عام ١٩٦٦ : والمجموع الكلي للمنشآت ولكن أيضا مع منشآت كل باب من أبواب الوظائف الأربعة عشر فيما عدا منشآت التخزين كما سبق ذكره . وهذا يدل على أنه كلما زاد حجم السكان ، كانت هناك حاجة ماسة الى عدد أكبر من منشآت أية مجموعة من الخدمات والوظائف لتيسير وصولها الى السكان . وهذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي توصلت اليه الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع في أجزاء مختلفة من العالم . (Haggett, 1968, p. 115 and Stafford, 1963, p. 169 and Toyne and Newby, 1971, p. 139) :

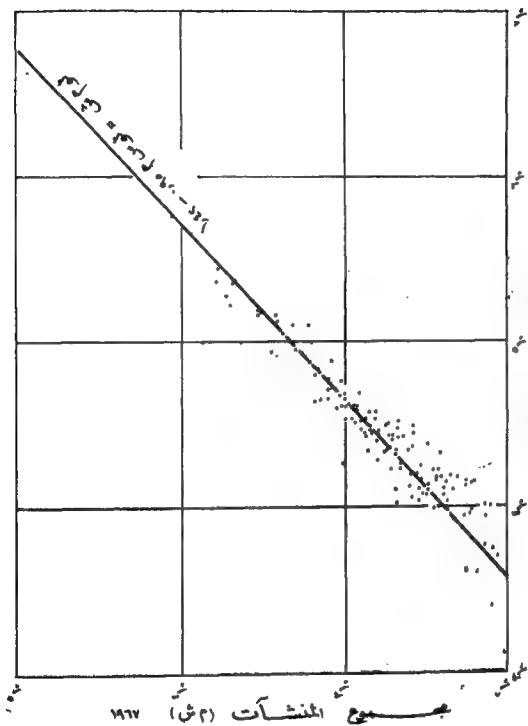
ولمعرفة شكل العلاقة بين حجم السكان والمجموع الكلي للمنشآت ، تم رسم الشكل ٩ - ٦ الذي يتضح منه أن العلاقة خطية بين هذين المتغيرين ، أي أن معدل الزيادة متماثل في كل من حجم السكان والمجموع الكلي للمنشآت ، وهذا أيضا ما تم التوصل اليه في الدراسات السابقة في أنحاء مختلفة من العالم . والمعادلة التي تحدد العلاقة النظرية بين هذين المتغيرين في مصر هي :

$$\text{لوم ش} = \text{لوم م} \times ٠,٩٥ - ١,٤٢$$

حيث أن م ش تمثل المجموع الكلي للمنشآت ، م م تمثل سكان المدن .

٤ - عدد الوظائف :

يتراوح العدد الكلي للوظائف بين ١٧٩ للقاهرة وبعض عواصم المحافظات وبين ٢٨ لمدينة نصر . وعند مقارنة العدد الكلي للوظائف بالمجموع الكلي للمنشآت ، يلاحظ أن قيمة المتغير الأول تقل عن الثاني في جميع المدن المصرية فيما عدا مدينتي سيوة ونصر التي يتساوى فيها قيمة المتغيرين . وسبب ذلك هو أن بعض المؤسسات تزاوّل نفس الوظيفة في كثير من المدن خصوصا الكبيرة والمتوسطة الحجم ، ومن ثم يكون عدد المنشآت فيها أكبر من عدد الوظائف . في نفس الوقت ، يتساوى عادة العدد الكلي للوظائف ومجموع المنشآت أو



شكل ٦١ : العلاقة بين حجم السكان وعدد المنشآت في المركز الحضري المصرية

شكل ٩ - ٦ : العلاقة بين حجم السكان وعدد المنشآت في المركز الحضرية المصرية

يقترّب منه في المدن الصغيرة الحجم بسبب عدم قلّة هذه المدن على أستيعاب أكثر من منشأة تقوم بنفس الوظيفة .

ومن المجموع الكلى للوظائف ، تحتكر الوظائف المرتبطة بالتجارة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أكثر من النصف ، وهذا يدل على أهمية مجموعة الوظائف التجارية في المراكز الحضرية المصرية سواء لخدمة السكان المحليين (تجارة التجزئة) أو لخدمة سكان المناطق الريفية المحيطة أيضا (تجارة الجملة) . ولذلك لا تخلو مدينة واحدة من هذه الوظائف التجارية فيما عدا المدن القليلة التى لا يتوافر فيها وظائف تجارة الجملة ، وقد سبق أن ذكرنا أنها كانت قرى وتحولت حديثا إلى مدن وبالتالي تعتمد على غيرها في توفير هذه الخدمات .

ويلاحظ من الملحق (٤) أن المدن الكبيرة الحجم يتوافر فيها عدد أكبر من الوظائف من المدن الصغيرة بمعنى آخر يزداد المجموع الكلى للوظائف مع زيادة حجم المدينة . وللتأكد من هذه الملاحظة تم حساب متوسط عدد الوظائف للمدينة الواحدة في فئات أحجام التنظيم الجبرمى للسبب للمراكز الحضرية وفونت هذه المتوسطات في الجدول التالى :

متوسط عدد الوظائف في فئات أحجام المدن المصرية

عام ١٩٦٧

متوسط عدد الوظائف	فئات الأحجام
١٧٩	(١) أكثر من مليون
١٢٨,٤	(٢) ٢٠٠,٠٠٠ - ٩٩٩,٩٩٩
١٦٧,٩	(٣) ١٠٠,٠٠٠ - ١٩٩,٩٩٩
١٤١,٣	(٤) ٤٠,٠٠٠ - ٩٩,٩٩٩
١٣٢,٥	(٥) ٢٠,٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩
٢٤,٣	(٦) أقل من ٢٠,٠٠٠

ويؤكد الجدول ما سبق استنتاجه من الملحق (٤) وهو وجود علاقة طردية بين حجم المدن وعدد الوظائف في المراكز الحضرية المصرية . ولعرفة شكل وقوة العلاقة بين

هذين المتغيرين، تم حساب معامل الارتباط بينهما ووجد أنه يساوى ٠,٨٩، مما يدل على وجود علاقة قوية ، كما تم رسم الشكل ٩-٧ الذى يلاحظ منه أن العلاقة منحنية وهذه العلاقة تمحدها المعادلة الآتية :

$$\text{لوع ظ} = \text{لوس م}^{0,176} + 0,266$$

حيث أن ع ظ تمثل عدد الوظائف ، س م تمثل سكان المدن .

وهذا يعنى أن معدل الزيادة فى عدد الوظائف يقل مع زيادة حجم سكان المدن .
والتفسير الذى تم التوصل إليه فى الدراسات السابقة (Northam, 1975, p. 127 and Stafford, 1963, p. 170). لهذه العلاقة المنحنية بين عدد الوظائف وحجم سكان المدن والذي يمكن أن ينطبق على المراكز الحضرية المصرية هو أن هناك حدا معينا للتركيب الوظيفي للمدن حيث أنه مع زيادة حجم السكان. يزداد عدد المنشآت وعدد الوظائف التي تزول في المدن . ولكن بمجرد الوصول إلى مستوى معين ، يزداد عدد المنشآت بمعدل أسرع من عدد الوظائف . ونستنتج من ذلك ، أن السكان في المدن الكبيرة الحجم لا يرغبون [في أنواع جديدة من الوظائف بقدر ما يرغبون في سهولة الحصول على مايتوافر منها فعلا . ويلاحظ من الشكل ٩-٧ أن بعض المدن تبعد كثيرا عن خط الانحدار الذي يمثل العلاقة النظرية بين حجم السكان وعدد الوظائف . من أهم هذه المدن مدينة شبرا الخيمة ومدينة أسوان . وهاتان المدينتان يقل فيها المجموع الكلي لعدد الوظائف عن مثيلاتها من المدن المائتة ألفية . وربما يرجع السبب في ذلك بالنسبة لشبرا الخيمة إلى قربها من مدينة القاهرة ومن ثم لا يزال سكانها يعتمدون على العاصمة في سد احتياجاتهم من بعض الوظائف الرئيسية مثل المقاولات العامة لغير المباني وبعض تجارة الجملة ، أما مدينة أسوان ، ف يرجع السبب في نقص عدد الوظائف فيها إلى حداثتها نحوها كمدينة مائة ألفية ، وبالتالي لم ينشأ فيها بعد كل أبواب الوظائف (لا يتوافر فيها التخزين) كما تقتصها بعض فروع الوظائف المركزية مثل تجارة الجملة .

٥ - فئات الهياكل الوظيفية :

اتضح من معالجة أبواب وظائف الخدمات وعدد المنشآت وعدد الوظائف في المراكز الحضرية أن هناك علاقة طردية قوية بين هذه المتغيرات وحجم السكان ولكنها ليست علاقة مثالية حيث تبعد بعض المدن الكبيرة أو الصغيرة كثيرا عن خط الانحدار الذي يمثل

العلاقة النظرية النموذجية بين أى متغير منها وحجم السكان . وهذا يعنى أن بعض المدن الكبيرة الحجم لا يتوافر فيها عدد وأنواع الوظائف التى تتوافر فى المدن التى تقع فى نفس فئة الحجم ، وبالتالي نتوقع ألا توفر لسكانها المحليين . أو لسكان المنطقة المحيطة عدد أنواع الوظائف الموجودة منها . على العكس من ذلك ، يتوافر فى بعض المدن الصغيرة الحجم سببا عددا من الوظائف المركزية التى تتوافر فى المدن الكبيرة الحجم مما يدل على أهميتها الوظيفية — ونخلص من ذلك إلى أن الأهمية النسبية لأية مدينة فى الهيراركية الوظيفية لا تعتمد على حجمها بقدر ما تعتمد على ما توفر من وظائف وخدمات وهذا معناه أنه يمكن أن تعتمد على عدد الوظائف التى تتوافر فى المراكز الحضرية كأساس لتصنيفها إلى فئات وظيفية : ويتفق ذلك مع ما خلصت إليه الدراسات السابقة فى أجزاء مختلفة من العالم من أن نوع وعدد الوظائف هو الذى يحدد الأهمية النسبية لأية مدينة فى الهيراركية الوظيفية فى منطقة ما ، وفى اعتماد هذه الدراسات على الوظائف التى تؤدها المدن كأساس لتقسيمها إلى فئات وظيفية (Northam, 1975, p. 124 and Abiodun, 1967, p. 351)

والسؤال الذى يتبادر إلى الأذهان الآن هو ماهى الطريقة الكمية الموضوعية التى يمكن اتباعها لتصنيف المراكز الحضرية المصرية إلى فئات وظيفية ؟ وقد اتبعت بعض الدراسات السابقة طريقة التحليل العاملى Factor Analysis (Northam, 1975, p. 124) أو طريقة Component Analysis (Abiodun, 1967, p. 358)

ولكن نظرا لعدم توافر بيانات تفصيلية عن عدد وأنواع الوظائف التى تتوافر فى كل من مدينة فى مصر ، وكان البديل هو تقدير عدد الوظائف حسب فصول أبواب أنشطة الخدمات كما سبق أن ذكرنا مقدمة هذا الجزء ، لم يكن من السهل اتباع أى من الطريقتين السابقتين للقيام بعملية التصنيف . ولذلك تم اتباع طريقة كمية أبسط أحصائيا تعتمد على الآتى :

- (أ) المتوسط الحسابى لعدد الوظائف فى المراكز الحضرية المصرية، ووجد أنه يساوى ١٢٠
- (ب) الانحراف المعياري لعدد الوظائف فى المراكز الحضرية المصرية، ووجد أنه يساوى ٣٢. وبناء على ذلك ، تم تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى الفئات الأربع الآتية :
- (أ) تكون المدن التى يقل فيها عدد الوظائف عن قيمة المتوسط الحسابى (أقل من ١٢٠) أدنى فئة فى الهيراركية الوظيفية (الفئة الرابعة) .

- (ب) تكون المدن التى يتراوح فيها عدد الوظائف بين قيمة المتوسط الحسابى (١٢٠) وبين قيمة المتوسط الحسابى مضافاً إليه قيمة انحراف معيارى واحد (١٢٠ - ٣٢ = ١٥٢) فئة أعلى (الفئة الثالثة) .

(ج) تكون المدن التي يتراوح فيها عدد الوظائف عن قيمة المتوسط الحسابي مضافاً إليه قيمة انحراف معياري واحد (١٥٢) وثقل من المجموع الكلي للوظائف (أقل من ١٧٩) الفئة الثانية في الهيراركية الوظيفية .

(د) تكون المدن التي تتوافر فيها كل الوظائف (١٧٩) أعلى فئة في الهيراركية الوظيفية وهي الفئة الأولى .

وقد تم حصر عدد المراكز الحضرية التي تقع في كل فئة من فئات الهيراركية الوظيفية وحساب نسبة التفرع بين عدد المدن في كل فئة والفئة الأعلى ، ودون ذلك كله في الجدول التالي :

الفئات	عدد الوظائف	عدد المدن	نسبة التفرع
الفئة الأولى	١٧٩	١٥	١٠٩٥
الفئة الثانية	١٧٨ - ١٥٣	١٩	
الفئة الثالثة	١٥٢ - ١٢٠	٣٥	١٠٨٥
الفئة الرابعة	أقل من ١٢٠	٧٤	٢٠١٥

ويلاحظ من الجدول أن فئات الهيراركية الوظيفية تكون تنظيمياً هرمياً منتظماً إلى حد كبير ، ويؤكد ذلك أن نسبة التفرع بين عدد المدن في كل فئة والفئة الأعلى متقاربة بين الفئات الأربع . ولعرفة العلاقة بين هذه الفئات الوظيفية وفئات الأحجام التي تم التعرف عليها في الجزء الأول من دراسة الهيراركية الحضرية ، تم عقد مقارنة بين الملحق (١) الذي يوضح حجم سكان المراكز الحضرية عام ١٩٦٦ والملحق (٤) الذي يوضح المجموع الكلي لعدد الوظائف في المدن المصرية . وقد أسفرت هذه الدراسة المقارنة عن أن جميع مدن الفئة الوظيفية الأولى تزيد أحجامها على ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وتقع معظم (٦٨٪) مدن الفئة الوظيفية الثانية في فئات الأحجام التي تزيد عن ٤٠,٠٠٠ نسمة ، بينما وجد أن ٧٧٪ من مدن الفئة الثالثة تزيد أحجامها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ٦٦٪ من مدن الفئة الوظيفية الرابعة أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة : وهذا يدل على مدى ارتباط فئات الأحجام بفئات الهيراركية الوظيفية .

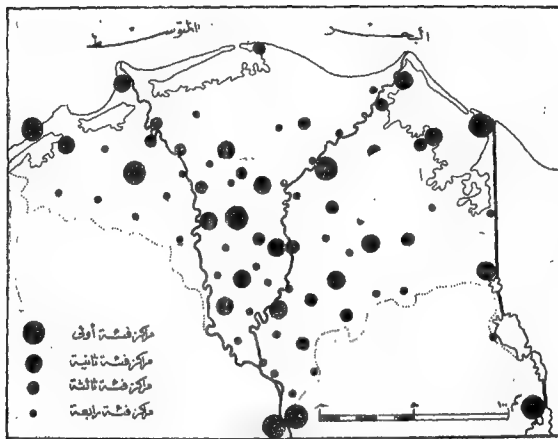
وإذا كانت هذه هي الصورة العامة لفئات المراكز الوظيفية في مصر فمن المفيد التعرف على صورة التوزيع الجغرافي لفئات المراكز الوظيفية في أقاليم مصر الرئيسية . ولذلك تم حصر عدد المدن في كل فئة وظيفية في هذه الأقاليم وتلويها في الجدول التالي :

التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية المصرية حسب فئات المراكز الوظيفية

المدن	القاهرة والاسكندرية	منطقة القناة	الدلتا	الوجه القبلي	المحافظات الصحراوية
(١)	٢	٢	٣	٣	—
(٢)	—	١	١٣	٥	—
(٣)	—	—	١٦	١٩	—
(٤)	—	٢	٣٤	٣٠	٨
المجموع	٢	٥	٦٦	٥٧	٨

ويلاحظ من الجدول أن مدينتي القاهرة والاسكندرية تقعان في الفئة الوظيفية الأولى ، وعلى العكس من ذلك تقع مدن المحافظات الصحراوية في الفئة الرابعة . وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية القومية للقاهرة والاسكندرية والأهمية المحلية لمدن المحافظات الصحراوية . وفي منطقة القناة ، تتوزع المدن الكبيرة الحجم على الفئة الأولى (بور سعيد والسويس) ، والفئة الثانية (الامم عيلية) ، أما المدن الصغيرة الحجم (فايد والقنطرة غرب) فهي تقع في الفئة الرابعة .

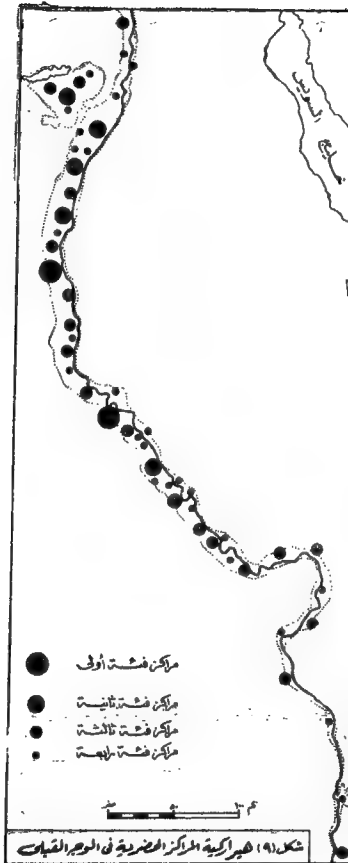
وتتشابه فئات المراكز الوظيفية في كل من الدلتا والوجه القبلي في أن كل منهما يكون تنظيمياً هيراركيًا مستقلاً ، كما تتشابه في تقارب عدد المدن في جميع الفئات فيما عدا الفئة الوظيفية الثانية حيث تبدو هذه الفئة متضخمة (١٣ مدينة) في الدلتا ورفيعة (٥ مدن) في الوجه القبلي ، مما أدى إلى عدم انتظام التنظيم المراكز الوظيفية في كلا الإقليمين . ولا يقتصر الاختلاف بين الدلتا والوادي على ذلك ، بل يمتد إلى التوزيع المكاني للمدن



توزيع المراكز الفشية في البحر المتوسط

شكل (أ)

شكل ٩ - ٨ : تراكيب المراكز الفشية في الوجه البحري



شكل ٩ - ٩ : هيرائية المراكز الحضرية في الوجه القبلي

الفتتين الأولى والثانية حيث يظهر من الشكلين (٨-٩ ، ٩-٩) أن مدن الدلتا التي تقع في الفئة الوظيفية الأولى وهي طنطا والمنصورة ودمهور تتوزع مكانياً توزيعاً منتظماً إلى حد كبير ، بينما تقتصر مدن الوادي الثلاث التي تقع في نفس الفئة الأولى وهي الجيزة والمنيا وأسيوط على الجزء الشمالي فقط . نفس الشيء ينطبق على مدن الفئة الوظيفية الثانية في كلاهما وقد نتج عن ذلك أن خلا الجزء الجنوبي من الوادي من مدن الفتين الأولى والثانية المركزية واقتصرت مدنه على الفتين الثالثة والرابعة . معنى ذلك ، أن الجزء الجنوبي من الوادي يعتمد على مدن الفتين الأولى والثانية التي تقع في الجزء الشمالي منه لسد احتياجات سكانها من الوظائف والخدمات التي لا تتوفر فيها . وتفسير عدم انتظام التوزيع المكاني لفئات المراكز الوظيفية في الوادي مرجعه هو الامتداد الطولي للسهل الفيضي الذي يضيّق بوجه عام في الاتجاه الجنوبي وصعوبة الاتصال بين نصفيه الشمالي والجنوبي وتأخر تنمية الجزء الجنوبي اقتصادياً وزراعياً وصناعياً حتى عهد قريب . وبالضرورة كان اكتمال إنشاء السد العالي وتوليد الكهرباء منه عام ١٩٧٠ من العوامل الاقتصادية التي ساعدت على تطوير الخدمات في مدن النصف الجنوبي من الوادي ولكن لم يظهر أثر ذلك في تعداد المنشآت لعام ١٩٦٧ .

وفي النهاية فقد أثبتت الدراسة الحالية وجود هيراركية بين المراكز الحضرية المصرية ، وأن هذه الهيراركية تخضع للقواعد العامة التي استخلصت من الدراسات السابقة التي أجريت على أجزاء أخرى من العالم . كما أوضحت الدراسة الحالية بعض النتائج التي يمكن مناقشتها مرة أخرى في إطار التخطيط الإقليمي لمصر :

أهم هذه النتائج هي وجود علم توازن حضري في هيراركية المراكز الحضرية نشأ أساساً عن تضخم حجم سكان مدينتي القاهرة والإسكندرية بالنسبة لبقية أحجام المدن المصرية . ونتج عن ذلك أن هاتين المدينتين المليونيتين هما المدينتان الوحيدتان اللتان يزيد حجمهما الحقيقي على حجمهما النظري ، وأن بقية المدن تعاني نقصاً واضحاً في أحجامهما . ولتحقيق التوازن الحضري تتطلب عملية إعادة توزيع سكان الحضر تحريك ما يقرب من ١/٥ سكان القاهرة والإسكندرية فقط إلى بقية المراكز الحضرية المصرية . وهذه العملية يمكن أن تحقّق بنجاح إذا روعي فيها التوزيع الجغرافي وتوافر الخدمات والوظائف والأساس الاقتصادي السليم لبقية المدن حتى تكون قادرة على جذب حجم السكان الزائد في كل من القاهرة والإسكندرية

وفي نفس الوقت مراعاة التقليل من قدرة المدينتين المليونيتين على الحفاظ بالعدد الزائد من السكان أو على جلب مهاجرين جدد :

وفي هذا الصدد ، يمكن تقسيم المراكز الحضرية المصرية إلى خمس مجموعات :

١ - المجموعة الأولى ، وتضم القاهرة والاسكندرية حيث يجب التقليل من قدرتهما على الحفاظ بالعدد الزائد عن سكانهما وعلى جلب سكان جدد ، وذلك عن طريق ليس فقط عدم إقامة أية مشروعات صناعية أو أى نوع من الخدمات والوظائف ، بل نقل ما يمكن نقله من منشآت مقامة حالياً إلى المدن الأخرى ، وإصدار قرار يجعلهما مدينتين مقفلتين في وجه أى مهاجرين جدد .

٢ - المجموعة الثانية وتضم مدينتي الجيزة وشبرا الخيمة ، وهذه لايفضل زيادة أحجامها عما هو عليه في الوقت الحاضر حيث أنهما يمثلان امتداداً عمرانياً للعاصمة في اتجاه الشمال والجنوب وأصبحتا يشكلان عبئاً على القاهرة . ولتحقيق ذلك يجب ألا تقام مشروعات صناعية جديدة في شبرا الخيمة ، واختيار مدينة أخرى في محافظة الجيزة لتكون عاصمة لها ولكن مدينة البرشين لوقوعها على مسافة لا بأس بها من القاهرة . أما مدينة الجيزة الحالية ، فيفضل ضمها إلى القاهرة حيث أنه لا يمكن فصلهما من الناحية الوظيفية ، ومن ثم ينطبق عليهما ما سبق اقتراحه بالنسبة للقاهرة .

٣ - المجموعة الثالثة وتضم مدن عواصم محافظات وادى النيل والدلتا ، وهذه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين : مجموعة تضم طنطا وأسيوط لتكونا عاصمتين محليتين لكل من الدلتا والوجه القبلى على التوالى وذلك بحكم موقعهما المتوسط في هذين الإقليمين . ويمكن زيادة حجم كل منهما ليصل إلى نصف مليون نسمة وتوفير ما يلزم ذلك من خدمات مركزية لخدمة أقاليمها . والمجموعة الثانوية الأخرى تضم بقية عواصم المحافظات في هذين الإقليمين وهذه يمكن زيادة أحجامها لتصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ نسمة وتوفير الخدمات ، والوظائف الضرورية لها ، ويجب الاهتمام بعواصم محافظات النصف الجنوبي من وادى النيل حيث اتضح من الدراسة الحالية أنها تعاني نقصاً في الوظائف والخدمات التي يجب أن تتوفر في مدن ذات أحجام كبيرة .

٤ - المجموعة الرابعة وتضم المدن ذات الأحجام الأقل من ٤٠,٠٠٠ نسمة ، وهذه المجموعة تعاني معظمها من نقص في أحجامها وفي الوظائف والخدمات . وهذه أيضاً يمكن تقسيمها إلى مجموعتين فرعيتين : مجموعة مدن المحافظات الصحراوية وهذه يمكن أن تستوعب

أعداداً أكبر من السكان ولكن في إطار تنمية أقاليمها الصحراوية وما تقوم به الدولة في الوقت الحاضر من تنمية اقتصادية في هذه الأقاليم يشير إلى احتمال تحقيق ذلك . وفي هذا الصدد يمكن مراعاة نشأة هيراركية محلية في المحافظات الصحراوية الأربع : واحدة على الساحل الشالي وتضم معها سيوه وتكون مرسى مطروح المدينة المركزية ، وأخرى في الوادي الجديد وتضم الخارجة والداخلة والفرافرة وتكون موط مدينتها المركزية ، وثالثة على ساحل البحر الأحمر وتكون الفردقة المدينة المركزية ، ورابعة في سيناء حيث تكون العريش مدينتها المركزية . أما المجموعة الثانوية الأخرى فهي تضم المدن التي تقع في وادي النيل والدلتا والقيوم ، وهذه يمكن أن نستوعب عدداً أكبر من السكان اتصل إلى أحجام أكبر عن طريق الازدحام بتمتعها اقتصادياً ووظيفياً لأن كثيراً من سكانها يهاجرون إلى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبيرة الأخرى بسبب عدم توافر بعض الخدمات والوظائف الأساسية في كثير منها .

• المجموعة الخامسة وتضم مدن منطقة القناة ، وهذه المجموعة يمكن تنميتها اقتصادياً ووظيفياً في إطار تخطيط شامل لمنطقة القناة بحيث يمكن أن تستوعب مليون نسمة بالإضافة إلى سكانها الحاليين . وفي هذا الصدد : يمكن التفكير في إنشاء عدد من المدن الجديدة الصغيرة على ضفتي القناة حول المدن الكبيرة الثلاث لتخفيف الضغط السكاني على عواصم المحافظات .

البدائل المختلفة لاتجاهات النمو الحضري

لا نستطيع أن نحصر اتجاهات محددة يسير من خلالها النمو الحضري في أى مجتمع من المجتمعات ، بحيث يمكننا أن نتوقع - في ضوء هذه الاتجاهات - الصورة المثلى لما ينبغي أن يكون عليه النمو الحضري في ذلك المجتمع .

ولمّا لا نخرج المسألة عن ضرورة البحث في البدائل المختلفة التى ترى أن النمو الحضري يتحرك من خلالها ، حتى يسهم ذلك في اقتراح استراتيجية للتخضر في مجتمع ما تعتمد على الشكل الواقعي لنمطه الحضري ، وعلى الاتجاهات الحقيقية التى يتخذها النمو الحضري فيه .

ويمكننا اقتراح بدائل ثلاثة لاتجاهات النمو الحضري وذلك على النحو التالى :

ـ البديل الأول : استراتيجية الانتشار .

ـ و الثانى : و التركيز :

ـ و الثالث : و الانتشار بطريقة مركزة .

وغنى عن البيان أننا سنحاول - بعد عرض موجز لكل بديل - أن نقوم بتحليله ضوء ظروف النمو الحضري في مصر ، موضحين إلى أى مدى ينطبق مع اتجاهات النمو الحضري في مجتمعتنا ، مختارين في النهاية البديل المناسب .

البديل الأول : استراتيجية الانتشار : Strategy of Diffusion

ترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن انتشار السكان (وبخاصة الجزء الفعال من القوى العاملة منهم) وكذا الأنشطة (متمثلة في عوص الأموال وغيرها من العناصر المكونة للنشاطات وبخاصة الصناعية منها) في منطقة ما يؤدي إلى احداث درجة من النمو في المنطقة سواء تم هذا الانتشار بشكل متبادل أو غير متبادل .

وينجم عن ذلك « الانتشار » تأثيرات بعضها مفيد ، والآخر ضار ويتوقف ذلك على ما يتسبب عنه هذا الانتشار من اطراد رفاهية السكان ، وازدياد كثافة الأنشطة .
ويحدث هذا الانتشار - وبالتالي ترسم هذه الاسرراتيجية - اعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ويمكن تحديدها في ثلاثة هي :

(أ) توزيع العنصر البشري : ويحتاج ذلك إلى التعرف على الهيكل السكاني تفصيلاً (عدد ، وكثافة ، وتوزيعاً) ويرتبط هذا العنصر إذا مدوجه بما يسمى تخطيط الهجرة .

Migration Planning

(ب) توزيع المشروعات : ويتطلب ذلك وجود بيانات كافية ، وصداقة عن الهيكل الاقتصادي (صناعة ، زراعة ، وتجارة ، وخدمات) ويحتاج ذلك إلى ما يسمى

Project Planning

(ج) تحسين البيئة : ويعنى هذا العنصر بكل ما يتعلق بفيزيقية البيئة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشروعات العمرانية ، وما يصيب المنطقة من تجديد حضري ويتصل هذا العنصر بما

Physical Planning

ويأخذ معظم الدول الآخذة في النمو بهذه الاسرراتيجية ، وتلعب بعيداً من السياسات المنبثقة عنها ، وتحاول تطبيقها في مجال التنمية بعامة ، وفي نطاق التنمية الحضرية بخاصة .

ويرتبط الدوافع التي تجعل تلك الدول تتبع هذه الاسرراتيجية ، بظروف هذه الدول من ناحية ، وبطبيعة هذه الاسرراتيجية من ناحية أخرى .

النتائج العامة على من نقاط :

— أن الإمكانيات السيسو اقتصادية في الدول الآخذة في النمو - إن كانت متاحة - فهي ليست مستغلة أو مستخدمة أفضل استخدام^(١) .

— أن التخطيط التنبؤي التي ترسم في هذه الدول ، وبخاصة في مجال التنمية الحضرية ، لا تأخذ في اعتبارها - غالباً - الاتجاه الشامل الذي يحقق تنمية القطاع - والمجال - كمنعكاس للتنمية القطاعية . أو المجالات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن مجال التنمية الحضرية ، يرتبط أساساً بالتنمية في المجال الريفي (وبخاصة مسألة الهجرة المستمرة والمدفقة من الريف إلى الحضر) .

(١) راجع الجزء الخامس بالحضر والموارد .

— أن طبيعة استراتيجية الانتشار تمكن الدولة من تحقيق درجة ما من عدالة التوزيع (الشكلية في معظم الأحيان) من حيث استفادة سكان الحضر من المشروعات التنموية التي تخصص لهم في حدود منطقهم الحضرية .

ووفقاً لهذه النقاط الثلاث يتضح أن استراتيجية الانتشار تحتاج إلى مزيد من الإدراك والوعي بإمكانات المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بدراسة التأثيرات التي تنجم عن هذه الاستراتيجية ، وودود أفعالها على المجالات والقطاعات الأخرى المرتبطة بها .

ويمكن القول بأن مصر قد اتبعت — وما زالت — هذه الاستراتيجية ليس في نطاق التنمية الحضرية فحسب ، بل وفي مجال التنمية عموماً . فالواقع يؤكد أن السكان والأنشطة ينتشرون على المساحة المأهولة من مصر دون تخطيط مسبق لذلك في معظم الأحيان ، وبتخطيط محدود ومؤقت — ومتصل بمشروعات محددة — في بعض الأحيان .

وإذا تناولنا ذلك الجانب فإننا نلاحظ ذلك التوزيع الذي أقرته الدولة في خططها الخمسية الأولى (١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤) للمشروعات ، والمخصصات الاستثمارية لمحافظة مصر . وكيف أن ذلك التوزيع (بما تضمنته من مشروعات ومخصصات) لم يكن يتناسب إطلاقاً مع الإطار العام للتخطيط ، أو الفلسفة الشاملة للتنمية .

فنتيجة لاتباع سياسات هذه الاستراتيجية — بالأسلوب الذي تمت به — زادت المناطق النامية نمواً ، وانحدرت المناطق المتخلفة في تخلفها . بل أن المشكلات التي كانت قائمة أصلاً بالمنط الحضرية ، قد تفاقمت وذلك بسبب التوزيع غير المتعادل للمشروعات والخدمات على محافظات مصر (١) :

البديل الثاني : استراتيجية التركيز Strategy of Concentration

نظراً لليوب ، والمآلث التي انطوت عليها استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقها في مجال النمو الحضري (والتي سبق ذكر بعضها) ، فقد بات من الضروري البحث عن — لاستراتيجيات أخرى بديلة يمكن استخدامها في هذا المجال ، وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات النمو الحضري .

(١) يمكن للدليل على ذلك أن حجم المخصصات التي وجه لها محافظات التقدم النسبي اصلا (عندما الملاحظات الحضرية) في الحلة الخمسية الأولى اكبر من ذلك الذي وجه للآخرى المتخلفة نسبياً .

وتقع استراتيجية التركيز (بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً) في مقدمة هذه الاستراتيجيات ، إذ تلجأ بعض الدول - محدودة الموارد - إليها في المراحل الأولى للتنمية ، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف خططها للتنمية عن طريق إقامة برامج مركزة في قطاعات معينة ، وفي مناطق محدودة من الدولة .

وتعتمد استراتيجية التركيز بصفة عامة على وجود (أنشطة سائلة ومتنشرة) Prevailing Activities ، وطاقات للتنمية في مراكز النمو من ناحية ، وقطاعات الطلب النهائي وما تحده من أهداف قومية ، من ناحية أخرى .

وهي وفقاً لهذا المعنى تتحدد من خلال اتجاهات ثلاثة هي :

- ١ - تحديد أهداف الإنتاج اعتماداً على الأنشطة الأساسية القائمة بالفعل .
- ٢ - خلق أنشطة جديدة تشكل ما يمكن تسميته « بالحزم » Bundles في ذات الوقت الذي نهم فيه بامتداد بعض الأنشطة الأخرى .

٣ - خلق « حزم » جديدة من الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وذلك بتوطينها فيما لايزيد تقريباً على واحد أو اثنين من مراكز النمو المقررة .

ويمكننا أن نستوضح دعائم هذه الاستراتيجية من خلال مثال مبسط في إقليمين فرعيين من منطقة وسط الدلتا حيث تتمثل الأنشطة في هذه المنطقة في الزراعة (وبخاصة : القمح ، والأرز ، والقطن ، والشعير ، والبطاطس) وكذلك في الصناعة (مثل : الأغذية ، والأثاث والأحذية ، والغزل والنسيج والأدوات المعدنية ، وغير المعدنية ، وغير الكهربائية) .

ومن الطبيعي أن أية زيادة في الناتج الزراعي سوف تقود إلى زيادة في الأنشطة المتصلة بالفزر ، ونزع قشور الأرز ، وحلج القطن . . . إلخ وسوف يخلق ذلك بالتالي أنشطة جديدة ترتبط بعمليات التصنيف ، والتغليف ، والتخزين . وباعتبار أن هذا الإقليم ككل (بما يشمله من ريف وحضر) يدخل بصفة عامة في نطاق الأقاليم الزراعية ، فإن هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الزراعية (مثل صناعة الأدوات الزراعية ، ورشاشات المبيدات الحشرية) . يمكن لها أن تنمو ؛

وتشجع الأجزاء الشبالية من هذه المنطقة على تربية الماشية ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة صناعات تتصل بالألبان ، وتعليب اللحوم ، وفي ذات الوقت تحتاج جلود الماشية المتوافرة إلى توجيهها والاستفادة منها من خلال مصنع لدباغتها . . . إلخ .

وعلى نفس المنوال يمكن لكثير من القطاعات أن تنمو وبخاصة أن الإمكانيات الزراعية بالمنطقة متوافرة ، وتكون على ذلك دعامة لكثير من الصناعات المتصلة بها ، والمركزة في هذه المنطقة .

وكثير من الأمثلة الأخرى يمكن أن تتضح ، إذا ما أرتأينا إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية وضروبها بالنسبة لأقاليم مصر . فقد يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات موسعة حول العلاقات السببية والتبادلية بين المشروعات المقترحة ضمنها إلى « حزمة » الأنشطة المقترحة .

أما كيف نتخير هذه « الحزم » من الأنشطة فإن ذلك يحتاج إلى معابر نستعملها ونعتمد عليها ، ويمكن توضيحها في ثلاثة رئيسية هي :

١ - معدل الربحية : Rate of Profitability

ويمكن تحديد هذا المعدل عن طريق حساب الفرق بين التكاليف ، والعوائد .

٢ - العوامل (القومات) النادرة : Scarce Factors

وذلك مثل رعوس الأموال ، وأساليب الإنتاج ، والقوى العاملة المدربة . . . الخ .

٣ - الأهداف القومية : National Aims

وهي ترتبط بدرجة التنمية في المصنع وفي اللون الأحدث في القو . ويمكن حصر تصنيفها عالياً ، ثم تحقيق أكبر نسبة من العدالة بين القوى البشرية في الدولة .

وإذا كانت تلك هي العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية ، فإن إمكانية تطبيقها بشكل عام - وليس محلياً - برامج تنمية تجزئ في مناطق معينة - مرهون بالسياسة العامة للدولة و فلسفة التخطيط والتنمية بها . ففي مصر غلبت بين الأقاليم (الحضرية - الريفية ، والحضرية) تحتاج إلى تركيز بعض الأنشطة بها ، وبخاصة في الأقاليم الحضرية حيث تنعكس تنميتها - باستخدام استراتيجية التركيز - على الأجزاء الأخرى من الإقليم من ناحية ، وعلى الأقاليم الأخرى الحضرية - الريفية من ناحية أخرى .

البديل الثالث : استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجية الانتشار والتركيز . فقد بات واضحاً أن لكل منها من أيجابا وعيوبها من ناحية ، وظروف تطبيقها

والاستفادة منها من ناحية أخرى . ولذلك كان الجمع بين الاستراتيجيتين مكرراً ومشكلاً لاستراتيجية ثالثة تتمثل في الانتشار بطريقة مركزة .

وتعتمد هذه الاستراتيجية ، وتستند إلى فكرة أقطاب النمو (أو التنمية) Growth (or Development Poles) فاختيار نقط ، أو مواقع للنمو (ونستعمل هنا تعبير هيرشمان عن أقطاب النمو) يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة ، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تنجح إليها دائماً .

وتتميز هذه النمط (أو المواقع ، أو الأقطاب) بظهور قوى لها تأثير خاص تعتمد على عنصرين هما :

(أ) التركيز المكاني للمنطقة :

فالأنشطة المتاحة في هذه المنطقة مركزة ، ولذلك تزيد درجة تأثيراتها .

(ب) النمو المباشر للمنطقة ، وغير المباشر بالنسبة للمناطق المجاورة : ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها ، ووضوح العلاقات بينها ، وبين المناطق المجاورة .

ويتضح من هذا أن تلك الاستراتيجية تعتمد على اختيار أقطاب للنمو داخل نطاق الدولة ، تكون بحيث تؤثر على نموها الذاتي من ناحية ، وفي تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى ، وفي الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب في مكان محدود .

فهذه استراتيجية انتشار في أساسها ، ولكنه انتشار محدود يتم بطريقة مركزة . وتتخذ هذه الاستراتيجية صوراً أخرى عديدة - غير أقطاب النمو (أو التنمية) - فمثلاً نجد بعض الباحثين يطلقون عليها تعبير دهاليز (أو مسالك) النمو المكثف (^(١) Corridors of Intensive Growth

وكان اختيار هذا التعبير منبثقاً من خلال الاستراتيجية التي اقترحها الباحث (الذي

(١) - انظر هذا المصطلح بدراسة أجريت حول مشكلات التنمية الاقتصادية في إقليم البويزون-الطلي الشبلي بالولايات المتحدة (ويضم أجزاء من ثلاث ولايات هي : ميتشجان ، ويسكونسن ، ومينسوتا) .

قام بالدراسة (١) لمشكلة بحثه . ويمكن تحديد دورها في النقاط الرئيسية التالية :

١ - أن الهيكل الاقتصادي الإقليمي في هذا الإقليم يعتمد بصفة رئيسية على الزراعة وفي بعض الصناعات المصنعة بالموارد الطبيعية .

٢ - أن تلك الصناعات ليست هي المناسبة ، أو الموائمة تماماً لتوجيه الإقليم نحو تنمية اقتصادية .

٣ - أن التكيف الإقليمي^٢ اللازم لمواجهة التنافس مع بقية الأجزاء المحيطة بهذه المنطقة يعطى للغاية باسئناء المتغيرات المتعلقة بالهجرة الخارجية .

٤ - أن هناك عدداً من الصناعات قد نمت في هذا الإقليم ومعددت ، ولكنها تحتاج مع ذلك إلى تشجيعها ، ودعمها حتى تتوطن في الإقليم .

٥ - أن عمية التحضر ذات أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الإقليمية ، فهي بمثابة الحافز الذي يدفع المهاجرين إلى الإقليم (وغالبيتهم من أكثر الفئات تعليماً ، وأحدثهم سناً) للإقامة فيه والعمل ، والاستفادة من الخدمات المتاحة ، والأسواق المرتبطة بالصناعات .

٦ - ترتيباً على ذلك فإن اقتراح وجود دهايز ، أو ممرات تتفق مع النسق الفيزيقي للإقليم ، وتتسق مع وضعه الجغرافي ، وتتكامل مع نمطه الاقتصادي ، وتتم في الوقت ذاته بانمو المكثف .. هو اقتراح ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند وضع استراتيجيات للتنمية الإقليمية الحضريّة لللك الإقليم .

فمن طريق ذلك النمو المكثف ، والمنتشر - إلى حد ما - يمكن تخصيص جزء من الاستثمارات العامة لإدخال التحسينات على المنطقة من ناحية ، ولزيادة كفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى . الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية في مثل هذه المنطقة :

أما وكيف يمكننا الاستفادة من مصر من استراتيجيات الانتشار بطريقة مكررة ، فذلك أمر مرتبط أساساً بعملية اختيار ، أو تحديد نقط النمو التي يمكننا أن نوليها اهتماماً أكبر حتى يؤدي ذلك إلى امتداد ، واتساع ، وانتشار للتنمية بعد ذلك . فهذه نقطة أساسية وأولية . فضلاً عن أن اختيار مثل هذه الاستراتيجيات يرتبط بشكل مباشر بالفلسفة العامة للدولة وبسياساتها تجاه فكرة التخطيط الإقليمي / الحضري .

(١) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه الدراسة في :

Fag El-Nour, M.H., « Problems of Economic Development in the Upper Great Lakes Region: A Regional Planning Approach », A Thesis for the Degree of Doctor, Univ. of Wisconsin, 1969.

ولذا أردنا اختباراً لهذه الاستراتيجية من حيث مدى صلاحيتها للتطبيق في الأقاليم بمصر
فإن هناك أساساً ينبغي أن نضعها في الاعتبار وهي تمتد في الوقت ذاته ، تساؤلات نطرحها في ،
هذا المجال وتتحدد على النحو التالي :

١ - تحديد الأهداف العامة ، والأغراض التفصيلية لتلك الاستراتيجية :

١-١ - فذلك التحديد أساسى في تصور الإطار العام - بعموميته ، وتفصيلاته - حتى يتسنى
لنا تحقيق تلك الأهداف بالشكل المطلوب .

١-٢ - حصر للموارد القومية والأقليمية المتاحة :

١-٢-١ - وفيد ذلك الحصر في التعرف على إمكانات الحيز المتاح - قومياً أو أقليمياً - حتى
يسهم ذلك في أن تكون تصورتنا للأهداف واقعية ، وليس ضرباً من الخيال .

١-٢-٢ - وضع قائمة بالأولويات اللازمة لكل قطاع :

١-٢-٢-١ - ويرجع ذلك إلى أننا لانستطيع تحقيق كل الأهداف دفعة واحدة وذلك بسبب محدودية
الموارد في مقابل لا محدودية الأهداف . وينبغي أن نوضح قائمة الأولويات تلك اعتماداً
على مجموعة من المعايير التي لامتخرج عن الأهداف الموضوعة سلفاً .

١-٢-٢-٢ - قياس مدى التأثيرات - الناجمة عن تنمية منطقة - على بقية المناطق :

١-٢-٢-٢-١ - فهذه نقطة أساسية في تلك الاستراتيجية بمعنى أن تنمية المنطقة لا يقف عند حد محدود
ولأنها تمتد ويتسع ليشمل مناطق أخرى - مجاورة أو غير مجاورة - ومن ثم كانت هناك
ضرورة لقياس هذه التأثيرات المتبادلة والمتسلسلة .

١-٢-٢-٢-٢ - الاستفادة بعائد نمو المنطقة ، في نشر مجالات التنمية في المناطق الأخرى :

وذلك يفتق من قاعدة أساسية مؤداها أن النمو الملموس الذى يتحقق في مجالات معينة
يستشعرها أفراد المجتمع يشجع - بطبيعة الحال - على الاستفادة بعائد ذلك النمو في تحقيق
تنمية مترابطة في مناطق أخرى .

لم تكن الاستراتيجية - السابق عرضها - سوى اتجاهات نظرية عامة . وبالرغم من
أنها - أو بعضاً منها على الأقل - قد لاقى بعض التطبيق بشكل ما في مجتمع ، أو أكثر ،
من المجتمعات ، إلا أن ذلك لا يعنى أنها سياسات ثابتة - دائمة ، وصالحة للتطبيق في كل
المجتمعات الإنسانية وفي كل مراحل تطورها .

ولذا كان من الضروري البحث عن نموذج أو إطار واقعي ينبع من ظروف المجتمع ذاته ، وينبثق من واقعه الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، والثقافي .

ويفيد ذلك النموذج - وبخاصة عندما يتعرض لتحليل عملية النمو الحضري بطبيعة الحال - في التعرف على جوانب هذه العملية وتحليلها محاولا تفسيرها ، وصولا إلى ضبط مساراتها وتحديد إمكانية مشاركتها في تنمية المجتمع بأكمله .

وفي محاولتنا لتصور ذلك النموذج نستند إلى بعض العناصر الرئيسية التي تعيننا على ذلك وتشكل على النحو التالي :

- للمعيار للالتزمة لتصور عملية النمو الحضري في مصر .

- تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر .

- التقدير الكمي لمؤشرات التحضر .

- الإطار التصوري للعام لعملية التحضر في مصر .

ونفصل القول في هذه النقاط الأربع كما يلي :

أولا : المعايير اللازمة لتصوير عملية النمو الحضري في مصر :

لم تزل مسألة النمو الحضري تثير بشكل تلقائي ، وعفوي في مصر وذلك من حيث اتجاهات هذا النمو وتوزيعاته على حد سواء .

وبمحتاج هذا الأمر إلى تدخل إداري مخطط يستهدف ضبط هذا النمو والتحكم فيه ، وإذا كنا نسعى إلى تصور وضع أمثل للنمو الحضري في مصر - فحين ذلك لن يتأتى دون تخطيط للتنمية الحضرية فيها .

كما أن التخطيط لهذه التنمية ينبغي أن يتم في ضوء معايير واضحة للمستهدف بالنسبة للسؤال النمو الحضري في مصر .

نموذج تصوري لتعطيل عملية النمو الحضري ، وتفسيرها :

ويمكننا أن نعرض أهم هذه المعايير في النقاط الأربع التالية :

١- التنبؤ بمعدل السكان (عنداً ، وكثافة) وتوزيعهم :

يؤثر هذا المعيار تأثيراً مباشراً على عملية النمو الحضري من خلال العناصر الرئيسية التالية :

(أ) تركيز السكان في منطقة محدودة المساحة :

فيؤدي ذلك إلى درجة عالية من الكثافة السكانية في منطقة محدودة ، وما يستتبع ذلك من مشكلات .

(ب) تحديد نوعية العمالة ومجملها (داخل المركز الحضري ، وخارجه) :

وهو أمر يتصل بفرض العمالة المتاحة بالمركز الحضري من ناحية ، ومهارات الفرد وإمكاناته من ناحية أخرى .

(ج) الانتقال ، والحركة (داخل المركز الحضري ، وخارجه) :

ويرتبط ذلك بموقع العمل ، ومحل السكن من جهة ، وبارتبطات الفرد خارج المركز الحضري من جهة أخرى .

(د) الهجرة إلى مركز حضري آخر :

وينتج ذلك من عدم تحقق الهدف الذي سعى إليه المهاجر ، أو ظهور مشكلات طارئة تستلزم تغيير المكان .

(هـ) العودة إلى البلد الأصلي :

ويحدث ذلك في الغالب حينما لا يتحقق تكيف مسيو اقتصادي بالنسبة للمهاجر مع بيئته الحضرية الجديدة .

ولذلك فإن التنبؤ بمعدل النمو السكاني في منطقة ما ، وتصور التوزيع الأمثل للسكان فيها ، يؤدي إلى تحديد الصورة المتوقعة لهذه المنطقة بعد فترة زمنية معينة . ومن خلال ذلك يمكن التعرف على المورد البشري في النمط الحضري .

٢ - التوقعات المستقبلية للموارد المادية : (نوعيتها - حجمها - مصادرها)

إذا كان التنبؤ السكاني - من حيث عناصره المختلفة - يمكن أن يعدنا بتصور مبدئي للسود البشري (من حيث حجمه ، ونوعيته ، وتوزيعه) ، فإن الإمكانيات المادية المتاحة تعكس الموارد الحالية والمستقبلية للمجتمع الحضري . ويمكن تناول هذه الموارد في ضوء عناصر عديدة تتعلق بالتوقعات المستقبلية لها ، وأهمها ما يلي :

(أ) نوعية الموارد :

ويحتاج التعرف على هذه النوعية إلى دراسات الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة ، وحاجات السكان منها .

(ب) حجم الموارد :

وتتمدد دراسة حجم الموارد إلى ضرورة التعرف على الطاقات الكامنة وغير المستغلة منها :

(ج) مصادر الموارد :

ويقصد بها ما يمكن أن يستغل في مجتمع ما من موارد ، ومنايعها ، والزمن المتوقع إنفاذها .

٣ - تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ، ومواقفها :

يتعكس المورد البشري (السكان) ، والمورد المادي (الطاقات) من خلال نشاط قائم في المجتمع . وقد أجرى عديد من البحوث لتحليل العلاقة بين النمط الحضري ، والنشاط المطلوب تواجده فيه ، وانتهت معظم هذه الدراسات إلى أنه لتحقيق انسجام أو ترابط بين الشكل الحضري والنشاط - أيًا كانت نوعيته - فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي :

(أ) إمكانية قياس مدخلات النشاط ، ومخرجاته .

(ب) ضرورة التعرف على التأثيرات الناجمة عنه (وبخاصة إذا كانت مقيسة) .

(ج) أهمية تقييم النشاط من خلال أهدافه ، وإنجازاته .

وبفضلا عن أهمية التعرف على نوعية ذلك النشاط ، فإن تحديد موقعه يمثل معياراً رئيسياً في تصور الوضع الأمثل للنمو الحضري .

ويعتمد ذلك على عناصر أهمها : الأنشطة الأخرى المساعدة ، والطرق والشوارع ووسائل النقل والمواصلات ، و وحدات المساكن ، وسلوك المستهلك . . . إلخ .

ثانيا : تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر :

رغم الكتابات العديدة ، والمستفيضة التي تناولت مسألة « عوامل التحضر » وشرحت أبعادها ، وحللت عناصرها ، وحاولت قياس درجة تأثيرها في الظاهرة ككل ، إلا أن هناك ندرة في تلك الدراسات التي تتناول — بالتحجيس — كل عامل على حدة وتأثيره في أحداث الظاهرة وتكوينها . ذلك انطلاقاً من فرضية مؤداها أن هناك تفاوتاً واضحاً بين عوامل التحضر بعضها البعض — في منطقة ١ — ويؤدي ذلك بالتالي إلى اختلاف الأوزان القيمية ، والأنصبة النسبية لكل عامل بشكل يميز مفتت يدرس كل عامل ، ومؤشر ، ومقياس على حدة ، وإنما يتحدد ولا يعني ذلك مطلقاً أننا نتناول هذه الظاهرة — التحضر — منطلقاً من الأساس في أهمية الدراسة التكاملية الموحدة لظاهرة التحضر ليس فقط على أساس أن ذلك هو الاتجاه العلمي الحديث في تناول الظواهر بعامة ، وإنما أيضاً أن هذه الظاهرة بصفة خاصة تحتاج إلى هذا المنظور في التحليل :

وقد سبق أن عرضنا في جزء سابق من هذه الدراسة ، للعوامل الأساسية التي تؤثر في التحضر في جمهورية مصر العربية^(١) . ولكننا نخصص هذه الفقرة — في إطار تصورنا

(١) سبق أن أشير إلى هذه العوامل في بداية هذا الفصل .

نموذج يصلح لتحليل عملية النمو الحضري وتفسيرها في مصر - للتعرف على الأهمية النسبية لهذه العوامل عن طريق محاولة تصنيفها إلى مجموعات أربع على النحو التالي :

(أ) عوامل تتعلق بالموقع الفيزيقي ، والميزة التوطنية للمكان :

تمثل هذه المجموعة من العوامل الأساس الركين الذي تعتمد عليه ظاهرة التمدن في المنطقة الحضرية لا تتكون دون أن تتمتع ببعض المزايا ، أو تنوافر بها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها . ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل فيما يلي :

١ - الميزة التوطنية للمكان : كأن يقع على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر ، أو على ممرات مائية . أو أن يكون في ملتقى طرق سهلة ، وأحياناً كثيرة تكون هذه الميزة التوطنية بمثابة في نشاط صناعي أو زراعي قائم في هذا الموقع .

٢ - وجود المنطقة في شكل تروياتاني : ويشمل ذلك في المدينة الرئيسية التي تتميز أساساً بموقع استراتيجي وصل إلى درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل بشكل يمكنه من إمداد المناطق المحيطة وتزويدها بما تحتاجه من عناصر العيش المختلفة .

٣ - القرب من مناطق الطرد السكاني : ويرجع ذلك أصلاً إلى أن عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم غير متعادل أو متسلو .

٤ - حجم السوق ، وموقعه : ويؤثر ذلك على شكل العلاقات التبادلية الاقتصادية بين منطقة السوق ، والمناطق الأخرى المحيطة بها .

٥ - النقل وطرق المواصلات : ولا ينظر إلى هذا العنصر من حيث توافر وسائله فقط وإنما أيضاً من جانب حساب تكلفته .

(ب) عوامل ترتبط بالأنشطة المادية :

وهي تلي في الترتيب (والأهمية النسبية) مجموعة العوامل السابقة . وتقصد بالأنشطة المادية هنا القطاعات الإنتاجية ، والخدمية على حد سواء .

ويمكن تفصيل هذه العوامل في :

١ - وجود قاعدة صناعية ، فيلبي أن تتأثر الظواهر الحضرية مباشرة بالصناعات من حيث نوعيته ، ودرجته ، ومجالاته . وتمثل هذه القاعدة في نسق System من الصناعات .

٢ - توافر أنشطة رئيسية تصديرية : وتقتصد بها جملة مصادر الإنتاج التي تنقسم بالأهمية النسبية سواء لأقاليم الدولة ككل أو بالنسبة لنطاق تأثير الإقليم وحده .

٣ - زيادة درجة التنوع Diversification في الأنشطة القائمة : فكثير من المناطق تنقسم بتنوع في أنشطتها ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حركة السكان إليها .

٤ - تمتع المنطقة بوفرة في الخدمات ، والمياكن الأساسية للمشروعات : فإذا كنا ننظر إلى الخدمات من خلال كفاءتها ، وقدره الأفراد على الاستفادة منها ، فإنه ينظر إلى المياكن الأساسية للمشروعات من خلال حجمها ، ووظيفتها ، وكفاءتها في التشغيل .
(ج) عوامل تتصل بالعنصر البشري :

وهي مجموعة تتواجد في الموقع المميز (المجموعة الأولى) ونحاول استغلال الأنشطة المادية المتاحة (المجموعة الثانية) ولذا فهي التي فصل بينها ، وتؤلف ويمكن تفصيلها في ثلاثة عوامل فرعية :

١ - هجرة السكان إلى المركز الحضري :

فهناك تغيرات مكانية Spatial Changes تحدث في . هنا المركز وتمثل في التعديلات التي يمكن أن تصيب النمط الفيزيقي كبناء المساكن ، وتجهيد الطرق ، والأبنية بالمياه . . . إلخ ويؤثر كل ذلك على أنماط الاتصال بين المركز الحضري ، وما يحيط به من مناطق .

٢ - تركيز السكان (وجمعهم) في المركز الحضري .

فالهجرة بما تتضمنه من تركيز السكان تؤثر بشكل واضح على التركيب السكاني للمنطقة ، كما أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادي القائم فتعده ، أو تضعيف إليه ، أو نقص منه . فضلاً عما ينعكس عن الهجرة من تأثيرات في التركيب الاجتماعي للمجتمع ، والميكمل الثقافي لأفراده .

٣ - العمالة :

وهي متغير تابع للهجرة ، إذ أن انماط التركيبي - في الغالب - التي يتدفق بالأفراد إلى الهجرة والانتقال من مكان لآخر ، هو البحث عن عمل منتهب لزيادة الدخل .

(د) عوامل خاصة بالميكمل الثقافي ، والبناء الاجتماعي الحضري :

من الواضح أن درجة التجانس الثقافي في المجتمع - وأنتشارها في شكل قنوات للاقتصاد - تلعب دوراً هاماً في البناء الاجتماعي الحضري .

- وتؤثر هذه الدرجة على نسق التلوج الإجماعى الشامل للمجتمع الحضرى ، وبأتى ذلك
بنتيجة وجود الثقافات الفرعية Sib - Ceritures التى تتبع - أولاتباع الثقافة الكلية للمجتمع.
وهناك نوع من « الثقافة » Accultural يتم بين المجموعة المهاجرة إلى المركز
الحضرى ، والسكان الأصليين لهذا المركز . فهو عملية لإكساب الثقافة .

ثالثا: المنقديرو الكمى لمؤشرات التحضر :

كثيما كانت لعوامل التحضر أوزان قيمية تتفاوت بين بعضها البعض ، فهناك أيضاً اختلافات
بين مؤشرات التحضر ، الأمر الذى يستوجب معه محاولة تقديرها كياً ، وذلك بهدف
التوصل إلى رسم الصورة العامة لتلك الظاهرة . ويمكننا أن نعطي لحة مريعة لمؤشرين
رئيسيين للتحضر وهما :

١ - تركيز السكان :

وهى ظاهرة لافتة للنظر فى أى « مركز للنمو » ، فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق
المحيطة بذلك المركز إلى بؤرته ، بحثاً عن فرص عمل جديدة (أو أفضل) . وقد كان من
الممكن أن يستمر هذا التدفق - الذى يسرى فى اتجاه واحد تقريباً - دون أن تحدث ظاهرة
التركز (فهى ظاهرة مرتبطة أساساً بالمكان أو الحيز) ، ولكن ما يحدث هو أن أعداداً
هائلة من الأفراد يتجهون ناحية موقع ما ، ولا يتوزعون بالتناسب مع مناطقه سواء فى العمل ،
أو الإقامة ، لا تكون هناك ترتيبات مسبقة لعملهم ، أو لإقامتهم ، بل قد يكون هذا الموقع
يعانى أصلاً من ظاهرة التركيز بين سكانه الأصليين .

٢ - تكديس الأنشطة :

ويحدث هذا التكديس فى الأنشطة (سواء كانت إنتاجية ، أو خدمية) نتيجة توافر
مجموعة من العوامل تنلخص فى : وجود المادة الخام فى ذات المراكز الحضرى (أو قرية
منه) بشكل يسهل قيام النشاط ، وحاجة المناطق المحيطة بالمركز الحضرى إلى الاستفادة
بإنتاج الأنشطة وتأدية الخدمات ، فضلاً عن هجرة أعداد هائلة - من المناطق المحيطة - إلى
المركز الحضرى ، وحاجتها إلى عائد تلك الأنشطة وكذا وجود سوق داخل المركز الحضرى
(أو قريته) لتصريف منتجات هذه الأنشطة .

رابعاً : الاطالاد التصورى العام لعملية التحضر ، فى مصر :

من اللافت للنظر ، أن العناصر الثلاثة الرئيسية السالفة لم تكن سوى مقدمة ضرورية ولازمة
لرسم النموذج التصورى لعملية التحضر فى مصر . فيمكننا أن نفيدهم المعايير اللازمة لتصوير

النمو الحضري، ونعتمد على الأوزان القيمية لعوامل التحضر، وتستند إلى التقدير الكمي لمؤشرات التحضر .. كل ذلك يؤدي بنا إلى رسم إطار تصوري يقترب كثيراً من واقع الظاهرة في مصر .

ويمكننا تفصيل عناصر ذلك الإطار المقترح في النقاط الأربع التالية :

١- سكان الحضر :

يشتمل هؤلاء سكان الحضر الأصليين، بالإضافة إلى المهاجرين من الريف إلى الحضر بهدف الإقامة الدائمة والاستقرار . (ويمثل هذا العنصر المورد البشري في الإطار) .

٢- الموارد المادية المتاحة :

وهو العنصر الفعال في النمو الحضري ، إذ لا جلوى في عنصر بشري لا يجد ما يستغله من موارد مادية، كما أن تلك الموارد تصبح عديمة النفع بدون أن تجد ما يفيد منها .

٣- بيئة البيئة الحضرية :

ويتوقف ذلك على حجم الخدمات المتاحة ومدى كفاءتها فضلاً عن توافر المياكل الأساسية للمشروعات اللازمة لتسهيل الحياة الحضرية .

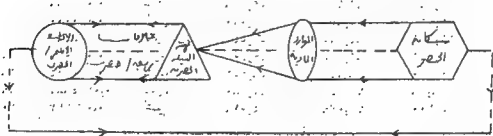
٤- العلاقات الحضرية - الريفية :

فالنظرة إلى المجتمع الحضري على أنه مجتمع منزل ومغلق نظرة بجانبها الصواب فتكون المجتمع الحضري أصلاً تابع من علاقاته التبادلية مما يجاوزه من مناطق خاصة الريفية منها .

٥- التخطيط الإقليمي / الحضري :

فقد بات هذا الأسلوب ضرورة ملحة ينبغي أن يدبناها المجتمع الحضري . ويتعدى مجال حدود المجتمع الحضري إلى الإطار الإقليمي الذي يضم المنطقة الحضرية وغيرها من المناطق ولهذا سمي تخطيطاً إقليمياً / حضرياً .

وفيما يلي نموذجاً تصورياً يوضح هذه العناصر في تفاعلها وتشابكها .



ملحق (١)

حجم سكان مدن مصر ، ١٩٦٦

المرتبة (١)	مقلوب المرتبة (٢)	المدينة (٣)	الحجم الحقيقي للسكان (٤)	الحجم المتوقع للسكان (٥)	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع (٦)
١	١٠,٥٠٠,٠٠٠	القاهرة	٤,٢١٩,٨٥٣	٢,١٩٠,٨٩٥	٢,٠٢٨,٩٥٨
٢	٥,٥٠٠,٠٠٠	الإسكندرية	١,٨٠١,٢٥٦	١,٠٩٥,٤٤٧	٧٠٥,٦٠٩
٣	٢,٢٢٢,٢٢٢	الجيزة	٥٧١,٢٤٩	٧٣٠,٢٩٨	١٥٩,٠٤٩
٤	٢,٥٠٠,٠٠٠	بور سعيد	٢٨٧,٩٧٧	٥٤٧,٧٢٣	٢٦٤,٧٤٦
٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	السويس	٢٦٤,٠٩٨	٤٣٨,١٧٩	١٧٤,٠٨١
٦	١,٦٦٦,٦٦٦	طنطا	٢٢٩,٩٧٨	٣٦٥,١٤٩	١٣٥,١٧١
٧	١,٤٢٨,٥٧	الحلقة الكبرى	٢٢٥,٣٢٣	٣١٢,٩٨٥	٨٧,٦٦٢
٨	١,٢٥٠,٠٠٠	المنصورة	١٩١,٤٥٩	٢٧٣,٨٦١	٨٢,٤٠٢
٩	١,١١١,١١١	شبرا الخيمة	١٧٣,٩٠٢	٢٤٣,٤٣٢	٧٠,٥٣٠
١٠	١,٠٠٠,٠٠٠	أسيوط	١٥٣,٩٥٦	٢١٩,٠٨٩	٦٥,١٣٣
١١	٩٠٩,٠٩٠	الفيوم	١٥١,١٨٦	١٩٩,١٧٢	٤٧,٩٨٦
١٢	٨٣٣,٣٣٣	منشوط	١٤٦,٠٧٩	١٨٢,٥٧٤	٣٦,٤٩٥
١٣	٧٦٩,٢٢٢	الإسكندرية	١٤٤,١٦٣	١٦٨,٥٣٠	٢٤,٣٦٧
١٤	٧١٤,٢٨	الفيوم	١٣٣,٦١٦	١٥٦,٤٩٢	٢٢,٨٧٦
١٥	٦٦٦,٦٦٦	أسوان	١٢٧,٥٩٤	١٤٦,٠٥٩	١٨,٤٦٥
١٦	٦٢٥,٠٠٠	المنيا	١١٢,٥٨٠	١٣٦,٩٣٠	٢٤,٣٥٠
١٧	٥٨٨,٢٢٢	بنى سويف	٩٠,٤٢٠	١٢٨,٨٧٦	٣٨,٤٥٦
١٨	٥٥٥,٥٥٥	دمياط	٨٦,٤٢٨	١٢١,٧١٦	٣٥,٢٨٨
١٩	٥٢٦,٣١	الأقصر	٧٧,٥٧٨	١١٥,٣١٠	٣٧,٧٣٢
٢٠	٥٠٠,٠٠٠	سوهاج	٧٤,٧٥٣	١٠٩,٥٤٤	٣٤,٧٩١
٢١	٤٧١,١٩	قنا	٦٨,٥٣٦	١٠٤,٣٢٨	٣٥,٧٩٢
٢٢	٤٥٤,٥٤	شبين الكوم	٦٦,٢٩٠	٩٩,٥٨٦	٣٣,٢٩٦
٢٣	٤٤٣,٧٨	بنها	٦٣,٨٤٩	٩٥,٢٥٦	٣١,٤٠٧
٢٤	٤١٦,٦٦	ملوي	٥٩,٩٣٨	٩١,٢٨٦	٣١,٣٤٧
٢٥	٤٠٠,٠٠٠	بلطيس	٥٨,٠٧٠	٨٧,٦٣٥	٢٩,٥٦٥
٢٦	٣٨٤,٦١	كفر الشيخ	٥١,٥٤٤	٨٤,٢١٥	٣٢,٧٢١
٢٧	٣٧٠,٣٧	قليوب	٤٩,٣٠٢	٨١,١٤٤	٣١,٨٤١
٢٨	٣٥٧,١٤	منوف	٤٨,٢٥٦	٧٨,٦٤٦	٣٠,٣٩٠
٢٩	٣٤٤,٨٨٢	دسوق	٤٥,٥٨٠	٧٥,٥٤٨	٢٩,٦٨
٣٠	٣٣٣,٣٣٣	أشم	٤٤,٠٢٩	٧٣,٠٢٩	٢٨,٢٠٠

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي السكان	الحجم المتوقع السكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٣١	٠٠٠٣٢٢٥٨	جرجا	٤٤,١٥٠	٧٠,٦٧٤	٢٦,٥٢٤
٣٢	٠٠٠٣١٢٥٠	بيت نجر	٤٣,٦٦٥	٦٨,٤٦٥	٢٤,٨٠٠
٣٣	٠٠٠٣٠٣٠٣	أبو كبير	٤١,٧٨٩	٦٦,٣٩٠	٢٤,٦٠١
٣٤	٠٠٠٢٩٤١١	كفر النوار	٤١,٥٦٠	٦٤,٤٣٨	٢٢,٨٧٨
٣٥	٠٠٠٢٨٥٧١	المطرية	٤١,١٠٥	٦٢,٥٩٧	٢١,٤٩٢
٣٦	٠٠٠٢٧٧٧٧	بلقاس	٤١,٠٦٧	٦٠,٨٥٨	١٩,٧٩١
٣٧	٠٠٠٢٧٠٢٧	السنلاوين	٤٠,٦٨٦	٥٩,٢١٣	١٨,٥٢٧
٣٨	٠٠٠٢٦٣١٥	فاقوس	٤٠,٦٦١	٥٧,٦٥٥	١٧,٩٠٤
٣٩	٠٠٠٢٥٦٤١	العرش	٤٠,٣٣٨	٥٦,١٧٦	١٥,٨٣٨
٤٠	٠٠٠٢٥٠٠٠	طهطا	٣٨,٩١٥	٥٤,٧٧٢	١٤,٨٥٧
٤١	٠٠٠٢٤٣٩٠	أرمنت	٣٨,٣٠٨	٥٣,٤٣٦	١٥,١٢٨
٤٢	٠٠٠٢٣٨٠٩	زفتى	٣٧,٨٨٣	٥٢,١٦٤	١٤,٢٨١
٤٣	٠٠٠٢٣٢٥٥	سيالوط	٣٧,٨٦١	٥٠,٩٥١	١٣,٠٩٠
٤٤	٠٠٠٢٢٧٢٧	رشيد	٣٦,٧١١	٤٩,٧٩٣	١٣,٠٨٢
٤٥	٠٠٠٢٢٢٢٢	الخوامدية	٣٦,٢٢٧	٤٨,٦٨٦	١٢,٤٥٩
٤٦	٠٠٠٢١٧٣٩	سنورس	٣٤,٨٥٥	٤٧,٦٢٨	١٢,٧٧٣
٤٧	٠٠٠٢١٢٧٦	منفلوط	٣٤,١٤٢	٤٦,٦١٤	١٢,٤٧٢
٤٨	٠٠٠٢٠٨٣٣	كفر الزيات	٣٤,٠٨٤	٤٥,٦٤٣	١١,٥٥٩
٤٩	٠٠٠٢٠٤٠٨	بنى مزار	٣٤,٠٥٣	٤٤,٧١٣	١٠,٦٥٩
٥٠	٠٠٠٢٠٠٠٠	المنزلة	٣٣,٢٩٨	٤٣,٨١٧	١٠,٥١٩
٥١	٠٠٠١٩٦٠٧	مهاغة	٣٣,٢١١	٤٢,٩٥٨	٩,٧٤٧
٥٢	٠٠٠١٩٢٣٠	بيلا	٣٣,٠٠٨	٤٢,١٣٢	٩,١٢٤
٥٣	٠٠٠١٨٨٦٧	إشمون	٣٢,١٦٧	٤١,٣٣٧	٩,١٦٩
٥٤	٠٠٠١٨٥١٨	منيا القمح	٣١,٥٣٣	٤٠,٥٧٢	٩,٠٣٩
٥٥	٠٠٠١٨١٨١	أيترب	٣١,١٩٥	٣٩,٨٣٤	٨,٦٣٩
٥٦	٠٠٠١٧٨٥٧	فوة	٣٠,٦٥٤	٣٩,١٢٣	٨,٤٦٩
٥٧	٠٠٠١٧٥٤٣	حوش عيسى	٣٠,٠٠٦	٣٨,٤٣٦	٨,٤٣٠
٥٨	٠٠٠١٧٢٤١	سنته	٢٩,٧٤٩	٣٧,٧٧٤	٨,٠٢٥
٥٩	٠٠٠١٦٩٤٩	طبا	٢٩,٢٩٣	٣٧,١٣٣	٧,٨٤٠
٦٠	٠٠٠١٦٦٦٦	أبو نج	٢٨,١٦١	٣٦,٥١٤	٨,٣٥٣
٦١	٠٠٠١٦٣٩٣	الخالكة	٢٨,٠٨٤	٣٥,٩١٦	٧,٨٣٢
٦٢	٠٠٠١٦١٢٩	الشن	٢٧,٧٤٧	٣٥,٢٣٧	٧,٥٩٠

الفرق بين الحجم الحقيق والجمع المتوقع	الحجم المتوقع للسكان	الحجم الحقيقي للسكان	المدينة	مقلوب المربعة	المربعة
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٧,١٣٠	٣٤,٧٧٦	٢٧,٦٤٦	ديروط	٠,١٥٨٧٣	٦٣
٦,٨٤٩	٣٤,٢٣٢	٢٧,٣٨٣	اسنا	٠,١٥٦٢٥	٦٤
٦,٣٤٤	٣٣,٧٠٦	٢٧,٣٦٢	قوص	٠,١٥٣٨٤	٦٥
٦,٨٦٩	٣٣,١٩٥	٢٧,٣٢٦	ادفو	٠,١٥١٥١	٦٦
٥,٤٧٢	٣٢,٦٩٩	٢٧,٢٢٧	كوم أمبو	٠,١٤٩٢٥	٦٧
٥,٦٨٨	٣٢,٢١٩	٢٦,٥٣١	اليلارى	٠,١٤٧٠٥	٦٨
٥,٧٦١	٣١,٧٥٢	٢٥,٩٩١	القويسية	٠,١٤٤٩٢	٦٩
٥,٣٥١	٣١,٢٩٨	٢٥,٩٤٧	تلا	٠,١٤٢٨٥	٧٠
٥,٧٦٨	٣٠,٨٥٧	٢٥,٠٨٩	شربين	٠,١٤٠٨٤	٧١
٥,٣٧١	٣٠,٤٢٩	٢٥,٠٥٨	المنشأة	٠,١٣٨٨٨	٧٢
٥,٨٠٩	٣٠,٠١٢	٢٤,٢٠٣	محيطة الغربية	٠,١٣٦٩٨	٧٣
٥,٩٦٤	٢٩,٦٠٦	٢٣,٧٤٢	طلعا	٠,١٣٥١٣	٧٤
٦,٣٤٥	٢٩,٢١١	٢٣,٨٧١	ببا	٠,١٣٣٣٣	٧٥
٦,٣٥٠	٢٨,٨٢٧	٢٣,٤٧٧	القناطر الخيرية	٠,١٣١٥٧	٧٦
٦,٣٩٥	٢٨,٤٥٣	٢٣,٠٥٨	البلينا	٠,١٢٩٨٧	٧٧
٦,١٤١	٢٨,٠٨٨	٢١,٩٤٧	الشفاه	٠,١٢٨٢٠	٧٨
٥,٨٧٥	٢٧,٧٣٢	٢١,٨٥٧	دشنا	٠,١٢٦٥٨	٧٩
٥,٥٤٥	٢٧,٣٨٦	٢١,٨٤١	بسيون	٠,١٢٥٠٠	٨٠
٥,٥٤٤	٢٧,٠٤٨	٢١,٥٠٤	أبو قرقاص	٠,١٢٣٤٥	٨١
٥,٦٤٤	٢٦,٧١٨	٢١,١٧٤	بوش	٠,١٢١٩٥	٨٢
٥,٣٠٠	٢٦,٣٩٦	٢١,٠٩٦	سيدي سالم	٠,١٢٠٤٨	٨٣
٥,٤٧٤	٢٦,٠٨٢	٢٠,٦١٨	شبين القناطر	٠,١١٩٠٤	٨٤
٦,٩٤٤	٢٥,٧٧٥	١٨,٨٣١	دكرنس	٠,١١٧٦٤	٨٥
٦,٩٥٧	٢٥,٤٧٥	١٨,٥٢٨	اليلوشين	٠,١١٦٢٧	٨٦
٧,٠٥٤	٢٥,١٨٢	١٨,١٢٨	فارسيكو	٠,١١٤٩٤	٨٧
٧,٢٠٠	٢٤,٨٩٦	١٧,٦٩٦	هيا	٠,١١٣٦٣	٨٨
٧,٣٧٥	٢٤,٦١٦	١٧,٢٤١	الحسينية	٠,١١٢٣٥	٨٩
٧,٣٢٩	٢٤,٣٤٣	١٧,٠١٤	مطاي	٠,١١١١١	٩٠
٧,٠٦٤	٢٤,٠٧٥	١٦,٠١١	إلدنيت	٠,١٠٩٨٩	٩١
٦,٨٦٧	٢٣,٨١٤	١٦,٩٤٧	دير موسى	٠,١٠٨٦٩	٩٢
٧,٤٦٧	٢٣,٥٥٨	١٦,٠٩١	بلطم	٠,١٠٧٥٢	٩٣
٧,٥٨٨	٢٣,٢٠٧	١٥,٧١٩	الخارجة	٠,١٠٦٢٨	٩٤

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٩٥	٠,٠١٠٥٢٦	طوخ	١٥,٦١٠	٢٣,٠٦٢	٧,٤٥٢
٩٦	٠,٠١٠٤١٦	أبو حمص	١٥,٣٧٧	٢٢,٨٢١	٧,٤٤٤
٩٧	٠,٠١٠٣٠٩	الياجور	١٥,٠٥٢	٢٢,٥٨٦	٧,٥٣٤
٩٨	٠,٠١٠٢٠٤	طامية	١٥,٠١١	٢٢,٣٥٦	٧,٣٤٥
٩٩	٠,٠١٠١٠١	سمسطا	١٤,٨٣٢	٢٢,١٣٠	٧,٢٩٨
١٠٠	٠,٠١٠٠٠٠	قويسنا	١٤,٧٠٠	٢١,٩٠٨	٧,٢٠٨
١٠١	٠,٠٠٩٩٠٠	دير بنجيم	١٤,٣٧٢	٢١,٦٩٢	٧,٣٢٠
١٠٢	٠,٠٠٩٨٠٣	قلين	١٤,٣١٢	٢١,٤٧٩	٧,١٦٧
١٠٣	٠,٠٠٩٧٠٨	اهناسية	١٤,١٧٤	٢١,٢٧٠	٧,٠٩٦
١٠٤	٠,٠٠٩٦١٥	بركة المسح	١٤,٠١١	٢١,٠٦٦	٧,٠٥٥
١٠٥	٠,٠٠٩٥٢٣	المرافة	١٣,٨٥٥	٢٠,٨٦٥	٧,٠١٠
١٠٦	٠,٠٠٩٤٣٣	أبو حاد	١٣,٥٩١	٢٠,٦٦٨	٧,٠٧٧
١٠٧	٠,٠٠٩٣٤٥	القل الكبير	١٣,٣٦١	٢٠,٤٧٥	٧,١١٤
١٠٨	٠,٠٠٩٢٥٩	ايتاي البارود	١٣,١٠٥	٢٠,٢٨٦	٧,١٨١
١٠٩	٠,٠٠٩١٧٤	الواسطي	١٢,٩٩٩	٢٠,٠٩٩	٧,١٠٠
١١٠	٠,٠٠٩٠٩٠	القفطرة غرب	١٢,٩١٣	١٩,٩١٧	٧,٠٠٤
١١١	٠,٠٠٩٠٠٩	نجع حادي	١٢,٦٤٧	١٩,٧٣٧	٧,٠٩٠
١١٢	٠,٠٠٨٩٢٨	شبراخيت	١٢,٦٠٧	١٩,٥٦١	٦,٩٥٤
١١٣	٠,٠٠٨٨٤٩	السنطة	١٢,١٤٤	١٩,٣٨٨	٦,٢٤٤
١١٤	٠,٠٠٨٧٧١	فايد	١١,٩٨٢	١٩,٢١٨	٦,٢٣٦
١١٥	٠,٠٠٨٦٩٥	كدم حادة	١١,٨٨١	١٩,٠٥١	٦,١٧٠
١١٦	٠,٠٠٨٦٢٠	الصف	١١,٨٥٧	١٨,٨٨٧	٦,٠٣٠
١١٧	٠,٠٠٨٥٤٧	أبو المطامير	١١,٨١٥	١٨,٧٢٥	٦,٩١٠
١١٨	٠,٠٠٨٤٧٤	فرسى مطروح	١١,٠٣٩	١٨,٥٦٦	٧,٥٢٧
١١٩	٠,٠٠٨٤٠٣	أجا	١٠,٧٥٩	١٨,٤١٠	٧,٦٥١
١٢٠	٠,٠٠٨٣٣٣	أبشواي	١٠,٤٣٠	١٨,٢٥٧	٧,٨٢٧
١٢١	٠,٠٠٨٢٦٤	أولاد طوق شرق	١٠,٢٢٨	١٨,١٠٦	٧,٨٧٨
١٢٢	٠,٠٠٨١٩٦	كفر سيد	١٠,٠٥٨	١٧,٩٥٨	٧,٩٠٠
١٢٣	٠,٠٠٨١٣٠	الحسينية	١٠,٠٢٤	١٧,٨١٢	٧,٧٨٨
١٢٤	٠,٠٠٨٠٦٤	كفر سقر	٩,٨٦٥	١٧,٦٦٨	٧,٨١٢
١٢٥	٠,٠٠٨٠٠٠	رأس غارب	٩,٦٣٨	١٧,٥٢٧	٧,٨٨٩
١٢٦	٠,٠٠٧٩٣٦	العايط	٩,٣١١	١٧,٣٨٨	٨,٠٧٧

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي السكان	الحجم المتوقع السكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٢٧	٠,٠٠٧٨٧٤	ساقلة	٩,٠٢٤	١٧,٢٥١	٨,٢٢٧
١٢٨	٠,٠٠٧٨١٢	تطويد	٨,٩٩٤	١٧,١١٦	٨,١٢٢
١٢٩	٠,٠٠٧٧٥١	كفر شكر	٨,٩٩٩	١٦,٩٨٣	٨,٢٨٤
١٣٠	٠,٠٠٧٦٩٢	سلفا	٨,٣١٠	١٦,٨٥٣	٨,٥٤٣
١٣١	٠,٠٠٧٦٣٣	اطسا	٦,٤٣٦	١٦,٧٢٤	١٠,٢٨٨
١٣٢	٠,٠٠٧٥٧٥	الغفوة	٥,٨٩٠	١٦,٥٩٧	١٠,٧٠٧
١٣٣	٠,٠٠٧٥١٨	التصير	٥,٥٢٥	١٦,٤٧٢	١٠,٩٤٧
١٣٤	٠,٠٠٧٤٦٢	أبو طشت	٥,٠٩٨	١٦,٣٤٩	١١,٢٥١
١٣٥	٠,٠٠٧٤٠٧	مويد	٤,٧٩٢	١٦,٢٢٨	١١,٤٣٦
١٣٦	٠,٠٠٧٣٥٢	الماشية	٤,٤٩١	١٦,١٠٩	١١,٦١٨
١٣٧	٠,٠٠٧٢٩٩	الدرجقة	٤,٠٨٧	١٥,٩٩١	١١,٩٠٤
١٣٨	٠,٠٠٧٢٤٦	الحمام	٤,٠١٨	١٥,٨٧٦	١١,٨٥٨
١٣٩	٠,٠٠٧١٩٤	سبيح	٣,٥٦٩	١٥,٧٦١	١٢,١٩٢
١٤٠	٠,٠٠٧١٤٢	السلوم	٢,٤٧٣	١٥,٦٤٩	١٣,١٦٦
١٤١	٠,٠٠٧٠٩٢	سيلى بركلى	١,٣٣٢	١٥,٥٣٨	١٤,٢٠٦
١٤٢	٠,٠٠٧٠٤٢	نصر	٤٥٩	١٥,٤٣٨	١٤,٩٦٩
المجموع	٥,٥٣٦٥٠٠	—	١٢,١٢٩,٨٩٢	١٢,١٢٩,٨٥٣	٥,٤٦٩,١٣٤
المتوسط	—	—	٨٥,٤٢١	٨٥,٤٢١	٣٨,٥١٥

المصدر : تعداد السكان بالعينة ١٩٩٦ .

ملحق (٢)
حجم سكان مدن مصر ، ١٩٦٠

المرتبة	مقلوب المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيق والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١	١,٠٠٠,٠٠٠	القاهرة	٣,٣٤٨,٧٧٩	١,٧٩٤,٨٥٦	١,٥٥٣,٩٢٣
٢	٥٠٠,٠٠٠	الإسكندرية	١,٥١٦,٢٣٤	٨٩٧,٤٢٨	٦١٨,٨٠٦
٣	٣٣٣,٣٣٣	الجيزة	٣٩٨,٦٥٠	٥٩٨,٢٨٥	١٩٩,٦٣٥
٤	٢٥٠,٠٠٠	بورسعيد	٢٣٥,٣١٨	٤٤٨,٧١٤	٢٠٣,٣٩٦
٥	٢٠٠,٠٠٠	السويس	٢٠٣,٦١٠	٣٥٨,٩٧١	١٥٥,٣٦١
٦	١٦٦,٦٦٦	طنطا	١٨٤,٢٩٩	٢٩٩,١٤٢	١١٤,٨٤٢
٧	١٤٢,٨٥٧	المنية الكبرى	١٧٨,٢٨٨	٢٥٦,٤٠٨	٧٨,١٢٠
٨	١٢٥,٠٠٠	المنصورة	١٥١,١٩٢	٢٢٤,٣٥٧	٧٣,١٦٥
٩	١١١,١١١	أسيوط	١٢٧,٤٨٥	١٩٩,٤٢٨	٧١,٩٤٣
١٠	١٠٠,٠٠٠	دمهوت	١٢٦,٦٠٠	١٧٩,٤٨٥	٥٢,٨٨٥
١١	٩٠,٩٠٩	الزقازيق	١٢٤,٤١٧	١٦٣,١٦٨	٣٨,٧٥١
١٢	٨٣,٣٣٣	الإسماعيلية	١١٦,٣٠٢	١٤٩,٥٧١	٣٣,٢٦٩
١٣	٧٦,٦٦٦	الفيوم	١٠٢,٠٦٤	١٣٨,٠٦٥	٣٦,٠٠١
١٤	٧١,٤٢٨	شبرا الخيمة	١٠٠,٦٠٧	١٢٨,٢٠٤	٢٧,٥٩٧
١٥	٦٦,٦٦٦	المنيا	٩٤,٥٠٧	١١٩,٦٥٧	٢٥,١٥٠
١٦	٦٢,٥٠٠	بنى سويف	٧٨,٨٢٩	١١٣,١٧٨	٣٣,٣٤٩
١٧	٥٨,٨٢٣	دمياط	٧١,٧٨٠	١٠٥,٥٧٩	٣٣,٧٩٩
١٨	٥٥,٥٥٥	سوهاج	٦١,٩٤٤	٩٩,٧١٤	٣٧,٧٧٠
١٩	٥٢,٦٤١	قنا	٥٧,٤١٧	٩٤,٤٦٦	٣٧,٠٤٩
٢٠	٥٠,٠٠٠	شبين الكوم	٥٤,٩١٠	٨٩,٧٤٢	٣٤,٨٣٢
٢١	٤٧,٦١٩	بنها	٥٢,٦٨٦	٨٥,٤٦٩	٣٢,٧٨٢
٢٢	٤٥,٤٥٤	ملوى	٥٢,٦١٤	٨١,٥٨٤	٢٨,٩٧٠
٢٣	٤٣,٤٧٨	أسوان	٤٨,٣٩٣	٧٨,٠٣٧	٢٩,٦٤٤
٢٤	٤١,٦٦٦	كفر القوار	٤٣,٢١٧	٧٤,٧٨٥	٣١,٥٦٨
٢٥	٤٠,٠٠٠	قليوب	٤٣,٧٠٢	٧١,٧٩٤	٢٨,٠٩٢
٢٦	٣٨,٤٦١	جرجا	٤٢,٠١٧	٦٩,٠٣٢	٢٧,٠١٥
٢٧	٣٧,٠٣٧	منوف	٤١,٩١٤	٦٦,٤٧٦	٢٤,٥٦٢
٢٨	٣٥,٧١٤	أخميم	٤١,٥٨٠	٦٤,١٠٢	٢٢,٥٢٢
٢٩	٣٤,٤٨٢	ميث هرم	٤٠,٠١٦	٦١,٨٩١	٢١,٨٧٥
٣٠	٣٣,٣٣٣	صوفا	٣٩,٤٧٣	٥٧,٨٢٨	١٩,٣٥٦
٣١	٣٢,٢٥٨	كفر الشيخ	٣٨,٥٩٢	٥٧,٨٩٨	١٩,٣٠٦
٣٢	٣١,٢٥٠	بلقاس	٣٨,٢٧٦	٥٦,٠٨٩	١٧,٧١٣

المرتبة	مقلوب المرتبة	المرتبة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٢٣	٠٠٢٠٣٠٣	بابيس	٣٧,٩٤١	٥٤,٣٨٩	١٦,٤٤٨
٢٤	٠٠٢٩٤١١	أبو كيت	٣٦,٨٠٠	٥٢,٧٨٩	١٥,٩٨٩
٢٥	٠٠٢٨٥٧١	السبلاوين	٣٦,٥٠١	٥١,٢٨١	١٤,٧٨٠
٢٦	٠٠٢٧٧٧٧	طهطا	٣٦,١٦٥	٤٩,٨٥٩	١٣,٦٩٤
٢٧	٠٠٢٧٠٢٧	الاقصر	٣٥,٠٧٤	٤٨,٥٠٩	١٣,٤٣٥
٢٨	٠٠٢٦٣١٥	رشيد	٣٢,٣٦٨	٤٧,٢٣٣	١٤,٨٦٥
٢٩	٠٠٢٥٦٤١	ستويس	٣١,٨٢١	٤٦,٠٢١	١٤,٢٠٠
٤٠	٠٠٢٥٠٠٠	نفي	٣١,٤٢١	٤٤,٨٧١	١٣,٤٥٠
٤١	٠٠٢٤٣٩٠	بني مزار	٣٠,٥٧٣	٤٣,٧٧٦	١٣,٢٠٣
٤٢	٠٠٢٣٨٠٩	كفر الزيات	٣٠,٣٠٤	٤٢,٧٣٤	١٢,٤٣٠
٤٣	٠٠٢٣٧٥٥	المتزلة	٢٩,٤١٥	٤١,٧٩٠	١٢,٣٧٥
٤٤	٠٠٢٢٧٢٧	أشمون	٢٩,٠٩٥	٤٠,٧٩٢	١١,٦٩٧
٤٥	٠٠٢٢٢٢٢	بيلا	٢٨,٨٦٥	٣٩,٨٨٥	١١,٠٢٠
٤٦	٠٠٢١٧٣٩	مغاغة	٢٨,٦٥٠	٣٩,٠١٨	١٠,٣٦٨
٤٧	٠٠٢١٢٧٦	منقلاوط	٢٨,٥٤٠	٣٨,١٨٨	٩,٦٤٨
٤٨	٠٠٢٠٨٣٣	طما	٢٧,٨١٠	٣٧,٣٩٢	٩,٥٨٢
٤٩	٠٠٢٠٤٠٨	أيتوب	٢٧,٧٥١	٣٦,٦٢٩	٨,٨٧٨
٥٠	٠٠٢٠٠٠٠	سستو	٢٧,٣١٧	٣٥,٨٩٧	٨,٥٨٠
٥١	٠٠١٩٦٠٧	غزة	٢٧,٠٢٦	٣٥,١٩٣	٨,١٦٧
٥٢	٠٠١٩٢٣٠	أبو تيج	٢٦,٥٣٨	٣٣,٦١٥	٧,٩٧٨
٥٣	٠٠١٨٨٦٧	الشن	٢٥,٩٦١	٣٣,٨٦٥	٧,٩٠٤
٥٤	٠٠١٨٥١٨	أسنا	٢٥,٣٤٢	٣٣,٢٣٨	٧,٩٨٦
٥٥	٠٠١٨١٨١	حوبي عيسى	٢٥,٢٧٦	٣٢,٦٣٣	٧,٣٥٧
٥٦	٠٠١٧٨٥٧	أدفو	٢٥,١٠٥	٣٢,٠٥١	٦,٩٤٦
٥٧	٠٠١٧٥٤٣	قوص	٢٤,٦٣١	٣١,٤٨٨	٦,٨٥٧
٥٨	٠٠١٧٢٢١	ديروط	٢٤,٣٦٤	٣٠,٩٤٥	٦,٥٨١
٥٩	٠٠١٦٩٤٩	البناري	٢٣,٩٣٧	٣٠,٤٢١	٦,٤٨٤
٦٠	٠٠١٦٦٦٦	المنشأة	٢٣,٦١٧	٢٩,٩١٤	٦,٢٩٧
٦١	٠٠١٦٣٩٣	شرين	٢٣,٤٤٤	٢٩,٤٢٣	٦,٩٧٩
٦٢	٠٠١٦١٢٩	ولا	٢٣,٢٩٣	٢٨,٩٤٩	٥,٦٥٦
٦٣	٠٠١٥٨٧٣	القرصية	٢٣,٠٨٩	٢٨,٤٨٩	٥,٤٠٠
٦٤	٠٠١٥٦٢٤	تاقوس	٢٢,٧٧٣	٢٨,٠٤٤	٥,٢٧١

المرتبة	مقرب المرتبة	المرتبة	الحجم الحقيقي السكان	الحجم المتوقع السكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٦٥	٠٠٠١٥٣٨٤	كرم أمير	٢١,٧٨٣	٢٧,٦١٣	٥,٨٣٠
٦٦	٠٠٠١٥١٥١	الخانكة	٢١,٦٢٧	٢٧,١٩٤	٥,٥٥٧
٦٧	٠٠٠١٤٩٢٥	البليتا	٢١,٠٩٨	٢٦,٧٨٨	٥,٦٩٠
٦٨	٠٠٠١٤١٧٠٥	يبا	٢٠,٧٧٣	٢٦,٣٩٤	٥,٦٢١
٦٩	٠٠٠١٤,٤٩٢	طلعا	١٩,٥٨٨	٢٦,٠١٢	٦,٤٢٤
٧٠	٠٠٠١٤٢٨٥	بيرون	١٩,٤٥٠	٢٥,٦٤٠	٦,١٩٠
٧١	٠٠٠١٤٠٨٤	أبوترقاس	١٩,٣١٨	٢٥,٢٧٩	٥,٩٦١
٧٢	٠٠٠١٣٨٨٨	برش	١٩,٢١٤	٢٣,٩٢٨	٥,٧١٤
٧٣	٠٠٠١٣٦٩٨	شبين القناطر	١٨,٥٧٩	٢٤,٥٨٧	٦,٠٠٨
٧٤	٠٠٠١٣٥١٣	منيا القمح	١٨,٤٦٤	٢٤,٢٥٤	٥,٨٩٠
٧٥	٠٠٠١٣٣٣٣	فارسكور	١٧,٨٤٩	٢٣,٩٢١	٦,٠٨٢
٧٦	٠٠٠١٣١٥٧	ساليط	١٧,٢٦٨	٢٣,٦١٦	٦,٤٣٨
٧٧	٠٠٠١٢٩٨٧	دكرنس	١٦,٤٤٠	٢٣,٣٠٩	٦,٨٦٩
٧٨	٠٠٠١٢٨٢٠	البلدشين	١٦,١٦٤	٢٣,٠١٣	٦,٨٤٩
٧٩	٠٠٠١٢٦٥٨	ههيا	١٥,٥١٩	٢٢,٧١٩	٧,٢٠٠
٨٠	٠٠٠١٢٥٠٠	المنصورة	١٥,٣٤٠	٢٢,٤٣٥	٧,٠٩٥
٨١	٠٠٠١٢٣٤٥	الهاجور	١٥,٢٥٨	٢٢,١٥٨	٦,٩٠٠
٨٢	٠٠٠١٢١٩٥	دير حواس	١٥,١٤٥	٢١,٨٨٨	٦,٧٤٣
٨٣	٠٠٠١٢٠٤٨	أرمنت	١٤,٧٠٦	٢١,٢٦٤	٦,٥٥٨
٨٤	٠٠٠١١٩٠٤	سمسطا	١٤,٦٧٣	٢١,٣٦٧	٦,٦٩٤
٨٥	٠٠٠١١٧٦٤	الكنجيات	١٤,٥٢٨	٢١,١١٥	٦,٥٨٧
٨٦	٠٠٠١١٦٢٧	طوخ	١٣,٧٩٠	٢٠,٨٧٠	٧,٠٨٠
٨٧	٠٠٠١١٤٩٤	بلطخ	١٣,٧٦٤	٢٠,٦٣٥	٦,٨٦٦
٨٨	٠٠٠١١٣٦٣	طامية	١٢,٩٢٦	٢٠,٣٩٦	٧,٤٧٠
٨٩	٠٠٠١١٢٣٥	أهناسية	١٢,٨٥٤	٢٠,١٦٦	٧,٣١٢
٩٠	٠٠٠١١١١١	قويسنا	١٢,٦٦٦	١٩,٤٩٢	٦,٨٢٦
٩٠	٠٠٠١١,١١١	قويسنا	١٢,٦٦٦	١٩,٤٩٢	٦,٨٢٦
٩١	٠٠٠١٠٩٨٩	الرافة	١٢,٦٥٤	١٩,٧٢٣	٦,٠٦٩
٩٢	٠٠٠١٠٨٦٩	دشنا	١٢,٥٨١	١٩,٥٠٩	٦,٩٢٨
٩٣	٠٠٠١٠٧٥٢	قلين	١٢,٤٩٢	١٩,٢٩٩	٦,٨٠٦
٩٤	٠٠٠١٠٦٣٨	ديرب نجم	١٢,٤٥٦	١٩,٠٩٤	٦,٦٣٨
٩٥	٠٠٠١٠٥٢٦	أبي حماد	١١,٥٠٩	١٨,٨٩٣	٧,٣٨٤

المرتبة	مقرب المرتبة	البلدية	الحجم الحقيقي للمكان	الحجم المتوقع للمكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٩٦	١٠٤١٦	الواسطى	١٢,١٨٣	١٨,٦٩٦	٧,٤١٣
٩٧	١٠٣٠٩	شبراخيت	١١,٢٧٨	١٨,٥٠٣	٧,٢٢٥
٩٨	١٠٢٠٤	أولاد طوق شرق	١٠,٧١٥	١٨,٣١٤	٧,٥٩٩
٩٩	١٠١٠١	نجع حمادى	١٠,٥١٦	١٨,٢٢٩	٧,٦١٣
١٠٠	١٠٠٠٠	إيتاى البارود	١٠,٣٤٨	١٧,٩٤٨	٧,٦٠٠
١٠١	٩٩٠٠	الصف	١٠,٢٧٩	١٧,٧٧٠	٧,٤٩١
١٠٢	٩٨٠٣	أبو حمص	٩,٦٦٦	١٧,٥٩٦	٧,٩٣٠
١٠٣	٩٧٠٨	كفر حمادة	٩,٥٧٥	١٧,٤٢٥	٧,٨٥٠
١٠٤	٩٦١٥	أبو المطاير	٩,٣٢٠	١٧,٢٥٩	٧,٩٣٩
١٠٥	٩٥٢٣	أبشواى	٩,٢٩٨	١٧,٠٩٣	٧,٧٩٥
١٠٦	٩٤٢٣	أجا	٩,٢٥١	١٦,٩٣٢	٧,٦٨١
١٠٧	٩٣٤٥	البياض	٨,٥٣٥	١٦,٧٧٤	٨,٢٣٩
١٠٨	٩٢٥٩	ساقنة	٨,١٤٣	١٦,٦١٩	٨,٤٥٦
١٠٩	٩١٧٤	قطر	٧,٨٧٣	١٦,٤٦٦	٨,٦٩٣
١١٠	٩٠٩٠	سندا	٧,٨٦٥	١٦,٣١٦	٨,٤٥١
١١١	٩٠٠٩	كفر صقر	٧,٧٩٠	١٦,١٦٩	٨,٣٧٩
١١٢	٨٩٢٨	الحسينية	٧,٦٩٦	١٦,٠٢٥	٨,٣٢٩
١١٣	٨٨٤٩	كفر سدة	٧,٠٨٥	١٥,٨٨٣	٨,٧٩٨
١١٤	٨٧٧١	الكبداء	٦,٤٢٤	١٥,٧٤٤	٩,٣٢٠
١١٥	٨٦٩٥	أطسا	٥,٧٢٤	١٥,٦٠٧	٩,٨٨٣
١١٦	٨٦٠٠	السنطة	٥,٥٢٩	١٥,٤٧٢	٩,٩٤٣
١١٧	٨٥٤٧	المنيرة	٥,٤٨١	١٥,٣٤٥	٩,٨٥٩
١١٨	٨٤٧٤	سيدي سالم	٥,٤٣٤	١٥,٢١٠	٩,٧٧٦
١١٩	٨٤٠٣	أبو طشت	٤,٥١٨	١٥,٠٨٢	١٠,٥٦٤
١٢٠	٨٣٣٣	مطاي	٤,٤٩٩	١٤,٩٥٧	١٠,٤٥٨
١٢١	٨٢٢٤	ممنية	٢,٢٦١	١٤,٨٢٣	١٢,٥٦٢
المجموع	٥,٣٧٧,٠٨٦		٩,٦٥١,٠٩٧	٩,٦٦١,٠٩٦	٤,٣٤٥,٤٥٨
المتوسط			٧٩,٧٦١	٧٩,٨٤٣	٣٥,٩١٢

المصدر : التعداد العام للمكان عام ١٩٦٠ .

ملحق (٣)
حجم سكان مدن مصر ، ١٩٤٧

المرتبة	مقرب للمرتبة	البلدية	حجم السكان الحقيقى	حجم السكان المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقى والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١	١,٠٠٠,٠٠٠	القاهرة	٢,٠٩٠,٦٥٤	١,١٩٠,٦٦٣	٨٩٤,٩٩١
٢	٥٠٠,٠٠٠	الإسكندرية	٩١٩,٠٢٥	٥٩٧,٨٣١	٣٢١,١٩٣
٣	٢٣٣,٣٣٣	بور سعيد	١٧٧,٧٠٣	٣٩٨,٥٥٤	٢١٨,٨٥١
٤	٢٥٠,٠٠٠	طنطا	١٣٩,٩٢٦	٢٩٨,٩١٥	١٥٨,٩٨٩
٥	٢٠٠,٠٠٠	الحلة الكبرى	١١٥,٧٥٨	٢٢٩,١٣٢	١٢٣,٣٧٤
٦	١٦٦,٦٦٦	السويس	١٠٧,٢٤٤	١٩٩,٢٧٧	٩٢,٠٣٣
٧	١٤٢,٨٥٧	المنصورة	١٠١,٩٦٥	١٨٠,٨٠٩	٦٨,٨٤٤
٨	١٢٥,٠٠٠	أسيوط	٩٠,١٠٣	١٤٩,٤٥٧	٥٩,٣٥٤
٩	١١١,١١١	دمهور	٨٤,٣٥٢	١٢٢,٨٥١	٤٨,٤٩٩
١٠	١٠٠,٠٠٠	الزقازيق	٨١,٨١٣	١١٩,٥٦٦	٣٧,٧٥٣
١١	٩٠,٩٠٩	الفيوم	٤٣,٦٤٢	١٠٨,٦٩٦	٣٥,٠٥٤
١٢	٨٣,٣٣٣	المنيا	٧٠,٢٩٨	٩٩,٩٣٨	٢٩,٣٤٠
١٣	٧٦,٩٢٣	الإسكندرية	٦٨,٢٢٩	٩١,٩٧٤	٢٣,٧٤٥
١٤	٧١,٤٢٨	الجيزة	٦٦,١٥٦	٧٥,٤٠٤	١٩,٢٤٨
١٥	٦٦,٦٦٦	بنى سويف	٥٧,١٠٩	٧٩,٧١٠	٢٢,٦٠٤
١٦	٦٢,٥٠٠	دمياط	٥٣,٦٣١	٧٤,٧٢٨	٢١,٠٩٧
١٧	٥٨,٨٢٣	سوهاج	٤٣,١٦٨	٧٠,٣٣٣	٢٧,١٦٥
١٨	٥٥,٥٥٥	قنا	٤٢,٩٢٩	٦٩,٤٢٥	٢٣,٤٩٦
١٩	٥٢,٣٣١	شين الكدم	٤١,٦٣٦	٦٢,٩٢٩	٢١,٢٩٣
٢٠	٥٠,٥٠٠	شبرا الخيمة	٤١,٣٩٠	٥٩,٧٨٣	١٨,٣٩٣
٢١	٤٧,٦١٩	بها	٣٥,٨٨٠	٥٦,٩٣٨	٢١,٠٥٦
٢٢	٤٥,٤٥٤	طنطا	٣٥,٧٩٨	٥٤,٣٤٨	١٨,٥٥٠
٢٣	٤٣,٤٧٨	ملوى	٣٥,٩٢٤	٥١,٩٨٥	١٦,٣٦١
٢٤	٤١,٦٦٦	أشبين	٣٤,٧٨٨	٤٩,١٨,٩	١٥,٠٣١
٢٥	٤٠,٤٠٠	بلقاس	٣٤,٧٧١	٤٧,٨٢٦	١٣,٠٥٥
٢٦	٣٨,٤٦١	جرجيا	٣٣,٦٣١	٤٥,٩٨٧	١٢,٣٥٦
٢٧	٣٧,٠٣٧	منوف	٣١,٤٧٥	٤٤,٢٨٣	١٢,٨٠٨
٢٨	٣٥,٧١٤	دسوق	٣١,٢٣٤	٤٢,٧٠٢	١١,٣٦٨
٢٩	٣٤,٤٨٢	قليوب	٣٠,٠٢١	٤١,٣٢٩	١١,٣٠٨
٣٠	٣٣,٣٣٣	نيت غمر	٢٩,٠٣٠	٣٩,٨٥٥	١٠,٨٢٥

الترتيب	مقاطعة التربة	المدينة	الحجم المقيم السكان	الحجم المتوقع السكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٣١	٠٠٠٣٢٢٠٨	الأقصر	٢٧,٤٥٧	٢٨,٥٦٩	١,١١٢
٣٢	٠٠٠٣١٢٥٠	سورس	٢٧,٤٥٦	٢٧,٣٦٤	٩٠٨
٣٣	٠٠٠٣٠٣٠٣	زفتى	٢٧,٢٤٩	٢٦,٢٣٢	٩٨٢
٣٤	٠٠٠٢٩٤١١	أسوان	٢٦,٢٤٣	٢٥,١٦٦	٨٢٢
٣٥	٠٠٠٢٨٥٧١	أدفى	٢٦,١٩٢	٢٤,٦٦١	١,٩٦٩
٣٦	٠٠٠٢٧٧٧٧	أبو تيج	٢٥,٩٥٢	٢٣,٢١٢	٢,٧٦٠
٣٧	٠٠٠٢٧٠٢٧	أسنا	٢٥,٨١١	٢٢,٣١٥	٣,٥٠٤
٣٨	٠٠٠٢٦٣١٥	منفلوط	٢٤,٥٦٥	٢١,٤٦٤	٣,١٩٩
٣٩	٠٠٠٢٥٦٤١	زغدي	٢٣,٩٩٦	٢٠,٦٥٨	٣,٦٦٢
٤٠	٠٠٠٢٥٠٠٠	السنبلاوين	٢٣,٨٣٩	٢١,٨٩١	٢,٠٥٢
٤١	٠٠٠٢٤٣٩٠	طحا	٢٣,٧٦٥	٢١,١٦٢	٢,٦٠٣
٤٢	٠٠٠٢٣٨٠٩	بليسي	٢٣,٦٩٢	٢٨,٤٦٨	٤,٧٧٦
٤٣	٠٠٠٢٣٢٥٥	أشمون	٢٣,٠٤٧	٢٧,٨٠٦	٤,٧٥٩
٤٤	٠٠٠٢٢٧٢٧	بى مزاد	٢٢,٤٢٠	٢٧,١٧٤	٤,٧٥٤
٤٥	٠٠٠٢٢٢٢٢	كفر الزيات	٢١,٧٥٢	٢٦,٥٧٠	٤,٨١٨
٤٦	٠٠٠٢١٧٢٩	قويس	٢١,٢٢٩	٢٥,٩٩٢	٤,٧٦٣
٤٧	٠٠٠٢١٢٧٦	القليوبى	٢١,٠٠٩	٢٥,٤٣٩	٤,٤٣٠
٤٨	٠٠٠٢٠٨٣٣	المنزلة	٢٠,٦٣٤	٢٤,٩٠٩	٤,٢٧٥
٤٩	٠٠٠٢٠٤٠٨	سمند	١٩,٨٢٤	٢٤,٤٠١	٤,٥٧٧
٥٠	٠٠٠٢٠٠٠٠	البدارى	١٩,٤٥٠	٢٣,٩١٣	٤,٤٦٣
٥١	٠٠٠١٩٦٠٧	مغاغة	١٩,٣٧٦	٢٣,٤٤٤	٤,٠٦٨
٥٢	٠٠٠١٩٢٣٠	قوة	١٨,٨٦٩	٢٢,٩٩٣	٤,١٢٤
٥٣	٠٠٠١٨٨٦٧	المنشأة	١٨,٧٩٣	٢٢,٥٥٩	٣,٨٦٦
٥٤	٠٠٠١٨٥١٨	ولا	١٨,٦٦٥	٢١,٤٧٥	٢,٨١٠
٥٥	٠٠٠١٨١٨١	شرين	١٨,٣٤٥	٢١,٠٨٤	٢,٧٤٤
٥٦	٠٠٠١٧٨٥٧	فلقوس	١٨,١٣٠	٢٠,٧٠٨	٢,٥٧٨
٥٧	٠٠٠١٧٥٤٣	بيل	١٧,٦٦٦	٢٠,٣٤٤	٢,٦٧٨
٥٨	٠٠٠١٧٢٤١	دير برط	١٧,٤٣٤	١٩,٢٩٤	٢,٥٦٠
٥٩	٠٠٠١٦٩٤٤	دشنا	١٦,٣٢١	١٩,٢٥٥	٢,٩٣٤
٦٠	٠٠٠١٦٦٦٦	الفيينا	١٦,٢٠٢	١٩,٣٢٧	٣,١٢٥
٦١	٠٠٠١٦٢٩٣	أبو قرقاس	١٦,١٣٣	١٩,٦٠١	٣,٤٦٩
٦٢	٠٠٠١٦١٢٩	كفر الشيخ	١٥,٧٢٤	١٩,٢٨٤	٣,٥٦٠

المرتبة	مقلوب المرتبة	المنية	الحجم الحقيقي السكان	الحجم المتوقع السكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٦٣	١٥٨٧٣	الحمدية	١٣٠٦٣١	١٨٠٤٠٧	٤٠٧٧٦
٦٤	١٥٦٢٥	دير ماس	١٣٠٤١٣	١٨٠١١٩	٤٠٧٠٦
٦٥	١٥٣٨٤	طلخا	١٣٠٢٥٢	١٧٠٨٤٠	٤٠٥٨٨
٦٦	١٥١٥١	ببا	١٣٠١٧٤	١٧٠٥٧٠	٤٠٣٩٦
٦٧	١٤٩٢٥	منيا القمح	١٢٠٨١٠	١٧٠٣٠٨	٤٠٤٩٨
٦٨	١٤٧٠٥	سيالوط	١٢٠٧٥٤	١٧٠٠٥٣	٤٠٧٩٩
٦٩	١٤٤٩٢	فارسكرور	١١٠٩١١	١٦٠٨٠٦	٤٠٩٨٥
٧٠	١٤٢٨٥	شوين القناطر	١١٠٦٠٨	١٦٠٥٦٦	٤٠٩٥٨
٧١	١٤٠٨٤	ههيا	١١٠١١١	١٦٠٢٣٣	٤٠٢٢٢
٧٢	١٣٨٨٨	كفر النوار	١١٠٠٥٣	١٦٠١٠٦	٤٠٠٥٣
٧٣	١٣٦٩٨	اهناسيا	١٠٠٨٢٩	١٥٠٨٨٥	٤٠٠٥٦
٧٤	١٣٥١٣	دكرنس	١٠٠٦٦٩	١٥٠٦٧١	٤٠٠٠٢
٧٥	١٣٣٣٣	الدلتنجات	١٠٠٦٠٦	١٥٠٤٦٢	٤٠٨٥٦
٧٦	١٣١٥٧	طبخ	٩٠٧٤٥	١٥٠٢٥٨	٤٠٥١٣
٧٧	١٢٩٨٧	أيتوب	٨٠٨٤٥	١٥٠٠٦٠	٣٠٢١٥
٧٨	١٢٨٢٠	أبين المطاير	٨٠٤٩٠	١٤٠٨٦٧	٣٠٣٧٧
٧٩	١٢٦٥٨	دير بجم	٨٠٢٨٥	١٤٠٦٧٩	٣٠٢٩٤
٨٠	١٢٥٠٠	نجع حاض	٧٠٩٩٩	١٤٠٤٩٥	٣٠٤٩٦
٨١	١٢٣٤٥	أين حاد	٧٠٧٢٨	١٤٠٣١٦	٣٠٥٧٧
٨٢	١٢١٩٥	أيشواي	٧٠٣٧٠	١٤٠١٤٢	٣٠٧٧٢
٨٣	١٢٠٤٨	الواسطى	٧٠٣٢٢	١٣٠٩٧١	٣٠٦٤٩
٨٤	١١٩٠٤	أجا	٦٠٨٨٩	١٣٠٨٠٥	٣٠٩١٦
٨٥	١١٧٦٤	الصف	٦٠٨١٠	١٣٠٦٤٣	٣٠٨٣٣
٨٦	١١٦٢٧	إيتاى البارود	٦٠٧٢٨	١٣٠٤٨٤	٣٠٧٥٦
٨٧	١١٤٩٤	قلين	٦٠٦١٩	١٣٠٣٢٩	٣٠٧١٠
٨٨	١١٣٦٣	أين حمص	٦٠٤٢٩	١٣٠١٧٧	٣٠٧٤٨
٨٩	١١٢٣٥	صدفا	٥٠٩٢٩	١٣٠٠٢٩	٣٠١٠٠
٩٠	١١١١١	شبر الخشت	٥٠٥٩٠	١٢٠٨٨٥	٣٠٢٩٥
٩١	١٠٨٩٩	المياط	٥٠١٣٥	١٢٠٧٤٣	٣٠٦٠٨
٩٢	١٠٨٦٩	التيناه	٥٠٠٣٣	١٢٠٦٠٥	٣٠٥٧٢
٩٣	١٠٧٥٢	قويسنا	٤٠٩٧٠	١٢٠٤٦٩	٣٠٤٩٩

المرتبة	مقلوبه المرتبة	المدينة	الحجم الحقيقي للسكان	الحجم المتوقع للسكان	الفرق بين الحجم الحقيقي والمتوقع
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٩٤	٠٠١٠٦٣٨	اطسا	٤٩٦٥	١٢,٣٣٦	٨,٣٧١
٩٥	٠٠١٠٥٢٦	الحسينية	٤,٢٨٢	١٢,٢٠٦	٧,٩٢٤
٩٦	٠٠١٠٤١٦	كفر صفر	٤,٢٢٩	١٢,٠٧٩	٧,٨٥٠
٩٧	٠٠١٠٣٠٩	السنطة	٤,٠٢٢	١١,٩٥٥	٧,٩٣٣
٩٨	٠٠١٠٢٠٤	كوم حمادة	٣,٦٦٠	١١,٨٣٣	٨,١٧٣
٩٩	٠٠١٠١٠١	أين طشت	٣,٣٠١	١١,٧١٣	٨,٤١٢
١٠٠	٠٠١٠٠٠٠	عنينة	٢,٤٦١	١١,٥٩٦	٩,١٣٥
المجموع	٥,١٨٧٣٤٣		٦,٢٠٢,٣١٦	٦,١٧١,٧٨٠	٢,٤٣٢,٣٦٨
المتوسط	—	—	٦٢,٠٢٣	٦١,٧١٧	٢٤,٣٢٢

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٤٧ .

ملحق (٤)
عدد المؤلف وعدد منشآت الخمسات في المراكز الخمسة الأولى المصرية ١٩٦٧

[illegible]

أبو أبي أنسمة الخمداني													البلدية
١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٤٥	٣	٢	١٧	٤	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٨٩	٧	مضفر	٩٤
١٨	١	مضفر	١٤	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	١٢٠	٨	مضفر	٨٨
٥٤	١	١١	٢٠	١	٧	٧	٧	٧	٧	١١٤	١٠	١٠١	١٠١
١١٢	١	١٠	١٩	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٢٢٤	١٠٧	١٠٧	٩١
٧٧	٢	١٠	٥٩	٢	٥	٥	٥	٥	٥	١٨٠	٩	١٠٤	٩١
١١٤	٢	١٧	١	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٢٤٩	٩	١٠٤	٩١
٤٣	١	٧	٣٠	٢	٥	٥	٥	٥	٥	٣٥٤	٩	١٠٤	٩١
٣٩	٤	٩	١٦	١	٢	٢	٢	٢	٢	٩١٧	٩	٩١	٩١
٨٠	٢	٢٢	٣٧	١	٩	٩	٩	٩	٩	٤٨٧	١٣	١٧٥	١٧٥
٦٥	٤	٨	١٨	٢	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٣١٠	٩	١٠٦	١٠٦
١١٤	٢	١٧	١٧	١	٢	٢	٢	٢	٢	٣٢٨	١٠	١٠٦	١٠٦
٧٤	٢	١٧	١٧	١	٢	٢	٢	٢	٢	٣٠٩	٨	٩٨	٩٨
٦٥	٤	١٢	٢١	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٣١٣	١٠	١١٣	١١٣
٤٣	٢	٩	٢٣	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢٤٩	٩	١٠٠	١٠٠
٦١	١	٩	٢٣	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٢٨٧	٩	١٠٤	١٠٤
٦٠	٤	٥	١٩	٢	٥	٥	٥	٥	٥	٣٥٥	١٠	١٠٣	١٠٣
٧١	١٥	١٥	١٦	٢	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٢٧٧	٩	٩٢	٩٢
٤٩	١٠	١٠	١٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٤٧٥	٩	٩٢	٩٢
٢٠	٥	٥	١٢	٢	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	١٤٣	٩	٨٤	٨٤
٢٠	٥	٥	١٢	٢	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	٧٤	٩	٩١	٩١
٢٩	١٠	١٠	١٨	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٨١	١٠	٩١	٩١
٢٨	٢	١٠	١٨	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١٢٤	٩	٩١	٩١
٤٣	١	٨	١٦	١	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	مضفر	١٢٢	١٠	٩١	٩١
كلية انتدابية													١٢٢
مركبة السج													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													١٢٢
البريد													

الفصل العاشر

التحضر في السودان .

مقدمة :

تعالج هذه الدراسة ظاهرة التحضر في السودان التي أصبحت تمثل تطورا حديثا في نمط الحياة العمرانية والاستقرار البشرى على أرض السودان ، وارتبطت الى حد بعيد بالثورة الانمائية الاقتصادية ، وبالاتجاه الحديث نحو التصنيع واستثمار الموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية الذي فرض بدوره أسلوبا جديدا للحياة كان من نتائجه تركيز مجموعات كبيرة من السكان في المراكز الحضرية بديلا عن الحياة القروية في المناطق الريفية المختلفة .

ومن هنا فقد شهد السودان خلال العشرين عاما السابقة (١٩٥٦ - ١٩٧٦) ومنذ بداية حصوله على الاستقلال السياسي في عام ١٩٥٦ نمو وتطور المراكز الحضرية التي انخلت في السنوات الخمس الاخيرة انجهاها خطيرا ساهم في خلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه المراكز الحضرية، وعمل على ظهور بعض المشكلات المرتبطة بهجرة السكان المتزايدة من المناطق الريفية خاصة من الاقاليم المتخلفة اقتصاديا نحو المدن الكبرى وعلى رأسها العاصمة القومية - الخرطوم - التي شهدت نموا سكانيا وعمرانيا سريعا على حساب تدهور الحياة الريفية في معظم أقاليم الدولة .

ولعل من الملاحظ أن السنوات القادمة ستكون حاسمة في معالجة ظاهرة التحضر ومشكلاتها خاصة في مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي وقية ومشروعات التنمية المحلية والاقليمية التي تشهدها البلاد في مرحلة التحول الاقتصادي من استثمار الموارد الزراعية المتنوعة واستغلال الثروة الحيوانية ، والاخذ بعبدأ التصنيع الاقليمي الزراعي الذي سوف يحدس تغييرا اجتماعيا كبيرا يتجه الى زيادة نمو المراكز الحضرية .

• أعد هذه الدراسة الدكتور - عبد الله مل حامد المبادئ .

وإنطلاقاً من تلك الحقائق المذكورة فإن الحاجة أصبحت ضرورية لداسة ظاهرة التحضر وسبباتها العامة في السودان وعوامل وأسباب نشأها ، ومعالجة المشكلات والصعوبات الناتجة ووضع الاسس العلمية والمبادئ السليمة الهادفة إلى وضع التخطيط الحضري مواكبا ومصاحبا للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل .

وأعتقد أن الوقت قد حان للبدء في تحديد التصور العلمى الشامل لأنماط التخطيط الحضري في السودان حتى تقوم المراكز الحضرية الحالية والمتوقعة في المستقبل على ضوء الأساليب الحديثة ، ووفق المفهوم الواقعى القائم على الظروف البيئية المحلية ، والمراعى للامكانات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية خاصة في مرحلة تشييد الهياكل الاقتصادية وتقوية البنى الاجتماعية التى يشهدها السودان فى الوقت الحاضر .

ويجب أن توضح منذ البداية أن المراكز الحضرية في السودان تتميز بطابع خاص من حيث التركيب والتخطيط الداخلى تفرد به عن الدول الاخرى ، والذي فرضته الظروف التاريخية ، وسيادة الاقتصاد الزراعى والواقع الاقتصادى الاجتماعى المحلى ولكنها تكاد تشترك مع جميع الدول النامية في العوامل والمسببات الخالقة لظاهرة التحضر والمشكلات المرتبطة بالنمو الحضري ، والنتائج الاجتماعية والسلبية لقيام المدن الكبرى وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في القطر .

لذا فان دراسة ظاهرة التحضر السودانية في الاطار القومى العربى يمكن أن تحقق نتائج مفيدة نظرا للارتباط التاريخى والطبيعى والبشرى والاقتصادى للسودان مع مجموعة الدول العربية ، حيث تشابه العوامل المسببة للتحضر والمشكلات المرتبطة به والحلول الموضوعة لتفويجه وتطويره . ومن هنا فان دراسة ظاهرة التحضر في الوطن العربى كشكله وقضية عامة كبرى على هذا المستوى الكبير سوف تلقى الضوء على جميع جوانب المشكلات في عملية التحضر ، وتعمل على استخلاص النتائج العامة وتعكس الملامح والسمات الأساسية بهدف وضع الحلول الناجمة والوصول إلى فهم عربى مشترك لقضية التحضر يقوم على أساس من التخطيط والبحث العلمى وعلى قاعدة متينة من التنسيق والتعاون العربى في معالجة مشكلات وقضايا الوطن العربى المعاصرة لإبراز النواحي التكاملية العامة .

لذا فان البحث الذى يتبناه ويشرف عليه معهد البحوث والدراسات العربية تحت عنوان : « دراسة ظاهرة التحضر في الوطن العربى » والذي يشترك فيه الأساتذة والمختصين في مجالات الدراسات المدنية والحضرية في الإقطار العربية يجد من جميع

الحادين والمهتمين بمشكلات الوطن العربي كل التحري والاهتمام من أجل الوصول إلى الحلول العاجلة لقضية التحضر على أيدي العلماء العرب .

ولعل هذا في نظري يعتبر أسلوباً علمياً منهجياً يمكن أن يتبع في معالجة المشكلات الاقتصادية والإجتماعية على مستوى الاقطار العربية .

ويسرني أن أستجيب لرغبة معهد البحوث والدراسات العربية للمساهمة في البرنامج عن ظاهرة التحضر في الوطن العربي، وذلك بأعداد هذه الدراسة العلمية للتواضعة عن الملامح العامة لظاهرة التحضر في السودان شاملة لكل الموضوعات المطروحة في المخطط النمطي الذي أعدته تلك اللجنة المتخصصة من الاساتذة في هذا الموضوع مع مراعاة إبراز بعض الجوانب المميزة لظاهرة التحضر في السودان .

ويمثل النقص في المعلومات العلمية والبيانات الاحصائية عن الجوانب المختلفة للمراكز الحضرية إحدى الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسة المظاهر الشاملة لعملية التحضر في السودان إذ أن الاعتماد سيكون على بعض نتائج التعداد والاحصاء السكاني الذي حدث في فترة العشرين عاماً (١٩٥٦ - ١٩٧٦) وهي التي شهدت صلباً لإحصاء السكان الأول في عام ١٩٥٦ ومسح السكان والسكن في عام ١٩٦٦ ، والتعداد الثاني للسكان في عام ١٩٧٣ . التي ظهرت بعض نتائج المطبوعة - وإن كانت في مجزأها باستثناء المسح الاحصائي الذي تم في عامي ١٩٦٤ / ١٩٦٦ - لم تغط التفاصيل الدقيقة والشاملة عن خصائص المراكز الحضرية بالدرجة التي تسمح بعقد المقارنات ومتابعة التطورات ، واستخلاص النتائج من واقع المعلومات والبيانات العلمية الاحصائية الرسمية .

وقد تغلب الباحث على بعض تلك الصعوبات بالاعتماد الكامل في بعض أجزاء هذا البحث على تلك الدراسات العلمية المتخصصة والقائمة على العمل الميداني عن تخطيط المدن ونماذج وأنماط المدن الكبرى في السودان ، والتي كانت محورا لدراساته العلمية خلال الخمس سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٥) - بالإضافة إلى بعض البحوث والمعلومات العلمية التي يمكن من الحصول عليها بحكم إشرافه المباشر على شتونه التخطيط المحلي والاقليمي لمديريات السودان ، وبصلاته الأكاديمية مع الاساتذة والمتخصصين في شتونه التخطيط الحضرى بالجامعات ومراكز البحوث العلمية ، ونتيجة لاهتماماته الشخصية ومساهمة في مجالات تطوير المدن وقضايا الاسكان والتخطيط العمراني في السودان .

وقد كان من حصيلته كل هذا إعداد هذا البحث العلمى عن الملامح والسمات العامة التى تعكس الجوانب المختلفة لظاهرة التحضر فى السودان ، شاملا مختلف موضوعاتها ، حيث تعرض فى خلال سبعة فصول مختصرة تناول فى كل منها موضوعا رئيسيا لقضية التحضر بحيث تصبح فى مجموعها متضمنة لمعظم الجوانب الحضرية فى السودان .

فقد تناول فى القسم الأول التعريف بالمراكز الحضرية وتطورها ومفهوم ظاهرة التحضر ونعرض فى القسم الثانى إلى العوامل المؤثرة على نمو وتطوير المراكز الحضرية ، ثم خصص القسم الثالث للدراسة التطورات الحديثة فى المراكز الحضرية - وقد شمل القسم الرابع التركيب الداخلى للمناطق الحضرية ، ومنها انتقل إلى القسم الخامس للدراسة مشكلات التحضر من كافة جوانبها فى السودان . وتناول فى الفصل السادس دور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تطوير المراكز الحضرية حيث تعرض بالدراسة إلى أهداف الحكم المحلى والاقليمى وللتقسيمات الادارية السابقة والحالية ، وإلى مشروعات التنمية الاقتصادية وتأثيرها على قيام المدن - والتعرف على الموارد والامكانيات الاقتصادية فى القطر ، وعن الخطوات التى اتخذتها الدولة فى مجال الأخذ بمبدأ التنمية الاقليمية فى السودان .

وفى القسم السابع والاخير تعرض إلى دراسة استراتيجيات التحضر واتجاهات النمو الحضرى فى السودان - واضعا استراتيجية جديدة مقترحة لفلسفة التخطيط الحضرى ، ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية ، وتركز على مبدأ التنمية الاقليمية - وقيام برامج وخطط للاسكان الحضرى - وتقدم تصورا لتركيب المراكز الحضرية ، وتحديد قوانين الحكم المحلى والاقليمى وتناول هذا القسم الاخير أيضا التنبؤ بالاتجاهات الحديثة لنمو المراكز الحضرية ومستقبل أسلوب التحضر فى الحياة العمرانية فى سودان المستقبل .

وكانت نهاية هذا البحث خاتمة مختصرة تمثل فى مجملها ملخصا شاملا لاهم الملامح العامة لظاهرة التحضر ومستقبلها فى السودان .

ويتمنى الباحث أن يكون قد تمكن من تغطية جوانب هذه الدراسة العلمية عن ظاهرة التحضر فى السودان ، حتى يحقق النتائج المرجوة وصولا إلى المشاركة الفعلية مع أقرانه وزملائه من الاساتذة والمتخصصين العرب فى تحليل وعرض خصائص ومشكلات التحضر العربية والخروج بتأنيق علمية عن ظاهرة التحضر فى الوطن العربى ، على ضوء هذا الأسلوب والمنهج الواقعى المتكامل فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية العربية .

راضيا من الله التوفيق في خدمة الوطن العربي الكبير ، وفي تحقيق التعاون العربي
العلمي المشترك من أجل خير الشعب العربي .

وكل الشكر والتقدير إلى إدارة معهد البحوث والدراسات العربية التي أتاحَت للجميع
فرصة المشاركة والمساهمة في انجاز هذا العمل العلمي اقمومي الكبير .

التعريف بالمراكز الحضرية في السودان

تسجل الوثائق التاريخية أن نمو المراكز العمرانية في السودان قد لوحظ قبل مئات السنوات
قبل العصر المسيحي - في هذا الوقت كانت هناك مدن نبتة ومروي وفرص في الإقليم
الشمالي - والتي عرفت بأهميتها كراكز دينية وسياسية وفي خلال العهد المسيحي (٤٥٠ -
١٥٠٠ ميلادية) ظهرت مجموعة من المراكز العمرانية حيث كان أهمها مدن (دنقلة)
عاصمة النوبة الشمالية و(سوبا) عاصمة علوه أو النوبة الجنوبية .

واستمرت سوبا كركز عمراني هام حتى تم تدميرها تماما بواسطة مسلمي الفونج في عام
١٥٠٤ . وظهرت الممالك الإسلامية منذ القرن الخامس عشر مثل مملكة الفونج وأقامت مركز
حكمها في سنار - إلى جانب مملكة الفور وعاصمتها الفاشر - وظهرت بعد ذلك مدن
نواكبي وبربر وشندي الأبيض وأم درمان والخرطوم التي تواتت حتى فجر القرن التاسع عشر:
وكانت كل هذه المدن مراكز تجارية هامة لتجميع المنتجات ، وأماكن لالتقاء طرق
القوافل منذ عهد مملكة الفونج - فقد كانت بربر عاصمة مديرية بربر ومركزا تجاريا هاما
وكانت كسلا من أهم المراكز الحربية وأشهر المدن . وسواكن افتتحت كميناء رسمي في
أوائل القرن السادس عشر ، وكانت الأبيض أكبر المدن التجارية وأقدمها - ثم هناك
أم درمان التي كانت عاصمة لحكم المهدي . ولكن كل هذه المدن القديمة تعرضت للتخريب
والدمار في عهد الثورة المهدي (١٨٨٢ - ١٨٩٨) (١) .

ثم أعيد تعمير بعض هذه المدن القديمة مع بداية فترة الحكم الثاني في عام ١٨٩٨
ونمت بعض المدن الصغيرة التي كانت مراكز للعبادة أو التجارة ، ونشأت مراكز جديدة
في أماكن معينة وذلك لأغراض الإنارة والحكم (٢) . فأعيدت العاصمة إلى الخرطوم بعد

(١) نسوم شقير (٦٦٩٧) ، جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، ص ١١٣ .

(٢) صلاح مازدي (١٩٦٨) ، المدينة السودانية الحديثة ، مجلة الدراسات السودانية جامعة الخرطوم ،

العدد الأول ، ص ٤٦ .

أن كانت أم دومان عاصمة المهديّة—وأخبرت ودمدني والدامر وكسلا والأبيض عواصم إقليمية—وبعد ذلك بدأ قيام مراكز إدارية في كل الأجزاء— ونشأت الحاميات العسكرية في كل من كسلا والقضارف وسواكن في الشرق — والأبيض والفاشر في الغرب وفاشودة وكندكرو في الجنوب .

ومن الواضح أن كل هذه المدن القديمة نشأت في الإقليم الشمالي ، وهو في الواقع السودان الأصلي الذي عرفه التاريخ منذ قرون طويلة — أما الإقليم الجنوبي فلم يظهر على مسرح الأحداث إلا بعد أن كشف زجال الإدارة المصرية أعالي النيل — فظهر السودان للمرة الأولى في التاريخ قطرا موحدًا (١) .

وكانت معظم هذه المدن يقع على ضفاف النيل وروافده — ماعدا كسلا والأبيض والفاشر وسواكن التي توفرت لها مصادر مائية أخرى . وهذا كله يدل على أن نهر النيل لم يكن موردا مائيا فحسب بل أصبح عاملا هاما للمواصلات والتجارة — كما أنه مصدر الحياة في المنطقة القاحلة في الشمال :

وفي فترة الحكم الأجنبي شيدت الخطوط الحديدية لربط مراكز الإنتاج والتجميع بمناقل الاستيراد والتصدير — وكان من نتائج هذا الحكم ظهور المدن الحديثة في أوائل هذا القرن — وقد كانت زيادة الإنتاج الزراعي وأزدهار التجارة والتوسع في امتداد الخطوط الحديدية جميعها عوامل أدت إلى قلب معايير المراكز العمرانية في السودان — فقد خلقت عطبرة خلقة لكي تكون مركزا لرئاسة السكك الحديدية ، وأخبرت بورت سودان كميناء جديدة في عام ١٩٠٥ بدلا من سواكن التي لم تعد ملائمة للظروف الجديدة وزيادة التوسع التجاري — وظهرت الخرطوم بمرجى كنهاية للخط الحديدي في الشمال حتى عام ١٩٠٧ (٢) — وتطورت الخرطوم ونمت ودمدني — وخلقت سنار ثم كوستي — وأزدهرت الأبيض وعادت إليها وظائفها كعاصمة للغرب كمركز تجاري هام عندما أصبحت في عام ١٩١٢ نهاية للخط الحديدي في الغرب .

ويتضح مما سبق أن عوامل النقل الحديثة قد أدت إلى إضمحلال وتدهور بعض المدن القديمة مثل سواكن وبربر واليوم ودنقلة ، بينما خلقت في الوقت نفسه مدنا جديدة أخذت تتطور وتزدهر وأهمها بورت سودان وعطبرة والخرطوم ودمدني وكوستي

(١) محمد موسى محمد (١٩٥١) : السودان الشال — سكانه وتقالده ، القاهرة ، ص ٨

Hill, R. (1955) Sudan Transport, Oxford, London, p. 79.

والأيض ، وقد كان معظمها مجرد حقل صغير من قبل - وهكذا ظهرت منذ أوائل القرن العشرين المدن الحديثة .

ويلاحظ أنه خلال الفترة التي بدأت بإعادة الفتح عام ١٨٩٨ ، وحتى قبل الحرب العالمية الثانية ، أن التجارة كانت العامل الأساسي في ازدهار المدن ، ولكن فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها سد النقص في بعض السلع المستوردة (١) - وأخذ معدل زيادة السكان في الارتفاع بعد الاستقلال نتيجة لحركات التصنيع وقيام المشروعات الزراعية والخطوط الحديدية مما ضاعف من أعداد سكان المدن .

وقد أدى التطور في التكنولوجيا الزراعية واستخدام الآلات إلى توفير أيد عاملة كثيرة اضطرت للتزوح إلى المدن .

ويلاحظ تطور المدن كاملة في بورت سودان التي بدأت حياتها قبل ٧٠ عاما بعدد سكان يقدر بحوالى ٤,٠٠٠ نسمة ، فارتفع عدد سكانها إلى ٤٨,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ ، وازداد إلى ٨٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٥ ، وهذا يوضح التطور السريع لنمو المدينة وزيادة النشاط التجاري وقيام بعض الصناعات الهامة حتى وصل عدد سكانها إلى ١٣٣,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٣ . كما بدأت عطرة كمخزن وإدارة للسكك الحديدية في عام ١٨٩٨ ، فقفز عدد سكانها إلى ٣٦,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ ثم ارتفع إلى ٤٨,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٥ وإلى ٦٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٣ . وكذلك كان عدد سكان القضايف ١٧,٠٠٠ نسمة مدينة في عام ١٩٥٥ وصل بعد عشر سنوات إلى ٤٥,٠٠٠ نسمة وإلى ٦٧,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٣ ، لأن مدينة القضايف تقع في مركز الزراعة المطرية الآلية ، التي جعلت على ازدهار النشاط التجاري ، كما أن استخدام الآلات الزراعية جعلها مركزا لصيانتها . وتضاعف عدد سكان الخرطوم بحرى في خلال عشر سنوات من ٣٩,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٥ إلى ٨٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٥ وقفز بعد ثمان سنوات إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة حيث احتلت المدينة المركز الصناعي الأول .

أما نيالا فقله أصبحت نهاية الخط للسكك الحديدية في الغرب ، وأخذت كثيرا من أهمية الأيضا ، وارتفع عدد سكانها من ١٢,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ إلى أكثر من الضعف ٢٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وتضاعف مرة أخرى ووصل إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٣ .

(١) صلاح مازوي (١٩٦٨) ص ٤٦ .

ومن نتائج هذه الزيادة في أحجام المدن يلاحظ أن المتوسط العام لنسبة سكان المدن في السودان ، قد ارتفع خلال هذه الفترات من ٨٪ عام ١٩٥٥ إلى ١١٪ في عام ١٩٦٥ حتى وصل إلى ١٨٪ في عام ١٩٧٣ .

ويتضح من هذا العرض السريع أن المدن في السودان كانت معلودة ومحدودة بفضل سيادة الاقتصاد الزراعي البدائي حتى نهاية القرن التاسع عشرة ، ثم أخذت هذه المدن تنمو عددا وحجما عندما زادت أهمية التجارة منذ بداية القرن العشرين حتى قبيل الحرب العالمية الثانية - ولكن المدن السودانية شهدت أسرع تطور لها خلال الفترة من الحرب الثانية من إلى عام ١٩٦٥ - وتميزت بالنمو السكاني المتزايد في العشر سنوات الأخيرة حيث بدأ الاهتمام بالتصنيع وازدهار النشاط التجاري .

هذه هي طبيعة المدن التي لم يظهر تعريف محدد لها ، إلا عندما قامت سلطات الإحصاء في السودان في عام ١٩٥٥ باختيار المراكز المدنية بعرض القيام بأحصاء السكان .

وفي قطر كالسودان تصل مساحته إلى أكثر من ٢,٥ مليون كيلو متر مربع ويعد مساحيا أكبر دولة مستقلة في إفريقيا يعتمد اقتصاديا على الزراعة والرعي ، فإن القرى تصل إلى أحجام المدن ، وليس هناك اختلاف وظيفي بينها ، بل إن معظم المدن تعتمد في بقائها على الزراعة والهجارة ويسيطر عليها الطابع الريفي أكثر من المظاهر المدنية .

لذلك فقد اختارت «سلطات مصالحة الإحصاء» المدن على أساسين :

١- اختيرت بعض المدن بواسطة الإداريين ، لأنها تقوم بوظيفة الإدارة حيث مقر المصالح والوحدات الحكومية ومراكز خدمات التعليم والصحة والنقل وغيرها .

٢- اختيرت المدن الأخرى بواسطة سلطات الإحصاء ، وهي المراكز العمرانية التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة .

وباستخدام هذين الأساسين حددت سلطات الإحصاء ٦٨ مدينة ، منها ٥٥ مدينة في شمال السودان و ١٣ مدينة في الجنوب - وقد ركزت سلطات الإحصاء على الجانب الإداري الذي أصبح يلعب دوراً مسيطراً في اختيار المدن أكثر من أي عامل آخر . لذلك فقد استبعدت بعض المراكز العمرانية الكبيرة مثل المناقل ومايرنو في النيل الأزرق - وأبو حمد في الشمالية ، وجبيت في كسلا ، فلم تدخل في عداد المدن لأنها قليلة الأهمية بالنسبة للإدارة مع أن معظمها مراكز تجارية وتعليمية أساسية بالنسبة لأقاليمها .

أما المدن الثمان . الكبيرة التي ظهرت في مقدمة أحجام المدن في السودان عام ١٩٥٦ فلم تختار لحجم سكانها أو لمركزها الإداري فحسب ، ولكنها اختيرت لوظائفها وخدماتها وأهميتها الاقتصادية والقومية ليس في إقليمها فقط بل لجميع أنحاء القطر (١) . فبورت سوهان ميناء السودان الوحيد على العالم الخارجي - وعطبرة المركز الرئيسي للسكك الحديدية - وأم درمان العاصمة الوطنية - والخرطوم العاصمة السياسية - والخرطوم بحري المدينة الصناعية الأولى ، وكسلا مدينة للحلود من الدرجة الأولى ، والإبيض أكبر سوق تجارى وعالمى للصنغ العربى والعاصمة الإدارية لغرب السودان - ودمنى عاصمة مشروع الجزيرة والعاصمة الإدارية لمديرية الجزيرة - والواقع أن هذه الخصائص والمزايا هي التي جعلتها تحتل المواقع القيادية في مدن السودان .

ويظهر من التعداد الأول لسكان السودان عام ١٩٥٥/٥٦ أن ٨٪ من سكان القطر يقطنون في ٦٨ مدينة التي عرفها التعداد - وأكثر من نصف هؤلاء يقطن في الثمان مدن الكبرى - أما النصف الأخرى فيتوزع على المدن الستين الأخرى (ملحق ١) .

ويذكر بعض الباحثين في الجغرافية الحضرية بالسودان أن تعريف المدينة على أساس الحجم أو الوضع الإدارى أساس غير مناسب ، لأن المراكز الإدارية تختار عادة تحت قوانين الاستراتيجية بنون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية ، وبمعنى أوضح فإن أهمية المركز العمراني وتأثيره هو المقياس الحقيقي لتحريف المركز كمدينة أو قرية (٢) .

ومن الصعب رسم خطأ واضحاً بين المدينة والقرية في السودان باستخدام مقياس واحد ، ولاشك أن استخدام عدة مقاييس في هذا الخصوص يمكن أن يعطى نتائج أكثر أهمية .

وقد أوضح تعداد السكان الأول لعام ١٩٥٥/٥٦ أن نسبة سكان المدن في المديريات المختلفة متفاوتت من مديرية إلى أخرى ، بل تفاوتت بدرجة كبيرة في بعض المديريات . إذ يسكن المدن نحو ٥١٪ من سكان مديرية الخرطوم ، بينما لا تتعدى هذه النسبة ١٪ من سكان مديرية أعالي النيل . وبين التعداد أن عدد سكان المدن في السودان يمثل ٨٪ من مجموع السكان ويتركز نصفهم في الثمان مدن الكبرى .

وتقع معظم المدن في مديريات كسلا والنيل الأزرق وكردفان (٣٧ مدينة) أى أكثر من نصف مدن السودان يوجد في هذه المديريات الثلاث . ولا غرابة في ذلك خاصة وأن

El Bushra, S. (1965), The Urban Geography of North and Central Sudan, (1)
Unpublished Thesis, London School of Economics and Political Science, London,
p. 82.

El Bushra, S. (1965), p. 99.

(٢)

هذه المديريات مضافاً إليها مديرية الخرطوم تقع في نطاق السفانا أكثر الأجزاء إزدهاراً
بمراكز العمران والسكان - في مديرية كسلا ترتفع نسبة سكان المدن إلى ١٦٪ ، ويرجع
هذا إلى وجود مدن كبرى مثل بورت سودان وكسلا والقضارف تتركز فيها نسبة كبيرة
من السكان . أما في المديرية الشمالية فتصل نسبة سكان المدن إلى ١٠,٥٪ - وطابع العمران
هو الحياة الريفية المعتمدة على الإنتاج الزراعي المخلود ، وهي من المديريات التي ضنت
الطبيعة بمواردها مما أدى إلى إنكباب المواطنين على ضفاف النيل الضيقة يقومون بالزراعة ،
كما أنها من المناطق الطاردة للسكان . لذا فإن أكبر نسبة من سكان المدن في القطر هم في
الأصل من سكان هذه المديرية . شكل (١٠ - ١) .

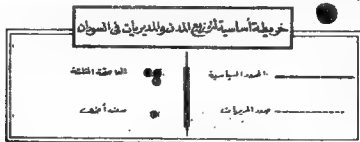
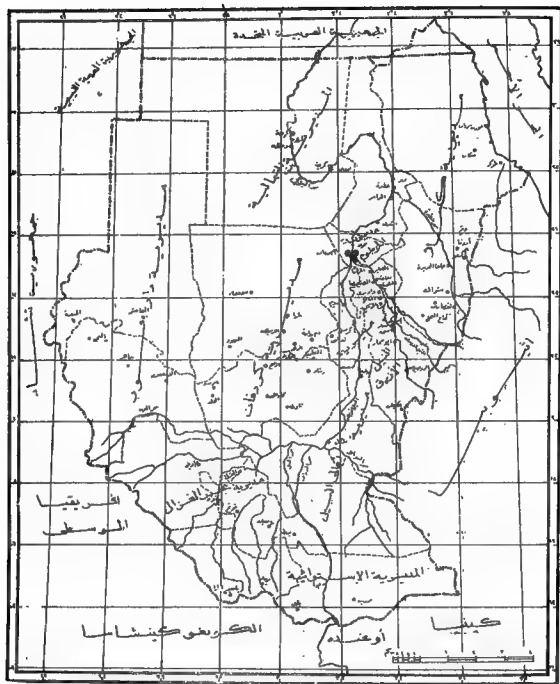
وتنخفض نسبة سكان المدن في مديريتي الغرب إلى ٦,٥٪ في كردفان و ٤٪ في دار فور ،
لكن المدن عبارة عن مراكز تجارية صغيرة تعمل مواردها المائية عدداً محدوداً من السكان ،
إلى جانب ارتفاع نسبة السكان الرحل وعدم قيام نهضة صناعية في هذا الإقليم الغربي .
أما في مديرية النيل الأزرق فإن نسبة سكان المدن تصل إلى ٧٪ رغم وجود ١٣ مدينة ،
لأن شكل الاستقرار هنا عبارة عن قرى كبيرة .

أما المديريات الجنوبية الثلاث - الاستوائية وبحر الغزال وأعلى النيل - فإن نسبة سكان
المدن تمثل ١٦,٦٪ ، ١٧,٧٪ ، ١٪ من نسبة السكان على التوالي ، وهي من أكثر المديريات
تخلفاً ولا يزال معظمها يعيش في مرحلة الاقتصاد البدائي .

وبعد عشر سنوات من التعداد الأول قامت سلطات الإحصاء بدراسة أحوال السكان
والسكن في المناطق الحضرية في السودان لعام ١٩٦٤ / ٦٦ (١) ، وشملت هذه الدراسة
٩٤ مركزاً عمرانياً ، منها ٨٢ اعتبرت ضمن المناطق الحضرية في المديريات الشمالية فقط .
وهذا أضيفت ٢٧ مدينة أخرى إلى عدد المدن في السودان الشامي ، والذي كان ٥٥ مدينة
في الإحصاء السابق . ودخلت معظم المناطق الحضرية التي أهملت في عام ١٩٥٦ وأصبحت
من المدن .

ويظهر من (ملحق ٢) أن هناك مدينة واحدة يقرب عدد سكانها من نصف مليون
نسمة وهي الخرطوم الكبرى ، وأربع مدن يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠,٠٠٠ -
٨٠,٠٠٠ نسمة ، ثم سبع مدن يتراوح عدد سكان كل منها بين ٢٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ نسمة ،
هذا بالإضافة إلى ١٧ مدينة صغيرة يتراوح عدد سكان كل منها بين ١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة .

(١) التقرير من ١٥٠٠ المسح الإحصائي الذي تم في مديريات شمال السودان هو توفير المعلومات الحديثة للخصائص
المختلفة للمنطقة . هذه الإحصاءات البيانات الإحصائية لعام ١٩٥٥ - ٥٦ لا يتعدى هذا المجال .



شكل ١-١٠ خريطة أساسية لتوزيع المدن والمديريات في السودان

ويتضح من ذلك أن المدن في السودان ذات أحجام صغيرة ، ومن الصعب في الواقع اعتبار جميع المناطق الحضرية التي حددتها سلطات الإحصاء على أنها من مدن حقيقية في عامي ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ (شكل ١٠ - ٢) .

وقد كان من الضروري تحديد عدد المدن الرئيسية الكبرى ، حتى يمكن عن طريقها معرفة الأوضاع العامة في المناطق الحضرية الحقيقية في السودان .

وإذا تم استعراض جميع المقاييس السابقة في تعريف المدن ، نجد أن أنسبها جميعاً هو الذي وضعته الأمم المتحدة والهيئات اللولية (١) . وقياساً على هذا الأساس يتضح أن هناك ١٢ مدينة رئيسية فقط في السودان وذلك في عام ١٩٦٦ (٢) .

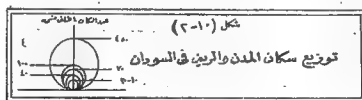
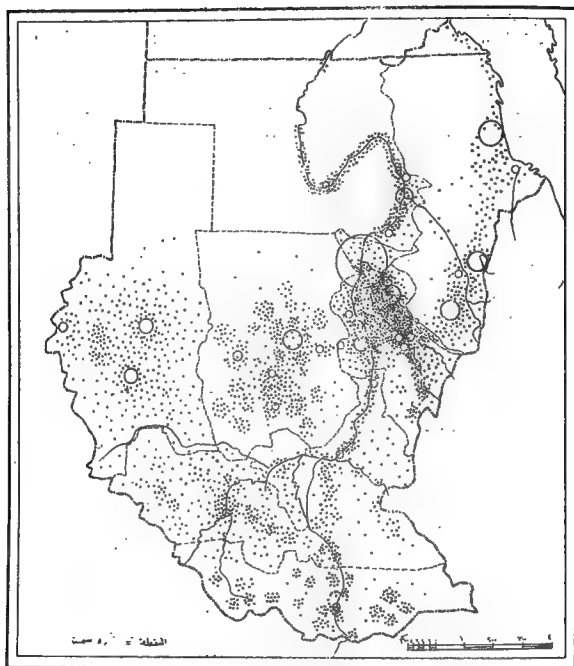
جول (١) : عدد سكان المدن الأكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٦

الرقم	اسم المدينة	عدد السكان	الرقم	اسم المدينة	عدد السكان
١	الخرطوم الكبرى	٤٢٨,٨٩٠ نسمة	٧	الضارف	٤٥,٠٩٠ نسمة
٢	بورت سودان	٧٨,٩٤٠	٨	القاهر	٤٠,٥٤٠
٣	كسلا	٦٨,١٣٠	٩	كوسى	٣٧,٨٦٠
٤	ودلفى	٦٣,٦٦٠	١٠	نيالا	٢٦,١٦٠
٥	الابيض	٦٢,٥٦٠	١١	الجنيينة	٢٠,٧٤٠
٦	عطبرة	٤٨,٢٥٠	١٢	النهود	١٩,٧٧٠

والجدير بالذكر أن معظم سكان المدن يتركز في الاثنى عشر مدينة ، ويبلغ عدد سكانها ٩٥٠,٠٠٠ نسمة أى ٦١٪ من مجموع سكان كل المدن السودانية الذى يقدر بحوالى - ١,٥٦١,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٥

(١) هذا هو الأساس الذى اتخذته أيضا سلطات تخطيط المدن في السودان لتحديد وتعريف المدينة في السنوات الأخيرة .

(٢) في سياق هذا البحث : المدن - يقصد بها المراكز الحضرية .



بل أن مدينة الخرطوم تشمل وحدها ٤٣٩٠٠٠ نسمة أى أكثر من ٢٨٪ من مجموع سكان كل المدن ، وأكثر من ٤٦٪ من مجموع سكان المدن التى يزيد عدد سكانها كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة :

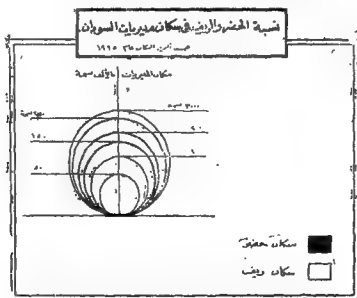
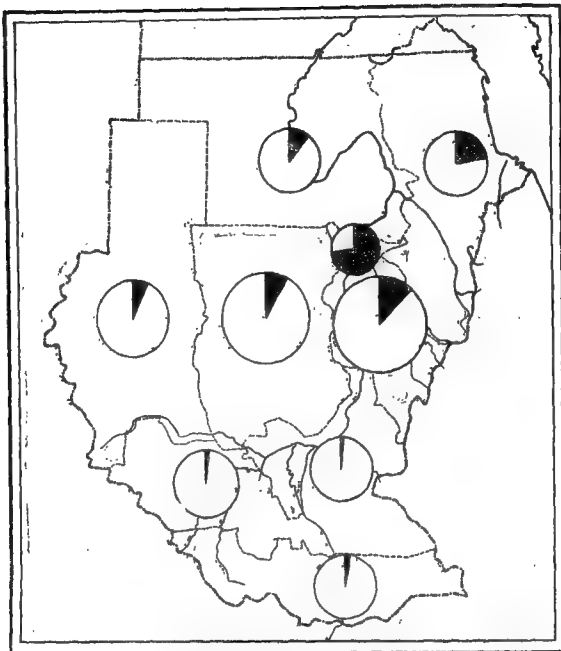
ويظهر الاختلاف والتباين واضحاً بين المدن الكبرى ، حيث يصل عدد سكان الخرطوم الكبرى فى قائمة المدن إلى ٤٣٨,٨٩٠ نسمة ، بينما فى الفاشر ٤٠,٥٤٠ نسمة ، وينخفض عدد سكان النهدي إلى ١٩٧٧٠ نسمة وهى فى مؤخرة المدن الكبرى . هذا إلى جانب الفرق الكبير بين مجموع سكان المدينة الأولى وهى الخرطوم الكبرى والمدن التى تليها مباشرة وهى بورت سودان وكسلا وود مدنى .

ويظهر من جدول توزيع سكان المدن على المديريات المختلفة ، أن فى مديرية الخرطوم وحدها يصل عدد السكان إلى ٤٧٩٠٠٠ نسمة أى ٧٣,٣٪ من مجموع سكانها - تليها مديرية كسلا ٢٢٪ ، والنيل الأزرق ١٢٪ ، والشالية ١١٪ . وتنخفض الاستوائية إلى ٢,٥٪ وفى 'على النيل ١٪ من نسبة السكان الكلى (شكل ١٠ - ٣) .

جدول (٢) : عدد سكان المدن ونسبتهم فى مديريات السودان لعام ١٩٦٦

اسم للمديرية (١)	مجموع السكان الكلى	عدد سكان المدن	نسبة سكان المدن٪
الخرطوم	٦٥٥,٠٠٠	٤٧٩,٩٠٧	٧٣,٣
النيل الأزرق	٢,٦٨٨,٠٠٠	٣١٧,٢٥٤	١٢
كسلا	١,٢٣١,٠٠٠	٢٧٤,٥٤١	٨
كردفان	٢,٣٠١,٠٠٠	١٨٥,٦٢٢	٨
الشالية	١,١٣٧,٠٠٠	١٢٣,٧٠١	١١
دارفور	١,٧٢٦,٠٠٠	١١٣,٦٢٩	٦,٦
الاستوائية	١,١٧٧,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٢,٥
بحر النزال	١,٢٩٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٢
أعلى النيل	١,١٦٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١
السودان	١٣,٣٧٦,٠٠٠	١,٥٦٠,٦٥٤	١١,٧

(١) تقدر عدد سكان المديريات فى السودان ، وعدد سكان المدن الجنوبية على حسب معدل نمو السكان العام فى إحصاء ١٩٥٥ - ٥٦ .



شكل ١٠ - ٣ : نسبة سكان الحضر والريف في مديريات السودان

ويتضح من ذلك أن صورة المدن السودانية التي رسمها الجغرافيون والباحثون بناء على نتائج إحصاء السكان الأول لعام ١٩٥٥/٥٦ قد تغيرت تماماً ، ويظهر شكلها الجديد في تركز المدن الكبرى في النطاق الأوسط ، بينما تظل في النطاقين الشمالي والجنوبي إلا من مراكز حضرية صغيرة الحجم مفرقة ومتباعدة المسافات .

ويلاحظ عدم وجود أى من المدن في الإقليم الجنوبي أو حتى عواصمه الإقليمية ضمن الـ ١٢ مدينة كبرى ، ويرتبط هذا بالتخلف الاقتصادى وعدم استقرار السكان وبجائبة الأمن غير المستتب التي كان يعانيها الإقليم الجنوبي خلال تلك الفترة .

والمتبع لمجموعة الخرائط التي توضح العلاقة بين المدن وأحجامها وتوزيعها من ناحية ، وبين استغلال الأرض ووسائل النقل المختلفة من ناحية أخرى - سوف يتبين أن أكبر المدن حجماً وأعظمها أهمية تظهر في أكثر مناطق القطر تقدماً من النواحي الاقتصادية والحضرية ، والمتطورة في وسائل النقل والمواصلات . راجع أشكال (١٠-٤) و (١٠-٥) و (١٠-٦) .

العوامل المؤثرة على تطور وتوزيع المناطق الحضرية :

تعتبر العوامل الجغرافية والاقتصادية من العوامل الأساسية التي أثرت في توزيع المناطق الحضرية وتشكيل النمط الحالي التي تظهر عليه - ورسمت الصورة الحالية لخريطة المظاهر العمرانية في السودان .

وتمثل جمهورية السودان الديمقراطية جزءاً رئيسياً من النطاق السوداني الكبير المعروف في القارة الإفريقية ، والذي يمتد على عرض هذه القارة . وقد اتخذ السودان هذا المفهوم الجغرافي ليكون اسماً للدولة السياسية بعد استقلالها . وقد كان لامتداد رقعة الدولة من الجنوب إلى الشمال بين دائرتي العرض ٥° ، ٢٢° شمالاً ، أن اشتملت على ثلاثة نطاقات طبيعية رئيسية : ففي الشمال تسود الطبيعة الصحراوية ، وفي الجنوب منطقة شبه غابية ، أما الوسط فهو النطاق السوداني الذي يعتبر أساس العمران ويمتد بين دائرتي العرض ١٠° ، ١٥° شمالاً .

وكان لهذه الصورة الطبيعية أثرها الواضح في توزيع السكان والمناطق الحضرية والعمرانية في السودان وعملت على تشكيل ثلاثة أقسام رئيسية متباينة وهي : القسم الشمالي الصحراوي

غرب المعمور ، والقسم الجنوبي الغالب أقرب إلى المعمور ، ثم القسم الأوسط وهو أساس المعمور^(١) .

ويمثل نهر النيل وروافده العديدة المعلم الطبوغرافى الرئيسى فى خريطة السودان الطبيعية وهو يعتمد على هذه المناطق الثلاثة الرئيسية ، ويكون أساس الحياة وال عمران فى الشمال الصحراوى ، ويضعاف فى زيادة العمران فى الوسط ، بينما يكون أثره محدوداً على العمران فى الجنوب .

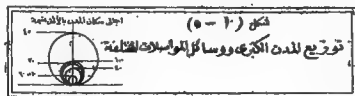
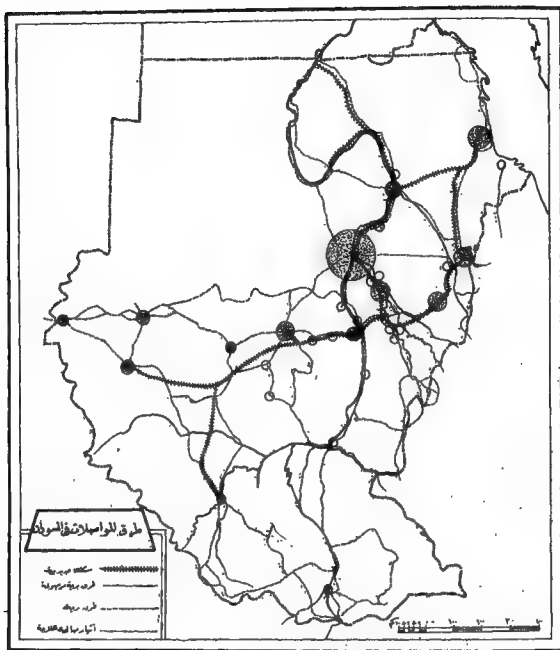
ويظهر من هذا أن المناطق الحضرية تتوزع على محورين أساسيين : المحور الطولى (النيل) والمحور العرضى (الساقي) ، وعند التقاء المحورين يقع مركز الثقل الاقتصادى والعمرانى والبشرى فى أرض الجزيرة الزراعية الخصبة^(٢) .

ويلاحظ على المحور الطولى (النيل) أن معظم المناطق الحضرية تقع على ضفاف نهر النيل ، وذلك لوجود موارد المياه الدائمة للاستغلال الزراعى والدعوى ، إلى جانب أن نهر النيل يعتبر طريقاً هاماً للنقل والتجارة ، ولهذا ليس من الغريب أن يكون تجمع المراكز الحضرية القديمة على ضفافه أو بالقرب منه — فإذا تتبعنا هذا المحور من الجنوب فى اتجاه الشمال . يلاحظ أن المدن والمراكز العمرانية تظهر على شكل الخط الشجرى . فى منطقة بحر الغزال والجبل نجد منطقة السلود المائية الطاردة (المستنقعات) ، يعتمد العمران عنها إلى الأجزاء المرتفعة — والمدن فى هذا الجزء عبارة عن مراكز حضرية وعمرانية صغيرة دخيلة على هذه البيئة . وكان من نتائج ذلك أن منطقة السلود تكاد تكون خالية من المدن ولكن تحيط بحوافها سلسلة من المناطق الحضرية تمثل المدن الكبرى فى الجنوب وتمتد جميعها فى شبه حلقة من أويل واو والتوتنج ورميث فى بحر الغزال ، وتنتهى على بحر الجبل بمجموعة مدن جوبا ومنقلا والرجاف ، كما تمتد سلسلة من المراكز الحضرية أيضاً فى الجنوب على خط تقسيم المياه بين النيل والكنفر ، وهى مجموعة مدن طمبرة وياميو وأنزاوا وإي ، وقد نشأت هذه المدن نتيجة للتطور فى زراعة القطن وغزله ونسجه .

أما أهم المدن التى تقع على النيل الأبيض من ملكال وحتى التقائه بالنيل الأزرق ، فتقع ملكال فى بدايته ثم كوسى والدويم — أما المراكز الأخرى فهى عبارة عن حلى صغيرة تشمل الجبلين والرثك وكندوك .

(١) جمال حمدان (١٩٦٤) ، « المدينة العربية » ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٥٢ .

(٢) عبد العزيز كامل (١٩٦٨) ، « وجه السودان » ، أعمال مؤتمر السودان فى أفريقيا ، جاسسة الخرطوم ، ص ١١ .



أما النيل الأزرق فهو أكثر المجارى النهرية بالسودان غنى بالمدن وتركزاً بالعمران والسكان ، ونشأت عليه في الماضي أقوى مملكة سودانية (القونج) ، وتقل المدن في أعاليه ، ولكنها تزداد في أعدادها وأحجامها حتى منطقة التقائه بالنيل الأبيض .

وتظهر الخرطوم عند مقرن النيلين كأكبر مجمع حضري وتجمع سكانى بالقطر . وتبدأ المدن في النيل الأزرق بالروصيرص وسنجه وسنار وودملنى والمسلمية ورفاعة — والحصاحيصا ثم الكاملين ، وكلها تقع على الضفة اليسرى للنيل الأزرق .

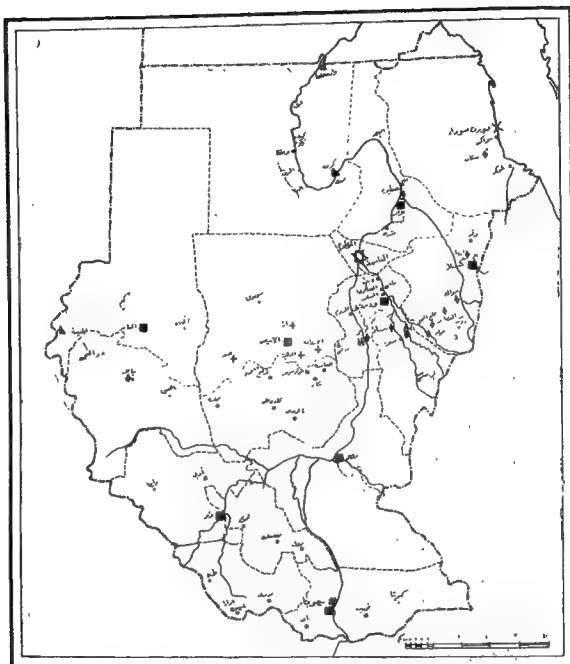
ويلاحظ أن روافد النيل الأزرق وهى الرهد والدندر تخلو من المراكز الحضرية تماماً . وتقل المناطق الحضرية كثيراً في المناطق الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق وروافدها . والسطرة — ويرجع ذلك لعدم وجود موارد مائية ، ولا تظهر من المدن في هذه المنطقة سوى المناقل وقلاع النحل والقضارف فقط ، وكلها تدين في نشأتها إلى موارد المياه الجوفية .

ويرى أن أفقر أجزاء النيل الرئيسي بالمدن والمراكز الحضرية هى تلك الشفة الممتدة بين الخرطوم وحتى الحدود مع مصر ، وماعدا مدينة عطبرة ، يلاحظ أن المدن القليلة العدد والمنتشرة على طول النيل في هذا القسم كلها صغيرة الحجم — وأهمها شندى والدامر وبربر وأبو حمد ومروى وكريمة ودققة . كما أن مواقع هذه المدن تتحدد بينديات ونهايات منطقة كل جندل من الجنادل الست — إذ توجد مدينة في جنوب كل جندل ومدينة أخرى في شماله :

ويظهر من توزيع المدن والمراكز الحضرية على محور النيل ، كثرة أعدادها وزيادة أحجامها عند التقاء المحور النيل بالمحور السافاني إلى جانب أن معظمها تقع على طول الخطوط الحديدية أما المحور العرضي (نطاق السفانا) فيقع بالتقريب بين دائرتي العرض ١٠° ، ١٥° شمالاً ، ويمتد هذا النطاق العريض من الغرب إلى الشرق ، ويتقاطع مع المحور النيل في منطقة هى مركز الثقل المراتى — ويتميز هذا انطاق بفقر الاجزاء الشمالية منه مع ضئى جزئه الجنوبي لازدياد كمية الأمطار الساقطة .

ولا يرتبط توزيع المدن والمراكز الحضرية على هذا المحور ارتباطاً قوياً بنهر النيل ، وإنما عدد توزيعها أيضاً بالموارد المائية الأخرى من أخوار فصيلة ومياه جوفية ، إلى جانب أن السكك الحديدية تلعب دوراً كبيراً في ازدهار معظم المدن في هذا النطاق . ويقع في الجزء الغربى من هذا المحور مدن غرب السودان الكبرى ممثلة في الفاشر ونبالا والرهد وأم روابه والنهود والدلتنج وكادوقلى وزالنجى والضمين وغيرها .

أما الجزء الشرقى فتقع عليه كبرى مدن شرق السودان وهى كسلا والقضارف وأروما



● مدينة العاصمة	◆ مدينة الشكلا المحلية
■ مدينة المراكز الإدارية	+ المحلة التقليدية
X مدن المراكز البحرية	• مراكز مدينة معينة
* مدن المراكز النهرية	

شكل (١-٦) تصنيف المدن وتوزيعها في السودان

وطوكو وسنكات وجيب - وتعتبر المياه كما في غرب اخور الضابط الرئيسي المتحكم في توزيع المدن والمراكز الحضرية - وينتهي هذا النطاق على ساحل البحر الأحمر حيث تقع مدينة بورت سودان الميناء الوحيد والرئيسي للقطر .

هذا هو الإطار العام لصورة المراكز الحضرية الكبيرة والصغيرة ، قام فيها نهر النيل وروافده والموارد المائية والظروف الطبيعية بتحديد توزيع هذه المدن - حيث تقع المناطق الحضرية متباعدة عن بعضها وتفصلها مساحات كبيرة .

ويلاحظ داخل هذا الإطار العمراني العام وجود عدد من التفجوات العمرانية في مناطق متفرقة ، أهمها الجزء الشمالى الغربى التى فرضت ظروفه الطبيعية خناق مثل هذه الفجوة ، وهى من أبرز المناطق والأقاليم غير المحورة فى القارة الأفريقية (١) . كما أن منطقة السدود فى أعلى النيل تمثل فجوة عمرانية أخرى مختلف أسباب ظهورها عن تلك التى سببت وجود الجزء غير المعمور فى الشمال الغربى . فى منطقة السدود كان عامل الغطاء النباتى من أهم العوامل التى عرقلت قيام المدن والمراكز الحضرية والعمرانية . وهناك منطقة ثالثة خالية فى غرب السودان تفصل بين مديرتى كردفان ودارفور ، اللتين تظهر مدينتهما فى مجموعتين أساسيتين تفصل بينهما هذه الفجوة - هذا بالإضافة إلى مناطق خالية أخرى من العمران تفصل بين الأقاليم المختلفة وتظهر واضحة على خريطة توزيع المدن ومراكز العمران .

وهذه الصورة المدنية والحضرية للمراكز العمرانية فى السودان ، كانت مجال المراسمات وأبحاث عدد من الجغرافيين والباحثين ، عرضها كل منهم من وجهة نظره الخاصة - فمثلا يذكر بارير أن وسط السودان هو مركز القطر الاقتصادى والعمرانى ، بسبب سقوط الأمطار الصيفية الكافية للزراعة والرعى ، ويلعب النيلان الأبيض والأزرق دوراً اقتصادياً هاماً . ويتصور إنه إذا رسمت دائرة نصف قطرها ٣٢٥ كيلو متر ومركزها مدينة كوستى على النيل الأبيض - نجد أنها تضم الغالبية العظمى من المدن والمراكز الحضرية فى السودان داخل هذه الدائرة ، وأن المدن القليلة الأخرى تتوزع فى المناطق المختلفة (٢) - كما يوضح كروتكى أن خط طول ٣١° (أو ٣٢°) شرقاً - يقسم القطر إلى قسمين : القسم الشرقى يضم مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وأجزاء من مديريات الشمالية وأعلى

(١) تشير جميع غرائط توزيع وكثافة السكان والمراكز العمرانية التى تصدرها مصلحة المساحة بالسودان إلى هذه المنطقة دائماً بأنها من المناطق غير المسكونة أو الممورة .

(٢) Barbour, K.M. (1961), The Republic of the Sudan - Regional Geography, University of London, London, p. 73.

النيل والاستوائية ، أما القسم الغربي فيشمل الأجزاء الأخرى : ومن هذا التقسيم يتضح أن معظم المدن الرئيسية الكبرى تقع في القسم الشرقى (١) .

وهناك من يرمص صورة جديدة للمراكز الحضرية ، إذ يذكر عبد العزيز كامل أن المراكز العمرانية تظهر على شكل السهم والقوس : السهم هو المحور النيل ، ووتر القوس هو المحور الرعوى - السافاني - وعود القوس تمثله عمدة المدن الجنوبية التي تشمل أديل وواو والتوتج ورمبيك ثم جوبا وتوريت (٢)

ويوضح جمال حمدان أن النمط العام لشبكة المدن مؤلف من صليب أسامى يستقر داخل هلال لنوى أعلى الاطراف الجنوبية (٣).

ويتضح من هذه الاشكال والصور المتقاربة لطبيعة توزيع المراكز الحضرية والعمرانية أن العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية هي التي عملت على قيام هذا النمط التوزيعي من المدن السودانية. وسوف نستعرض فيما يلي أهم هذه العوامل المؤثرة على توزيع المراكز الحضرية في السودان . .

٩ - العوامل الطبيعية :

ولا شك أن العوامل الطبيعية قد أثرت بالدرجة الأولى على توزيع المدن في السودان ، لأن معظم هذه المدن حتى القديمة منها ، قد نشأت على ضفاف الأنهار - وذلك لوفرة المياه - فقد عمل نهر النيل كما ذكرنا من قبل على جذب المدن . كما أصبح عاملاً رئيسياً في النقل والتجارة خاصة قبل تطور وسائل النقل الحديثة . وهذا يوضح تركيز المدن والقرى في أرض الجزيرة على ضفاف الأنهار وحتى في مناطق المشروعات الزراعية - ولم يتأثر موقع معظم المدن والمراكز الحضرية بالسكك الحديدية ، لأن مدينتي سنجة والروصيرص كانتا في نفس أحجامها قبل وصول السكك الحديدية ، ولا تزال اليوم لا يخدمها خط حديدى .

هذا بالإضافة إلى أن كل المدن الكبرى التي تقع بعيداً عن الأنهار مثل الأبيض ونبالا والفاشر في الغرب ، وكسلا والقضارف وبورت سودان في الشرق قد قاست بسبب اعتمادها على موارد مائية دائمة - وعلى وجه العموم فإن تأثير النيل على جلب المدن هو تأثير قوى وواضح ، وسيظل من أهم العوامل في قيام وتطور المدن .

(١) كروتكى . ك . ج . (١٩٥٦) . « حشرون حقيقة وحقيقة عن السودانين » - (الترجمة العربية)

الخرطوم ، ص ١٦ .

(٢) عبد العزيز كامل (١٩٦٢) : « توزيع المراكز الحضرية في السودان » ، كتاب المؤتمر الجغرافي العربي الأول ، القاهرة ، المجلد الثاني ، ص ٩٤١ .

(٣) جمال حمدان (١٩٦٤) ، ص ١٥٤ .

كما أن ملتقى الأنهار وتوزيع الجنادل هي أيضا من العوامل التي تدعو إلى قيام المدن ، لأن الخرطوم الكبرى قامت عند مقرن النيلين الأبيض والأزرق - ومدينة عطبرة التي تعتبر أكبر مدن شمال السودان وأهمها جميعا - نشأت عند التقاء نهر العطبرة بالنيل الرئيسي ، وملكال قامت عند مقرن السوياط بالنيل الأبيض - أما مدن كريمة ودنقلة ومروى وكريمة وبربر وشندى وجوبا ، فإنها تقع على أطراف الجنادل التي تمثل إنقطاعا في النقل ، الأمر الذي إستدعى قيام هذه المدن .

وقد إتضح من قبل أن الظروف الطبيعية والصحراوية في الشمال والغاية المستنقعية في الجنوب كانت السبب الرئيسي والعامل الأساسي في عدم نشأة المدن بهذه المناطق والأقاليم .

٢ - العوامل السياسية :

ظهر أثر هذه العوامل بعد إعادة فتح السودان في عام ١٨٩٨ وتقسيمه إلى مديريات ومراكز بفرض الإدارة والحكم - مما أدى إلى إختيار مراكز عمرانية في الجهات المختلفة ، لكي تكون مقرا للحكم ومراكز للحاميات العسكرية وقوات الأمن وراثسة المصالح والوحدات الحكومية - ومن هنا فقد أختيرت بعض المراكز التجارية مثل الخرطوم والدامر وكسلا وود مدني والقاهر والأبيض وجوبا وملكال وواو - لكي تكون عواصم للمديريات . كان ذلك هو الأساس في تطورها ونموها ، وأصبحت المراكز الستة الأولى هي المدن الكبرى أما الثلاثة الأخرى فقد كانت عبارة عن مراكز قوية نمت بعد ذلك .

٣ - العوامل الاقتصادية :

كانت العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي أثرت في توزيع المدن والمراكز الحضرية ، كانت أكبر مراكز العمران حتى فجر القرن العشرين هي التي تلتقي عندها طرق القوافل والتجارة ، والمدن عبارة عن مراكز تجارية لتجميع الحاصلات والانتاج من هذه المناطق - وفي نفس الوقت تنقل الطرق هذا الانتاج إلى منافذ التجارة الخارجية . فكانت الطرق مثل الشرايين التي تحمل الحياة إلى المدن التي تمر بها أو تكون نهاية لها (١) : كما أن الهدف الاقتصادي كان هو الأساس في قيام بعض المراكز العمرانية - وهذا يفسر قيام ونشأة المدن الهامة : فالخرطوم كانت مركزا تجاريا تنهى عندها طرق القوافل المحملة بالمنتجات ، التي تتفرغ إلى الجهات المختلفة .

(١) صلاح الشامي (١٩٥٩) ، للمواصلات والتطور الاقتصادي في السودان ، القاهرة ، دار الطباعة ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

: وقد كانت المدن في غرب السودان - الأبيض وبارا والدنج والفافر ونيالا وغيرها - مراكز لجميع التجارة في تلك الأقاليم وتمت من قرى صغيرة - بل إن ذلك يفسر أيضا نشأة وتطور المدن التي تقع على النيل نفسه مثل بربر وشندى وستار ، فقد كانت في نفس الوقت مراكز تجارية هامة تلتقي عندها الطرق التي تعبرها القوافل التجارية .

أما في جنوب القطر فإن المدن الكبرى مثل مريدى وجوبا وواو تلتقي فيها شبكة الطرق من جهات متباينة ، بل أن جوبا نفسها تمثل نقطة الالتقاء بشبكة الطرق مع الدول الإفريقية المحاورة .

وقد تضاءلت أهمية الطرق كوسيلة للنقل والمواصلات بعد قيام السكك الحديدية ، ولكنها ستظل وسيلة للنقل المحلى في الجهات شبه الصحراوية في السودان الشمالى (١) كما أن هذه الطرق ذات أهمية كبرى لنقل الإنتاج إلى المراكز التجارية في غرب السودان وشرقه .

أما دخول السكك الحديدية فكان بداية مرحلة جديدة في التطور الاقتصادى ، أحدثت إنقلابا في معايير المدن - ففي الماضى كانت الطرق البرية والملاحة النهرية هى وسائل المواصلات الرئيسية ، ولكن دخول السكك الحديدية ساهم على تطوير مراكز العمران التي كانت تقع عند مقارن الأنهار أو عند مراكز ومفرق طرق القوافل التجارية .

والمنتج لمراسل إنشاء السكك الحديدية ، يلاحظ أنها في البداية قامت لخدمة أغراض عسكرية ولربط السودان ومصر ، إلى جانب ربط مراكز الإنتاج بمنافذ التجارة الخارجية ولكنها تطورت بعد ذلك لخدمة الاقتصاد الوطنى أثر قيام المشروعات الزراعية وازدهار التجارة .

: وأصبحت عطبرة في نهاية عام ١٨٩٨ معسكرا ومخزنا لإدارة وصيانة العربات الحديدية حينما وصلتها السكك الحديدية من الشمال ومع بدء مشروع الخط الحديدى إلى البحر الأحمر وأختبرت في عام ١٩٠٥ لى تكون رئاسة ومركز لإدارة وأعمال وصيانة عربات الخطوط الحديدية لكل أنحاء القطر .

: كما أصبحت سنار ملقى للخطوط الحديدية المتجهة إلى الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية من القطر - وتعتبر مدينة كرسى من خلق الخطوط الحديدية ، ثم اختارها

... (١) محمد محمود السيد ومحمد البنى سموى (١٩٦٦) : السودان - دراسة في الوضع الطبى والكيان البشرى ، والبنية الاقتصادية ، للقاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٤٢٨ .

لعبور الخط الحديدي إلى غرب السودان في عام ١٩١٠ ، وأصبحت كذلك ميناء لاستقبال مخارة الإقليم الجنوبي .

وقد أسكن على طول الخط الحديدي بين الخرطوم وبورت سودان عن طريق سلاسل أن تقوم مراكز تجارية ترجع أهميتها إلى قيامها بوظيفة المدينة على مراحل الخط الحديدي مثل السوكي والحواته والقضارف وسنكات وغيرها^(١)

أما المدن القديمة التي مرت بها الخطوط الحديدية أو أُنْهت عندها فقد ازدهرت وزادت أهميتها - كذلك أصبحت عطبرة وليست بربر أو شندى أكبر مدينة في الشمالية . وتطورت كوسني وليست اللويم ، لأن تلك المدن فقدت أهميتها كمراكز تجارية لطرق القوافل .. وأصبحت نبالا العاصمة التجارية الأولى في دارفور بعد وصول الخط الحديدي في عام ١٩٥٩ ، وكانت قد بدأت حياتها في عام ١٩٣١ كمركز تجاري ، وحتى عام ١٩٣٦ كان يوجد بها سبعة محلات تجارية ، ولكنها تطورت في وقت الحاضر وأصبحت مقرا للبنوك وبعض المصالح الحكومية ومركزا تجاريا هاما . واثرت نوعا على أهمية الأبيض كنهاية للخطوط الحديدية ومركز تجاري ، كما إن منافستها للفاشر العاصمة الادارية للاحليم قد ازدادت بدرجة كبيرة (٢) .

هذا بالإضافة إلى أن وصول الخط الحديدي إلى مدينة واو عاصمة مديرية بحر الغزال قد زاد من أهميتها وفي تنشيط التجارة في الجنوب - وأصبحت واو مركزا لتوزيع السلع التجارية لاقليمها بعد أن كانت جوبا هي المركز التجاري الوحيد الذي يقوم بخدمة الإقليم الجنوبي .

هنا إلى جانب أن المشروعات الزراعية التي قامت في السنوات الأخيرة كالمشاريع الزراعية التخصصية لإنتاج القطن والزراعة المطرية الآلية لإنتاج الحبوب في النيل الأزرق وخطة القضايف قد عملت على نمو وتطور المدن والمراكز الحضرية وإزدياد أهميتها مثل أبو حجار وسنجة وسنار وكوسني والقضارف وبعض المراكز الأخرى في هذه المناطق .

كما كان من نتائج اختيار منطقة خشم القربة في الشرق كوطن للنوبيين من أهالي وادي حلفا المتأثرين بإنشاء السد العالي في الشمال - ظهور أكبر مشروع استيطاني في السودان قبل أكثر من عشر سنوات وذلك بقتيد مدينة حلفا الجديدة وقرى الأسكان في هبة المنطقة .

(١) عبد العزيز كامل (١٩٦٢) ، ص ٩٣٩ .

(٢) Khogali, M. (1964), "The Significance of the Railways to the Economic Development of the Republic of the Sudan", Unpublished Thesis, University of Waled (Sewana) p. 209.

• ويلاحظ من دراسة الخصائص الوظيفية العامة للمدن والمراكز الحضرية في السودان أن الوظيفة الإدارية هي أساس قيام المدن ، وأن الغالبية العظمى من المدن تقدم الخدمات الأساسية لإقليمها . - وإلى جانب قيامها بالوظيفة الإدارية فإن كل المدن عبارة عن مراكز تجارية هامة لتجميع الحاصلات والإنتاج الزراعي . وفي نفس الوقت هي مراكز توزيع البضائع والسلع للقرى المحاورة ، وبالتالي كانت هذه المدن أيضا مراكز للنقل والمواصلات تلتقي عندها طرق القوافل والسيارات ، ومعظمها في الواقع مراكز للسكك الحديدية أو الملاحة النهرية . وبالإضافة إلى ذلك فهناك مدن مثل الأبيض ونيالا وكوسى توجد بها أسواق كبيرة للماشية ، وقد كانت مدينة كوسى مركزا لتعليب اللحوم .

يلاحظ إذن أن التجارة هي من أسس البناء الاقتصادي للمراكز الحضرية ، بل أن زيادة النشاط التجارى وأرباحه قد شجعت أصحابه للاستثمار في القطاع الصناعى ، الذى يعمل بدوره على إزدهار الأعمال الأخرى في المدينة .

• وكان من نتائج ميادة الإقتصاد الزراعى أن أصبحت المدن أيضا مراكز لتسويق الإنتاج الزراعى بخلافه وسنار وكسلا وكوسى وود - مدنى وشندى تعتبر من أهم المدن التى تقع في مناطق الإنتاج الزراعى ، كمناطق القطن والحبوب والخضر والفاكهة . ومن ثم كانت هذه المدن أيضا مراكز لصيانة الآلات الزراعية التى تستخدم في هذه المشروعات . كما أن زيادة رقعة الأرض الزراعية بالقرب من هذه المدن يعكس زيادة وتعدد الوظائف التى تقدم بها هذه المدن .

• وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض القرى المحاورة للمدن الكبرى تتحول إلى مدن في أيام العجاسواق التجارية . - ويطلق هذا على معظم القرى التى تتجمع حول المدن الكبرى في مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكوهفان .

كما أن بعض المدن تعتبر مراكز للطوائف الدينية حيث سيطرة الطرق الصوفية ورجال الدين على بعض أفكار سكان المدن ، بل هي إحدى عوامل إزدهار بعض المدن كما حدث في أم درمان والأبيض وكسلا والدامر .

وهناك المدن التى تعتبر كمقر للمنظمات والهيئات السياسية ، إلى جانب أنها مراكز رئيسية للتعليم - تتركز فيها المدارس الثانوية العامة والعليا - والمعاهد المتخصصة والجامعات ولا يتوجد الكهجرة في الوقت الحاضر إلا في الخرطوم الكبرى فقط .

والمدن في السودان هي مراكز للمؤسسات الصحية كالمستشفيات الكبيرة التي تقدم الخدمات الصحية المختلفة لأقاليمها — ويوجد في كل مدينة مستشفى رئيسي يخدم عددا كبيرا من سكان الأقليم — فمن الملاحظ أن القرويين يتجهون يوميا إلى المدينة طلبا للعلاج ، لأن المراكز الصحية في القرى تقوم بالأسعافات الأولية فقط .

وتعتبر المدن الكبرى مقرا للبنوك والبيوت التجارية والشركات ورجال الأعمال ، إلى جانب أنها مراكز للصناعات الخفيفة . كما تقدم المدن التسهيلات الترفيهية والثقافية والرياضية لأقاليمها ، وإن كانت الأكثرية منها تشكو من نقص واضح في وسائل الترفيه والتسلية التي تنحصر في دور السينما والملاعب الرياضية .

وترتبط المدينة إرتباطا وثيقا وقويا بالأقليم الذي تقع فيه ، وخاصة القرى المجاورة لدرجة أن معظم المدن هي أقرب إلى القرى المتضخمة منها إلى المدن الحقيقية . وبوجه عام فإن الوظائف التي تقدمها المدن في السودان ، لا تخرج عن الوظائف الرئيسية للمدن في العالم ، إلا أن طبيعة القطر وتختلفه الصناعي يقلل من مستوى هذه الخدمات ، وهذا ما نلاحظه بصفة خاصة في مدن الجنوب . لأن الوظيفة الإدارية تكون أهم ما تقوم به المدينة .

وهناك حقيقة هامة وهي أن المدن ماعدا مدن مديرتي الخرطوم والجزيرة تقع متباعدة عن بعضها وتفصلها مسافات كبيرة ، ونتيجة لذلك فإن المدن العشرة الرئيسية الكبرى هي التي تقدم الكثير من الخدمات والوظائف بالنسبة للمدن الأخرى التي تعتبر مراكز إدارية صغيرة واقط للتجميع والتسويق في الأقاليم المختلفة .

فالخرطوم الكبرى هي مركز الثقل المدني والحضري وتتفوق على جميع المدن ليس في حجمها فقط ولكن في تأثيرها القوي أيضا وهذا بالطبع حال عواصم معظم الدول النامية في العالم (١) .

Jefferson, M. (1939), «The Law of the Primate City», Geographical Review, April, p. 227.

(1)

التطورات الحديثة في المناطق الحضرية السودانية :

قامت الدولة بإجراء الإحصاء الثاني للسكان في عام ١٩٧٣ - والتي ظهرت بعض نتائجها الرسمية المطبوعة في مطلع عام ١٩٧٦ - وقد تم القيام بهذا الإحصاء بعد مرور سبعة عشر عاما من الإحصاء الأول في عام ١٩٥٦ وسبع سنوات على المسح الذي أجرته مصلحة الإحصاء السودانية للسكان والسكن في المناطق الحضرية في عام ١٩٦٦ (١) .

وتبين من الإحصاء انماي أن مجموع سكان السودان الكلي في عام ١٩٧٣ وصل إلى ١٤,٩٥٧,٨٣٢ نسمة من بينهم ٢٧١,٧٥٦,٢٧١ نسمة هم من السكان الذين يقطنون في المناطق الحضرية - وبذلك أصبحت نسبة سكان الحضر تصل إلى ١٨,٣٪ من مجموع السكان الكلي في السودان - وتكون نسبة سكان المدن قد ارتفعت من ١١,٨٪ في عام ١٩٦٦ إلى ١٨,٣٪ في عام ١٩٧٣ .

ويوضح جدول توزيع سكان المدن في مديريات السودان المختلفة أن أعلى نسبة للاحضر في مديرتي كسلا والبحر الاحمر وتصل النسبة إلى أذناها في مديريات الاقليم الجنوبي .

جدول (٣) : عدد سكان الحضر في المديريات عام ١٩٧٣ .

المديرية	المجموع الكلي للسكان	سكان المدن
النيل الأزرق	٣,٨٣٩,٠٦٢ نسمة	٥٤٦,٩٠٧ نسمة
كسلا	١,١١٩,٩٦٨	٢٤٤,٥٠٠
كردفان	٢,٢٢٧,٦٨٢	٢٨٦,١٨٤
دارفور	٢,١٨٥,٩٨٩	١٩٩,٥١٦
الشمالية	٩٧١,٩٥٨	١٧٩,٩٦٩
البحر الاحمر	٤٦٢,٣٥٤	١٦٦,٨٥٦
الخرطوم	١,١٦٨,٨٧١	٨٢٦,٤٣٤
الاقليم الجنوبي	٢,٩٨١,٩٤٩	٣٠٦,٠٠٥
السودان	١٤,٩٥٧,٨٣٢	٢,٧٥٦,٢٧١

(١) قام الباحث بالحصول على منظم المعلومات الخاصة بإحصاء السكان الثاني لعام ١٩٧٣ بإتصاله الشخصية مع المسئولين في مصلحة الإحصاء بالخرطوم - إذ أنه لم تظهر المطبوعات الرسمية بنتائج هذا الإحصاء .

وقد ظهر من نتائج الإحصاء الثانى إن عدد المناطق الحضرية قد ارتفع إلى ١١٠ مركزا حضريا
وهى المراكز ذات الأهمية الإدارية والاخرى التى يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة -
وقد أضيفت بذلك خمسة عشر مركزا حضريا إلى المناطق الحضرية الأخرى فى مسح السكان
والسكن لعام ١٩٦٦ وهى ٩٥ مركزا حضريا (ملحق ٢) .

وقد انضمت إلى عدد المناطق الحضرية مراكز عمرانية قليلة فى عدد سكانها وصغيرة
فى حجمها من مديرتى الشمالية والنيل الأزرق وهى مراكز الخنتلق والدبة وعبرى وأبو حمد
ووادى حلفا وكبوشية وغيرها . وبذلك ازداد عدد المراكز الحضرية فى مديرتى النيل
الأزرق ووصلت إلى ٣٧ منطقة حضرية أى بنسبة ٣,٥ ٪ من مجموع المناطق الحضرية
فى السودان - تليها مديريات كردفان والشمالية وكسلا - بينما يقل عدد المراكز الحضرية
فى مديرية أعالي النيل التى تضم مركزا حضريا واحدا ثم مديرية البحر الأحمر .

جدول (٤) - توزيع المناطق الحضرية الجديدة على

المديريات المختلفة فى عام ١٩٧٣ .

الرقم	المديرية	عدد المراكز الحضرية	الرقم	المديرية	عدد المراكز الحضرية
١	فارفور	٧	٦	النيل الأزرق	٣٧
٢	أماك النيل	١	٧	الاستوائية	٨
٣	بحر الغزال	٦	٨	الخرطوم	٣
٤	الشمالية	١٦	٩	كسلا	١٥
٥	البحر الأحمر	٤	١٠	كردفان	١٨

ويلاحظ أن المناطق الحضرية قد تزايد عددها من ٦٨ مركزا حضريا فى عام ١٩٥٦
إلى ٩٥ مدينة فى عام ١٩٦٦ حتى وصلت إلى ١١٠ مركزا حضريا فى عام ١٩٧٣ - أى أن
المناطق الحضرية قد ارتفعت إلى ٤٢ مركزا خلال فترة السبعة عشر عاما . النابغة (١٩٥٦ -
١٩٧٣) - ومعظم المناطق الحضرية لارتفع عددها فى المديريات الشمالية بينما لم تزد عدد المراكز
الحضرية فى مديريات الاقليم الجنوبي أكثر من مركزين اثنين فقط خلال تلك الفترة كما
يظهر من الجدول (٥) :-

وبذلك تكون نسبة التحضر في السودان قد ارتفعت من ٨,٣٪ في عام ١٩٥٦ إلى ١١,٨٪ في عام ١٩٦٦ - أى أن متوسط درجة التحضر خلال تلك العشر سنوات لا تزيد عن ٧٪ في عام ١٩٦٦ من مجموع السكان الكلى - وفي عام ١٩٧٣ وصلت نسبة سكان المدن إلى ١٨,٣٪ ويصبح متوسط نسبة التحضر خلال تلك السنوات السبع ١٥٪ من مجموع السكان. ويلاحظ أن نسبة التحضر قد تضاعفت في الفترة الأخيرة عنها في السنوات العشرة الماضية مما يدل على الزيادة الكبيرة والسريعة في زيادة سكان المراكز الحضرية.

وقد وصل متوسط درجة التحضر في السودان على ذلك خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٥٦) إلى ١٢,٨٪ من المجموع الكلى للسكان.

جـ ٥) توزيع المراكز الحضرية في السودان خلال الفترات

١٩٥٦ - ١٩٦٦ - ١٩٧٣ .

المهيرة	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٣
المهيرات الشمالية	٥٥	٨٢	٩٥
المهيرات الجنوبية	١٣	١٣	١٥
السودان	٦٨	٩٥	١١٠

ويظهر من الملاحظ (٣) أن هناك ثلاثة مدن كبرى في السودان يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٣ وهى مدن الخرطوم الكبرى وبورت سوان وود مدفر - بينما توجد تسعة مراكز حضرية يتراوح عدد سكانها من ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة وهى مدن كسلا والابيض والقضارف وعطبرة وكوستى ونبالا وجوبا واولو والفشير - وتقل المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ٥٠,٠٠٠ نسمة إلى ٨ مدن - ويصل عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ نسمة ، ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٢٧ مدينة - يزداد عدد المراكز الحضرية التي يقل عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة إلى ٦١ مركزا حضريا - وبذلك يتبين أن عدد المدن في السودان التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة هي ٢٠ (عشرون) مدينة فقط.

جدول (٦) : تصنيف المراكز الحضرية في السودان لعام ١٩٧٣ (١)

عدد المراكز الحضرية	فئات سكان المراكز الحضرية
٣	أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة
٩	٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة
٨	٢٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ نسمة
٢٧	١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة
٣٥	٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة
٢٦	أقل من ٥,٠٠٠ نسمة
١٠٨	المجموع الكلي

ويبين من ملحق (٣) أن عدد المدن التي يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة هي ٢٦ مركزاً حضرياً تمثل ٢٤٪ من مجموع المراكز الحضرية في السودان ويصل مجموع سكانها إلى ٩٢٥٧٦ نسمة بينما تشكل المراكز الحضرية التي يتراوح سكانها بين ١٠,٠٠٠ نسمة، ٢٠,٠٠٠ نسمة ٣١,٨٪ من مجموع الكلي للمراكز الحضرية ولا يزيد عدد سكانها جميعاً على ١٤٣,٨٨٣ نسمة—وبذلك يصل مجموع سكان ٦١١ مركزاً حضرياً التي يقل عدد سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠ نسمة إلى أقل من ٢٣٧ ألف نسمة فقط—بينما يصل مجموع سكان العشرين مدينة التي يزيد مجموع سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ١,٨٦٣,٦٠٥ نسمة—ويبلغ عدد سكان ٢٧١ مدينة التي يتراوح عدد كل منها بين ١٠,٠٠٠ نسمة، ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٤١٢ ألف نسمة . ويصل عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى فقط واحدة من ضمن المناطق الحضرية في السودان إلى ٧٨٤ ألف نسمة .

ويظهر من ذلك أن العاصمة القومية الخرطوم الكبرى فقط (٧٨٤,٣١٣ نسمة) تعادل في مجموع سكانها جميع المراكز الحضرية البالغ عددها ٧٠ مركزاً والتي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ نسمة إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة (٧٨٧,٣٣١ نسمة) وهي المراكز الحضرية الحقيقية التي يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة .

(١) ادعت المدن الثلاثة في مديرية الخرطوم—وهي الخرطوم ودمردان والخرطوم بحري— في مدينة واحدة لأغراض هذه الدراسة لتعرف باسم (الخرطوم الكبرى) .—ويصبح بذلك عدد المراكز الحضرية ١٠٨ مدينة .

ويتضح كذلك أن الخرطوم الكبرى وهي العاصمة القومية (٧٨٤,٣٧٣ نسمة) تمثل مجموع سكانها حوالى نصف مجموع سكان المدن (٤٨ ٪) التى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة (١,٦٣١,٧٢٢ نسمة) . ويلاحظ كذلك أن مجموع سكان المدن الثلاثة الكبرى فى السودان فقط يصل إلى ١,٠٢٣,٧٢٠ نسمة حيث يفوق بأعداد كبيرة عدد سكان جميع المراكز الحضرية الكبرى السبعة عشر والتى يزيد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة .

جداول (٧) : مجموع سكان المراكز الحضرية لعام ١٩٧٣ .

عدد المراكز الحضرية	مجموع سكان المراكز الحضرية
٣	١,٠٢٣,٧٢٠ نسمة
٩	٦٠٨,٠٠٢
٨	٢٣١,٨٨٢
٢٧	٤١١,٠٦٥
٣٥	١٤٣,٨٨٣
٢٦	٩٢,٥٧٦
١٠٨	٢,٥١١,٦٢٩ نسمة

ويتبين من الملحق (٣) أيضا أن المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة هى فى الحقيقة مراكز إدارية صغيرة لا يمكن اعتبارها ضمن المراكز الحضرية الأخرى حيث يصل عدد سكان مدينة الخندق - هى أقل المراكز الحضرية سكانا - إلى ٨٢٦ نسمة فقط ، حينما يصل مجموع سكان العاصمة الخرطوم الكبرى منفردة إلى ٧٨٤ ألف نسمة

وإذا تم إستبعاد تلك المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ٥,٠٠٠ نسمة - والتى يعتبر معظمها عبارة عن قرى كبيرة - يكون عدد المدن السودانية ٨٢ مدينة وإذا أُهملت المراكز الحضرية التى يقل عدد سكان كل منها عن ١٠,٠٠٠ نسمة تكون بالسودان ٤٧ مركزا حضريا فقط .

ويمكن على ضوء ذلك تصنيف المراكز الحضرية فى السودان إلى ثلاث مستويات رئيسية تناسب الأوضاع العمرانية فى السودان وهى المدن الصغرى ويبلغ عددها ٣٥ مدينة

والتي يقل عدد سكانها عن ١٠,٠٠٠ نسمة - والمدن المتوسطة وهي التي يتراوح عدد سكان كل منها بين ١٠,٠٠٠ نسمة - ٢٠,٠٠٠ نسمة ويصل عددها إلى ٢٧ مدينة ثم المراكز الحضرية والمدن الرئيسية التي يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة وتمثل عشرين مدينة فقط .

جول (٨) : تصنيف المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكان كل منها على ٥,٠٠٠ نسمة في السودان عام ١٩٧٣

الرقم	درجة المدن	ثلاث مجموع السكان	عدد المدن
١	المدن الكبرى	أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة	٢٠
٢	المدن المتوسطة	١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة	٢٧
٣	المدن الصغرى	٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة	٣٥
٤	جميع المدن	أكثر من ٥,٠٠٠ نسمة	٨٢

ويتضح من ذلك العرض أن العاصمة القومية الخرطوم الكبرى تضم أكبر تجمع عمراني وسكاني في الدولة يفرض نفسه وسيطرته على جميع المراكز الحضرية المختلفة على كافة درجاتها ومستوياتها ، بل أنها تعادل ست مرات عدد سكان المدينة التي تليها مباشرة وهي بورت.سودان وتعادل سبع مرات: مدينة ودمدني التي يفوق عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة - بل يصل حجم الخرطوم الكبرى إلى عشرة أضعاف مدينة الأبيض عاصمة غوب السودان - وأنتا عشرة مرة للمدينة كوسى وتعادل ١٥ مرة حجم سكان مدينة الفاشر .

ويعادل حجم سكان الخرطوم الكبرى أيضا ثلاثين مرة لحجم سكان مدينة حلغا الجديدة أو شندي وهي من المدن التي يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة .

ولعل الفارق الملحوظ بين العاصمة الكبرى - الخرطوم - أكبر المدن السكانية سكانا ومدينة الخندق في المديرية الشمالية. وهي أصغر المراكز الحضرية سكانا إذ تعادل الأولى ٧٠٠ مرة حجم سكان المدينة الأخيرة .

لذلك فإن المقارنة تكاد تكون غير علمية بين المدن الكبرى والمراكز الحضرية الصغرى في السودان ، نظرا للتفاوت غير المنطقي في أحجام السكان من ناحية ، وإلى عدم عدالة أسس إختيار المراكز الحضرية من ناحية أخرى .

لذا كان لابد من النظر إلى الخرطوم الكبرى بين المدن السودانية إلى يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة والبالغ عددها إثنا عشر مدينة - وهي في مجموعها تمثل المدن الكبرى في السودان - بل إن حجم سكان الخرطوم الكبرى منفردة يمثل ٤٨٪ من مجموع سكان المدن الكبرى والبالغ ١,٦٣١,٧٢٢ نسمة .

أما إذا نظرنا إلى مدينة الخرطوم الكبرى في إطار مدن العواصم الإقليمية في السودان (١)؛ - نجد أنها تتفوق على جميع عواصم المديريات والأقاليم - بل أن مجموع عدد سكان الخرطوم الكبرى (٧٨٤,٣١٣ نسمة) وهي عاصمة مديرية الخرطوم يعادل مجموع جميع سكان عواصم المديريات المختلفة التي يصل عددها إلى ١٧ عاصمة إقليمية (٧٨٩,٩٤٦ نسمة)

ويرجع هذا إلى أن بعض العواصم الإقليمية قليلة في عدد السكان مثل دنقلة ٦,٠٠٠ نسمة وبامبيو ٧,٠٠٠ نسمة فقط - بينما وصل سكان الخرطوم الكبرى في نهاية ١٩٧٦ إلى مليون نسمة - بل أن مدينة بورعاصمة مديرية جونقلي الجديدة لم تظهر ضمن المراكز الحضرية في السودان خلال العشرين عاما الماضية، - كما أن ثلاث من العواصم الإقليمية الهامة للمديريات مثل الدامر وكادوقلي والدامزين يقل عدد سكان كل منها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٣ - ولم تعتبر ضمن المدن الكبرى في السودان ، مع أن بعضها يعتبر عاصمة إقليمية لأكثر وأهم مديريات السودان إقتصاديا واجتماعيا (الدامزين) .

(١) . تم القيام بتقسيم جديد للمحافظات السودانية المختلفة في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ وذلك بملء إجراء علمية لإحصاء التوزيع السكاني في عام ١٩٧٣ - حيث وصل عدد المديريات الكبرى إلى ١٨ مديرية (انظر الصفحات القادمة) وتم إختيار مراكز حضرية صغيرة كمواصم إقليمية لبعض المديريات الجديدة مثل الدمازين ودنقلة وبامبيو وبورع . حتى أن العاصمة الصغيرة لم يشر إليها ضمن المناطق الحضرية في الإحصاء السكاني الأخير لعام ١٩٧٣ - لذلك فإن عدد سكانها - كما ذكر من يتقویر الباحث فقط .

جول (٩) : مجموع سكان مدن العواصم الإقليمية للمديريات في السودان لعام ١٩٧٣

مسل	اسم العاصمة	مجموع السكان	مسل	اسم العاصمة	مجموع السكان
١	أنطروم	٧٨٤,٢١٣ نسمة	١٠	ملكال	٣٤,٨٩٨ نسمة
٢	بورت سودان	١٣٢,٣١٦	١١	الدويم	٢٦,٢٥٧
٣	ودمدف	١٠٦,٧٧٦	١٢	كاندوقل	١٨,٩٦٨
٤	كسلان	٩٨,٧٥١	١٣	النامر	١٧,٠٨٦
٥	الأيض	٩٠,٠٦٠	١٤	دميك	١٦,٧٣٢
٦	ليالا	٥٩,٨٥٢	١٥	الدمازين	١٢,٢٣٣
٧	جوبا [٥٦,٧٣٧	١٦	ياحيو	٦,٦٧٥
٨	وار	٥٢,٧٥٢	١٧	دقله	٥,٦٢٦
٩	الفافر	٥١,٩٣٢	١٨	بور	٢,٠٠٠

الفرقات الحضرية بين المديريات والأقاليم :

تباين نسبة سكان المدن من مديرية إلى أخرى حسب زيادة عدد المدن وسكانها بعدد سكان المناطق الريفية الأخرى : وتسجل مديرية الخرطوم أعلى نسبة لسكان المدن حيث وصلت إلى ٧٣٪ من مجموع السكان الكلي :

وأظهرت مديرية أعلى النبل أقل نسبة لسكان المدن بين المديريات إذ انخفضت نسبهم إلى ٤,٧٪. تليها مديرية بحر الغزال ٧,٦٪ من مجموع السكان :

وتصل نسبة سكان المدن في مديرتي كسلا والبحر الأحمر إلى ٢٠٪ وفي المديرية الشمالية ١٧٪ وكردفان ١٢٪ بينما تصل إلى ١٠٪ فقط في مديرية دارفور .

وترتفع نسبة سكان المدن في مديرية الخرطوم نظرا لزيادة عدد السكان في العاصمة - الخرطوم الكبرى - التي أصبحت أكبر مركز صناعي وتجاري في السودان .

وتوجد في مديرتي كسلا والبحر الأحمر كبرى مدن السودان وهي بورت سودان وكسلا والقصارف وحلفا الجديدة . أما في المديرية الاستوائية فانه يوجد نصف عدد المراكز الحضرية في مديريات الاقليم الجنوبي جعلها تحظى باكثر نسبة للحضر في الاقليم الجنوبي :

.. وبوجه عام يلاحظ انخفاض نسبة سكان المدن في السودان بوجه عام نظرا لسيادة الاقتصاد الزراعي المعيشي وعدم استقرار نسبة كبيرة من السكان تعيش على البدانة والترحال

كما أن معظم المناطق الحضرية عبارة عن مراكز للإدارة والخدمات لعدم قيام الصناعات المختلفة التي يمكن أن تساهم في تطور المدن وزيادة عدد السكان - لذا فإن المتوسط العام لنسبة سكان الحضر حتى عام ١٩٧٣ لم يرتفع عن ١٨,٣٪ . ورغم أن التحضر أصبح واقعاً واضحاً في الحياة السودانية وهو في تزايد مستمر ، إلا أن نسبة التحضر تعتبر أقل بكثير مما هي عليه في بعض الدول النامية التي تشابه في ظروفها الاقتصادية السودان . فقد إزدادت نسبة التحضر في المتوسط العام بنسبة ١٠٪ خلال فترة السبعة عشر عاماً من ٨,٣٪ في عام ١٩٥٦ إلى ١٨,٣٪ في عام ١٩٧٣ - ولعل النسبة كانت كبيرة في مديرية الخرطوم التي ارتفعت من ٥٠٪ إلى ٧٣٪ من مجموع السكان .

ويرجع انخفاض نسبة التحضر في مديرتي أعلى النيل وجونقلي خلال هذه الفترة إلى الحياة التقليدية للمواطنين في ذلك الاقليم والتي تعتمد على الاقتصاد المعيشي المرتبط بمهنة الرعي والزراعة المتغلة وبظروف عدم الاستقرار والاضطرابات والحرب الأهلية الموجودة في الاقليم في ذلك الوقت .

ويلاحظ أن نسبة التحضر قليلة في مديريات دارفور والشالية والنيل الأزرق لاستقرار معظم السكان في المناطق القروية الكبيرة لارتباطهم بالعمل والانتاج الزراعي .

ويعكس الجدول التالي نسبة سكان المدن في مديريات القطر المختلفة خلال فترة إجراء الإحصائيين الرسميين في عامي ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ .

جدول (١٠) : نسبة سكان المدن في مديريات السودان خلال عامي ١٩٥٦ - ١٩٧٣

الرقم	المديرية	إحصاء ١٩٥٦	إحصاء ١٩٧٣
١	الخرطوم	٥٠,٤٪	٧٢,٩٪
٢	كلا والبسر الأحمر	١٥,٩	٢٠,٩
٣	الشالية والنيل	١٠,١	١٦,٩
٤	النيل الأبيض والنيل الأزرق والجبلية	٧,١	١٢,٩
٥	كردفان الشالية والجبلية	٦,٦	١١,٩
٦	دارفور الشالية والجبلية	٤	٩,٦
٧	الاستوائية شرقية وغربية	٢,٥	٩,٧
٨	بحر النزال والبحيرات	١,٨	١٧,٦
٩	أحبال النيل وجونقلي	١,١	١٧,٧٪
	السودان	٨,٣٪	١٨,٣٪

وقد إنعكس هذا على أحجام المراكز الحضرية وتوزيعها في مناطق وأقاليم القطر المختلفة ، حيث تظهر أحجام المدن الكبرى في النطاق الأوسط من السودان .

وتوجد معظم المدن الكبرى التي يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة في هذا الاقليم الأوسط ، بينما تقل المدن في النطابقين الشمالي والجنوبي - إذ توجد مدينتان فقط هما عطبرة وشندى في الاقليم الشمالي من المدن الكبرى - أما الاقليم الجنوبي فيضم ثلاث مدن كبرى فقط هي عواصم المديريات الجنوبية الثلاث القديمة - جوبا وواو وملكال - ضمن العشرين مدينة كبرى في السودان - بينما تتوزع المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى في الاقليم الأوسط مع تركزها في مديريات الجزيرة والنيل الأزرق والنيل الأبيض .

ويتضح من خريطة توزيع المراكز الحضرية الجديدة في السودان - أن أهم المدن وظيفية وأكثرها حجماً وأعظمها تطوراً ، تظهر في أكثر مناطق القطر تقدماً من الناحية الاقتصادية ولزيادة النشاط الصناعي وفي الأقاليم المتطورة في وسائل النقل والمواصلات .

وتبرز الخرائط الأساسية لوسائل النقل المختلفة وتوزيع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع خرائط توزيع المدن الكبرى والمراكز الحضرية - العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بينها - مما يؤكد تأثير العوامل الاقتصادية على زيادة سكان وعمران المدن الكبرى في السودان .

لذا يتوقع أن تكون بعض المدن المتوسطة وعددها سبعة قد ازدادت في عدد السكان ودخلت حالياً ضمن مجموعة المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة - وهذه المدن هي : أم روابه - الدلنج - كادوقلي - سنجه - الحصاحيصا - ربك - المناقل - الدامر - رفاعه - وطوكر .

ويتضح على ذلك أن عدد المدن الكبرى في السودان حالياً لا يقل عن خمسة عشر مدينة - تمثل في مجموعها المراكز الحضرية الأساسية التي يمكن عن طريق دراستها من الإلمام التام بالتركيب الداخلي والوظيفي للمناطق الحضرية في السودان .

التركيب الداخلي للمراكز الحضرية

تختلف المدن المحلية من ناحية نشأتها وتطورها وتركيبها وتخطيطها عن المدن السودانية وليس هناك شك في أن هذا مرتبط بالظروف الطبيعية والاقتصادية والتطور الصناعي الذي

تركز في المدن التي أصبحت متضخمة بالسكان والمباني - وأدى هذا بدوره إلى الصبورة
النهائية للمدن في الأقاليم الصناعية (١) .

ويرى أن معظم المدن العالمية نشأت على خطة موجهة تحدد طريقة نموها وتطورها ونوع
مبانيها وامتدادها - كما انطبق نمو هذه المدن على إحدى النظريات الثلاث التي تميز نمو
المدن الحديثة (٢) .

يضاف إلى ذلك أن ظروف البيئات الجغرافية التي تقع فيها فرضت أنماطا معينة من
المباني وشكلها ومواد البناء التي تستخدمها والامتداد الرأسي الذي ارتفعت إليه بعض المدن
المجتمعات الصناعية ، وأصبحت تكون ما يطلق عليه المدن الرأسية أو « ناطحات السحاب »
كما أن طريقة استخدام الأرض وحياة السكان وطبيعة مهنتهم وأوضاعهم الاقتصادية ،
والوظائف المتعددة التي تضطلع بها هذه المدن في تلك الأقاليم ، جعلها ذات أحجام وهياكل
كبيرة .

ولقد أصبح من الضروري بعد تلك الدراسة للمدن والمراكز الحضرية في السودان أن
نسلط الضوء على الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي أدت إلى التركيب
الداخلي للمراكز الحضرية وإلى تطورها وتركيبها وطبيعة استخدام الأرض وربط ذلك
بالظروف المختلفة التي صاحبت تطور هذه المدن ، وأدت بدوره إلى وضع الأطار العام
للبحر في الحضرية الحديثة في السودان .

أثر الظروف الطبيعية على شكل العمران في المدن :

يتأثر شكل المدن السودانية إلى حد كبير بالعوامل الطبيعية مثل الموقع والمظاهر
الطبوغرافية والمناخ ، فمعظم المدن الكبرى تقع على ضفاف الأنهار والبحار المائية الأخرى ،
بل أن أهمها يقع عند مفرق الأنهار مع بعضها كما في مدن الخرطوم الكبرى وود مدني

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى الدراسات التالية : -

(١) محمد حماد (١٩٦٥) ، تخطيط المدن وتاريخه ، القاهرة ، ص ١٩٧ .

(٢) Smiles, A.E. (1966), The Geography of Towns, Hutchinson Library, London, 5th impression, p. 84.

(٢) يمكن الاطلاع على هذه النظريات الثلاث بالتفصيل :

(١) Dickinson, R. (1966), City and Region: A Geographical Interpretation, London, pp. 126-130.

(٢) Johnson, J.H. (1967), Urban Geography — Introductory Analysis, London, pp. 165-171.

وعطيره ، ويؤثر هذا الموقع على شكل المدينة العام ويجعلها تتوسع على طول ضفاف الأنهار في شكل شريط موازى لها - وتتأثر بالتالى المربعات السكنية وأنماط الشوارع واتجاهاتها وهذا ما يميز معظم المدن الى تقع على الأنهار والمجارى الموسمية .

أما المدن التى نشأت حول موارد مائية أخرى بعيدا عن الأنهار ، فان نظام الشوارع يكون على طريقة الاشعاع المركزى كما فى مدن غربى السودان .

يضاف إلى ذلك أن الأنهار تعمل على تحديد إتجاه العمران فى المدن ، فقد وجهت إمتداد مدينة الخرطوم الكبرى إلى إتجاهات معينة ، وحددت إمتداد عطيره جنوبا وغربا ، وود ملنى وسنار وجوبا شرقا ، كما أن البحر حلد بالطبع إمتداد بورت سودان شرقا وقد جعلت الأنهار، أجزاء من المناطق المطلة عليها تستخدم كمحلاتق ومتزهات عامة لأغراض الترفيه والترويح .

وأثرت المظاهر الطبوغرافية بدورها على طبيعة إستخدام الأرض والتركيب الداخلى للمدن لنفسها - ففى بورت سودان أدت المرتفعات الغربية والأخوار الجافة إلى ترك أماكن خيالية فيها ووحدت العمران نحو الغرب . ويلاحظ فى الأبيض أن سيطرة الطبيعة الرملية حول الأطراف الشمالية والغربية هى التى وجهت العمران شرقا ، كما أن لشيران الموسمية والمناطق الرملية تركت أماكن خيالية غير صالحة للاستغلال فى الأجزاء الجنوبية لمدينة الأبيض وقد أوقفت ترعة المناقل من خزان سنار إمتداد مدينة سنار شمالا . وكان خور أبو عنجة فى أم درمان داخل الخرطوم الكبرى سببا فى ترك مناطق خالية من المباني وسط المناطق السكنية . كما أن الاراضى المستنقعية غرب الخرطوم على النيل الأبيض لم تستغل - والأخوار فى حى الملتين فى ود ملنى هى التى حددت طريقة مواقع المنازل مع بعضها . وأدت وجور الارتفاعات والمنخفضات فى موضع بعض المدن الكبرى إلى رسم وتشكيل خريطة المناطق المبنية فيها - وخلقت مساحات كبيرة لا تستخدم فى الأغراض المدنية .

ويلاحظ أن معظم المدن الكبرى نشأت وتوسعت على الاراضى الزراعية التى تحيط بها من جميع الجهات وخاصة فى المدن التى تقع على ضفاف الأنهار .

أما تأثير المناخ على شكل المدن ، فيظهر هذا إمتداد النطاقات المناخية فى القطر ، والتى تتدرج من المناخ الصحراوى الجاف فى الشمال ، حيث إرتفاع درجات الحرارة ونُدرة الأمطار ، إلى المناخ الاستوائى فى الجنوب وهطول الأمطار طول العام . وتتدرج بين

هذين النطاقين المناطق الأخرى التي تتفاوت فيها درجات الحرارة ، وكميات الأمطار السنوية و فترات سقوطها .

ويلاحظ في أقاليم المناخ الحار أن استخدام المواد الطينية يكون سائدا في مباني المنازل داخل المدن التي تقع في تلك الأقاليم مثل مدن الخرطوم الكبرى وعطبرة وشندى والدامر ، ويكون سقف المنازل مسطحا والجدران عالية .

أما في مناطق الأمطار الغزيرة فيكثر الطوب الأحمر والقش في بناء المنازل ، كما في الإبيض وود مدني وجوبا وسنار. وإن سقف المنازل يكون على الشكل المحروطي وخاصة في مساكن القش ، وذلك نظرا لتزايد كميات الأمطار . أما في الأقاليم الشرقية على البحر الأحمر حيث نطاق الأمطار الشتوية ، فيسود استخدام الأخشاب في المنازل كما في بورت سودان .

ويلاحظ كذلك أن إقليم المدينة يلعب دوراً هاماً في تحديد المواد البنائية ، إذ أن افتقار لإقليم بورت سودان المحيط بها إلى مواد البناء ، جعل المساكن تعتمد على الأخشاب والصبغ الناتجة عن مخلفات الميناء ، وعلى مواد البناء المستوردة من الخارج . كما أن وفرة مواد البناء المحلية في أقاليم كسلا وسنار جعل معظم مبانيها من تلك المواد . وكثرة المواد الطينية في منازل عطبرة تبين طبيعة إقليميها ، واستعمال الطوب الأحمر في مباني الخرطوم وود مدني وسنار يرجع إلى جودة مناطقها في إنتاج هذا النوع من المواد . وأن وجود الأشجار والقش في أجزاء من مباني جوبا يظهر الطبيعة الغابية لإقليمها .^(١)

وأدت عناصر المناخ من الحرارة والرياح والأمطار إلى تشكيل خريطة المنزل السوداني ، لأن ارتفاع الحرارة في معظم شهور العام أدى إلى اتساع مساحة المنزل ووجود الفناء (الحوش) لقضاء معظم الأوقات ، وقيام (فرندات) لتوفير الظل لدخل المنازل ، بالإضافة إلى خطة الشوارع نفسها واتساعها ، واتباع طريقة التخطيط الشبكي وسيادة الطابق الواحد الذي أدى إلى التوسع الأفقي المنتشر لهذه المدن ^(١) . كما جعل من الضروري تخصيص جزء من مساحة المنزل كحديقة أو منطقة خضراء .— ويلاحظ ذلك في المنازل الحكومية منازل أصحاب الدخل المرتفعة .

ونجد أن العوامل الاقتصادية ومستوى دخل الفرد إلى جانب العادات والتقاليد المحلية لسكان المدن ، أدت كلها إلى استخدام مواد بناء معينة ، وحددت الاتجاه الرأسي في المدن وتكوين خريطة المنزل الداخلية .

(١) يطلق على فناء المنزل في السودان اسم "الحوش" .

أثر وظيفة المدينة على تكوينها الداخلى :

وقد تبين من الدراسة التفصيلية للمدن^(١) أن الوظائف التى تقوم بها ، تؤثر على طبيعة التخطيط ونمطه فى هذه المدن : فالخرطوم الكبرى وهى العاصمة السياسية والإدارية ، والاقتصادية والثقافية للدولة وكقر سكن المجتمعات الأجنبية وكبار رجال المال والأعمال والشركات — وكأهم مركز صناعى ، تمتاز بالمباني والمنشآت العامة الحديثة الفخمة والخدمات المختلفة والشوارع المرصوفة . كل هذا جعلها تتفرد بتخطيط يميزها عن المدن الأخرى ، بل تعتبر المدينة الحقيقية فى القطر إذا ماقيست بالمستوى العالمى .

والأبيض كمرکز لإدارى تجارى هام تلعب دوراً فى النشاط التجارى ، فهى مدينة تجارية من الطراز الأول ، وكان هذا من أهم العوامل فى اتساع مناطقها التجارية ومهن سكانها وطبيعة المنازل فى أجزاء المدينة .

أما كسلا فسيطر عليها الطبيعة الزراعية بشكل كبير ، وذلك لوجود زراعة السواقي الى تنتج الخضر والفاكهة ، وتنعكس آثار هذه الوظيفة على المساحات التى تشغلها المناطق الزراعية ، تمثل مالا يقل عن نصف مساحة المناطق المبنية فى المدينة — ويظهر أثر ذلك أيضاً على حياة ونشاط السكان الاقتصادى ، وفى نمط معظم مباني المدينة التى يكثر فيها القش ، بل توجد أحياء كاملة تتمثل فيها الحياة القروية بأجل معانيها .

وبورت سودان أنشأت كمدينة ميناء تعيش على البحر وتجارته ، ومن ثم سيطرت عليها الوظيفة التجارية — وكل أوجه النشاط مرتبطة بالعمل فى الميناء ، وبالتالي انعكس هذا على نمط المدينة وتوجيه العمران نحو الميناء ، وفى تخطيط المباني والمستوى العمرانى ، وعلى السكان أنفسهم من حيث نوعهم ومهنتهم وأوضاعهم الاقتصادية .

وعطبرة تمت أيضاً كمرکز لإدارة وصيانة السكك الحديدية ، فهى مدينة صناعية وعملية بنى للطراز الأول ، ويحدد على ذلك شكل المدينة الداخلى بوجود المنطقة الصناعية الرئيسية ، والانتشار الأفقى لمساكن العمال المرتبطين بتلك الصناعة ، وتشابه مواد البناء وشكل المنازل فى معظم أجزائها نتيجة لوجود هذه المجموعة الكبيرة من العمال ذوى الدخل المحدود .

(١) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل إلى :
مداقة على حامد (١٩٧٥) ، نماذج وأماط المدن الكبرى فى السودان ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات
المرية ، القاهرة .

أما جوبا فهي مركز رئيسي الإدارة والمواصلات والتجارة في مديريات الإقليم الجنوبي ، وتمثل فيها هذه الوظائف في بيئة لاهد لها بالحياة المدنية ، ومن ثم أصبحت جوبا مركزاً للخدمات ، كما يتضح من طبيعة المباني التي تنعكس هذه الحقيقة .

ويمكن القول أن الوظائف في المدن الكبرى الأخرى هي التي تشترك في تحديد استغلال الأرض إلى جانب العوامل الطبيعية الأخرى .

اثر التطور العمراني الحضري على تركيب المدن وتخطيطها :

قام الحكم الأجنبي ببلور كبير في نشأة وتطور المدن ، وإلى تعاصرت في نموها وتطورها مع فترات ذلك الحكم . ولاشك في أن السياسة التي وضعت في ذلك الوقت لنمو المدن - أصبحت القاعدة التي تطورت على أساسها هذه المدن في مراحلها التاريخية المختلفة . وظلت تحافظ على طابعها حتى الوقت الحاضر ، إذ أن تخطيط المدن الذي تظهر صورته الحالية هو من نتائج سياسة المسؤولين في تلك الفترة .

وكما ذكرنا من قبل ، لم يكن قيام الصناعة أو ازدهارها من أسباب نشأة المدن السودانية أو من مقوماتها . بل كانت الإدارة وأغراض الحكم والوظيفة التجارية هي السبب في اختيار المراكز العمرانية في ذلك الوقت ، نظرا لارتباط هذه الوظائف بالسياسة الأجنبية في استغلال الموارد الاقتصادية وتدعيم أداة الحكم ، لاسيما أن بعض المدن في الوقت الحاضر تبدو كمجرد قرى متضخمة إلى جانب أنها قليلة في عدد سكانها . ونتيجة لهذه الحقائق ، وعلى ضوء الدراسة التفصيلية للمدن الكبرى نجد أن النواة الأولى في معظم المدن قامت في مواضع غير صالحة دون مراعاة لتطور المدينة في المستقبل ، أو في توسعها على الأقل (١) .

كما أن النويات الحضرية لا تزال على حالتها الأولى وغير صالحة للاستخدامات الحضرية الحديثة بل أن بعضها يمثل مشكلة كبيرة داخل المدن ، مما أدى إلى قيام مشروعات عديدة لإعادة التخطيط في تلك المناطق ، وقد حالت بعض العقبات دون تنفيذ بعض هذه المشاريع حتى الوقت الحاضر ، لاسباب تتعلق بموضوع التعويضات أو عدم رغبة السكان أنفسهم في الانتقال إلى مكان آخر .

(١) عبد الله علي حاتم (١٩٧٤) ، تخطيط المدن في السودان ، مطبوعات أكاديمية العلوم الإدارية المهنية ، الخرطوم ، ص ٧٥ .

ومن الأمثلة على ذلك الأحياء السكنية في بيت المال وأبوروف في أم درمان بالخرطوم الكبرى ، وحى المدنيين في ودمدني ، وقرى الحلقة وغرب القاش في كسلا ، وديم المدينة في بورت سودان وقرية الداخلية في عطبرة ، ومنطقة المديرية في الأبيض .

وكان الحكم الأجنبي قد استغل وجود بعض هذه التوابع الحضرية ، وقام بتشديد مؤسساته ومبانيه بجانبها - وعمل على تقسيم المدينة إلى منطقتين متميزتين يختلف كل منها اختلافا تاما عن الأخرى .

ونجد في كل المدن الكبرى أن المدينة تضم : القسم الأساسي - وهو الذي يشغل المباني الحكومية - الإدارية والسكنية - التي تحتل أنسب المواقع في المنطقة كوجود المناطق الحكومية على شواطئ الأنهار في المدن النيلية ، كما أن هذه المباني مشيدة من مواد البناء الثابتة المتمثلة في الحجارة والطوب الأحمر والأسمنت . وكانت المنازل تشمل مربعات كبيرة تتوسطها مباني المترل التي يفصل بينها وبين السور مساحة كبيرة من الخضرة والأشجار .

وتحمل هذه المنازل طابع القبيلات الأوربية التي توجد في ضواحي تلك المدن . وكان الغرض من ذلك أن البريطانيين أرادوا خلق الجو الملائم لحياتهم وخاصة في قطر مداري مثل السودان ، ترتفع درجات حرارته وتبلغ قوتها في شهور الصيف ، بالإضافة إلى الرياح المربة الشديدة .

وعلى ذلك قامت هذه المساكن والحدائق لتلطيف حرارة الطقس ، وتوفير المناخ المناسب للحكام الأجانب ، الذين لم يتعودوا على الحياة في مثل هذه الأقاليم :

وقد تركز في هذا القسم الحكومي من المدينة معظم الخدمات التعليمية والصحية وسكنات الجيش والشرطة التي ترتبط في وجودها دائما مع هذه الأحياء . كما امتاز هذا الجزء أيضا بتنظيم الشوارع ووفرة الأشجار الطويلة على جوانب الطرق وداخل المنازل .

أما القسم الآخر فيضم مساكن الأهالي الوطنيين ، ومعظم المنازل من المواد الطينية والقش في مناطق تنقصها أهم الخدمات الضرورية ، حيث اعتبر سكان هذا القسم مواطنين من الدرجة الثانية .

واستمرت هذه الصورة للمدينة السودانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية - وبدأ التطور والعمران الحديث يتجه إلى القسم الوطني ، وظهرت المباني الثابتة مع قليل من الخدمات . ولكن لا تزال معظم المدن ذات قسمين متميزين ، القسم الحكومي الذي يشغله عدد من الموظفين السودانيين ، بعد أن كان يقتصر على الأجانب . وقد ارتفع دخل بعض

السكان نظراً لزيادة النشاط التجارى ، الذى أدى بدوره إلى تحسين مبانى المنازل فى مناطق الأهالى الوطنية .

وسارت هذه الأوضاع فى المدن حتى بعد عام ١٩٥٦ وحصول القطر على استقلاله السياسى . ثم بدأ التطور الحديث فى شكل الامتدادات السكنية الى توسعت فى نموها فى المدن الكبرى منذ ذلك الوقت حتى الوقت الحاضر . وقد خفت إلى حد بعيد صورة التمييز بين القسمين فى المدينة نتيجة لادخال مواد البناء الحديثة فى معظم أجزاء المدن ، بسبب الانتعاش الاقتصادى ، والنشاط التجارى المتزايد مما خلق طبقة من أصحاب رءوس الاموال والادخول العليا والمتوسطة ، إلى جانب الرغبة فى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة ، هذا بالإضافة إلى مطالبة السكان الوطنيين للسلطات المحلية بتوفير الخدمات اللازمة لهم ، نتيجة لانفتاح السكان على الحياة الحديثة فى خارج السودان .

والجدير بالذكر أن مبانى السكان الوطنيين فى نشأة المنازل الأولى فى المدن ، تكون غالباً من مواد البناء غير الثابتة — وبمرور الوقت تتراح هذه المباني إلى الخارج لتسمح بقيام المباني الحديثة — وقد سار هذا التطور فى معظم المدن بهذه الطريقة ، حتى أصبحت المباني غير الثابتة تتركز حائياً على أطراف المدن . وهذا أدى إلى أن تضم بعض المدن مناطق روية كبيرة فى داخل حدودها وفى وسطها ، إرتبط سكانها بهذه المناطق منذ القرات الأولى بعمران هذه المدن .

ولا تزال المناطق الحكومية التى أصبحت أحياء للموظفين الوطنيين — حتى الآن — تتميز عن الاقسام الأخرى فى المدينة ، وتحتفظ بطابعها القديم ، كما فى مناطق الخرطوم شمال داخل الخرطوم الكبرى — وحى السودة فى عطبرة — وأحياء الموظفين فى كل من ودمنى والأبيض وجوبا — والسكارة القديمة والحديثة فى كسلا — والجزء الشرقى فى بورت سودان ومنطقة البنيان فى سنار ، وهى فى مجموعها مناطق سكنى للموظفين فى المدن الكبرى لا يزال يطلق على مناطق الدرجة الرابعة فى المدن أحياء (سكن الأهالى) — ولا زالت تفتقر إلى معظم الخدمات الضرورية وإلى تنظيم المباني والشوارع .

ويظهر هذا الاختلاف الواضح فى المدن وخاصة فى الخرطوم الكبرى ، حيث تحولت المباني السكنية لكبار الموظفين الأجانب فى الماضى ، إلى مباني للوزارات والمصالح الحكومية تحتل المناطق الشمالية من الخرطوم بالقرب من شاطئ النيل الأزرق .

ومن ذلك العرض يتضح أن التطور العمراني في هذه المدن قد أدى إلى رسم هيكل التركيب الداخلى وتعدد طبيعة السخيط في المدن الكبرى .

طبيعة التخطيط الحضري :

قامت معظم المدن الكبرى في السودان بدون تخطيط موجه ، بل وتطورت عشوائيا ، وقد بدأت بتجميع المناطق الحكومية في منطقة معينة تجاورها غالبا الأجزاء القديمة من المنطقة قبل أن تختار كمراكز لقيام المباني الادارية - وكانت المدينة تنمو على شكل دفعات متتالية بالتدريج أى أن عمليات التخطيط في المدن هي مجرد القيام بعمل امتدادات جديدة معظمها سكنية بحاجة الزيادة في نمو السكان كلما دعت الحاجة إلى ذلك (١)

وقد استخدم نظام التخطيط الشبكي في المناطق الحضرية القديمة ، وحتى في الأجزاء الجديدة ، وهو يميز كل المدن السودانية - ويوفر هذا النظام الشوارع العريضة الواسعة المستقيمة التي تتقاطع عموديا وتكون موازية للشوارع الأخرى مما يعطي الفرصة لتبوية المنازل وإلى توزيع أحملة الكهرباء والتليفون وأنابيب المياه ومراحيض الجداول وتصريف مياه الأمطار .

وفي نفس الوقت يتلائم نظام التخطيط الشبكي مع الظروف الاجتماعية ، لأن أبواب المنازل تفتح مباشرة على الشوارع الرئيسية . وقد استخدم هذا النمط من التخطيط حتى في الإمتدادات الجديدة لمباني الدرجة الأولى في مدن الخرطوم وودمدنى - وفي المدن حديثة التخطيط نفسها ، كما في حانة حلفا الجديدة .

وهناك مناطق صغيرة تشد عن هذا النمط التخطيطي ، وتتبع النظام الإشعاعي ذي الشوارع التي تلتقي في الميدان المركزى ، أما الأجزاء القديمة من المدن فلا ترتبط بأى نمط من أنماط التخطيط المعروفة - وتظهر الشوارع على شكل أزقة وسواري ضيقة ذات آثار صحية وإجتماعية ضارة - خصوصا في شهور سقوط الأمطار .

ويرجع تطبيق نظام التخطيط الشبكي في المدن إلى سهولته وبساطته ورخص تكاليف إنشائه بالنسبة للأنواع الأخرى - . ولكن يعيبه أن النمط الواحد في التخطيط المدينة يعطيها نوعا من الرتابة وعدم الجاهل . كما يجعل المدن في نفس الوقت مسالك للرياح والأتربة التي تهب عليها .

(١) عبد الله عل حامد (١٩٧٤) ، ص ٧٧ .

وتظهر هذه العيوب حتى في المدن الحديثة التي قامت داخل نطاق التخطيط الإقليمي وهي مدينة حلقة الجديدة ، ويمكن للشخص أن ينظر إلى المدينة من بدايتها إلى نهايتها ، مما يجعل من مباني المدينة كتلة متجمدة من المباني تفقر إلى مظاهر الجبال والحيوية .

لما يلاحظ أن الشوارع في داخل معظم المدن ، لا تكون مرصوفة فهي على طبيعتها الأصلية . ولكن تعمل السلطات المحلية في المدن على تسويتها كلها تعرض سطحها للأرتفاع أو الانخفاض . وتظهر أضرار ذلك عند مرور حركة السيارات على هذه الشوارع وترتفع ترذرات الغبار من الأرض . مما يعطي فرصة للرياح من أن تنزود بهذه التراترارية .

وتكاد تنحصر الشوارع المرصوفة في المدن الكبرى في مناطق معينة تكسوها طبقة من الأسفالت الأسود (الزفت) . وتخلو جوانب الشوارع من الأمجار ، التي كان يمكن أن تكسب المدينة تجمالا ، وتعطيها مميزات الحصول على الظل في مثل ظروف المناخ السائد في هذه المدينة .

وكان من نتائج هذا النمط من التخطيط الشبكي - الشطرنج - الانتشار الأفقي للمدن الذي يضم مساحات كبيرة من الأرض ، حيث الطابق الواحد السائد على مباني المدن ، لأرتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وظروف البيئة الطبيعية ونوع مواد البناء المستخدمة من ناحية أخرى - وقد نتج عن ذلك التكاليف في تشييد الشوارع والأبنية والمياه .

ويتأثر التخطيط في المدن بالقوانين الحالية لتخطيط المباني المطبقة في القطر ، والتي تفرض شروط معينة على طبيعة المباني ومساحة المنازل والشوارع وأرتفاعات المباني^(١) هذا بالإضافة إلى أن وجود بعض الأراضي داخل بعض المدن كمكليات خاصة ، كما في مدن الخرطوم الكبرى وكسلا ، أو تابعه لأشراف المصالح الحكومية كما في عطبرة - أدى إلى عدم تمكن السلطات المحلية المركزية من الأشراف الكامل على تلك المناطق الخالية الممنوحة إلى أغراض معينة ولم تستغل حتى الوقت الحاضر .

إلى أن معظم تلك الأحياء نشأت بطريقة عشوائية غير مخططة ، ولان التطوير الحديث في المدن يفرض تحسين أوضاع الأحياء القديمة وذلك لتوفير الخدمات المختلفة .

ولم تشهد المدن في السودان حتى الوقت الحاضر التخطيط الحضري الحديث ، والذي يقوم على المسح العلمي للأماكن الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنى عليها خطة

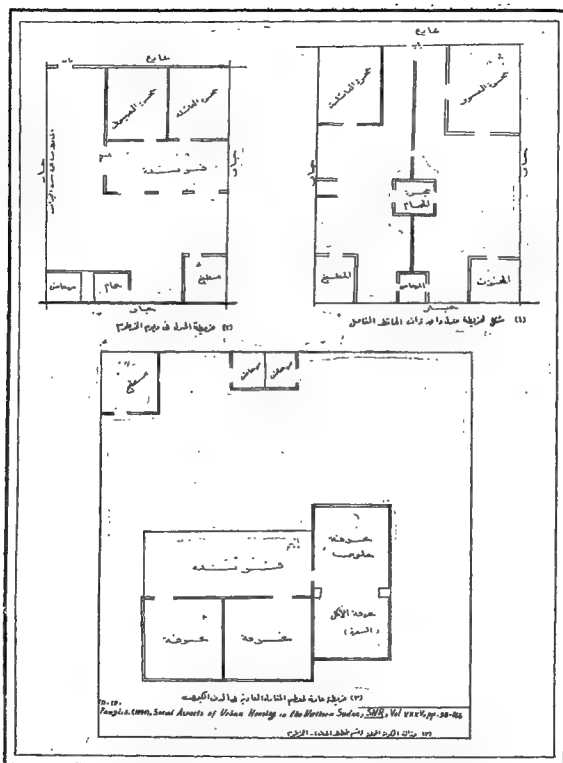
(١) يمكن الرجوع إلى قوانين ولوائح تخطيط المدن وإعادة التخطيط والمدة لعام ١٩٦١ .

تطور المدن في المستقبل - هذا ماعدا الخرطوم الكبرى وبورت سودان التي عملت لها
خرائط موجهة منذ عام ١٩٦٩ أوضحت الخطوط العريضة لمتطور هذه المدن في المستقبل .
استخدام الأرض الحضرى :

تكاد المناطق الوظيفية المختلفة التى تميز استخدام الأرض توجد في معظم المدن الكبرى
الاختلاف الوحيد في حجم هذه المناطق - التى تكون كبيرة أو صغيرة - حسب عدد
السكان الذى يؤثر على إنساع المناطق السكنية ، والمناطق الأخرى التى ترتبط بها لمواجهة
متطلبات السكان . وتنحصر مناطق استخدام الأرض إلى وظائف رئيسية هى : السكنية
والتجارية والصناعية والعسكرية والزراعية والإدارية ثم مناطق الخدمات . وحتى تكون
هذه الصورة واضحة يمكن أن نتناول كل من هذه المناطق الوظيفية على حدة : -
ويتوقف حجمها على حسب عدد السكان في المدينة . وتشمل هذه المناطق أحياء بأكملها
مخصصة للمنازل السكنية يتم تشييدها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويساعد على إتساع مساحتها
التوسع الأتقى لهذه المناطق المرتبطة بشكل المتزل في المدن بعدد من العوامل الطبيعية والحضرية
والاقتصادية والإجتماعية فرضت أن يأخذ المتزل الشكل الحالى . فقد أثرت الحضرات
العربية والأفريقية والأوربية على طابع المسكن - فى الأقليم الشمالى بحكم إرتباطه الوثيق
بالحضرارة العربية ، نجد أن منازل المدن تشابه مثيلاتها فى بعض مساكن المدن العربية الصغيرة
أما فى الأقليم الجنوبى فترتبط نوع المسكن بالحضرارة الأفريقية ، وتتمثل فى بعض أجزاء المدن
الكبرى حضارة المباني الأوربية المستوردة .

ويتأثر شكل المتزل تماما بالعادات والتقاليد الإجتماعية التى ترتبط بالأديان - فى معظم
منازل مدن الشمال والوسط يوجد حائط يفصل المتزل الواحد إلى قسمين ، أحدهما
للرجال والأخر للنساء - أما فى المدن الجنوبىة فإن مساكن السكان المحليين تمثل مجموعة من
الأكواخ تتألف من القش ، ولا يوجد بها مثل ذلك الفاصل الموجود فى منازل الشمال
شكل (١٠ - ٧) .

وتلعب الظروف الطبيعية والاقتصادية دورا كبيرا فى تشكيل المنازل واختلاف
مواد البناء فى منازل المدن ، كما أن ظروف الحرارة المرتفعة تؤدى إلى أن يخصص السكان
مناطق خالية كبيرة خارج الحجرات لاستخدامها لأغراض النوم وقضاء الأمتسيات وأوقات
الفراغ ، بينما فى شهور هطول الأمطار يستخدمون الحجرات الداخلية . وينمكس ذلك
على نوع مواد البناء التى تكون فى الغالب من الطين فى معظم المدن الشمالية ، ومن القش
والمواد المحلية الأخرى فى المدن الجنوبىة .



شكل ١٠ - ٧ الأنماط المختلفة لخريطة للتأصل في المدن

وقد أدخل الحكم الأجنبي نظام الدرجات والطبقات السكنية في المدن ويميز بين أربع درجات رئيسية تختلف منازل كل منها في موقعها ومساحتها ومواد البناء المستخدمة في مبانيها ونوع الخدمات التي تتمتع بها . فمناطق الدرجة الأولى انشئت «عظمها في فترة الحكم الأجنبي كما في الخرطوم ودمدني وكسلا وجوبا وسنار ، ولا تقل مساحة المنزل عن ٤٠٠ متر مربع — وتستخدم في مبانيها مواد البناء الثابتة مثل الحجارة والطوب الأحمر والأسمنت . وتقع دائما بالقرب من منطقة الأعمال المركزية .

ومنطقة الدرجة الثانية ترتبط بالدرجة الأولى ولا تقل مساحة المنزل عن ٣٠٠ متر مربع ، وتستخدم نفس مواد بناء الدرجة الأولى إلا أن بعضها يستعمل الطوب الأخضر في الأجزاء الداخلية .

ويلاحظ في منازل موظفي الحكومة أنها تشغل مساحات كبيرة ، وأن جدرانها تقوم في نطاق أخضر من الأشجار حول المنزل : كما أن المناطق المبنية تشغل جزءا صغيرا من مساحة المنزل كما في الخرطوم ودمدني وعطره وكسلا وسنار وجوبا . وتتمتع مناطق الدرجتين الأولى والثانية بكل الخدمات الضرورية والتسهيلات المختلفة كالمياه والكهرباء والمجارى والخدمات العامة .

أما مناطق الدرجة الثالثة فهي التي تستخدم أى نوع من مواد البناء — ماعدا انقش — ومساحة المنزل لا تقل عن ٢٠٠ متر مربع . ومواد البناء المستخدمة أما أن تكون من الطوب الأخضر أو المواد الطينية ، وتكاد المنازل الموجودة في هذه الدرجة تتميز معظم المباني السكنية في المدن — وتتأق هذه الدرجة خدمات أقل من مستوى الدرجتين الأولى والثانية .

أما منطقة الدرجة الرابعة فهي ما يطلق عليه مناطق (سكن الأهالي) التي لازالت تعرف بها حتى الوقت الحاضر وتقوم مبانيها أساسا من مواد البناء غير ثابتة من القش وفروع الأشجار . وهي مباني مؤقتة يمكن أن تستغل الحكومة أماكنها للأغراض المختلفة ، إذا ما ما احتاجت إلى ذلك . ومساحة المنزل فيها تختلف من مدينة إلى أخرى ، ويكون المنزل على شكل أكواخ يحيطها سور من القش .

ويوجد نمط آخر من المنازل هي مساكن عائلات رجال البوليس (الشرطة) تشيد في مناطق موحدة في المدن ، وتختلف من ناحية مساحة المنزل ومواد البناء وموقعها من الأحياء السكنية الأخرى .

وقد ظهر في السنوات الأخيرة نوع آخر من المباني السكنية في أطراف المدن الكبرى - نتيجة ازدياد عدد سكانها وقلة مساكنها ، وهو ما يعرف باسم المباني (غير القانونية) ، وهي مجرد تجميع بعض المساكن البائسة ، ومبانيها من مخلفات المواد المستخدمة في تلك المدن . أحياناً تكون من الطين والكرتون ، كما في الخرطوم الكبرى الكبرى ، ومن الصفيح كما في بورت سودان ، ومن القش كما في المدن الأخرى حتى حديثه التخطيط منها ^(١) .

وكما تختلف الدرجات السكنية في مواد بنائها وخلعها وسكانها وخطتها ، فهي تختلف أيضاً في مواقعها - وبوجه عام فإن المنطقة السكنية في معظم المدن تقل في درجتها وأهميتها كلها ابتعدنا عن منطقة الأعمال المركزية التي تضم المناطق الإدارية والتجارية ، أو كلما بعدنا عن شواطئ الأنهار كما في المدن النيلية . فمساكن الدرجة الأولى نشأت في كثير من المدن بالقرب من المناطق المركزية ، وخاصة لكبار موظفي الحكومة كما في الخرطوم وبورت سودان وودمدني وكسلا . ويفضل أصحاب الدخول المرتفعة من رجال الأعمال السكن بالقرب من مناطق أعمالهم ، وغالباً ماتكون في المنطقة المركزية . يضاف إلى ذلك أن الأرض تنخفض قيمتها وأهميتها كلما ابتعدنا عن هذه المنطقة . لذلك فإن مناطق الدرجتين الثالثة والرابعة والأحياء الفقيرة توجد في أطراف المدن .

وهذا يعكس ما هو موجود في المدن الأروبية وبعض المدن العربية ، لأن ضواحي وأطراف المدن تمثل مساكن أصحاب رموس الأموال ورجال الأعمال والأغنياء ، وذلك لبعدها عن الضوضاء وازدحام الحركة الموجودة في المناطق المركزية . وقد بدأ هذا الاتجاه يظهر حديثاً في بعض مدن السودان ، وشيدت منازل الدرجة الأولى في أطرافها كما حدث في الخرطوم وود مدني . بالإضافة إلى أن وجود مناطق الدرجة الأولى بالقرب من المناطق المركزية أو على ضفاف الأنهار ليست قاعدة عامة ، وذلك لوجود بعض منازل من هذه الدرجة في وسط المناطق السكنية بين الدرجات الأخرى وبعيدة عن الأنهار .

٢ - تقع الأسواق التجارية الرئيسية دائماً في وسط المدن وتعتبر في بعضها جزءاً هاماً من منطقة الأعمال المركزية مع المناطق الإدارية . كما في الخرطوم الكبرى وودمدني وبورت سودان وكسلا الأبيض ، وفي المدن الأخرى تكون متفصلة عن هذه المناطق .

(١) هذه المساكن لا تخضع للتنظيم من قبل السلطات المحلية التي لا يتصرف بقياسها ، ولا يقدم لها أي نوع من الخدمات العامة حتى الضرورية منها على أساس أنها أحياء غير مشروعة .

وقد أصبحت الأسواق الرئيسية في المدن قديمة ولم يتطور بعضها منذ السنوات الأولى لعمرائها - كما نشأت أسواق فرعية في الامتدادات السكنية الجديدة في معظم المدن ، وذلك لخدمة السكان في تلك المناطق نظراً لبعدها عن السوق الرئيسي .

وتنقسم الأسواق في المدن إلى أجزاء ومربعات كل منها يتخصص في سلعة معينة وتشيّد مباني الأسواق في الغالب من الحجارة والطوب الأحمر ، أي المواد الثابتة في معظم المدن ، وهي تمتد في صفوف متوازية أو متراسة تتبع نمط التخطيط الشبكي . وتوجد في بعض الأسواق الكبرى المباني ذات الطابقين ، يستخدم الطابق الأرضي للدخلات التجارية ، أما الأعلى دائماً ما يخصص كمكاتب للشركات والمحامين والفنادق ، كما في الخرطوم الكبرى وبورت سودان وودمدني وحلفا الجديدة وكسلا .

وتتوسط مباني الأسواق محطات سيارات لقل الركاب (الأتوبيسات) الداخلية، والتي تربط مناطق المدينة مع بعضها كما تصلها بأقاليمها المحيطة - لذلك تزدحم حركة السيارات والسكان في هذه الأسواق وخاصة في ساعات النهار - وترتبط بهذه الأسواق مناطق تجارية صغيرة (الكشاك) - وقد انتشرت بسرعة في أسواق المدن ، وهي محلات صغيرة لبيع الخردوات والمربطات ، ولكنها تحولت في السنوات الأخيرة إلى محلات تجارية كبيرة تعرض معظم السلع والبضائع المرتبطة بمحاجات السكان . وأصبحت تكون في حد ذاتها أسواقاً صغيرة - وتكاد لا تخلو معظم مناطق الأسواق من وجود هذه الأكشاك وخاصة في الخرطوم الكبرى وودمدني وسنار^(١) .

ونظراً لارتفاع عدد سكان المدن وازدحام الأسواق القديمة فيها أو عدم ملائمة مبانيها وتخطيطها للتطور الحديث ، فقد أعيد تخطيط معظم تلك الأسواق ، مع تشجيع قيام الأسواق الفرعية لخدمة الأحياء الأخرى التي تعتمد بدورها على الأسواق الرئيسية .

وتواجه الأسواق مشكلة كبيرة في الوقت الحاضر ، وهي عدم وجود أماكن لكي تتوسع فيها ، لأنها كانت في الماضي تخدم عدداً قليلاً من السكان مع قلة عدد السيارات .

وأصبحت الأسواق تنحصر بين مناطق المدينة المختلفة ، فقد حددت المباني الإدارية والسكنية امتدادها في معظم المدن - ولا يوجد اختلاف كبير بين مناطق الأسواق في المدن

(١) الأكشاك : هي محلات تجارية صغيرة تقوم أساساً من مواد بناء غير ثابتة ، وقد كان الهدف من قيامها إيجاد وسيلة للتكسب لبعض السكان المحتاجين ، وذلك باعنائهم من الرسوم والضرائب التجارية التي تفرض على المحلات التجارية الكبيرة .

من حيث طبيعة مواد البناء والتخطيط ، أو أنواع البضائع والسلع ، وذلك باستثناء مدن الخرطوم الكبرى ويورت سودان التي تطورت أسواقها .

٣- تمثل المناطق الصناعية في مدن الدول الأوربية الأساس الذي تندو وتتطور عليه المدن ، بل أن معظم المدن الحديثة ذات نشأة صناعية . أما في السودان فإن المناطق الصناعية تشغل أجزاء صغيرة من بين استخدامات الأرض . وكانت في الماضي ترتبط بمناطق الأعمال المركزية ، ولكنها تحولت إلى المناطق الخارجية بعد توسع المدن . وقد نشأت المناطق الصناعية في البداية كمحلات لصيانة وتصليح السيارات وتعبئة المياه المعدنية ومصانع التنج . إلى جانب معاصر الزيوت وقشارات الفول وصناعة الصابون والزجاج . ثم تضخمت هذه المناطق في بعض المدن بلون تخطيط يوجه تطورها . وأصبحت تقع في الوقت الحاضر وسط المباني السكنية أو مجاورة لها كما في الخرطوم الكبرى ويورت سودان وكسلا والأبيض وعلى أطراف المدن كما في سنار .

ولايزال بعضها يشغل مناطق صناعية صغيرة كما في معظم المدن - ولا توجد مناطق صناعية بالمعنى المعروف عالياً . وقد اختلطت الصناعات المختلفة مع بعضها جنباً إلى جنب ، وأصبحت تكون خليطاً من الصناعات معظمها من الخفيفة ، إذ لا توجد مناطق للصناعات الثقيلة .

وكان من نتائج منح أراضي واسعة لعدد من الصناعات إن بعضها لم تشغل في أغراض الصناعة بل استخدمت في تخزين البضائع وحرم بذلك عدد من الصناعات الهامة التي كان يمكن قيامها في هذه المناطق (١) . وأصبحت هذه الحقيقة تمثل أكبر مشاكل مناطق الصناعة . وقد خلق تطور المناطق الصناعية في المدن أعباء جديدة على استهلاك المياه والكهرباء وتصريف المياه المستعملة وفي حركة النقل داخل هذه المدن ، وأدى إلى خلق مشاكل السكن التي تظهر بوضوح في الخرطوم الكبرى ويورت سودان .

٤- ولا تخلو أي مدينة كبيرة من وجود منطقة عسكرية ارتبطت بها منذ المراحل الأولى لعمارها . ويرجع هذه المناطق العسكرية إلى أسباب تاريخية منذ فترة الحكم الأجنبي الذي أراد أن تكون القوات العسكرية إلى جوار مباني السكنية والإدارية لحمايته وتدعيم أقدامه في تلك المناطق . كما أنه عند قيام هذه المناطق العسكرية كانت معظم هذه المدن صغيرة في أحجامها وتقع هذه المناطق في أطرافها . ولكنه نتيجة لتوسع المدن بعد ذلك وتطور هذه المناطق وتوسعها ، أصبحت بعضها في وسط الأماكن المبنية ، وهذا ما يلاحظ على معظم المدن كالخرطوم الكبرى وكسلا وعطبرة والأبيض .

(١) صلاح مازري (١٩٦٨) ، ص ٥٤ .

وبوجه عام فإن المناطق العسكرية في الوقت الحاضر تستولى على أهم المواقع داخل حدود المدن ، فهي تحتل أجزاء رئيسية من ضفاف الأنهار في مدن الخرطوم الكبرى وعطبرة .^٥ ومناطق داخلية جيدة كما في كسلا والأبيض . أضف إلى ذلك أنها تسبب مشاكل بالنسبة لتطور المدن وتعوق امتدادها . وفي الحقيقة أن هذه المناطق العسكرية في المدن أصبحت لا تناسب وطبيعة هذه الأعمال التي تتطلب شروطاً خاصة لتأدية واجباتها على الوجه الأكمل .

٥ - لا زالت المناطق الزراعية تشكل نسبة كبيرة من مساحة استخدام الأرض في بعض المدن ، ولا سيما وأن معظمها نشأ في مناطق كانت أراضي زراعية في بدايتها ، ارتبط سكان القرى فيها بالإنتاج الزراعي ، واستمرت هذه الحالة حتى الوقت الحاضر - وتحتل الأراضي الزراعية في المدن مناطق هامة وخاصة تلك التي تقع على ضفاف الأنهار والأخوار الموسمية .

وتشغل هذه المناطق في الخرطوم الكبرى بعض ضفاف نهر النيل والنيلين الأزرق والأبيض . وتحتل في كسلا مساحة كبيرة لا تقل عن نصف مساحة الأرض المستخدمة في الأغراض الأخرى ، إذ تقع هذه المناطق على طول الضفة الغربية لنهر القاش . أما في ومدني فتقع في مناطق صغيرة من الأجزاء الشرقية والغربية على النيل الأزرق في داخل حدود المدينة نفسها .^٦

وتشغل هذه المناطق أجزاء هامة على ضفاف نهر النيل والعطبرة في مدينة عطبرة . كما توجد منطقة زراعية على الأطراف الغربية لمدينة بورت سودان ، وفي شرق مدينة جوبا على بحر الجبل . أما في سنار فتتمثل في الأراضي الفيضية غرب النيل الأزرق في شرق المدينة . وترتبط نسبة كبيرة من سكان هذه المدن بالعمل في الإنتاج الزراعي . ويمثلون مجموعة كبيرة من السكان كما هو الحال في كسلا التي تظهر كقرية زراعية كبيرة أكثر منها كمدينة يمثل عاصمة الإقليم - وليس هناك شك في أن هذه الأراضي تلعب دوراً هاماً في حياة سكان المدن .

٦ - وتضم مناطق الخدمات العامة أربع مناطق رئيسية هي المناطق الإدارية والتعليمية والصحية والدينية - وتمثل كل منها في المدن الكبرى . فالمناطق الإدارية تعتبر بعضها من أقدم أجزاء المدن بل هي في كثير من المدن تعتبر النواة الأولى للعمران . وتتنوع المناطق الإدارية حسب ظروف نشأة هذه المدن ومواقعها . وترتبط هذه المناطق إلى حد كبير بالمناطق التجارية وتضمها مجتمعة منطقة الأعمال المركزية في المدن .

وتكاد جميع المدن تشترك في أنها مقر للمدارس الثانوية العليا وتعتبر المراكز التعليمية الرئيسية في الأقاليم التي تخضع لها - وتوجد هذه المدارس في الغالب متجمعة داخل هذه المدن . أما المدارس الابتدائية والثانوية العامة فتتوزع في معظم الأحياء السكنية في المدن الكبرى - ويتوقف عددها بالنسبة لعدد الأطفال في سن التعليم الموجودين فيها .

وتمثل المستشفيات الكبرى المناطق الصحية الرئيسية في المدن - ويوجد مستشفى واحد في كل المدن - ماعدا الخرطوم الكبرى . ولا تستخدم هذه المستشفيات سكان المدن فقط بل إنها تمثل المراكز الصحية لسكان الأقاليم التي تتبع هذه المدن الكبرى . وفي بعض المدن ذات المناطق العسكرية توجد مستشفيات عسكرية خاصة لخدمة أفراد القوات المسلحة وخاصة في الخرطوم الكبرى والأبيض ، إلى جانب عدد من المراكز الصحية الصغيرة لخدمة الأحياء السكنية في بعض المدن الكبرى .

ويلاحظ على هذه المستشفيات أن قيامها ارتبط بوجود المناطق الإدارية . ولم يزد عددها في المدن منذ فترة طويلة رغم زيادة عدد سكان المدن والأقاليم التي تخضع لها . وأصبحت تعاني ضغطاً بشرياً يفوق إمكاناتها الحالية .

وبوجه عام فإن المستشفيات الرئيسية والعيادات الخاصة والصيدليات دائماً ما تمثل جزءاً من منطقة الأعمال المركزية في المدن ، كما في ودمدني وكسلا والخرطوم الكبرى والأبيض وعطبرة .

أما المناطق الدينية فهي تنحصر في المباني الدينية لسكان المسلمين والمسيحيين على السواء ، وتكاد توجد في كل المدن الكبرى الجوامع والكنائس - ويرتبط عدد الأضرحة بالسكان الأجانب والوطنيين من المسيحيين . وتقع هذه المناطق بالقرب أو في المناطق المركزية في معظم المدن .

ويكثر عدد الجوامع والزوايا الدينية بين المناطق السكنية المتفرقة داخل تلك المدن . ويظهر على مبانى الخدمات العامة بأنواعها المختلفة أن مبانيها تكون أساساً من الحجارة والطين الأحمر ، وتشترك جميعها في أن تاريخها يرجع لسنوات عديدة ارتبطت بالفترات الأولى لعمارة هذه المدن ، وذلك لأن السكان يقيمون على هذه المناطق في استمتاعهم بالخدمات المختلفة ، وخاصة تلك المتعلقة بالإدارة والتعليم والخدمات .

٧ - وتشمل المناطق الوظيفية الأخرى مناطق دفن الموتى والسكك الحديدية والمطارات ، وتمتلك مدافن الموتى مساحات ليست صغيرة في معظم المدن ، وكانت هذه المناطق تقع في أطرافها ، ولكنها أصبحت في الوقت الحاضر تتوسط مناطقها الداخلية نتيجة لنمو المدن ، واتساعها ، بل أصبحت تشغل أهم المناطق الطبيعية لتوسع المدن . وتكاد معظم المدن تتعرض ، مثل هذه المشاكل ، كما في عطبرة وكسلا والأبيض والخرطوم الكبرى وبورت سودان ، كما أنها تضم مساحات جديدة إليها كلما ازداد عدد سكان المدينة وارتفع عدد الموتى .

أما مناطق السكك الحديدية فهي بدورها تشكل أجزاء كبيرة من المدن ، ولا تخلو مدينة كبرى من منطقة متسعة تشغلها خدمات السكك الحديدية تتوسط الأحياء المختلفة في المدن . بل أنها تشغل مساحة تزيد عن بعض المناطق الوظيفية الأخرى كما في عطبرة .

وبوجه عام أصبحت مناطق السكك الحديدية تعوق الحركة بين مناطق المدن وحلى الأشخاص عند مرور القطارات ، وذلك لعدم وجود نظام للحركة عبر هذه المناطق ، مما سبب بعض المشكلات خاصة مع ارتفاع عدد سكان المدن وتوسعها وزيادة عدد السيارات .

وتعاني بعض المدن في أن المطارات أصبحت تجاور المدينة المبينة ، ولا يخفى خطورة ذلك على المدينة وسكانها ، بل أصبحت أيضاً تعوق امتداد المدن وتوسعها في جهات معينة . فقد أوقفت التطور العمراني شرق مدينة الخرطوم - وحددت اتجاه العمران في الشمال والشرق من عطبرة ، وشرق ودمسني ، ومنعت امتداد مدن الأبيض وبورت سودان في اتجاه الجنوب .

بالإضافة إلى تلك المناطق ، توجد بعض الأراضي الحالية التي لم تستغل ، إلى جانب وجود مناطق لحرق الأوساخ والقمامة ولعمل مواد البناء داخل حدود هذه المدن نفسها .

وتعكس خرائط استخدام الأرض للمدن كل هذه المناطق الوظيفية ، مع ملاحظة أن المناطق السكنية تكاد تكون هي السائدة على طبيعة استغلال الأرض في المدن .

٨ - يلاحظ في المناطق السكنية أن مواد البناء المستخدمة في المدن تتكون من مواد رئيسية هي الطين والطوب الأخضر والطوب الأحمر والحجارة والأششاب والاقش وهواد أخرى .

ويبنى المنزل بالطين على شكل طبقات متراسة فوق بعضها ، تترك كل طبقة لحفافها قبل وضع الطبقة الثانية فوقها ، وتستخدم مخلفات الحيوان (الروث) في دلاء جدران هذه المنازل ، لكي تخفف من أثر مياه الأمطار ، وكثيراً ما تكرر هذه العملية كل عام قبل ظهور

سقوط الأمطار . وينحصر استخدام (الروث) في مباني الدرجة الثالثة الطينية، وتضيف تكاليفها السنوية عبئاً كبيراً على أصحاب المنازل^(١) .

أما الطوب الأخضر فهو متطور عن النوع الأول ويمثل نسبة صغيرة في مواد بناء المنازل وخاصة في الدرجة الثالثة . والطوب الأحمر مستخدم في مباني الدرجات الثلاث الأولى ، ويتركز أساساً في الدرجة الثانية ، وأحياناً في الدرجة الثالثة حسب طبيعة التربة وإمكاناتها في المناطق المجاور لهذه المدن ، وهو يلي طبقات الطين في درجة الاستخدام مباشرة .

ويلى ذلك الحجارة وهي تكاد تقتصر على مباني الدرجة الأولى المنشآت العامة في معظم المدن ، وتستخدم خاصة في مباني المدن التي تتمتع بأقاليمها بوفرة هذه الأحجار والتي تتكيف مع ظروف المناخ .

ويمثل القش مادة بناء رئيسية في منازل المدن الكبرى ، والتي تتوفر في أقاليمها هذه المواد المحلية — وتوجد أحياء سكنية كاملة تشيد من القش ، ولا تخلو أى مدينة من مباني هذا النوع — وهي غالباً ما تشمل منطقة الدرجة الرابعة .

أما مادة الأخشاب ينحصر استخدامها في مدينة بورت سودان ، بينما لا تدخل الأخشاب في بناء منازل المدن الأخرى .

وهناك مواد بناء أخرى مثل — القوالب — وهي خليط من الرمال والأسمنت على شكل قوالب مجففة ، وقد استخدمت في تشيد مباني المنازل الحديثة في بعض المدن الكبرى .

وتسود مواد البناء الأخرى مثل الصفيح والكرتون في مباني السكن غير القانوني والتي اتسمت بها المدن الكبرى وترتبط كميّاتها بوفرّتها في مناطق هذه المدن شكل (١٠ - ٨)

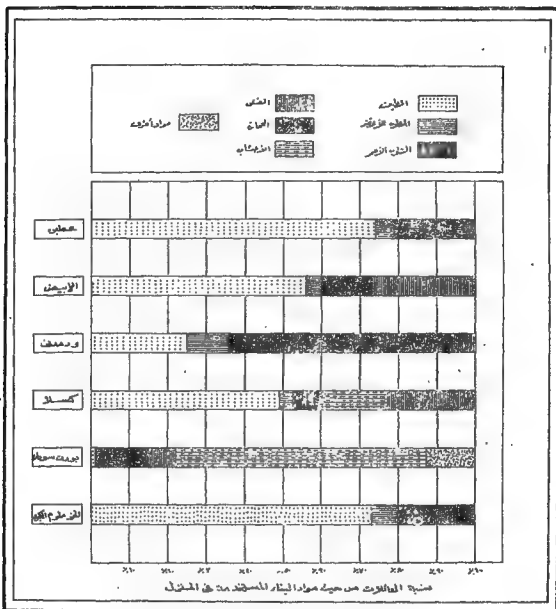
ومن إحصائية علمية تبين أن دراسة المدن الست الكبرى في عام ١٩٦٦ أوضحت أن حوالى ٦٠٪ من المنازل فيها تقوم من الطين ، ١٧٪ تشيد من الطوب الأحمر أى أن معاً يكونا ٧٧٪ من مواد بناء المنازل بينما تنوزع النسبة الباقية على مواد البناء الأخرى^(٢) .

أما أنظمة المرافق العامة التي تشمل مرافق المياه والكهرباء ومجارى تصريف مخلفات الإنسان ، فإنها تتميز بطابع خاص تحكمه طبيعة ونشأة هذه المدن ، وتختلف عن الأنظمة الموجودة في مدن العلم .

(١) يطلق عملياً على الطين المستخدم في بناء المنازل أسم (الجالوس) ، وعلى المخلفات الحيوانية اسم (الزبالة) .

Department of Statistics (1968), General Survey of the Urban Areas, p. 79.

(٢)



نسبة الماترات المستخدمة لمواد البناء في منازل المدن الكبرى

شكل ١٠-٨ : نسبة الماترات المستخدمة اواء البناء في منازل المدن الكبرى

وتشير الاحصائيات الى ٤٣٪ من منازل المدن تحصل على المياه من صنابير داخل المنازل وأن ٢٦٪ تتمتع بالتيار الكهربائي . وأن ٧٪ فقط من المنازل تستخدم النظم المتطورة من دورات المياه وتستخدم النسبة الأخرى النظم المتخلفة من دورات المياه .

مشكلات التحضر في السودان

أدت ظاهرة التحضر في السودان إلى خلق مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية ظلت تعاني منها الدولة - وتبين أهم تلك المشكلات ظاهرة هجرة السكان من تدهور المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مع زيادة معدلات نمو المدن التي أدت بدورها إلى التخلف الاقتصادي للمناطق الريفية ، مع إنتشار الأحياء السكنية غير المشروعة في المراكز الحضرية الكبرى .

هذا إلى جانب سيطرة العاصمة القومية - الخرطوم الكبرى - وازدياد أهميتها الإدارية والاقتصادية حتى أصبحت مركزاً رئيسياً لجذب الهجرات المتزايدة من مديريات وأقاليم السودان المختلفة خاصة تلك التي تعاني من التخلف أكثر من غيرها - مما ساهم في تدهور المراكز الحضرية الصغرى والمناطق الريفية القروية اقتصادياً واجتماعياً .

ولعل معظم هذه المشكلات قد ظهر وتزايد خلال الفترة (١٩٥٦ - ١٩٧٦) واتخذ طابعها ملحوظاً في العشرة سنوات الأخيرة .

ويلاحظ أن تركز الصناعات والمنشآت الاقتصادية وتدعيم الخدمات الاجتماعية في المدن الكبرى من ناحية ، وعدم وجود فرص للعمل في المناطق الريفية من ناحية أخرى هي في مجموعها من العوامل التي أدت إلى هجرة السكان من الريف إلى المراكز الحضرية الكبرى .

وقد تبين من نتائج الإحصاء الأول للسودان في عام ١٩٥٦ أن أكثر من ٢٥٪ من سكان المدن هم من المهاجرين إليها من المناطق الريفية والقروية ، حيث يرى أن ٥٠٪ من سكان الخرطوم الكبرى ، ٧٠٪ من سكان مدينة بورت سودان ، ٦٠٪ من سكان مدينة عطبرة ، ٤٦٪ من الأبيض ، ٣٩٪ من وادى بنى جاعوا إليها بالهجرة خاصة وأنها أصبحت من المراكز الاقتصادية الكبيرة في السودان . وأصبح متوسط نسبة السكان المهاجرين بوجه عام إلى المدن الكبرى لا يقل عن نصف السكان (١) .

O. El-Hassan, (1973), Urban Growth and Urbanward Migration in the Sudan, Cairo Demographic Centre, Cairo, p. 23.

وتشير الدراسة الاحصائية لمسح السكان والسكن لعام ١٩٦٦ أى بعد عشر سنوات من الاحصاء الأول إلى أن ٦٥٪ من المهاجرين يتجهون إلى الست مدن الكبرى في ذلك الوقت بينما تنجس النسبة الأخرى وهي ٣٥٪ إلى ٧٤ مركزاً عمرانياً صغيراً وهي المناطق الحضرية في عام ١٩٦٦ .

ومن المدهش حقاً أن الخرطوم الكبرى تحصل على ٧٠٪ من مجموع الهجرة الكلية للمراكز الحضرية في السودان بينما يحظى بورت سودان بحوالى ١٤٪ وتقل في كسلا إلى ٥٪ . ويتضح من الجدول رقم (١١) أن أكثر من نصف الهجرة إلى المراكز الحضرية (٥٣٪) تأتي من المديرية الشمالية ، وأن أكثر من ربع هذه الهجرات تأتي من مديريتي كردفان ودارفور (٢٧٪) ، بينما تقل الهجرات إلى هذه المراكز الحضرية من مديريات كسلا والخرطوم والإقليم الجنوبي . ولعل الأسباب الدافعة للهجرات من مديريات الشمالية وكردفان ودارفور ترجع إلى أنها من المناطق ذات الانخفاض الملحوظ في إنتاجها الزراعي بينما عدم الاستقرار السياسى وضعف وسائل النقل والمواصلات ، أدت إلى قلة هجرة سكان مديريات الإقليم الجنوبي إلى المدن الكبرى في ذلك الوقت (١) .

جدل (١١) : الهجرة إلى المدن الكبرى في السودان لعام ١٩٦٦ (٢) .

المديرية	الخرطوم الكبرى	كسلا	بورت سودان	خطره	ودمدنى	الأبيض	المجموع	النسبة
الخرطوم	١٤٠٢٠	٩٠٠	١٨٩٠	٥٣٠	١٨٦٠	١٤٧٠	٦٠٦٥٠	٣٧٪
الشمالية	٦٠٦٩٠	٦٤٠٠	١٨٨٩٠	٦٠٣٠	٥٠٨٠	٩٣٦٠٠	٢٦١٠٠	٥٢٠٥٪
النبيل الأزرق	٢٠٩٠٠	٦٨٠	١٠٦٠	٣١٠	١٠٦٠	١٤٢٠	٢٤٢٧٠	١٣٢٦٪
كسلا	٤٠٥٠	٨٩٠	٨٢١٠	٢٤٠	٣٣٠	٨٠	٤٧٠٠	٢٧٪
دارفور	٢١١٠٠	١٠٨٠	١٠٩٠	٣٥٠	٢١٣٠	٣٩٦٠	٦٢٦٠	١٤٧٪
كردفان	١٠٨٢٠	١٨٠	٩٤٠	٤٠	١٠٥٠	١٧٩٠	١٤٨٢٠	٨٣٣٪
المديرية الجنوبية	٦٠٥٢٠	١٣٠	٤٠٠	٣٠	٤٤٠	٤٨٠	٨٠٠٠	٤٥٪
المجموع الكلى	١٢٤٠٩٠	٩٣٧٠	٢٤٠٧٧٠	١٢٤٠٠	١٠٨٩٠	٧٨٤٠	١٧٨٠٣٦	١٠٠٪
النسبة	٦٩٠٦٪	٥٠٣٪	١٣٠٩	٧٠٧	٦٠١	٤٠٤		١٠٠٪

O. El-Hassan, (1973), p. 27.

Department of Statistics (1968), Population and Housing Survey, 1964-66, Khartoum.

(١)

(٢)

وتظهر نتائج إحصاء السكان الثاني لعام ١٩٧٣ أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية قد لعبت دوراً كبيراً في زيادة أحجام المدن الكبرى خاصة في الخرطوم الكبرى وبورت سودان - هذا إلى جانب الزيادة الطبيعية لسكان المدن أنفسهم (شكل ١٠ - ٩) ويلاحظ أيضاً أن معظم سكان المدن الكبرى هم من المولودين خارجها معظمهم من أبناء الأقاليم المجاورة ، بل يشكلون في المتوسط العام أكثر من ٦٠٪ من سكانها ، ولكنها تزيد إلى أكثر من ٧٠٪ في ودمدني وكسلا ونبالا ، وإلى أكثر من ٨٠٪ في الأبيض وعطبرة وجوبا وواو ، بل يصل سكان مدينة الفاشر المولودين في مديرية دارفور إلى ٩٠٪ من سكان المدينة نفسها ، بينما تحتل الخرطوم الكبرى وبورت سودان بعدد أكبر من سكان المديريات المختلفة شكل (١٠ - ١٠) .

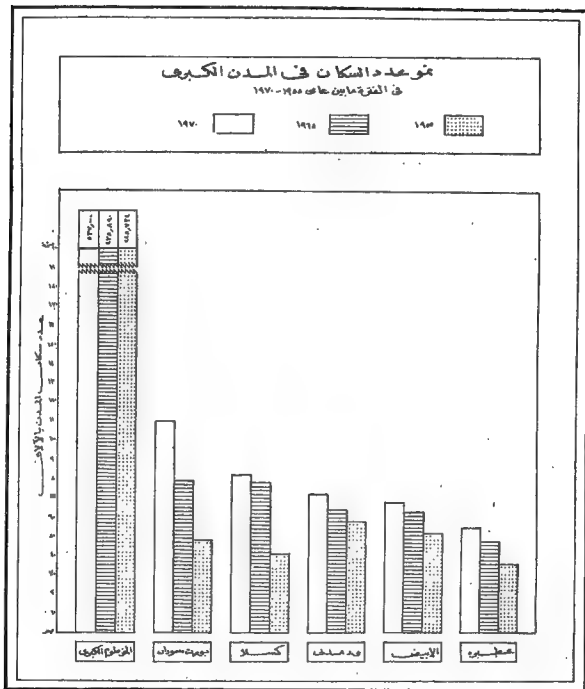
ويعكس الجدول التالي كذلك أن المديرية الشمالية هي من أكثر المديريات التي بهاجر منها السكان إلى المدن الكبرى ، إذ يشكلون نسبة لا تقل عن ١٠٪ من سكان المدن الكبرى تزيد إلى ١٥٪ في الخرطوم الكبرى وترتفع إلى أكثر من ٢٠٪ في بورت سودان ، مما يؤكد أنها أكثر الأقاليم السودانية تحليفاً ودفعاً لسكانها للهجرة إلى مراكز النشاط الاقتصادي خاصة في المدن الكبرى والتي يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة .

وقد خلقت ظاهرة الهجرة انوسعة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مشكلات متعددة في كل من المناطق الحضرية والريفية معاً - إذ أن معظم المهاجرين من المناطق الريفية هم من الذكور في مرحلة الشباب وسن العمل ، مما أدى إلى تأثير الإنتاجية الزراعية في بعض المناطق الريفية والتي تظهر بصورة واضحة في المديرية الشمالية أكثر أقاليم السودان طرداً للسكان ، لأن الهجرة الكبيرة قد أثرت على الأحوال الاقتصادية والديموغرافية - وأصبح معظم سكانها من الأطفال وصغار السن والشيوخ والنساء المعجزة وجميعهم يشاركون بمجهود قليل في الإنتاج الاقتصادي داخل هذا الإقليم (١) .

من هنا يلاحظ أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى قد خلقت مشكلات في المراكز الحضرية الكبرى فقط التي يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة - وتظهر بوضوح في المدن الثلاثة الكبرى التي يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

أما بالنسبة للمدن المتوسطة والصغرى بل حتى المدن الكبرى والعواصم الإقليمية التي

S. El-Bushra, (1975), Essays on World Urbanization (The Sudan), p. 384.

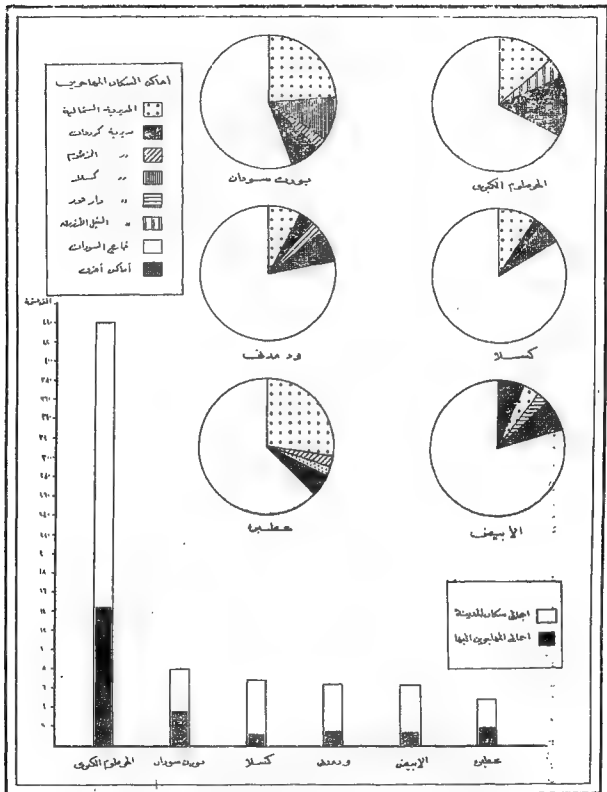


(شكل ٩)

شكل ٩ - ١٠ : توزيع السكان في المدن الكبرى في الفترة بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٧٠.

جبلول (١٧) : أقاليم السكان المولودين بخارج المدن الكبرى في السودان لعام ١٩٧٢ (١)

المدينة	الجميع الإجمالي	غير المواليد	البلد الأجنبي	دارفور	الإسوائية	كلتا	البريطاني	كردفان	الشمالية	أماك البلد	إقليم مبارجة	جهات أخرى	الجميع
البريطاني الكبير	٤,٢٨١	٧,٦٤٨	١٢,٣٩٠	٤,٥٢٣	٧,١٤٤	١٠,٥٦٥	٤١,٥٧٢	٨,٠٩٣	١١٧,٢٧٧	٨,٤١٥	٢٧,٢٢٤	١,٤٠٩	٧٨٤,٢١٢
بدر سودان	٨٤,١٠٠	٣٠٩	٢,٥٨٤	٢,٥٨٤	٣٤١	٢,٠٩٨	٣,٨٧٢	٤,٨٩٩	٧٨,١٣٢	٢١٠	٢,٩٦٠	١٥٨	١٣٢,٦٣٢
رندف	٢٨٧	٤٣٩	١,٩٦١	٢,٥٧١	٤٤٤	١,٢٤٩	٢,٥٢٣	٤,٢٤٨	١٠,٢٧١	٨٧٤	٢,٧٠٨	٤٦١	١٠٦,٧٧٦
كلتا	١,٧٩٦	١٤٤	١,٧٥٢	٧٠٧	٢٩٩	٧٥,٢٧٣	١,٨٩٢	٢,٠٩٩	١٠,٢٥٩	١٤١	٤,٧٢٨	١٦٥	٩٩,٦٥٢
الأيض	٢٠٥	٧٨٩	٢,١٨٧	٢,٢٩٩	٥٤٩	٤٩٧	٢,٩٦١	٢,١٩٧	٢,١٧٥	٣٠٨	١,٥٢٠	٢٧٣	٩٠,٠١٠
الانفصال	٧٧٢	٣١٧	٢,٩١٦	٢,٢١٨	٥٨٣	٤٢,٢٨٢	١,٤٩٠	٢,٩٦٠	٤,٠٥٩	٢٢٢	٤,٠٠٤	٣٢	٦٩,٤٦٥
عليه	٢١٧	٤٤٧	١,٣٥٨	٢,٥٨١	٣٦١	٨٨١	٢,١٧٣	٢,٢٥٧	٥,٥٥١	١٣٥	١,١٧١	١٠٧	٦٦,١١٦
ليبلا	٨٥	٤٣٣	١,٥٨٧	٢,٥٤٣	٣٠٨	٢٧٥	٢,٤٢٢	٦,٨٧٣	٧,٠٤٤	٨٤٣	٢,١١٤	٥٠٥	٦٥,٤٠٤
جوبا	٩٦	١,٦٦٥	٨٧٠	١,٠٢٣	٢٤٤	٢٧٥	٩٧٥	٢,٧٩٢	١,٢٠٣	٨٧	٢,١٩٦	٨٤	٥٩,٨٥٢
راير	١٢٠	٤٥٠,٢٩	٧٠٢	١,٧٠١	١,٩٦٧	٩٩	١,٢٦١	١,٢٢٢	٤,٩٢٩	٣٢٢	٢٥٨	٢٢٨	٥٢,٧٥٠
الفاشر	٧٥	٦٩٥	١,٢٥	٤,٢,٢٨٧	١٥٦	١٩٦٠	٨٥٢	١,٢٨١	٦٩٧	٧٠	٦٢٦	٧١	٥١,٩٢٢



تصنيف الهجرة إلى المدن الكبرى
شكل ١٠ - ١٠ تصنيف الهجرة إلى المدن الكبرى

يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة (١) — لا تؤدي الهجرة إلى خلق مشكلات مثل المدن الكبرى بل أن بعضها تزيد فيها نسبة الإناث عن الذكور بما يدل على أن معظمها قرى كبيرة أكثر منها مراكز حضرية .

ويظهر من ملحق (٦) الذي يوضح نسبة الذكور إلى الإناث في جميع المراكز الحضرية في السودان لعام ١٩٧٣ — أن ٤٠٪ منها تزيد فيها نسبة الإناث وأن ٣٠٪ من هذه المراكز أيضاً يكاد يتساوى عدد الذكور والإناث — بل تزيد نسبة الإناث عن الذكور حتى في سالعو اصم الكبرى مثل الفاشر والدلنج وكادوقلي والنهود والخنبة والخزيرة أبا .

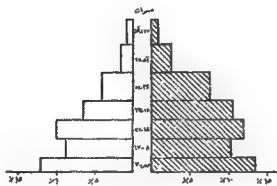
ويلاحظ من الملحق أيضاً أن نسبة الذكور ترتفع قليلاً في المدن والعوامم الإقليمية الكبرى ، بينما يزيد عدد الإناث في المدن المتوسطة والصغرى ، مما يدل على أن المدن الكبرى المملوذة فقط هي التي تستأثر بهجرة الذكور إليها من المدن الصغرى ناهيك عن المناطق القروية الريفية شكل (١٠ - ١١) .

ويظهر أن من بين جميع المراكز الحضرية في غرب السودان (حرافور وكردفان) وهي ٢٥ مركزاً حضرياً توجد سبع مراكز حضرية فقط وهي — الأبيض وأم دوابه وبابنوسه وأبرجبيه ونالودي ونبالا والضمين — تزيد فيها قليلاً نسبة الذكور على الإناث ، بينما ١٧ مركزاً حضرياً آخر يزيد فيها عدد الإناث عن الذكور .

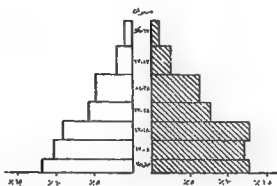
ونظراً لعدم وجود فوارق أساسية بين المناطق الحضرية والريفية في الإقليم الجنوبي فإن الفرق بين عدد الذكور والإناث يكون عابداً حيث توجد ثلاثة مراكز حضرية ضمن ١٥ مركزاً حضرياً في الإقليم الجنوبي وهي — طمبره وراجا ويرول — يزيد فيها عدد الإناث على الذكور ؛

ويظهر الفرق الشاسع بين نسبة الذكور والإناث في مدينة الخرطوم الكبرى حيث تزيد نسبة الذكور زيادة كبيرة ، نظراً لأنها العاصمة القومية الأولى والمركز الصناعي والتجاري والإداري الضخم في الدولة مما يجلب إليه معظم المهاجرين من أقاليم ومدن السودان المختلفة . هذه الصورة العامة تؤكد حقيقة هامة هي أن معظم المناطق الحضرية المتوسطة والصغرى في السودان ليست هي مراكز للصناعة أو الأنشطة الاقتصادية التي تجذب إليها الهجرات الشابة من القرى ، بل أنها مراكز إدارية ومواقع للخدمات الاجتماعية فرض عليها موقعها

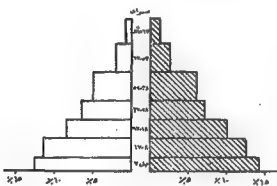
(١) انظر جدول (٨) في هذا البحث .



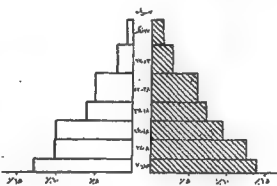
مدينة المنيا



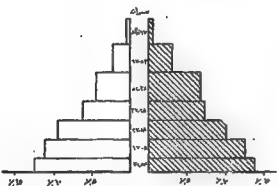
مدينة مطروح



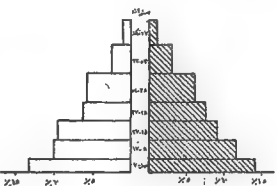
مدينة مطروح



مدينة مطروح



مدينة مطروح



مدينة مطروح

ذكور

إناث

الاحصاء السكانية (توزيع السكان حسب فئات السن والجنس) في المدن الكبرى
 لكل ١٠ - ١١ : الاحصاء السكانية (توزيع السكان حسب فئات السن والجنس) في المدن الكبرى

الجغرافى أن تقوم بهذه الوظائف دون غيرها من المناطق الحضرية الأخرى . وقد ظهر أيضا أن عدد الذكور للإناث فى القرى والمرافق العمرانية الريفية الأخرى، تكاد أن تكون عادية، بل أحيانا تزيد نسبة الذكور فى بعض القرى الكبيرة (١) .

وتتمثل أهم مشكلات الهجرة للمدن الكبرى فى تدهور الخدمات الاجتماعية وظهور ضائقة الإسكان ، والضغط على المرافق العامة وتفشى البطالة ، وازدياد حدوث الجريمة ، مما يقود إلى انخفاض مستويات الحياة بأوجهها المختلفة فى المناطق الحضرية الكبرى .

ومعظم المهاجرين إلى المدن الكبرى لا يستطيعون الحصول على مساكن لإيوائهم، نظراً لانخفاض دخلهم من ناحية، وإلى عدم توفر المساكن من ناحية أخرى، مما أدى إلى أن يقوم معظم السكان المهاجرين بتشديد مساكنهم على أطراف المدن الكبرى ومداخلها - وهذا ماحدث بالنسبة للخرطوم الكبرى وبورتسودان ، حيث ظهرت فى العشر سنوات الأخيرة ما يعرف باسم الأحياء السكنية غير القانونية أو غير المشروعة - فى الخرطوم الكبرى جاء ما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ مهاجر للعمل فيها ، حيث ظهرت مساكنهم على أطراف العاصمة وهى ما يعرف باسم (قرى الكرتون) - ونشأت فى بورتسودان عدداً من الأحياء السكنية غير المشروعة ، بحيث أصبحت تمثل حوالى نصف مساكن المدينة الأصلية يعيش سكانها فى ازدهام شديد ، وفى حالات غاية فى الأسوء ، حيث يظهر النقص الواضح فى الخدمات الضرورية والمرافق العامة، مما يشكل خطورة صحية على كل من المهاجرين والسكان الأصليين فى المدينة .

ويعيش السكان فى هذه الأحياء غير المشروعة على طبيعتهم القروية الأصلية - ففى أحياء قروية ريفية أكثر منها أحياء سكنية حضرية - وقد أدى قيامها على هذه الصورة غير القانونية وهذا الشكل غير المخطط إلى انتشار الأمراض والأوبئة ، وظهور قضايا الإجرام والسرقه والتهبى فى المدن الكبرى .

وظهرت هذه الأحياء غير المشروعة بصورة أقل فى معظم المدن الكبرى، بل وحتى فى المدن الجديدة حديثة النشأة مثل حلفا الجديدة .

وتقوم مبانى هذه الأحياء السكنية غير القانونية من مخلفات المواد المستخدمة تلك

(١) نتائج إحصائية من واقع العمل الميدانى فى مديرية النيل الأزرق .

المدن ، والتي تتمثل في الأخشاب المستعملة والصقيح كما في بورت سودان ، ومن الكرتون الطين كما في الخرطوم الكبرى ومن القش ومواد أخرى في بقية المدن حتى حديثة التخطيط منها .

وقد اتخذت هذه التجمعات السكنية غير القانونية طابعاً متميزاً عند أطراف المدن الكبرى ومداخلها الرئيسية وأصبحت من الملامح المميزة لظاهرة التحضر في السودان خلال العشر أعوام الأخيرة بالدرجة التي إذا لم يتم التحكم في نمو هذه المساكن الطفيلية والمساكن العشوائية فإن النتائج ستكون مأساة اجتماعية خطيرة على المراكز الحضرية الكبرى في السودان (١) .

وتظهر مشكلة الأحياء السكنية غير القانونية بصورة واسعة في الخرطوم الكبرى ، ولازالت حتى الوقت الحاضر تشكل خطورة اقتصادية واجتماعية على مستقبل العاصمة القومية إذا لم توضع لها الحلول العلمية السليمة . وكانت من أهم مسبباتها تزايد السكان في العاصمة عن طريق الزيادة غير الطبيعية - الهجرة ، وبازيادة الطبيعة للسكان أنفسهم حيث أصبحت العاصمة القومية تمثل المركز الاقتصادي الكبير إذ يتركز فيها ٧٣٪ من المنشآت الصناعية في السودان ، ٨٥٪ من الشركات التجارية ، ٨٠٪ من أنشطة البنوك ومؤسسات التأمين ، ٧٥٪ من الأيدي العاملة في مجال التصنيع ، ٥٠٪ من الأطباء ، ٧٧٪ من العيادات الخاصة ، ٢٠٪ من السراير في المستشفيات الكبيرة (٢) - ويؤكد هذا إلى أن التحضر في السودان قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع في الوقت الحاضر والذي يتمثل في العاصمة ، الخرطوم الكبرى التي أصبحت تمثل ٣١٪ من جملة سكان المدن الذين يبلغ عددهم حوالي ٢,٧ مليون نسمة ، بينما يشكل سكان العاصمة ٦٪ فقط من مجموع سكان السودان (٣) :

وبين الجدول التالي عدد السكان المأويين في خارج العاصمة لعام ١٩٧٣

S. El-Bushra, (1975), p. 387.

(١)

S. El-Bushra, (1975), p. 388.

(٢)

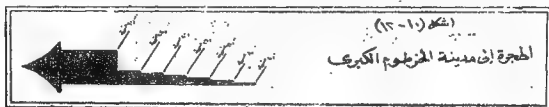
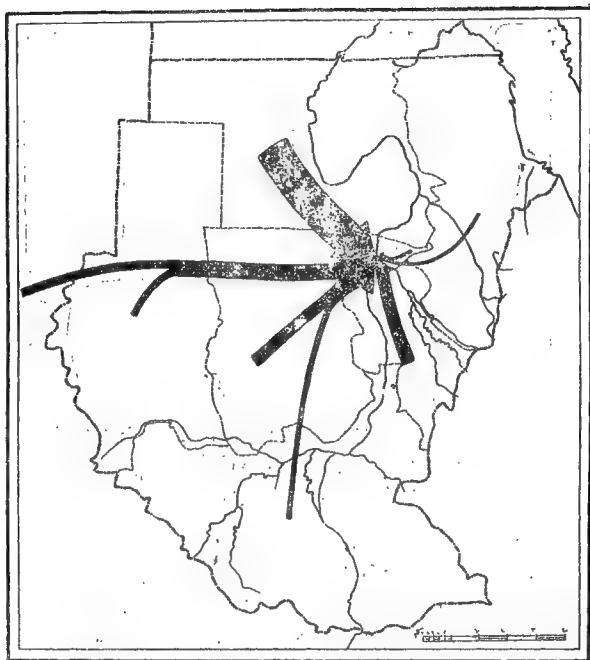
(٣) (صالح الرضي (١٩٧٦) ، السياسة الحضرية كسحور للتنمية الإقليمية في السودان ، مطبوعات قسم الجغرافية ، جامعة الخرطوم - ص ١١ .

جدول (٢٣) : السكان المولودون خارج الخرطوم الكبرى لعام ١٩٧٣ (١)

المديرية	مجموع السكان المولودين خارج الخرطوم
الخرطوم	٤١٥,٧٣١
الشمالية	١١٧,٢٣٧
كردفان	٨٠,٩٣٥
النيل الأزرق	٦٢,٣٥٩
دارفور	٤١,٥٢٣
كسلا	١٠,٥٦٥
أمال النيل	٨,٤١٥
الاستوائية	٧,١٤٤
بحر الغزال	٧,٦٨٤
البحر الأحمر	١,٤,٢٨١
مناطق مختلفة	١,٤,٠٠٩
خارج السودان	٢٧,٢٢٤
المجموع	٧٨٤,٥٠٧

ويظهر من ذلك أن سكان الخرطوم الكبرى المولودين خارج الخرطوم يقارب نصف مجموع السكان الكلي إذ يصل عددها إلى ٣٦٨,٧٧٦ نسمة يمثلون ٤٧٪ من سكان الخرطوم الكبرى ، مما أدى إلى تحظى العاصمة القومية بأكبر عدد للسكان معظمهم من مديريات الشمالية وكردفان والنيل الأزرق (شكل ١٠ - ١٢) .

هذا بالإضافة إلى أن الزيادة الطبيعية بين سكان الخرطوم الكبرى يساهم أيضاً في زيادة عدد السكان ، إذ يصل معدل المواليد إلى ٤٠,٣ نسمة في الألف ، بينما يقل معدل الوفيات إلى ٦,٧ في الألف مما أدى إلى ارتفاع الزيادة الطبيعية السنوية إلى ٣٣,٦ في الألف خاصة وأن المتوسط العام للزيادة الطبيعية في المراكز الحضرية بالسودان لا يزيد كثيراً عن ٣٠ في الألف ، بل يقل في المدن الكبرى إلى ٢٨ في الألف نظراً لارتفاع معدل الوفيات فيها عن العاصمة التي تحظى بخدمات صحية أكثر من غيرها ، مما يدل على أن العامل الصحي يدب دوراً هاماً في تطور ونمو سكان الخرطوم الكبرى .



شكل ١٠ - ١٢ : الهجرة إلى مدينة الخرموم الكبرى

جدول (١٤) : معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لمجموعات
مدن السودان لعام ١٩٦٦ (١) .

المدينة	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
الخرطوم	٤٠٣	٩٧	٣٣١
المدن الكبرى	٣٨٢	٩٩	٢٨٣
المدن الأخرى	٤٠٧	١١٧	٢٩
جميع المدن	٤٠	٩٧	٣٠٣

ويلاحظ بوجه عام أن عدد السكان المولودين خارج المدن الكبرى يمثل نسبة كبيرة من عدد سكانها - ويرتفع عدد المهاجرين في الخرطوم الكبرى عام ١٩٦٦ إلى ٣٣٪ من المجموع الكلي ، ويمثلون في بورت سودان ٤٥٪ من السكان - ويكثرون في عطبرة ٣٨٪ من مجموع السكان . وهذه المدن الثلاث هي أكثر المدن التي يكون المهاجرين فيها أكبر نسبة من المدن الأخرى ، لأنها مراكز جذب السكان ليس من الأقاليم الداخلية بل من خارج السودان وذلك لفرض العمل المتوفرة في العاصمة القومية والميناء ومدينة السكك الحديدية .

ومعظم السكان المولودين خارج هذه المدن هم في الأصل من مديريات الشمالية وكردفان والنيل الأزرق وخارج السودان ، بينما أقل نسبة منهم من سكان المديريات الجنوبية ودارفور ويلاحظ في الخرطوم الكبرى أن ٣٦٪ من سكانها هم من المولودين في المدينة الشمالية وحدها ، ويشكلون في بورت سودان ٥٤٪ وترتفع نسبتهم إلى ٧٧٪ في عطبرة ، بينما يمثل سكان المديرية الشمالية ٥٦٪ في كحل ، ٣٦٪ في ودمتني من مجموع السكان المولودين خارج هذه المدن الكبرى (شكل ١٠ - ١٢) .

وتشير الإحصائية إلى أن ٤٤٪ من السكان المولودين خارج المدن الكبرى هم في الأصل من المديرية الشمالية تليها مديرية كرفان .

من ذلك العرض يتضح أن مشكلة الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى أصبحت تمثل أهم مشكلات التضرر في السودان ، بل إنها أدت إلى خلق العديد من الصعوبات التي تواجه مستقبل المدن الكبرى في السودان .

وقد أوضحت الدراسات العلمية لمشكلات بعض المدن الكبرى إنها عديدة ومتنوعة ، ولكنه أمكن تحديدها في مجموعتين : أولاً : المشكلات الداخلية للمراكز الحضرية نفسها - وثانياً : مشكلات الجهاز التخطيطي للمراكز الحضرية :

أولاً : المشكلات الداخلية للمراكز الحضرية الكبرى :

يمكن حصرها في ست مشكلات رئيسية أصبحت تعاني منها جميع المدن الكبرى في السودان وذلك على النحو التالي : -

١ - إن قيام الصناعات في المدن الكبرى أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان القرى والأرياف ، نتج عنه إرتفاع في عدد سكانها الذي تظهره الزيادة المطردة في عدد المهاجرين - وبهذا ظهرت أكبر مشكلة تعاني منها المدن في الوقت الحاضر ألا وهي مشكلة الإسكان نتيجة لقلّة عدد المساكن الموجودة في المدن . وقد بدأت هذه المشكلة تطل برأسها مع بداية العقد السادس حيث تطور النشاط الصناعي وتوفرت فرص العمل ، وزادت رغبة السكان للتطلع إلى مستوى أحسن من المعيشة الذي تقتدر إليه الأقاليم .

وهناك عدد من الأسباب أدت إلى تعقيد مشكلة الإسكان في المدن الكبرى ومن أهمها : عدم وجود تخطيط شامل للمدن بين تطورها وإتساعها والطريقة التي تنحوا في المستقبل ، لأن التخطيط كان عشوائياً لا يرتبط بالخطة الشاملة للمدينة ، كذلك عدم الاهتمام بوضع برنامج إسكاني يقوم على الدراسة العلمية لواقع المجتمعات السكانية في المدن حتى أن تنفيذ المشروعات السكنية في السنوات الأخيرة في مدن الخرطوم الكبرى وودمدني والابيض وغيرها لم يكن على خطة ثابتة مدروسة. وضعت على ضوء الاحتياجات الفعلية لهذه المدن ^(١) . أضف إلى ذلك عدم تنفيذ مشاريع التخطيط الشاملة لمدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان التي قامت بها إحدى المؤسسات العالمية المتخصصة في تخطيط المدن . ولم يتم الاستفادة من تلك المشاريع أو تعديل بعضها بما يتلائم وطبيعة المجتمع السوداني في المدن - وأهمها تحديد مساحة القطع السكنية دون مراعاة أعداد أفراد

(٣) شرمت الدولة منذ عام ١٩٧٤ في وضع خطة للاسكان حل المستوى القوي لفترة خمس سنوات تعمل على وضع الحلول لمشكلات الاسكان مع التركيز على الخرطوم الكبرى ، ولم يتم تنفيذ هذه الخطة الا سكانية حتى منتصف عام ١٩٧٦ .

العائلة أو مستوى دخلها أو عاداتهم المختلفة ^(١) . وقد ارتفع عدد السكان في هذه المدن ، مما أدى إلى قيام الامتدادات السكنية الجديدة - وتكس ذلك المناطق السكنية التي تخصصها السلطات المحلية لدوى الدخل المحدود والمتوسط أو حتى لأصحاب الدخل المرتفعة في معظم المدن الكبرى والذي أصبح أهم ما يميز امتداداتها الجديدة .

ورغم ذلك فإن الحاجة إلى مزيد من المساكن ترتفع يوما بعد آخر نظرا لتوسع الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المدن وارتفاع درجة التراجع في الهجرة . كما أن قيام هذه الامتدادات السكنية أصبح ليعالج مشكلات الإسكان التي ترجع في جذورها وجوهرها إلى مشكلة عدم تخطيط المدن الكبرى والقرى نفسها من ناحية ، وإلى التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الأقاليم السودانية من ناحية أخرى .

٢ - ترتبط مشكلة الإسكان كذلك بارتفاع أسعار مواد البناء المستخدمة في منازل المدن ، وزيادة تكاليف الأيدي العاملة والفنية ، لأن بعض المواد التي تستخدم في مباني الدرجات السكنية الأولى والثانية تستورد من الخارج - أما مواد البناء المحلية والتي تستخدم أساسا في منازل الدرجة الثالثة فلأنها لاتناسب حياة المدن الحديثة وتقف عقبة في تطورها - والتي تتكون من الطين والقشوروث الحيوان وهي مناطق سكن الغالبية العظمى من السكان . وقد أدى ارتفاع تكاليف أسعار مواد البناء إلى تعميق مشكلة الإسكان في المدن ، ولاشك أن ارتفاعها يؤثر على مستوى دخل الأفراد الذي لايتحمل تلك التكاليف الباهظة في إنشاء المباني السكنية .

٣ - أدت زيادة السكان في المدن الكبرى إلى تدهور الخدمات الاجتماعية والضغط على المرافق العامة حيث أن الأسواق التجارية أصبحت قديمة ولم تتطور في مساحتها أو محلاتها رغم توسع المدن وامتداداتها السريعة ، مما أدى إلى إزدحامها بالسكان ووسائل النقل ، بالإضافة إلى أن موقعها وسط المناطق السكنية أو الإدارية أصبح يمثل مشكلة في امتدادها ، كما أن المناطق الصناعية في بعض المدن تقع في أماكن غير مناسبة ، علاوة على الأضرار الناتجة من عمليات الصناعة نفسها - والآثار الصحية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن ذلك .

٤ - يظهر ضعف الأنظمة الحالية لمياه الشرب والكهرباء التي تزود بعض المدن ، كما أن ارتفاع عدد السكان وإزدحامهم أصبح يمثل عبئا على وسائل النقل في داخلها خاصة

(١) عبد الرحمن الملقب (١٩٦٧) ، المشكلة السكنية في المدن الكبرى ، معهد الإدارة العامة ،

الخرطوم ، ص ٥ .

في الخرطوم الكبرى . وتعاني جميع المدن من بدائية بعض مرافق الخدمات العامة التي لاتناسب تطورها في المستقبل ، وعلى وجه الخصوص أنظمة المجارى وتصريف المياه المسعلة ومياه الأمطار ، والتي تستخدم فيها الأيدي العاملة كعامل أساس في تصريف مخلفات الإنسان أو في حفر المجارى سنويا داخل المدن .

٥ - أدى عدم الإستغلال الأمثل للأرض إلى شغل بعض المناطق الوظيفية لأجزاء هامة في المدن الكبرى كان يمكن أن تكون مناسبة لأغراض وظيفية أخرى ، إذ يلاحظ أن المناطق العسكرية والصناعية قد احتلت أهم المناطق المفضلة للأغراض السكنية ، كما أن مناطق الخطوط الحديدية تتوسط الأحياء الداخلية في المدن وتؤدي إلى عرقلة حركة المرور بين أجزائها المختلفة .

أضف إلى ذلك أن الطارات تجاور المناطق السكنية ، بل أدت في بعضها في تحديد اتجاهها العمراني ، وأن توسع المدن نفسها أدى إلى أن تحتل مداخل المواقف مناطق هامة لامتداد المدن - وتعتبر هذه الموضوعات في مجموعها من ضمن المشكلات التي تعاني منها المناطق الداخلية في المدن .

٦ - تشكو بعض المدن من فقر الأقاليم التي تخدمها وخاصة في تزويدها بالمواد الغذائية ومواد البناء أو ما يحتاج إليه في حياتها اليومية ، الأمر الذي أدى إلى إعيادها على مناطق بعيدة في داخل القطر أو حتى في خارجه . وقد نتج عن ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية من اللحوم والخضر والفاكهة ، وإلى زيادة أسعار مواد البناء المستخدمة في مباني المنازل ، والذي أدى بالتالي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وتظهر هذه الحالة بوضوح في مدينة بورت سودان .

ثانيا : مشكلات الجهاز التخطيطي للمراكز الحضرية :

١ - عدم وجود استراتيجية للتخطيط الحضري والعمراني في السودان وهي مجموعة القواعد والأسس التي تحكم تطوير وتنمية المراكز الحضرية وذلك من حيث أنواع المباني وأشكال المساكن ومواد البناء المستخدمة وإرتفاعاتها ومستويات المرافق العامة في المدن الكبرى هذا بالإضافة إلى عدم صدور القوانين واللوائح الحديثة التي تحكم شئون التخطيط العمراني أو إعادة تخطيط المراكز الحضرية خاصة وأن معظم قوانين ولوائح تخطيط المدن لاتواكب الإنجازات الحديثة في مستقبل التخطيط الحضري .

٢ - إن عدم قيام وزارة أو هيئة حكومية واحدة تشرف على شئون التخطيط الحضري والإسكان والتشييد والمرافق العامة ، أدى إلى عرقلة مشروعات التخطيط الحضري والعمراني وأهم مشكلات الجهاز التخطيطي أيضا نقص الكبر في عدد مخططي المدن والمتخصصين في ميادين الإسكان والتخطيط الحضري ، وقلة الفرص المتاحة لتأهيل وإعداد العاملين في هذه المجالات . هذا إلى جانب أن مركزية جهاز التخطيط الحضري في الخرطوم أدت إلى عدم العناية الكافية بالمدن المتوسطة والصغرى ، وإلى عدم وجود عناصر متخصصة في شئون التخطيط الحضري على المستويات المحلية والإقليمية - كل هذه الأمور غيرها أدت إلى عدم القيام بالإشراف إداريا وفنيا في هذه المدن ، وبالتالي برزت كثير من المشكلات التي ذكرناها ، بل وإستفحل خطرهما مع مرور الوقت .

دور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تطوير المراكز الحضرية

تلعب الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية دورا كبيرا في تطوير المراكز الحضرية في السودان خاصة في الخمس سنوات الأخيرة التي تشهد فيها البلاد تغيرات جذرية في الهياكل الإدارية والاقتصادية - فقد تبنت الدولة نظاما جديدا للتقسيم الإداري وتطبيق أساليب اللامركزية الإدارية الذي خلق مراكز حضرية جديدة ، وعمل على تطوير المناطق الحضرية القديمة باعتبارها مراكز للإدارة والخدمات المحلية والإقليمية .

وتشهد البلاد أيضا طفرة هائلة في مجال التنمية الاقتصادية وتطوير الموارد الزراعية والحيوانية وتشجيع قيام الصناعات الإقليمية - هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الجديدة الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية وتدعيمها في أنحاء القطر المختلفة وتوزيع المؤسسات التعليمية على كافة المديرية ، والاهتمام بتنمية الموارد والإمكانات الاقتصادية الإقليمية والعمل على تبني سياسة إسكانية قومية . لذا فإن محصلة هذه الموضوعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية المراكز الحضرية في السودان . ومن هنا يمكن استعراض هذه الجوانب المختلفة ومعرفة آثارها على ظاهرة التحضر في السودان .

إن الصورة العامة للمظاهر الطبيعية في السودان تتمثل في التالي :

١ - يتميز السودان باتساع مساحته التي تصل إلى مليون من الأميال المربعة تمتد بين دائرتي العرض ٤° ، ٢٢° شمالا - وجنوبا . يدخل السودان في مجموعة من النطاقات الطبيعية .

ولقد كانت حصيلة إعادة النظر في التقسيمات الإدارية أن تم تقسيم السودان إلى ثمانية عشر مديرية تضم عدداً من مجالس المناطق التي تشتمل على مجالس محلية في المدن وأخرى في الأرياف ، ثم قسمت مجالس المدن إلى مجالس أحياء سكنية وتجارية وصناعية - والمجالس الريفية إلى مجالس قرى ومجالس فرقان .

ولقد كان الهدف من التقسيمات الإدارية الجديدة تحقيق الأهداف التالية :

١ - أن تقوم هذه التقسيمات الجديدة على الأسس الاجتماعية والاقتصادية تجنباً لمساواة الإدارة البعيدة لتسيير فعالية الإشراف على أداء المجالس المحلية .

٢ - تجنب وجود فواصل طبيعية تفصل بين المواطنين في المجلس المحلي الواحد تفضيلاً للشعور بالانتماء للمجتمع المحلي الواحد .

وعلى ذلك تكونت في السودان أكثر من ٥٠٠٠ مجلس محلي من ضمنها ٣٣٠ مجلساً محلياً حضرياً وريفياً - تمثل فيها المجالس الحضرية ٣٠٪ من المجموع الكلي لمجالس المدن ، والأرياف معاً وذلك على النحو التالي .

جدول (١٥) : عدد المجالس الشعبية على مختلف مستوياتها المحلية والتنفيذية (١)

عدد المجالس	مستوى ونوع المجالس
١٨	مجلس شعبي تنفيذي
٦١	مجالس مناطق
٨٦	مجالس مدن
٢٤٥	مجالس ريفية
٦٩٩	مجالس أحياء
٢٨٤٧	مجالس قروية
١٠٥	مجالس فرقان وأحياء تجارية وصناعية
٥١٢٦	المجموع

وقد أعطيت سلطات قيام مجالس المدن أو المجالس الحضرية إلى الهيئات المحلية في المجالس التنفيذية في المديرية حسب مآثره مناسباً لتسيير الخدمات والمرافق الاجتماعية والعامة .

(١) إحصائية بعدد المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في السودان - وزارة الحكم الشعبي المحلي - الخرطوم ١٩٧٦

ولاشك أن قيام مجالس إدارية خاصة في المدن والمراكز الحضرية يساهم إلى حد بعيد في الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية وتحسين المرافق العامة والإشراف الكامل على مشروع الإسكان وإعادة تخطيط الأحياء السكنية والتجارية القديمة في المراكز الحضرية التي أصبحت لها مجالس شعبية محلية .

ويلاحظ أن عدد المجالس الحضرية في السودان التي حددتها السلطات والمؤسسات المحلية هي ٨٦ مجلساً مدنياً ، منها ٢٤ مجلس مدينة في العاصمة القومية الخرطوم الكبرى - لذا فإن عدد مجالس السودان لا تزيد على ٦٣ مركزاً حضرياً (١) .

ويرى أن اختيار مجالس المدن في السودان يخضع إلى أمر السلطات المحلية في المديريات المختلفة ، مما يؤدي إلى عدم وجود أسس ثابتة ومعروفة لقيام مجالس المدن في السودان ، وظهر عدم وضوح الفرق بين مجالس المدن والأحياء أو مجالس القرى في بعض أقاليم القطر ، والذي انعكس على مجالس المدن والأحياء في كل من مديريتي الخرطوم والبحر الأحمر على سبيل المثال لا الحصر .

يتضح من هذا أن قيام مجالس إدارية وشعبية في المراكز الحضرية يساهم على تطوير المدن المتوسطة والصغرى ، ويعمل على نموها وزيادة حجمها ، نظراً لأهميتها وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمالة ونهية السكن المناسب للمواطنين ، مما يؤدي إلى زيادة الوظائف الإدارية التي تضطلع بها المراكز الحضرية في أقاليم السودان المختلفة .

ولعل الرابطة الإدارية بين مجالس المدن والأرياف في مجالس مناطق واحدة من شأنه الحفاظ على التنمية المتوازنة بين المدن والمراكز الريفية والقرى في السودان حتى لا يؤدي احتكار المدن لمزيد من الوظائف والخدمات المختلفة إلى إهمال المناطق الريفية في الإقليم الواحد - وهذا ما يميز قانون الحكم الشعبي المحلي في السودان لعام ١٩٧١ إذ أنه أعطى شخصية الاعتبار القانوني أو ما يسمى أحياناً الشخصية المعنوية إلى المجالس التنفيذية في المديريات دون سواها من المجالس المحلية الأخرى إن كانت في المدن والأرياف أو الأحياء والقرى مما يؤدي إلى أن تصبح المديرية هي وحدة التخطيط الإقليمي ذات الموارد والإمكانات التمويلية التي يمكن توزيعها على مدن وأرياف الإقليم الواحد من أجل الحفاظ على تنمية وتطوير جميع أجزائه الإقليمية من الحضر والريف والمدن والقرى على قدم المساواة (٢) .

(١) يمكن اعتبار أن الأريفة ومشرين مجلس المدينة في الخرطوم الكبرى تضمها مدينة واحدة هي العاصمة على أساس أن يتحول مجالس المدن المذكورة إلى مجالس للأحياء السكنية .

(٢) يمكن الرجوع إلى قانون الحكم الشعبي المحلي لعام ١٩٧١ - وإلى أوامر تأسيس المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية والسلطات والصلاحيات المفيدة لكل منها من مهام وواجبات محلية وإقليمية .

أعلى النيل جونقلي - بحر الغزال - البحيرات - شرق الاستوائية - غرب الاستوائية (شكل ١٠ - ١٣) .

وقد قام تقسيم هذه المديریات على الأسس الجغرافية والاقتصادية مع تصغير مساحة المديرية . وتتلخص أهداف التقسيم الحالي في أنه يعمل على خلق وحدات إدارية تكون بمثابة أوعية مثالية لعملية الإدارة والتنمية بالمستوى الذى يقوى قبضة إدارته على المديرية ويجعل منها أداة للتنمية الإقليمية ، وذلك بعد أن تم تحويل معظم سلطات الخدمات الاجتماعية إلى المجالس التنفيذية بالمديریات المختلفة .

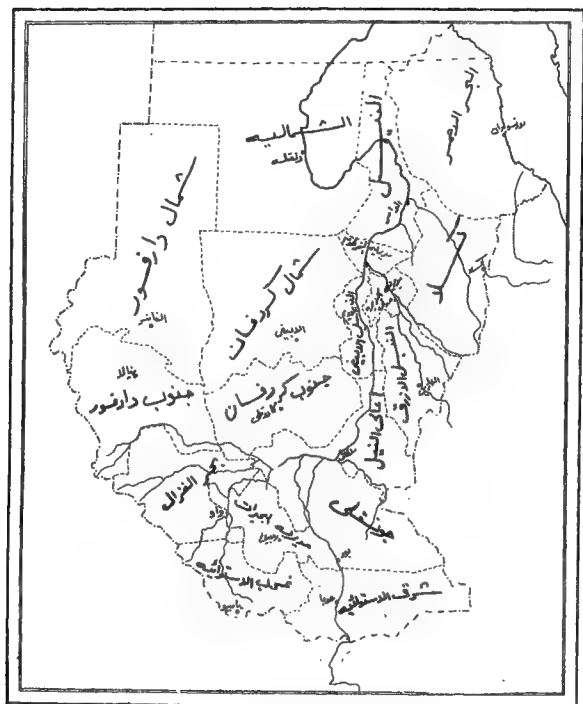
ويرى أن عدد المديریات في السودان قد تضاعف عددها منذ قيام ثورة مايو في عام ١٩٦٩ - أى في مدة ثمان سنوات من تسعة إلى ثمانية عشر مديرية تحقيقاً لمزيد من فرص التنمية خاصة وأن معظم الوحدات الإدارية قد نشأت في الماضي من أجل حفظ الأمن وجمع الضرائب - ولكن الأسس العلمية للتقسيم الإدارى الحديث يفرض أن تكون وحدات محلية متوسطة على مستوى المدن والأرياف .

ويلاحظ أن عملية تقسيم المديریات الجديدة في شمال السودان - وقد أثبتت نجاحها إلى حد كبير في التحكم على الشؤون المحلية ، وتدعيم الخدمات والإسراع بعملية التنمية الحامية الاقتصادية والاجتماعية في مديریات السودان وذلك خلال فترة العامين السابقين (١) . وإن كان هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات على التقسيم الجديد لمديریات السودان .

١ - رغم وضع المبادئ العملية النظرية في تقسيم المديریات: على الأسس الجغرافية والاقتصادية ، إلا أن ذلك يتم تطبيقه بالصورة المطلوبة ، مما أدى إلى أن تصبح بعض المديریات فقيرة في مواردها وإمكاناتها الاقتصادية نظراً لأن معظم أراضيها هي مناطق صحراوية أو جبلية فقيرة ، مثل مديریات شمال دارفور - شمال كردفان - البحر الأحمر - الشمالية والنيل ، بينما زادت أهمية بعض المديریات لوجود موارد زراعية وحدانية وإمكانات هائلة للتنمية ، ويظهر هذا بوضوح في مديریات الجزيرة والنيل الأزرق وكسلا وجنوب دارفور .

بل أن الأساس الذى كان واضحاً في تقسيم المديریات هو مبدأ تصغير الوحدات الإدارية من الداخل بتقسيمها إلى وحدتين إداريتين كما في جميع المديریات باستثناء مديرية النيل الأزرق التى تم تقسيمها إلى ثلاث وحدات ومديرية الخرطوم التى احتفظت بمساحتها

(١) عباد الله على حامد (١٩٧٦) ، دور الحكم الشعبى المحلى في مجال التنمية المحلية والإقليمية ، مطبوعات وزارة الحكم المحلى ، الخرطوم ، ص ٢٤ .



شكل (١٠-١٤) التقسيم الجديد للمناطق في السودان

ويمتلك السودان مساحات كبيرة من الأراضي لا تقل عن ٢٠٠ مليون فدان صالحة للاستغلال الزراعي لم تستغل سوى ثمانية ملايين فدان ، كما أن هذه الأراضي صالحة لزراعة المحاصيل الغذائية المختلفة مثل القطن والقمح والأرز وقصب السكر والفول السوداني والسمسم وغيرها - ويتباين أنماط زراعة حيث توجد الزراعة الدائمة والموسمية والمطرية في معظم الأقاليم .

ويزرع السودان بأعداد كبيرة من دعوس الحيوانات لا تقل عن أربعين مليون رأس تضم الماشية والأغنام والماعز والجمال ، وتزدهر أيضا المراعي الطبيعية الواسعة خاصة في الإقليم الأوسط والجنوبي :

وتعتبر الثروة الطبيعية الهائلة المتمثلة في إنتاج الغابات والموارد السمكية والبحرية من الموارد الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج وارتفاع الدخل القومي - وتشير البحوث الجيولوجية إلى وجود كميات كبيرة من الثروة المعدنية مثل الحديد والنفط والفوسفات والغاز الطبيعي في بعض أجزاء القطر خاصة في الإقليم الشرقي .

إن هذه الموارد والإمكانات الزراعية والحيوانية والطبيعية تصبح من أهم المواد الخام التي يمكن أن تعتمد عليها الصناعات التحويلية الغذائية مثل صناعة النسيج والسكر والكتان وتعليب الفواكه والخضر وتعليب اللحوم وإنتاج الزيوت :

ولم تجد هذه الموارد والإمكانات الاقتصادية الجادة الخطوات لاستغلالها إلا بعد عام ١٩٦٩ ومنذ قيام الثورة السودانية التي كانت من أهم شعاراتها المرفوعة تحقيق التنمية القومية الشاملة وإحداث التغيير على وجه الحياة التقليدية في المجتمعات البشرية المختلفة .

من هنا فقد وضعت حكومة الثورة العديد من البرامج والخطط الهادفة إلى الاستغلال الاقتصادي لامكانيات القطر في مجالاتها المختلفة خاصة في ميدان تطوير الإنتاج الزراعي وتصنيعه وتنمية الثروات الحيوانية والطبيعية والعمل على تصنيع المواد الخام على نطاق القطر كله . وأعطت الدولة أيضا الاهتمام لقضية التنمية الاقتصادية المحلية بتطوير الموارد والإمكانات على مستوى الأقاليم المختلفة .

وقد خصصت الدولة مساحات كبيرة للإنتاج الزراعي مثل قيام مشروع الرهد الزراعي ، ومشاريع الزراعة المطرية في شرق وغرب القطر . وتطوير المشروعات الزراعية الحالية وإدخال محاصيل زراعية جديدة وتحسين أدوات الإنتاج وتحديثها والارتقاء بأساليب العمل

الزراعى . لذلك فقد كان الاهتمام بزراعة محاصيل القطن والقمح والأرز وقصب السكر والحضر والفاكهة والحبوب الزيتية والغذائية ، وقد تضمن ذلك فى خطة التنمية القومية الخمسية المعدلة ١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٦ / ٧٧ ، وتعمل أيضا على أن تكون من الأهداف الأساسية لخطة التنمية القومية السادسة القادمة لعمل تطوير الموارد والإمكانات الزراعية كدعم أساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

١ : وتقوم الدولة حاليا بتنفيذ مشروعات زراعية وصناعية كبيرة فى مديريات القطر المختلفة من أهمها الصناعات الغذائية وصناعة الفزل والنسيج والجلود ، وصناعة منتجات الأخشاب والورق والصناعات المعدنية الرئيسية التى تم توزيعها على الأقاليم حسب إمكاناتها الخاصة ، وهى فى جميعها صناعات تعتمد فى الدرجة الأولى الإنتاج الزراعى المتنوع . وتستوعب هذه الصناعات أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة للمساعدة فى المجالات الزراعية والإنتاج الصناعى :

٢ : وتقوم حاليا مصانع السكر فى سنار وحجر صلاية وكنانة متفلا وموط . ومزارع النسيج فى مدن الحصاحيصا وبورتسودان ونبالا واللوم وكوسى وشندى وكادولى ومتفلا ، ومداين الجلود فى مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان ودومنى .

٣ : ويتضح من الجدول التالى الطاقة الإنتاجية لبعض مصانع السكر الجارية تنفيذها فى الوقت الحاضر وعدد العمال التى تستوعبهم وبداية الإنتاج ، مما يدل على أن هذه المصانع سوف تستخدم مواد كثيرة من الإنتاج الزراعى من قصب السكر حيث تزرع مساحات لا تقل عن ٤٠٠ ألف فدان فقط فى مناطق سنار وكنانة وحجر صلاية وجهاك وموط :

جدول (٢٧) الطاقة الإنتاجية لمصانع السكر الجارية تنفيذها (١)

اسم المصنع	الطاقة الإنتاجية	عدد العمال	بداية الإنتاج
مصنع سكر سنار	١١٠ ألف طن	٥٠٠٠ عامل	١٩٧٦
» » حجر صلاية		» ٥٠٠٠	١٩٧٧
» » كفاك		» ٩٠٠٠	١٩٧٨
» » متفلا		» ٤٠٠٠	١٩٧٩
» » موط		» ٥٠٠٠	١٩٧٨

(١) وزارة الصناعة - الخرطوم (١٩٦٧) ، إحصائية عن مصانع السكر الجارية تنفيذها فى السودان .

إسكانية جديدة لفترة خمس سنوات (١٩٧٥ - ١٩٧٩) تعمل بمقتضاه على وضع الحلول العلمية لمشكلة الاسكان خاصة في المدن الكبرى التي يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وهي في معظم عواصم مديريات القطر .

وإستثمارا من الدولة بأهمية وضع الضوابط والاسس التي تحكم نمو المراكز الحضرية في السودان بدلا من التطور التلقائي ، بالإضافة إلى إيمانها بضرورة تحقيق النمو المتوازن للمراكز الحضرية في القطر :

وتتلخص أهداف الخطة الاسكانية الجديدة في أنها تعمل على توفير القطار السكنية في المراكز الحضرية الكبرى خلال خمس سنوات لحل أزمة الاسكان التي إستحكمت فيها خاصة الخرطوم الكبرى وبورت سودان التي تمثل أكبر مراكز النشاط الاقتصادي في السودان

وتعمل الخطة على قيام مشروعات الموقع والخدمات ، وبناء الواحدات السكنية المكتملة الجديدة ، وتهدف أيضا إلى الامراع بتنفيذ مشروعات تحسين البيئة السكنية في داخل المراكز الحضرية الكبرى وذلك بالعمل على إعادة تخطيط وتنظيم الأحياء السكنية والتجارية والصناعية القديمة فيها ، وتدعيم تحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير المرافق العامة الحديثة . بل إن الخطة الاسكانية تسعى في المقام الأول على إستيعاب مناطق السكن غير القانوني ، ووضع الاسس لضمان إستقرار المواطنين القاطنين في تلك المناطق غير المشروعة قانونا - إلى جانب إهتمامها بتوفير الاراضى بالنسبة لأصحاب الدخول العليا - والعمل على الأخذ بأسلوب الاسكان الريفي وإصلاح حال القرية السودانية (١) .

وترمى سياسة الاسكان الجديدة إلى ربط مشروعات الاسكان مع خطة التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية - وقد إتخذت الدولة قرارا بتطبيق لا مركزية تخطيط المدن والقرى وذلك بقيام إدارات لتخطيط المدن في رئاسة المديريات المختلفة تعمل على تنفيذ مشروعات الاسكان الجديدة في المراكز الحضرية الموجودة في كل مديرية من أجل تسهيل عملية التنفيذ .

وقد قامت الأجهزة الفنية والتنفيذية والتشريعية في السودان في منتصف عام ١٩٧٦ بمراجعة الخطة الجديدة للاسكان ، ووجهت بضرورة لإدخال بعض التعديلات والملاحظات لضمان نجاح تنفيذ الخطة الجديدة حتى تتمكن الأجهزة التنفيذية من الامراع بحل مشكلات الاسكان من أجل توفير المسكن-الملائم للمواطنين كافة أرجاء القطر .

(١) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفاصيل إلى :

وزارة الحكم الشعبي المحلي - الخرطوم (١٩٧٦) - تقرير عن خطة الاسكان ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

ويظهر من ذلك العرض المختصر الذى تعرض إليه الباحث شاملا أهداف اللامركزية الادارية والحكم المحلى، وأهمية التسييمات الادارية الحالية الجديدة، وإبراز الموارد والامكانيات الاقتصادية ومشروعات التنمية الموضوعية، أنها جميعا سوف تشارك فى تطوير المراكز الحضرية فى السودان . ومع أن الدولة قد وضعت بعض البرامج لتطوير المراكز الحضرية - ومنها خطة الاسكان الجديدة - لمواكبة الطفرة الانمائية الاقتصادية القادمة ، إلا أن الحقائق تشير إلى أن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية ، ستلعب دورا كبيرا فى تغيير مفهوم التحضر فى السودان وفى استحداث ثورة حضرية جديدة تنقل بعض المجتمعات الحضرية التقليدية إلى مجتمعات حضرية تواكب التحضر الحديث .

استراتيجية التحضر واتجاهات النمو الحضرى

من ذلك العرض السابق لظاهرة التحضر فى السودان والتي تناولت التعريف بالمراكز الحضرية والعوامل المؤثرة على نمو وتطور المناطق الحضرية ، والتخطيط الداخلى ومشكلات التحضر ودور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إزدياد أحجام المراكز الحضرية . يلاحظ عدم وجود استراتيجية خاصة تحكم تطور المراكز الحضرية ونموها ومستقبلها - وتفقد أيضا إلى القوانين واللوائح المنظمة للتخطيط الداخلى للمدن ، مما قاد بالتالى إلى غياب خطط وبنامج للتنمية الحضرية فى السودان خلال فترة العشرين عاما الماضية وهى الفترة التى شهدت خلاله البلاد ظهور المراكز الحضرية الحديثة ونموها المتزايد الحالى .

وبما أن القطر سوف يشهد فى السنوات القادمة تغيرات كبيرة فى نمو المراكز الحضرية ، وتطوراً للمدن الكبرى الحالية الذى سوف يرتبط بحركة الانشاء والعمارة الناتجة من قيام مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة وتطوير الخدمات الاجتماعية المتنامية ، فإن الحاجة أصبحت ضرورية من أجل وضع القواعد والإسس العلمية التى يمكن أن تنبى عليها برامج التخطيط العمرانى بهدف الارتقاء بمستوى المراكز الحضرية وتحسين تركيبها الداخلى حتى تواكب الاتجاهات العصرية فى النمو الحضرى ، وتراعى الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحلية فى القطر .

ويفرض هذا من ناحية أخرى التنبؤ باتجاهات النمو الحضرى الحديث ، ورسم الخريطة الجديدة للمراكز الحضرية بناء على التطورات الاقتصادية القادمة .

ويعالج الباحث هذه الموضوعات الهامة لعله يمكن أن يساهم مع غيره من الدارسين والباحثين في الحالات المعنية بشئون التنمية الحضرية في وضوح الرؤية ، وفي الإلماع بوضع السياسات والبرامج العلمية الهادفة للتحكم في نشأة وتطور المراكز الحضرية بالدرجة التي تعمل على خلق ونمو المناطق الحضرية بناء على الواقع المحلي وعلى الأساس العصري العالمي.

أولاً : استراتيجية التطوير :

يفرض التطور الحضري الحديث وضع استراتيجية جديدة لتناول قيام فلسفة التخطيط الحضري ، ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية ، وتركز على مبدأ التنمية الإقليمية لحل مشكلات المدن الكبرى ، ووضع برامج واضحة لمشكلات الاسكان الحضري - وتفتح تصوراً لتركيبة المراكز الحضرية ، وتحديث قوانين الحكم المحلي والإقليمي تمكيناً لانطلاقة مثل في المدن الكبرى :

١ - فلسفة التخطيط الحضري :

تقوم فلسفة التخطيط الحضري على الخطوط العريضة التالية : -

١ - التوسع الرأسي في قيام المباني في المراكز الحضرية خاصة الكبرى منها وبين العواصم الإقليمية ، وذلك لحصر المساحة المبنية وتصغير نطاق الأرض الداخلة في حيازة المدن ، من أجل التحكم في توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من التعليم والصحة ووسائل النقل والاتصال وتحسين المرافق العامة المتمثلة في المياه والكهرباء والحدائق المختلفة حيث أن التجربة السابقة أظهرت بوضوح إنه من الصعب القيام بتقديم الخدمات والارتفاع بالمرافق في حالة التوسع الأفقي المنتشر للمباني في المراكز الحضرية الحالية ، خصوصاً إذا ماسار على معدل النمو الحالي الذي أدى إلى إزدیاد الأعباء المالية وارتفاع المصروفات التي يتطلبها إنشاء الطرق والشوارع وتقديم الخدمات المختلفة . ويؤدي هذا الامتداد الأفقي إلى الاستحواذ على الأراضي الزراعية حول هذه المدن - ومن الضروري وضع الظروف المحلية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار عند الأخذ بامتداد الرأسي لمباني المدن من أجل إيجاد نوع من المساكن والمباني يحمل الطابع السوداني .

٢ - إيجاد بديل لمواد البناء الحالية المستخدمة في مباني المدن - لأنها لا تتفق وطبيعة المراكز الحضرية الحديثة ، خاصة تلك الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يسببها استخدام تلك المواد البنائية التي ينحصر معظمها حالياً في المواد الطينية والقش .

لذا يجب الاهتمام بتحسين مواد البناء، واستخدام الأنواع الحديثة التي تلائم طبيعة عناصر المناخ المختلفة ، حيث تبين أن المواد الطينية لها عيوبها كمادة البناء من حيث مقاومتها الضعيفة للأقطار وزيادة تكاليف صيانتها

وقد أمكن التوصل إلى أن أصلح مادة للبناء هي الطوب الرمل - الترابي - الذي ينس أكثر صلابة وقوة مخلطه مع نسبة معينة من الأسمنت ، ومع أنه ذو تكلفة كبيرة إلا أن تكاليف صيانتها أكثر انخفاضاً ، ويتم تشييده بسرعة أكثر ، ويعكس شكل المباني في صورة أفضل ويقاوم الظروف الطبيعية ، حيث ثبت استخدام هذه المواد في بعض دول القارة الأفريقية (١) .

٣ - تنفيذ مشروعات إعادة تخطيط الأحياء القديمة في المراكز الحضرية الكبرى ، والعمل على إلغاء نظام الدرجات السكنية في المدن ، لأنه يقوم على تقسيم المجتمع الحضري إلى طبقات وفئات متميزة ترتبط بها أحياء سكنية معينة ، حيث تستأثر الطبقتين الأولى والثانية بكافة الخدمات الاجتماعية والضرورية ، بينما تكاد تعتمد في معظم الأحياء الأخرى التي تمثل في الحقيقة مناطق تركز السكان ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة . ولاشك أن إلغاء نظام الدرجات السكنية سوف يؤدي إلى توفير معظم الخدمات الضرورية على كافة الأحياء السكنية دون استثناء وفي داخل هذه المراكز الحضرية .

٤ - الاهتمام بتحسين التخطيط الداخلي للمراكز الحضرية بتطوير المناطق الوظيفية لكي تصل إلى أكبر قدر ممكن من صور الاستخدام الأمثل للأرض ، وذلك بالاهتمام بمناطق الأسواق التجارية ، ووصف وتعبئة الشوارع الرئيسية ، واستغلال المناطق العسكرية الحالية في بعض المدن لأغراض الإسكان الترفيه ونقلها إلى مناطق خارجية . وتطوير المناطق الصناعية وتجميعها في مناطق واحدة ، والاهتمام بتطوير نظام السكك الحديدية داخل المدن - وقيام المطارات بعيداً عن المباني ، والعمل على إيجاد مناطق بديلة أخرى للمدن الموق الحالية التي تتوسط معظم مباني المدن الحالية .

٥ - تطوير أنظمة شبكات المياه والكهرباء ، لأن معظم المراكز الحضرية تعاني من عدم استيعاب هذه المرافق للزيادة السكانية والعمرانية الحديثة ، خاصة بعد إزداد النشاط الصناعي الذي يستلزم الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية والمياه لتلك الأغراض .

Sandison, P.J. (1954), Problems of Low Cost Housing in the Sudan, SNR, pp. 82-83.

(١)

ولهذا لابد من الاسراع في تطبيق الوسائل الحديثة لتزويد جميع المناطق الحضرية بمياه الشرب النقية والكهرباء ، لأن هذه المرافق لاتزال على حالتها الأولى قبل توسع المدن الحالية .

وينبغي كذلك تشييد نظام للمجارى يقوم بتصريف مخلفات الانسان بالطريقة الحديثة ، بدلا من الطرق البدائية المتبعة في الوقت الحاضر ، وذلك للوصول بالمدن السودانية إلى المستوى الحديث في تحقيق مثل هذه الخدمات الرئيسية والتخلص من الأضرار الاجتماعية والصحية المترتبة على وجود الأنظمة المتخلفة من المجارى — والاستفادة من مواد المخلفات في أغراض تسميد الأرض وتوفير المال والجهد والوقت الذى يبذل في تصريف تلك المواد بالطرق الحالية . ومن الواضح أن قيام نظام حديث للمجارى يعتبر خطوة أساسية في تطوير المدن الكبرى

ب) التركيز على مبدأ التنمية الاقليمية :

أصبح واضحا أن تطوير نظام اللا مركزية الادارية وتدعيم نظام الحكم المحلى في أقاليم الدولة المختلفة ، واعطائها السطات والصلاحيات للهيئات المحلية يساعد إلى حد كبير في دفع عجلة التنمية المحلية والاقليمية — وتعمل على حفظ التوازن الانمائى الاقتصادى بين الأقاليم واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية على مستوى أحسن يحقق تنمية المجتمعات البشرية المحلية — وأثبتت التجربة أن مبدأ التنمية الاقليمية يعمل بالدرجة الأولى على حل مشكلات المدن الكبرى وتطوير المراكز الحضرية

ولذا يجب ضرورة الأخذ بالمفهوم الحديث في التخطيط الحضرى ، من حيث وضع المدن داخل إطارها الاقليمى الذى تعتمد عليه وتتأثر به وهو ما يعرف باسم (التخطيط الاقليمى) .

وفي الحقيقة أن حل مشكلات الاسكان والهجرة إلى المدن الكبرى ، يأتي عن طريق النuous بالمناطق الريفية والمدن الصغرى حيث يسيطر الاقتصاد الزراعى والرعى . ويتم ذلك بوضع سياسة وخطة كاملة لقيام الصناعات في بعض هذه المدن الصغرى خاصة في مناطق توفر الخام ويمكن حصر هذه الصناعات الزراعية والحيوانية في الغزل والنسيج والسكر والزيوت وتعليب اللحوم والخضر والفاكهة . لأن تركيز هذه الصناعات في المدن الكبرى سوف يؤدى إلى خلق أقاليم متخلفة في بقية أجزاء القطر ، وتصبح مراكز طرد لسكانها نحو مدن المناطق المتطورة .

، من هنا يقترح تقسيم السودان إلى ست أقاليم تخطيطية كبرى يضم كل منها مجموعة من المميزات التي ترتبط مع بعضها كوحدة إقتصادية وسكانية . نظرا لأن المديرية الحالية تقوم أساسا لأعمال الإدارة والحكم المحلي وتدعيم الخدمات الاجتماعية وغيرها . أما الغرض من قيام هذه الأقاليم المقترحة هو إمكانية التحكم في تنفيذ مشروعات التنمية ، ورسم الخطط لتطورها داخل الإطار القومي . وعلى ذلك لابد من القيام بتوزيع الأقاليم في السودان ، تقوم على المسح الشامل الذي يظهر الامكانيات الطبيعية والبشرية في هذه الأقاليم بهدف وضع صورة التخطيط من كافة الجوانب المختلفة . وتحديد مستقبل المدن والمراكز الحضرية في داخل الأقاليم الكبرى .

ج ، خطط وبرامج جديدة للسكان على المستوى القومي :

، ينبغي القيام باتخاذ الخطوات الأساسية لحل مشكلات الإسكان في المدن الكبرى ، وذلك بوضع سياسة إسكانية طويلة المدى تقوم على الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية والفنية - والعمل على ربط مشاريع الإسكان بالخطوة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن تقدم الدولة أيضا المساعدات والتسهيلات المختلفة مثل توفير الأراضي والخدمات الضرورية بأسعار منخفضة ، وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية التي تعمل على إنشاء المساكن التعاونية ، مع وضع برنامج إسكاني يغطي القطر كله ، ويتم تنفيذ على فترات زمنية حسب إمكانيات الدولة . هذا بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات لتوفير مواد البناء اللازمة لهذه المشاريع - وذلك بقيام مصانع محلية لإنتاج أسياخ حديد المباني والطوب الرملية وصناعات الأسمنت والأثاثات المنزلية حيث تتوفر معظم خامات هذه المواد محليا (١) . وفي نفس الوقت يجب أن تقدم مركز أبحاث البناء في المدن الكبرى .

ومن الضروري أن تقوم الدولة بتنفيذ مشروعات الجمعيات السكنية خاصة للمواطنين والمهجرين وتأجيرها بأسعار منخفضة أو تمليكها على أقساط سنوية مريحة ، لأن هذا سوف يؤدي إلى تخفيض المساكن لإيجارات من جانب ، وإلى خلق تجارب رائدة للقطاع الخاص الزراعي في دخول مجال بناء المساكن من جانب آخر .

١ - (١) عبد الله حامد عبد الله (١٩٦٧) ، الإسكان الشعبي وتجربة المساكن الشعبية ، مطبوعات معهد الإدارة العامة ، الخرطوم ، ص ١٨ .

وقد كان من المفروض في مشروعات المساكن الشعبية التي قامت بتشيدتها الحكومة في السنوات الأخيرة في بعض المدن وخاصة الخرطوم الكبرى ، أن تقوم على شكل مجمعات سكنية رأسية بدلاً من إنتشارها الحالي الأفقي . ويجب أن نذكر أن المجهود الحكومي الذي بذل في قيام هذه المساكن الشعبية لم يؤد إلى انخفاض إيجارات المنازل في الخرطوم وكان هذا من الأغراض الأولى التي يجب أن يحققها قيام ذلك النوع من المساكن (١) .

إن تشجيع الدولة على قيام مثل هذه المجمعات السكنية ، سوف يكون الخطوة الأساسية في حل مشاكل الإسكان الحالية ، وفي التوسيع الرأسي للمدن ، ولن تقف الظروف الطبيعية أو معادلات الاجتماعية عقبة في سبيل تنفيذ ذلك كما يعتقد البعض : والدليل على ذلك تلك المباني السكنية التي تتكون من طابقين أو أكثر في الخرطوم وبورت سودان على سبيل المثال .

٥. تنظيم أجهزة التخطيط الحضري :

إن من أهم العوامل التي تدفع إلى تطوير المراكز الحضرية تتمثل في خلق الأجهزة الفنية والإدارية التي تضطلع بوضع وتنفيذ مشروعات التخطيط الحضري ، والقيام بالبحوث العلمية الهادفة إلى الإرتقاء بمستوى تخطيط المراكز الحضرية . وهذا يتطلب إعادة النظر في الأجهزة المركزية والإقليمية والمحلية للتخطيط الحضري ، وفي تحديد صلاحيات كل منها وإيجابها ومهامها . لذا يجب قيام وزارة مركزية خاصة بالتخطيط أو التنمية الحضرية ، والقروية أو إنشاء جهاز مركزي للإسكان والتعمير ، وضم جميع المصالح والوحدات الحكومية المعنية بشئون التخطيط الحضري كالموافق العامة للمياه والكهرباء والمياه والمياه والبنك العقاري .

ويمكن أن يطلق على هذا الجهاز المركزي . وزارة التخطيط العمراني - أو وزارة الإسكان والتشيد والمرافق العامة أو وزارة الإسكان والتعمير ، وذلك بهدف ضمان وحدة الإشراف الإداري والفني على مشروعات التخطيط الحضري والعمراني في السودان :

ويرتبط بذلك تأهيل وزيادة عدد المتخصصين في شئون التخطيط الحضري وزيادة فرص تدريبهم وتمريضهم في المجالات المحلية والخارجية ، ومراعاة تعريفهم بتجارب النول العربية والأجنبية في شئون التخطيط الحضري ، ويجب الاهتمام بإشراك المتخصصين من العلوم الاجتماعية والإنسانية :

(١) حل عليه بولوه (١٩٦٧) ، تمويل المباني السكنية في العاصمة ، مطبوعات معهد الإدارة العامة ، الخرطوم ، ص ١١ .

ويبقى العمل على تدعيم أجهزة التخطيط المحلية والإقليمية بالأدريين والفنيين ، لضمان تنفيذ ومتابعة الاشراف على مشروعات التخطيط الحضري ، وبذلك يحقق تطبيق اللامركزية في أجهزة التخطيط الحضري على مستويات مديريات القطر المختلفة .

كذلك يجب العمل على إدراج عدد من القوانين واللوائح المنظمة للمراكز الحضرية ، مثل قانون المناطق الذي يهدف إلى تقسيم المدينة لأحياء ومناطق طبقا للاستخدامات المختلفة ، وقانون تقسيم الأراضي ، بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالتحكم في إرتفاعات المباني وإيجارات المساكن وشكل المباني وغيرها .

ويطالب بقيام معهد للتخطيط الحضري بهم بتخريج أعداد من مخططي المدن ، وإنشاء بعض المدارس الفنية العليا لتدريب مجموعة من الفنيين للمساعدة في تنفيذ مشروعات التخطيط الحضري - إلى جانب تدعيم أقسام البحوث والدراسات الخاصة بالمراكز الحضرية في أجهزة التخطيط المركزية والإقليمية بالكفاءات الفنية والإمكانات المالية .

هـ / تحديد الشكل العام للمراكز الحضرية :

يتطلب إستراتيجية التحضر أن يكون هناك تصورا كاملا للشكل العام للمراكز الحضرية يتلاقى فيه العيوب الموجودة حاليا في كثير من المدن ، حتى تتناسب في تركيبها مع القواعد الحديثة في التخطيط الحضري ، ورغم أختلاف الشكل العام للمركز الحضري من إقليم إلى آخر في السودان ، إلا أنه يجب وضع صورة افتراضية للمراكز الحديثة .

ويقترح ثلاثة لطاقات رئيسية يحمل الباحث أن يكون الشكل العام للمدن مكونا من كل منها ميزات معينة ، لكنها تشكل في مجموعها وحدة حضرية مترابطة .

النطاق الأول وهو النطاق المركزي - قلب المدينة - يتكون من السوق الكبير والمباني الإدارية وبعض مراكز الخدمات ومساكن الموظفين ورجال الأعمال الحرة - أما النطاق الثاني وهو النطاق الأوسط الذي يضم المباني السكنية الرئيسية وبعض مناطق الخدمات الاجتماعية ، ويشمل هذا النطاق أكبر مساحة في المدينة . أما النطاق الثالث فهو النطاق الخارجي حيث تتركز فيه المباني السكنية الفاخرة والمستشفيات والمدارس العليا والمناطق الصناعية ومحطة السكك الحديدية .

وعلى ذلك فإن الشكل الخارجي للمدن ، إما أن يكون مستطيلا أو دائريا حسب ظروف موضع المدينة ومظاهرة الطوبوغرافية .

ويفضل أن يكون هناك نطاق خارجي هو النطاق الزراعي الذي يضم المزارع الكبيرة الخاصة بزراعة الخضر والفاكهة وتربية الدواجن والحيوان . ويضمن ذلك تخفيض حدة الرياح المتربة ودرجات الحرارة المرتفعة ، ويوفر المواد الغذائية للسكان على طول شهور السنة .

ويرى أن ترتبط المراكز الحضرية ارتباطاً عضوياً مع المنطقة الريفية المحيطة والمحيطة بها حيث أصبح تحديد إقليم كل مدينة أمراً هاماً يعمل على تطويرها وتنميتها كجزء من الإقليم الحضري .

إن الخمس موضوعات السابقة يمكن أن تشكل الاستراتيجية الجديدة لمستقبل المراكز الحضرية في السودان ، وهي الضمان الرشيد للتحكم في التطور العمراني العشوائي الذي تتصف به المراكز الحضرية الحالية ، وتضع البرامج العلمية ، وترسم الخطط الواقعية الهادفة لتطوير المراكز الحضرية على ضوء المفهوم المعاصر الحديث .

ثانياً : اتجاهات النمو الحضري :

يشهد السودان في السنوات القادمة ثورة حضرية كبيرة ستعمل على زيادة عدد سكان المدن وتوسعها العمراني نتيجة لقيام مشروعات التنمية الاقتصادية وإستثمار الموارد الطبيعية والبشرية الإقليمية والأخذ بنظام اللامركزية الإدارية ، وكلها موضوعات سوف تلعب دورها الفعال في بلورة مفهوم التحضر وأساليبه وطرقه .

وستقوم العاصمة الجديدة بحلوم الكبرى وبورت سودان وودمدني وهي أكبر ثلاثة مدن في السودان بلور كبير في فرض سيطرتها لفترة طويلة على المراكز الحضرية الأخرى ، وتساهم المشروعات الاقتصادية والصناعية على إيجاد مراكز سكنية للعاملين بها - وبالتالي فإن اتجاهات النمو الحضري تخضع لمجموعة تلك العوامل المختلفة ، مما يقود إلى رسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في السودان .

ويلاحظ أن أسلوب الحياة في المراكز الحضرية - التي أعتبرت في عداد المدن السودانية في عام ١٩٧٣ - تحافظ على الطبيعة القروية الريفية ، ولا تختلف كثيراً عن طريقة الحياة في المراكز الصغرى والقروية في السودان ، بل أن بعض القرى الجديدة خاصة التي أرتبطت بمشروعات التنمية الاقتصادية تتمتع بمميزات حضرية حديثة لا تتوفر في المدن الكبرى بل حتى في العاصمة الخرطوم أو بورت سودان يمثل ما يحدث في ترمي الأسكان بمنطقة خشم القرية في مديرية كسلا :

إذ أن النمو الحضري العشوائي في بعض المدن الكبرى خلق أحياء داخلية في المدن ،
 نتعلم فيها الخدمات الضرورية والعامة بالدرجة التي تقل في مستواها الإقتصادي والإجتماعي
 وتكوينها الداخلي عن مستوى بعض القرى الكبرى مثل قرى مديرية الجزيرة مثلا .

وعلى الرغم من أن نسبة التحضر قليلة في السودان ، إلا أن زيادة سكان بعض المراكز -
 الحضرية تعتبر كبيرة ، حيث أن نسبة عدد سكان التحضر بالنسبة لمجموع السكان الكلي
 بتزايد باطراد - فقد سجل لإحصاء السكان الأول في عام ١٩٥٦ إلى ١١,٧ ٪ ، وأرتفعت
 إلى ١٩,٧ ٪ في عام ١٩٧٥ ، بينما تشير تقديرات سكان الحضر والريف إلى نسبة سكان
 الحضر ستصل إلى ٢٣,٥ ٪ في عام ١٩٨٠ ، بينما ترتفع إلى ٢٨ ٪ في عام ١٩٨٥ - ٢٤
 يدل على أن نسبة التحضر في العشر سنوات الأولى (١٩٥٥ - ١٩٦٥) كانت قليلة
 نظرا لعدم ظهور مراكز حضرية كبيرة ، بينما تسجل الإحصاءات والتقديرات زيادة عدد
 سكان الحضر في العشر السنوات الماضية ، وزيادة عددهم في العشر سنوات القادمة ، والذي
 ويتضمن من الجدول التالي الذي يبين مجموع سكان الحضر والريف خلال عشرين عاما
 (١٩٦٥ - ١٩٨٥) .

جدول (١٨) : عدد سكان السودان الكلي وسكان الحضر والريف في الفترة

١٩٦٥ - ١٩٨٥ (١)

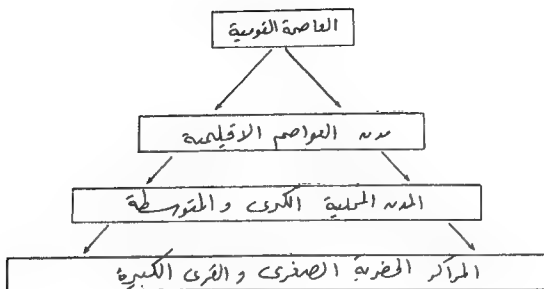
السنة	مجموع السكان الكلي	سكان الحضر	سكان الريف	نسبة التحضر
سنة عام ١٩٦٥	١٣,٣٧٦,٠٠٠	١,٥٦٠,٦٥٤	١١,٨١٥,٣٤٦	١١,٧ ٪
تقدير عام ١٩٧٥	١٥,٧٢٦,٤١٩	٣,١٩٨,١٤٩	١٢,٦٢٨,٢٧٠	١٩,٧ ٪
١٩٨٠	١٧,٨٣٠,٦٢٧	٤,١٧١,١٥١	١٣,٦٥٩,٤٨٦	٢٣,٤ ٪
١٩٨٥	٢٠,٢٢٤,١٥٧	٥,٦٠٤,٨٧٩	١٤,٦١٩,٢٧٩	٢٨ ٪

إن قيام المشروعات الصناعية المنتشرة في أقاليم القطر المختلفة - والتي سبق ذكرها -
 سوف تساهم في نمو عدد السكان في المدن الكبرى ، حتى وإن لم تكن هي مدن العواصم
 الإقليمية ، فإن أحجام مدن الخرطوم الكبرى وبورت سودان سوف تتزايد ، وستنمو مبان
 وكوسى والفضارف ، ويظهر التطور الحضري في النويين ونبالا وكادوقلي وعطيره وشندى
 والدامر وملكال وبور ويامبو ورمبيك .

إن مشروعات الطرق الرئيسية الكبرى مثل طريق بورت سودان الخرطوم سيعمل على إحياء مدينة سواكن مرة أخرى ، ويساهم في تطوير المراكز الحضرية في سنكات وجيت وأركويت ، ويعمل على تدعيم مدن كسلا والقضارف وود مدني ، ويساهم في تنمية هيا ودوب وأروما والشواك ، ويعمل هذا الطريق على خلق مراكز حضرية لأول مرة في إقليم شرقي السودان حيث يرتبط قيامها بخدمة الحركة التجارية المكثفة في هذا الطريق الذي يمثل شرياناً رئيسياً يربط بين الميناء الرئيسي والعاصمة القومية الكبرى — أما الطرق البرية الجارية تنفيذها في الإقليم الغربي ، ستعمل على زيادة عدد سكان المراكز الحضرية مثل الدنج والدييات وكأس وزالنجي وغيرها .

أما نظام اللامركزية الإدارية في السودان ، والذي خلق هياكل إدارية في المديرية المختلفة ، فإنه عمل على قيام حكومات محلية وإقليمية على امتداد القطر ، مما ساهم على بروز بعض المدن كمراكز إقليمية جديدة إلى جانب المدن المحلية في تلك المديرية ، ثم عمل على وجود العديد من المدن المتوسطة والصغرى ، وعلى تحديد أحجام القرى في أقاليم القطر حيث تبرع مدينة الخرطوم الكبرى كعاصمة قومية وحيدة في القطر ، تليها المدن الكبرى التي يفوق عدد سكان كل منها ٢٠٠٠٠ نسمة وفي مجموعها تمثل مدن العواصم الإقليمية ما عدا قلة منها ثم تأتي المدن المتوسطة وتليها المراكز الحضرية ثم القرى الكبرى .

ولعل تقسيم الدولة إلى مديريات ومناطق ومدن وقرى على ضوء نظام الحكم الشعبي المحلي والأقليمي في السودان . سيعمل على قيام الوحدات الإدارية ويطور الخدمات الاجتماعية في هذه المراكز الحضرية وبالتالي يعمل نمو المراكز الحضرية المتوسطة والصغرى التي اختبرت في العامين السابقين ضمن مدن العواصم الإقليمية الجديدة . حيث تزداد أهمية مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي ويكون لها وضع العاصمة القومية بالنسبة لعواصم مديريات الإقليم الجنوبي الأخرى في ملكال واو — يامبو — رميلك وبور التي ستشهد في السنوات القادمة نمواً سريعاً في سكانها في عمراتها حتى تواكب عملية القيام بالمهام والوظائف العديدة التي تضطلع بها . وتزداد أهمية النورم والمنازين — كادوقلي — دنقلة — الدامر وهي العواصم الإقليمية الجديدة بعد أن كانت صغيرة الحجم بالمقارنة مع المدن الكبرى في تلك المديرية .



- ترتيب المراكز الحضرية في السودان -

(سجل يوضح العاصمة القومية والعواصم الإقليمية والمدن المحلية)

ويتوقع في الخمس الاعوام الأخيرة حتى عام ١٩٨٠ دخول مجموعة من المدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها بين ١٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة ضمن المراكز الحضرية الكبرى التي يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة وهي : أم روابة - سنجة - الدلنج - الحصاحيصا - كادوقلي - الضمين - ربهك - أوليل - الدامر - رمبيك - السوكي - رفاعه - والمناقل . وبذلك يصل مجموع المراكز الحضرية الكبرى في السودان إلى خمسة وثلاثين مدينة كبيرة معظمها يقع في الاقليم الأوسط الذي يمتد عبر القطر .

ويرى أن العاصمة القومية وهي الخرطوم الكبرى ستكون لها السيادة المطلقة والقيادة الحضرية الرئيسية على بقية المراكز الحضرية الكبرى في السودان - وستكون معلما عمرانيا وحضريا بارزا وهاما في خريطة السودان العمرانية خاصة ويقدر أنها أصبحت في عام ١٩٧٧ - المدينة المليونية الوحيدة في القطر كله - بل يمكن اعتبارها ضمن أكبر المراكز الحضرية في الوطن العربي خاصة وأن معدل الزيادة السنوية يشير إلى الارتفاع السريع - فقد تضاعف عدد سكانها ١٠٠٪ في خمسة عشر عاما خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٧٠) بينما سجل عدد سكانها ارتفاعا خياليا السبعة أعوام الماضية (١٩٧٠ - ١٩٧٧) ، إذا قفز

عدد السكان من ٥٣٧ ألف نسمة في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من مليون نسمة في مطلع عام ١٩٧٧ . بينما تشير تقديرات سكان العاصمة في العشر سنوات القادمة إلى أن عدد سكانها سوف يرتفع إلى ١,٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ - وقد فاق هذا تقديرات عدد سكان الخرطوم الكبرى التي قام بها كبار مخططي المدن في السودان منذ عام ١٩٦٧ . إذا أنهم لم يتوقعوا زيادة عدد سكان الخرطوم الكبرى عن مليون نسمة في عام ١٩٨٥ وعدم إرتفاع عدد سكانها إلى أكثر من ١,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ (١) .

ولعل الهجرة إلى الخرطوم الكبرى تلعب دورا أساسيا في إرتفاع عدد السكان نظرا لتركز معظم المصانع والمؤسسات الاجتماعية والثقافية في الخرطوم الكبرى دون غيرها .

جدول (١٩) تطور عدد سكان الخرطوم الكبرى (٢)

السنوات ١٩٨٥ - ١٩٥٥

السنة	مجموع السكان
إحصاء عام ١٩٥٥	٢٤٥,٦٩٤ نسمة
مسح عام ١٩٦٥	٤٣٨,٨٩٠ نسمة
تقدير ١٩٧٠	٥٣٧,٠٠٠ نسمة
١٩٧٥	٩٢٥,٠٠٠ نسمة
١٩٨٠	٢٢٣,٤٧١ نسمة
١٩٨٥	١,٦١٠,٢٥٦ نسمة

وتشير تقديرات سكان الخرطوم الكبرى في السنوات القادمة إلى أن نسبة سكان الحضر سوف تضل إلى ٧٥٪ في عام ١٩٨٠ - وترتفع إلى ٧٨,٥٪ في عام ١٩٨٥ - مما يدل على إرتفاع سكان العاصمة على حساب المنطقة الريفية المحيطة في مديرية الخرطوم .

لذا فإن التفاوت بين الخرطوم الكبرى والمراكز الحضرية سيظل شاسعا إذا لم تقم الدولة بالاستراع على تبني سياسة التخطيط الإقليمي لمديريات القطر المختلفة التي ترمي إلى استغلال الموارد الإقليمية وقيام مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية وتوزيع الصناعات والمؤسسات

(١) صلاح مازري (١٩٦٧) ، « تخطيط العاصمة الكبرى » ، مطبوعات معهد الإدارة العامة ، الخرطوم ص ٣٥ - ٤٣ .

(٢) التقديرات الأخيرة لسكان الخرطوم الكبرى للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ هي من سلطات تعداد السكان بمصلحة الإحصاء بالخرطوم ، ١٩٧٦ .

التعليمية على مختلف الأقاليم - ويساعد هذا على إستيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة المحلية للعمل في تلك المشروعات ، وتساهم في نفس الوقت على الحد من الهجرات السكانية المتجهة إلى الخرطوم الكبرى .

وعلى ذلك فإن إهتمام الدولة سيكون مركزا على تطوير وتنمية الأقاليم في السنوات القادمة . ولعل هذا يتضح من إصدار أجهزة التخطيط القومى المركزى قرارات هامة توصى على الأخذ بمبدأ التنمية المحلية والأقليمية في خطة التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية للست أعوام القادمة ١٩٧٧/ ١٩٧٨ - ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، بل أن من الأهداف الأساسية للخطة القومية القادمة هي إزالة الفوارق الانتمائية الصارخة بين مديريات القرى المختلفة وتوزيع المشروعات الاقتصادية على كافة أجزاء الدولة - وأن يقوم التخطيط القومى على قاعدة متينة من التخطيط الاقليمى (١) .

ويعمل هذا بالتالى على حفظ التنمية المتوازنة بين الأقاليم ، ويساهم على التطوير المتوازن بين المديريات حتى لا يخلق فوارق إنتمائية كبيرة . وتأتى أهمية التنمية الاقليمية في أنها تستعمل على الحد من هجرات السكان الحالية من المديريات المتطورة إقتصاديا إلى تلك التى تعاني من التخلف أكثر من غيرها .

وتظهر على هذا الأساس مجموعة من العواصم الإقليمية الحضرية والمدن المحلية في كافة أرجاء القطر ، تعمل في المقام الأول على إستيعاب معظم الهجرات البشرية التى كانت تنجبة فيما قبل إلى العاصمة القومية الكبرى ويرز بذلك أسلوب التخطيط الاقليمى لوضع الحلول العلمية لمشكلات العاصمة الكبرى التى أصبحت تعاني من الصعوبات في الاسكان والنقل وتدهور الخدمات وضعت المرافق العامة وغيرها بسبب إرتفاع عدد السكان غير الطبيعى ، والتى لا تواكبة زيادة في الخدمات الاجتماعية المختلفة .

ويوجه الاهتمام في السنوات القادمة للنمو الحضرى داخل مشروعات التنمية الاقتصادية ، يمثل واحداً في مشروع خشم القربة بمديرية كسلاحيث قامت خطة علمية للاسكان الحضرى والريفى في إطار مشروع التنمية الاقتصادية الاقليمية لمنطقة خشم القربة ، والذى أدى إلى إنشاء مجموعة من القرى السكنية النموذجية حول مدينة حلفا الجديدة والتى توفر فيها جميع الخدمات والمرافق العامة ، وشيدت على التخطيط الهندسى الحديث ، من حيث طراز

(١) يمكن الرجوع إلى قرارات الهيئة القومية للتخطيط - واللجنة الوزارية للتخطيط الصادرة في مارس ١٩٧٦ بشأن وضع السياسات العامة لخطة التنمية القومية القادمة .

المساكن ومواد البناء المستخلصة في مبانى القرى ويعتبر هذا المشروع من مشروعات التخطيط
الإقليمى الرائدة والأولى في السودان (شكل ١٠ - ١٤).

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على اتجاهات النمو الحضري ومستقبل التحضر وعن
الخريطة الجديدة للمراكز في السودان على النحو التالى :

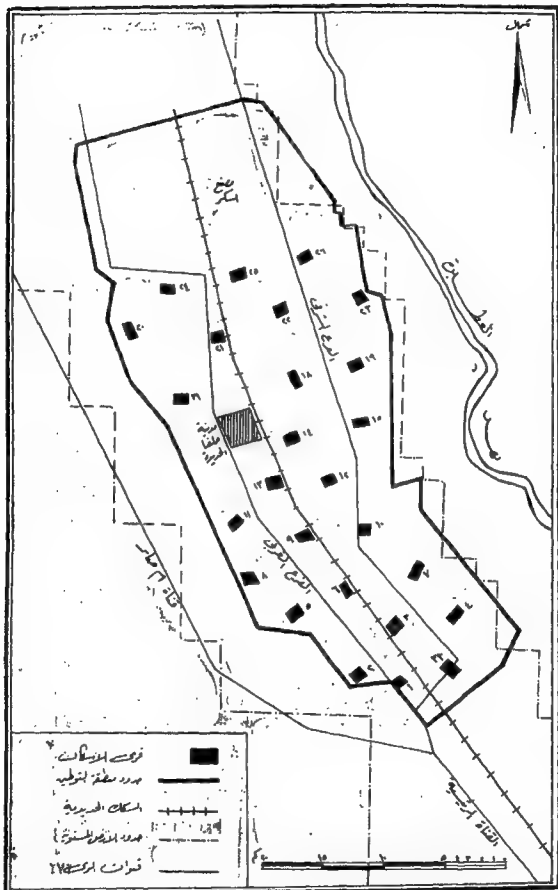
١ - تظل العاصمة القومية - الخرطوم الكبرى - أكبر المراكز الحضرية على الإطلاق ،
بل هي المدينة المليونية الوحيدة - ويظهر الفرق واضحاً بينها والمدن الكبرى التى تمثل مراكز
العواصم الإقليمية المنتشرة في أجزاء القطر . ومع مشاركة المدن الإقليمية للعاصمة القومية
في القيام ببعض الوظائف العديدة إلا أن مركز العاصمة القومية سيزداد أهمية وقوة بحسبانها
المركز الرئيسى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطر كله .

٢ - تظل مدن العواصم الإقليمية والمراكز الحضرية الكبرى قليلة في عدد السكان وصغيرة
في حجمها وكثيرة في عددها ، ومنتشرة في المواقع الجغرافية المختلفة - وستكون أيضاً متباعدة
في الشكل العام ومتنوعة في التخطيط والتركيب الداخلى ، لأن ذلك مرتبط بالموروث التاريخى
والحضارى وبالظروف الطبيعية وبآثار مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية في الأقاليم
المختلفة .

٣ - تلعب المدن المتوسطة الحجم والتي يتراوح عدد سكانها بين ٢٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠
نسمة دوراً أساسياً كمحاور للتنمية المحلية ومراكز للخدمات الاجتماعية ومقرراً للمؤسسات
التعليمية والثقافية ، بينما تقوم المدن الكبرى التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ نسمة ،
١٠٠,٠٠٠ نسمة كأقطاب رئيسية للتنمية الإقليمية على مستوى المديرية المختلفة ويرتبط
دور هذه المراكز الحضرية مع مستويات مجالس الحكم الشعبى المحلى - وهيكلا التقسيم
الإدارى للقطر . ويلاحظ أيضاً أن تركز المدن الكبرى يكون ملحوظاً في الإقليم الأوسط ،
والذى يمثل قلب السودان الاقتصادى حيث الغنى في الموارد الطبيعية والوفرة في الإمكانيات
الاقتصادية .

٤ - على ضوء ذلك المفهوم يرى أن اتجاهات النمو الحضري تكون على الصورة التالية :

(أ) استراتيجية الانتشار بالنسبة للمراكز الحضرية الصغرى التي يتراوح عدد سكانها
بين ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة والتي يتزايد عددها وتوزيعها على مختلف الأقاليم .



(شكل ١٤-١١) مشروع الاسكان بخيم القرية

(ب) استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة في العواصم الإقليمية والمدن المتوسطة التي يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة - وهي التي تصبح من أهم الملامح الأساسية لظاهرة التحضر في القطر .

(ج) استراتيجية التركيز في المدن الكبرى والتي يزيد عدد سكانها على ٥٠,٠٠٠ نسمة وهي المراكز الحضرية الكبرى في الدولة التي تقوم بالوظائف القومية الرئيسية مثل العاصمة القومية والميناء الرئيسى والعواصم الإقليمية الإدارية الكبرى ومراكز النقل والمواصلات وتمثل استراتيجية التركيز الاثنى عشرة مدينة التي تربيع قمة المدن السودانية الحالية .

(د) يلاحظ أن استراتيجيات النمو الحضرى الثلاث المتمثلة في الانتشار - والانتشار بطريقة مركزة - والتركيز - أنها في مجموعها ترتبط بالتوسع مساحة الدولة وتعدد نطاقاتها الطبيعية وتباينها الإقليمى وبمستويات ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية وبالتركيب الإدارى المحلى والمركزى .

٥ - تظهر خريطة النمو الحضرى الجديدة في السودان مرتبطة بالطفرة الإنمائية والعمرائية الكبيرة حيث تظهر لأول مرة المدن والمراكز الحضرية الجديدة ، مع انتشار الصناعات الإقليمية ، التي تعمل بالتالى على تطوير المدن القائمة والحالية . وتساهم في إحياء المدن والموانئ التاريخية القديمة مثل سواكن وادى حلفا وجوبا وسنار وغيرها - وتبرز المراكز القروية لتتجه لأن تصبح مراكز حضرية متوسطة أو صغرى .

٦ - تكون ظاهرة التحضر في المستقبل القريب من سمات العمران البارزة في القطر - وتصبح الأسلوب الجديد للحياة البشرية ، حيث تكون الفوارق غير واضحة بين المراكز الحضرية الصغرى والقرى في الأقاليم المختلفة . ويظهر الاتجاه الحديث الرامى إلى تطوير القرية السودانية ، وإعادة تخطيط وبناء القرى والاهتمام بتشييد القرى النموذجية الحديثة - التي تشبه قرى الإسكان في إقليم بحشم القرية - خاصة في مناطق ومشروعات التنمية الاقتصادية الجارى تنفيذها حالياً أو التي في مرحلة التنفيذ أو المقترح قيامها في خطة التنمية القومية للسنوات القادمة .

من هنا يتضح أن ظاهرة التحضر في السودان ستعمل في السنوات القادمة على إعادة رسم الخريطة العمرانية الجديدة لسودان المستقبل .

الملاحج العامة لظاهرة التحضر في السودان :

يتضح من العرض المقارن لأهم جوانب ظاهرة التحضر في السودان ، أن هناك ملامح رئيسية تميز المراكز الحضرية في السودان يمكن تلخيصها في الموضوعات التالية : -

أولاً : يبين تطور المراكز الحضرية في السودان يمكن أن عددها قد وصل إلى ٦٨ مدينة في عام ١٩٥٦ - وهي مراكز عمرانية صغيرة كان سبب اختيارها كمراكز حضرية لوظيفتها الإدارية وزيادة عدد سكان بعضها على ٥٠٠٠ نسمة ، وكانت نسبة التحضر في المتوسط العام هي ٨٪ بينما ترتفع درجة التحضر في مديرية الخرطوم إلى أكثر من ٥٠٪ ونقل في مديرية أعلى النيل إلى ١٪ فقط ، وأن نصف سكان الحضر كان يقطن في الثمانية مدن الكبرى .

وفي عام ١٩٦٦ ارتفع عدد المراكز الحضرية إلى ٩٢ مدينة ، منها ١٢ مدينة يفوق عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ووصلت نسبة التحضر إلى ١١,٨٪ وجميع المدن مراكز إدارية وتجارية ومقر للخدمات الاجتماعية .

وتوضح التطورات الحديثة في المراكز الحضرية بعد عام ١٩٧٣ أن نسبة التحضر قد وصلت إلى ١٨,٣٪ وإرتفع عدد المدن إلى ١١٠ مركزاً حضرياً وهي المدن ذات الأهمية الإدارية والسكانية - وقد انضمت إلى هذه المدن مراكز عمرانية قليلة في عدد سكانها وصغيرة في حجمها من إقليم شمال السودان ، وتبين أن هناك ثلاثة مدن هي الخرطوم الكبرى ، بورت سودان ودمدني يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة - وقسمه مراكز حضرية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ نسمة إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وثمانية مدن يتراوح عدد سكانها بين ٢٠,٠٠٠ نسمة إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة .

وتتكون المدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة من ٢٧ مدينة ، وترداد والمراكز الحضرية بين ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة إلى ٣٥ مدينة .

ويظهر أحراراً أن هناك عشرين مركزاً حضرياً يزيد عدد سكان كل منها على ٢٠,٠٠٠ نسمة وهي المدن الكبرى في السودان .

ثانية : تبين أن نمو هذه المدن وتطورها لإرتبط بمشاريع التنمية الاقتصادية وتقدم وسائل النقل - وأن طبيعة امکانات الحالية المستقلة وسيادة الإقتصاد الزراعي والرعي قد أثر في حجم هذه المدن وتوزيعها ووظائفها - وتوزع المدن الكبرى على طول النطاق الأوسط في السودان ، حيث مناطق الإنتاج الزراعي ونطاق الأمطار الصيفية وجودة المراعي ،

بينما يقل عدد وحجم المدن في الأجزاء الشمالية لوجود الصحارى وفقر الموارد الطبيعية ، وكذلك في المناطق الجنوبية حيث الغابات والمستنقعات والتخلف الإقتصادى .

ثالثاً : يتضح أن الخرطوم الكبرى تضم أكبر تجمع سكانى وعمرانى وهى مركز الثقل المبنى والحضرى ، وتتفوق على جميع المدن في السودان - إذ أنها تعادل في حجمها ست مرات عدد سكان المدينة التى تليها مباشرة وهى بورت سودان - بل أن مجموع سكان الخرطوم الكبرى وهى أكبر المدن السودانية يعادل ٧٠٠ مرة عدد سكان أصغر المدن السودانية - الخندق - ويعادل سكان العاصمة الخرطوم الكبرى عدد سكان سبعين مركزاً حضرياً ، بل أن مجموع سكان الخرطوم الكبرى يعادل إلى نصف مجموع سكان المدن السودانية التى يفوق عدد سكان كل منها على ٥٠,٠٠٠ نسمة .

وتعتبر الخرطوم الكبرى - وهى العاصمة القومية - المدينة المايونية الوحيدة في مطلع عام ١٩٧٧ - وتعادل في سكانها جميع سكان مدن العواصم الإقليمية في السودان التى يصل عددها إلى سبعة عشر عاصمة إقليمية في عام ١٩٧٦ .

رابعاً : تتباين الفروقات الحضرية الحديثة في مديريات السودان المختلفة ، إذ تسجل أعلى نسبة وهى ٧٣٪ في مديرية الخرطوم ، بينما لا تزيد نسبة التحضر على ٥٪ في مديرية أعلى النيل . ويلاحظ انخفاض نسبة التحضر في السودان نظراً لسيادة الإقتصاد الزراعى وعدم استقرار بعض السكان لأصغر أحجام المراكز الحضرية . لكن نسبة التحضر في تزايد مستمر ، إلا أنها أقل نسبة عما هى عليه في بعض الدول النامية . وينعكس هذا على أحجام المراكز الحضرية وتوزيعها ، إذ أن أهم المدن وظيفية ، وأكثرها حجماً ، وأعظمها تطوراً - تظهر في أكثر مناطق القطر تقدماً إقتصادياً وصناعياً وتطوراً في وسائل النقل لذا تظهر أحجام المدن في النطاق الأوسط .

ويلاحظ أيضاً أن التحضر في السودان أرتبط في السنوات الأخيرة بظاهرة قيام الصناعات التى ساهمت في عمل أحجام المدن الكبرى خاصة في الخرطوم وبورت السودان .

خامساً : تختلف المدن السودانية من ناحية نشأتها وتطورها وتخطيطها عن المدن العالمية فقد أثرت الظروف الطبيعية على شكل العمران والمباني في المدن ، وأدت خصائص التطور التاريخى والعمرانى إلى خلق أقسام داخلية متميزة من ناحية المباني والخدمات ، ولا زالت

معظم المدن في تطورها البدائي حتى أن بعضها عبارة عن قرى حضارية ، وتضم الأخرى أحياء قروية كاملة . ولم ترتبط معظم المراكز الحضرية منذ نشأتها بخطة أو توجبه بمحدد تطورها - أو العلاقة بين مناطقها الوظيفية ، بل أنها عاشت فترة طويلة تنمو عشوائية كلما إزدادت وظائفها وارتفع عدد سكانها .

وكان قيام معظم هذه المدن منذ نشأتها في مواضع ذات نوايا غير ملائمة للتوسع ، من أهم أسباب عدم تطورها - لذا ظهرت العديد من المشروعات الجديدة لإعادة تخطيط الأحياء القديمة في هذه المدن .

ويعمل نظام التخطيط الشبكي النمط الأساس لخطة المراكز الحضرية ، وبحق هذا الطابع ظروف التأقلم مع الطقس والعادات الإجتماعية . ويناسب مع توزيع الخدمات المختلفة ، ولكنه يجعل من شوارع المدن مسارات للرياح ، ويعطى نمطاً هائلاً نوعاً من الرتابة وعدم الجمال .

سادس : لم تتطور المناطق الوظيفية الداخلية في المراكز الحضرية منذ فترة طويلة رغم زيادة عدد السكان - ويلاحظ أن المناطق السكنية هي النمط السائد في استخدام الأرض ، وتزيد مساحتها على ثلثي مساحة المنطقة المبنية في كثير من المدن - ولاتوجد تصميمات خاصة بالمساكن ، كما أن طراز الطابق الواحد من المباني هو الذي يميز جميع هذه المناطق في المدن ، والذي ترتب على نمط التخطيط الشبكي وهواد البناء المستخدمة فيها ونظام المجرى المتخافت مما أدى إلى الانتشار والتوسع الأفقي لمساحات المدن على حساب الأراضي الزراعية المحاذرة .

وقد تأثر شكل المسكن بالظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والعادات والتقاليد الاجتماعية ، ويميز مناطق السكن وجود نظام الدرجات السكنية المتنوعة واتساع مساحة المنزل . وتتكون مواد البناء الرئيسية من المواد الطينية والقش - إذ أن ٥٠٪ من المنازل تستخدم الطين ، ٢٥٪ تستعمل القش في تشييد المساكن .

ويلاحظ في التركيب الوظيفي للمراكز الحضرية أن الأسواق تقع دائماً في قلب المدن ، وترتبط معها مناطق الإدارة والخدمات ، بينما أصبحت المناطق الصناعية مجاورة للمساكن . وتحتل المناطق العسكرية مساحات كبيرة وسط المناطق المبنية من المدن .

وتشكو المراكز الحضرية من تخلف أنظمة المرافق العامة التي لم يمسهما التطوير منذ فترة طويلة .

سابعاً : تتمثل أهم مشكلات التحضر في السودان في ظاهرة هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية الكبرى ، وزيادة معدلات نمو المدن الكبرى والتي قادت إلى تخلف بعض الأقاليم وتدهور الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، وظهور مشكلات السكن غير المشروع في بعض المراكز الحضرية . وقد تبين أن أكثر من نصف الهجرة السكانية مصدرها المديرية الشمالية أكثر أقاليم القطر تخلفاً اقتصادياً .

وقد عانت المراكز الحضرية الكبرى من ضعف الإشراف الفني والإداري ، ومن عدم وجود أجهزة مؤهلة للتخطيط بمستوياتها المختلفة ، ومن النقص في عدد المخططين ، ومركزية جهاز التخطيط الحضري في الخرطوم (لجنة التخطيط المركزية) ، وكلها عوامل ساهمت مع الأسباب المعروفة الأخرى - إلى ظهور العديد من المشكلات التخطيطية التي تعاني منها المدن في الوقت الحاضر ، وهي مشكلات الإسكان وإعادة تنظيم الأحياء القديمة وسوء استخدام الأرض - بالإضافة إلى المشكلة الكبرى التي تتمثل في ظهور مباني السكن غير القانوني في المدن الكبرى .

ثامناً : توقع للمدن السودانية تطوراً ونموً سريعاً في السنوات القادمة ، حيث يشهد القطر تغييرات جذرية في الهياكل الإدارية والاقتصادية - فقد تبنت الدولة نظاماً جديداً للحكم المحلي والإقليمي ، وتطبيق أساليب اللامركزية الإدارية الذي خاق مراكز حضرية جديدة ، وعمل على تطوير المراكز الحضرية القديمة باعتبارها مراكز الإدارة والخدمات المحلية والإقليمية ، كما حصلت الهيئات المحلية على سلطات وصلاحيات كبيرة في مجالات التنمية الإقليمية بالمديرية - وتشهد البلاد أيضاً طفرة هائلة في مجال التنمية الاقتصادية وتطوير الموارد الزراعية والحيوانية وتشجيع قيام الصناعات الإقليلية . هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة الجديدة الرامية إلى تطوير الخدمات الاجتماعية وتدعيمها في أنحاء القطر المختلفة والإشكالات الاقتصادية الإقليمية ، والعمل على وضع سياسة قومية لحل مشكلات الإسكان ، وهي في مجموعها تمثل العوامل الأساسية الدافعة لتطوير المراكز الحضرية وتنمية المدن الكبرى

قاسمها : ويرى أن القطرسوف يشهد تغييرات في نمو المراكز الحضرية وتطوراً للمدن الكبرى الحالية . لذلك فإن الحاجة أصبحت ضرورة لوضع آواعد والأدس التعليمية التي تبنى عليها برامج التخطيط الحضري بهدف الارتقاء بمستوى المراكز الحضرية ، وتحسين تركيبها الداخلي حتى تواءم الاتجاهات العمرية العالمية في النمو الحضري - وتراعى الظروف الطبيعية والأوضاع الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحلية في السودان .

وإنطلاقاً من هذا المفهوم فقد قام الباحث في ختام دراسته بوضع استراتيجيات جديدة مقترحة - تتناول قيام فلسفة للتخطيط الحضري - ووضع الحلول لتنمية المراكز الحضرية - وتركز على مبدأ التنمية الإقليمية لحل مشكلات المدن الكبرى - وتضع هذه الاستراتيجية برامج واضحة لمشكلات الإسكان الحضري - وتقرح تصوراً للشكل العام للمراكز الحضرية وتطالب بتحديث قوانين الحكم المحلي والإقليمي تمكيناً لانطلاقه الجديدة تعمل على إمدادات التغيير المنشود في المراكز الحضرية في السودان المستقبل .

عاشرا : تشير اتجاهات النمو الحضري في المستقبل إلى إعادة رسم الخريطة العمرانية في السودان حيث تظهر لأول مرة المدن الجديدة - وتنمو المراكز الحضرية القائمة ، وتظهر المدن والموانئ التاريخية القديمة مرة أخرى - وتبرز المراكز القروية الحضرية - ويظهر الاتجاه الحديث الرامي إلى تطوير وبناء القرى النموذجية .

وتظل العاصمة القومية أكبر المراكز الحضرية ، وتحافظ مدن العواصم الإقليمية على تطورهما - وتلعب المدن المتوسطة الحجم دورها كمحاور للتنمية المحلية ، وتقوم المدن الكبرى كأقطاب للتنمية الإقليمية .

ويؤى أن اتجاهات النمو الحضري تتمثل في استراتيجيات الانتشار بالنسبة للمراكز الحضرية : الصغرى - واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة في المدن المتوسطة ، واستراتيجية التركيز في المدن الكبرى .

ويصبح أسلوب التحضر من ميزات النهضة الاقتصادية والاجتماعية القادمة حيث تكون التوزيع غير واضحة بين المدن المتوسطة والصغرى والمراكز القروية الريفية .

الملاحق

ملحق (١)

ترتيب المناطق الحضرية في السودان حسب تعداد السكان الأول ١٩٥٥/٥٦ (١)

ترتيب	اسم المدينة	مجموع السكان	ترتيب	اسم المدينة	مجموع السكان	ترتيب	اسم المدينة	مجموع السكان
١	أم درمان	١١٣٥٥١	٢٤	سنار	٨٠٩٣	٤٧	دنفله	٢٣٥٠
٢	الخرطوم	٩٣١٠٣	٢٥	واو	٨٠٠٩	٤٨	زالنجي	٢٣١٤
٣	الأبيض	٥٢٢٧٢	٢٦	أم روابه	٧٨٠٥	٤٩	المسلمية	٣١٣١
٤	ودمدق	٤٧٦٧٧	٢٧	تندلي	٧٥٥٥	٥٠	قلع النحل	٣٠٨٣
٥	بور سودان	٤٧٥٦٢	٢٨	السوكي	٧٣٨٨	٥١	أنزارا	٢٩٧١
٦	كب	٤٠٦١٢	٢٩	الردف	٦٧٠٦	٥٢	رومييك	٢٩٤٤
٧	الخرطوم بحري	٣٩٠٨١	٣٠	شبات	٦٦١١	٥٣	العباسية	٢٨٤٦
٨	عطيره	٣٦٢٩٨	٣١	الحصاحيسا	٦٦٠٠	٥٤	تالودي	٢٧٣٦
٩	الفاشر	٢٦١٦١	٣٢	كرمي	٥٩٨٩	٥٥	أويل	٢٤٣٨
١٠	كوسق	٢٢٩٨٨	٣٣	البليج	٥٥٩٦	٥٦	توديت	٢٣٥٣
١١	القضارف	١٧٥٣٧	٣٤	الدامر	٥٤٥٨	٥٧	أرفق	٢٣٢٩
١٢	طوكر	١٦٨٠٢	٣٥	بينكا	٥١٧٥	٥٨	شواك	٢١٧١
١٣	التهود	١٦٤٩٨	٣٦	بارا	٤٨٨٤	٥٩	التونج	٢٠٧١
١٤	الدويم	١٢٣١٩	٣٧	كادوقل	٤٧١٦	٦٠	بري الامان	٢٠٦١
١٥	نيالا	١٢٢٧٨	٣٨	وقر	٤٦٧٦	٦١	يرون	١٨٩٥
١٦	الجبينة	١١٨١٧	٣٩	الكاملين	٤٣٤١	٦٢	سودري	١٨٠٤
١٧	شنتي	١١٠٣١	٤٠	سواكن	٤٢٢٨	٦٣	رشاد	١٦٨٣
١٨	وادي حلفا	١١٠٠٦	٤١	أبو كرشولا	٤١٥٤	٦٤	كرمك	١٦٤٧
١٩	بربر	١٠٩٧٧	٤٢	الروصيرص	٣٩٢٧	٦٥	مروي	١٦٢٠
٢٠	جوبا	١٠٦٦٠	٤٣	الحواجة	٣٩٢١	٦٦	مريدي	٨٣٩
٢١	ملكال	٩٦٨٠	٤٤	غاسي	٣٨٩٠	٦٧	ياني	٧٣٩
٢٢	سنيه	٩٤٣٦	٤٥	الجيلد	٣٧٣٥	٦٨	كاقرى	٦٩٩
٢٣	رفاعة	٩١٣٧	٤٦	أروما	٣٤٥١			

ملحق (٢)

ترتيب المناطق الحضرية في مسح السكان والسكن لعام ١٩٦٤/ ١٩٦٦
في مديريات شمال السودان (١)

مسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسل	اسم المدينة	مجموع السكان
١	أم درمان	١٨٥٣٨٠	٢٠	رفاعة	١٥١٣٠
٢	الخرطوم	١٧٣٥٠٠	٢١	طوكر	١٤٧١٠
٣	الخرطوم بحري	٨٠٠١٠	٢٢	أم روابه	١٤٢١٠
٤	بورت سودان	٧٨٩٤٠	٢٣	بربر	١٢٨٤٠
٥	كسلا	٦٨١٣٠	٢٤	السوكي	١٢٦٩٠
٦	ودمدني	٦٣٦٦٠	٢٥	حلفا الجديدة	١٢١٠٠
٧	الابيض	٦٢٥٦٠	٢٦	الحصاحيسا	١٢٠٦٠
٨	عطيره	٤٨٢٥٠	٢٧	الدلج	١١٩١٠
٩	القضارف	٤٥٠٩٠	٢٨	قرنك	١١٨٨٠
١٠	الفاشر	٤٠٥٤٠	٢٩	كادوقل	١١١٨٠
١١	كوسى	٣٧٨٦٠	٣٠	تندلي	١٠٣٠٠
١٢	نيالا	٢٦١٦٠	٣١	الفصين	٨٨٦٠
١٣	الجبينة	٢٠٧٤٠	٣٢	ارح	٨٦٠٠
١٤	النهود	١٩٧٧٠	٣٣	البارقة	٨٤٣٠
١٥	سنار	١٧٦٤٠	٣٤	زالتجي	٨١٠٠
١٦	الجزيرة أبا	١٦٦٧٠	٣٥	حلفاية الملوك	٧٨٥٠
١٧	شندي	١٦٤٧٠	٣٦	العامر	٧٦٦٠
١٨	الدرج	١٥٨٨٠	٣٧	مايرنو	٧٦٦٠
١٩	ستجه	١٥٤٧٠	٣٨	المازين	٧٦٠٠

(١) Department of Statistics (Khartoum), Population and Housing Survey 1964-66, "General Survey of the Urban Areas", 1968, pp. 47-48.

ملحوظة : استبعدت للدرجات الجنوبية من هذا الإحصاء .

تابع ملحق (٢)

مسل	اسم المدينة	مجموع السكان	مسل	اسم المدينة	مجموع السكان
٣٩	أم شوكة	٧٤٨٠	٦١	خشم القربة	٥٠٧٠
٤٠	كرمة	٧٤٧٠	٦٢	كرمة	٤٨١٠
٤١	بابنوسة	٧٤٦٠	٦٣	جببت	٤٧٩٠
٤٢	أردا	٧٤٢٠	٦٤	أرق	٤٥٩٠
٤٣	الروصيرص	٧٣٠٠	٦٥	الهبابية	٤٤٧٠
٤٤	الجريف شرق	٦٦٥٠	٦٦	المجلد	٤٢٧٠
٤٥	الكاملين	٦٥٣٠	٦٧	كتم	٤٠٥٠
٤٦	المتائل	٦٥٠٠	٦٨	تالودي	٤٠٣٠
٤٧	جالتجاف	٦٢٨٠	٦٩	سواكن	٣٩٦٠
٤٨	الحوازة	٦١٩٠	٧٠	أبو حجار	٣٩٦٠
٤٩	سنگات	٦١٦٠	٧١	وقر	٣٩٤٠
٥٠	بارا	٦١٤٠	٧٢	رجل القولة	٣٧٥٠
٥١	الغدي	٥٩٢٠	٧٣	الفندر	٣٦٣٠
٥٢	أبو زبد	٥٦٦٠	٧٤	الكرملك	٣٥٤٠
٥٣	العلفون	٥٦٠٠	٧٥	شواك	٣٥٠٠
٥٤	خوكة	٥٥٦٠	٧٦	الحوئي	٣٢٩٠
٥٥	ذنفلة	٥٢٨٠	٧٧	رشاد	٣٢٩٠
٥٦	أبو جببة	٥١٨٠	٧٨	وادي حلفا	٣٢٥٠
٥٧	قلع النحل	٥١٨٠	٧٩	المدينة حرب	٢٨٩٠
٥٨	المسلمية	٥١٥٠	٨٠	سوذري	٢٨٢٠
٥٩	كركيچ	٥١٢٠	٨١	أم كنادة	٢٥٣٠
٦٠	أبو كرشولا	٥١٢٠	٨٢	مروي	٢٣١٠

ملحق (۳)

ترتيب المناطق الحضرية في الإحصاء الثاني للسكان لعام ١٩٧٣ (١)

١	اسم المدينة	مجموع السكان	٢	اسم المدينة	مجموع السكان	٣	اسم المدينة	مجموع السكان
١	الخرطوم الكبرى	٧٨٤,٣١٣	٢١	أم روابية	١٩٧١٣	٤١	الروصيرص	١٢٩٥١
٢	بورت سودان	١٣٢,٦٣١	٢٢	سنجة	١٩٤٥٢	٤٢	الغمازين	١٢٢٢٣
٣	ودشق	١٠٦,٧٧٦	٢٣	الفلنج	١٩٢١٦	٤٣	بابنومة	١٢٠٥١
٤	كسلا	٩٨,٧٥١	٢٤	المصاحيما	١٨٧٤٧	٤٤	ياني	١١٩٥٣
٥	الأبيض	٩٠,٠٦٠	٢٥	كادرقل	١٨٤٦٨	٤٥	بربر	١١٣٠٣
٦	القضارف	٦٦٤٦٥	٢٦	القصين	١٨٤٥٧	٤٦	أبي حبيبة	١٠٤١٨
٧	حليمة	٦٦١١٦	٢٧	ويك	١٨٣٣٩	٤٧	تنتلي	١٠٠٢٨
٨	كرسي	٦٠٢٥٧	٢٨	أويل	١٧٧٧٣	٤٨	مريدي	٩٦٣١
٩	ليالا	٥٩٩٣٢	٢٩	القامر	١٧٠٨٢	٤٩	القطيفة	٨٩٦٦
١٠	جوبا	٥٦٧٣٧	٣٠	ريميك	١٦٧٣٢	٥٠	طبرة	٨٩٦٠
١١	دار	٥٢,٧٥٢	٣١	الوكي	١٦١١٧	٥١	يلرا	٨٧٧٨
١٢	القاهر	٥١٩٣٢	٣٢	رفاعة	١٠٦٨١	٥٢	راجا	٨٧٤١
١٣	الجنينة	٣٥٤٢٤	٣٣	النبائل	١٥٢٢٣	٥٣	تورنج	٨٤٧١
١٤	ملكال	٣٤,٨٩٨	٣٤	هرول	١٤٦٦٤	٥٤	الدارلية	٨٣٨٤
١٥	بنار	٢٨٥٤٦	٣٥	تودييت	١٤٦٤٥	٥٥	غشم القربة	٨٣٤٣
١٦	الوديم	٢٦٢٥٧	٣٦	الرحه	١٤٤٤٤	٥٦	الحواجة	٧٨٤٠
١٧	النهود	٢٦٠٠٦	٣٧	مايرنو	١٤٣٦١	٥٧	أبو مشر	٧٧٩٠
١٨	حلفا الجديدة	٢٤٣٧٣	٣٨	أنزارا	١٤١٨٩	٥٨	تالودي	٧٧٢٨
١٩	شندي	٢٤١٦١	٣٩	زالتجي	١٣٧٩١	٥٩	ستار القاطح	٧٧١٤
٢٠	الجزيرة أبها	٢٢٢١٨	٤٠	طوكر	١٣٣٩٤	٦٠	أم شركة	٧٦٦٦

(١) مصلحة الإحصاء (١٩٧٦) ، نتائج الإحصاء الثاني للسكان لعام ١٩٧٣ .

اسم المدينة	مسجل	مجموع السكان	اسم المدينة	مسجل	مجموع السكان
البهاية	٨٦	٧٣٦٩	لروما	٦١	
كتم	٨٧	٧١٩٧	لغفرة	٦٢	
أم كندادة	٨٨	٧١٧٧	أبو زيد	٦٣	
المسلمية	٨٩	٧١٥١	كرمه	٦٤	
القرى	٩٠	٧١٤٣	البازمة	٦٥	
أبو نعامه	٩١	٧١١٨	كرمة	٦٦	
كر كرج	٩٢	٦٩٣٦	الحبلد	٦٧	
كبوشة	٩٣	٦٨٩٢	جلياني	٦٨	
المدينة حرب	٩٤	٦٦٧٥	يامين	٦٩	
قلع النمل	٩٥	٦٦٩٠	الكلمين	٧٠	
أبو حجار	٩٦	٦٤٣٩	سكنات	٧١	
رشاد	٩٧	٦٢٧٥	أرقس	٧٢	
وقر	٩٨	٥٧٠١	وادي حلفا	٧٣	
المعلاق	٩٩	٥٦٤٣	الكر ملك	٧٤	
الحوش	١٠٠	٥٦٢٦	دنفله	٧٥	
المحيريا	١٠١	٥٣٢٣	كاهيتا	٧٦	
الكوه	١٠٢	٥٣٠٣	الدندر	٧٧	
سودري	١٠٣	٥٢٩٤	الفرله	٧٨	
مروي	١٠٤	٥٢٨٨	الحصى	٧٩	
أبو حمدة	١٠٥	٥٢٧٤	أبو كرسولا	٨٠	
ضري	١٠٦	٥٢٠٨	جيت	٨١	
الدبة	١٠٧	٥٠٣٩	المسردية	٨٢	
الغلق	١٠٨	٤٨٩١	طابث	٨٣	
		٤٨٥٧	دوكة	٨٤	
		٤٨٢٤	الشواك	٨٥	

ملحق (٤)

توزيع المراكز الحضرية على مديريات السودان في عام ١٩٧٣ (١)

اسم المديرية والمدينة	سلسل	اسم المديرية والمدينة	سلسل	اسم المديرية والمدينة	سلسل
المديرية الاستوائية		مديرية البحر الأحمر		المديرية الشمالية	
جوبا	٢٢	بورت سودان	١٨	حطيرة	١
طبرية	٢٣	طوكر	١٩	الغمام	٢
أنزارا	٢٤	سككات	٢٠	بربر	٣
بابيبي	٢٥	جيت	٢١	شتي	٤
مريدي	٢٦			واحي حلفا	٥
تويرت	٢٧	مديرية كسلا		ميري	٦
كبريتا	٢٨	كسلا	٢٢	كرمه	٧
يلي	٢٩	القنصارف	٢٣	أرقو	٨
		أروما	٢٤	دنفله	٩
مديرية الخرطوم		وقر	٢٥	الختلق	١٠
الخرطوم	٤٠	حلفا الجديدة	٢٦	البادقة	١١
الخرطوم البحري	٤١	غشم القرية	٢٧	أبو حمد	١٢
أمدمان	٤٢	الشراك	٢٨	كريمة	١٣
		ذوكه	٢٩	مريدي	١٤
مديرية بحر النزال		الخواتم	٣٠	الده	١٥
راجا	٤٣	قلع النمل	٣١	كوشية	١٦
أويل	٤٤				
التونج	٤٥			مديرية أمال النيل	
ولو	٤٦			ملكال	١٧
رمبيك	٤٧				
يزول	٤٨				

تابع : ملحق (٤)

اسم المدينة والمدينة	مسلسل	اسم المدينة والمدينة	مسلسل	اسم المدينة والمدينة	مسلسل
المسلمية	٨٧	مديرية دارفور		مديرية كردفان	
طابيت	٨٨	كتم	٦٧	النبود	٤٩
إخلا لية	٨٩	الجنينة	٦٨	الأبيض	٥٠
المنقل	٩٠	زالنچي	٦٩	سودري	٥١
الحفي	٩١	القافر	٧٠	بارا	٥٢
المدينة عرب	٩٢	أم كداده	٧١	أبو زيد	٥٣
الحوفي	٩٣	ليالا	٧٢	أم رزاه	٥٤
منار المدينة	٩٤	الضمين	٧٣	الرهدة	٥٥
منار التظالم	٩٥			بابنوسه	٥٦
ماري نبي	٩٦	مديرية النيل الأزرق		الحجلد	٥٧
الجزيرة أبا	٩٧	ودمدق	٧٤	لقفوه	٥٨
ربك	٩٨	الفرج	٧٥	الفلوله	٥٩
تندلق	٩٩	كوسى	٧٦	الدنچ	٦٠
جلجاني	١٠٠	رقاعة	٧٧	كادوقل	٦١
أبو حجار	١٠١	لكناملين	٧٨	أبو جبهة	٦٢
أبو نعام	١٠٢	أبو عيسى	٧٩	بالودي	٦٣
سنية	١٠٣	المسجدية	٨٠	أبو كرشولا	٦٤
السركي	١٠٤	المعلق	٨١	البهاسية	٦٥
أم شوكة	١٠٥	القطنية	٨٢	رغلة	٦٦
كرشوج	١٠٦	القرفي	٨٣		
الندمر	١٠٧	الكوه	٨٤		
الكركمك	١٠٨	الحيرييه	٨٥		
السامزين	١٠٩	الحصاحصا	٨٦		
الروصيرص	١١٠				

ملحق (٥)

مجموع الذكور والإناث في المراكز الحضرية لعام ١٩٧٣

البلد	المدينة	المجموع	مجموع	الأناث	الذكور	الإناث
١	الخرطوم الكبرى	٧٨٤٣١٣	٤٣٧٠٩٥	٣٤٧٢١٨	١١٠٢٥	٧٧٢٢
٢	بورت سودان	١٣٢٦٣١	٧٤٤٧١	٥٨١٦١	٨٨٤١	٩٦٢٧
٣	ودمدني	١٠٦٧٧٩	٥٧٥٨٠	٤٩١٩٦	٩٢٨٤	٩١٧٣
٤	كسلا	٩٨٧٥١	٥٠٨٢٥	٤٧٩٢٦	٩٧١٨	٨٦٨١
٥	الابيض	٩٠٠٩٠	٤٥٩٢٧	٤٤١٣٣	٩٤١٢	٨٣٦١
٦	النفاري	٦٦٤٦٥	٣٦١٠٥	٣٠٣٦٠	٨٧٢٩	٨٣٥٧
٧	طبرقة	٦٦١١٦	٣٥٥٧٢	٣٠٥٤٤	٩٠٤٤	٧٦٨٨
٨	كوسس	٦٥٢٧٧	٣٥١١٦	٣٠٢٨٨	٨٢٢١	٧٧٠٦
٩	لبالا	٥٩٨٥٢	٣٠٢٦٨	٢٩٥٨٤	٧٦٠٥	٨٠٧٦
١٠	جوبا	٥٦٧٧٧	٣٠٨٦٤	٢٥٨٧٣	٨١٧٥	٧٠٤٨
١١	دار	٥٢٧٥٢	٢٩١٤٣	٢٣٦٠٩	٧٠٧٧	٧٥٨٧
١٢	الفاشر	٥١٩٢٢	٢٥٤٣٢	٢٦٥٠٠	٧٦٨١	٦٩٦٤
١٣	الجنينة	٣٥٤٢٤	١٦٥٨٦	١٨٨٣٨	٦٩٣٦	٧٥٠٨
١٤	ملكاك	٣٤٨٩٨	١٨٧٢٧	١٦١٦١	٦٨٦٨	٧٤٩٣
١٥	سنار	٢٨٥٤٦	١٥٦٠٨	١٢٩٣٨	٧٠٩٥	٧٠٩٤
١٦	البريم	٢٦٢٥٧	١٣٧٨١	١٢٤٧٦	٦٦٣٠	٧١٦١
١٧	النهدي	٢٦٠٠٢	١٢٩٨٦	١٣٠١٦	٧٣٥٣	٦٠٤١
١٨	سلفا الجديدة	٢٤٣٧٣	١٣٥٥٥	١٠٨١٨	٦٩٤٥	٦٠٠٦
١٩	شتي	٢٤١٦١	١٢٥٦١	١١٩٠٠	٧٠٣٦	٥١٩٧
٢٠	الجزيرة ابا	٢٢٢١٨	١٠٢١٠	١٢٠٠٨	٦١١٩	٥٩٢٢
٢١	أم دوايه	١٩٧١٣	٩٩٤٣	٩٧٧٠	٦١٧٥	٥٧٧٨
٢٢	سنية	١٩٤٥٢	٩٩٧١	٩٤٨١	٥٢٠٢	٦١٠١
٢٣	الدنج	١٩٢١٦	٩١٨٩	١٠٠٢٧	٥٣٠٥	٥١١٣

تابع مسح (٥) :

رقم	المدينة	المجموع الكل	الذكور	الإناث	رقم	المدينة	المجموع الكل	الذكور	الإناث
٤٧	تنداق	١٠٠٢٨	٤٨٤٥	٥١٨٣	٧٦	كاويينا	٥٣٣٢	٢٨٧٤	٢٤٥٨
٤٧	مريش	٩٦٣١	٤٩١٢	٤٧١٩	٧٧	الغندر	٥٣٠٣	٢٧٥٤	٢٥٤٩
٤٩	القطانية	٨٩٦٦	٢٧٩٩	٣١٦٧	٧٨	الغولة	٥٢٩٤	٢٥٠٢	٢٧٩٢
٥٠	طمبرة	٨٧٧٨	٤١١٠	٤٦٦٨	٧٩	الحدي	٥٢٨٨	١٧٤٢	٢٥٤٦
٥١	بارا	٨٩٦٠	٤١٥٩	٤٨٠١	٨٠	أبو كرشولا	٥٢٧٤	٢٥٦٣	٢٧١١
٥٢	راجا	٨٧٤١	٣٩٨٣	٤٧٥٨	٨١	جيت	٥٢٠٨	٢٨٤٥	٢٣٢٣
٥٣	تدنج	٨٤٧١	٤٦٢٣	٣٨٤٨	٨٢	المسعودية	٥٠٣٩	٢٦٠٤	٢٤٣٥
٥٤	الخلا لية	٨٣٨٤	٤٠٦٨	٤٣١٦	٨٣	طابت	٤٨٩١	٢٥٣٠	٢٣٦١
٥٥	عشم القوية	٨٣٤٣	٤٥٤٣	٣٨٠٠	٨٤	دوكة	٤٨٥٧	٢٦٣١	٢٢٢٦
٥٦	الحواثة	٧٨٤١	٤١٣١	٣٧١٠	٨٥	الشواك	٤٨٢٤	٢٤٢٦	٢٣٩٨
٥٧	أبو عشر	٧٥٩٠	٣٨٩٩	٣٦٩١	٨٦	العباسية	٤٨٠١	٢٢٢٩	٢٥٧٢
٥٨	نالودى	٧٧٣٨	٣٩٠٠	٣٨٣٨	٨٧	كشم	٤٧٦٢	٢٢٢٣	٢٥٣٩
٥٩	سار التفاع	٧٧١٤	٤٠٦٤	٣٦٥٠	٨٨	أم كداده	٤٦٩٣	٢٢١٢	٢٤٨١
٦٠	أم شوكة	٧٦٦٦	٣٩١١	٣٧٥٥	٨٩	المسلمية	٤٦٢٨	٢٣٠٩	٢٣١٩
٦١	أورما	٧٣٦٩	٣٨٠٧	٣٥٦٢	٩٠	القرشى	٤٢٩٣	٢٤٧١	١٩٢٢
٦٢	لقاره	٧١٩٧	٣٣٨٩	٣٨٠٨	٩١	أبو نعام	٤٣١٢	٢٢٣٣	١٩٧٩
٦٣	أبو زيد	٧١٧٧	٣٣٨١	٣٧٩٦	٩٢	كر كوج	٤٠٧٩	١٩٩٢	٢٠٨٧
٦٤	كرمه	٧١٥٢	٣٢٤٣	٣٩٠٩	٩٣	كبوشيه	٣٩٣٤	١٧٠٦	٢٢٢٨
٦٥	البارقة	٧١٤٣	٣٣٣٨	٣٨٠٥	٩٤	المدينة عرب	٣٨٩٥	٢٠٧٣	١٨٢٢
٦٦	كرية	٧١١٨	٣٧٢٤	٣٣٩٤	٩٥	قلع النحل	٣٨٩٢	١٩٩١	١٩٠١
٦٧	الحله	٦٩٣٦	٣١٣٥	٣٨٠١	٩٦	أبو حجار	٣٧١١	١٨٠٣	١٩٠٨
٦٨	جلجان	٦٨٩٢	٣٣٠٧	٣٥٨٥	٩٧	رشاد	٣٥٨٨	١٦٨٧	١٩٠١
٦٩	يا ميو	٦٦٦٥	٣٤٢٥	٣٢٥٠	٩٨	وقر	٣٥٦٢	١٩٤٦	١٦١٦
٧٠	الكاملين	٦٦٦٠	٣٢٨١	٣٤٠٩	٩٩	الميلان	٣٤٩١	١٨٦٢	١٦٢٩
٧١	سكلك	٦٤٣٥	٣١٨٦	٣٢٥٣	١٠٠	الحوش	٣٢٩٠	١٧٣١	١٥٥٩
٧٢	أرق	٦٢٣٥	٢٨٧٦	٣٣٩٩	١٠١	الغبريا	٣٠٢٢	١٥٥٩	١٤٦٣
٧٣	وادي حلفا	٥٧٠١	٢٩٧٥	٢٧٢٦	١٠٢	الكوره	٢٧٤١	١٢٨٩	١٤٥٢
٧٤	الكر ملك	٥٦٤٣	٢٨٨٣	٢٧٦٠	١٠٣	شودرى	٢٧٦٦	١٢٨١	١٣٩٥
٧٥	دثقة	٥٦٢٦	٢٨٩٧	٢٧٢٩	١٠٤	مروى	٢٤٠٢	١٢٠٠	١٢٠٢
					١٠٥	أبو حمه	٢٢٧٧	١١٦٩	١١٠٨
					١٠٦	عري	١٦٠٥	٨٣٧	٧٦٨
					١٠٧	أفنية	١٤٣٥	٧٧٠	٦٦٥
					١٠٨	الحنفق	٨٢٦	٣٤٥	٤٨١

الفصل الحادي عشر

التحضر في الصومال

تصنيف سكان الصومال إلى ريف وحضر :

تختلف المعايير المستخدمة في تصنيف السكان إلى ريف وحضر من قطر إلى آخر ، وفي الأقطار المختلفة مثل الصومال لا يمكن الاعتماد على المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة . إلا فإن عدداً قليلاً من المستوطنات البشرية سوف تدخل في عداد الحضر ، وفي العادة ينظر إلى المستوطنات التي يوجد بها مقر البلديات والتي تقدم الخدمات المدنية على أنها مدن ، وهذه المستوطنات في معظمها لا يتجاوز عدد سكان كل منها ١٠٠٠ نسمة ، وهي ريفية في خصائصها ، وقد يستخدم عدد السكان ، إذ تعتبر مدينة كل مستوطنة يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة ، وعلى هذا فإنه طبقاً لهذا المعيار لا توجد مدن بالصومال إلا عواصم المقاطعات والأقسام . وهي طبقاً لتقدير سنة ١٩٦٣ موزعة على النحو التالي (١) :

نسبة المئرية من جملة سكان الصومال	عدد سكان هذه المدن	عدد المدن	نات حجم السكان
٢٥٧ %	٦٢,٠٠٠	٨	من ٥٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة
٥٥ %	١٢٦,٠٠٠	٩	من ١٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ نسمة
٣٥٦ %	٨٢,٠٠٠	٣	من ٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ نسمة
٢٥٤ %	٥٦,٠٠٠	١	من ٥٠,٠٠٠ - ١٠٥,٠٠٠ نسمة
٥٢ %	١٢١,٠٠٠	١	أكثر من ١٠٥,٠٠٠ نسمة
١٩٤ %	٤٤٧,٠٠٠	٢٢	مجموع المدن فوق ٥٠٠٠ نسمة

* أعد هذه الدراسة الدكتور محمد المتصم مصطفي أحمد شهاب الدين - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة .

Mazower Situation in Somalia, 1965, p. 12.

(١)

وتصل نسبة عدد سكان الحضر سنة ١٩٦٣ ١٩,٤٪ من جملة السكان ، وفي سنة ١٩٥٣ كان عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة ١٥ مدينة وبلغت نسبة سكان الحضر طبقاً لذلك التقدير ١٧٪ من جملة سكان البلاد .

ويتضح من الجدول السابق أن معظم سكان الحضر تعيش في مدن يتراوح حجمها بين ١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ نسمة ، إذ يشغل هذه المدن ٥,٥٪ من جملة السكان وهي تسع مدن معظمها من عواصم المحافظات .

وتمثل سكان المدن الكبيرة التي تزيد على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ٥,٢٪ من جملة سكان البلاد وهي نسبة منخفضة إذا قورنت بغيرها من الدول النامية فهي في لبنان ٣٣,٢٪ وسوريا ٢٧,٣٪ ، مصر ٢٣,٧٪ ، العراق ١٧,٩٪ ، وليبيا ١٤,٥٪ والجزائر ١٢,٦٪ والسعودية ٨,٤٪ ، والأردن ٧,٣٪ (١)

كما تصل نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في مدن تزيد على ١٠٠,٠٠٠ في بوليفيا ١٥٪ في كوستاريكا وسلفادور ، وهائتي ، وهولندراس (٢) .

وإذا نظرنا إلى نسبة التحضر في الصومال ككل والتي تبلغ ١٩,٤٪ من جملة السكان نجد أنها تدخل الصومال في عداد الدول ذات المستوى المنخفض في التحضر . فلقد قسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة دول العالم تبعاً لمستوى التحضر إلى دول منخفضة التحضر وهذه تقل فيها نسبة التحضر عن ٢٠٪ من جملة السكان ، دول أقل من المتوسط يتراوح نسبة التحضر فيها بين ٢٠ - ٢٩,٩٪ ، دول فوق المتوسط تتراوح نسبة التحضر فيها بين ٣٠ - ٣٩,٩٪ ثم الدول التي ترتفع بها نسبة التحضر حيث تصل نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان ٤٠٪ من السكان (٣) .

أما القطاع الريفي المستقر في الصومال والاحصاءات المتوافرة عنه قليلة وغير منتظمة ، فمن بين محافظات ثمانى تقسم إليها الصومال لا توجد بيانات كاملة إلا عن أربع فقط ، وهذه الأربع هي المحافظات الجنوبية التي تتوافر بها الأمطار ويجرى فيها نهرا شيبلى وجوبا ، ويقوم الاستقرار والزراعة على مياههما .

(١) جيرالد بريس . المدينة ونموها وتأثير الهجرة . الترجمة العربية لمظفر الجابري مكتبة الاندلس ، بغداد ، سنة ١٩٧٠ ص ٢٥ .

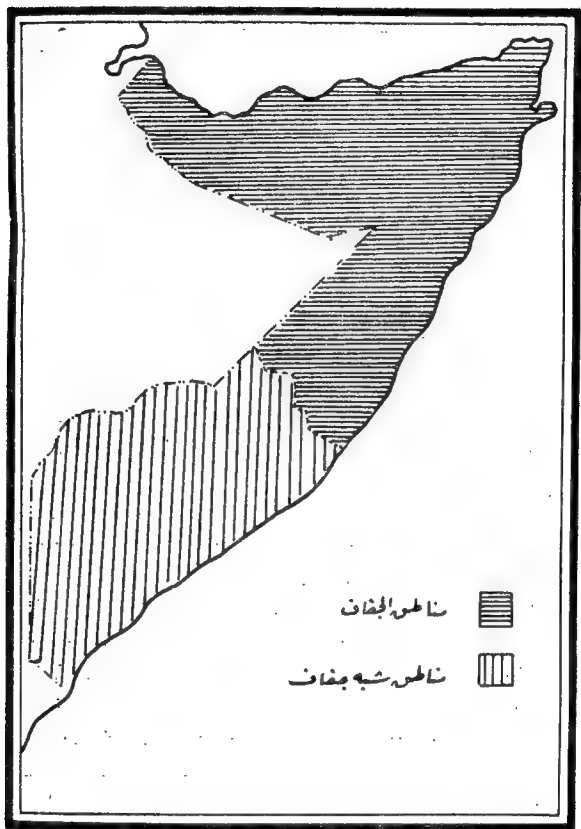
(٢) جيرالد بريس . مجتمع المدينة في البلاد النامية . الترجمة العربية لمحمد محمود الجوهري . دار النهضة مصر . القاهرة ١٩٧٣ . ص ٨٠ .

(٣) ميرالد بريس . نفس المرجع . ص ٨٧ .

ويبلغ عدد القرى في ١٣ قسماً من بين ٢١ قسماً في الأقاليم الأربعة ١٢٩٩ قرية موزعة على النحو التالي :

المحافظة	عدد القرى التي حصر سكانها	جملة القرى بالإقليم
حيران	٣٠	٣٠
بنادر	٤٤١	٧٣٨
جوبا العليا	٥١٨	٦٨٤
جوبا السفلى	٣١٠	٣١٠
الجملة	١٢٩٩	١٧٦٢

ويبلغ عدد سكان الريف في هذه الأقسام ٢٧٠,٦٣٩ نسمة ، كما يبلغ عدد سكان الحضر فيها ١٠٣,٣٤١ نسمة ، وواضح أن عدد سكان الريف يزيد على ضعف عدد سكان الحضر في أقسام المحافظات الجنوبية التي تناسب الظروف الجغرافية فيها قيام الزراعة ، من أمطار كافية إلى أنهار ، تفيض بالمياه ، وتقوم على جانبها الزراعة ، ويغلب على المستوطنات البشرية في الصومال القرى ، فمقابل ١٥ مدينة في كل ربوع الصومال سنة ١٩٥٣ يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة ، ٢٢ مدينة سنة ١٩٦٣ ، ٢٥ سنة ١٩٦٩ يوجد ٢٢٣٢ قرية (١) من أحجام مختلفة تضم المحافظات الأربع الجنوبية ١٧٦٢ قرية . أي أن المحافظات الأربع تغطي بنحو ٧٩٪ من جملة عدد القرى ، أما الأربع محافظات الشمالية فتضم ٢١٪ من عدد القرى . ويعكس ذلك التوزيع التباين المناخي بين شمالى البلاد وجنوبها ، فالأقاليم الشمالية بظروفها شبه الصحراوية تلائم الرعى ، ومن ثم قلت فيها المستوطنات الريفية ، وغلبت على سكانها الرعى والرحلة ، أما الأقاليم الأربعة الجنوبية بأمطارها وأنهارها فتلائم قيام المستوطنات الريفية الزراعية ، وتلائم الاستقرار . (شكل ١١ - ١) .



(شكل ١١-١) مناطق سيادة الجفاف في الصومال

نمو سكان الحضر في الصومال :

أولاً - الزيادة الطبيعية :

إن البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات غير متوافرة، كما أنها غير دقيقة كما سبق الإشارة، ومن واقع المسح الذي أجري في المراكز الحضرية في الصومال الشتاء خلال ٢٤ شهراً كشفت عن معدل الزيادة الطبيعية السنوية، وهي في هذه المراكز كما يلي :

المركز الحضرى	معدل الزيادة الطبيعية سنوياً
زيلع	٠١٤ %
هرجيسا	٠١٧ %
لاى انود	٠١٨ %
جبلية	٠١٩ %
لوراما	٠٢٢,٥ %
ارجاش	٠٢٩,٦ %
متوسط هذه المراكز الحضرية	٠٢٥ %

ومن المعتقد أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية بين البلدو الرحل يقل عن ٢٠ في الألف سنوياً وذلك بسبب ظروف المناخ وموجات الجفاف وبسبب إنتشار الأمراض بينهم كما أنها تزيد على ٢٠ في الألف في بعض المراكز الحضرية الرئيسية التي يتوفر لسكانها الرعاية الصحية مثل مقديشو، ويمكن القول أن معدل الزيادة الطبيعية السنوية في الصومال تشابه الزيادة الطبيعية السنوية للدول أفريقية والتي يبلغ في المتوسط ٢٣ في الألف خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٣) (١).

ومن الاحصاءات القليلة المنشورة وغير الدقيقة لبعض المناطق الريفية وعدد من المراكز الحضرية نجد أن المعدل السنوى للمواليد يتراوح بين ٣٧-٦٩ في الألف في المناطق الريفية، ٢٨ - ٧٧ في الألف في المناطق الحضرية . ويلاحظ أن معدل المواليد أكثر ارتفاعاً في المدن عنه في الريف ، ويبلغ أقصى ارتفاعه في المدن الرئيسية حيث يصل إلى ٧٧ في الألف

في مقدشور ٧١ في الألف في كسابو، ٧٠ في الألف في بيلوا. ويعكس ذلك زيادة القدرة على تسجيل المواليد في هذه المراكز الحضرية بعكس الحال في المناطق الريفية التي لا يهتم فيها بتسجيل المواليد (١).

كما تدل معدلات الوفيات في بعض الأحيان أكثر ارتفاعاً في المدن عنها في الريف بالرغم من توافر الرعاية الصحية في المدن نسبياً، وفي كند ذلك أيضاً أن السبب في ذلك هو توافر المراكز الاحصائية في البلديات مما يمكن معه تسجيل حالات الوفيات، ولكن انخفاض المستوى الصحي في المناطق الريفية يدل عليه زيادة معدلات الوفيات في الريف رغم عدم دقة التسجيل وإغفال كثير من حالات الوفيات. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين معدلات المواليد، والوفيات والزيادة الطبيعية في بعض المناطق الحضرية وريفها (٢).

المنطقة	المراكز الحضرية			ريفها	
	معدل المواليد %	معدل الوفيات %	معدل الزيادة الطبيعية %	معدل المواليد %	معدل الوفيات %
أنصاهر	٤٩	٣٤	١٥	٢٥	٢٩
بيجوا	٧٠	٣٠	٤٠	٢٣	٢١
بلدين	٤٤	٢٢	٢٢	١٩	١٨
بولو براند	٤٨	١٦	٣٢	٢٧	٢٠
جساما	٥٥	٢٥	٣٠	٢٩	١٧
كسابو	٧١	٢٧	٤٤	٣٩	١٦
ميكا	٩٢	١٧	٤٦	٤١	٢٨

وعلى الرغم من عدم الدقة أو إنعدام التسجيل في كثير من الأحيان إلا أن معدلات المواليد والوفيات مرتفعة بشكل ملحوظ مما يضع الصوما في إطار المرحلة البدائية من مراحل النظرية الديموغرافية الانتقالية.

(١): لا تتوفر إحصاءات من المواليد أو الوفيات، كما أن البيانات القليلة التي تنشرها الدولة في المنشورات الإحصائية لا تتوفر فيها إحصاءات لمظم المناطق الريفية، وكل ما ينشر فيها بيانات من بعض المراكز الحضرية.

(٢): الجدول من أعداد الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة في.

ثانياً - الهجرة الخارجية :

المترفر عن بيانات الهجرة سواء منها الدولية أو الداخلية محدودة ، ولا ينفى فترة يمكن منها إجراء تحليلات لها ، ومن المعروف أن معظم سكان الصومال من الرعاة الذين يتحركون عبر الصحراء طلباً للكلأ والماء ، ومدى حركتهم غير معروفة تماماً ، ولكن من المعتقد أن هذه الهجرات ليست دائمة ، وليس لها تأثيرها على حجم السكان ، وفي المسح الذي أجري لعشر من مدن الصومال الشمالي سنة ١٩٦٣ ، جمعت بيانات عن توزيع الأمر تبعاً للمنطقة التي هاجروا منها ، ولقد وجد أن عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى هذه المدن من مختلف الأقطار خلال عشر سنوات كان ١٣٠٨ نسمة ، ومن بين هؤلاء ٩٠٩ نسمة هاجروا خلال السنوات الأربع الماضية . ويمثل حجم الهجرة السنوية ١٦ ٪ من جملة سكان هذه المدن .

أما عن حجم الهجرة من هذه المدن فغير معروف ولكن من المعتقد أن عدداً من السكان قد هاجروا إلى عدن وبعض الأقطار المجاورة وعلى هذا فإن حجم الهجرة الصافية غير معروف . أما عن الصومال الجنوبي فقد جمعت بيانات الهجرة من قسم الهجرة في وزارة الداخلية لسنة ١٩٦٤ وتشمل حالات الهجرة في ميناء مقديشو الجوى والبحرى . ولقد بلغ حجم الهجرة الوافدة ٨٧٧١ نسمة وحجم الهجرة الخارجة ٨٤١٠ نسمة ، ويظهر أن صافي الهجرة يحقق مكسباً للصومال بلغ ٣٦١ نسمة^(١) وذلك يعنى أن دور الهجرة في نمو السكان محدود للغاية . ولما كانت المدن تجتذب معظم المهاجرين الذين يفضلون الإقامة في المدن فإن حجم الهجرة المحلود له تأثيره المحلود على نمو المدن . فلقد بلغت أعداد المهاجرين من الصومال بقسميه سنة ١٩٧٦ : ٢٥٥٨٦ نسمة أما حجم الهجرة الوافدة في تلك السنة فبلغ ١٥١١٢ نسمة^(٢) وذلك يعنى أن الصومال فقدت بسبب الهجرة خلال تلك السنة ٤٧٤ نسمة ، وهو رقم ضئيل بالنسبة لجملة سكان الصومال ، وليس له تأثير يذكر في التباين من معدل النمو السكاني وإن كانت هذه تسجل حركة الهجرة خلال الموانئ الجوية والبحرية ولكنها تغفل حركات الهجرة التي يقوم بها الرعاة سواء منها المؤقتة أو الدائمة . وما يجدر ملاحظته أن نصيب موانئ مقديشو من المهاجرين من الصومال في سنة ١٩٧١ تمضل إلى ٦٧,٤ ٪ من جملة الهجرة الخارجة ، ٦٢,١ ٪ من جملة الهجرة الوافدة إليها ميناء هرجيسا وتبلغ نسبتهم ١٣,٧ ٪ من جملة الهجرة الخارجة ، ١٤,٨ ٪ من جملة الهجرة الوافدة إليها بربرة وتصل نسبها ٤,٥ ٪ من الهجرة الخارجة ، ٥,٣ ٪ من الهجرة الوافدة^(٣) وتستقبل الصومال أكبر نسبة من المهاجرين الصوماليين - السودانيين ، والذين بلغت نسبتهم سنة (١٩٧١) ٥١ ٪ من جملة الهجرات الوافدة ، يلي ذلك

Statistical Abstracts, 1972, pp. 24-33.

(١)

Records of Ministry of Interior - Immigration Section, 1971.

(٢)

(٣) لا حظ أنه لا يتوافر إحصاءات لقرارات سابقة يمكن الاعتماد عليها .

الإيطاليون بنسبة ١٠٪ ، ويلي ذلك الهنود بنسبة ٦,٨٪ ثم الروس بنسبة ٥,٢٪ ثم البريطانيون ، والسعوديون ، والأمريكيون والألمان بنسب ٤,١٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٣٪ ، ٣,٠٪ على الترتيب .

كما أرسلت الصومال عام ١٩٧١ مهاجرين جوماليين بلغت نسبهم ٤٧,٩٪ من جملة المهاجرين الخارجة ، يليهم الحبشيات الأخرى التي تغادر الصومال مثل الإيطاليون ١١,٩٪ ثم الهنود بنسب ٤,٣٪ ، ٣,٥٪ ، ٣,٤٪ ، ٣,٢٪ ، ٣,١٪ على الترتيب (١) .

ومما تقدم يظهر أن حجم الهجرة محدود بالنسبة لحملة السكان في الصومال ، يضاف إلى ذلك أن حجم الهجرة الصافية لا يؤثر بشكل واضح على نمو أو تناقص سكان الصومال بصفة عامة أو مدنها بصفة خاصة .

ثالثاً - الهجرة الداخلية :

لعبت الهجرة الداخلية دورها ، وبارزا في اختلافات النمو السكاني ، بل وفي إعادة توزيع السكان بعد أن دهم الجفاف الأجزاء الشمالية من الصومال ، وخلال الفترة الأخيرة ازادت نسبة المهاجرة من أنحاء البلاد إلى مناطق البلديات (٢) ، وتفيد البيانات المنشورة عن هذه الهجرة في تتبع عملية توطين الرعاة الرحل ، ويوضح الجدول التالي تطور عدد السكان والبلديات في الصومال الجنوبي بسبب الهجرة خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٣)

المحافظة	عدد السكان في البلديات (٣) سنة ١٩٥٥	عدد سكان البلديات سنة ١٩٦٢	النسبة المئوية لزيادة السكان ١٩٦٣-١٩٥٥	البلديات إلى جملة السكان سنة ١٩٥٥	نسبة سكان البلديات إلى جملة السكان سنة ١٩٦٢
بنادر	١٩٣,٠٠٠	٢٦٩,٠٠٠	٪٣٩	٪٤٣	٪٥٢
جوبا العليا	٤٧,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٪٢١	٪١١	٪١٢
جوبا السفلى	٤٠,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٪١٧	٪٣١	٪٣١
حيران	١٣,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	٪١٨	٪٦	٪١٠
مدق	١٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٪١٣	٪٩	٪١٠
ميجورتيا (بوصاصو)	٢٩,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٪٤١	٪٣١	٪٣٧

Statistical Abstract, 1972, pp. 24-33.

(١)

Statistical Abstract, 1972, pp. 24-33. لا تشمل كل كل البلديات ضمن المراكز الحضرية

(٢)

فيضمها يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ، بل يقل عن ١٠٠٠ نسمة في كثير من الأحيان .

Manpower Situation, 1962, p. 33.

(٣) بلغ عدد البلديات سنة ١٩٥٥ ٤٧ بلدية آنظر .

وواضح من الجدول :

١ - زيادة نسبة سكان البلديات بصفة عامة ، فيما عدا أقاليم جوبا السفلى التي يطرأ تغير على نسبة سكان البلديات فيه ، ونجد أن بقية المحافظات قد ازدادت نسبة سكان البلديات فيها على حساب الرعاء واشباه الرعاء .

٢ - أن أكبر زيادة في نسبة سكان البلديات كانت في محافظتي ميجورتنيا (بوصاصو) وبنادر ، ففي ميجورتنيا بلغت نسبة زيادة سكان البلديات ٤١٪ في سنة ١٩٦٣ عنها في سنة ١٩٥٥ ، كما أصبحت نسبة البلديات فيها إلى جملة السكان ٣٧٪ في سنة ١٩٦٣ بد أن كانت ٣١٪ سنة ١٩٥٥ ، فلقد ازداد عدد سكان مدينة بوصاصو عاصمة المحافظة بنسبة ١٣٤٪ خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٠) كما ازداد عدد سكان علولة إلى حلى مدن المحافظة بنسبة ١٦٣٪ في نفس الفترة بسبب إنشاء مصنع لحفظ الاسماك بها واجتذاب الكثير من الأيدي العاملة للعمل فيه .

وفي محافظة بنادر بلغت نسبة زيادة سكان البلديات ٣٩٪ في نفس الفترة ، كما أصبحت نسبة سكان البلديات فيها إلى جملة السكان ٥٢٪ في سنة ١٩٦٣ بعد أن كانت ٤٣٪ سنة ١٩٥٥ ، فلقد ازداد عدد سكان مقديشو عاصمة المحافظة وعاصمة الجمهورية بنسبة ١١٨٪ خلال ثماني سنوات (١٩٥٥ - ١٩٦٣) ، ويوضح الجدول التالي (١) النسبة المئوية لزيادة السكان خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٣) نتيجة الهجرة الرعاء الرحل إلى المراكز الحضرية .

النسبة المئوية لزيادة السكان في الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٣)	المركز الحضرى	النسبة المئوية لزيادة السكان في الفترة (١٩٥٣ - ١٩٦٣)	المركز الحضرى
١٢٧٪	بنادر	٢٩٨٪	جمازا
١١٨٪	مقديشو	٢٢٦٪	بوتوري
١٠٠٪	ديسود	١٧٠٪	جلب
٧٦٪	كندله	١٦٣٪	علولة
٦٠٪	كسابو	١٦٠٪	دول
٦٠٪	أفجوى	١٤٠٪	بوتوري
٥٥٪	ميركا	١٣٦٪	باردورا
		١٣٤٪	بوصاصو

وهذه الهجرة من مناطق الرحل وشبه الرحل سوف تزداد بشكل ملحوظ خلال السنوات المقبلة ، ويؤدي ذلك إلى كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أو يؤدي ذلك إلى زيادة البطالة في المدن ، وتزداد المشكلة وضوحا بعلم مسابرة النمو الصناعي لنمو السكان المتزايد بسبب الهجرة .

كما تحدثت هجرت فصلية بين أجزاء الصومال بحثا عن موارد المياه ، ففي ملق مثلا تضطر للماشية في فصل الجفاف إلى قطع مسافة تتراوح بين ٤٠ - ٨٠ كم في مدة ثلاثة أيام أو أربعة ذهابا وجيئة بين المراعي والآبار للحصول على احتياجاتها من المياه (شكل ٢٢-٢) .

ومن العوامل الرئيسية في إعادة توزيع السكان تلك الموجهة من الجفاف التي اجتاحت القسم الشمالي من الصومال منذ سنة ١٩٧٤ والتي راح ضحيتها الكثير من السكان والحيوان مما أدى إلى تحول عدد كبير من الرعاة الرحل إلى مستقرين في قرى عن طريق التوطن ، وقد أنشئت مجموعة من المستوطنات الزراعية ومستوطنات الصيد أما مستوطنات الزراعة فهي (١) .

١ - كرتن واري	ويبلغ عدد سكانها	٢٦,٦٣٥ نسمة
٢ - سبالى	ويبلغ عدد سكانها	٢٩,٨٢٧ نسمة
٣ - دجوبا	ويبلغ عدد سكانها	٤٨,٣٨٤ نسمة

أما مستوطنات الصيد فهي .

١ - جرحد	وعدد سكانها	٥٠٢١ نسمة
٢ - براده	و	٦٦٢٨ نسمة
٣ - أيل	و	٣٢٣٧ نسمة

وكلها ذات حجم سكاني يدخلها في عداد المدن من الناحية الاحصائية .

الأسر الصومالية :

يتراوح حجم الأسرة الصومالية في المناطق الريفية بين (٤,٢ - ٥,٨) نسمة ويعتبر حجم الأسرة في الريف كبير نسبيا إذ توفرن بحجم الأسرة في المدن الصومالية والتي تتراوح بين (٣,١ - ٥,٦) ، ويوضح الجدول التالي مقارنة بين حجم الأسرة في كل من الريف والحضر :

المنطقة	عدد الأسر في الريف	متوسط حجم الأسرة في الريف	عدد الأسر في المدينة	متوسط حجم الأسرة في المدينة
أندلس	١٩٨٢	٥٠	٥٢١	٥
إليوا	٩٢٨٢	٥٠٤	٣٣٢٨	٤٠٥
بلن	٨١٨	٤٠٩	٢٤٠	٥٠١
بارادير	٤٠٤٧	٥٠٥	—	—
بلنوين	٢١٩١	٥٠٨	٣٣٧٣	٤٠٨
برلوه	٣١٢	٤٠١	١٥٠٢	٤٠١
بولو برند	٢١٨٧	٤٠٦	١٠١٨	٥٠٢
كوبول	٧٤٦٥	٣٠٨	١١٠٢	٤
جلب	٤١٢٤	٤٠٣	٧٢٢	٤٠٥
جساما	٥٥٤١	٤٠٣	١١٥٧	٤٠٦
جرهر	٩٧٤١	٤٠٢	٣٣٢٦	٤
كسايير	٣٣٣٩	٤٠٥	٤٥٤٥	٤
ميدكا	٨٩٣٠	٤٠٧	٣٥٠٥	٣٠١

وواضح من الجدول أن حجم الأسرة في معظم الأحوال أقل في المدن منها في الريف وربما كان ذلك لطبيعة الحياة في كل من الريف والحضر ، حيث تتمثل الأسرة في المدينة من الزوج الذي يعمل في أحد الأنشطة المدنية ، بينما تتكون الأسرة في الريف من مجموعة كبيرة تتعاون في الأعمال الزراعية .

أما مناطق الرعي فيزداد حجم الأسرة فيها بشكل ملحوظ ، إذ من بين ٤٦٠٤ أسرة من الرعاة الرحل في إقليم برغو يوجد ٦٣,٣٪ من جملة عدد الأسر يبلغ حجمها خمسة أفراد فأكثر ، أما الأسر التي يبلغ حجمها ستة أفراد فأكثر فتبلغ نسبتها ٤٩,٦٪ من الأسر الرعوية كما أن هناك ٣٧٪ من عدد الأسر بلغ حجمها سبعة أفراد فأكثر (١) .

المستوطنات البشرية في الصومال :

تضم الجمهورية الصومالية من أنواع المستوطنات البشرية (المدن - القرى - التجمعات السكانية المؤقتة التي يقيمها أشباه الزراع والرعاة . وتتميز المستوطنات البشرية في الصومال

بأنواعها الثلاثة بتواضعها ، فالمدن تقل فيها المباني التي تزيد على طابق واحد ، إذ معظمها من نوع الصندقة ، أو العريش ، أو البزاكو ، والسر ، والمركبو ، والجورى . وهذه تختلف فيما بينها من حيث مواد البناء .

ولقد اشتقت المستوطنات البشرية في الصومال اسماءها أما من خصائص موقعها أو مبرر وجودها ، أو من اسم أحد المشاهير في الصومال (١) ، فمدينة هرجيسا ، تعنى باللغة الصومالية مدينة تجميع الخلود ، فكلمة هرجا بالصومالية تعنى جلد ، أما كلمة جيس فتعنى بالصومالية أيضا مصدر . وإذا تأملنا موقع مدينة هرجيسا عاصمة الصومال الشمالى حيث توسط منطقة رعوية هامة ، لذلك تتجمع فيها جلود الحيوانات .

أما بلدين فهذه تتكون من مقطعين الأول بلد وتعنى البلد بالعربية والصومالية أما المقطع الثانى « ين » فتعنى بالصومالية كبيرة ، بهذا فان بلدين تعنى البلدة الكبيرة .

أما برعو وهى المدينة التى تتوسط منطقة صحراوية في الصومال الشمالى مما يجعلها متأثر بالكثبان الرملية التى ترتفع عليها ، ومن ثم سميت هذه المدينة باسم يعنى مكان تجميع الكثبان الرملية ، فكلمة بور تعنى الجبل بالصومالية .

وبارديرى إحدى بلدان محافظة جوبا العليا يتكون اسمها أيضا من مقطعين الأول « بار » هى بالصومالية شجرة النارجيل ، « خيرا » تعنى بالصومالية الطويل ، وعلى هذا فان اسمها يعنى البلدة التى تكثر بها أشجار النارجيل الطويلة .

ومن الأمثلة المتقدمة يظهر اشتقاق كثير من مراكز العمران لاسمائها من ظروف البيئة الجغرافية المحيطة بها .

قد تشققت المستوطنات اسماءها من أحداث تاريخية ، فمدينة جالكبو تتكون من مقطعين : أولها جان وتعنى بالصومالية النصرانى ، والمقطع الثانى كاعبو : ويعنى بالصومالية إرتفاع . والمدينة كانت في المنطقة التى انتزعت من المستعمر ، مما أدى إلى إطلاق اسم المدينة المنتزعه من النصرانى عليها .

وقد تشققت أسماء المستوطنات من اسم شخص له مكانة في المجتمع الصومالى فبلدة « بوراما » اشتقت اسمها من اسم أحد الشيوخ له نفس الاسم . كذلك بولوحوا

Barthoux, J. « Toponymie du desert arabe » dans L'Union Geographique Int-
ternationale, Congrès International de Géographie, Le Caire, Avril 1925, pp. 13-86. (١)

(بلدحوا) تعنى بلد حوا ، فبولوا بالصومالية تعنى بلده. وحوا من الاسماء الشائعة فى الصومال ، وربما كان اسما لسيده ذات مكانة فى قومها.

الاقسام الادارية فى الصومال :

قسمت الصومال بقسميها الشمال والجنوب منذ فترة طويلة إلى أقسام إدارية ليسهل إدارتها فقد قسم الصومال الشمال سنة ١٩٥٣ إلى مديريات يشرف على كل منها مدير بريطاني وبنى (١) :

١ - مديرية بيريرو : ويوجد بها ميناء بيريرو الذى يعد الميناء الرئيسى فى الصومال الشمال وله شهرته القديمة ، والذي يعتبر منفذا لحرر ولغضة الصومال ، وكان عدد سكان المديرية يترشح بين ١٥,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ نسمة ، وهذا التباين فى عدد السكان يرجع إلى المجرات الفصلية للرعاة ، واختلاف مواسم التجارة .

٢ - مديرية هرجيسا : فيها مدينة هرجيسا التي كانت عاصمة الصومال البريطاني وكان عدد سكانها يترشح بين ٣٠,٠٠٠ - ٤٥,٠٠٠ نسمة .

٣ - مديرية برعو : وكان عدد سكانها يقلر بنحو ١٠,٠٠٠ نسمة .

٤ - مديرية بوراما : وكان عدد سكانها يقلر بنحو ٤,٠٠٠ نسمة .

٥ - مديرية غير جابو : وكان عدد سكانها يقلر بنحو ٣,٠٠٠ نسمة .

٦ - مديرية لاس عانود : وكان عدد سكانها يقلر بنحو ٢,٠٠٠ نسمة .

كما قسم الصومال الجنوبي سنة ١٩٥٦ إلى ست مديريات هي جوبا العليا (٣٥٧٥٦٤ نسمة) جيران (٢٩٢٠٩٠ نسمة) ، ملق (١٤٢٧٥٠ نسمة) ، جوبا السفلى (١٠٦٢٣٥٠ نسمة) ، ميحوتبين (٨٦٠٠٠ نسمة) ، بنادر (٣٤٥٣٦١ نسمة) . وفى سنة ١٩٦٣ صدر قانون للحكم المحلى يجمع بين قسمي الصومال بعد توحيدهما ، وفى سنة ١٩٧٢ صدر قانون جديد للإدارة المحلية قسمت بمقتضاة الصومال إلى أقاليم (محافظات) ، وقسم كل أقليم إلى أقسام تبعا لمساحته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، وموارده المالية ، ثم قسم كل قسم إلى نواح وقرى . كما أعتبرت مقديشو وجهة إدارية مستقلة يديرها مجلس بلدى وقد قسمت إلى ١٤ قسما .

(٦) محمد عبد الحليم يوسف « الصومال » دار النهضة العربية . القاهرة . طابع ١٩٦٤ . ص ١٩٩ .

وتتكون الجمهورية الصومالية في الوقت الحاضر من ستة عشر إقليما ، وهذه تنقسم إلى اثنتين وثمانين مركزا إداريا (١) ويوضح الجدول (ملحق رقم ١) هذه الأقاليم والأقسام التي توضحها الشكل رقم (١١ - ٣) .

وهناك نوع آخر من الحدود ، وهي تلك التي تفصل بين القبائل ، إذا استخدمت القبائل علامات لتحديد أراضيها ، ولكنها ليست حده دائمة وخاصة في الشمال حيث تتغير الحدود باستمرار بسبب هجرة القبائل ، ولا تبقى ثابتة إلا عندما توجد حواجز طبيعية ، أما في الجنوب فتظهر الحدود الثابتة بين مناطق القبائل وربما كان ذلك لوجود عديد من القرى الزراعية الثابتة والانهار مما يحد من حركة الرعاة . ومن المعروف أنه عند سيادة الحفاف تضطر إحدى القبائل للرعى في مراعى القبيلة الأخرى ، ولا يكون ذلك إلا بالحصول على موافقة مسبقة من مجلس القبيلة صاحبة الأرض . وتعتبر أرض القبيلة ملكا مشاعا بين أفرادها .

توزيع المستوطنات البشرية :

يتأثر توزيع المستوطنات البشرية في الصومال بعديد من العوامل الجغرافية وفي تظمر مثل الصومال لا تزال كثير من أقاليمه لم تشهد جهود الإنسان من أجل تطويرها تبرز أثر العوامل الطبيعية على توزيع المستوطنات البشرية .

ويلاحظ أن توزيع المستوطنات البشرية تمتد على عدة محاور :

١- ساحليه : تمتد على ساحل المحيط الهندي وخليج عدن ، وهذه تضم عددا من المدن الرئيسية والموانئ وقرى ومدن الصيد - ومنها زيلع ، وبربره ، ولاس كوربة ، وبوصاصو (بندر قاسم) ، وعلوله ، وبندر بيللا ، ومقديشو وميركا ، وبراده ، كساويو فمن بينها الموانئ الرئيسية كبربره ، ومقديشو وميركا وكساويو . ومنها مستوطنات الصيد كاييل ، وجاراد ، وبراده .

ويطلق على المدن الساحلية في الصومال أسم بنادر ، وهي تسمية أطلقها العرب على الموانئ الجنوبية في الصومال ، ومن ثم سمي الساحل المطل على المحيط الهندي أسم ساحل بنادر . كما يطلق على كل مدينة على الساحل أسم بندر ومنها (بندر قاسم - بندر بيللا - بندر زياد)

٢ - مستوطنات. تمتد على ضفاف الأنهار والأودية المنخفضة الجريان كذلك إلى تقوم على ضفاف نهر ضرور مثل أريدم واسكوشان والتي تقوم على ضفاف نهر شيل وجوبا مثل بلدين ، وبولو برقي ، ومهداي ، بلعد ، وأفجوي ، وأوديجلي ، وجنالي على نهر شيللي ، لوخ ، بارديرا ، ديجوما ، وجلب ، ومرجريت ، ولوتقي على نهر جويما . ومعظم هذه القرى زراعية .

٣ - مستوطنات في مناطق السهول الشمالية حيث المراعي الجيدة ، وهذه مستوطنات عمرانية للرعاة . وقد كانت هذه أقل ثباتا ووضوحا في الماضي ولكنها ازدهرت نسبيا بعد أن حفرت العديد من الآبار . وأصبحت هناك موارد مائية ثابتة يتجمع عندها الرعاة لشرب الحيوان . ومن أمثلة هذه المراكز العمرانية (هرجيسا - برعو - شيخ جود - عرجايو - قارصو) وما ساعد على انتشار مراكز العمران في ذلك النطاق الثالث بعيدا عن ساحل البحر أو شواطئ الأنهار سقوط بعض الأمطار التي تسمح بقيام المراعي بعيدا عن الأنهار ، واستغلال المياه الجوفية التي كانت لها الفضل في تجميع السكان في بقاع لم تكن تعرف الاستقرار ، وقللت من حجم الهجرة المؤقتة الموسمية جريا وراء موارد المياه والمراعي الجيدة على نحو ما سيوضح .

العوامل الطبيعية التي تؤثر على توزيع المستوطنات البشرية :

١ - ظاهرات السطح :

تتميز الصومال بطول سواحلها ، إذا يبلغ طول الساحل المطل على خليج عدن نحو ٩٠٠ كم ، والساحل المطل على المحيط الهندي ١٩٠٠ كم ، أي تمتد سواحلها ٢٨٠٠ كم . ولقد كان لأطراف الجغرافية لهذه السواحل أثرها في نشأة المستوطنات البشرية الساحلية وعلى خصائصها فالساحل الشمالي المطل على خليج عدن كثير التعاريج توجد به العديد من الخلجان ، فلي أحد الالسة قام ميناء زبلع الذي لعب دورا هاما في الحركة الاقتصادية خلال العصور الوسطى كما توجد العديد من الخلجان الكبيرة التي يقع عليها ميناء بريرة وبوصاصو (بنذر قاسم) ، وعلوله . ويعيب الموانئ الثلاثة الأخيرة أنها غير صالحة لاستقبال السفن الكبيرة أو حتى الجوارث وذلك بسبب قلة عمق الخلجان مما يصعب معه دخول السفن ، ولذلك يستعان بالقوارب الصغيرة والعنادل التي تصل بين رصيف الميناء والسفن الكبيرة كما يقال من أهمية واني الساحل الشمالي رغم كثرة الخلجان انتشار الشعاب المرجانية التي تمثل مصدرا خطورة على السفن ، يضاف إلى ذلك أن الموانئ والمستوطنات الساحلية تكتسب أهميتها من مهولة

اتصالها بظهرها ، وإذا نظرنا إلى منطقة الساحل الشمالى وجنبتنا انطلاقا من الجبال الارتفاعه كجبال درنا ، والفيل وبغر التي تقع إلى الشرق من يوصاصو ، ثم جبال أنجل التي تكون منطقة رأس غرد فوى : وقد يزيد ارتفاع بعض هذه السلاسل على ٢٥٠ متر . وهذه الجبال تتحدر نحو خليج عدن ، وتتحدر ببطء نحو الداخل . وتمثل هذه الجبال عقبة أمام اتصال كثير من النقاط الساحلية والداخل ، يضاف إلى ذلك ضيق المساحة السهلية المطلقة على الساحل الشمالى بشكل ملحوظ تكاد تختفى تماما في منطقة رأس غرد فوى . أما الساحل الشرقى فأكثر انخفاضاً من الساحل الشمالى ، كما تتميز المياه أمامه بالضحولة ، وقد تظهر الحواجز الرملية والتكوينات الصخرية في مواجهة الساحل على مسافات قصيرة مكونه جزراً رملية أو صخرية قاحلة ، وقد تحجز الحواجز الرملية عدداً كبيراً من الشواطئ ، مما يجعلها غير صالحة لاستقبال السفن الكبيرة أو حتى الجحالة . ولهذا نجد أن الموانئ التي نشأت على هذا الساحل صغيرة كميناء مقديشو ، وكسايي^٢ ، وميركا ، وبرلوه . وهذه الموانئ لا يمكنها استقبال السفن الكبيرة ، بل تظل هذه السفن بعيداً عن أرصفة الميناء بنحو كيلومتر ونصف ، ويتم الاتصال بينها وبين الميناء بواسطة القوارب والصنادل ، ويتراوح اتساع السهل الساحل الشرقى بين بين ميلين إلى عشرة أميال .

١ ولقد أفادت الصرمان من العديد من السلاسل الجبلية المجاورة للشواطئ في استخدامهما في الارشاد حيث أقيمت عليها القنارات . كما هو الحال في رأس حسي (٢٤٤ متر) ورأس شينا جيف (٧٥٠ متر) (١) .

٢ وأوضح أن شكل الساحل وظروفه الجغرافية كان له تأثيره الواضح على نشأة المستوطنات في ذلك النطاق الساحلى . ففي المناطق القليلة التي تحيط الظروف لها من حيث الحماية وسهولة الاتصال بالداخل ، وعمق الماء وقلة الصخور والشعاب الموجانية قامت الموانئ الجديدة كما هو الحال في زيلع وفي الحالات التي لم تتوفر هذه الشروط نشأت موانئ صغيرة ترتادها السفن الصغيرة أو تستخدم القوارب كحلقة وصل بين الميناء والسفن الكبيرة التي ترسو بعيداً وفي مناطق المراسم الصغيرة التي تسمح بوصول القوارب والسفن الشراعية قامت قرى ومدن الصيد كما هو الحال في آيل ، وجاراد ، برلوه على الساحل الشرقى .

وتؤثر التضاريس والبناء الصخري على العمران ، إذ يجتذب الميناء القري والمدن بينما يقل تجمع السكان في المناطق الجبلية ، ويلاحظ أنه خريطة توزيع المستوطنات البشرية على

(١) حلى السيد سالم . الصومال قديماً وحديثاً ، وزارة الاستعلامات . مقديشو ١٩٦٥ . الجزء ١ : ١٢١ .
ص ٣٠ .

التقيص من خريطة توزيع المناطق الجبلية . كما يؤثر التركيب الصخري على المواد المستخدمة في تشييد القرى والمدن .

والتأمل في خريطة أوروغرافية للصومال يرى أن الهضبة الكبرى في الصومال تنطوي مايزيد على ثلثي مساحة الصومال . وتحصر الهضبة سهولا في الشرق والشمال وتقطعها الأودية إلى عدة هضبات ذات تكوينات جيرية ، وتنتشر فيها الآبار والمناقع الدائمة التي لا تجف مياهاها ، ويلجأ إليها الرعاة في موسم الجفاف بحثاً عن المراعى التي تنمو حولها ، وهراباً من الحرارة الشديدة في السهول الساحلية المنخفضة . وتتميز السهول والمناطق المستوية فوق الهضبة وسهول الأودية بأنها مناطق التجمعات الرعوية ، بينما السهول الساحلية الشرقية ، والجنوبية فهي زراعة تضم القرى الزراعية والمدن . (شكل ١١ - ٤) .

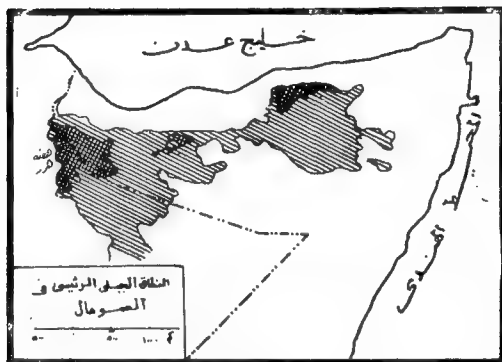
وتتميز السهول الصومالية عامة بشدة الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة نتيجة لانخفاضها الكبير بالنسبة لسطح الهضبة . ولا يظهر أثر نسيم البحر لأكثر من نصف كيلو متر . وتصل درجة الحرارة صيفاً إلى أكثر من ٣٥° م في المتوسط ، وقد ترتفع إلى أكثر من ٤٠° م مما يجعل الحياة أمراً صعباً ، ولهذا يترك سكان بوصاصو ، وبربرة وغيرها من المدن الشمالية مدنهم وموانئهم المنخفضة فيما بين شهرى أبريل ويوليو إلى المناطق المرتفعة التي تكون بمثابة مصابيف للسكان ومرعى طبيعى للحيوان (١) . ولهذا تخلو السهول الشمالية من السكان والحيوان خلال فترة الجفاف .

ومن ذلك يتضح أثر التضاريس والبناء الصخري على المستوطنات البشرية على النحو التالى:

(أ) المسكن في المناطق الرعوية في السهول الشمالية ، وعلى سطح الهضبة من النوع المؤقت الذى يتحرك بتحرك الرعاة ، أى بين نوع ، الحورى « الصومالى حتى يسهل نقله خلال الانتجاع إلى المراعى الجبلية في فصل الصيف .

(ب) أن المستوطنات البشرية الثابتة وخاصة المدن تأثرت بالسلاسل الجبلية والتكوينات الهضبية في الشمال ، كما تأثرت بنوع الصخور التي تتكون منها وهى الصخور الجيرية . ولهذا تشيد المساكن في مدن الصومال الشمالى من الحجر الجيرى حيث تتكون الجبال منه ، كما هو الحال في هرجيسا ، وبرعو ، شيخ ، بربرة . في السلاسل الجبلية التي تبعد عن هرجيسا بنحو سبعة كيلو مترات يقطع الحجر الجيرى من الحاجر . كما يقطع الحجر الجيرى من حاجر تبعد نحو ٣٠ كم من مدينة برعو . وتقلل الأحجار إلى المدن

(١) حدى السيد سالم . المرجع السابق . ص ٣٣٠ .



شكل ١١ - : النطاق الجبل الرئيسي في الصومال

بواسطة الشاحنات . ويقل استخدام الأشجار في إقامة المساكن في الشمال بسبب قلة الغطاء النباتي في الشمال .

ن

(ج) تتمتع قرى الرعاة بالقرب من الأودية التي تتجمع المياه في قيعانها على شكل منابع ، أو بالقرب من الآبار للحصول على مياه الشرب للإنسان والحيوان .

(د) في الجنوب حيث تزداد كثافة الغطاء النباتي تستخدم فروع الأشجار في بناء المساكن سواء الثابتة أو المتنقلة .

(هـ) تؤثر الكثبان الرملية المتحركة التي يطلقون عليها اسم ، بور ، والتي يصل طول الكثيب فيها نحو ٦٥٠ متر مثل كثيب بور ايلبي ، كثيب بور دنسو (٦) والتي تؤثر على مراكز الاستيطان ، ولهذا قامت الحكومة الصومالية بتثبيت الكثبان الرملية في مواجهة المدن (٧)

موارد المياه :

الأمطار في الصومال بصفة عامة قليلة وغير كافية ، ولو أنها تختلف من إقليم لآخر ، فهي تزداد كلما ازداد الارتفاع ، كما تزداد كلما اتجهنا جنوباً إذ يبلغ متوسط كمية المطر في قارصو ١١ مم ، وفي جالكيمبو ١١٠ مم ، وفي بلبوين ١٨٤ مم ، وفي بينوا ٥٢٧ مم ، ثم تصل إلى ٦١٢ مم و الكسنلربار في أقصى الجنوب ، كما تبلغ ٥١١ مم في شيخ ، ٤٣٢ مم في هرجيسا الواقعتين في شمال الصومال ، وذلك بسبب عامل الارتفاع إذ يصل ارتفاع شيخ ١٤٣٠ متر ، وارتفاع هرجيسا ١٣٧٠ متر (٣) .

وإلى جانب عدم كفاية الأمطار نجدها تتميز بتذبذبها ، يضاف إلى ذلك أن التربة في معظم أجزاء الصومال يغلب عليها التركيب الجيري ، ولهذا تفيض المياه في وديانها التي لا تمتك المياه فيها إلا لفترات قصيرة . فمن بين العديد من المخارج المائية لا يوجد سوى نهرا جوبا وشبيلي اللذان تجري فيهما المياه طول العام أو معظمه ، ولهذا فإن المياه الجوفية تمثل أهم مورد مائي للإنسان والحيوان في كل أنحاء البلاد ، من ثم فإنها تعتبر العامل الرئيسي المتحكم في

(١) حدى السيد سالم . المرجع السابق . ص ٣٧ .

(٢) Sand-Dune Stabilisation, Self-help against Migrating, Sand-Dunes, Mogadishu, 1974.

(٣) حدى السيد سالم . المرجع السابق . ص ص ٦٨ - ٧٠ .

إمكانات واتجاهات التنمية في البلاد ، كما تعتبر وفرة المياه عاملاً محدداً لنشأته ونمو عدد كبير من المدن والمستوطنات المختلفة (١) .

وتمثل موارد المياه الجوفية في الصومال في عدة صور :

١ - ينابيع طبيعية حائمة الجريان تزود الأودية بما يجري فيها من مياه طول العام ، ومن هذه الينابيع الشايدوه ، جيل ، طامدو ، كرن في بوحاصير جلعجولو ، بيو كولولي أوفين ، آيل ، جاروي ، جاجا ، توهين في قنبدله حين في علولة ، داموج في توراما ، وغيرها .

(ب) آبار عادية وأخرى ارتوازية ، وبعضها ذو انبواب لسحب المياه . والأعداد الكبيرة الموجودة في مختلف القرى توضح مدى اعتماد مراكز العمران على مياه الآبار إذ يوجد في ٢٢٣٢ قرية في الصومال ٢٤٣٠ بئراً من الأنواع المختلفة (٢) .

أما المياه السطحية فتتمثل في النهرين الرئيسيين (جوبا وشيلبي) ، وعدد من الأودية الأخرى التي لا تجري فيها المياه إلا لفترات محدودة من السنة ، ولا تنصرف مياهها إلى المحيط بل تنسرب خلال التربة المسامية .

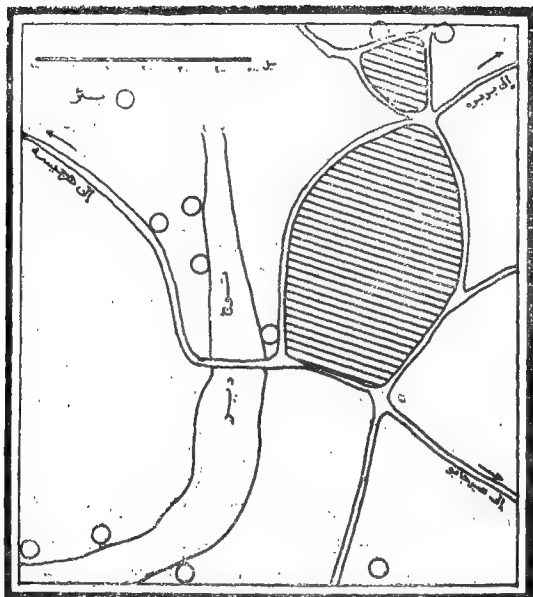
كما أن هناك حفر وعائية طبيعية تعرف محلياً بأسماء متعددة مثل « ور » ، « هر » ، « دبش » ، « بلي » ، وتحتفظ هذه الحفر بمياه الأمطار لبعض الوقت بعد انتهاء نزول الأمطار وهي تعد بمثابة خزانات للمياه ، وقد أقام السكان عديداً من الخزانات المبنية بالأسمنت وخاصة في المناطق التي تقل فيها الأمطار وتخزن المياه السطحية كما هو الحال في منطقتي هارد ، ونوجال . وإذا كانت هذه هي الصورة العامة للموارد المائية في الصومال فإنه يظهر واضحاً أن المستوطنات ، لا بد أن ترتبط بمصدر ثابت للماء سواء كان يجري مائياً أو حفرة وعائية أو ينوع أو بئر من أي صورة وذلك بسبب عدم كفاية الأمطار ، ومن ثم فإن ذلك ارتباطاً وثيقاً بين مواقع المستوطنات والمناطق التي تحوي طبقات الأرض فيها مياهاً جوفية غلبة ملائمة لشرب الإنسان والحيوان . ويظهر من الحلول رقم (٢) من ملاحق البحث كيفية حصول المستوطنات البشرية بأشكالها المختلفة على موارد المياه اللازمة لها .

Ground water in Somalia Democratic Republic, United Nations Development Programme, Technical Report 3, United Nations, New York, 1975, p. 1.

(١)

Statistical Abstract, Planning and Co-ordination Central Statistical Department, 1971, p. 14.

(٢)



موقع مدينة برعو من الطرق وموارد المياه

شكل ١١ - ٥ : موقع مدينة برعو من الطرق وموارد المياه

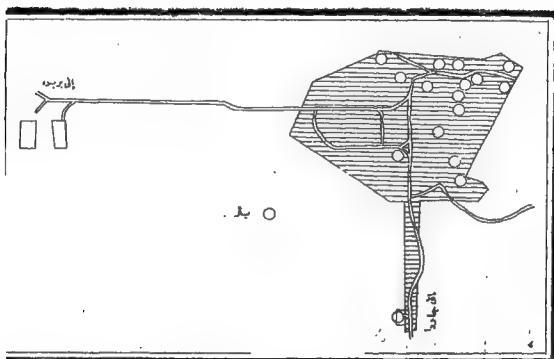
ولا تزال مراكز العمران تنمو وتتطور في ضوء الموارد المائية التي يمكن تدبيرها لها ، ولقد أجريت العديد من الأبحاث في المناطق التي تفتقر إلى الماء من أجل تطوير المستوطنات البشرية بها ، ومن هذه المناطق برعو ، بوصاصو ، جاردو ، بوهدله في الشمال ، وجالكيمبوسا مارب في الوسط (١) .

في برعو التي تقع على منسوب ١٠٤٢ متر تعتبر المصدر الرئيسي للمياه لمجموعة من أنواع مختلفة ، ويتراوح عمق المياه الجوفية فيها بين ٩٨ - ١٧٧ متر ، ومياهها عذبة لا تتجاوز لنسبة الأملاح الذائبة فيها ١,٦٥٤ جم/لتر ، شكل (١١ - ٥) وبوصاصو التي تقع على السهل الساحلي لتخليج عدن تعتمد على نحو ٣٠ بئراً يتراوح عمقها بين ٢ - ١٨ متراً ، ويتراوح عمق الماء فيها بين ١,٨٨ - ١٤,٧٨ متراً ، ويتزايد عمق الماء الباطني كلما اتجهنا جنوباً ، وتمثل الكتبان الرملية على الشاطئ مخزانات ، وكذلك المملكات في الجنوب تمثل أيضاً خزانات للمياه ، وبالرغم من قربها من البحر إلا أن نسبة المواد الذائبة تتراوح بين ٢ جم/لتر في الجنوب - ٥ جم/لتر في الشمال . (شكل ١١ - ٦) .

أما في جاردو تلك المدينة التي تمثل مركزاً للنشاط الاقتصادي وتقع على هضبة تحيط بها التلال المرتفعة فتحصل على كل احتياجاتها من المياه الجوفية وحتى سنة ١٩٧٢ كان بها سبعة آبار ، وأنبوبة مدفونة بدأت عملها سنة ١٩٦١ ويتراوح عمق الماء الجوفي عندها بين (١٤ - ٣٦ متراً) ، أما البئر الأنبوبية فتسحب الماء من عمق ١٨٦ متر ، وبالقرب من كويان يصبح مستوى الماء الجوفي قريباً من السطح إذ يصل عمقه إلى ١٥ متراً (شكل ١١ - ٧) .

وفي جالكيمبوسا عاصمة إقليم مدق التي تقع على منسوب ٩٣٥ متر والتي ترتكز على تكوينات جيرية تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه ، إذ تحصل على الماء من ٣٠ بئراً محفورة إلى جانب بئرين مدفونين هما أنبوبتين لسحب الماء . ويتراوح عمق الآبار بين ٦,٥ - ٢٥,٥ متراً ، ويتراوح منسوب الماء الأرضي بين ٣,٨٣ - ٢٣,٢٦ متراً من سطح الأرض . أما عن الأنبوبتين المدفونتين لسحب الماء فيصل إلى ٣٢٠ متراً ، والملاحظ أن المياه في هذه المنطقة عسر ترتفع بها نسبة الأملاح الذائبة والتي تتراوح بين ٣,١٦ - ٩٤٨ جم/لتر .

أما دروسا مارب لإقليم هام لتجمعات قطعان الماشية في إقليم مدق ، وترتكز على طبقات من الحجر الجيري والرمل والحبيس ، وتزود المدينة بالمياه ٢٠ بئراً إلى جانب بئر



موقع مدينة بوصاصو من الطرق وموارد المياه
شكل ١١ - ٦ : موقع مدينة بوصاصو من الطرق وموارد المياه

مزود بأنبوبية مدفوعة لسحب الماء . والماء في هذه المنطقة يحتوى على كميات كبيرة من الأملاح المذابة في بعض مناطقها ، إذ تتراوح نسبة الأملاح المذابة بين ٢٤٨٨ - ١٧١٤٨ جم/ لتر . ويوجد الماء العذب على عمق يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ متراً ، ولهذا دقت الأنبوبية من أجل الحصول على الماء الأكثر ملائمة (١) (شكل ١١ - ٨) .

وتعتمد كل من مقديشو وبللوين وكسمايو وبربرة وهرجيسه على المياه الجوفية في الحصول على احتياجاتها من مياه الشرب وسقى الحيوانات ، ومن الغريب أن تعتمد مقديشو وبللوين على المياه الجوفية رغم وقوع الأولى قريبة من نهر شيبلي إذ لا تبعد عنه بأكثر من ٣٠ كم ، بينما تقع بللوين داخل إحدى ثنيات هذا النهر ، أما كسمايو فتقع بالقرب من مصب نهر جوبا . وربما فضل الاعتماد على المياه الجوفية لأنها لا تحتاج إلى تخليصها من المواد العالقة بعكس مياه الأنهار .

ويلاحظ أن مراكز العمران في الجنوب تعتمد على أكثر من مصدر في الحصول على المياه (الأمطار - الأنهار - المياه الجوفية) كما يظهر من جدول رقم ٢ في الملاحق . ما في الشمال فتكاد تعتمد في أغلب الوقت على المياه الجوفية ، يضاف إلى ذلك مياه الأمطار ، وما يتجمع في الحفر وفي قيعان الأودية الجافة . ويوضح الجدول التالي مدى اعتماد القرى :
الثابتة على المياه الجوفية :

البلدية	القرى	الآبار	سطح وعائية	حفر في الأودية	المجملة الموارد المائية
الشمال الغربي (هرجيسه)	١٥٨	١٦٥	٣٠	٩٣	٢٨٨
الشمال الشرقي (بربر)	١٦٧	١٩٧	٧٩	٦١	٣٣٧
بوصاصو	٧٢	٣٢١	٣٥	٢٥	٢٩١
مدق	٧٣	٣٨٤	٣٠	—	٤١٤
جيران	٣٠	٩٤	—	٥٤	١٤٨
بنادر	٧٣٨	١٥٩	١٠٣	٦٠	٣٢٢
جوبا العليا	٦٨٤	١٥٣	٥٠	١٢٣	٣٢٦
جوبا السفلى	٣١٠	٦٩	٢	٢٣٣	٣٠٤
المجملة	٢٢٣٢	١٤٥٢	٣٢٩	٦٤٩	٢٤٣٠

وتوجد في الوقت الحاضر في مقديشو وهرجيسا وبربرة وكهايو أنظمة لتغذية المساكن بالمياه ، أما بقية البلاد فتعتمد على آبار مبعثرة لا يفي إنتاجها احتياجات السكان ، أما المناطق الحضرية الأخرى التي يوجد بها نظام لتوزيع المياه فهي بلدوين ، بيلوه ، جالكيمبو ، قرضو - بوصاصو - حردي - دوسا مارب - بولي برقي - جوهر - شلمبود - حدر - جرهاري ، عبر جابو ويظهر من العرض السابق أن موارد المياه تلعب دوراً هاماً في تطور ونمو المستوطنات البشرية ، فحيث يتوافر الماء بكميات كافية وبنوعية تلائم الإنسان والحيوان تنمو المدينة وتتطور مواردها .

كما تلعب مياه الري دورها في اجتذاب القرى الزراعية كما هو الحال في حوض جوبا وشييلي . إذ توجد في منطقة جينالي وحدها ٣٠١ كم من قنوات الري تقوم على جوانبها العديد من القرى الزراعية مثل جينالي ولوديجلي :

وإذا كانت موارد المياه تجذب مراكز العمران كما أسلفنا فإن مراكز العمران تنفر في حالات أخرى من البحارى المائية ، إذ نفرت القرى من ضفاف نهري جوبا وشييلي في بعض المناطق المنخفضة التي كانت تغطي عليها مياه الفيضان وتؤدي إلى دمار المساكن والأرض الزراعية والحيوانات ولكي تؤمن المساكن ثم تدعيم ضفاف نهر شييلي فيما بين بلدوين حتى هداي ، وضفاف نهر جوبا فيما بين ججاما ، وبونى . وتقع المنطقتان في وادي الأدنى لكل من نهري جوبا وشييلي حيث الأرض مستوية وقليلة الانحدار ، ولهذا نجد أن مجرى التهرين كثير التعاريج مخفض الضفاف مما يسبب طغيان مياهه على الضفاف . ويؤدي ذلك في منطقة الوادي الأدنى لنهر جوبا إلى انتشار ذباب تسمى التي تسبب خطراً على السكان والماشية والتي نفرت السكان من الإقامة قريباً من النهر ولقد دعمت من هذه الضفاف ١٩٠ كم في سنة ١٩٧٢ ثم ٢٤٠ كم سنة ١٩٧٣ من أجل حماية المستوطنات القريبة وتأمينها (١) .

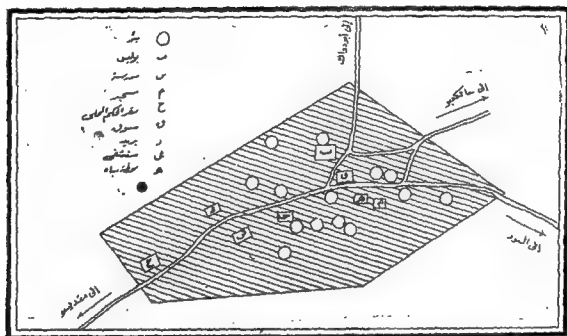
العوامل البشرية التي تؤثر على توزيع المستوطنات البشرية :

١- تتأثر المستوطنات البشرية بعدد من العوامل البشرية التي تؤثر على شكل المستوطنة وحجمها ، واتجاه نموها . ومن هذه العوامل البشرية :

أ) التحول من الرعى إلى الاستقرار .

ب) المساحة المزروعة .

ج) الطرق والنقل .



شکل (۸-۱۱) موقع مدینہ اوسا مارب من الطریق و مواردا السیاء

أولاً - توطين الرعاة :

يكون الرعاة الرحل نسبة كبيرة من سكان الصومال ولكنها آخذة في التناقص بسبب ميل نسبة منهم إلى الاستقرار في المدن أو القرى ، إذ تتناقص نسبة الرحل من ٨١,٢ ٪ سنة ١٩٣١ إلى ٧١ ٪ سنة ١٩٥٣ ثم إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٦٣ - ولقد كان لموجات الجفاف التي تحدث من آن لآخر والتي كانت آخرها تلك الموجة القاسية التي حدثت في سنة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ والتي أدت إلى نفوق كثير من الحيوانات وسيادة القحط بين السكان مما أدى إلى عمل برنامج لمواجهة هذا الجفاف بتوطين الرعاة في أماكن يمكنهم الحصول منها على قوتهم ، فكان إنشاء قرى الصيد والزراعة على حساب تجمعات الرعاة ، ولقد كان لذلك أثر على توزيع السكان والمستوطنات البشرية . فلقد هاجم الجفاف المناطق شبه الحافة التي تحظى بمطر غير منتظمة بالإضافة إلى المحافظة الشمالية الغربية التي تضم - (هرجيسا ، جبلية ، بوراما) والتي تسود فيها حرقة الرعي حتى منطقة حوض شبيلي ، والتي لم تكن الزراعة فيها نشاطاً له أهميته في الماضي مع وجود جيوب في الصحراء تضم مناطق الوديان والآبار والنيابيع والحفر الوعائية التي تفيض أو تتجمع فيها المياه والتي يمكن أن تقوم عليها زراعة كثيفة تسد احتياجات السكان ، ومن حيث الإدارة الإنتاجية لهذه الجيوب فيلاحظ أن إقليم نوجال (أحد الأودية في قسم آيل) أنها منطقة ملائمة لإنتاج الغذاء لما فيها من موارد مائية ثابتة في وادي نوجال . وفي إقليم "توج دبر" توجد العديد من الجيوب الزراعية التي تكفي لإنتاج الغذاء وكذلك الحال في إقليم سناج يضم منطقة من أهم مناطق الزراعة الحافة والتي تكاد تختلف عن المنطقة الشمالية الغربية والتي تشتهر بالزراعة الحافة ، ولقد أجريت دراسة تبين منها أنه توجد عشرون منطقة ملائمة للزراعة تماماً تتخلل ذلك النطاق الرعوي الذي دهمه الجفاف وأودي بحياة الرعاة ، وهذه المناطق هي : (توج وجالي آيل شيخ - كيري - ياحر - ليلداوين - ضراوين - بيوجوري ، وكلها في الإقليم الشمالي الغربي) وجوموهادل ، جالين ، بير ، جودوب ، وجبران ، وكارد بيود ، وجيدال ، وكالبودا ، بالايال في إقليم توج دبر وسناج ونوجال وباري (١) .

ولقد وقع الاختيار على بعض المناطق لتوطين الرعاة الرحل الذين تأثروا بالجفاف ، ولقد اختيرت مناطق التوطين في إقاييم ما بين التهرين - جوبا وشبيلي - حيث إمكانية الري الدائم ، ونظر إلى المناطق العشرين السابقة على أن تكون مناطق توطين في المراحل المقبلة .

والمناطق التي أقيمت فيها المستوطنات الجديدة هي :

١ - سدوجوما : وهي منطقة من أحسن المناطق التي تعتمد على نهر جوبا والتي تضم ٣٠,٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية ، وقد عمل على إنشاء مستوطنة كبيرة تضم ٣٠,٠٠٠ نسمة تعتمد على ١٨,٠٠٠ هكتار من هذه المنطقة في هذه المرحلة . ويبلغ حجم القوة العاملة في هذه المستوطنة ستة آلاف نسمة .

٢ - سبلاني : وهي منطقة من أعلى المناطق في كثافتها الإنتاجية تبلغ مساحتها ١٨,٠٠٠ هكتار ، وقد تم توطين ٣٠,٠٠٠ نسمة بها منهم ستة آلاف عامل .

٣ - كرتر واري : وتقع هذه المنطقة في دلتا نهر شيبلي وتبلغ مساحتها ٥٠,٠٠٠ هكتار ، وهي منطقة زراعية ممتازة تناسب زراعة كافة المحاصيل وقد أنشئت القرية على ١٢,٠٠٠ هكتار لكي يستقر بها ٣٠,٠٠٠ نسمة يبلغ حجم القوة العاملة منهم ستة آلاف نسمة . وبذلك تبلغ المنطقة التي تزرعها القرى الثلاث نحو ٥٤,٠٠٠ هكتار .

ومن الملاحظ أن توطين الرعاة جاء بهجرهم إلى منطقة الري الدائم في الجنوب وكان لذلك أثره على تغيير توزيع المستوطنات والسكان .

ثانياً - أثر المساحة المزروعة على المستوطنات البشرية بالصومال :

تبلغ المساحة المستغلة في الزراعة في الصومال ٩٣٥,٠٠٠ هكتار منها ٧٨,٠٠٠ هكتار في الصومال الشمالي تمثل ٨,١٪ من جملة المساحة المزروعة بالصومال ، ٨٠٧,٠٠٠ هكتار في الصومال الجنوبي تمثل ٩١,٩٪ من جملة المزروع في البلاد وإذا تأملنا في الجدول رقم (١) لوجدنا أن الصومال الجنوبي يضم عدداً من القرى يبلغ ١٩٠٧ ، بينما جملة عدد القرى في الصومال ٢٢٣٢ قرية ، كما أن المحافظات الأربع التي يمر بها نهر جوبا وشيبلي تضم ١٧٦٢ قرية تمثل نحو ٨٠٪ من جملة القرى في الصومال ، ويظهر من ذلك أنه حيث المساحات الكبيرة المستغلة في الزراعة تكثر أعداد القرى بصفة عامة .

ومن بين ٤٥٠ قرية كبيرة في كل أرجاء الصومال يوجد ٣٠٣ قرية كبيرة في المحافظات الأربع تمثل ٦٧٪ من جملة القرى الكبيرة في الصومال .

ويوضح ذلك أن التربة الفيضية الخصبة في الجنوب عملت على نشأة القرى المجمعية الكبيرة ، ويوضح الجدول التالي نصيب الصومال الجنوبي من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة والمراعي والنباتات بالهكتار .

وجه الاستخدام	الإقليم الجنوبي	الإقليم الشمال	جملة الجمهورية
أراضي زراعية	٧٠٨٥,٠٠٠	٧٨٥,٠٠٠	٩٣٥٥,٠٠٠
أراضي قابلة للزراعة	٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٥,٠٠٠	٨٥,٤٥٥,٠٠٠
مراعى دائمة	١١,٩٧١,٠٠٠	٨,٥٩٧,٠٠٠	٢٠,٥٦٨,٠٠٠
مراعى وأراضي زراعية	٣٦,١٩٥,٠٠٠	١٦,٨٢٤,٠٠٠	٥٣,٠٢٤,٠٠٠
غابات	٦,٢٤٢,٠٠٠	٨,١٥٩,٠٠٠	١٤,٤٠١,٠٠٠
مبان ومنشآت عالية	٩,٩٤٦,٠٠٠	٧٧٨,٠٠٠	١٠,٧٢٤,٠٠٠
المساحة الكلية	٤٦,١٥٤,٠٠٠	١٧,٦١٢,٠٠٠	٦٣,٧٦٦,٠٠٠

ثالثاً - أثر الطرق وانتقل :

من المعروف أن للنقل أثره الكبير على المستوطنات من حيث مواقعها واتجاه نموها فيذكر لابلان أن الطرق هي التي تصنع المدن ، كما يذكر راتزل أن المدن عبارة عن عقد في شبكات الطرق (١) ، ولقد تأثرت المراكز العمرانية في الصومال بشبكة الطرق من حيث توزيعها واتجاهات نموها ومعدلها . فمدينة مقديشو تنمو في الاتجاه الشمال الغربي على امتداد الطريق المؤدى إلى أفجوى ، كما تنمو في الاتجاه الشمال الشرقى حيث الطريق المؤدى إلى بلعد ، كما تبلو مدينة جالكيمو ذات شكل نجمي بسبب نموها على امتداد الطرق المؤدية إلى يرو ، ومقديشو ، وهومبو وجيريان .

والصومال بامتدادها الطويل ذات مسافات برية شاسعة ، ولا تحتوى على أنهار صالحة للملاحة ، ولهذا كان النقل البرى الوسيلة الرئيسية في الربط بين مدن الصومال ، وقد لعب دوراً هاماً في التأثير على هذه المدن ، فمدينة مقديشو كانت مدينة غير منظمة بسبب عدم انتظام النقل في داخلها أو بينها وبين المدن الأخرى ، وحينما أنشئت فيها الطرق الرئيسية المزدوجة مما حل مشكلة النقل بالمدينة ، وصلتها بالمدن الأخرى ، فقد تم بناء طريق بين مقديشو ، وييلوه عاصمة محافظة جوبا العليا طوله ٢٣٢ كم كما تم ربطها بمدينة ميركا ، وهي ميناء بحرى جيد ، كما ربطت مقديشو بمدينة كساو بطريق ينتهى قبيل كساو بمسافة قصيرة وقد كانت هذه المسافة الصغيرة بمثابة ثغرة حالت دون انتظام النقل بين مقديشو وكساو ، ولقد أسدلت هذه الثغرة من أجل انتظام الاتصال بين المدينتين .

(١) جمال حسنة . جغرافية المدن . بدون تاريخ . ص ٤٥٧ .

ولقد كان ارتباط المدن الصومالية في الصومال الشمالي ضعيفاً بسبب رداءة الطرق ، إذ لا تزيد سرعة السيارات على هذه الطرق على ٣٠ كم / ساعة (١) وقد أنشئ طريق يربط مدينتي جوهر وبرعو بمساعدة جمهورية الصين الشعبية مما يكن من الربط بين عواصم الخمس محافظات ، ويعتبر ذلك من أهم التطورات في النقل إذ ظل السفر بين أقاليم الشمال وعرا ، وتستغرق زمناً طويلاً . كما ربطت مدينة هرجيسا بميناء بربرة بطريق جديد مرصوف يبلغ طوله ١٥٨ كم كما تم تغيير الطريق بين بلدوين وبرعو ويبلغ طوله ١٠٤٥ كم ، ويمر هذا الطريق بمدين جاروي ، ولاس عانود ، كما سوى طريق جوهر - بولو بردى (١٣٠ كم) الذي بناه الإيطاليون سنة ١٩٣٧ (٢) ، وقد بلغت أطوال الطرق المعبدة سنة ١٩٧٥ - ٢٧٣٠ كم . ويوضح الجدول التالي تطور أطوال الطرق بأنواعها المختلفة خلال ست سنوات .

نوع الطرق	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٥
طرق معبدة	٨٤٠	٨٩١	١٠٣٥	٢٧٣٠
طرق غير معبدة				
طرق ليس لها سطح ، ولكنها صالحة لمرور العربات	٣٧١٥	٣٧٧٤	٤١٣٥	٤٤٥٠
طرق ترابية تسوء حالتها أثناء موسم الأمطار	٢٤٩٦	٢٣٩٦	٢٦١٢	٢٧٣٣
طرق غير معبدة شيدت بالجهود الذاتية	٩٢٤٢	٩٣٠٢	٩٤٢٣	٩٥١٥
المجملة	١٦٢٩٣	١٦٤٣٤	١٧٢٢٣	١٩٥٢٣

أما عن وسائل النقل المستخدمة ، فلا يوجد بالصومال خطوط حديدية أو سكك حديدية في الوقت الحاضر ، وتستخدم شركة جوهر خطاً لنقل القصب من المزارع إلى مصنع السكر ، وقد كان هناك خط للسكك الحديدية يربط بين مقديشو وجوهر ، ولكنه معطل في الوقت الحاضر ، وتستخدم الحافلات والشاحنات .

(١) عبد النعم عبد الحليم . - صوماليا . - الألف كتاب . مكتبة الشرق . ص ١٥٩ .

Somalia Today, Mogadishu, 1975, p. 320.

(٢)

وهناك خطوط الحافلات الآتية التي تربط بين مدن الصومال :

- ١ - مقديشو - جالكعيو .
- ٢ - مقديشو - بللوين .
- ٣ - مقديشو - ميركا - براوه .
- ٤ - مقديشو - كسمايو .
- ٥ - مقديشو - أفجوى .

كما أن هناك خطوط الطيران المحلي تربط بين مدن الصومال وتقوم بنقل البريد إليها ، حيث توجد مطارات في (مقديشو - هرجيسا ، بربرة ، كسمايو) وكلها قادرة على استقبال الطائرات الكبيرة ، وفي بيلوه ، جالكعيو - برعو - عير جابو وهذه المطارات قادرة على استقبال الطائرات المتوسطة ، وفي علولة ، وبوصاصو وقندلة ، وآيل ، وقرضو ، وهويبو ، اسكوشين .

كما تطير الطائرات على ارتفاع منخفض فوق مطارات بللوين ، وقرضو ، واسكوشين لكي تلقى بأكياس البريد .

أما وسائل المواصلات فهي غير متطورة ، وإن كانت قد بدأت تتحسن مع تحسين الطرق [فلقد قامت الصومال بمعونة السوق الأوروبية المشتركة بتزويد هرجيسه بتليفونات أوتوماتية ، وزودت بمائة خط تليفون ، وزودت كسمايو أيضاً بمائة خط تليفوني ذى اتصال أوتوماتي^{١٩} .

ومن العرض السابق لوسائل النقل والمواصلات يظهر أنها ذات تأثير كبير على المستوطنات من حيث نموها أو تطورها ، كما أن لها تأثيرها على مجتمع الريف والبادية من حولها وعلى سرعة التحضر في الصومال .

تصنيف مراكز العمران :

أوضحنا عند الحديث عن النشاط الاقتصادي في آخر الاحصاءات التي أعلنت نتائجها والتي أجريت سنة ١٩٦٣ أن سكان الصومال يمكن تقسيمهم على النحو التالي :

رعاة الماشية رحل وشبه رحل	٦٠٪
زراعي	٢١٪

ويكشف ذلك عن أن نسبة القطاع الريفي في الصومال يبلغ خمس سكان البلاد ، أما الرعاة الذين يقيمون في قرى مؤقتة فتبلغ نسبتهم ٦٠ ٪ ، أما عدد سكان الحضر فتصل نسبتهم إلى ١٩ ٪ .

وعلى هذا يمكن توزيع المستوطنات البشرية في الصومال على النحو التالي :

١ - مستوطنات ريفية يقم بها مايزيد على خمس سكان الصومال .

٢ - مستوطنات مؤقتة يقم بها نحو ٦٠٪ من سكان الصومال .

٣ - مستوطنات حضرية يقم بها نحو خمس سكان الصومال .

أولاً - المستوطنات الريفية (الزراعية) :

وتقع في المناطق الزراعية الرئيسية حيث القرى في وادى نهر جوبا في سهل غافادون وبمطقة بورهكية والشل-الفيضى لهر شيلى الأسفل في جنوبي البلاد ، وفي المرتفعات الوسطى ، وفي مناطق هرجيسا ، وجبلية ، بوراما في الشمال يضاف إلى ذلك ناحيق أو دوينة وبزعو التي بدأت مؤخراً إنتاج الذرة بنوعها .

والقرية الصومالية متواضعة جداً ، إذ تتكون من عدد قليل من المساكن المتواضعة المتعددة الأشكال والتي سوف نتعرف عليها بعد قليل . وهذه القرى لا ينظمها توزيع معين لمساكنها ، فلا توجد بالقرية شوارع ، بل تتوزع المساكن حسبما اتفق دون أى نظام . ويتزاوج جدد المساكن بالقرية بين جملة وثبات إلى عدة آلاف . وتحصل معظم القرى على مياه الشرب من المياه الجوفية عن طريق الآبار التي توضع منها بواسطة دلاء يطلق عليها الصوماليون اسم « بيدان » تمتنع من جلد الثيران أو الماعز أو الإبل ، وكثير من هذه الدلاء تستخدم من إطارات السيارات القديمة وترفع الدلاء بالأبلى مباشرة وتستخدم مياه الأنهار في الاستحمام وسقى الماشية ، وبناء المساكن . وتختلف القرى حسب حجمها في مدى توافر الخدمات بها ، ففي القرية التي تضم نحو ٥٠ أسرة (٥٠٠ مسكن) يوجد بالقرية مدرسة ابتدائية ، وقد توجد بها مدرسة إعدادية ، كما يوجد بها طبيب حكومي ، وبها سوق صغيرة تتوفر به الاحتياجات اليومية ، ويحصل سكان القرى على احتياجاتهم من الأسواق الرئيسية التي توجد في القرى الأكبر سيراً على الأقدام ، وتحتوى كل قرية على عدد من المساجد . ويقضى الشباب أمسياتهم في السمر بإقامة حلقات الرقص ، يرقصون فيها رقصات يطلقون عليها كيبى .

ويخزن الفلاحون حاصلاتهم من الذرة في حفر يحفرونها في الأرض ، ثم تفرش بأعواد من الذرة الجافة ، ثم توضع فيها أكوام الذرة بعد نزع قشورها ، ولكل أسرة حفرتها التي يبلغ اتساعها في المتوسط ٢.٥ - ٢ متر (١) .

(١) في زيارة ميدانية لقرية بريري على بعد ٣٥ كم من مقديشو قام الباحث بجمع البيانات عن هذه القرية والقرى المجاورة .

المسكن :

يتأثر شكل المسكن والمواد المستخدمة في بنائه باختلاف البيئة الجغرافية ، ففي جنوب الصومال حيث الاستقرار في قرى زراعية في مناطق تتلقى قدراً كبيراً نسبياً من الأمطار تصل في حينئذ إلى ٤١٤ مم ، وفي أنجادو إلى ٤٩٠ مم ، وفي الكسنديرا إلى ٦١٢ مم ، وفي أفجوى إلى ٤٠٢ مم نجد شكل المسكن ومواد بنائه تناسب هذه الظروف المناخية . فالمسكن المستخدم من النوع المخروطي وهو ما يطلق عليه اسم «-مئذنة-» ويترافق ارتفاع الكوخ بين ٢,٥ - ٣ أمتار ، ويأخذ الشكل المستدير ، أما السقف فمخروطي الشكل ، ومغطى بحصير من القش يشبه السجادة يسمح بانزلاق ماء المطر ، ويعد السقف المخروطي فيما وراء الجدران إلى مسافة تتراوح بين ٣٠ - ٦٠ سم ، وذلك يوفر ظلالاً على جدران المسكن . والمئذنة كما يحول دون سقوط مياه المطر على جدار المسكن المغطاة بالطين والرمل ووروث البقر حتى لا يؤثر على هذا الطلاء ولا يوجد بهذا المسكن أية مرافق كالمرحاض أو الحمام ، ويحلو جدار المسكن من أية فتحات ، وقد تمتلك الأسرة كوخاً واحداً أو أكثر .

أما عن المادة المستخدمة في بنائه فتتفق مع معطيات البيئة ، إذ تستخدم فروع الأشجار التي تنمو في المنطقة والتي تتحمل الأمطار ، حيث تحفر حفرة مناسبة لمساحة الكوخ ذات شكل دائري تثبت غصون الأشجار راسية على محيط الحفرة ثم تثبت مع بعضها بزروع أشجار أخرى أفقية ، والحبال والمسامير . ولا تترك منها أية فتحات سوى فتحة واحدة هي باب المئذلة وبذلك يتكون الجدار ، ثم يجلد السقف المخروطي الذي يرفع فوق عود من أخصان الأشجار يتوسط المسكن ثم تثبت مع الجدار ، ثم يطل المسكن من الخارج بالطين والرمل والورث . ويغطي السقف بحصير يشبه السجاد يطلق عليه «-دزو-» يصنع من لحاء أنواع معينة من الأشجار أو من أوراق نخيل التارجيل . وأمام المسكن قرن للطنى وهو عبارة عن إناء كبير من الفخار يوضع في بطن الأرض وفوقه صفيحة من الحديد السفيك يسمى عليها الحيز والغطاء .

ويشبه هذا الكوخ المسكن في البيئات المشابهة في جنوب السودان وفي كينيا وأوغندا ومن المعتقد أن أصل كوخ الزراع موزوث عن زواج البانتو الذين سكنوا القرن الأفريقي قبل أن يدفعهم الحاميون أثناء هجرتهم عبر مضيق باب المندب ، وقيل أن يتحركوا في اتجاه الغرب ليحلوا محل البشمن والموتوت (١) .

أما عن الأثاث في مسكن الزرايع الصوماليين. فأكثر تواضعاً من مسكنهم إذ لا يزيد عن سرير يصنعه الصومالي بنفسه ، وهو عبارة عن قوائم أربع من الخشب تغطي بالجلد المحلول يوضع فوقها حشية تسمى عتبي تحشى بالليف . وقد لا يوجد مثل هذا السرير ويكتفى بحصير يشبه السجاد يصنع من لحاء الأشجار أو أوراق النارجيل . ويكاد تخلو المسكن من أى شيء آخر سوى بعض الأواني الفخارية المعدنية. وقد توجد بعض الأنوال اليدوية التي يستخدمها السكان أنفستهم في صنع ملابسهم .

والى جانب المنزل الذي يعتبر المسكن السائد في القرى الزراعية توجد أنواع أخرى منها البراكو : وهو مسكن مستطيل الشكل من ألواح الخشب وسقفه الجالوني يصنع من الصاج ، وهناك من المساكن ما يسمى متركبو : ويشبه البراكو إلا أن الجزء الأسفل من الجدران يبنى من الأحجار . أما العريش فيشبه أيضاً البراكو من حيث الشكل إلا أنه يشيد من نفس المواد التي تبنى منها المنزل (من فروع الأشجار التي تغطي بالطين والرمال والروث) . أما السر فهو مسكن حجري كما يوجد نوع متواضع من المساكن أكثر شيوعاً في المناطق الرعوية ، ولكنه يوجد أيضاً في بعض القرى الزراعية ، وهو الجوري الصومالي : ويتكون من فروع الأشجار التي تفرس في الأرض بحيث تأخذ مجموعة الفروع شكل نصف كره ، ويترك فتحة في باب المسكن ثم يغطي بجلد الحيوان أو الجصير الذي يشبه السباد والذي يطلق عليه اسم درار ، وتكثر القرى الزراعية في المناطق الزراعية في المحافظات الجنوبية . ويتميز سكان هذه القرى بانتمائهم إلى أنساب متعددة ، ويرجع السبب في اختلاط الأنساب في القرية الزراعية إلى الهجرات المتوالية من المناطق الشبالية القاحلة إلى المناطق الغنية في الجنوب وما تزال هذه الهجرات تحدث حتى الآن وإن كان حجم الهجرات قد أصبح أقل منه في الماضي ، إذ كانت الهجرات في الماضي هجرات جماعية ، بينما هي الآن هجرات فردية مبلودة (١) .

٢٢٢ (١) ومن بين المهاجرين في الماضي جماعات العبيد الفارين من أنسابهم أثناء فترة الرق وكذلك العبيد المحررون بعد إلغاء الرق في الصومال في أوائل القرن الحالي ، وأغلب هؤلاء العبيد هم من زواج البائس الذين تجمعوا وكونوا قرى واحدة :

القرى الزراعية المخططة :

وتمثل هذه القرى قرية بولوكلونيا إحدى القرى المخططة التي أنشأها الإيطاليون

(١) عبد المنعم عبد الحليم . للدرج السابق . ص ٢١٧ - ٢١٨ .

على بعد ٢٧ كم من مقديشو ، وعلى بعد ثلاثة كيلو مترات من مدينة أفجوى ، وقد أطلق عليها اسم بولو أكتوبر بعد ثورة أكتوبر في الصومال . وتتكون هذه القرية من مائة مسكن مقامة على قطعة أرض مربعة الشكل ، ولا تكاد تختلف هذه القرية عن سائر القرى على قطعة أرض مربعة الشكل ، ولا تكاد تختلف هذه القرية عن سائر القرى الزراعية في الصومال إلا من حيث شكل المسكن ومواد البناء المستخدمة فيه .

فالقرية إذا لم تعرف التخطيط إلا في مساكنها التي بنيت على مسافات متساوية في أشكال متماثلة من حيث الحجم ومواد البناء المستخدمة ، فالمسكن هنا من نوع المندل ، ويبلغ ارتفاع المسكن نحو مترين أو مترين ونصف ، كما يبلغ محيطه ١٣ متراً وقد بنيت هذه المساكن من الأسمنت المسلح سواء الجدران أو السقف . ومع نمو القرية وازدياد عدد سكانها أضاف السكان مساكن إضافية إلى جانب المندل من الجورى فأصبحت القرية خليطاً من المندل والجورى الصومالى . ولا توجد بالمسكن أية مرافق والمسكن خلو من دورات المياه فيقضي السكان حاجتهم ويستحمون خارج المسكن في الحلاء والقرية بالرغم من اختلافها عن سائر القرى الصومالية من حيث مادة البناء إلا أنها تصلح للتعرف على طبيعة العلاقة بين القرية وغيرها من القرى والمدن كما يمكن منها التعرف على مرافق القرية الزراعية الصومالية .

ويوجد بكل قرية صومالية منسقة ابتدائية ، ومن حيث الخدمات الطبية يوجد بالقرى الكبيرة طبيب حكومي لخدمة القرية ، أما في القرى الصغيرة فلا يوجد طبيب ولكنها تعتمد على أقرب القرى أو المدن ، ومن ثم كان تسجيل المواليد أو الوفيات أمراً غير ممكن ، فلا تسجل المواليد أو الوفيات بين سكان القرى . ففي قرية بولو كلونيا لا يوجد طبيب ولكن يعتمد السكان على مدينة أفجوى التي تبعد بنحو ثلاثة كيلو مترات .

ولا يوجد بالقرى الصغيرة حوانيت لبيع اللحوم وحوانيت للمواد الغذائية في القرى الكبيرة . وتعتمد القرى الصغيرة على القرى الكبيرة (١) ، كما تعتمد القرى الكبيرة والصغيرة على السواء في الترفيه على أقرب المدن . وربما كانت تجربة إنشاء الإيطاليين لقرى مخططة منها قرية بولو كلونيا قد كشفت عن قصور في هذه القرى المخططة ، ومن ثم فإن القرية المخططة حديثاً تمثل في تلك التي أنشئت لتوطين هؤلاء الذين أُضبروا من الحفاف سنة ١٩٧٤ .

(١) في زيارة ميدانية مريرى التي تبعد عن أفجوى مسافة سبعة كيلو مترات جمعت البيانات التي تخص القرية .

وهى قرى دجو ما ، سيلالى ، كورتن وارمى . تلافى كثير من أسباب القصور فى القرى المخططة قديماً ، ومن أهم ما روعى فى القرى المخططة حديثاً ما يلى :

١ - أعدت الأرض إعداداً جيداً للزراعة فى المنطقة التى أقيمت فيها القرية . ولقد أنفق على إعداد الأرض ما يتراوح بين ٢٣٪ - ٢٨,١٪ من جملة ما أنفق على القرية .

٢ - زودت القرية بالآلات والأدوات اللازمة لفلاحة الأرض ، ولقد أنفق على ذلك ما يتراوح بين ٥ - ١٤٪ من جملة المنفق على إنشاء القرية .

٣ - زودت القرى الزراعية المخططة بالجديدة مخدمات إضافية كالصحة والتعليم ومصدر المياه ومساكن للسكان وغيرها ، وقد أنفق عليها ما يتراوح بين ٣٩٪ - ٤٤٪ من جملة ما أنفق على إنشاء القرية .

٤ - زود الفلاحون المواطنون بهذه القرية بمستلزمات الإنتاج من بلور ووقود بما يتراوح بين ١٪ - ٥٪ من جملة ما أنفق على القرى .

٥ - وزع على المواطنين الجدد الغذاء والملابس فى المرحلة الأولى وهذه تمثل ما يتراوح بين ١٩٪ - ٢٢٪ من جملة ما أنفق على هذه القرى (١) :

٦ - زود سكان هذه القرى بالماشية والدواجن بما يمكنهم من مواجهة الحياة الجديدة إذ زودت كل قرية بعدد من الماشية يبلغ ٤٢٥٠ رأس وعدد من الدواجن يبلغ ١٥٠,٠٠٠ .

ويوضح الجدول التالى الإنفاق على الجوانب المختلفة عند إنشاء القرى الزراعية المخططة ، والإنفاق بالشطن الصومالى :

(١) أمثدا عل الإحصاءات المنشورة فى

Programme of Recovery and Rehabilitation for the Drought Stricken Population, p. 26.

النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	ماكس وولفس	النسبة المئوية	مستلزمات الطبخ	النسبة المئوية	خدمات	النسبة المئوية	آلات زراعية وأدوات	النسبة المئوية	إعداد الأرض	نواحي الاتصال القريبة
% ١٠٠	١١٢٥٧٥	% ١٩	٢١٦٠٠	% ٥	٥٥٧٥	% ٢٩	٤٢٨٠٠	% ١٩	١٥٤٠٠	% ٢٣	٢٦٢٠٠	جنونا
% ١٠٠	٩٨٥١٨	% ٢٤	٢١٦٠	% ٢٩	٨١٨	% ٤٤	٤٣٨٠٠	% ٥	٥١٠٠	% ٢٨٦	٢٩٢٠٠	سلاي
% ١٠٠	٩٨٠٩٩	% ٢٧	٢١٦٠٠	% ٩	٨٨٩	% ٤٤	٤٣٨٠٠	% ٥	٥٢١٠	% ٢٨٥	٢٧٠٠	كورني وادي

ومن السيات التي تميز القرى الزراعية في الصومال في الوقت الحاضر وجود التعاونيات الزراعية ، إذ يوجد في كثير من القرى الصومالية جمعيات تعاونية يشترك فيها فلاحو القرية وتزودهم بالآلات الزراعية والمرشدين الزراعيين .

وقد أقيمت العديد من المشروعات الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الفلاح الصومالي ، ومن هذه المشروعات : مشروعات استصلاح الأراضي وإدخال محاصيل جديدة والتي تساهم فيها العديد من الدول (كوريا - ألمانيا الاتحادية - مصرف الائتلاف الأفريقي - برنامج الأمم المتحدة للتنمية) ، وإنشاء السدود مثل سد جوهر على نهر شيبلي ، وسد قانوك على نهر جوبا ، كما طورت أساليب الزراعة من حيث المكنة والاهتمام بالتسويق .

لانيا : تجمعات الرعاة :

تختلف قرى الرعاة اختلافا واضحا عن القرى الزراعية ، فالأخيرة ثابتة مرتبطة بالأرض الزراعية ، أما قرى الرعاة فيرتبط بالمرعى ، وهذا غير ثابت ، ويتحرك الرعاة في طلبه ، ومن ثم فإن قرى الرعاة من النوع المتحرك الذي يسهل فكه وتركيبه . ويقوم هذه التجمعات بهجرات محلية بجلودة وأخرى طويلة بعيدة المدى أما طلبه المحلية فيرتبط بفرق استطلاع يطلق عليهم (حنين) للبحث عن المرعى الحيد ويرتد المياه . وعندما يعبرون عليه تحمل الجماعات إلى المرعى الجديد الغني ، وتكون الرحلة سريعة في موسم المطر ، وبطيئة في موسم الجفاف بسبب ضعف الحيوان ، وتحط المشائر رحالها في وسط المرعى حيث يقيمون مساكنهم ، وتبقى فيها النساء والأطفال مع قطعان الأغنام والماعز ، وقد يخرجون لرعيها قريبا من القرية . أما الإبل فيتوزع بها شباب الضئيلة داخل المراعى ويعودون بها في المساء . وقد تحدد كل قبيلة نطاق مراعيها بعلامات على الإشجار يسكنها (سمد جيلنا) . وهي تعني بالصومالية (العلامة الشجرية) ، كما توضع كتل من الحجارة على غلج الغلج .

وأما الهجرات الموسمية الطويلة فتحدث في مواسم الأمطار ، ويرتحل رعاة التمال نحو منطقة « هاود » وزراعة الخروب نحو منطقة (جوى) ، ويبقى الرعاة في منطقة هاود طول موسم المطر ، ثم يعودون من حيث أتوا وذلك بسبب عدم وجود آباء أو عيون دائمة المنطقة يسقون فيها أثناء الجفاف وقد يبقى بعض الرعاة لفترة أطول في قراهم في منطقة هاود ، ويتقبلون ما يلزمهم من الماء على ظهور قوافل الإبل من الآبار البعيدة ، وفي الآونة الأخيرة استحدثت البوارات .

وأما مساكنهم فتتكون من أكواخ يسهل خلعها وتركيبها ويطلق عليه اسم « جورى صومالى » ويتكون من أعمدة وأقواس من فروع الشجر مربوطة مع بعضها في الشكل نصفه كروى ، وتغطي بحصير يصنع من الأعشاب والجبال الرفيعة المنبوعة من لحاء الشجر مما يجعله غير منفذ لماء المطر أو حرارة الشمس . ويربط هذا الحصير فوق هيكل الكوخ بالجبال كما تلف دعومات الكوخ باشرطة من جلد الماعز ، وتقوم النساء بأعداد الكوخ بينما يقوم الرجال بإقامة حظائر الحيوانات . ويبلغ ارتفاع الكوخ حوالى مترين (١) وقد يقسم الكوخ من الداخل بواسطة حاجز رأسى من الحصير ويوضع الموقد المصنوع من الفخار أو الحجر المنحوت أمام الكوخ ، وأثاث المسكن لا يتعدى الحصير الذى ينام عليها أفراد الأسرة ، وأواني اللبن والماء والزبد ، وهذه توضع على الأرض أما أواني القهوة والشاي فتتدل فى الكوخ (٢) .

وفى داخل القرية تتجمع أكواخ الأسرة الواحدة أو عدة أسر تربطها القسي فى داخل سور شوكى . ويختلف عدد الأكواخ فى التجمع الرعوى أو قري الرعاة من عشرين إلى الأكواخ إلى عدة مئات :

وإذا كانت هذه المساكن المتواضعة التى يطلق عليها جورى صومالى هى المسكن الرئيسى للرعاة فى تجمعاتهم ، إلا أنه وجد كما سبق أن أوضحناه فى القرى الزراعية ، وعلى أطراف المدن ووجوده لا يدل على الإقامة المؤقتة ولكنه يعبر عن انخفاض مستوى المعيشة :

قري الصيد :

تمتد الساحل الصومالى كما ذكرنا زهاء ٩٠٠ كم متعلا على خليج عدن ، ونحو ١٩٠٠ كم متعلا على المحيط الهندى . وتنتشر على طول الساحل مراكز الاستقرار التى يعمل سكانها فى الصيد البحرى ، وتختلف هذه المستوطنات من تلك الزراعية والرعوية من حيث شكل المسكن وطريقة بنائه :

وتختلف مستوطنات الصيد على طول الساحل حيث يمكن تقسيمها إلى مجموعتين على أساس النشاط الإقتصادى للسكان فيها . فالقسم الأول يمثل الصيد فى النشاط الإقتصادى ،

(١) الزيارة الميدانية لقرى جيلو - يوسف كوزين بالقرب من هرجيسه .

(٢) عبد الحميد عبد الحليم . صوماليا . مكتبة الشرق للكتاب - القاهرة .

الوحيد للسكان، أما انقسم الآخر فمعمل سكانه في أنشطة أخرى إلى جانب الصيد، ويمثل القسم الأول علوله، فيذكر، بارجال، وهورديو هافون، وبنتر بيلا، وأويل. وتضم مجتمعات كثيرة من الصيادين. وهذه المستوطنات بحري تطوير صناعة الصيد فيها بتطوير مجتمع الصيادين.

كما أن هناك مستوطنات أخرى مثل يوصاصو، مايد، مارج، جاراد تضم أعداد من الصيادين أقل من المستوطنات السابقة مما يجعل تطوير الصيد في هذه المحلات أبداً منه في المستوطنات الأولى.

ويوجد على الساحل الصومالي عشرون مركزاً تعاونياً للصيادين أقامتها وزارة المصائد والنقل البحري بالتعاون مع السلطات المحلية وذلك فيما بين رأس كامبوني (بالقرب من كسمايو) حتى زيلع في الشمال.

وتتميز مستوطنات الصيد على الشواطئ الصومالية بتشقق مساكنها، وبصعب ذلك تجميع الأسماك المعبأة وتسويقها، كما أن هناك هذه المستوطنات من الصيادين قليلو الخبرة بالوسائل الحديثة في الصيد، كما يصادف البنياديون من سكان هذه المستوطنات مشكلات في حفظ الأسماك مما يجعلهم يختارون أنواعاً معينة من الأسماك تكفي لإحتياجاتهم دون حاجة لحفظ الأسماك.

ولقد تأثرت هذه المحلات العمرانية كثيراً من القرى الزراعية، ومجتمعات الرعي بالخفاف القوي أدى إلى نقص الغذاء وإصابة كثير من السكان بسوء التغذية، ولهذا تهدف الحملة الأخيرة (١٩٧٤ - ١٩٧٨) إلى تدعيم الأنشطة المساعدة (الزراعة - تربية الحيوان) وحل المشكلات الخاصة بها من حيث ميازاد المياه حتى لا يهدد الجوع مناطق الصيد. كما زرعت هذه المناطق بمخيل تاليلع من أجل القضاء على مشكل سوء التغذية بين الصيادين على المدى البعيد (١).

بنياديون

ويوضح الجدول التالي أهم مستوطنات الصيد وحجم القوى العاملة بها :

البلدية	القوى العاملة	المولون	الحملة
بربرة (إقليم الشبلي الغربي)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠٨٠٠
لاس كوردي (شتاج)	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
شالاه (شتاج)	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
خاتون (باري)	٢٦٤٠	١٠٥٦٠	١٢٢٠٠
أبل (تومبال)	٢١٦٠	٨٦٤٠	١٠٨٠٠
جرعد (ملق)	١٤٤٠	٥٧٦٠	٦٢٠٠
مويبر (ملق)	١٤٠٠	٥٦٠٠	٧٠٠٠
الجملة	١٥٦٠٠	٦٢٤٠٠	٧٨٠٠٠

وواضح من الجدول السابق أن الحد الأدنى للقوى العاملة في كل مستوطنة للصيد يتراوح بين ١٢٤٠ - ٣٠٠٠ من الزافدين الجدد بسبب سيادة الحفاف ، ويذهب معظم القادرين على العمل إلى البحر لصيد الأسماك ، بينما معظم المولون بما فيهم النساء ينخرطون في أعمال تتعلق بالصيد كصناعة الشباك ، وغيرها من الحرف التي تصبح متوفرة على طول الشاطئ . ونتيجة للطبيعة الموسمية للصيد ، فإن المراكز التعاونية القائمة على طول الشاطئ سوف تبدأ كزراع غطاطة حيث يقوم بعض الرجال والنساء بالعمل في زراعة الخضروات وتربية الماشية ، وتربية اللواجن وإستخراج الملح ، وتعتمد تربية اللواجن على الأسماك المصادة والتي تستخدم كعلف للواجن . وهناك أنشطة أخرى مرتبطة بالمستوطنات الماخلية للصناعة السماد ، وهذه تتطلب قليلا من رأس المال والأجهزة ، وتخفيف الأسماك وتعبئتها بما يسهل تسويق الأسماك .

السكن في مستوطنات الصيد :

يعتبر الريش من أهم المساكن التي يسكنها الوطنيون في المدن والقرى الماخلية ولا يوجد هذا المسكن إلا في القرى والمدن الثابتة وهو كوخ مبني من الخشب له سقف جافالي

يتراوح لإرتفاعه بين ٣ - ٤ أمتار ويشيد من فروع الشجر المثبتة رأسيا في الأرض ثم يغطى بالطين وروث البقر ، وقد يغطى أحيانا بالصفير ، كما يغطى سقفه بالقش وأوراق نخيل النارجيل ، وليس له نوافذ ، ويقسم العريش من الداخل إلى عدة غرف بواسطة حواجز من فروع الشجر .

وقد تصنع جذران العريش من ألواح الخشب المنشورة ويسمى في هذه الحالة «براكوا» وهي عبارة عن العرائش التي تعلو المسكن السائد في مستوطنات الصيد ، وتعمل العرائش من المسكن التي تلائم البيئات الحارة فجذرها التي تتكون من فروع الأشجار والمغطاة بطبقة من الطين والرمل وروث الماشية يمنع تسرب الحرارة ، كما أن سقفها الجاهز في الشكل الذي يمتد لما يزيد على نصف متر فقا وراء الحدار . مثل مظلة تحمي الجدران من أشعة الشمس .

المراكز الحضرية :

تضم جمهورية الصومال عددا قليلا من المراكز الحضرية لا يتجاوز نسبة سكانها ١٩ ٪ من جملة السكان (١٩٦٣) وهؤلاء يعيشون في ٢٥ مدينة هي كل المدن التي يتجاوز عدد سكان كل منها ٥٠٠٠ نسمة .

وتعتبر مدينة مقديشو المدينة الأولى (الرئيسية) أو يتجاوز عدد سكانها أربع مرات عدد سكان المدينة التالية لها ، إذ يبلغ عدد سكانها سنة (١٩٦٥) ١٧٢,١٢٠ نسمة تليها مدينة هرجيسه ، ويبلغ عدد سكانها ٤٠,٢٥٤ نسمة وإذا كانت المدينة الرئيسية في الصومال ظلت حتى عشر سنوات خلت تقل كثيرا عن ربع مليون نسمة ، وهي بطورها تزيد على أربعة أمثال المدينة التالية (هرجيسه) وذلك يعني انخفاض نسبة الحضرية في البلاد ، وربما كانت أقل من النسبة التي أشير إليها وذلك بسبب عدم الوثوق بالبيانات المنشورة من ناحية ولأن نسبة كبيرة من الرعاة تعيش على أطراف المدينة في حياة أوشبه رعيوية ، كما سنشير إلى ذلك عند دراسة مدينة مقديشو .

وقد أوضحنا من قبل أن الهجرة الداخلية في الصومال لعبت دورها في اختلاف النمو الإقليمي ، فلقد تمت المدن على حساب السكان من الرعاة الذين ترحلوا إلى المدن طلبا لقصر عمل أكثر ربحا ، ولحياة أكثر بهجة ، حيث تتوفر الخدمات نسيجا . وذلك يعني أن هجرة السكان من الريف ومناطق الرعي إلى المدن تؤدي إلى نمو المدن ولزدهارها وقيام عديد من الصناعات بها ، كما أن ازدهار المدن وقيام الصناعات هي نفسها دوافع هجرة السكان إلى المدن .

وفيما يلي تطور الصناعة الصومالية خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٤) :

تطور عدد المنشآت الصناعية (١) في الفترة (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

عدد المنشآت							الصناعة
١٩٦٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
٧٧	٦٣	٥٨	٥٩	٢٤	١٩	١٧	الصناعات الغذائية
٤	٩	٥	٧	٩	٥	٤	المشروبات الغازية
٧	٥	٧	٧	—	٤	٣٠	المنسوجات
٢٧	٥	٢١	١٠	٩	٩	٨	الجلود والأسلحة
٣٥	٣١	٣٠	٣٠	١٩	١٧	٢٨	الأثاث
٢	٧	٨	٩	٥	٤	٤	الطباعة والشر
٨	٩	٩	٩	٦	٣	—	الكيماويات
٣٧	٣٠	٢٣	٢٣	١٩	١٠	٩	منتجات الفخار
٨	٤	١٠	١٠	٨	٨	١٣	منتجات الخيز
١٤	٢	١٣	٧	٩	٣	—	منتجات مطوية
١٠	١٠	١٠	١٠	٩	٨	٨	جواهر
١٠	٨	٨	٧	٧	٦	٦	الكهرباء والنفط والحركة
٩١	٤	١٠	٤	٩	٦	٦	صناعات ميكانيكية
٢٧١	٢٧١	١٩٥	١٩٥	١٣٤	٩٥	١٢١	المجموع

وقد ظهرت صناعات جديدة منذ سنة ١٩٧٢ حيث أسهر المسج عن وجود منشآت صناعية جديدة لصناعة الملابس (خياط) ، والبلاستيك ، وبلغت سنة ١٩٧٣ - ٤١ منشأة الأولى ، منشآت للثانية (٢) .

وواضح من استعراض المنشآت الصناعية في المدن الصومالية من حيث نوعها وإعدادها أن الصناعة من النوع الاستهلاكي الخفيف .

وتكاد تتركز المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو وفي إقليمها إذ بلغت عدد المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو سنة ١٩٧٠ (١٢٢) منشأة يعمل بها ٢٢٦٥ عاملا من بين ١٩٠ منشأة صناعية في كل أنحاء الصومال في نفس السنة يعمل بها ٩٦١ عاملا . أي أن مقديشو

(١) التي يعمل بها خمسة أفراد فأكثر .
(٢) Statistical Abstract, Ministry of Planning and Colonization, Mogadishu, 1973, and : Industrial Production, Central Statistical Department, (1970-71-72-73).

تضم ٢,٦٤٪ من عدد المنشآت الصناعية ، ويعمل بها ٣٨٪ من جملة العاملين بالصناعة ، يضاف إلى ذلك ١٨ منشأة صناعية يعمل بها ٢٦٦٤ عامل في إقليم بنادر الذي عاصمته مدينة مقديشو .

أما الإقليم الشمالي الغربي عما فيه مدينة هرجيسا - المدينة الثانية في الصومال وعاصمة الصومال البريطاني سابقاً - فتضم ٣١ منشأة صناعية يعمل بها ٢٧٢ عامل يليها إقليم جوبا السفلى وبه تسع منشآت صناعية يعمل بها ١٨٩ عامل .

ولا تكاد تختلف الصورة في السنوات التالية ، ففي سنة ١٩٧١ بلغت عدد المنشآت الصناعية في مدينة مقديشو ١٢٦ منشأة من بين ١٩٥ منشأة هي جملة المنشآت الصناعية في الصومال ، وفي سنة ١٩٧٢ بلغت ١٣٨ منشأة صناعية في مدينة مقديشو يعمل بها ٢٢٦١ عامل من ٢٢١ منشأة في كل الصومال يعمل بها ٥٧٧٩ عامل (١) .

كما يلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد المنشآت الصناعية بصفة عامة ، وذلك يعني زيادة فرص العمل واجتذاب مزيد من الأيدي العاملة من الريف ومن مناطق الرعي للعمل في هذه الصناعات .

وفي منطقة تنوسطها مدينة مقديشو ويبلغ قطرها مائة كيلو متر توجد ٧٤٪ من المنشآت الصناعية في البلاد ، وحتى إلى ٨٣٪ من القوى العاملة (٢) .

وهناك صناعات كبيرة في الصومال كان لها أثرها في زيادة النسبة التخصر والمهجرة إلى المدن منها مصنع السكر في جوهير على بعد ٩٠ كم شمال العاصمة مقديشو ، ويعمل بهذا المصنع ١٥٠٠ من العمال الدائمين إلى جانب ٣٥٠٠ من العمال الموسمين الذين يعملون في موسم جفاف القصب . وقد بلغ إنتاج هذا المصنع من السكر ٥٢,٠٠٠ طن من السكر سنة ١٩٧٢ بالإضافة إلى ٢,٤ مليون لتر من الكحول . أما مصنع تعبئة اللحوم في كسايو فيبلغ عدد العاملين فيه ٤٥٥ عامل (١٩٧٣) . وتبلغ طاقة هذا المصنع ٦٠,٠٠٠ رأس من الأبقار سنوياً .

وثالث المصانع الكبيرة في المدن الصومالية مصنع تعليب الأمهالك في لاس كوري الذي أنشئ سنة ١٩٦٩ ، ورابع لتعليب الأمهالك في علولة .

Industrial Production: Central Statistical Department, Mogadishu, years (1970-71-72), Table No. 3. (١)

Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1973, p. 239. (٢)

ويجذب مصنع صومالتكس للمنتوجات في بلد على بعد ٣٦ كم شمال العاصمة عدداً كبيراً من الأيدي العاملة ، ولقد أنشئ هذا المصنع سنة ١٩٦٩ ، كما شيد مصنع للسجائر والكبريت في مقديشو سنة ١٩٦٦ ، كما أنشئ مصنع لتعليب الطاطم في أفجوى على بعد ثلاثين كيلو متراً من مقديشو ، ويعمل بالمصنع ١٢٦ عامل ، وأيضاً شركة الورق القوي والبلاستيك التي أقيمت في جاما سنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ويعمل بها ٢٦٠ عاملاً .

وظائف المراكز الحضرية في الصومال :

لا تحظى المراكز الحضرية في الصومال بتنوع كبير ، فعدد المراكز الحضرية قليل ، والبيئة الطبيعية تكاد تتشابه إلا قليلاً ، ومن ثم فالمدن الصومالية يمكن تقسيمها من حيث الوظائف إلى :

١ - المدن التجارية .

٢ - مدن تؤدي الوظيفة الإدارية .

يضاف إلى ذلك بعض الوظائف الثانوية كالوظيفة السياحية الترفيهية في بعض المدن القريبة من الغابات والتي تستفيد من موقعها الطبيعي كمدينة كهايو في أغراض سياحية . وأما المدن التي تؤدي الوظيفة الإدارية والسياسية فتتمثل في لمديني مقديشو وهرجيسا كما يؤدي عواصم الأقاليم (المحافظات) الوظيفة الإدارية ، إذ يوجد بها مقر الحكومة المحلية . وأما الوظيفة التجارية فتقوم بها موانئ الصومال باعتبارها مراكز لتجميع أعداد كبيرة من السكان ، وتمثل سوقاً استهلاكياً ، فضلاً عن صلاتها بالخارج والداخل مما يجعلها تؤدي الوظيفة التجارية . وكذلك بعض المدن الداخلية التي تعتبر موكراً لتجميع المنتجات الرعوية والخيوانات :

أما عن الموانئ الصومالية التي تقوم بالوظيفة التجارية ، فترتبط هذه الموانئ ببعضها من جهة وبموانئ العالم المختلفة من جهة أخرى على النحو التالي :

١ - تقوم رحلات منتظمة من مقديشو إلى دول أوروبا تقوم بها السفينتان (أفريقيا ، أوروبا) رحلة كل شهر .

٢ - تقوم رحلات غير منتظمة لسفن جواله بين مقديشو وموانئ إيطاليا .

٣ - ترتبط موانئ الصومال المختلفة بالموانئ المصرية برحلات غير منتظمة .

٤- ترتبط سفن جواله تابعة لشركة لويدي ترينتينو بنقل السلع من موانئ كمبايو ،
بوصاصو (بنتر قاسم) ، وبربرة .

ومن الملاحظ أن موانئ الصومال غير مجهزة لوصول هذه السفن إلى أرصفتها ، ولهذا
تقف السفن على مسافة كيلو متر ونصف من الميناء ثم تقوم السفن الصغيرة (السواحى)
والصنادل بالربط بين الأرصفة وبين هذه السفن .

كما تمتلك الصومال ثلاث سفن تجارية تعتبرها نواة لأسطول تجارى صومالى تعترم
إنشائه ، الأولى تعمل بين موانئ مقديشو ، كمبايو ، بزريرة ، عدن ، ممبسة وموانئ البحر
الأحمر والخليج العربى وقد بدأت تعمل منذ سنة ١٩٦٣ .

وفى سنة ١٩٧٢ ضمت السفينتان التجاريتان للعمل فى موانئ الصومال ، أحدهما لنقل
الماشية ، والأخرى تعمل فى نقل المؤن .

ويوضح الجدول التالى دور الموانئ الصومالية المختلفة فى تجارة الصومال خلال الفترة
(١٩٧٠ - ١٩٧٢) (١)

الميناء	الصادرات بالطن			الواردات بالطن		
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
بربرة	١٣٤٢٠٠	١٣٧٤٠٠	٢٢٣٧٠٠	٦٧٤٠٠	٨٩٦٠٠	٩٩٩٠٠
مقديشو	١٢٥٠٠	٤٢٥٠٠	٢١٣٠٠	١٥٠٣٠٠	٢٦١٣٠٠	١٨٩٢٠٠
ميركا	٤٢٩٠٠	٣٧٦٠٠	٦٥٠٠٠	٥٤٠٠	١٢٤٠٠	١٠٢٠٠
كمبايو	٧٣٧٠٠	٧٦٢٠٠	٨٤٨٠٠	٢٧٥٠٠	٣٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
الإحالة	٢٦٣٣٠٠	٢٩٣٧٠٠	٣٩٤٨٠٠	٥٢٠٦٠٠	٢٩٨٠٠٠	٢٢٨٣٠٠

وواضح من الجدول السابق أهمية ميناء بربرة فى تصدير خاصلات الصومال .. وبربرة
من الموانئ الهامة ذات الشهرة التاريخية التى لعبت دوراً فى التجارة مع شبه الجزيرة العربية .

ومع موانئ البحر الأحمر ، إذ بلغت نسبة الصادرات من ميناء بربرة ٥١٪ ، ٤٠٪ ، ٥٦,٥٪ من صادرات الصومال في سنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، على الترتيب إلى ذلك ميناء كسمايو التي تزيد نسبة الصادرات منه على ٢٥٪ من جملة الصادرات ، إلى ذلك ميناء ميركا ، وأقل الموانئ أهمية في تصريف الصادرات ميناء مقديشو ويرجع ذلك إلى أن الموانئ الثلاثة بربرة ، كسمايو ، ميركا تتوسط مناطق ذات أهمية كبيرة في الإنتاج ، حيث يمثل ميناء بربرة منفلاً للثروة الحيوانية والصمغ واللبان في الصومال الشامي ، فضلاً عن أنها كانت تتعدى حدود الصومال من حيث خدمة الصادرات . أما كسمايو فلأنها تتوسط أهم مناطق إنتاج الموز بالصومال ، وكذلك الحلال في ميناء ميركا الذي يمثل أحد الموانئ الهامة لتصريف الموز الصومالي .

أما تجارة الواردات فيزداد أكثرها عن طريق ميناء مقديشو الذي تبلغ نسبة ما يصل إليها ٥١٪ ، ٦٥,٥٪ ، ٥٦,٧٪ من جملة واردات الصومال في سنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى توسط مدينة مقديشو لمنطقة المركز السكاني في الصومال ، كما تمثل هي أيضاً سوقاً هاماً للاستهلاك في الصومال ، فيوجد حولها مدن أفجوي ، وميركا ، وبلعد ، وجهر ، وجنالي وهي من أهم مناطق الاستقرار البشري في الصومال . وإلى ميناء مقديشو ميناء بربرة الذي يمثل الميناء الرئيسي في الصومال البريطاني (سابقاً) . كما يوضح الجدول رقم السابق .

أنماط السكن في مدن الصومال :

تختلف المدن الصومالية في شكل المسكن وفقاً للظروف الجغرافية والحيولوجية ، ففي برعو وبربرة وهرجيسا ، وكلها تقع في الصومال الشامي ، وتقع المدينتان الأولىان بالقرب من سلسلة جبال جولس ذات الضفوف الحجزية . كما تقع هرجيسا على هضبة هرة إلى تتكون أيضاً من الحجر الجيري ، ولقد كان لذلك أثره على مواد البناء المستخدمة في مساكن المدن الثلاث ، إذ جميع المساكن المبنية في المدن الثلاث هي من الحجر الجيري . فتقع عمارات الحجر الجيري على بعد نحو ٣٠ كم من مدينة برعو في هضبة فلاجي ، ولذلك يجلب الحجر الجيري للبناء بواسطة الشاحنات إلى المدينة ، ويحيط بالمدينة امتدادات كبيرة تغطيها الشجيرات ومن ثم كانت مصلحاً هاماً للأخشاب المستخدمة في إقامة الأنواع الأخرى من المساكن ، إذ توجد نسبة من العريش والجوري تستخدم في بنائها فروع الأشجار ، كما تستخدم في صناعة الفهم النهائي أو تستخدم أخشابها كوقود في المدينة .

أما عن تخطيط المسكن في برعو فمرتبط أيضاً بالظروف المناخية إذ يتكون المسكن المبنى من الحجر الجيري من مساحة كبيرة مكشوفة (فناء) تتصل به غرفة أو غرفتان للنوم ، ومن الملاحظ أن مساحة هذا الفناء المكشوف تزيد على ٥٠٪ من مساحة المسكن . ويرتبط ذلك بالظروف المناخية ، إذ يصل متوسط كمية الأمطار السنوية ١٨٦ مم ، والتربة جارية تسرب منها الأمطار بسهولة ، ولقد كان لقلة الأمطار أثرها على زيادة المساحة غير المسقوفة من المسكن ، فضلاً عن أن سقف كل المساكن المبنية في مدينة برعو هي من النوع المسطح . ونفس الصورة يمكن أن نلاحظ في مدينة بربرة التي يصل المتوسط السنوي لكمية الأمطار التي تسقط عليها ٥٧ مم ، أما في هرجيسا الواقعة على هضبة هرة فنسبة كبيرة من مساكنها يستخدم الحجر الجيري في تشييدها ؛ إلا أن سقفها هرمية الشكل ، ويعتبر ذلك صدى لكمية الأمطار التي تسقط عليها والتي يبلغ متوسطها السنوي ٤٣٢ مم كما يظهر أثر ذلك على المساحات المكشوفة في المدينة وهي قليلة بسبب كثرة الأمطار نسبياً . وتضم مدينة هرجيسا نسبة كبيرة من الصندقة والعريش كما يوجد الحوري على أطرافها . وتختلف الصورة تماماً في مدن الصومال الجنوبي ، ففي جماما وأفجوي تبني المساكن من طين نهرى جوباً في الأولى وشيلبي في الثانية بالإضافة إلى أغصان الأشجار التي تنمو في المنطقة المحيطة بها .

مدينة مقديشو :

المدينة الرئيسية في الصومال ، وهي العاصمة الوطنية للبلاد ، أصبحت عاصمة للبلاد بعد أن انحد قسمها الشمالي (البريطاني) والجنوبي (الإيطالي) : وكانت من قبل عاصمة للصومال الإيطالي . تقع على الساحل مطلة على المحيط الهندي إلى الشمال من خط الاستواء بنحو ١٩٠ كم عند التقاء دائر العرض ٢٢° شمالاً وخط طول ٤٢° شرقاً . وهي من الموانئ الرئيسية في البلاد ، كما أنها تتوسط منطقة من أهم مناطق الصومال لإنتاجها الزراعي في الحوض الأدنى لنهر شيلبي ولهذا فهي تمثل منفلاً هاماً لتجارة الصومال . وكلمة مقديشو تعني بالصومالية المكان الذي تتجمع فيه الأغنام ، ويوضح ذلك قيمة موقعها الجغرافي في وسط منطقة غنية بثروتها الحيوانية ، ويتوسط ثغر مقديشو ساحل الصومال أو يكاد ، ولهذا كان لتوسط موقعها أثره في اتخاذها عاصمة للصومال الإيطالي ، ثم عاصمة لجمهورية الصومال بعد اتحادها .

وترتبط الصومال عن طريق ميناء مقديشو مع عدد من الدول ، وهناك خطوط منتظمة مع جنوة في إيطاليا ، وأهم البواخر العاملة هي تلك التابعة لشركة لويدي ترستينو الإيطالية .

ومن ذلك نرى أن مدينة مقديشو تؤدي الوظائف الإدارية والسياسية من جهة والتجارية من لجهة أخرى .

الموضع :

تقوم المدينة على سهل ساحلى رملى فوق عدد من التلال والهضبات الصغيرة وأكبر هذه الهضبات ابونديرة فى الداخل . وتتل على ساحل المحيط الهائى بواجهة تقرب من ٢٠ كم ويختلف عمقها نحو الداخل ، وتبلغ مساحتها ١٦٠ كم ٢ ، ولقد حقق ذلك الموضع للمدينة عدة ميزات منها :

١ - ارتفاعها فوق التلال مكّنها من الإشراف على الميناء وقدرتها على مراقبة السفن التى تقترب من الشاطئ للدفاع عنها ، وخاصة أن هذه المنطقة تعرضت للغزو من البحر بواسطة عبد الملك بن مروان (٦٥٨ - ٧٠٥) ، ثم من أحد أمراء أسرة فخر الدين وهو الأمير محمد على ، كما نزل إليها فاسكودى جاما سنة ١٤٩٨ عند عودته من الهند . كما تعرضت لأعمال القرصنة منذ نزول دى جاما ، ثم هاجمها دى كنها ، والبوكرك ، ولهذا كان احتلال مقديشو لهذا الموضع المرتفع فرصة ملائمة للدفاع عنها .

٢ - وقوعها فوق التلال ، وانحدار شوارعها فى اتجاه المحيط أو إلى حضيفض التلال يعمل على تصريف مياه المطر ويجنبها انتشار المستنقعات التى تمثل مصدر خطوره فى هذه البيئات الحارة ، فى حوض نهر جوبا حيث تنتشر المستنقعات تنتشر الملاريا وذبابة تسي تسي التى تمثل مصدر خطر على الثروة الحيوانية .

٣ - لا تبعد مدينة مقديشو عن نهر شيبلى كثيراً ، ويمكنها الاعتماد على مياه هذا النهر ، كما أن موارد المياه الجوفية كافية يمكن الاعتماد عليها فى تزويد المدينة باحتياجاتها من مياه الشرب .

٤ - تشرف المدينة على ساحل صخري فى معظم أجزائه ، ولقد مكن ذلك من بناء الأرصفة الحاجزة بالإضافة إلى الألسنة الطبيعية مما جعله ميناء جيداً يمكن أن يستقبل السفن الكبيرة بعد أن تضاف إليه بعض التحسينات .

مورفولوجية المدينة :

تتكون المدينة من أربعة عشر قسماً هى (حمرون - شنجاني - حمر جب - جب -

عبد العزيز - كاران - هورسيد - وابرئ - ودجر - لو فيمود - هذن هولوداج -
واردجلى - ياخشيد - سييس . (شكل ١١ - ٩) .

نواة المدينة :

يمكن أن تميز النواة التي نشأت من حولها المدينة والتي يشغلها في الوقت الحاضر هي الأعمال
المركزى (C,B,D) ، ويتمثل هذا القلب في الأحياء القديمة التاريخية وهي (حسروين -
شنجانى - حمر جب جب) وحينما نأخذ القلب شمل أيضاً أحياء وابرئ - شيبس - بونديرة .
وفي هذه المنطقة تتركز المحلات التجارية وتجارة الحملة لقربها من الميناء ، كما توجد الأسواق
الرئيسية للمدينة ، والبنوك التجارية ، وتمثل هذه المنطقة قلب المدينة ومحور نشاطها ، ولا عجب
فهى أقدم أجزاء المدينة وأقربها للميناء حيث قامت التجارة منذ نشأة المدينة . ومساكن هذه
المنطقة كلها من مباني حجرية تتعدد طوابقها ، إذ يصل ارتفاعها إلى طابقين أو ثلاثة ،
ونادراً ما يريد ارتفاع المباني عن ثلاثة طوابق . ونوافذها ضيقة ، وسقوفها مسطحة رغم
كثرة سقوط الأمطار في المدينة ولكن أمكن التغلب عليها بأن جعلت السقوف مائلة
إلى إحدى الجهات وضرورة بأنابيب لتصريف مياهها في الشوارع ، والشوارع في هذه
المنطقة ضيقة وغير منتظمة فهى تنحدر نحو الشارع الرئيسى ، فالمدينة كما سبق أن
أشرنا تقوم فوق عدة تلال تتناغم ساحل المحيط . أما الحارات الموصلة إلى مداخل كثير من
المساكن فضيقة متعرجة وكثير منها مسقوفة ، ولهذا فهى مظلمة تتميز برائحتها الكريهة والتي
يسببها رداءة التهوية وانبعاث رائحة الفمح المتبقي المحترق الذى يستخدم في الطهى . ويغلب
اللون الأبيض على مساكن المنطقة . ومساكنها من الطراز العربى والفارسى ، و تشاهد الكثير
من النقوش العربية على مداخل المساكن وعلى بواباتها الضيقة التى يستخدم في غلقها مزلاج
من الخشب كذلك التى كانت تستخدم في العصور الوسطى . وتوضع الخريطة وجود كثيرة
من مرافق المدينة الرئيسية في هذه المنطقة (القنادق -- البنوك -- البريد -- المتحف الوطنى --
المستشفى الرئيسى -- المدارس -- الجامعة الوطنية -- المساجد القديمة -- محطات التبرول) .
وواضح أن هذه المنطقة القديمة تفتقر إلى التخطيط ، ولكن الخطة العامة للمدينة هي مزيج
من الخطة الحلقية الإشعاعية ، وخطة الزوايا القائمة ، إذ تمتد الشوارع منشعمة من القلب القديم
في اتجاه نصف الدائرة الشمالى ، إذ يحيط المحيط النصف الجنوبى من الدائرة ، وتمتد الشوارع
مائلة في شارع الأمم المتحدة الذى يتجه جهة الشرق ثم شارع بأحد المتجه من النواة في اتجاه
الشمال الشرقى ، ثم شوارع جويبا العليا - والجنرال داوود ، وشارع محمود حربى وشارع
سعودى فشارع تترايا وامتداده في شارع هولوداج ، وشارع أوغلتة وامتداده في شارع

النور ، وشارع ليبريا وامتداده في شارع ٢٦ يونية ، وكلها تنحى نحو الشمال ، ثم شارع مكة المكرمة وامتداده في شارع أفجوى في اتجاه الشمال الغربى :

المنطقة السكنية :

أما المنطقة السكنية فيمكن أن نميز فيها نمطين : الأول : ويضم أحياء وارديلى ٢ ، هو لوداج ، مدن ، غويمود : والجزء المطل على ساحل المحيط من حى عبد العزيز فهى أحياء حديثة مخططة تنظمها خطة الزوايا القائمة ، كما أن مساكنها جميعاً من طابق واحد في معظم الأحوال فيها عدا المباني الحكومية التى توجد في هذه الأحياء والتي تتكون من أكثر من طابق . ومساكنها مبنية من الحجر وتأخذ في كثير من الأحيان شكل « الفيلات » التى تحيط بها حديقتها الخاصة مهما ضاقت مساحتها : كما تغلب على بعض أحيائها نظام المجمعات ، إذ يتجمع مسكنان أو ثلاث أو أربع داخل سور واحد بالرغم من استقلال كل مسكن عن الآخر . أما الأطراف الشمالية لهذه الأحياء فبعضها أراضى لم يتم بناؤها بعد ، وبعضها الآخر تشغله مساكن متواضعة من نوع العريش أو الجورى الذى يسكنه الرعاة .

أما القسم الثانى من الأحياء السكنية فتضم كاران - باخشيد ومعظم عبد العزيز - ودجر . وهذه المناطق السكنية على حداثتها ووجودها عند أطراف المدينة إلا أن بعضها مكتظ بالسكان كما هو الحال في حى عبد العزيز ، ودجر ، أما باخشيد ودجر فهما مخططان أيضاً وفق خطة الزوايا القائمة ، وحى عبد العزيز يخلو من أية خطة إذ تتوزع المساكن بطريقة غير منتظمة . ومساكن الأحياء الأربعة متواضعة من الجورى والعريش ، ففى حى كاران يمثل الجورى ٤٠٪ من جملة المساكن والعريش ٣٥٪ والمساكن المبنية ٢٠٪ ، أما الصندوق فتمثل ٥٪ من جملة المساكن . أما حى باخشيد فإن ٩٠٪ من مساكنه من نوع العريش ، ١٠٪ صندوق ، ولا توجد مساكن مبنية على الإطلاق ، كما أن حى عبد العزيز يغلب عليه المساكن من نوع العريش التى تصنع جذوره من الخشب المنشور والصفيع . كما يغلب على ودجر العريش الذى يشكل معظم مساكن الحى .

المنطقة الصناعية :

لا نكاد نميز منطقة صناعية واضحة في المدينة ، فالصناعة دخلت حديثاً في مقدشو ، وتوجد المنشآت الصناعية إلى الشمال من شارع ٢١ أكتوبر في الأطراف الشمالية للمدينة في بقع مفرقة ، وفي الشمال الشرقى للمدينة في أقصى الشمال الشرقى لحى باخشيد . (شكل ١٣-١٠)

نمو المدينة :-

لا توجد أية خرائط قديمة يمكن منها تتبع تطور مساحة المدينة واتجاهات نموها ولكن بملاحظة أعمار المباني يمكن تتبع المناطق الحدية البناء واتجاهات النمو في المدينة . قلمدينة يحدها من الجنوب المحيط الهندي ، ومن ثم فلا مجال للنمو في هذا الاتجاه ، وفي الشرق يحده المدينة تلال وكثبان رملية ولهذا يتعذر النمو في هذا الاتجاه ، وفي جهة الغرب يقف المطار حائلاً دون امتداد المباني ونمو المدينة في هذا الاتجاه . وواضح أن هناك عوائق تحول دون النمو في اتجاه الجنوب والشرق والغرب في المناطق القريبة من المحيط . وفيما عدا ذلك فبقية - الاتجاهات صالحة للنمو مما جعل المدينة تمتد فيها على محاور معينة : ففي اتجاه الشمال الشرقي امتدت المدينة في منطقة كاران ، وإن كان معدل النمو فيها بطيئاً ، كما تسكنها نوعية معينة من السكان المجلودى النخل ، مما جعل هذه المنطقة من المناطق الموبوءة ، وتمتد المدينة على طول الطريق إلى بلد في اتجاه الشمال الشرقي ، حيث بنيت المساكن والمصانع والمتنزهات ، ففي أقصى الشمال الشرقي في محصوراً بين شارع ساعد وشارع ٢١ أكتوبر أقيم مصنع المكرونة النسي يثل أقصى المباني في اتجاه الشمال الشرقي ، ويجاوره في اتجاه الجنوب الغربي محطة المياه . ومعظم المساكن في هذه نوع العريش والحجرى . ويمثل شارع ٢١ أكتوبر الذى يربط بين الشوارع الرئيسية التى تشعب من النواة (كما توضح الخريطة رقم ١١ - ١٠) الحد الشمالى للنمو المنتظم والمتصل للمدينة ، وإن كانت بعض المساكن المؤقتة (جورى) قد بنيت في الوقت الحاضر إلى الشمال من هذا الشارع ، كما أقيمت بعض المصانع (الحدية طحين الليرة - خزانات البترول - مصنع للزيوت) أيضاً إلى الشمال من هذا الشارع ومن تبعاً لاتجاهات النمو في المدينة يظهر أن المدينة تمتد أفقياً في الاتجاهات المختلفة بمعدل سريع ، بينما لا تنمو المدينة رأسياً ، الأحياء السكنية المختلفة لا توجد أبه مباني ترتفع فوق طابق واحد سوى المباني الحكومية (السفارات والوزارات) ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الأرض في المدينة مما جعل من السهل التوسع أفقياً ، فضلاً عن أن مواد البناء المستخدمة لاتتبع النمو الرأسى للمباني ، فلا تستخدم الخرسانة المسلحة ، ولكن تستخدم الأحجار أو الأخشاب في إقامة جدران المساكن ، ثم تستخدم الأخشاب أو الصاج في سقف هذه المساكن : وقد أدى ذلك الامتداد الكبير إلى خلق مشكلات في توزيع الخدمات على المساكن . فمياه الشرب تحصل عليها المدينة من ١٩ بئراً على بعد ٩ - ١٥ كم من المدينة على طريق مقدسه - بلد حيث أقيم صهرينجان لتخزين المياه سعة الأول ٣,٤ مليون جالون والثاني

٣ مليون جالون ، حيث تخزن فيها المياه بعد ترشيحها ومعالجتها بالكلور : كما حفر في عام ١٩٧٥ عشرة آبار ، وبني خزان ثالث طاقته ٣,٦ مليون جالون (١) .

واقعد كانت المدينة من قبل تعتمد على آبار مفرقة في أنحاء المدينة ، ومنذ إنشاء محطات المياه النقية ثم ردم هذه الآبار ووصلت أنابيب المياه إلى المساكن حيث مدت ١٠٠ كم من أنابيب المياه في الشوارع لتوصيل المياه إلى المساكن ، حيث وصلت إلى نحو ٥٠٠٠ مسكن : كما أنشئ ١٢٢ صنبوراً عاماً في الشوارع تباع منها المياه للمساكن التي لم تصل إليها أنابيب المياه (٢) .

وواضح أن هذا الامتداد الكبير للمدينة يلقى عبئاً ثقيلاً على مرافقها ، فذلك يتطلب مد أنابيب المياه لمئات أخرى من الكيلو مترات حتى يمكن تزويد أحياء المدينة باحتياجاتها من المياه . إذ أن متوسط استهلاك الفرد منخفض في المدينة (٣)

ومدينة مقديشو مزودة بالتيار الكهربى ، وهى إحدى ٣٩ مدينة في الصومال تصل إليها الكهرباء ، كما أن مدينة مقديشو إحدى مدن أربع يستمر التيار الكهربى فيها ليلاً ونهاراً ، بينما بقية المدن لا يستمر التيار الكهربى فيها لأكثر من ست ساعات . وتبلغ طاقة محطة توليد الكهرباء في مقديشو ٦٠٠٠ كيلو وات واستهلاك الكهرباء في تزايد مستمر في مقديشو بسبب تزايد السكان من جهة وبسبب ارتفاع مستوى المعيشة والتطور الاقتصادى للمدينة ، ويوضح الجدول التالى تطور استخدام الطاقة الكهربائية في مقديشو منذ سنة ١٩٧١

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١
٦٠٠٠ ك / وات / ساعة	٣٧٠٠ ك / وات / ساعة	٩٥٠ ك / وات / ساعة

Somalia Today, Ministry of Information and National Guidance, Mogadishu, 1975, p. 104.

Five-year Development Programme (1974-1978), Ministry of Planning and Co-ordination, Mogadishu, 1974, p. 138.

Ibid., p. 139.

(١)

(٢)

(٣)

النقل في داخل مدينة مقديشو :

يلى الامتداد الكبير لرقعة مقديشو عبثاً قليلاً على النقل في داخل العاصمة التي تزيد مساحتها على ١٢٦ كيلو متر مربع . ففي داخل مقديشو تسير سيارات عامة تربط أحياءها وتمثل في ثلاثة خطوط للنقلات « بمعدل سيارة كل نصف ساعة تقريباً ، كما توجد في المدينة سيارات الأجرة ، «والقسبا» ذات الثلاث عجلات التي يطلق عليها السكان اسم «موتو» .

سكان مقديشو :

قدر عدد سكان مقديشو بنحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥ (١) أى أن كثافة السكان في تلك المدينة البالغ مساحتها ٢٩,٩٨٨ فدان تبلغ ١١,٧ نسمة /الفدان ، وهي كثافة منخفضة بسبب الامتداد المساحي الكبير . وإذا تأملنا في عدد السكان خلال ربع القرن الأخير لوجدنا أن عددهم زاد إلى خمسة أمثاله ويتضح ذلك من الجدول التالي (٢) :

السنة	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٧٥
عدد السكان	٧٣٢٤٩	٩٠٦٢٢	١٢٠٦٤٩	١٧١٣١٢	٢٣٨٣٨٩	٣٥٠٠٠٠

ولقد بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٩) ٢٣,٧٪ أى بمعدل سنوى قدرة ٥,٧٪ . وفي السنوات الأربع التالية (١٩٥٩ - ١٩٦٣) بلغت الزيادة الكلية ٣٠,٠٢٧ نسمة أى بنسبة ٣٣٪ خلال تلك الفترة أى بمعدل سنوى قدره ٨,٢٥٪ وفي الستين التاليتين بلغت الزيادة الكلية للسكان ٥٠٦٦٣ نسمة أى بنسبة ٤٢٪ من جملة سكانها سنة ١٩٦٣ ، وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية خلال العامين ٢١٪ ، وفي السنوات الثلاث التالية (١٩٦٥ - ١٩٦٨) بلغت الزيادة الكلية في سكانها مقديشو ٦٧٠٧٧ نسمة أى بنسبة ٣٩٪ من سكانها سنة ١٩٦٥ . أى بنسبة سنوية قدرها ١٣٪ . وفي الفترة الأخيرة (١٩٦٨ - ١٩٧٥) زاد سكان العاصمة ١١١٦١١ نسمة ، وذلك خلال سبع سنوات أى نسبة الزيادة الكلية خلال تلك الفترة ٤٧٪ من عدد السكان سنة ١٩٦٨ ، أى أن نسبة الزيادة السنوية بلغت ٦,٧٪ .

وواضح أن معدل الزيادة السنوى لم يقل خلال الربع قرن الماضى عن ٥,٧٪ ، ويرجع ذلك إلى هجرة الرعاة وسكان البادية في الشمال إلى المدينة .

Somalia Today, 1975, p. 29.

(١)

Somalia Today.

(٢) تقرير لإدارة المياه في مقديشو سنة ١٩٦٩ ورقم سنة ١٩٧٥ من

ملاحق الفصل الحادى عشر

ملحق رقم ١

تنقسم الصومال إلى الأقسام الإدارية التالية :

(أ) مقديشو العاصمة : تنقسم إلى ١٤ قسما .

(ب) إقليم شيبلى الأوسط : ويضم أقسام

١ - جوهر ٢ - بلعد ٣ - عدالا ٤ - أدن ببال

(ج) إقليم شيبلى الأسفل ويضم أقسام :

١ - ميركا ٢ - كريولى ٣ - أفجوى ٤ - ونلى وين
٥ - براوه ٦ - كورين وارى ٧ - سبلابى .

(د) إقليم باى ويتقسم إلى الأقسام الآتية :

١ - بيلوه ٢ - بور هكبة ٣ - دينسور ٤ - كنسح ديريه

(هـ) إقليم جوبا السفلى :

١ - كسمايو ٢ - جهامة ٣ - أفادو ٤ - بدادا

(و) إقليم جوبا الوسطى :

١ - دوجوما ٢ - ساكو ٣ - جيلب ٤ - بارديرا

(ز) إقليم بسكول :

١ - حودو ٢ - واجد ٣ - بيت ٤ - عيل بردى
٥ - تيجلو

(ح) إقليم جلو :

١ - جريا هارى ٢ - لوق جنافى ٣ - دولو ٤ - بللحوا
٥ - عيل واق

(ط) إقليم حيران :

١ - بللوين ٢ - بولو بوردى ٣ - جلقسى

(ی) إقليم جل جودود :

- ۱ - دوسا مارب ۲ - عيل بور ۳ - عيل ديري ۴ - عابد واق

(ك) إقليم ملق :

- ۱ - جالكيمو ۲ - هويو ۳ - جرين ۴ - جرر ديري

(ل) إقليم نوچال :

- ۱ - جروي ۲ - لاس عاند ۳ - آيل ۴ - تلح

(م) الإقليم الشمالى الشرقى :

- ۱ - بوصاصو ۲ - قرضو ۳ - اسكوشوين ۴ - بتلو بيل
۵ - قندلة ۶ - علولة

(س) إقليم توج دير :

- ۱ - برعو ۲ - شيخ ۳ - يوهودله ۴ - اودوينة

(ع) الإقليم الشمالى الغربى :

- ۱ - هرچيسا ۲ - بربرة ۳ - جيليلة ۴ - بوراما
۵ - زيلم ۶ - لوج هايا

(ن) إقليم سناج :

- ۱ - غير جابو ۲ - لاس كورى ۳ - بلن ۴ - هيل لغوين

ملحق رقم (٢)

موارد المياه في المستوطنات الصومالية

المستوطنة	عدد السكان بالآلاف	مصدر المياه الرئيسي	مجموع الأملاح الناتجة
١	٤٠ - ٥٠	الأقليم الثاني الغربي آبار محفورة في مجرى وادي فوج	١٦-٢٠ جم / لتر
٢	١٥ - ١٨	غزانات صناعية تمتلئ بالماء أثناء الفصل المطير محطة زويدها بالمياه خلال أنابيب تمتد من منطقة غددهي	١٦-٢٠ جم / لتر
٣	٤ - ٦	ينابيع دويار	١٦-٢٠
٤	٢ - ٣	ينابيع داموره	١٦-٢٠
٥	١,٥ - ٢	آبار - حفر وعائية	١٦-٢٠
		آبار محفورة	١٦-٢٠
		الإقليم الثالث الشرقي :	
١	١٥ - ١٨	حفر وعائية	١٦-٢٠
٢	١,٥ - ٢	أنابيب في مجرى وادي موج دير	١٦-٢٠
٣	١,٥ - ٢	غزانات صناعية	١٦-٢٠
٤	١,٥ - ٢	آبار محفورة حفر وعائية	١٦-٢٠
٥	١,٥ - ٢	آبار محفورة في الجبس	١٦-٢٠
٦	٣ - ٤	آبار محفورة في الجبس - ينابيع دور دور	١٦-٢٠
٧	٣ - ٤	آبار محفورة - حفر وعائية	١٦-٢٠
		آبار محفورة في مجرى وادي أدودونيا	١٦-٢٠
		إقليم بوماسو :	
١	٦ - ٧	آبار محفورة	١٦-٢٠
٢	٢ - ٣	آبار محفورة في الرابي	١٦-٢٠
٣	١ - ١,٥	ينابيع	١٦-٢٠
٤	٢ - ٣	آبار محفورة في بونيلالا	١٦-٢٠
٥	٤ - ٥	ينابيع	١٦-٢٠
٦	٧ - ٨	آبار محفورة	١٦-٢٠
٧	٣ - ٤	آبار محفورة في الجبس - خزان صناعي	١٦-٢٠
٨	٣ - ٥	ينابيع	١٦-٢٠

المستوطنة	عدد السكان بالآلاف	مصدر المياه الرئيسي	مجموع الأملاح الدائنة
إقليم مدق :			
١ جالكمبر	١٥ - ١٨	آبار محفورة - حفر وحالية	٣٥١ - ٤٩٩ جم / لتر
٢ دوسامارب	٣ - ٤	قنوات جوفية في الكارست	٣٥٠ - ٣٥٧
٣ اللير	٣ - ٤	آبار محفورة - حفر وعائية	٣٥٦ - ٣٥٨
٤ اللير	٢ - ٣	آبار محفورة	٣٥٧ - ٣٥٩
٥ جرين	١٥ - ٢	آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
٦ أرييا	٣ - ٤	آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
إقليم حيران :			
١ بلنوين	١٥ - ١٨	آبار محفورة - آبار في وادي حيران	٣٥٩ - ٣٥٩
٢ بولوبوق	٦ - ٨	نهر شيل - آبار محفورة في بلنوين	٣٥٩ - ٣٥٩
إقليم جوبا العليا			
١ يديرا	١٨ - ٢٠	ياديرو ايشايدرا - حفر وعائية	٣٥٩ - ٣٥٩
٢ ياديدرا	٨ - ١٠	نهر جوبا - آبار محفورة (للاستخدام المنزلي)	٣٥٩ - ٣٥٩
٣ بوراكابا	٥ - ٧	خزانات صناعية تملأ بماء المطر	٣٥٩ - ٣٥٩
٤ ديسور	٣ - ٤	آبار محفورة - حفر وعائية	٣٥٩ - ٣٥٩
٥ لونغ	٥ - ٧	خزانات صناعية - آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
٦ أودر	٤ - ٦	نهر جوبا	٣٥٩ - ٣٥٩
إقليم بنادر :			
١ مقديشو	٣٠٠ - ٣٣٠	حفر وعائية	٣٥٩ - ٣٥٩
٢ أوال	١٥ - ٢	آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
٣ آدن بائل	٢ - ٣	آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
٤ أفصوى	٢٠ - ٢٢	نهر شيل	٣٥٩ - ٣٥٩
٥ بلمد	٦ - ٨	نهر شيل - حفر وعائية	٣٥٩ - ٣٥٩
٦ يراده	٨ - ١٠	آبار محفورة	٣٥٩ - ٣٥٩
٧ كورديلي	٦ - ٨	نهر شيل	٣٥٩ - ٣٥٩

عدد السكان بالآلاف	المستوطنة	مصدر المياه الرئيسي	مجموع الأملاح الدائبة
		<u>تابع إقليم بنادر</u>	
٢٣-٢٠	جوهف	نهر شيبيل	
٢٣-٢٠	مركا	آبار محفورة	٢٥٨-٢٥٦
٨-٦	براندلي دين	مخزانات صناعية - حفر ومائية	٨-٥
		<u>إقليم جوبا السفلى :</u>	
٤٥-٤٠	كساير	نهر جوبا - آبار محفورة	٥٢-١٥٨٤٠٦-١٥٢
٥-٤	الغادر	آبار محفورة - حفر ومائية	٨٥٠-١٥٠
٨-٦	جلب	نهر جوبا - آبار محفورة	٢٥٥-٢٥١
١٠-٨	جساما	نهر جوبا - آبار محفورة	٢٥٣-٦

الفصل الثاني عشر

التحضر في ليبيا *

الدعائم النظرية العملية التحضر في ليبيا :

تحديد المفاهيم وأسسها النظرية :

تتميز ليبيا بأن حركة التحضر فيها بلغت شأوا بعيد رغم أنلرة مواردها الاقتصادية والبشرية على السواء ، وأهم هذه المميزات هي : -

١ - شامت المقادير ان تتيح لها مجالا واسعا خصيا لقيام مراكز الحضر التي كانت تقوم بوظيفة فريدة حين كانت ملاذا للسكان حين كانت تهب عليها رياح الغزو ومعاقل للسكان في المدن والقرى حين يعتصمون بها إذا هدد الأمن والاستقرار فيها سكان الصحراء من البدو وإشياهم ، هذه المقادير تتمثل أعظم ما تتمثل في نزعة السكان الوالدين من وراء البحر وهم الاغريق الذين حملوا مشعل الحضارة والاستقرار لأول مرة إلى برقة الجناح الشرق من ليبيا ، ومن ناقة القول ارتباط نوع العمران الاغريقي ببلديات المدن City-States فاسسوا في هذه المنطقة ما يعرف باسم المدن الخمس Pentapolis وهي يوسبريدس : بنغازي الحالية ، وسيرين Cyrene الشحات الحالية ، ودرنس Darnis درنه الحالية أو المرج الحالية وتوليش أو ظمينة الحالية

وقد تتابع بعد الاغريق حكاما من الفرس والبطالمة والرومان والبرنطيون ثم جاء العرب من سكان مدن الصحراء الداخلية ودأوا عن البحر إيثارا لتفادى أخطاره ، ولم يكونوا يحسنون ركوبه ، ثم جاء الاتراك وقد سيطروا على البحر المتوسط زمنا ، بل دخلوا لجنه واصبحوا مصدر خوف يمارسون الجهاد والقرصنة في الجناح الغربى من ليبيا الحالية ،

(هـ) أمد هذا الدراسة المرسوم الأستاذ الدكتور - جمال الدين الدناصرى -

ثم جاء الايطاليون ليحيوا مجد الأغريق والرومان فانعشوا الحواضر بل وأنشأوا بعضها ، ولا عجب في ذلك أو اسموا ليبيا الشاطيء الرابع ، وقد ادخلوا في استيطانهم الزراعى انواعا من المدن المتجمعة والمتفرقة .

أما طرابلس أو الجناح الغربى من البلاد الحالية فلم تكن دون الجناح الاخر خطأ من تعبر عناصر فيزغت الحواضر واشتملت بالتجارة منشآت المدن الثلاثة طرابلس وهى صبراته الحالية Oea Sabratha التى نشأت طرابلس الحالية على مقربة من موضعها أما المدينة الثالثة فهى لبة والحالية Leptis Magna .

هؤلاء القوم هم الفينيقيون القرطاجيون ثم جاء البيزنطيون الذين اعقبهم العرب والأتراك وقوادهم الذين كانوا مزارع لاساطيل الدول الكبرى وذلك من القرمانتين ، وكان نصيب ذلك الجناح الغنى نسبيا من انعاش وانشاء الحواضر أكبر من نظيره لأن فزان التى كانت تمثل ظهيرا وممرًا للتجارة عبر الصحراء أضافت إلى مواردها ، أما الايطاليون فقد أولوا تأسيس الحواضر في مناطق الزراعة وعلى طول الساحل نصيبها أكبر من نظيرتها في الشرق .

ولم تخل المنطقة الحواء التى تفصل بين الجناحين واقصد اقليم سرت من نشاط تجارى إذا افادت طرق القوافل عبر الصحراء سرت جنوبا اختصارا للطرق صوب البحر ، حقا كانت الحواضر صغيرة لقلة الموارد الاقتصادية وفى مقدمتها المياه فى هذا النطاق ولكن كانت هذه الحواضر تمثل على أى حال مدنا صغيرة .

وقد أئحنا إلى أن العرب باعتبارهم من سكان البلو يقطنون مدن الواحات التى تمر بها قوافل التجارة فاحتلوا طيبة وهون مدنا كبرى فى اطراف الصحراء .

ومجبب الانسى طرق الحج وهما طريقان الشمالى والجنوبى ، نرا احدهما بمغبوب واولجه ومراده ... وزله وهون وودان التى كانت عاصمة يوما ما . وسكنه وعداس .

ثم جاءت موارد البترول المتدفق وبخاصة فى منطقة سرت الفقيرة فراجبت موانى البترول أو بالاخرى منافذه متمثلة فى مرمى البريقة ورأس لا نوب ومرمى سدره ثم مرمى الزوينية ومرمى البريقة ، ورغم اقتصار هذه النقاط فى أول الامر على تصديره البترول أو تكريره ، وتعبئة غازه فقد انشئت معسكرات فى جميع الصحراء على مقربة على مقربة من محطات ضخ البترول ، كما انتعشت بلادا كانت تعاني الاضمحلال مثل

إيجلانية ونطرافها والقرى التابعة لمسلطتها - وليس هذا مقام الاقضية في الضفة القوية التي من طرفها هذا المورد الجديد لحركة التحضر : ١٦,٣٨٨ من البيوتل الجماع سنة ١٩٧٠ ، ١٧,١٠٠ سنة ١٩٧١ و ١٢,٢٢٣ سنة ١٩٧٢ ، ١٦,١٦١ سنة ١٩٧٣ .

البترين ٣٦٠ سنة ١٩٧٠ ، ٦٥٩ سنة ١٩٧٢ ، ٨٥٩ سنة ١٩٧٢ ، ٩٦١ سنة ١٩٧٣ .

كروسيه ٤٩٠ سنة ١٩٧٠ ، ٧٤٠ سنة ١٩٧١ ، ٩٢٦ سنة ١٩٧٢ ، ١٠٥٨ سنة ١٩٧٣ .

ماتوت ١,٦٢٤ سنة ١٩٧٠ ، ٢,٥٧٢ سنة ١٩٧١ ، ٣,٢١٢ سنة ١٩٧٢ ، ٣,٥٥٠ سنة ١٩٧٣ .

اشقلته ٨٢٢ سنة ١٩٧٠ ، ٧٩٢ سنة ١٩٧١ ، ٥٧٣ سنة ١٩٧٢ ، ٥١٩ سنة ١٩٧٣ .

٢٠ - كان لإنشاء الجواضر وانعاشها على يد بلاد ذات حضارة عظيمة حضارة جن الإيطاليين من البر التي تردت في عهد الايطاليين وجنوا في أول عهد البلاد باستغلال ثروتها البرولية آثارها في جوامعهم من ثمار قيام هذه الجواضر حتى سيطرت البلاد على مقدراتها بعد تحقيقها استقلالها السياسي الاقتصادي ، ويكنى أن نذكر أنه بعد أن اضمحلت أبريق - بنغازي القديمة لم يقبل سكان المدينة على الافادة من هذا الموقع لسوء اختياره في انشاء مدينة جديدة تاركين لسكان طرابلس من سكان هذه المدينة ومدينة صبراتة وزلقين وغيرهم إقامتها .

٣ - رغم أن الموقع البلاد بين منطقتين أكثر ثراء وهما وادي النيل واديها في مصر في الشرق وتونس الخضراء في الغرب ، إلا غلبت هذه البلاد حقها من شهرة منشأ فريقي حوامرط ، الإسكندرية وقوطاجية وتونس الحالية ، وقد غلبت عن قيمتها ضيق مناطق الريف التي لا تشجع كثيرا على قيام المدن لعدم توافر موارد الزراعة المستقرة ، ولكن طول سواحلها التي ترفدها بحارة القوافل عبر الصحراء الغنية الواسعة نسبيا أصبح المحلل لقيام مدن الساحل ومدن الصحراء ولم يبق لها في هذا الصدد نبرة مواردها الزراعية .

٤ - المادسة يمكن إعطائه عنوان : كانت لا تشجع على تحويل دوله قدام المدن القلة مواردها ليلية فهي مغلقة على مغلقة المياه الجوفية والأرض المنقوبة الخصبة في نفس المنطقة ، وغلبا إذا محسنة بعد قوا الجواضر فتدور صغيرة . كذا أن التنظيم الاجتماعي التقليدي بين الغريب

والذى شد من ازره العرب هو التنظيم القبلى ، وهو تنظيم لا يشجع على قيام الحواضر وهجرة
البو إليها شأن المستقرين من الزراغ مثلا .

البناءم النظرية لسطية التحضر فى ليبيا :

١ - التحضر كاسلوب متميز للحياة :

بعد قيام المدن وازدهارها واضمحلالها وطبيعة مجتمع الحضارة ونمط حياته يمثل
نوعا متميزا من الحياة نشأت مع الحضارة واشتد ساعدها حينئذ تباطأ خطوها حينئذ آخر فى
بعض الحواضر على اختلاف البلاد أو العصور ، فيعمل سكان القرى من الزراغ أو البوادرى
من الرعاى وغيرهم ترباط وتكافل الافراد والامر برابطة الأدم والقرابة وما يتبعها من
التزامات وواجبات ، فيعمل هؤلاء فى الانتاج المباشر من استغلال معطيات أو منح الطبيعة ،
وتضيق أفاق الاند وتمتاز علاقاتهم بالحمود وتسيطر عليها روح الجماعة وقد يعين الشيخ
أو الرئيس العمل خارج نطاق اقليمه ولكن لصالح الجماعة فمفارقة منطقة الجماعة للعمل
واشتغاله كفرد لا يحل له حرية التصرف فى دخله ، أى أن الاستقلال الاقتصادى لا يلازمه
الاستقلال الاجتماعى ، ففى الجبل الاخضر فى ليبيا مثلا حين نرح افراد بمعدل فردين للعمل فى
جقول البترول زكى الشيخ هذا العمل وقد يكون دخله منه للاقارب نصيب فيه ، وحين
التحق بعض سكان طرابلس من الزراغ بعمال البترول تركوا ارضهم لبعض افراد قبيلتهم
نظير مبلغ قليل ليسردها ، ويساهم بما ادخرت فى توسيع ملكية القبيلة والعشيرة من الاراضى ،
وقد عرف ذلك خبراء شركات البترول الاجتماعيين العاملين فى ليبيا فاتفقوا على أن لافراد
القبائل التى تقيم فى المنطقة الحق الاول ، وكان يتم هذا التوظيف عن طريق شيخ القبيلة
باختياره أما فى الحاضر فبارس الحضرى كفرد لا يتجاوز التزاماته تلك التى تلزمه أمره مراعاتها
كما أن عمله فى الصناعة أو التجارة أو الخدمات يجعله أكثر مرونة وأوسع أفقا فى علاقاته لا
يحكم هذه العلاقات الدم فعلاقات الجوار والعمل والتعاون فى النشاط الاقتصادى
والمؤسسات المشتركة كالمرافق العامة من طرق الترفيه والتنظيف والعلاج والانتقال تولد أو احصر
جديدة تحمل محل علاقات الدم القبلية ويحكم نشأة الاجياء السكنية عوامل جديدة فى طبيعتها
تفاوت دخول الأفراد إلى جانب عوامل أخرى ثانوية كالاشراف فى الحرفة فالملكية الفردية
وتنشأ بدول التقود وانخفاض الاكتفاء الذاتى كلها سميزات هذا النمط من الحياة .

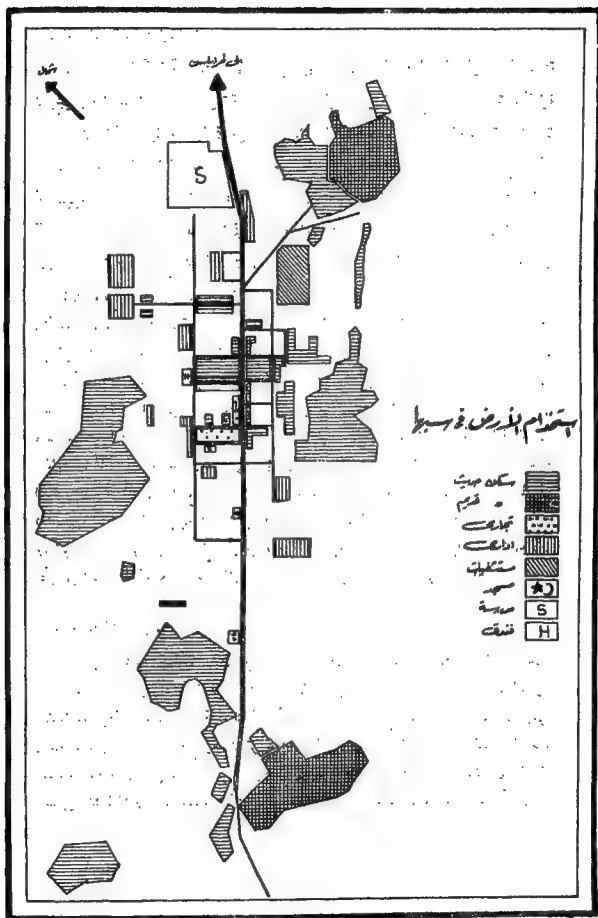
٢ - التحضر كمعملية تراكمية :

يزداد عدد السكان أو كثافتهم في مركز ريفي لينفصح مجال تحول هذا المركز إلى مدينة تدريجيا إذا توافرت ظروف مواتية مثل ظهور موارد جديدة أو تغير في العلاقات المكانية بحدوث ثورة في الزراعة أو طرق الانتقال مثلا أو اكتشاف موارد معدنية جديدة أو زيادة أهمية منطقة من الناحية العسكرية كطبرق حين كانت قاعدة للأسطول الإيطالي أو البريطاني أو الدينية كما حدث في مدينة البيضاء التي كانت لا تتجاوز قرية هي زاوية البيضاء السنوسية ، كما أن اكتشاف مياه جوفية عميقة في سهل الحفارة في طرابلس أفسح المجال لانتعاش قرى الساحل مثل قرى الوطنيين التي تحولت إلى مدن في عهد الإستعمار الإيطالي في برقة وطرابلس .

فمدينة سبها مثلا نشأت كقرية تسمى الجديدة تتكون من المساكن من الآجر الأخضر وترأس المساكن متراحة على نحو تقليدي شأن القرى وتوجد نقاط للمياه شأن القرى ولا يتوافر بها كهرباء ومياه بالمنازل كما لا يوجد نظام للصرف الصحي ، ولكن إتخاذها إداريا أدى إلى ظهور حى الإدارة في شكل حضري كما أقيمت فيه مساكن الموظفين وهي مساكن حديثة من الحجر ذات طراز مدني حديث وقد خططت شوارعها على نحو متقاطع وتتوافر لها المهارى وطمليات لرفع المياه كما بنيت سقوف المنازل من الخرسانة وتسمى المنشية أما الثانى فهو امتداد جديد على نسق جديد وإنما على الطراز الجديد وقد نشأ لإيواء العائدين من المهاجرين الليبيين الذين نزحوا إلى البلاد المجاورة شكل (١٢ - ١) أما طبرق فقد كان لعوامل تتصل باختيارها ميناء وقاعدة عسكرية ومركزا تجاريا بل إداريا أثره في نموها من مركز عمراني صغير أو ميناء قليل الأهمية إلى نموها شيلا وغربا دون نظام لأن الأرض تملكها الحكومة ، وقد تدفق سيل من سكان الريف لتكوين أحياء فقيرة .

٣ - دوجة التحضر :

حين بدأ التعمير في ليبيا كان الإغريق ومن تبعهم من الحكام من سكان الحضر فأسوا المدن للحكم والتجارة والإدارة فنشأت دول المدن التقليدية، وكانوا يمارسون الزراعة المستقرة فنشأت الأسواق وانتشرت طرق الانتقال ، أما البربر من الوطنيين فكانوا من سكان الاستبس وشبه الصحراء والصحراء يمارسون تربية الحيوان وكانوا من أشباه البدو والبدو وقد قام نظامهم الاجتماعي على النظام القبلي ، وكانوا يبيعون منتجات حيواناتهم ومنتجاتها ونبات السلفيوم Sythium ذلك النبات الذى كان يستخدم دواء سحريا ولأغراض عديدة أخرى ،



شكل ١٢ - ١ : استخدام الارض في سيبا

فكان البربر يزرعون القمح والشعير زراعة متنقلة في البلط والوديان والاغواط ، وليس لدينا أرقام تتخذ معيار القياس أو تقدير درجة التحضر أو التريف . (شكل ١٢ - ٢)

أما في طرابلس فكان الفينيقيون والقرطاجيون قد أسسوا مدنا ساحلية كانت مخازن للتجارة ، وكان يكتنف تجارتهم كالعهد بهم غموض مقصود ضمانا للاحتكار كذلك شأن الجبل فكانت غريان مثلا وغيرها مدنا صغيرة كمواطن للزراعة ومعبدا لتجارة الجنوب وملتقى لطرق التجارة .

أما فزان فكانت عروض تجارة السودان من الذهب وريش النعام والتوابل والرقيق والتمور مقابل المسوجات والأسلحة والأواني والتحف ، فنشطت طرق التجارة .

وكان أول تقدير تقريبي ه تقدير Col. De Agostini الكولونيل دى أوغستيني لعدد المستقرين واشباه المستقرى والبلو في برقة وطرابلس

طرابلس	برقة	
٣٥٧,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	المستقرين
١٢٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠	أشباه المستقرين
٨٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	البلو

وليس لهذه الأرقام سواء دلالاتها أو دقتها أهمية تذكر .

ينقسم معظم سكان ليبيا اجتماعيا إلى ١٦-١٧ مجموعة قبلية الذى يعد تنظيما ضعيفا في فزان وبخاصة في قرى الفزازنة وبعيدنا عن أطراف البلاد وحيث يتردد العرب والمغاربة في الشمال والغرب والشرق والطوارق والتبوقى الجنوب والجنوب الغربي وهم من النبلو ، ورغم لارتفاع نسبة التريف من سكان القرى من فزان بصفة خاصة فان الملس تادرة وبخاصة الآن منافسة وتضخم حركة التحضر في ابييا الساحلية واضمحلال تجارة القوافل المارة بفزان .

وتنشط حركة التحضر في أطراف مدينة طرابلس ومدن الساحل ، فكان الوطنيون من السكان يتوزعون على النحو الآتى في طرابلس سنة ١٩٥٠ .

النسبة	العدد	وضع السكان
% ١٤	١٠٥,٠٠٠	المدن
% ٤٦	٣٢٠,٨٦٠	المستقرون من سكان الريف
% ٣٣	٢٣٦,٧٠٠	أشباه البدو
% ٧	٤٩,٤٠٠	البدو
% ١٠٠	٧١١,٩٦٠	الجملة

أما في قران فكان توزيع السكان على النحو الآتي

سكان قران من العشرين سنة ١٩٥٠

النسبة	العدد	نوع الاستيطان
% ٧٥,١	٣١,٠٠٠	المستقرون من ريف
% ٢٣,٨	٩,٨٣٠	أشباه البدو
% ١,١	٤٥٠	البدو
% ١٠٠	٤١,٢٨٠	الجملة

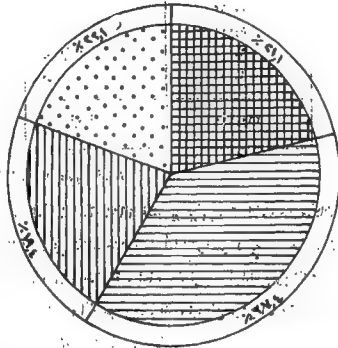
وتكاد تخلو قران حينئذ مما يجدر أن يوصف بأنه حاضرة

توزيع سكان بركة

%	العدد	نوع الاستيطان
% ٢٩	٨٨,٠٠٠	المدن
% ١٥,٥	٤٦,٠٠٠	المستقرون من الريفين
% ٥٥,٥	١٦٦,٠٠٠	البدو
% ١٠٠	٣٠٠,٠٠٠	الجملة

سكان ليبيا حسب نوع الاستيطان

١٩٥٠



سكان المدن سكان الريف سكان المناطق سكان المدن

شكل ١٢ - ٣ : سكان ليبيا حسب نوع الاستيطان عام ١٩٥٠

عدد السكان سنة ١٩٥٤	المنطقة
١٢٩,٧٢٨	طرابلس
٦٩,٧١٨	بنغازي
١٦,٣٣٦	اجدابية
١٥,٨٩١	درنة
٩,٩٨٢	المرج
٤,٩٩٥	طبرق
٨,٠٠٠	الزاوية
٦,٠٠٠	سوق الجمعة
٩,٠٠٠	مصراتة
٢٦٠,٦٥٠	الجملة

أى أن نسبة التحضر ٢٤ ٪

أما في تقدير السكان سنة ١٩٦٣ فقد ميز بينهم ست فئات من مكان المدن وأكثر من ٢٠ ألف ، ٢٧ ٪ ، وهى ثلاث مدن فقط أما الخواضر « بين ٢٠,٠٠٠ نسمة و ٥٠,٠٠٠ نسمة » فيبلغ عددها ١٣ حاضرة ، أما المدن فهى طرابلس وبنغازي وسوق الجمعة ، أما الخواضر فهى زواره والجمس ومصراته وزليطن وغريان وثالوت وسرت واجدابية والمرج والبيضاء ودرنة وطبرق وسبها .

عدد سكان الحضر في عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤

المحافظة	١٩٦٣	١٩٦٤
طرابلس	٢١٥,٠٠٠	٢١٣,٥٠٦
بنغازي	١,٢٤,٠٠٠	١,٣٢,٢٩٥
سوق الجمعة	٦٠,٠٠٠	٨٢,٤٧٩
زواجر	٥,٥٠٠	١٤,١٦٨
الحبس	٥,٠٠٠	١٣,٣٢٨
مصراتة	٦,٠٠٠	-
زليطن	١٠,٥٠٠	١١,٥٠٣
سرت	٧,٠٠٠	٦,٤٢٣
قريان	١٠,٥٠٠	-
ناوت	٥,٠٠٠	٨,٩٧٧
سها	١١,٠٠٠	١١,٠٥٩
أجدابية	١٦,٠٠٠	١٥,٤٧٦
البيضا	٩,٠٠٠	١٢,٥٠٠
المرج	٧,٢٠٠	-
دقة	٢١,٠٠٠	-
طبرق	١٢,٠٠٠	-
الجملة	٣٩٤,٢٠٠	-

وإذا كانت الحواضر قد قرر الحد الأدنى لسكانها بـ ٥,٠٠٠ نسمة سواء في تعداد سنة ١٩٦٤ وتقدير ١٩٦٣ فيجمل بناء زيادة هذا الحد إلى ١٠,٠٠٠ نسمة - لتضم إلى قائمتها مزيلاً من الحواضر .

وقد حدثت تغيرات واضحة في عدد الحواضر سواء نتيجة للهجرة الداخلية أو الخارجية من ناحية والزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية أخرى على أثر توافر فرص العمل في النشاط البترولي أو ما تمخض عنه من أنواع النشاط الاقتصادي من المشرفين على مشروعات الاستغلال الاقتصادية أو الذين تمارسونه من صناعة وزراعة ومراقق وخدمات .

وتعد زليطن حاضرة وقد انتعشت تجارياً باجتماعها عدداً من البنوك وشبابهم بل والمستقرين للعمل في البترول فسكنوا في أحياء جديدة على أطراف البلدة في أكواخ من الصفيح والخشب ، وزاد عدد سكانها نتيجة هذه الهجرة .

واجداية قد تضخم عددها سكانها، فربما من مرسى البريقة ونشاطها التجارى الزراعى ولأنها اقرب المدن للنشاط البترولى فنشأت تغيرات عمرانية واجتماعية بعيدة المدى .
وليزر آثار الهجرة في تضخم سكان مديريات مصرفية برت بالمقارنة بين عهدهم في عهد ما قبل ظهور البترول سنة ١٩٥٤ ، وأول عهد البترول .

سنة ١٩٦٤	سنة ١٩٥٤	المديرية
٢٩٣٤	١٧٣٧	ورقلة
٣٣٩٧	٣٢٤١	انتفاضة
٣٧٣٤	٣٩٨٥	الفرجان
١٤٢٣	٨٨٧٧	مرت
١١,٩٩٥	٤٧٤١	الغرفيلة
١٤٧٩	٦٨٣	البويرات
٨٤٦	٧٣٤	المقيلة
٢٦٥١	١٢٤٦	البريقة
١٥,٤٧٦	١٦,٣٣٦	اجداية
٢٤٣٦	-	الزويتنة
٥٧٠٥	-	سلطان
٢٣٥٣	-	بهر

ولا أزع أن الزويتنة وسلطان وبهر كانت غير موجودة وإنما الواقع أنها كانت من الصغر بحيث لا تقوم فيها إدارة مديرية وحدها وقد يفسر ذلك سبب تناقص سكان مدينة اجداية .

١- النمو الحضري

أن النمو الحضري ظاهرة عالمية تضاهت عوامل متعددة على ازدهاره في ليبيا وأهم عوامل هذا النمو المطرد هي :

- ١- بعد ليبيا فريدة في أنه حين غادر الايطاليون كمستوطنين بوحكاما تركوا مراكز عمران تسمى الحصانة الحديثة أكثر تقدما ليشغلها على نحو جديد مختلف السكان من الوطنيين ، وكان الحضر أكثر أنواع العمران اثارا للدمقرق المستوطنات الزراعية في طرابلس برما بعد افتر

غلبة من مزارق كالسوق، والكنيسة، والمستوصف، وعيلة الطيار، وحفزن الآلات الزراعية والأسمدة، والمدرسة، والأداة، والحانة، ومساكن الموظفين. فلذا أكثر الزراعية، التي تعد نوعاً من الحضر المتفرق، والتي كانت البعض الآخر يعنده مزارق. تعد تجاربات تجتمع زراعي أو مزارع بمساكنها ولكنها تعد مع ذلك لارتفاع مستوى الخدمات وانفصال المزارع بمساكنها نوعاً من الحضر.

في مزارق كانت يوجد سنة ١٩٤٠ مركز زراعي يسكن ١٦٨٦ أسرة، تتكون من ١٣,٧٥٠ نسمة، أما في طرابلس فقد بلغ عددها ١٨ مركزاً زراعياً.

٢ - كان نمو الحضر نتيجة للهجرة الخارجية في وظيفتها وتخطيطها ونمط مساكنها ونوع حياة سكانها وفي طبيعتها. بنغازي وطرابلس كما تحولت بعض القرى إلى مدن مثل غريان وبصراته ويمكن أن نميز النمط الحضري في صور متعددة. فمراكز الحضر الكبرى، التي يمكن أن نصفها بأنها من كبرى المدن التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ وهي طرابلس وبنغازي وسوق الجمعة امتداد عمراني لطرابلس الحالية وإذا أخذنا في الاعتبار الوظائف المدنية، فإنه لنشأ البيضاء مسحة سياسية في فترة رغم تحديد بلوغها حجم المدن الكبرى يسلكها في سلك هذا النوع من الحضر وتعد المشاكل المعقدة المترابطة بهذا النوع سواء من حيث خدماتها التي تضطلع بها كمدنية ذات طابع على مستوى البلاد أو إقليم من أكثرها صعوبة سواء كانت برامج اصلاحها تمثل برنامج قصير الأمد « سنوي » أو طويل الأمد، وهكذا سوف لا يقف وضع هذه البرامج التي تستند سنوياً في ضوء البرامج الطويلة عند الحدود الادارية والطبيعية والاقتصادية فحسب.

٥ - فصل التحضر :

زاد عدد سكان الحضر، فعين استولى الايطاليين على أراضي مزارعهم طردوا النوبيين الذين يهدد أن. قتلوا أساليب عيشهم اضطروا أن. يتحولوا من مناطق الرعي والزراعة السابقة بحثاً عن القبل في المدن فاقبلوا في أطرافها أو قريبا منها ؛ كما أنهم اليهم الآخر في قرى الزاوية الإيطالية، ثم تباطأ نمط التحضر بعد الاستقلال رغم ترويج البعض إلى المدن التي هاجر منها الايطاليين، ولكن سوء الحالة المالية قلقتهم عن التوجه للاقتصادى وكتلة مبيعات التحضر سنة ١٩٥٠ نحو ٢٠٪ بين السكان المقيمين. الوطنيون ٧٥٪ بين سكانه لطيف، محيط، وكان عدد سكانه الجوارح ٢٥٤,٥ ٧٣٪ نسمة سنة ١٩٥٠، أصبح

عددهم ٢٣٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٤ أى نحو ٢٪ فلم يتغير عدد السكان في هذه الفترة تقريبا أى أن معدل التحضر توقف تقريبا أما سنة ١٩٦٣ فكانت نسبة الحواضر ٣٥٪ من السكان وكان عددها ١٣ حاضرة وهذا معدل مرتفع في أول عهد البلاد بموجة اسراع معدل التحضر.

٦ - النمط الحضري :

مراكز التجارة والإدارة التي تقع في نطاق النمط السابق من المدن ودخل مناطق نفوذها ولا بد أن تمارس النشاط التجارى الذى لا يمكن أن ينشأ بمعزل عن الوظائف الإدارية - لا بد أن ينسق برامج نموها وتخطيطها على نحو يتفق مع ما يحدث للمدن الكبرى التي تقع هذه في نطاق مناطق نفوذها ، ولكن هذا النمط يقوم بالخدمة التي يحتاجها إقليمها التي تسيطر عليه من الريف والتي تقع على بعد مسافات تستطيع أن تمارس نفوذها في نطاقها دون عائق يحدث نتيجة التغير في وسائل أو شبكة طرق النقل والمواصلات تحول هذا النمط إلى سابقه وما يسفر عنه ذلك من تحول بعض الأقطار بين النمطين السابقين ، أى أن مواضع وأحجام هذين النمطين تؤدي إلى صلب شبكة العلاقات وإعادة توزيعها على نحو معين . وقد يترج جانب من سكان هذا النمط إلى نمط المدن الكبرى وأن كانت ظهور وظائف جديدة يعد من حيث الازدهار والنمو تناقض عدد السكان « الإدارة السياحية الخدمات التجارة الصناعة » .

العوامل الأساسية للتحضر :

١ - عوامل جغرافية :

بشائر ، الوضع :

تتابعت في هذه البقعة أو قريبا منها في هذا الاقليم الصغير الذى تقع فيه بنغازى الحالية ثلثي مدن ليبيا - عدة مدن أولها أيوسبرديس ، وقد جاء ذكرها في القرن السادس قبل الميلاد ، سهولة الاتصال البحرى بالخارج - عن طريق ما يعرف بالبناء الداخلى وامتداد سبخة السلياني في جنوبها ، وموقعها الحصين سواء للسيطرة على الجبل الأخضر ، إذ كان ملك الشحات يستطيع اللجوء إليه ، إذا هدد ملكه غزو أو ثورة داخلية أو من قبائل البربر إذا نشأت قبل اتساع المهل الساحلى صوب الجنوب حيث كانت قبائل البربر تسيطر عليها أن تتوغل قبيل السيطرة على الجبل الأخضر ، ولم يتجاوز عدد سكانها في أو جهها : ٢٠٠٠ نسمة ، لقلة الموارد من مياه كانت تكاد تقتصر على مياه آبار بسخلة فقيرة شبه ملحة . فيما يعرف الآن بحى الصابري ، وكانت تحلق بها كتبان رملية وارض جيرية ضخورية جزاء ، أما المظهر القصى الشديد التذبذب ٢٢٠ ملم - ولم يتجاوز حاصلها الممير ونخل البلخ عادة -

ثم قامت مدينة برنثس التي افتتحت الاتصال البحري الذي تمتعت به سابقتها ، والذي كان الطريق الوحيد للجبل الاخضر . وقد فقدت أهميتها زمتا حتى عادت إليها بين القرنين السادس والسادس عشر ، وذلك لتحويل إلى اطلال لتغير ظروف الحكم ونزعات الحكام في ١٤٥٠ م حين تصافر الطرابديون للأفاداة من هذه المحطة المتوسطة بين طرابلس ودرنه بنى غازى وكل من تاجور ولوزليطن ومصراثة ، وتعاقبت اسباب الاضمحلال والانتعاش القصير للغاية (١٨٦٣ م - ١٩١١ م) .

اما في العهد الايطالى فقد انتعشت لاسباب عديدة سياسية وعسكرية وثقافية واقتصادية وتوافرت فيها مياه الشرب من الصابري وبينه والمناسير والقوارشة وبخاصة في الثلث بنغازى بنية - سيدى خليفة ، ودمرت في الحرب العالمية الثانية ليعود ترجيحاً إليها العمران بطيئاً قبل الاستقلال مريناً بعده وبخاصة بعد ظهور البترول لقربها من ميناء الزويقية ومرس البريقة وقد لعب البحث عن موارد المياه للشرب والزراعة دوراً تزداد كثافة وتوثيقاً .

المرج :

كانت احدى المدن الاغريقية الحديثة ، وقد نشأت على بعد كيلومتر جنوب غرب المرج القديمة أكبر الواض الكارستية الزراعية على المدرج العلوى الذى يبلغ منسوبه وإيماده ١٢٧٤٢ كم أما أقل نقاط الحوض المرتفع فيبلغ منسوبه ٢٧٦ متر فوق سطح البحر تعريفاً ببحيرة العريق يحيط بها في قاع الحوض ٥٠ متر من التربة الحمراء ، ويقع على طول المدرج مناطق الانواط المشابهة مثل منخفض سالينا والايبار ، وقد قامت مدينة المرج على بعد ٥٠ كم من البحر إذا كانت طلمينة ميناءا ويقع انشاء مدينة المرج متموجة قريبة السطح ولكن شاب اختيار الموقع سوء لوقوعها معرضة للزلازل ، ففي سنة ١٩٦٣ اقيمت مدينة جديدة على اثر تصدع مبانى القديمة ، ويقع مركز الزلازل بالقرب من خط طول ٩°٢٠ شرقاً وخط عرض ٣٢°٧ شمالاً ويقع بؤرة هذا الزلزال على عمق ٣٣ كم من السطح وقوته ٥ ، ويمكن أن المنطقة الواقعة شمال بنغازى على طول الساحل حتى خليج بمة بين طبرق ودرنه والتي تقع خط عرضى ٣٢°٢ شمالاً ، فضلاً عن مدينتى المرج والينضاء ، وقد سبق أن تعرضت منطقة مدينة المرج في أغسطس سنة ١٩٢٦ لهزة زلزالية وقد اقيمت للمرج الجديدة بحيث تقاوم مبانها الزلازل رغم ارتفاع نفقات البناء وقد مكنتها هذا الموقع من سهول الاتصال شمال طلمينة فضلاً عن طوكرة وبنغازى وجنوباً بقرب الايبار وشرقاً ازانى وفي الجنوب كبرواة .

المساحات :

يقع على يمينه على المدرج، التلحظ على طولها الإزاح في الاتجاه أو المستوية القابلة للتوازي، ويمكن أن تحصل غربا على طول المدرج بسهولة (على مقربة من ميناء سوسة) وكانت Cyrenaica دولة للثقافة القديمة، ولكن تركها أهلها على البساطة الآن.

البيضاء :

وقد نشأت على نحو مصطنع إذا أقيمت على ضوء اعتبارات متعددة :

- (أ) على مقربة من نطاق العمران الزراعي لأسباب منها استواء الأرض .
- (ب) اشتمت بجانب زاوية البيضاء إحدى مراكز الحركة السنوسية (١٩٥٩) في كنف القبائل القوية الموالية لهذه الحركة وفي مقدمتها الرعصة فأصبحت عاصمة سياسية لتصبح طرابلس عاصمة إدارية حتى سنة ١٩٩٩ .
- (ج) نشأت طبقا لخطط على نسق حديثة للغاية .

البحر الأبيض المتوسط :

على مقربة من مصر في سهل ساحلي متسع نسبيا تنتشر فيها المزارع على اختلافها على مياه طين مبدئي منصور، وعن البلاد حيث تنحدر المياه على نحو غزيز لتجري في وادي ذرة، وتقامت مزارع المساكن والمزارع وحدها والمنازل وحدها وكانت تنحدر إلى البحر بياقي بركة حتى الاستعمار الايطالي فمذلت طرق وعرة ولكنها غاية في الرعاية حتى الآن.

طبرق :

ميناء طبيعي له أهمية جربية كبرى في الطريق إلى مصر تعد مقلدا تجاريا لمنطقة زراعية ودعوية كبرى بالقرب من السقايف بمصدر الحبوب الرئيسي، تنحدر خطوط بيروك جمل كلشيو عند مرمى الخريفة بما زادها أهمية عن مراكز العمران و مناطق الإنتاج، وإن كان البعض ينتقل عن طريق الشمال ليستقر بهذه المدينة أو يواصل السير للشمال.

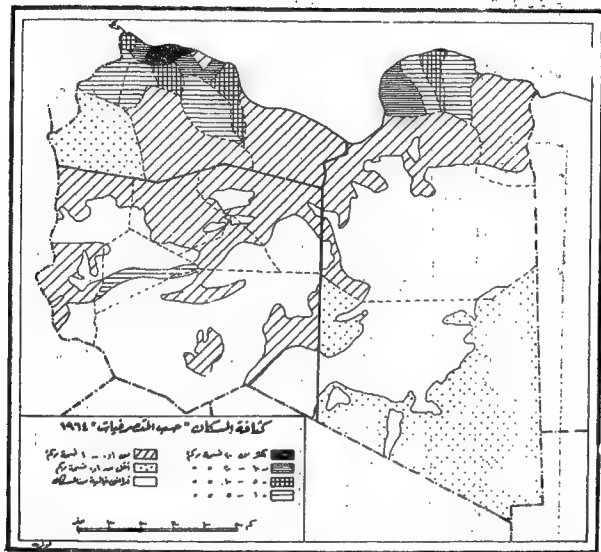
وتبقى نسبة الخمسين الضروس على حركة السكان فجاء تقيدهم وتبلغ هذه النسبة ٩٨١ أنى لكل ١٠٠٠ من الذكور أما نسبة الإناث فهي ٧٤٤ . وثقله إقبال السكان بكل من خرزوق وغات والكفرة على الهجرة نجدت نسبة الذكور ٩٩٦ ، ثم خرزوق بنق ٩٩٦

فزان و ٩١٠ في برقة ، ومن المتوقع أن تختلف هذه النسبة في المدن الكبرى للهجرة إليها فتبلغ في طرابلس ٨٩٦ وفي بنغازي ٨٢٣ لكل ١٠٠٠ ذكور .

وتقدر نسبة سكان الحضر ٣٥٪ أما المستقرون من الريف فتبلغ نسبتهم ٤٤٪ أما نسبة البلو وأشبايم فتبلغ ٢١٪ ، والواقع ان تعداد سنة ١٩٦٤ يعتمد على الأسر في تصنيف السكان اما تعداد سنة ١٩٥٤ فيقدر ان نسبة البلو ٨,٣٪ وأشبايم البلو ١٨,١٪ اما المستقرون من السكان فتبلغ نسبتهم من البلو وأشبايم البلو ٧٣,٧٪ وهكذا انخفضت نسبة البلو رغم الزيادة في عددهم .

ويوضح الجدول التالي والشكل (١٢-٤) كثافة السكان في المنصريفات الليبية حسب تعداد ١٩٦٤ :

المنصريف	الكثافة (كم ٢)	المنصريف	الكثافة (كم ٢)
الزاوية	٢٣,٨	سبها	٤
صبراتة	١٥	الشاطئ (براك)	٤
وزداده	٩	الحون (الحفرة)	١
طرابلس وسوق الجمعة	١٠٠	أوباري	٢
الشمس	٢٦	أورمان	-
برهولة	١٠,٤	مرزق	٠,٦
بنى وليد	١	غلت	٠,٥
مصراتة	٥,٧	بنغازي	١٠,٩
زليطن	١,٧	اجداية	٠,٢
سرت	٣,٥	الكفرة	٠,٢
غريان	٧,٤	البيضاء	٤,٧
يغرد	٣,٣	المرج	٢,٧
نالوت	٢,٢	هونة	٢,٣
غدامس	١	طبرق	٥
مزة	١٠٠		٨٤



شكل ١٢ - ٤ : كثافة السكان حسب التصريفات ١٩٦٨

٢ - عوامل ديموغرافية :

إذا كان متوسط الكثافة في تعداد سنة ١٩٥٤ بلغ ٠,٨٤ نسمة في الكيلومتر المربع فإن متوسط الكثافة سنة ٦٤ وصل إلى ٩,٠ نسمة في الكيلومتر - إذا عرفنا أنها قلّدت على أساس المديرية ، أما توزيع استخدام الأرض في الدولة ، فنقدر نسبة الصحراء فيها ٤٢٪ ، وتقدر أراضي الرعي ٥٢٪ ، أما ٦٪ الباقية فتتكون المناطق الساحلية والحيثية والاضطرّ الغربي فضلا عن المدن الصغيرة على الساحل ومدن حدة وطرق والبضياء والشحات والمرج والعاصمتين طرابلس وبنغازي إلى جانبهايات نايب البترول (بمعنى البريقة - رأس لانوف السدود - الزيتونية ورأس الحزقي).

وإذا كانت سكان تشاد والنيجر يأتون من الخارج ، إلى جانب عدد من الأقباط والمالطيين والاعريق وهم يفضلون نهايات خطوط البترول التي تقدر بنحو خمس نهايات فقط وقد عاد كثير من الليبيين إلى وطنهم من تونس ومصر (٥٤,٠٠٠ نسمة).

الواقع بأن المشروعات وفي مقدمتها التعمير والنشاط البترولي ومشروعات الإسكان قد انحلوا من المدن وبعض موانئ البترول عمالا للسكنى

وقدّرت أحلى مطبوعات البنك الدولي ، بأن نسبة زيادة السكان في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٤٩ كما يلي : نسبة الزيادة في الريف ١٪ (تحتفظ ، على حين تقدر ٣٪ ، وتقدر نسبة الزيادة ٥,٥٪) وتتضمن هذه الاحصاءات الزيادة الطبيعية والهجرة ، ويقدر بالمقارنة مع الدول المماثلة غير معقولة ومثيرة للدهشة .

أما في سنة ١٩٦٤ فإن المعدل في الزيادة الطبيعية يقدر البعض بأنها لا تزيد عن ٢,٥٪ ولا بد أن نسبة المواليد كانت مرتفعة وأن معدلات الوفيات وبخاصة الأطفال مرتفعة أيضا ، وهكذا بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين ٢,٤٪ و ٣,٣٪ .

حجم السكان في ١٩٥٤ و ١٩٦٤

١٩٦٤	١٩٥٤	المصروفات
١٩٠,٧٠٨	١٤٣,٤٠٠	الزاوية
٣٧٩,٩٢٥	٢٤٠,٠٠٠	طرابلس
٣٦٩,٩٢٥	١٢٤,٥٠٠	الجنس
١٣٦,٦٧٩	١١٦,٣٠٠	مصراتة
١٩٠,٧٠٨	١١٤,٣٢٩	طهران
٣٧٩,٩٢٥	٣٢,٩٠٠	سبها
١٣٦,٦٧٩	٢٦,٥٠٠	أوباري
٨٤,١١٢	١٦٨	بنغازي
	٦٧,٤٠٠	بغداد
٨٨,٠١٦	٥٥,٨٠٠	درقة

يبلغ عدد سكان ليبيا - التي تبلغ مساحتها ١,٧٦٠,٠٠٠ كم^٢ - ١,٠٨٩,٠٠٠ نسمة ، أما عدد سكان المدن لسنة ١٩٥٤ فكانوا ٢٥٨,٠٠٠ نسمة أو نحو ٢٠٪ من السكان .

لما عدد سكان التصريفات

التصريفات	سنة ١٩٤٥	سكان المدن
مدينة طرابلس	١٢٩,٧٢٨	١٢٩,٧٢٨
بصريفات الزاوية	١١٢,٧٢٣	٨٠٠٠
سوق الجمعة	١١٠,٤١٩	٦,٠٠٠
زواوة	٣٠,٦٣٤	-
غريان	٥٥,٩٥٦	-
يفرون	٣٢,٥٥٠	-
لالوت	٢٠,٨٥٧	-
خفامس	٥١٤٦	-
الخص	٦٢,٢٧٢	-
مصراتة	٥٦,١٠٢	-
زليطن	٤١,٠٦٦	-
قرويون	٤٠,١٨٧	-
بني وليد	٢١,٩٢٩	-
سرت	١٨,٢٦٤	-
مدينة بنغازي	٦٩,٧١٨	٦٩,٧١٨

ويجزي عدم دقة البيانات السكانية للأسباب التي تكتنف عادة التعدادات الخاصة بالسكان وأيضاً لارتفاع نسبة الرحل الذين يغيرون من حين لآخر المناطق التي يرجعونها من عام لآخر . وتعد طرابلس المشبعة بالسكان ذات معدل مرتفع بالسكان ، فضلاً عن منطقة العاصمة وقد هاجر عدد كبير من سكان المدن لما كانوا يقيمون في البلاد الأجنبية ، وبمجرد وولاه العمل والإقامة من الميسرات والخدمات على اختلافها ، وقد سبقت الإشارة إلى خطر سكن المدن على الوطنيين أي دخول المدن ، أي أن زيادة السكان كانت بمعدل لا يتجاوز ٥٪ كل سنة تقريباً في بنغازي وتزيد نسبة السكان بمعدل ٦٪ كل سنة ، بينما تتأثر طرابلس بزيادة هذه النسبة ، ويضاف إلى نسبة الزيادة الطبيعية ، هجرات السكان من مراكز المنابر على ساحل برقة ومن الأقاليم الليبية ومن الخارج .

تعد اجداية أكثر مدن ليبيا سرعة في زيادة معدل السكان لأنها أقرب مراكز العمران من معسكر شركة اسبوع وقد ظلت مدينة سرت تجذب السكان باعداد متزايدة لقرىها من السدرة وظلمة وقتها تحظر البناء في المدن .

أما البيضاء العاصمة السياسية لفترة فقد ركزت تماما بعد نقلها لطنجة أمام مصرفيه حرة فقد دخلها عدد من الليبيين بعد جلاء الايطاليين في وقت لم تعتمد المدينة إلا على سهولة وخصوبة المنطقة وتوافر مياهها في المنطقة التي قامت بها المدينة . ولا شك أن ظهور البترول قد اجتذب بعض سكانها .

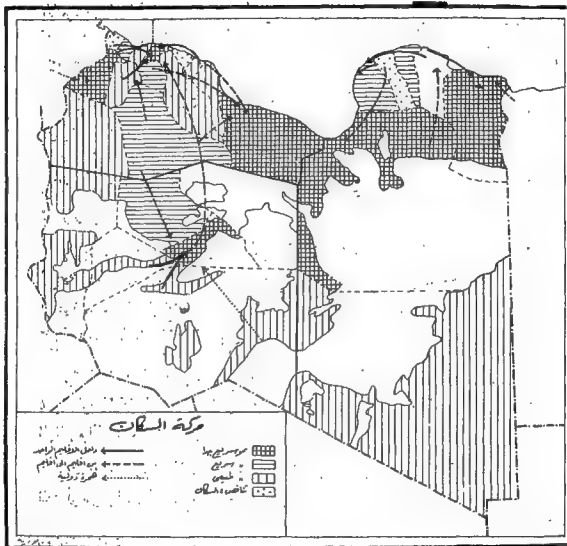
وبالنسبة للمرج فقد كانت مركزا زراعيا وحيويا ، وبعد تعرضها للزلازل هجرها سكانها بحثا عن فرص العمل وخاصة بنغازي وأن كان عدد كبير منهم عاد للمرج الجديد إلا أن من طاب لهم العيش قد آثر البقاء عن العودة .

أما مصرفيات الزاوية والخمس والمرج فقد أن قتل التوابع في النشاط البترول أن على مدينة زوارة مصرفية الزاوية هاجر فيه عدد كبير من السكان بإغلاق ميناء زوارة وإلغاء المنطقة الحرة بين زوارة والحدود التونسية وإغلاق ميناء الخمس وخروج الايطاليين .

أما مصرفية مصراته فقد كانت نسبة زيادة السكان ٢٠,٥% أما معدل النمو الطبيعي فقد بلغ ٢٠,٥% أيضا ، أما مصرفية سرت فقد قدر حينئذ ٤٠% لهجرة السكان العاملين بمناسبة تزايد النشاط البترولي باطراد ، أما غريان فقد ظلت فترة يزداد سكانها ٣٨% في السنة لاقبال البترول على الاستقرار أما في مصرفية فزان فقد كانت عاصمة الاقليم تعرف بمدينة سبا في عهد الاتحاد ولكن قيام نظام الوحدة الذي استدعى قدوم عدد من الموظفين وأمرهم وإن كان عدد كبير من الليبيين قد وقلوا من وراء الحدود ولبعد أوباري . (شكل ١٢-٥)

٢-٣ عوامل اجتماعية

تنتظم سكان البلاد عدد من القبائل التي تنقسم إلى عشائر و بطون وأقصاد ورغم نزوح سكان التراب الليبي المتزايد للمدن فإن العلاقات القبلية لا تنقسم ولكنها كثيرا ما تضطرب وهكذا يضرر حجم الأسرة أو عدة أفرادها ، وتوافر المرافق والخدمات من تعلم ومؤسسات والرفاهية يشجع بنى البلديات منهم على تلجأ أولادهم فيقبلون للندن ويلاحظ أن كثيرا من أولاد النخب ليبيين غلب المشيخ فيليبوا إلى ذات حقيقة للمدارس أو يتركوه ليعيش عند أقاربهم ، وسكان الزاوية والويفية تتجذب بمواهم بعض الطيفية . ولكن في المدن الكبرى يتجنبون هذا قيام علاقات بين بعض النساء في مجال ضيق المناقشة في الأحوال الخاصة بتدبير المنزل .



شكل ١٣ - ٥٠ : حركة السكان في لبنان

وإذا كان سكان جبل نفوسة من البربر يتحدثون بالبربرية شأن سكان زواره على الساحل وقليل من قرى ووديان فران ، فيسود البلاد تجانس في الثقافة ففلاعن الدين ، ورغم تعميم نظام التأمين على العاملين فالكثير لا يزالون يؤثرون أفعال الخدمة العامة و لا يقبلون على العدل بأيديهم .

ولاشك - أن من تعلم في مدارس المدن وكل دراسته لا يفي عن الإقامة في الحواضر والمدن الكبيرة بديلا ، وإذا كان التعاون التطوعي للكثير سبيل البناء في الريف بل واعتماد الأسرة على نفسها في تشييد مسكنها ولاستطيع الأسرة أن تواصل إقامة بين الأقارب أو الجيران كما كانت حين كانت في مواطنها الأصلية لتستبدل ذلك بسكان الحى ويحدد موقع السكن القدرة المالية .

وإذا خرج رب الأسرة أو أحد أفرادها لتكوين رأس مال مثلا ، فالأم والأبناء الذين يرضون من كسبه يلقى عليهم أعباء كبيرة ، كما تبرز أهمية الأم حين يقتصر من خلفهم وراءه الأبناء وخاصة إذا كانوا سفارا ، فالبلاد تمتاز مرحلة انتقالية وبدأت تتقبل المؤسسات والخدمات وتفيد منها وتبذل تدريجيا الخصائص المتوارثة ، ولا يد أن تحت البلاد الخطى حتى تسير ركب الحضرة المتزايد .

وينعكس أهمية القبائل في حياة أمور منها أن شيخ القبيلة هو الذى يتوسط لتوظيف أفراد قبيلته كما يسمى جهد الطاقة في أن من تعلم من أبناء القبيلة تتوافر له فرص عمل مجزى أو مرضى ، رغم قوانين عقود امتياز شركات البترول التى تنص على أن أبناء القبيلة التى تقيم في المنطقة المستقلة ينفذون على غيرهم .

وقد كان من الممكن ربط العاملين بالعدد والتركيب المهني ولكن الإحصاءات لا تتوافر مما يضطرنا لاتخاذ المتصرفية ووضعها من التواحي الاقتصادية والاجتماعية ومدى توافق المرافق والخدمات وأنماط البنى .

فتخضع مضطرون لاتخاذ المحافظات التى تنقسم بلورها إلى متصرفيات ثم مديريات ثم المدن أو المركز العمراني ، ومع ذلك لا يخفى العرض من جدوى .

محافظة الزاوية :

تمتد على بعد ٦ كم من مدينة طرابلس حتى الحدود التونسية وتتفرع الجبل الغربي حتى البحر المتوسط وتبلغ نسبة سكان الحواضر ٤ % وسكان القرى ٦ % وفي المزارع ٨٠ % على حين

لا تزيد نسبة البلو وأشباههم على ١٠٪، ويزرع السكان على الري غربي طرابلس وإلى الغرب منها تقوم الزراعة البعلية « صبراته » أما في الغرب فتسود تربية الحيوان ، وهكذا يقل عدد السكان تدريجيا من الشرق للغرب ، ٨٠٪ من السكان يمارسون الزراعة ٧٪ يرعى الحيوان ١٣٪ في الصناعة والخدمات ، فتوجد مصانع للتوتة واحدة في زوارة وإثنان بصيراته وأخرى في الزاوية وأخرى في بوكاش ويعمل في عصر الزيتون عدد قليل من المصانع ، وتوجد أسواق أسبوعية أو كل أسبوعين وهي مراكز زراعة التي أنشأها الإيطاليون، ويتبادل السكان منتجاتهم والسلع الصناعية المنقولة من طرابلس، وتراوح منطقة السوق عشر كيلو مترات إذا كان ذو أهمية محلية وخمسين كيلو متر للأسواق ذات الأهمية المحلية من حيث نصف القطر وتراوح عدد الحوايت بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ .

وتعد مدينة زوارة التي يقلد سكانها ١٤,٦١٨ نسمة المدينة الوحيدة وهي تبعد ١٢٠ كم من طرابلس ، وعلى العهد الايطالي كانت منطقة حرة وقد فقدت هذه الميزة الأخيرة بعد الاستقلال كما أن ميناءها دمر تماما ولكن أعيد بناؤه ، ويمثل الطريق الذي يشق البله ، جزءا من الطريق الساحلي الرئيسي ، ويقوم المستوصف ومبنى البلدية والسوقان الحديد والقديم ، وتوجد المبانى بالقرب من البحر أما مباني المدينة في الداخل فهي تقليدية وتستخدم فيها الحجر والحجر كمادة ماسكة ، وقد جددت نحو ثلث السكان تعمير أكثرها ويعيش نحو خمسة أفراد في المسكن في المتوسط . وتتوافر فيها المرافق فهناك مدرستان أحدهما ابتدائية والأخرى متوسطة ومستشفى وثمانية مساجد وللادارة مبانى . ويتمتع بالمياه نصف المساكن تقريبا ، أما مياه الشرب فتستخرج من الآبار المحلية أو تنقل من صبراته .

ولما كانت المرافق العامة متوفرة وإن كانت قليلة لتخدم عدد متباعد من السكان في بعض القرى له طابع إدارى والآخر له طابع تجارى ، وتبلغ نسبة سكان الكهوف ٤٪ (٩٦ ٪ بالاحجار) .

وتتوافر في مساكن القرى المياه في ٦٤٪ والكهرباء ٦٨٪ و ١٣٪ بنظام الصرف الصحي .

أما المزارع التي تستخدمها مراكز قروية فتتكون من عدة مزارع أو مزارع منفردة أما المزارع الأخرى تنقسم للمزارع الايطالية تراوح مساحتها بين ٢٥ و ١٠٠ هكتار تستخدمها مراكز فردية تتباعد بمقدار ١٥ - ٢٠ كم (المسجد للمدرسة والنادي وقسم الشرطة والإدارة) ٧٧٪ .

من المساكن مشيد بالأحجار ١٦ ٪ ، يستعمل فيها الحجر والطين و ١٧ ٪ من أكواخ القش لعمل المزرعة .

أما مساكن الوطنيين في صرمان مثلا فظهر فيها لأول مرة الخيام إلى جانب أكواخ القش ولكن المساكن الحجرية فتبلغ نسبتها ٨٧ ٪ .

٤ - عوامل ثقافية :

قبل العهد الإيطالي كانت أهم مصادر لتلقي العلم المدارس الدينية وحين حل الاستعمار الاستيطاني على يد الإيطاليين تعلم الكثيرون كرها أو طوعا اللغة الإيطالية ، وقد اقتصر التعليم الخاص بالليبيين على التعليم في مراحله الأولى ، ولما كان السكان الوطنيون يحرمون من الإقامة في المدن ، فقد تعلموا في المراحل الأولى وحيث أقاموا مراكز استيطان قليلة مقصورة على الليبيين وفي مصانع حرفية فحسب ومن لم يخضع لهذا النظام اضطر إلى أن يعيش في البادية لرعي الحيوان أو الزراعة المتنقلة في الوديان ، وقد كان السكان من البربر على عهد الاستعمار الأجنبي في برقة والفينيق في طرابلس يعانون من الانقسام الثقافي بين من يتحدثون البربرية من بربر الجنوب في مناطق الاستيس والزراعة المتنقلة ، أما الفينيقيون فقد انتصروا على إقامة متاجرهم على طول الساحل وحين جاء الرومان قاموا في المدن الأخرى التي ظلت محفظة بظلمها الأجنبي وكن الرومان أكثر نفوذا صوب الجنوب حيث يتحصن البربر .

أما العرب فقد كان عددهم في بادئ الأمر أي عند الفتح العربي قليل يعيش أكثرهم للدفاع ، ثم جاءت موجة بني هلال وبني سليم من البدو الذين جروا الخراب للبلاد ولكنهم لعبوا دورا في تعريب البلاد . وتزوجوا من البربر وإذا كان المستعمرون القدماء قد اقتصروا على الساحل بوجه خاص وتبادلوا المنتجات وفي مقدمتها الحيوانات والسلعوم والحلفاء ، فقد حول العرب في برقة اتجاه العمران والمدن للداخل مثل اجداية وودان ، ولكن في الأثر كان السكان دائمي الاغارة وممارسة الجهاد من سواحل طرابلس لمواجهة سفن الغرب فلم يعنوا بالتعليم والثقافة ، ورغم عدم تشجيعهم فإن الحرب الإيطالية قد اضطرت الكثيرين للهجرة إلى سوريا ومصر وتونس بل وتركيا .

أما بعد التحرر من إيطاليا فقد أدى عجز الميزانية إلى افتتاح المدارس الحديثة لتنشيطها ولكن ظهور البترول مكن الأكثرية من التعلم في كل مراحله ويلاحظ إقبال الطرابلسيين على التعليم حتى الجامعة ، لأن البدو الذين في برقة كانوا يقنعون بقسط متواضع

من التعلم ومنح للفتاة من الدراسة بالجامعة جنبا إلى جنب الفنى . فلم يقتصر الاهتمام بالثقافة على افتتاح المدارس والكليات فقامت المطابع واستخدمت المطبعة التي كان الإيطاليون يخرجون بها مطبوعاتهم وكونت الفرق التمثيلية والأغاني المألوفة ، وقد أسفرت مجهودات الحكومة عن إقامة مراكز ثقافية ومكتبات ودور عرض سينمائي ، وكانت المدن أهم مسارح أو مجال لهذا النشاط .

• - عوامل سياسية :

في عهد الاغريق الذين قدموا من كريت أقاموا مدنا خمسة كبرى حكموها على نسق المدن الاغريقية في بلاد الاغريق ، فكانت كل دولة تقوم وحولها عدد من القرى لما صبحت دول مدينة يتمتع سكانها بالديمقراطية ولكن كثيرا ما يلب التزاع بينهم يباعث من التنافس وغيره من العوامل ، أما سكان الجنوب فكان يسود السكان من البربر النظام القبلي من العصبية والشجاعة وكرم الضيافة وغيرها فأق الرومان ليحكموا البلاد حين غزوها فأخضعوها لحكمهم دون تغيير يذكر في حضارة هؤلاء السكان ، أما في طرابلس فكان الفينيقيون يقيمون مدنا على الساحل وتحويلها إلى مخازن لما تجلبه القوافل القادمة من الجنوب ، ولتضادى التزاع بين حكام طرابلس وبرقة أقيم القومس ولازال قائما ، ثم جاءت الدولة البيزنطية فوجدت البلاد وكانت في نزاع مع البرافيتيين الذين تحصنوا في بلادهم فكثرت الرومان مؤثرين اتخاذهم حلفاءهم للإبقاء على خطوط التجارة ، وكان الرومان أشد تغلغلا في داخل طرابلس فأقاموا السلود في الوردان وخطوط للدفاع كما - هو معروف - على الحدود .

أما في فزان فقد كان طوال تاريخها أما مستقلة أو خاضعة لحكم حكام طرابلس . وقد تعددت العواصم بتعدد الدول الحاكمة فجزر ماكانت عاصمة الجرميتين ثم أصبحت بجاعة من سكان كانم فأغفلوا مدينة مرزق عاصمة فزان ولم تنج هذه البلاد من أناس أثوا من الغرب ، فأنشأوا عاصمة جديدة هي في مدينة زويلة في عهد بني الخطاطب . وفي القرن السابع ثم القرن الحادى عشر فتح العرب ليبيا وتأثرت بعض مراكز العمران من الخواصر فزالت كثير من المدن القديمة وإن كانوا قد أسسوا مدنا أخرى داخلية لتزعم بها القوافل ثم أتى الأتراك فلم ينشئوا مدن جديدة فأخلت الموانئ القديمة تفقد كثيرا من أهميتها وحين سيطر أولاد سليمان على فزان عاثوا في الأرض فسادا ، ولم يكن عهد القره منلى بأحسن وإن كانت طرابلس قد اضطربت بأنها مدينة وميناء . وقد جاءت الستوسية كخفكة دينية وجدت مجالا خصبا بين بلو الجبل محالا فسيحا وقد أثروا لتشجيع البدو على الاستقرار بإنشاء زوايا تزعم :

الأدنى حولها وقد ساهمت هذه الحجرة في استنباط الأمن والتشجيع على إقامة مراكز العمران الصغيرة .

أما في العهد الايطالي فقد أدى البحث عن المناطق الصالحة للزراعة وإنشاء مزارع أى قرى زراعية إلى استقرار المستعمرين الايطاليين وإلى تخطيط المدن على نسق ارتقوه ، ثم أحياوا مراكز ساحلية مثل أبولونيا وطمينية وقصر حمد لخدمة تجارة المدن الداخلية . أما بعد الاستقلال فهاجر عدد كبير من الايطاليين فتدفق إليها الليبيون للاستقرار في حواضر وقرى قد جرموا من سكانها ، وبعد صراع ومنافسة بين طرابلس وبرقة انتهت بتوحيدهما فحكم حكام المناطق الأخرى التي توحدت باسم ليبيا ، وقد أسفر التنافس بين القبائل التي عرف قوادها باسم « المهاجرين » وتمتعوا بمكانة خاصة ، وقد كانت الوزارات تؤلف مع أخذ ما يعرف بالتوازن القبلي في الحسبان .

٦ - عوامل اقتصادية :

كان السكان في أول الأمر يربون الحيوانات التي يرعونها بين الهضاب والجبال التي تجود فيها المراعى ويبلرون الشعر والتمح ليقننوا بها وأخلوا بتقنون عن الغزاة الذين توالوا على البلاد زراعة أشجار الزيتون والفاكهة وحين اندمج البربر بالقادمين الأوائل عرفوا أنظمة جديدة من الزراعة لم يكن لهم عهد بها من قبل ثم أخذوا بنظام للممارسة يتيح لمن يزرع هذه الأشجار أن يأخذ نصيبا منها عند الانقسام ، وقد وجدت هذه الأنظمة مجالا واسعا في طرابلس ضنها في برقة فكثر السلود الترابية في الوديان حتى احتفظ هؤلاء بما خلفه لهم أجدادهم من فيتيين ورومان من الاستفادة من هذه السلود : الترابية والانتفاع بماها على أحسن وجه ممكن ثم جاء العرب من بني هلال وبني سليم ، فكانت برقة مسرحا لصراعاتهم فاشاعوا فيها الدمار على حين بقيت طرابلس بعيدا نسبيا عن مجال الصراع حيث كان يسكن البربر من قبائل نفوسه فأجادوا استخدام المياه في جيلهم واحتفظوا بملذبة من مذاهب الخوارج يربطهم بملذبة الأباضية .

أما الصحراء فكانت مسالك لقوافلهم التي كانت تجتذب تجارة الجنوب إليهم من أبوس وعاج ووبر وجلود الحيوانات وكانت تدر على موانئ الشمال سواء في برقة أو طرابلس أو سرت أموالا طائلة قبل أن تتحول هذه التجارة منذ القرن الخامس عشر عن طريق البحر إلى موانئ أوروبا في الغرب والجنوب وقد تضاعفت ثروة هذه البلاد بعد ذلك .

وقد قسمت البلاد قبل الاستقلال بين طرابلس وبرقة في يد الإنجليز وإفريان التي سيطر عليها الفرنسيون ، وقد أنصرفت هذه الدول إلى القيام بدراسات استطلاعية ، كما أطلعوا على أمن ممتلكاته الإيطاليون ، وقد كان النظام الداخلي بعد الاستقلال يربط هذه المناطق الثلاث برباط الاتحاد الفيدرالي ، وقبل أن الحكم أخذ في الاعتبار الظروف الجغرافية ، وكان يحفظ البريطانيون والأميريكيون بقواعد كانوا يحاولون سد العجز في ميزانية البلاد من طريق هيئات للمعونة بريطانية وأمريكية ، ومن الطبيعي أن الدولتين كانتا تتمتعان بنفوذ في حكم البلاد ثم بعد سبتمبر ١٩٦٩ جلت القوات البريطانية والأمريكية من هذه القواعد.

ثم ظهر البترول في جانب برقة من الحد الفاصل القديم بينها وطرابلس مما أزعج روح الحسد ، فأقاموا وحدة مترابطة وأغلقوا طرابلس عاصمة إدارية ، وأنشأوا البيضاء عاصمة دينية في حماية القبائل الموالية ، ولم يعد لكلمة برقة وطرابلس إلا معنى جغرافي ، وقسمت البلاد جميعها إلى محافظات ومقاطعات ثم متصرفيات التي قسمت بدورها على أساس قبل إلى مدريات وهكذا تماسكت البلاد حتى قامت الثورة في سنة ١٩٦٩ . وفي عهدها بعد تضاعف حصيلة البترول أخذت على عاتقها مهمة التعمير من مرافق ومصانع ومشروعات التنمية الزراعية .

٧ - عوامل تاريخية :

تردد الأغريق على سواحل خليج عجة قبل أن يهبوا إليه ويتخلون طريقهم على مدرجات الجبل الأنحصر. أئزروا ما القوا ذراعته من حبوب وكرزم ويزبون. المواشي التي ألوا تربيتها في جزيرتهم كما تأثروا بالنظام السياسية إذ كانت كل مدينة تحيط بها قرى تكون دولة صغيرة ، وكانوا يبدلون جهدهم في سبيل الاحتفاظ باستقلالهم فلما طمع أحد حكام هذه المدن في السيطرة على بقية المدن لم يدعوه ليطغى عليهم بل يسازحون إلى نجدة المجتدى عليه حتى يحفظ كل باستقلاله ولكن كان يغلت الزمام أحيانا من الحكام يسمى إلى السيطرة على بقية اللويالات الأخرى وكانت العلاقة بين سكان الداخل من الزبير والأغريق القادمون من وراء البحر . كانت علاقة عداء وخصوصة فكانت تقوم بينهم بعض لحروب بين الحين والآخر إلى أن ألوا بعضهم بعضا فأصبح البربر يقدمون نبات السفنوم العجيب في أثره الطي وبعض مواشيهم في مقابل بعض ما ينتج هؤلاء الأغريق . وحدث اختلاط وتزاوج في نطاق ضيق أنشع تدريجيا حين ألف كل من الفريقين الآخر.

أما في طرابلس فقد نزل الفينيقيون الذين أسسوا قرطاجته وأنشأوا ثلاث مدن هي أوبار وسبزاطة ولبيدة القديمة - لتتجر فيما تجلبه القوافل من داخل أفريقيا من السلع والرقيق ، وظلوا يشكثون أمرهم فترة من الزمن استضافوا أثنائها مما در هذه التجارة عليهم من مكاسب وذلك قبل أن تنتقل إلى يد الرومان أسوة بالمنطقة الشرقية التي خضعت هي الأخرى لحكم الرومان أيضا وأصبحت شبكات طرق النقل تنسج إلى الموانئ في برقة أو طرابلس على السواء قبل أن يأتي العرب للسيطرة على هذه الممتلكات الواسعة. ويعملون بقوافلهم من الأبل على طول خطوطها فترة طويلة قبل أن يأتي الأمراء والأمر التي تنتمي إليهم كأمرة القرنى قبل أن تقع أخيرا في قبضة الاستعمار الإيطالي ١٩١١ ميلادية .

وبعد الحرب العالمية الأولى سيطرت إيطاليا تدريجيا على ليبيا ثم قامت الحرب العالمية الثانية وانتهت بإيطاليا تاركة ليبيا في يد الحلفاء .

تنميط عملية التحضر

١ - المتصل الريفي الحضري :

وإذا كانت التربة في العالم نحو زيادة الاتجاه نحو الحضرية والبنحضر Urbanism, Urbanization فإن بين الريف والحضر تقوم منطقة انتقالية تتداخل فيها مظاهر هذين البنطين ، فالمدن تحتاج إلى منطقة تتبادل الخدمات بينها ، فالتعليم والتنظيف والنشاط التجاري والبر فيه والانتقال للعمل في رحلة يومية من جانب ، نجد أن تزويد المدينة بحاجتها كلما أمكن بالحضرات والفواكه فضلا عن الحبوب الغذائية والألبان والمنتجات الزراعية الأخرى ، وقد يطلق على ظاهرة الانتقال بـ اسم Rural-Urban Continuum فأيضاً ذلك إلى تضخم المدن التي كثيرا ما تقل كثافتها فتظهر مناطق الاطلاق وسط المدينة ليقيم سكانها في أطراف المدينة أو في الريف ، كما أن الأثرياء من سكان المدن يقيمون مساكنهم حيث تقل كثافة استخدام الأرض في أطراف المدينة والمدينة قد تندمج مع قرى كانت تقع على بعد من المدينة ، وقد تكون هذه المراكز العمرانية من المدن الصغيرة ، فشق الطرق وغيرها من طرق النقل ووسائل الانتقال وزحف المدن بعمرائها التميز ، إلى جانب عدم توافر مبسح للسكنى فضلا عن ارتفاع أسعار السكنى في المدينة وروخص نفقات الحياة المتزايدة في الريف .

أما في ليبيا فقد أخذت طرابلس أولى المدن في البلاد تهذب إلى المدينة مدينة سوق الجمعة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المدينة ، أما القرى بينها فقد تحول سكانها من نمط الحياة الريفية إلى ذلك النمط السائد في المدينة ، وقد تحضر عدد كبير من سكان القرى ، ولكنها ظاهرة متفاوتة الدرجة لظروف القرى المتباينة ، أما بنغازي فرغم تحدها عند الأطراف في البركة والكيش وتقع بينه وقرى الساحل وبخاصة في الشمال على علاقات تزداد تواتراً ولكن ندرة أماكنها هذه القرى ، نشأت حول قرية بينه التي نشأ فيها مطار وكان يظن أن المياه سطحية أو قريية وكانت محدودة الإنتاج فتزرع زراعة بطيئة والأخرى زراعة على الري وقد أمكن بعد ذلك العثور على المياه الباطنية عميقة بما يشير بالاعتماد عليها في الزراعي ، ولقعر الريف حول المدينة التي جاءت تمتدق نحوها على قرى صغيرة ذات مقدرة محدودة على الإنتاج الزراعي أخذ السكان يحضرون كثبان الرمل ليقربوا من مستوى المياه الباطنية ويزرعونها بالخضروات بصفة خاصة .

٢ - معايير التمييز بين النمط الريفي والنمط الحضري :

يتميز الريف بعدة خصائص أهمها :

١ - مساكن المدن كثيراً ما تشيد من مواد خام حديثة رغم وجود بعض الأحياء والمساكن شيدت في العهد السابق للاستعمار الإيطالي ، أما الريف فمساكنه تستخدم فيها عادة المواد الخام من البيئة المحلية .

٢ - للتراحم وانتقاء الأراضي الفضاء للسكنى ، أما في الريف فيقيمون عادة مساكنهم في أراضي القبيلة دون مقابل ، وتنتشر في هذه الجهات القوضى لأن كثيراً ما لوحظ أن أسرة الفرد تتعاون في إقامة المسكن الذي يتميز عادة وقد تطويع دون مقابل جيرانه وأهل قبيلته وأصدقائه وكثيراً ما تتبع نسقا يتكرر فهناك غرفتان عند المدخل تستخدم أحدهما للضيافة والأخرى للطهي ثم تنشر الغرف وأهمها مخصص للنوم تتحلق حول فناء متسع يستطيع النساء في المنزل أن يستقبلوا الشمس والهواء وهم بعيدا عن الأبصار .

٣ - على حين يعيش امر القبيلة في منطقة متميزة في الريف نجد أن سكان المدينة يسكنون كأفراد ينظمون في شكل نطاقات يسود كل منها دخل معين في التقاليد والتنظيم الاجتماعية .

٤ - لم يلاحظ سكان المدن، علاقات الدم وإنما تظهر منظمات لتقديم الخدمات وفور العلاج وتبرز الفردية في وضوح ، فالخبرة في المدن وزملاء العمل والاصداقاء هي الرباط الاجتماعي في الحضر ، وقد يتعارفوا للتردد على نادى أو مقهى أو أندية رياضية .

٥ - يبدأ يقنع سكان القرى بما ينتجونه عادة ويحيون حياة بسيطة نجد أن مجالات الاتفاق وتظهر متطلبات جديدة ولا ينتج أكثر مما يحتاجه في حياة أما الحضرى فيترع للترفيه فتكثر النقود المتداولة في المدينة .

٦ - كثيرا ما يشتد الكفاح بين سكان المدن على تقيض سكان الريف .

٧ - يعد سكان الحضر أشد حاجة للتعليم والاشراك في السياسة بفاعلية بالنسبة لسكان القرى .

٨ - وهناك علاقة وثيقة بين حجم السكان الحضر اى عدد السكان وبين التركيبة المعيشية ، وقد أخذنا ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر حدود للنمط الحضرى سنة ١٩٥٤ ، أما سنة ١٩٦٤ فيتدخل ضعف العدد حد أدنى الحضر .

ويقع السوق في وسط قرية صرمان المركزية التي بها ٥٠٠ حانوت وتخدم على بعد ٥٠ كم ، ويوجد إلى جانب السوق ثلاث مدارس ابتدائية وأربعة اعدادية إلى جانب قسم الشرطة والمسجد ومكتب البريد ومحطة بترين وصيدلية والمنطقة محرومة من الكهرباء وتتراوح جملة المزارع Farm Estate بين ٢٥ ر ١٠٠ هكتار ولكن متوسطها ١٠ هكتار وينطبق ذلك على ابيها بوجه عام ، ولا يتسع المقام هنا للتمييز بين التصريفات المختلفة .

٢ - مميزات عملية التمييز الحضرى :

الوحدات الحضرية :

تعد المدينة قمة التطور ويعتينا من دراساتها النواحي الوظيفية - ، والديموغرافية والمورفولوجية أى أنماط المساكن ، فضلا عن خطة البناء ، وكما تتبادل المدينة مع منطقتها السلع والخدمات التي تعكس على النواحي السابقة للمدينة، فان مركز المدينة سرعان ما تمتد لى أحيائها الدمار لتنتقل إلى الأطراف ويعاد توزيع أهمية هذه الوحدات أو النطاقات في توزيعها تقع حول الطريق الساجل المنطقة التجارية سوقان صغيران في أطراف المدينة على الطريق الرئيسى ويخدمان منطقة السكنى القديمة ، ويوجد الميدان الكبير وآخر صغير أمام

المسجد في وسط المدينة، وتوجد المقبرة خارج المدينة، أما المنطقة السكنية الجديدة في الشمال والشمال الغربي .

وتتركز أهم وظائف المدينة تقع وسط المدينة حول الطريق الرئيسي الذي يشقها ، كالسوق الحديث والقديم ومبنى الإدارة والعيادة الطبية ، وللمقارنة يمكن أن تأخذ طرابلس مثلا تتكون من مدينة قديمة صغيرة نسبيا تحيط بها المناطق الجديدة الكبيرة نسبيا ، فيوجد النطاق السكني الأول هي المدينة القديمة يحيط بها سور دفاعي ، يليها نطاق آخر أكثر حداثة يتأثر ارتفاع المساكن بعرض الشارع ولكنه لا يعلو ٢٦ متر بأى حال من الأحوال ، ويتجة النطاق جنوبا بشرق وغرب ، يليها نطاق لا يزيد ارتفاع مبانيه وأكثره من الفيلات عن ١٥ متر ويقع جنوب النطاق السابق وتقل فيه كثافة السكنى ، اما إلى جنوب السابق إلى الشرق فنقل كثافة السكان كثيرا ، وأما الحديث جدا فيمتد من الغرب للشرق على طول الساحل .

ولكن توجد مناطق خربة مثل سيلدى مهيوس وبن غشير فتقع سيلدى مهيوس إلى غرب المدينة لقربها من الساحل تنتمى منذ سنة ١٩١١ إلى احلى القبائل ، والهجرة من جميع أرجاء طرابلس وتبلغ ٢٥٪ من السكان الحاليين قدموا في السنوات الأخيرة ، وتوافر فيها الخدمات العامة ، وعلى حين يعيش السكان القدامى في مساكن من الأحجار يقيم القادمون الجدد في براريك ، اما بن غشير التي تقع غرب الطريق للمطار وجنوب المدينة ، وتوجد أربع قرى بناها الايطاليون للعمال من الليبيين وذلك سنة ١٩٢٩ ، وانضم السكان الأصليون إلى جباب مهاجرين جدد ، أما القرية الرابعة فمقصورة على الليبيين سنة ١٩٦١ ووفد إليها المهاجرون من الليبيين القادمين من تونس ، ويوجد ثلاث مناطق صناعية الشمال الغربي والجنوب الشرقي والوسط والإدارة في وسط المدينة والنطاقين الثاني والرابع ، وفي المدينة القديمة والنطاق الثاني فيوجد الأحياء التجارية ، أما السوق العام فيقع على كثر من المنطقة الصناعية في غرب المدينة القديمة كما بنى حديثا سوق عام يعد مركزا للقيام بجميع وظائف ، وقد شيد ٤٪ من المساكن من الخرسانة ، ٦٩٪ من الأحجار ٣٪ من الطين ، ٤٪ من البراريك من الخشب والصفيع .

الاشكال الحضرية :

١ - سكن ما يحتاجه الليبيون الذين سمح لهم بعد الاستقلال على المباني والمؤسسات في المدينة الايطالية القديمة في طرابلس أقيمت فيلات ، وغيرها من البراريك والمباني الخربة

في النطاق الخارجي لأن المدينة القديمة «الابطالية» لم تتسع لهم ، وتزداد المناطق الحضرية على الأطراف أي في النطاق الخارجي. أما المرافق الجديدة فقد أضيفت للمدينة مثل الملاعب والمتنزهات والحمامة والمعرض .. الخ أما يتغذى ثاني المدن فصهرها وحداتها لأن جزءا كبيرا من موقع أو موضع المدينة ، كان يتكون من خلجان ومناقع وسبخات ، وهي تختلف عن طرابلس في أن المدينة الرئيسية وهي الثانية تظلها الحيان التجارية والإدارية بل والترفيه أيضا ، فالمباني المتعددة الطوابق والمباني ذات دور السينا والحوانيت والمكاتب والفنادق .. الخ تقع كلها في النطاق أو المدينة بالوسطى الحديثة وهي في هذا تختلف عن طرابلس ، أما النطاق الثالث السكني ، فقد قامت منطقة تسد حاجة المدينة من المساكن ، وقد شيدت دون خطة أو نظام .

٢ — مدن نهران مثل سبها يستعمل فيها جذوع وسعف النخيل فتبلغ ٤١٪ من المساكن مشيدة من الأحجار على خين نجد ٧٩٪ من كتل الطين اما مباني الحكومة فلها سقف من الخشب يغطيها الطين ، أما مباني الموظفين فلها سقف من الخرسانة وتبلغ نسبة المساكن ٥٪ فقط

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : المدينة القديمة ، ولكن لعدم صلاحيتها لأن تكون مقر الإدارة وسكانا موظفي الإدارة أصبحت المدينة الجديدة صحيحة شيدت بالخرسانة المسلحة والشوارع منسقة متقاطعة بنظام ، وقد زودت بالكهرباء والمياه النقية والحارة . اما المنطقة الحديثة فهي مباني تقليدية سنية الظروف يغطيها الوافلون من الليبيين المهاجرين تستخدم قوابل الطين والأحجار . ولعدم توافر الأمن أقيمت قلعة وسور لحمايتها .

درجة النمو الاجتماعي والاقتصادي

ينقسم الاقتصاد الليبي إلى قطاعين الأول وهو الذي يسود الريف ويتيح الفرصة للعمل للشر الأكبر من الأيدي العاملة ، ولكن مساهمته في الدخل محدودة ، إذ يغطي عليه الدخل من البترول ، ورغم أنه يحتلب عددا متزايدا يتقاضون أجورا مجزية إلا أن نسبة من يعملون في هذا المجال لن يكون عديدا كبيرا منها كبروا .

وبفضل توافر الأموال وضمت مشروعات كبيرة للتنمية الزراعية ، كما أنها أدخلت في توسيع قاعدة الاقتصاد والعافن الصناعة ورفع مستوى دخل قوى الدخل المحدود حتى

مختار ، والتوسع في الخدمات في التعليم والصحة والنقل والمواصلات والرياضة ومنذ أن
 دور البترول اموالا تسد العجز في الخيرية ويبنى منها فائض ، شاهدت البلاد ثلاث ثورات
 للسياسة والاقتصادية والاجتماعية فقامت الفلاحون بالمران ، ثروة البلاد الحقيقية ليس البترول
 ولكن ينفد السكان منها انه لا بد أن يستثمر دها في البشر كزاس تلك بأن يكونوا اصحاء
 متعلمين وأن لم خبرتهم تمكنهم من شق طريقهم في الحياة ، ولكن الدخل المتضخم له آثار
 سيئة فقد انعكست الثروة على جنبها البلاد من وراء البترول على الزراعة الرعي فقد تضاعفت
 قيمة المستورد ارتفعت نفقات الحياة فقد أهملت الثروة الخيرية بل أضيرت الحرف المهن
 اليدوية التي أكثر السكان عليها السلع الصناعية المستوردة ، أما ارتفاع الأسعار فقد غاث منه
 سكان المدن بصفه خاصه ، أما الزراعة فقد هجرت مزارع وكثير منها حلت وكانت تمارس
 بجهد كبير يتطوى على مجازفة أو مقاومة مع المطير ، وهكذا كانت المزارع كثيرا من قلة
 الأيدي العاملة الذين هاجروا للمدن ، ويؤيى البترول وتغير نمط الحياة التي كان يجيها
 الشعب بزيادة اعتمادهم واستهلاكهم للواردات من المؤن الغذائية والسلع الصناعية الاستهلاكية
 إلى مواد الترفيه التي أقبل عليها السكان .

أما من النواحي الصحية فقد قدر عدد المواليد ١٠ يعيش منهم ٧ وذلك للنقص في
 دور التوليد والعناية بالأطفال والأمهات ، وعلى حين يبلغ المصابون بالراكوما ٧٥٪ ،
 فإن الملايا والبلهارسيا متوطنة كما يتفشى سوء التغذية والدرن .

وقد تم تشكيل مجلس وطني لشئون الغذاء والتغذية لتحديد ورسم السياسة العامة ،
 وقد أنشئ ١٨ مركزا للمكافحة فضلا عن الإنتاج أجنحة له في المستشفيات الخديعة ، وقد
 استأصلت الملايا ومزاجة سخالاته في الواحلت الخنوية ، وقد أكتن السيطرة التامة على
 البلهارسيا في مناطق ثلاث موبوعة هي سبا وصبراته ودرنه وأما التراكيوما فقد عولجت جاجيا
 بين طلبة المدارس .

بأسلوب الحياة

ألف الليدون أن يعيشوا في أسرة تضم في مسكنها جبلين وتتمنى إلى قبيلة معينة ، تهب
 لحياته ، يقسمون أراضي زراعة القمح والشعير التقليدية في أرض داخل وطن القبيلة يمكن
 في أمتد لها متقطعة أخرى إذ لا يصب متقطعة جمل كلف ، ويصنق ذلك على المراعى ،
 ويختلف حقو وعصبية القبيلة التي يستمد منها هيته ومركزه في المجتمع ، وليست هذه الأرض

ملكا خاصا ولا يجوز التصرف فيها لغرياء ، فتردده على المدينة القريبة أو المشروعات التي يفيد منها ويقوم عليها غريب تجعله أوسع أفقا وتبرر فرديته فلم يعد يتعامل في نطاق قبيلته . وقد يتعلم وهو يتزعم ويحترم الأعمال الكتابية ولذلك تضخمت الإدارة وأصبح موظف الحكومة له مكانته أما الأعمال اليدوية فلا تلقى احتراماً ، وهو يحاول لإبراز الشخصية أن يقيم سكناً خاصاً ، وهكذا أصبحت أسرته أقل عدداً ، كما خفت حدة التثبث بالحجاب في المدينة بصفة خاصة ، كما تغيرت القيم فالشجاعة وكرم الضيافة والسيطرة الأبوية والشعور بأن الخدمات المتاحة حقاً من حقوق المواطن ، والجنوح نحو البساطة والخشونة في الملبس أو الغذاء ، كل هذه النواحي تغيرت كثيراً أو قليلاً ، فسكان المدن يأخذون نصيب طابع الحضرة فتقطع العلاقة أو الانتهاء بالقبيلة تدريجياً ، وتزداد أعباءه فتتضاءل أسرته تدريجياً ، وتنشأ خدمات ومرافق قد يشارك فيها سكان الحى أو الحيرة فلا بد أن يظهر نوع من العلاقات الجديدة بين المشركون في هذه المؤسسة التي تقدم خدمات ، فإذا قامت علاقات جديدة غير الأوضاع القبلية التي كانت مألوفة لديه قبل الهجرة تعاونوا وقل اعتمادهم على الحكومة . . .

ولكن بعضهم لم يتدفع بعد في المجتمع الجديد إلا بلزجاته متزاوية وتزداد أهمية المال ، كما يقبل السكان على المسيرات كاللعبم والزفة والطلاج الصحي والرياضة .

وقد ألف عدد كبير من السكان أن ينتقلوا إلى منطقة تبعد عن مزرعتهم التي تزرع زراعة مروية « السايه » وينقلون إلى هذه المنطقة التي تزرع بعليا بالحجوب ، فهناك رحلة للحوت والبلناز من شهر ديسمبر حتى مارس ، وقت تنقل الأسرة كلها للقيم في حوش كل في غوفة وقد تقم في كوخ أو خيمة أو في غلاف كمالحال في جبل نفوسه وبصفة خاصة أميا : أشياخ البلو . فهم يزورون أبنائهم التي يبلغ متوسطها ثلاثه هكتارات زراعية بعلي ، وفي أكتوبر يتزوجون حتى أو لشراء التتو ، من الواحات الداخلية أو بلاد الساحل ، وخلال خمسة أشهر من منتصف نوفمبر إلى منتصف أبريل يقضون هذه الرعي وللتنقل داخل منطقتهم الإدارية ويعيشون في خيام وبعد ذلك يعودون لمنطقة الحجوب لحصاها وقيمون في زرائب ويعيشون متباعدين ويموزهم الماء ويتجولون في وطن القبيلة إلا في سنى الجفاف والصحط : أمه اليلو ، فيفتحونه الكلاء ، تواجين من وطنهم بالصوره فتحتجولين وراء الكلاء ولا يعودون لهذا الوطن إلا بن سنة وأخرى ، ويموزهم التعليم وتوافر المياه ليحيوا حياة صحية .

مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا

(د) التحضر والسكان (حجم وتركيب وتوزيع)

١ - الزيادة الطبيعية ونمو السكان :

تزايد عدد السكان بين تعدادي سنة ١٩٥٤، سنة ١٩٦٤. يتخذ أن أسجلنا من عاد من المهاجر ومن الليبيين ويقدر عددهم ٥٤,٠٠٠ بمعدل نمو ٣٪ ولو أن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال يجعل هذا التقدير مبالغ فيه ، يضاف إلى ذلك أن تعداد سنة ١٩٥٤ مبالغ فيه أما تعداد سنة ١٩٦٤ فقد ينطوي على زيادة في عددهم ، لأن كثيرا من نزوحا للمدن أو لمواني البترول قد قيدا مرتين في موطنهم الأصلي ثم في محل أقامتهم الجديد ، كما أن من توفي في مهجرة لا زال مقيلا في محل ميلاده .

وقد قدرت بعض الهيئات الدولية الزيادة الطبيعية ٣٪ في المدن ١٠٪ في الريف أما البنك الدولي للتعبير والتنمية فقد قدر الـ١٥٪ في السنة وذلك بتحفظ ، ويقدر البعض بأنه ١٨٪ - ١٦٪ في السنة ولكن إذا حاولنا أن نستخلص من هذه النسبة التي تشمل الهجرة والزيادة الطبيعية الأخيرة فقط، فإن تتجاوز ٢,٥٪ وعلى ضوء متوسط دخل الفرد يمكن تقدير الزيادة ٢,٤ - ٣,٣٪ في السنة .

٢ - صافي الهجرة ونمو المدن :

سوف نتخذ ٢,٥٪ كزيادة طبيعية للسكان تقديرا على ضوء الدول المشابهة في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

المدينة	السكان ١٩٥٤	السكان ١٩٦٤	الزيادة % في السنة	الزيادة النسبية	الزيادة بالهجرة
طرابلس	١٢٩,٧٢٨	٢١٣,٥٠٦	٦,٥	٢,٥	٤ /
بنغازي	٦٩,٧١٨	١٣٧,٢٩٥	٩,٧	٢,٥	٢,٢ /
أجنادية	١٦,٣٣٦	١٥,٤٧٦			تنقص عدد السكان يرجع إلى ندرة المهاجرين من موافق
درة	١٥,٨٩١	٢٤,٤٠١			البترول. ٥٠٠٦ يعتمد على الزراعة وتوافر مياه الينون
المرج	٩,٩٩٢	٧,٢٠٠			ومنزل تنقص في العدد للهجرة على أثر الزلزال
طبرق	٤,٩٩٥	١٦,٣٧٤	١٤	٢,٥	١١,٥ (البترول الزراعة - ميناء)
الزاوية	٨,٥٠٠				لم تهد مدينة لأنها أصبحت دون ١٠,٠٠٠
سوق الجمعة	٦,٥٠٠				لم يتيسر الحصول على أرقامها
مصراتة	٢٤,٦٨٥	٢٥,٣٧٥	٠,٢		لم تتأثر بالبترول بالزيادة بل بالتقصان.
زوارق	٦,٧٧٤	١٤,٦١٨	١١	٢,٥	٨,٥
سبار	١٧,١٢٢	١٩,٤٦١	١,٣	٢,٥	البترول منها نقص لاستغاب مناطق سرت الفاضحين.
زليطن	٧,٢٩٨	١٣,٩٤٨	٩	٢,٥	٦,٥ (إقليم إداري زراعي)
فريان	٤٠,٢٤٠	٦١,١٥١	٥,١	٢,٥	٢,٦ (مركز إداري صناعي)
سرت	٤,٨٧٧	٦,٤٢٣	٣,١	٢,٥	٠,٦ نشأت مراكز قرية
البيضاء	٢,٧٤٤	١٠,٥٠٠	١١	٢,٥	١٩٦٩-١٩٥٩ ٨,٥ (كابلت عاصمة البلاد)
المست	١١,٥٧١	١٣,٣٧٨	١,٥		(- ولا يوجد لمصالحات (- استند بعد نقل العاصمة لطرابلس (- جائز البترول على هذا إذا حافظت الهجرة

وقد تأثرت بالبترول فهاجر عدد كبير منها بعض المدن الصغيرة إلى القرى الجديدة.
فالزوييتة ظهرت في وقت متأخر ففي سنة ١٩٦٤ قدرت بـ ٢٤٣٦ نسمة فإذا استثنينا جالو
التي هاجر عدد كبير من سكانها التي تبلغ عددها ٤٨١٦ بنية ١٩٥٤ الذي هبط إلى ٣٧٧٠

نسمة سنة ١٩٦٤ لأهمال الزراعة وبيع مياه العيون لشركات البترول ، ولكن رغم صغر عدد السكان فإن فيها سمات الحضرة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية كما يبدو مما يلي :

قد سلفت الإشارة إلى صفات الهجرة التي تؤدي إلى زيادة عدد السكان كما سبق التنويه بالأشياء العام للهجرة وهي عادة تتجه من الريف البادية إلى المدن فسكان فزان وماورائها من التبو والطوارق مثلا يتجهون إلى سبها فقد يقص عدد قليل بالعمل في سبها لكن السواد الأكبر من هؤلاء التازحين يواصلون سيرهم حتى ينتهي بهم المطاف في طرابلس فوجد مايشده من تحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن الشطر الأكبر يتجه شرقا حتى يصل منطقة البترول إلى موانيه على خليج سرت ، أما في برقة إلى جانب من يهاجر إلى ميناء مرسى الحريقة بالقرب من طبرق يتجه عدد كبير منهم إلى بنغازي ، وقد لا يفتح عما تتبعه هذه المدينة من فرص مجزية للعمل فيواصل السير إلى الزويتينة وماورائها في موانئ البترول (مرسى البريقة - الدره - رأس الأنوف) .

وأما سكان واحات الصحارى أو مناطق الرعي والزراعة المتنقلة وأفراد القبائل التي لها الأسبقية في العمل في مناطق البترول التي تقع في مديريات أو وطنها . ماسبق أن قلنا . كثرة الزيادة بعد استبعاد الزيادة الطبيعية ماهي الانسبة صفات الهجرة ولاداعي لتكرار لمسية تقديره مفصلا .

٢- عوامل الهجرة من الريف إلى الحضر :

تتعدد الأسباب التي تتوافر في المدن لاجتذاب سكان الريف ، فالمدن توفر الترفيه كما يتمتع سكانها بالخدمات المتاحة والمرافق العامة متوافرة ، كما أن أضيقي مجالات الرزق في الريف الذي يكتنف الزراعة من قلة خصوبة التربة الواقية ، وتلبس المطر الساقط ، بل لعدم حلوية المياه الباطنية وقلتها حيناً وعمقها حيناً آخر ، ومشكلات تفتت الملكيات باشتراك عدة أفراد في ملكية السلتية ، « بحر المياه » أو القطعة التي تزرع والتي قد لا يملكها من يملك أشجار الفواكه أو النخيل ، وقد يكون محووس وعدم وضوح الحدود بين مزارع الجبل الأخضر وغيره إلى صفح مسلة المزارع التي تعجز عن سد حاجة أسرة ، وقد يتعرض ممتلكات الانتاج صوبية تسوية الخضروات أو الفواكه ، كما أن توزيع الإنتاج الزراعي بحيث يكون مجزياً يستدعي الاقتلاع ، عن الاكتفاء الذاتي الذي تأصل في نفوس الزراع .

ما المراعى فالى جانب فقره اقله المطر وتذبذبهُ فإن الزراعة قد استأثرت بأحسن أراضى المراعى ، كما أى ارتفاع نفقات المعيشة والسلع الغذائية قد ضاعفت ثمن اللحوم فى الوقت الذى عز فيها المرعى ولم يعد هناك إقبال على طلب حيوانات القل ، عزوفا عن أن يعيش حياته التقليدية وتطلع لأن يحيا فى الشمال يتمتع بالجو اللطيف والحياة المأمونة العواقب ، فانخرط البعض فى مملك رجال الإدارة والعمل فى الخدمات إلى جانب ما يتصل بالبرول ، فهجرت مناطق الزراعة فارتفعت أجور عمالها ، أما المراعى الطبيعية الفقيرة التى تستدعى التجول لانتجاع الكلا فضلا عن ارتفاع أثمان علف الحيوانات التى أخذت تقل تدريجيا ، والبعض يسمى من وراء الهجرة إلى التخلص من آثار الترامات القبيلة .

٤ - أنماط الهجرة من الريف إلى المدن :

تعدد أنماط الهجرة فالبعض موسمى والآخر دائم والبعض الثالث يصحب أسرته وآخرون يذهب وحده سعيا وراء الرزق .

الهجرة الموسمية وهى تجتذب أهل الريف بصفة خاصة فقد يكون قد قدم بمشورة شيخ القبيلة لحاجة قبيلته للحصول على المال لحاجته إليه . والبعض الثانى يحفزه للهجرة سداد الترامات مالية أو رغبة لشراء قطعة أرض . كلان يؤجرها أو متاحة حتى يملو فى صورة مالك كبير ينتزع اعجاب جيرانه وعشيرته ، ولكن هناك هجرة قبلية قديمة قدم التاريخ فالبدو وأشباههم فى الحفارة فى طرابلس يشترك فيها سكان قرى الساحل الذين يقيمون فى خيام يرعون حيواناتهم فى الحفارة ويحدث العكس . فمن يقيم فى الحفارة ينتقلون بقرى الساحل ليشادلو مع الزراع منتجات كل منهم ، أما سكان الجبل فكثيرا ما يهاجرون إلى إقليم القطيس المنخفض حيث يجنون ثمار الزيتون والبن والكزوم واللوز ، كما يهاجرون لربى حيواناتهم أو يحصلون مزارع حبوبهم فى إقليم القبلة فى جنوب الجبل ، كما أن رعاة سرت والمناطق المجاورة ينتقلون إلى مراعى الصيف فى ساحل سرت ويجنون النخيل الذى يلكونه .

التحضر والتواود :

١ - التكتيب الاقتصادي للنمط الحضرى .

كانت تستمد المدن والحواضر قبل استقلال البرول أهميتها من عدة عوامل حاضرة قديمة شأن طرابلس ويتغذى ، وهو الموقع التاريخى إذ تمتد جلوهه للماضى ، فمدينة

طرابلس كانت منفذا للتجارة الخارجية والداخلية ونهاية قعدة لطرق القوافل المارة بغريان والعزيرية ، ومركزا إداريا كبيرا ، إلى جانب أهميتها كعاصمة ذات أهمية سياسية وصناعية وبخاصة في العهد الإيطالي وما بعده ، يضاف إلى ذلك غزاره مطرها ومياها الباطنية ، ينتهي إليها وادي جنين بترته ومياهه وبهذا تصبح مدينة كبرى .

أما بنغازي فهي إلى جانب أهميتها التاريخية تعتبر مركزا من مراكز الإدارة والصناعة الترفية والخدمات ، فلها أهمية تجارية داخلية كسوق لجزء كبير من منتجات الجبل الأخضر فضلا عن أهميتها التجارية الخارجية .

ويمكن أن نميز بين قطاعين اقتصاديين الأول وهو الزراعة وتربية الحيوان . وبعد توافر أموال البترول انتشرت الطرق الحديثة لإنتاج من آلات الحرث للطرق والحصاد والبذار ورش المبيدات والري حتى يمكن توفير في عدد وأجور العمال في ميدان الزراعة ، والزراعة رغم نصيبها المتواضع في الدخل القومي هي التي توفر فرص العمل للسواد الأعظم من العاملين وأهم المشروعات في ميدان الزراعة .

١- مشروع تاورغاء لتجفيف المستنقعات وزراعة الأرض بتسويتها وصرف المياه وتشبيد المساكن وتخزين المياه وضخها ومد الطرق .

٢ - مشروع سهل الحفارة من تسوية الأرض وتشبيد المباني والطرق وإنشاء الآبار وشبكات الري والتشجير .

٣ - مشروع الجنوب الزراعي (الأجل - الشاطئ - نراغن) . قدرت الأملاح في التربة وحلت المياه كما حفر الآبار وعرفت السيول .

٤ - مشروع صرف براك .

٥ - مشروع الجبل الأخضر استصلحت ١٠,٠٠٠ هكتار جديدة وحرثت ١٣,٨٨٨ كانت مزروعة حرثا عميقا ، في الأراضي الجديدة يزرع ١٠٠٠ هكتار قمحا و ٤٠٠ هكتار شعيرا و ٧,٠٠٠ هكتار شوفانا وأقيمت ٦٠٠ بيت للمزارعين و ١٢٠٠ صهريج .

٦ - مشروع الكفرة الزراعي : لزراعة ١٠,٠٠٠ هكتار تزيد بعد ذلك ثمانية أضعاف لتربية الحيوان وإنتاج القمح والشعير سنويا .

٧ - مشروع تشجير وتعمير وادي تلال وجارف والقيبية .

٨ - مشروع المضخة الخضراء الزراعي :

- ٩ - مشروع القوارشة .
- ١٠ - مشروعات وادي المبرة والمجني وجرنه وجملوبة .
- ١١ - مشروع غداس وسفلون ووازن ووادي النظارة ووادي كعماء ، واستغلال آبار صبراتة ووديان مرقص سنالوس الخروبة .
- ١٢ - مشروع الدافنية وطمية والكراريم الزراعي .
- ١٤ - حفر الآبار وشبكات الري واستيراد البلور المحسنة .
- ١٥ - تربية التحل والتوسيع في استخدام الآلات الزراعية وفي تربية الحيوانات وخاصة الفريزيان من الأبقار ، والعناية بعلاج أمراضها وتنمية الثروة الحيوانية وتربية الدواجن .
- ١٦ - الحشيش المضغوط وأملاح أبو كماش ، وتجفيف الحارارات والحيس في بنغازي والطوب الرمل وصناعة الحبر والأسمنت والطين الأحمر وحديد وادي الشاطئ .
- ١٧ - صناعة الانابيب في القوارشة وحديد التسليح بينغازي والأحذية بمصراته وملبقة بتاجوراء ونسيج وتجهيز الأقمشة القطنية بجزرور والملابس الجاهزة ببنزة وغسل الصوف وغزله بالمرج ومواد البناء بغريان وبنغازي والزجاج بالعزيزة والخزف بغريان والفخار والصناعات التقليدية في غات وصناعة السجاد بالقيصاء ، وحفظ الأماك في مصراته ورواية وفروه وتعليب السردين والتم ومسحوق السمك في جزرور .
- ١٨ - تبلغ صادرات البترول بملايين الراميل من ٦٨ - ١٩٦٩ إلى ٩٧١ - ١٩٧٢ ومي ٩٥٠ ، ١١٥٧ ، ١١٨٨ إلى ١٠٠٤ ولكن نقص المستخرج في السنة الأخيرة قد أعرضه ارتفاع السعر .

التعويض والموارد :

الأراضي الزراعية : سنة ١٩٧١ استولت الأراضي الزراعية بالآلات هكذا :

الأراضي الزراعية	المروج والمراعي	الغابات	أراضي أخرى
٦٢,٣٧٧,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٤,٠٠٠	١٦٥,٩٩٩

المحصولات الرئيسية بالنطن

سنة ١٩٧٣	سنة ١٩٧٢	سنة ١٩٧١	المحصولات
٢٠٤,٥١٤	١١٦,٣٩٥	٣٢,١٢٧	الشعير
٦٧,٢٢٧	٤١,٥٨٥	١٧,٧٢٦	القمح
١٤٩,٣١٣	٩٥,٥٣٣	٥,٥٥٥	الزيتون
٢,١٤٦	٢٧,١٢٨	٢٤,٩٦٨	الموالح
١٥,٥٥٥	٨٣,٢٩٢	١٩,٥٧٥	الفواكه والبساتين
٤,٧٨٥	٤,٥١٥	٣,٥٦٥	الوز
١٧٥,٥٦٩	١١٧,٥٢٨	١٣٥,٨٦٦	الذرة
٦١,٧٩٥	٥٩,٥٤٤	٦٦,١٩٥	البنجر
٧٨,٣٥٢	٤٩,٥٤٦	٢٤,٨١٣	البطاطس
—	—	١١,٥٥٥	الحبوب

أما إنتاج الصيد البحري فقد بلغ ٥٧٠٠ طن متري

٢. التخصص الوظيفي في النمط الحضري :

لكل مدينة أو حاضرة تخصص وظيفي معين، فالبيضاء مركز للإدارة والأخرى للتجارة والبيض للصناعة ، والبيض سوق لسلم معينة والبيض الآخر السياحة والترفيه على حين تقع المدينة مركزا سياسيا إقتصاديا أو ثقافيا ، ويمكن أن تحمل ذلك على أسس أن الوظائف تتوزع في أحياء المدينة المختلفة وأهم المدن ، ولكن الأرقام الخاصة بذلك لا تنتشر بالتعدادين المباشرين.

خصائص المدينة الوظيفية :

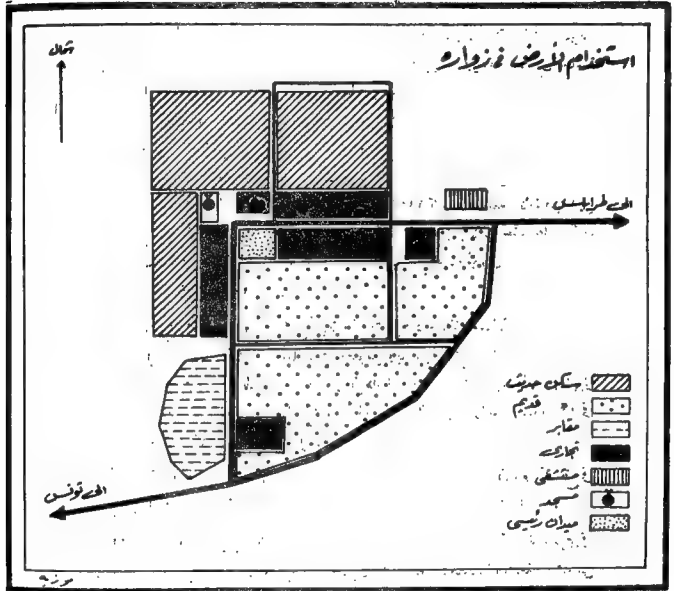
زوارق : الصناعة والخدمات وصيد وحفظ الأسماك والتجارة وتقوم المباني الخاصة حيث الخدمات والمرافق حول الشارع الرئيسى ، وهى مبنى البلدية والعيادة والمستشفى والأسواق الجديدة والقديمة ومركز صحى ومدارس ومبنيان للإدارة والمساجد بيد أن تجارتها قد أضمحلّت وأصبحت مركزاً إدارياً قبل أى شئ (شكل ١٢-٧)

وتقع هذه المباني وسط المدينة وتوجد المدينة الجديدة فى الشمال والقديمة فى الجنوب طرابلس - وسوق الجمعة والأخيرة تقع فى المنطقة الحضرية « ويتداخل اللاتين سلسلة من مراكز العمران شبه الريفية ، وكما يمتد طريق ساحلى ينتظم كما يربط المدن الساحلية فى الشرق والغرب على السواء ، ويتهجه طريق جنوباً إلى غريان فى جبل نفوسة ، ويقدر ساكن الخشب والصنم الذى يقطنها المهاجرون ٣٠ ٪ ، وهى البلدة التى بقيت على الزمن بعد أن دمر بلو القرن الحادى عشر البلدين الآخرين ، وأناسها الفينيقيون من صقلية وكانت عاصمة للمستعمرة الإيطالية سنة ١٩١١ ، أما فى سنة ١٩٣٩ كانت عاصمة ولاية طرابلس تحت حكم الإيطاليين ، وكان الإيطاليون لأسباب تتعلق بالأمن تحظر على سكان البادية والريف التروح لطرابلس وتتصل بالمدن كما أنها أكبر ميناء تجارى وميناء جوى ، وتنفذ البلدية التخطيط البعيد المدى .

المدينة القديمة يحيط بها سور ثم تتناحى أربعة نطاقات يتوحد أحدها مع ساكنها حديثة الطراز وتصبح أقل كثافة نحو الخارج ، أما سبلدى مهبوس وباب بن هشير وعدد قليل من القرى الأخرى وتتركز فى النطاق الرابع ، أما مباني الإطارة فتقع على طول طريق القطان وطريق غريان كما توجد بعض المصانع القليلة بين الطريقين السابق الذكر ، وتقوم بحال الترقية فى النطاق الخارجى والتى يقع قبله للدخول .

أما المناطق الصناعية فتوجد فى الجزء الأوسط من النطاقين الثالث والرابع . كما تقع فى القطاع قبل الأخير منطقة تختلط فيه المساكن من الحوائط (شكل ١٢-٦)

الخمس : المدينة التجارية الرئيسية فى محافظة الخمس كما توجد أسواق تجارية صفرى فى مراكز أصغر ، ويسوقون من طرابلس للحصول على السلع المتخصصة القادمة ، ويمارس سكانها للاستهلاك المحلى صناعة عصر الزيتون والنبذ والفول السوداني ، وعلى حين نجد المدينة ذات أهمية إدارية وعسكرية ، ورغم أنها كانت مركزاً تجارياً لمنطقة كبيرة تضاعلت أهميتها نقل الإيطاليون الإدارة من الخمس إلى مصراته ، كما دمر الميناء الذى كان منفذاً



شكل ١٢ - ٧ : استخدام الأرض في زوارة

لخاصيل المنطقة الزراعية ، وتقربها من طرابلس فقدت أهميتها كمرکز تجارى - إدارى
وسوف تسرد بعض أهميتها بعد إقامة مصنع للأسمنت وإصلاح الميناء ، ومن امكانياتها
لقربها من **Leptis Magna** الاثرية - سوف تكون مركزا سياحيا :

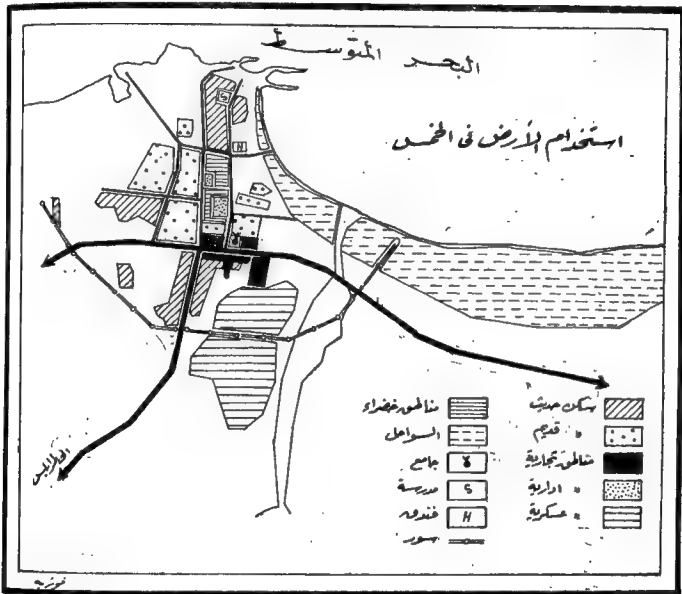
ورغم مرور مدة طويلة على تأسيس المدينة القديمة فلا زالت مسورة ، كما توجد بها مواقع
خربة مما يدل على بقائها على حالتها العمرانية لفترة طويلة .

وطابع المدينة يخلط فيه التخطيط والطراز المعارى ، أما مركز المدينة فيتكون من
المباني الايطالية فقط ، وتقوم هذه المباني على جانبي شوارع جميلة قد ظللها صفوف من
الأشجار على نسق خطه موضوعه .

وأكثر المباني ذات وظيفة ادارية ، كما أن ميدان السوق يحيط به الحوانيت القديمة من
طابق واحد . أما الأحياء السكنية فتتكون من منازل ذات طابقين قد تتابعت على جانبي الطرق
متعرجة دون نظام ، ويقدر أن بعض الأحياء التي قد بنيت من الطين والسقوف من مواد
مصفورة ، وتوجد مباني شمال الطريق الذي يمتد عرضيا ، أما في المدينة الجديدة فالمساكن
حديثة في الشمال والغرب والجنوب على السواء .

ويقع الحى السكنى بجوانبيه عند تقاطع الطريقين ، أما التكنات والمنشآت العسكرية يقع
في الجنوب الشرقى . ويقع المسجد والفندق والمدرسة في المناطق السكنية وفي السوق (شكل ١٢-٨)

مصراته : تشبه زلطن فالساحل الحصيب ملك خاص . أو أمبرى أما في الداخل
فهى قبلية وهى مركز صناعى بها معاصر وزيت ومياه غازية وتسبيح الحصر من القش ،
ويقع بين الطريقين المهمين المتقاطعين داخل المدينة القديمة وبخاصة في الجنوب الشرقى أما حولها
في الشمال الغربى والجنوب الشرقى الحى السكنى الحديث ، أما المدينة السكنية الايطالية فتقع
في الشمال والشرق حول الحيين السكنيين ، ويوجد مدفنان أحدهما خارج المدينة السكنية في
الشمال الغربى ، كما يوجد مدفن آخر في أحد أطراف المساكن الايطالية في الشرق ويتخلل
المدينة القديمة الحى التجارى في الجنوب الشرقى ، وتقع الادارات الحكومية تتخلل الحى
السكنى القديم ومنطقة إدارية متعزلة في الشمال ، كما يقع المستشفى في أقصى
الشمال الشرقى والمناطق العسكرية ، في الشمال والجنوب الغربى على أطراف المدينة
وتوجد المنطقة الخضراء وجنوب الطريق العرضى . كما تقع المدرسة في المدينة القديمة
كذلك الفندق الذى يقع وسط المدينة ، نجد أن المسجد بالقرب من المدفن ، ويبلغ نسبة بيوت
الصفحة ٢٠٪ (شكل ١٢-٩) .



شكل ١٢ - ٨ : استخدام الأرض في الخمس

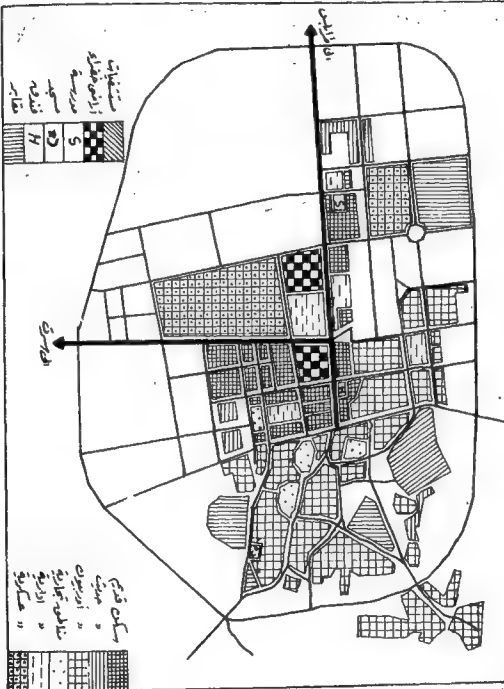
ذليطن : عاصمة المتصرفية فهي تتمتع بأهمية إدارية إلى جانب الأهمية التجارية ، أما أكواخ الطين والقش فإن نسبتها بين المساكن ١٠٪ وقد أنشأها الأتراك لتكون مركزا للاستقرار ، كما تفضيحت لقرىها من حقول البترول .

سرت : أكبر مدن متصرفيتها وعاصمتها وسوقها الوحيد، وتبلغ نسبة الأكواخ ٢٤٪، وتوافر مياه الشرب والرى من منبع يقع وسط المدينة .

غويان : يمتد بها ثلاث طرق مرصوفة أحدها المدينة - طرابلس، والآخر إلى يفرن ونالوت والثالث لمزدة ، ويعمل في التجارة نسبة كبيرة ، وهي تعاني من ندرة المياه ، ولتقص المياه ورداءة التربة يهاجرون إلى طرابلس ، وهو مركز إدارى وتجارى وقد أختبرت عاصمة للمحافظة لأسباب دفاعية ولقرى من طرابلس ، والواقع أن هذه المدينة القديمة توفر المياه لسكانها وتبلغ نسبة الكهوف ٥٧٪ ويقوم نظام توزيع المياه على تزويد وسط المدينة .

سبها : وكانت عاصمة إدارية لفران حين كانت ليبيا تمثل اتحادا فيدراليا ، أما الآن فبعد أن شملتها الوحدة أصبحت عاصمة إدارية عادية ولها أهمية خاصة محلية لموقعها في الطريق إلى طرابلس ، فمياها غزيرة وسواقيها أكبر مساحة وهي تنقسم الآن إلى ثلاثة أقسام : المدينة الأصلية ثم المنطقة الإدارية التي يسكنها الموظفون ثم المنطقة التي يسكنها من عاد إلى ليبيا بعد الاستقلال من المهاجرين وتعتبر المنطقة التي يسكنها الموظفون أحسنها عرانا وشوارعها أكثر استقامة وتزود مساكنها بالمياه والكهرباء على حين نجد أن الأكواخ التي ألفها سكان المنطقة فقد عادوا فيها حين عادت حياتهم إلى سيرتها الأولى أما الجزء الثالث فهو الجزء الذي توجد به السق والذى يشيع فيه جر السودان ، وقد ظل يتداول في الرقيق والمتجات المحلية حتى عهد قريب نسبيا

بنغازي كانت عاصمة ولاية برقة حين كانت ليبيا تتكون من اتحاد فيدرالى من فزان وبرقة وطرابلس وقد نمت هذه المدينة بعد أن اكتسبت إلى جانب أهميتها الإدارية أهمية تجارية كمسوق لمنتجات برقة ومركزا للمواصلات التي تلتقي عندها قبل أن يتجه الطريق الساحلى الرئيسى جنوبا فغربا ليصلها بطرابلس ، ولكن كثيرا من السلع التي تحتاج إليها المدينة تأتي من طرابلس من الداخل أو من الخارج ويمكن تقسيمها إلى المناطق الخمس التالية :



شكل ١٢ - ٩ : استخدام الأرض في مصراته

١ - النطاق الاول: يزداد حدائه في تخطيطها ومبانيها كلما اقتربنا من المدينة حيث توجد المرافق والمنطقة الصناعية ومنطقة خربة .

٢ - النطاق الثاني : وبه ، في الشرق المقابر والمتنزهات ، وفي الوسط المنطقة وهو يتسع في الشرق الصناعية ، عنه في الغرب والمساكن أكثرها من المساكن الراقية تتخللها ذات المستوى المتوسط .

٣ - النطاق الثالث : وتوجد به مساكن الدرجة الثالثة وتنتشر في الوسط والشرق بصفة خاصة مناطق خربة ، كما توجد مناطق الصناعة والتي تختلط بها المصانع بالمساكن والحدائق والمقابر وحى تجارى .

٤ - النطاق الرابع : وإذا كانت بنغازى تتألف أساسا من ثلاثة قطاعات أو نطاقات فهناك أيضا النطاق الرابع ينمو دون خطة موحدة وبعضه يتكون من حى سكنى جديد دون خطة .

٥ - في النطاق الخارجى توجد مناطق متخصصة لتشمل المدينة وظائفها الجديدة كمدينة حديثة ، فالمساكن من الدرجة الثالثة تتجاور مع مناطق الصناعة والمناطق الخربة . فالمساكن هنا رخيصة كثيفة ، وتتابع النطاقات على طول الخطوط العرضية أى من الشرق إلى الغرب وتوزع القطع على طول الطرق الطولية أى الاشعاعية . أى أن كل نطاق وبخاصة الحديث يقوم بوظيفة للمدينة ككل .

مؤذق : كانت عاصمة فزان وتقع غربى الحفرة، وهى مربعة الشكل ويقع خارج السور في الجنوب حى الرأس شبه دائرى وتوجد ثلاثة أبواب باب الكبير في الشرق والباب البحرى في الشمال والباب الغربى ويقع في الغرب. ويفضى الباب الكبير إلى الشارع الرئيسى الذى تقع في طرف الثكنات « القصبة » ويمتد الشارع الكبير من الشمال إلى الجنوب . ولأن كثيرا من المنازل من الطين ، فانها تنهار مرة كل جيل في المتوسط ، وتوجد السيخات والبرك وبعض البنايع في الجنوب أيضا وتخلق بالمدينة السيخات ومناقع ، وتوجد في المزارع خارج السور أشجار الفواكه والحبوب والخضروات . ويقع السوق العامة والمسجد في الطريق

الرئيسي ، وتعتمد المدينة على التجارة التي كان يمارسها تجار مسكونة وعرب طرابلس ، وتأقي القافلة مرة كل عام ولكنها تحولت إلى غات ، ويعقد سوق في الشارع الرئيسي ، وتعرض لحوم الحيوانات وقليل من الخضروات واللحبي (جبار النخيل) . أما الزيت فينتورد ، وتستورد أيضا المنسوجات والأواني وأدوات الزينة .

٢ - درجة الاتاحة والتيسير والاستخدام للموارد :

بغض النظر عن البترول الذي تتولى شركاته مد الخطوط وإنشاء موانئ البترول التي بلغ عددها خمسة موانئ ، فإن هناك ثروة معدنية أخرى وقد كانت واحة مرادة مصدرا للبوتاسام وكانت تصدره في العهد الايطالي ولبعد مرادة عن الساحل لم يستغل على الوجه الأكمل ، أما الأسمنت فتوجد خاماته في العزيزية وغريان وبنغازي وكانت تستغل في الاستخدام المحلي ولكن أقيم مصنع للأسمنت بالقرب من بنغازي ، ويوجد أيضا الكبريت الذي يصدر من العقيلة وتقع خاماته بالقرب من الساحل ، كما أن الكبريت يستخلص من خام البترول ولكن لم تستخدم هذه الخامات في قيام صناعة يستخدم الكبريت فيها أما الحديد الخام فقد عثر عليه في وادي الشاطي في فزان . ورغم أن التقارير الميدانية مشجعة على استغلاله إلا أنه لبعده عن الساحل لم يفكر المسئولون في إقامة صناعة تستخدم في أشكاله المختلفة ، كما أن الفحم الأسمر قد عثر عليه في كل من يفرن والقصبات ولكن البترول يفي عن استخدام الفحم كوقود ، كما عثر على الجبس في منطقة يفرن وغريان .

كما يوجد الفوسفات في نطاق امتد من بني وليد إلى هون ، ولكنه لم يستغل ، كما أن المنجنيز يوجد في نالوت وغات ورغم بعد بعض الخامات عن السواحل فقد تعاقبت الدولة على البلد ببعض المشروعات كما هو الحال في خام الحديد الموجود في وادي الشاطي من منطقة براك بمحافظة سبها ، كما درس الجبس بتاحية بنغازي بعد تقييم خامته ، وذلك لسد حاجة مصنع الأسمنت ببنغازي ، وقد أظهرت أعمال التقييم توافر كميات كبيرة تكفي لصناعة الأسمنت لمدة عشر سنوات على الأقل ، وكانت البلاد تصدر كمية كبيرة من أملاح أبو كماش فانتفعت مع الحكومة التونسية على الاستفادة من هذه الكميات لتصنيع ملح الطعام هناك .

أما عن الناحية الزراعية فإن إقبال القادرين على العمل من وإحات الكفرة وأوجله ومزاده قد تركزوا إلى الشمال مما حدا بالحكومة إلى وضع أساس مشروع استخدام الآلات في الزراعة كما نرى في وإحات الكفرة ، كما أن المنطقة الواقعة بين طلميثة وبنغازي التي

تعتبر سوقها القريب لا يتبع مرفق النقل تسويق ما يفرض عن حاجة السكان هذه المناطق في أسواق بنغازي ، كما أن منطقة الجبل الأخضر لا تتاح لها تنظيم نقل الفائض من المواد السريعة التلف بصفة خاصة إلى بنغازي ، أما في الساحل الذي يقع غرب طرابلس فإن ما يفرض عن حاجة السكان لا يتسبب نقلها بانتظام من مزارع الإيطاليين السابقة ، أو موافى الوطنيين ولذلك أصبحت أهم المناطق التي تحمى منطقة البرول ومدينة بنغازي هي المنطقة الواقعة شرق طرابلس وإن كانت غرب غريان قليلة الانتاج إلا أن ما يفرض من حاجتها لا ينقل بسهولة إلى الأسواق وبخاصة سوق طرابلس ، أما فزان فالقليل من انتاجها يجد طريقه شمالا إلى طرابلس أما بقية الواحات الأخرى التي تعيش حياة الاكتفاء الذاتي فلا تستفيد من السوق المنتعشة في الشمال .

وقد قامت صناعات للإستفادة من هذا الفائض مثل تعليب الطماطم والبلح .

٤ - الإستخدام الرشيد للموارد والنمو الحضري :

يعتبر التوسع في المناطق المتاخمة لبنغازي على درجة كبيرة من الأهمية لتزويد المدينة بحاجتها من الخضروات والفواكة واللحوم والألبان ، ولكن الوضع القائم الآن يجعل من كل مزرعة وحدة تسد حاجة المزارع ولا تخصص جزءا منها للإستفادة به في سوق بنغازي وقد بلغ من تلفل الزراع على توفير الخضروات بحضر المنطقة الرملية العليا حتى إلى ما تحت التربة من ماء :

أما جنوب بنغازي فيزرعون بين الكثبان الرملية الكروم والتين زراعة ضئيلة على حين كان الإبطاليون يستخدمون السرايب لتجميع المياه والإستفادة منها .

وفي درنه نجد أن ما يفرض عن حاجتها ترسل به بطريق شاق وعمر إلى طريق أما المرج فإنها تزرع نسبة بسيطة من اللوز والزيتون إلى جانب الحبوب ، وهكذا لم تستجيب مناطق الإنتاج لحاجات السوق في المدن وفي مقدمتها بنغازي ، وإذا عرفنا أن جزءا من سكان بنغازي قد هاجروا من المرج القديمة فلا بد من تكوين منطقة خلفية لأمداد المدن بحاجاتها .

أما منطقة سرت التي كانت مجالا يجمع فيه الرعاة في الصيف وكصيام أمان في وقت المحاصيل وسنوات الحفاف ، فقد زرعت على أمل تحويلها إلى منطقة زراعية تنتج الحلف والحبوب فلم تنتج لقلة المطر وتذبذبه ، وقد تحولت العناية إلى استصلاح أراضى جديدة في مشروع الجبل الأخضر تقدر بحوالى عشرة آلاف هكتار كما بنيت بيوت للمزارعين

وصهاريج المياه ووزعت بعض شتلات الفواكه على المزارعين ومن الصعب الحكم على مدى نجاح هذه المشروعات . وقد كان من الأعمال الناجحة ربط الرمال بالنباتات لتثبيتها .

وكما بدأ المسئولون في إنشاء سد على وادى القطاره وأقاموا مشروعات للتنمية على مياه آبار منطقة مصراته . أما مشروع وادى كعام فإنه سوف يؤدى إلى إنعاش المنطقة التى تقع بين بلدة ترهونة جنوبا والطريق الساحلى شمالا وما بين زليطن شرقا والخمس غربا أى مساحة ما يقرب من ٢٨٥٠ كم^٢ ويستهدف هذا المشروع التحكم فى مياه الفيضان عن طريق إنشاء سدود فى وادى كعام وداكر وماجير وجوجا وحماية مدينة زليطن من الفيضان ، وحفظ التربة من الانجراف والتغلب على زيادة ملوحة المياه الجوفية المستخدمة للرى فى المنطقة وتخزين المياه الجوفية فى الخزانات السطحية وزراعة ١٢٠٠ هكتار من الأراضى البعيدة ، وتحسين أحوال الرى بوجه عام ثم مشروع الدافنية وطمينه والكراريم فى محافظة مصراته وتشمل تحسين الرى والزراعة فى مساحة ١٥٣٠٥ هكتار مقسمة إلى ٧٨٦ مزرعة ومشروع الوديان بإقامة سدود بحجز المياه واستغلالها فى الرى وحفظ التربة وتغذية الخزانات الجوفية وحماية المدن من أخطار الفيضانات ، وتقع هذه الوديان فى محافظة طرابلس ، وتحتاج المدن إلى كثير من السلع المصنوعة والفواكه والخضروات ولذلك فإن المشروعات الناجحة تزيد من نمو سكان المدن بالهجرة إليها ، وبالنمو الطبيعى ، ولاشك أن تضخم مدينة كطرابلس أو بنغازى لم يشجع تدريجيا على إنتاج بعض حاجاتها .

التحضر والحيز المتاح

١ - حجم المركز الحضرى ، وحدوده :

يقدر عدد السكان فى مدينة طرابلس بـ ٢١٣٥٠٦ نسمة وتقيم إلى محلات ، ولا يمكن الاعتماد على عدد السكان المستخرج من تعداد السكان .

حجم المركز الحضري وحلوه

المدينة	عدد السكان سنة ١٩٦٤
طرابلس	٢١٣,٥٠٦
بنغازى	١٣٧,٢٩٥
غريان	٦١,١٥١
مصراتة	٢٥,٣٧٥
دولة	٢٢,٤٠١
زليطن	١٩,٤٦١
طبرق	١٦,٣٧٤
اجداييا	١٥,٤٧٦
زوارة	١٤,٦١٨
سبها	١٣,٩٤٨
الخص	١٣,٣٢٨
البيضاء	١٠,٠٠٠
المرج	٧,٢٠٠
سرت	٦,٤٢٣

يهبط ترتيب المدن بعد الحواضر الأولى والثانية ، تبلغ طرابلس وهي المدينة الأولى مرة ونصف قدر الثانية وهي بنغازى التى تليها ، ثم يحدث انتقال فجائى من الثانية إلى الثالثة التى تعد ضعفى الثالثة أما المدينة التى تأتى بعد ذلك الرابعة وهي مصراتة فيصل حجمها إلى خمس بنغازى :

أ وتبلغ العاصمة أو كبرى المدن نحو ثلاثين قدر المدينة الصغرى ثلاثين ضعف أما حلود المركز عامة ١٠,٠٠٠ نسمة .

٢ - اتساع المركز الحضري وامتداده :

يتسع المركز الحضري أو يقتصر على جزء محلود حسب نشأته الأولى وما يجد على هذه النشأة من تطورات . فبنغازى مثلا ظلت محلود تحيط بها المستنقعات فترة طويلة

حتى ردمت تلك المستنقعات وأمكن التوسع مكانها ، أما طرابلس فلم تجد هذه الصعوبة أمامها على حين وجدت زوارة صعوبة من نوع آخر تتمثل في السبخات والكثبان الرملية التي تحديق بها من جهة البر وعلى العموم فإن الظروف المادية الاقتصادية أو العمرانية تدفعها عجلة التوسع في المركز العمراني بسرعة أو ببطء ولكنها كفيلة في آخر الأمر بالاستجابة ، إلى مقتضيات هذه الظروف .

٣ - الهيراركية الحضرية :

عند مقارنة طرابلس وفزان بركة نلاحظ أن بركة لا تفتقد المراكز الوسطى التي عخدم العلاقات بين العاصمة والمدينة الكبرى بنغازي والمدن الصغيرة على حين نجد أن طرابلس وفزان تفتقدها فتتصل مراكز العمران الصغرى بينها وطرابلس مباشرة وتبدو طرابلس وبرقة فيما عدا - المدينتين الكبيرتين - مستقلةين تقريبا في وظائفها ولو أن البترول قد أخذ يربط بينهما برياط توثق تدريجيا .

حجم المركز الحضري وحدوده

تباين درجة النمو في « مواقع الصيح المتاح »

تباين درجة النمو في المناطق الفقيرة من ازدحام شديد إلى المناطق المتاحة التي تخطط لكي يسترشد بها المخططون . ففي بنغازي مثلا نجد أن الأحياء التي ردمت مستنقعاتها تختلف من حيث الازدحام عن المناطق التي أسست مبانيها الضعيفة في وقت كان الجزء المتاح لنمو البلدة محدودا . أما في طرابلس فنجد أن الأحياء السكنية من الدرجة الأولى تقع داخل نطاق تسود فيه سكني الفيلات على حين تنتشر في المناطق الخربة منازل الصفيح والراكات ، كما أن الحيز المتاح للاختيار هنا يتسع كما هو الحال في الجزء الخارجي خاصة في القرب وقد يضيق الجزء المتاح إذا كانت البلدة محاصرة بالكثبان الرملية كزوارة أو تقرب كثيرا من البحر كالحبس أو يحف بها جرف جبل عال كما هو الحال في غريان وفي هذه الحالة يضيق مجال الاختيار ولكن يمكن توزيع الوظائف على أحياء المدينة المختلفة باستبدال واحدة بأخرى إذا ما اقتضت الحال .

٥ - الاستخدام الأمثل للحيز المتاح :

يمكن الفصل بين الأهداف المختلفة لكل جزء من أجزاء المدينة فالأحياء السكنية يمكن أن تتيح الفرصة للانتقال بين سحي وآخر إذا ما زاد دخل الفرد ، أما الأحياء المخصصة

للتجارة والصناعة فيمكن أن تنزل الصناعات التي تصدر الضوضاء في منطقة على أطراف المدينة . أما الأسواق فيمكن الحصول بين الأسواق الكبيرة للجملة وبين الأسواق الصغيرة التي تباع التجزئة والتي يحرص المستهلك أن تكون قريبة منه حيث يسكن . أما أماكن الترفيه كالمسارح والملاعب فيمكن إقامتها على أطراف المدينة .

التحضر واسلوب الحياة المفاير

١ - النمط الفيزيقي والنمو الحضري :

يختلف النمط الفيزيقي باختلاف النمو الحضري فطرابلس مثلا وهي كبرى المدن يتسع فيها الجزء الذي تتكون مبانيه من عدة طوابق . كما توجد أجزاء يسود فيها نظام الفيلاوت وهي حى سكن الدرجة الأولى .

ولما زاد النمو الحضري كما تباعد ارتفاع الطوابق التي تبنى لغرض معين فبنغازى مثلا عرفت المباني التي أُنشئت مبانى من عدة طوابق حين كان نموها محاصرا بالمستقعات التي القصة بعد ردها لتغيير نظام الحياة بين سكان لايزيد عدد طوابق مبانهم عن طابقين وهو العدد التقليدى الذى ألفه السكان منذ زمن .

أما في المدن الأخرى الصغيرة فكثير من السكان قد أدخلوا في بناء أكثر من طابقين مسيرة للتطور الحديث في المدن الكبرى .

٢ - النمط الأيكولوجي وتأثيراته :

للوظيفه التي يتطلب المخطط أو السكن من إحدى مناطق موقع المدينة استخدامه على نحو معين يراعى فيها المخطط الظروف التي تكتنف الموقع . فمثلا نجد أن النمط الأيكولوجي في مدينة كغريان مثلا تقع في الجبل الغربي يؤثر في تحديد المنطقة التي يمكن أن تتاح للبناء كما أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ مخازن الكهوف القديمة ، ويلاحظ أن النمط الأيكولوجي في طرابلس يتأثر بالفرض من إقامة المبنى فتمد البيوت في شكل مسقف أفقية داخلية بعضها مسقوف والآخر غير مسقوف وليطلل سكان الغرف المحيطة على الداخل . بينما كانت تستخدم من قبل كحظائر للحيوانات في قراهم التي ترجوا منها .

كما أن من تحول من حرفة إلى أخرى وجد مميزات المبانى التي اتخذها متاجر مثلا تلائم الفرض الذي اتخذت من أجله من حيث وجود (البواكى) التي تحمي من تقلبات الجو

وتساعد على عرض السلع على المارة كما هو الحال في شارع عمر المختار في بنغازي
وشارع الشهداء في طرابلس :

٣ - فسق القيم :

تختلف القيم التي يؤمن بها ساكن الحضر الذي وفد من مدينة داخلية إلى مدينة تقع
على البحر مثلا فقيمة عرض سلعة قريبا من مسار السكان في نزاهتهم له أهميته أما الذي
ألف سكن المناطق الداخلية من المدن فلا يعلق أهمية تذكر على قرب المنطقة التي يعرض
فيها سلعته بل يهتم على طول الساحل .

٤ - الاطار الثقافي من النمط الشعبي الحضري :

وهو يختلف عن نظيره في النمط الريفي - الحضري ففي الشعبي لا يعنى الفرد بموقع
معين طالما يقيم في الحضر . إما في النمط الريفي - الحضري فهو لا يزال يشبث بالريف
في أعماله ولو كان مقيا في أطراف الحاضرة فإذا كان يرعى الماشية فإنه يفكر - حين
يقيم في مسكنه أن يوفر حظيرة له وقد يضع الآلات التي يستخدمها في منطقة مسقوفة
أو غير مسقوفة في داخل المنزل أي أنه يوزع اهتماماته ما بين حاجياته الخاصة بعمله كزراع
وتلك التي يختص بها .

استراتيجية التحضر والتنبؤ باتجاهات النمو الحضري في ليبيا

العناصر الرئيسية للاستراتيجية المقترحة :

١ - تحديد المواقع الجغرافية المثلى للمراكز الحضرية (دراسة التقسيمات الإدارية
الحالية)

(أ) الموجود حاليا :

يلاحظ البعد عن المناطق الهامشية والمنعزلة الصغيرة لكي يتركز السكان في المناطق
القريبة المتعددة الموارد ، في طرابلس تتراحم العواصم الإدارية في المديريات غرب طرابلس
وشرقا ثم على طول جبل طرابلس وبخاصة حول غريان .

المقترح :

اختيار عواصم إدارية متباعدة نسبياً يفسح المجال أمام التوسع العمراني

(ب) الموجود الآن :

في الشرق نجد بنغازى ودرنة ، وإجدابية ، والمرج ، أكثر تكسلاً بالسكان عن المديرية الأخرى ، وبعد خليج بجة في أقصى الشرق ينتشر السكان شرق طبرق حتى الحدود الليبية - المصرية .

المقترح :

يستحسن أن ينتشر السكان في المناطق التي يجري استصلاحها في الجبل الأخضر حتى تنجح الفرصة لانتشارهم في مساحة أوسع على المنحدرات الشمالية والجنوبية من الجبل ، أما في فزان فيكثر السكان في سها وفي وادي الشاطئ ولكن لا مجال لخروجهم عن هذه الوديان إلى مناطق خالية من العمران والموارد .

٢ - التعرف على أماكن توافر الموارد الاقتصادية (والاستغلال الأمثل لها)

الموارد المعدنية وفي طليعتها البترول والغاز الطبيعي - الموارد الزراعية الرعوية - الجبس - الحديد - صيد البحر من التونة والسردين والأسفنج - الكبريت - الرخام - الفوسفات - النطرون - الكوكيز - الشب - البوتاس - الرمال .

البترول :

وقد استأثر حوض سرت بالشطر الأكبر من الثروة البترولية ، وفي سرير كلانشو وفي الجزء الغربي من المنطقة الواقعة جنوب الجبل الأخضر .

استغلاله :

يستغل الآن على أحسن وجه ويمكن استخدام شوائبه في بعض الصناعات كصناعة البلاستيك والصناعات الكيماوية المعتمدة على الكبريت .
والغاز الطبيعي يمكن استغلاله في تنقية حديد الشاطئ من الشوائب .

الجبس :

يوجد في قرية جنوب بنغازى أقيم مصنع استغلال الجبس في إقامة مصنع للأسمنت وبسبيل إقامة مصنع مماثل في جنوب بنغازى .

الحديد :

وتوجد خاماته في وادي الشاطئ يفزان يجرى دراسة الحديد الموجود في فزان ،
والمتولون بسبيل اتخاذ الخطوات الأولى في تنفيذ مراحل هذه الصناعة .

الفوسفات :

يوجد في شرق طرابلس ولم يبدأ استغلاله ويقترح استغلاله بإقامة مصنع لسد حاجة
البلاد من مواد السوبر فوسفات .

البوتاس :

يوجد في مراده ، وبو كاش ، واودري ، وكان يستغل في عهد الإيطاليين لتصديره
ويمكن إعادة تصديره واستغلاله في صناعة الأسمدة البوتاسية :

الزراعة الرعوية :

توجد بصفة خاصة في الجبل الأخضر وجبل طرابلس والمنطقة الساحلية من طرابلس
وفي قرى صغيرة في وديان فزان ، وإن كانت توجد بين سكان الحواضر الصغيرة
بجانب الحرف والصناعات ، ويمكن استغلالها بالانتفاع بالرطوبة سواء من المطر أو مياه
الري إلى أقصى حد ممكن لزراعة أكبر مساحة ممكنة من المحاصيل الزراعية والأعلاف
لترية المواشي لسد حاجة البلاد المتزايدة وتصدير الفائض .

صيد البحر :

يوجد في أقصى غرب طرابلس وتوجد شركة ليبية تونسية مشتركة لتعليب السردين
والتونة ويمكن توسيع الشركة أعمال إقامة مصنع للتجفيف لحفظ الأسماك وإقامة مصانع صغيرة
على طول الشاطئ لتعليب التونة للاستهلاك المحلي والتصدير .

النظرون :

في فزان وكان يصدر بالخارج ، ولكن أصبح يخلط الآن ببعض الأسماك ، التي تعيش
في المياه المالحة ويستخدم في صناعة الطباقي .

٣ - تنمية العلاقات بين السكان والبيئة : من خلال دراسة المركب الايكولوجي *

ان تنظيم العلاقة بين بيئة المجتمع الذى يستغل قنرات هذه البيئة من حيث أن معظم أراضي ليبيا الصالحة للاستغلال ذات قنرات محدده واستخدامها إلى الحد الأقصى يضر بتكوينها ويعرضها للاختفاء فالتربة في ليبيا غالبا رقيقة خشنة تتعرض للاكتساح والجحف، ولذلك فإن خدمتها على الوجه الأكمل يطل أمد استغلال ، كذلك فإن هناك مناطق جبلية وعرة تتعرض فيها التربة للانحراف ويستحسن تشجيرها أو تركها لنمو النباتات الطبيعية لتثبيتها وزيادة خصوبتها كذلك المناطق الرملية تحتاج إلى زراعتها الزراعة التى تتلاءم وظروفها ، حتى تصبح أكثر استقرارا ويلاحظ أن قسر التربة الصالحة لنمو الأعشاب والأشجار على انبات المحاصيل الزراعية يؤدى بها ، وتمثل فزان العامة بالسكان سلاسل طويلة من القرى الصغيرة المتفرقة ولا يمكن ادماجها في مشروع كبير يرفع مستوى معيشة السكان إلا إذا زادت موارد المياه وقل عدد السكان بحيث لا يفيضون عن الحاجة ، ومستظل فزان تابعة لمقتضيات الظروف الاقتصادية التى تحدث في الشمال .

الباب الثاني : المخططة لانجازات النمو الحضري :

١ - استراتيجية الانتشار :

كان الايطاليون يقسمون أرضهم في مستعمراتهم في طرابلس إلى قسمين هما المستعمرات الديموغرافية والأراضي الخاصة .

وكانت المستعمرات الديموغرافية تستهدف إسكان أكبر عدد ممكن من السكان وكانت الشركات الإيطالية للإصلاح خريصة على إقامة مساكن خاصة للمزارعين القادمين من إيطاليا ولكنها في نفس الوقت كانت تمنح مزرعة مزودة بقربة ريفية ترعى المركز الزراعى .

ويتكون المسكن من حجرات محدودة على حين كانت كل بضعة قرى تعتمد على قرية . زراعية تتوافر فيها مبانى خاصة بالمهاجر والأسواق والكنيسة والموظفين الإداريين والمستشفى إلى جانب الحانة ومخزن الآلات الزراعية والبلور ، أما النوع الثانى وهى المزارع الخاصة فكان صاحب المزرعة يعيش في منزل كبير تتوافر فيه كثير من المرافق العامة أى أن هذا هذا النوع من المزارع الصغيرة التى كانت تقوم عادة بالقرب من طرق المواصلات . ولذلك يمكن أن يطلق على هذه القرية الزراعية وما يتبعها من مزارع نوعا الانتشار

كذلك نجد أن المنطقة الساحلية حول زوارة مثلاً ذات موارد مائية محدودة ويكتنف البلدة نفسها بعض العقبات الطبيعية كالكتبان الرملية والسبخات مما شجع على ظاهرة انتشار ذلك النوع من العمران . أما النوع الثاني فيقع في الجبل ويعتمد على موارد مياه وأمطار محدودة كنالوت وفرن وجاود ويعتبر هذا النوع من العمران متميزاً وتمثل الكهوف بيوتاً ثابتة كما أنها تنتشر في مساحة كبيرة .

أما فزان فنجد نفس الظاهرة الثانية وكان مؤسسو البلدان التي تضيقت لتصبح أشبه بالمدينة إناساً قدموا من الجنوب أو الغرب حينما سيطروا على مقاليد الأمور مثل زويلة ومرزق وغيرها .

هناك نوع آخر من أنواع الانتشار مثل البلدات الواقعة في السهل الساحلي في بنغازي مثل طلميث بصفة خاصة أما الجبل الأخضر فتنتشر به البيوت الصغيرة التي استولى الليبيون عليها تقريباً فنجد أن الطريق الشمالي يظهر عليه التميز من قرى الوطنيين من السكان فمثلاً نجد أن كل مزرعة ترتبط بقرية زراعية مزودة بما يحتاج إليه المزارع من مخازن للألات ومساكن للمدرسين ورجال الإدارة ومستوصف ودار للعبادة . ويعتبر هذا النوع من أصلح طرق التعمير بالنسبة لظروف الحياة هنا لأن الموارد المائية محدودة وملوحة المياه القريبة من الساحل وسوء توزيع هذه الموارد يحث تنافر العيون والآبار في نفس المنطقة القابلة للزراعة .

٢ - استراتيجية التركيز :

يعتبر هذا النوع هو التقليدي ويمرّ هذا التركيز إلى عدم استتباب الأمن في كثير من عصور التاريخ وحين احتل الإيطاليون البلاد شجعوا على اتخاذ مدن ساحلية كبنغازي وطرابلس كنقاط لتجارهم ونشاطهم البحري .

فمثلاً بنغازي تبصر عليها هذه الظاهرة في أحيائها المختلفة المتداخلة فقد أقام الأتراك ضاحية الكيش ولأسباب خاصة بالأمن كما كانوا يزعمون لم يكن يسمح بدخول الليبيين البلدة إلا لقضاء أعمال محدودة وكانت هذه المدينة ولا تزال تحتلب بعض العناصر مثل مصراته والخمس وزليطن وغيرها .

أما في طرابلس تتابع نطاقات من العمران في الأرض التي تستخدم في الأجزاء الحديثة تتميز فيها مثل مباني الفيلات وأراضي المعرض والأسواق الكبيرة أي الرئيسية

وأن لم تخلو من مناطق شغلها المقابر وتقوم في بعض أجزائها المباني الخربة قدم بعض سكانها من قرية واحدة في إحدى الحالات .

كما أن ظاهرة التركيز تلبس في بلدان فزان حيث تعيش كل جماعة في حي أو منطقة داخل المدينة مثل بلدتي مرزق وشحات إلى جانب سبها وهي كلها مدن متواضعة فقد بعضها أهمته عن طريق ركود تجارة التوافل أو اختفائها :

كما أن التنظيم الإداري كما هو الحال في بلدة سببها في الفترة التي سبقت وحدة الأراضي الليبية يتمتع بسمات حضارية أكثر وضوحاً. وقد فقدت هذه البلدة حين أصبحت عاصمة إدارية صغيرة كثيراً من أهميتها .

استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

أحياناً استخراج البترول كما هو الحال في منطقة سرت المراكز الصغيرة القديمة مثل التوفيلية وسرت والعقالية وبشر كثيراً من أهمية هذه البلاد الصغيرة فزاد عدد سكانها على أثر هجرة الليبيين من الأنحاء المختلفة للبلاد لتلك المناطق كما ظهر تضخم بعض البلاد الواقعة في أطراف منطقة سرت مثل اجداوية ومصراته وزليطن :

حين نفذ مشروع الجبل الأخضر الزراعي أصلحت المنازل ومراكز القرى التي تمثل نوعاً من الانتشار بطريقة مركزة وتبدو هذه الظاهرة في منطقة ساحل طرابلس التي تنتشر فيها البيوت بمزارعها الصغيرة كما تقوم أسواق ومرافق عامة بين القرى التقليدية الواقعة على هذا الساحل .

أما في فزان فتوجد القرى بل ومدينة سببها وغيرها من المراكز تشبه الحضرية وهي تنتشر في الوديان بحيث نجد أن هذه البلاد الصغيرة تمثل هذا النمط المركز .

نموذج تصوري لتحليل عملية النمو الحضري وتفسيرها

١ - تحديد الأوزان القيمية لعوامل التحضر :

تحدد قيمة الأوزان الخاصة بعوامل التحضر على النحو الآتي :

يمكن قياس عوامل التحضر مثل النواحي الاقتصادية والمرافق والخدمات ، فكل مدينة عدة أوزان تحدد قيمتها فمن النواحي الاقتصادية بالإصلاح سعيًا وراء تنوع الموارد

كسبيل الغاز الطبيعي لتصديره والحصول على مشتقات البترول للاستهلاك المحلي وإصلاح الأراضي الزراعية في الجبل الأخضر وتحسين الطرق التي تصل طرابلس بفران لبيع الفائض مما تحتاج إليه طرابلس وغيرها .

وتتعدد عوامل التحضر من تخطيط المدن على جوانب الطرق حيث تقوم بيوت عصرية ، ثم ظهور موارد معدنية أخرى إلى جانب التغير في أهمية المدن بين فترة وأخرى ، فضلا عن قيام التجارة والصناعة وتزويد المركز الحضري بالمرافق والخدمات المتكاملة وفقدان بعض هذه المدن لأهميته أو وزنه بين فترة وأخرى . كل هذه تعد من عوامل التحضر الذي يمكن تحديد وزنه من ناحية القيمة .

وبالنسبة لعوامل التحضر من الناحية الاقتصادية نجد مايلي :

١ - تبلغ قيمة البترول الخام ٩٥٪ ويقدر الإنتاج بالآلاف دينار ، وفي سنة ١٩٧٤-٧٧,٠٠٠ طن مئوي وقيمة الصادرات التي تساوي الإنتاج وتبلغ ٣٨٨,٣٤٧ بالآلاف دينار ليبي ، فنشأت موانئ البترول .

٢ - قيمة أهم المحاصيل الزراعية ٢,٣٨٨,٩٤١ دينار سنة ١٩٧٤ ، ويقدر سنة ١٩٧٤ بالآلاف دينار ٥٩٤ أما القمح والشعير فيستهلكان ، أما بالأطنان سنة ١٩٧٣ فيقدر الشعير ٢٠٤,٨٤ ، القمح ٦٧,٣٢٧ ، والزيتون ١٤٩,٣١٣ ، والموايح ٢٠,٠٤٦ ، والفول السوداني ١١,٠٠٠ ، اللوز ٤٨٥ ، الطماطم ١٧٥,٥١٦ ، التمر ٦١,٦٧٠ ، البطاطس ٧٨,٣٥٢ والصوف. والشعر بالآلاف جنيه سنة ١٩٧٤ ب ١١٨ ، والخشب المصنع وخشب الوقود ٤٠١,٠٠٠ متر مكعب ، أما الصيد البحري بالآلاف طن تبلغ ٥,٧ .

٣ - الصناعات الغذائية وتبلغ ١٢,٨٢٣ بالآلاف دينار، وصناعة المشروبات ٤٢٦٥ ، ومصنوعات الطباقي ١٧,٠٧٧ ، والكيماويات ٧,٢٩٤ والمنسوجات ٢,٠٠٤ ، والأسمنت ٥,٧٠١ والحديد المصنع ٤,٠٧٠ .

٤ - المعادن فالى جانب البترول فيوجد البوتاس والفوسفات والنطرون وملح الطعام والأسمنت .

٢ - التقدير الكمي لآثار التحضر :

لا تتوفر الإحصائيات الدقيقة الخاصة بالتقييم الكمي لآثار التحضر . تختلف مؤثرات التحضر بين مدينة وأخرى في طرابلس يبلغ عدد السكان . كما أن توافر النشاط الإقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة وأماكن ترفية وخدمات ومرافق

حافاة له أهمية في تلك العتالة كما يحضر لهذا التقدير الكمي ضروريا القياس عواطف النمو الحضري .

فمثلا مدينة طرابلس بشاطها التجاري وعلاقتها في الداخلي والخارج شأن البلدة التي تلبها من حيث الحجم لما مشاكلها ، كما لها مميزاتا ، وأما فيما عدا ذلك من المدن فمما أنه يمكن قياس التحضر على ضوء التمدن العمراني في المناطق التي توجد بها ، في كل بلدة من هذه البلدان نجد أن الحضارة مقصورة على منطقة صغيرة يقع فيها رجال الإدارة من الحكومة يضاف أحياء غير متخصصة كما هو الحال في بقية البلدان فيقوم سوق أسبوعي كما ينفع السكان بالمرافق العامة مثل أجدابيا والمرج يحاول منع المهاجرين النازحين من الصحراء وفزان وغيرها من المدن والجبل الأخضر هذا وتعد عملية التحضر من الظواهر التي تزداد انتشارا فمثلا تعد المنطقة شمال غرب طرابلس تستمد أهميتها من تجارة المنطقة الحرة التي كانت قائمة بينها وبين تونس ، وبلدة غريان في جبل طرابلس تعتبر أراضيها الزراعية خصبة ورغم صعوبة الانتقال فإن سكانها يستقبلون من موجة الغلاء والتضخم وتلقى سبل المهاجرين الذين يقيمون في مراكزهم الصغيرة ، والطريق الذي يصل غريان بغريان ومنطقة الساحل إلى الغرب عن طرابلس وإلى الشرق منها ولذلك فإن حركات السكان أصبحت ذات مشاكل وخاصة الأسكان حيث تنتشر المدن من مصراته والخمس وسوق الجمعة وتاجروا في شرق طرابلس والعجلات ومصراته والزواية كلها تقع في المنطقة التجارية لطرابلس فقل عدد السكان في بعض البلاد سبعا وراء الرزق كما تضعف بعض مراكز العمران مثل أجدابيا والنوفيلية والعقيلة ومصراته

وإذا نظرنا لعملية التحضر فنجد أنها تنقل عددا كبيرا من الصحراء إلى الريف وعن نتائج ما جادت به الأرض ويمكن أن نلخص هنا الوضع في طرابلس وما حولها . وخاصة مصراته وأجدابيا إلى جانب مواني البرول يضاف إلى ذلك أن بعض البلاد مثل مدن ساحل سرت والجبل الأخضر الذي تقوم فيه البيضاء والمرج تعد مناطق هاجرها سكانها تدريجيا لأن الزارع الحكومية التي أنشأها الإيطاليون تختلف عن النظام الحضري في بلدة درنة حيث كانت كمية المياه والعزلة وضيق مساحة الأرض السهلية في ذروة عافيتها عن التوسع في الأرض الزراعية . فمما حين نجد أن بلدة مثل المرج التي هاجر بعض سكانها وخاصة إلى بنغازي على أثر الزلازل والحزات الأرضية فهجرت لإنشاء من جديد . كما أن بعض المدن الصغيرة قد انقرضت أو كادت تنقرض وتوافر مظاهر الحضر في أطراف المدن الكبرى في شكل مناطق بحرية ..

فبينما نجد أن بعض البلاد قد أنتعشت مثل أجدابيا والنوفلية نجد البعض الآخر قد هجره سكانه تدريجيا ليقيموا في أماكن تفرجهم من فرص العمل المجرى والبعض الثالث قد غلبت الزيادة بين سكانه الذين يترددون على مناطق العمل لفترة قصيرة ثم يعودون أدراجهم مثل سكان درنه أما جهة طرابلس فكان تيار الهجرة أقوى ولذلك كان معظم المهاجرين إلى موانئ البترول من جبل نفوسة وسهل جفارة حيث أقاموا في سرت وزليطن وجون كى يستفيدوا من الفرص التي أتاحتها البترول لهم .

٢ - الوضع القائم لعملية التحضر :

رغم الجهود الحضر منذ وقت مبكر كما هو الحال في طرابلس القديمة وبنغازي أيضا فإن عملية التحضر بعد جلاء الإيطاليين عن ليبيا قد أنتعشت فالي جانب تضخم المدينتين طرابلس وبنغازي ، فإن هناك مدن نشأت على أيدى الإيطاليين ، أما الآن وبخاصة بعد ظهور البترول زاد اعتماد البلاد إلى تجارة خارجية نشيطة كما أن المنطقة التي تسقط بها الأمطار وتوافر طرق النقل في المنطقة الشمالية العامرة وتوافر بعض موارد الثروة المعدنية مثل : الكبريت في منطقة سرت - وطينة الأمونيت التي تستخدم في حفر آبار البترول كما أن هناك أنماجا بعد ارتفاع مستوى المعيشة إلى التزوح إلى المدن الكبرى والصغرى على السواء أما الآن فإن عملية التحضر قد أدت إلى تضخم سكان المدن بل وسكان المدن الصغيرة أو القرى أيضا في طرابلس . كما هو الحال في غريان ومدن الساحل إلى الشرق من طرابلس وغربها والوضع القائم لهذه العملية تزايد عدد المدن الصغيرة وسكانها وهي تغطي الآن في طريقها بعد توافر المرافق والخدمات في المدن الكبرى وإنشاء أسواق محلية في المدن الصغيرة ومراكز العمران نشأ عن ذلك كله تنشيط عملية التحضر التي لا تزال ماضية في طريقها بسرعة .

وقد أصبحت عملية التحضر ككل تنتشر عن طريق التزوح من المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى فالهاجرون مثلا من فزان والجبل الأخضر ينتقلون إلى المدن للأقامة بصفة دائمة أو موسمية ومن المعروف أن عدد العاملين أثناء تجهيز حقول البترول وبعد استقرار استغلال البترول يتناقص عددهم في المدن .

٣ - الإطار التصوري لعملية التحضر :

تتعدد عناصر الإطار التصوري لعملية التحضر فهناك عناصر عديدة يمكن تحليلها أو توضعها لعملية التحضر . وأهم هذه العناصر :

١ - تيسر سبل الاتصال في منطقة خلفية مترامية الأطراف ولكن هناك مناطق :
تتمتع بأهمية سكنها بأقامة أحياء من الصفيح والحيام للأقامة بها كما أن هذه العناصر :
تشمل توافر موارد اقتصادية على طول المنطقة فينلنا نجد أن عناصر هذا الإطار تشمل :
فيما تشمله توافر فرص العمل الجزئى وأستعداد البدو وأشباه المستقرين والمستقرين وهم :
عادة يترحلون من المناطق التى تعد أكثر ثروة وأهمية اقتصادية فنجد مثلاً مدينه :
طرابلس تتلقى عددا كبيرا من المهاجرين وقد كانت محرومة إلى حد كبير على :
العناصر الوطنية أثناء الاحتلال الإيطالى .

٢ - هيكلية الإطار :

ينزح سكان المناطق الحسانية مثل غزان والصحراء الليبية بحثا وراء العمل حتى إذا :
وصلوا المدن الكبرى نسبيا واصلوا السير للعمل في المدن الكبرى فنجد مثلا أن مناطق :
كواحات مرادة يؤثر سكانها بيع مياه آبارهم وعيونها لشركات البترول حتى يمكن أن :
ينقلوا مهاجرين إلى مناطق البترول والمدن لذلك نزح كبير من سكان الجبل الأخضر :
إلى بنغازى بصفة خاصة ليتابعوا مسيرتهم إلى مناطق البترول وهكذا نجد أن هذه :
الظاهرة تتطلب الانتقال من بلدان الصحراء وبخاصة سبها إلى طرابلس ومنها مناطق :
البترول :

وقد ظهرت نتائج أنجذاب السكان للمدن بتضحخ عدد السكان للأنتفاع بما يتيحها الحياة :
في هذه المدن من المرافق العامة ، ولما كانوا جميعا تقريبا من العمال الغير المهرة :
وبالتالى أجورهم الضئيلة نسبيا جعلت مستواهم منخفض يقيمون في البراريق والكهوف :
في ضواحي المدن ولا يستفيدون كثيرا من التمتع بآمن الحياة الحضرية أو المدن :
من الخدمات اللازمة .

٣ - تفسير الإطار :

ينتهى العمران عموما جنوبا متفقا مع خط ٢٥ و ٥٠ ميليمتر . أما حركة التضرر :
فيمكن تفسير دخول المناطق في عملية التضرر في الساحل الغربى غرب طرابلس :
تحول الكثبان الرملية والسيبختات وتوافر الأيدى العاملة التى تفيق عن الحاجة جعل هذه :
المنطقة هدفا لدخولها كجزء من الإطار في هذا الصدد . أما طرابلس نفسها ومنطقة الجبل :
فتجذب عدد كبير من هم في سبيل التضرر . وتختص مدينة طرابلس بنسبة عالية من

الوالدين : أما الشرقى من أطرابلس حيث تعتبر هذه المناطق نفعية من وجهة وذلك من الناحية الزراعية إلا أنهم اتحلوا يتلفقون في مناطق البترول في إقليم سرت .

ويلاحظ أن أهل مصراتة والخمس من أكثرهم نشاطا من الناحية التجارية . أما في بركة فان الأطار التصوري لعملية التحضر تسير بسرعة على السواحل ويبدء في المناطق الداخلية وللك رخم ويوجد موانئ صغيرة على الساحل مثل طلميثة والخنية وزرأس الهلال لم تلعب دورها كنافذ للمنطقة الداخلية ، أما بنغازى ثانية المدن فهي تفتقر الموارد الاقتصادية ولذلك كانت بنية القرية منها خارج نطاق إطار التحضر فأصبحت هذه المدينة تعاني من عذم توفر المؤن والأسواق ولكن بعد العثور على مياه غزيرة عميقة أصبحت جزءا من المنطقة الخلفية لبنغازى ، أما مدن الجبل الأخضر مثل المرج والبيضا وغيرهما فهي تقتصر في نشاطها الاقتصادي على الزى الزراعى ، وللاحظ أنه حيث تتوافر موارد المياه لا توجد مناطق ممتعة سهليا لزراعتها ورغم أن ابتدائية كانت في أول الأمر مدينة صغيرة وأذا علم سكانها على أثر كشف البترول وأن كانت تعاني من قلة المياه .

الفصل الثالث عشر

التحضر في الجمهورية التونسية *

من المعروف أن التحضر ظاهرة أساسية في عالمنا اليوم وهي مرتبطة ارتباطاً متيناً بالثورة الصناعية بالبلدان المصنعة ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح التحضر ظاهرة عامة في أغلب بلدان العالم بما فيها البلدان النامية والسائرة في طريق النمو وذلك على أثر الثورة الديموقراطية وما تبعها من تزايد التزوح من الأرياف إلى المدن وعلى أثر التطور الصناعي والتجاري والثقافي والسياسي الح

ويمكن اعتناء الجمهورية التونسية بلداً بلغ فيه التحضر درجة مرتفعة بالنسبة لبلد لا يملك إلا صناعة محدودة وحديثة العهد ، والملاحظ أن نسبة سكان المدن في تزايد سريع ويستمر فإذا اعتمدنا على التعدادات السكانية منذ سنة ١٩٣٦ واعتبرنا أن السكان الحضرين يشملون كل سكان التجمعات السكانية التي تفوق ٢٥٠٠ نسمة فإن نسبة سكان المدن لارتفاعت من ٣٠٪ من جملة سكان البلاد سنة ١٩٣٦ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٤٦ إلى ٤٧٪ سنة ١٩٥٦ إلى ٤٧٪ سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٥٠٪ اليوم . وهكذا فإن نصف سكان الجمهورية التونسية من التحضر فيما مازالت البلاد زراعية قبل كل شيء وتشغل الزراعة أكثر من نصف السكان .

ورغم التماضي الحضري للبلاد في العهد البونيق والروماني والإسلامي الوسيط والنوراني إلا أن ما لبث قرطاج والقيروان والمهدية وتونس ، فإن النسبة العالية من التحضر تشكل ظاهرة جديدة بدأت في عهد الحماية بعد اندلاع الثورة الديموقراطية أي بعد سنة ١٩٣٦ وتلدت تحت الاستقلال . وقد ساعد التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته البلاد منذ فوضى الحماية وبعد الاستقلال على تركيز الحياة الحضرية في المدن الساحلية القريبة من العاصمة وصفاقس وسوسة وبئرث وغيرها .

(٥) أحد هذه النماذج الأستاذ الدكتور حافظ سيم ، رئيس قسم الجغرافية بكلية الآداب بالعلوم الإنسانية بالجامعة التونسية

أولا - النسيج الحضري التونسي :

يتميز المجال بتيابن شديد بين الواجهة الساحلية الشرقية المكتظة بالسكان والمتميزة بنفسية مرتفعة من التحضر والضيقة نسبياً ومناطق داخلية واسعة تحتوى على كثافات سكانية منخفضة ومدن قليلة ومتوسطة أو صغيرة وتتصف بهيمنة الزراعة ونمط المعيشة الريفي . وقد برهن التعداد السكاني لسنة ١٩٦٥ أن ما يقرب من نصف سكان الجمهورية يعيش على الواجهة الساحلية الشرقية أى في رقعة محدودة طولها حوالى ٥٠٠ كيلو متر وعرضها ١٠ كيلو مترات فقط ويضم أكثر من ثلاثة أرباع السكان الحضريين في الجمهورية التونسية وحوالى ١٥٪ فقط من الريفيين وتمثل مدينة تونس العاصمة أكبر مدينة في البلاد وتضم أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ نسمة - تعداد سنة ١٩٦٥ أى ١٧٪ من سكان الجمهورية و ٣٥٪ من سكان المدن التونسية . وترجع هذه النسبة العالية من السكان الى دور تونس كعاصمة سياسية واقتصادية وثقافية وعاصمة الى أهمية ميناء تونس حلق الواد والملاحظ أن الاربع مدن التونسية الأولى من حيث عدد السكان وكذلك أهميتها الاقتصادية كما سنرى هي المدن الموانئ الاربعة الاساسية أى تونس العاصمة وصفاقس (٢٦٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٥) وبنزرت (٨٤,٠٠٠ نسمة) وموسسة (٨٠,٠٠٠ نسمة) أى ١,٢٣٥,٠٠٠ ساكن للمدن الأربعة من جملة ٢,٦٧٥,٠٠٠ نسمة في المدن التونسية أى نسبة تفوق ٤٦٪ من الحضريين .

ويبدو هذا التركز العمراني جليا أيضا عندنا تأخذ بعين الاعتبار المدن التونسية التي يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة أو يفوق فنرى أن ١٤ مدينة من جملة ٢٠ مدينة تقع على السواحل الشرقية أو بالقرب منها ويبلغ عدد سكانها الكلى ٦٤٢,٠٠٠ أى أكثر من ٨٨٪ من جملة سكان طبقة المدن التي تبلغ أو تفوق ٢٠,٠٠٠ نسمة أى أن المدن الداخلية الستة التي تبلغ أو يفوق عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ من المدن المتوسطة ولا تضم إلا أقل من ١٢٪ من سكان هذا الطبقة من المدن إذا فان التوزيع الجغرافي للمدن التونسية يتصف بتمركز ساحلي أى أن المجال الجغرافي التونسي تحت سيطرة مدن وموانئ ساحلية شرقية أى أنه يتصف بعدم التوازن الجغرافي . هذا التخلل في التوازن الاقليمي التونسي من ناحية العمران ظاهرة أساسية في الجغرافيا البشرية والاقتصادية للجمهورية التونسية وترجع هذه الظاهرة الى قرب البحر وتفتح البلاد على العالم الخارجي المتوسطي ولقد ساعد كل هذا على جذب السكان والنشاطات الاقتصادية المعاصرة نحو الساحل وسرى أن كل أحداث التطور المعاصر أى الاستثمار الفرنسي والتجارة الخارجية ونمو الموانئ والمدن الداخلية الساحلية واتساع رقعة الزراعة المروية من الخضرو الاشجار

في السهول الساحلية وظهور النشاط السياحي ونمو السريع ساهمت في تدعيم هذا التركز الحضري في الواجهة الساحلية الشرقية . وهكذا فإن التوزيع الحضري يتصف بالتباين الشديد حسب الأقاليم . بعض المناطق الساحلية مكتظة بالمدن مثل ساحل سوسة والشط الشرقي لولاية نابل وساحل بترت ومناطق داخلية تحتوي على مدن متوسطة أو صغيرة مثل ولاية باجة أو جنوبية وغيرها خالية تماما من المدن مثل ولاية القصيرين .

١ - المناطق الساحلية :

تمثل الولايات الساحلية الأقاليم الوحيدة التي تبلغ فيها نسبة التحضر ٥٠٪ أو أكثر باستثناء ولاية قصبة الداخلية لأهمية النشاط العملي بها لكن نسبة وشكل التحضر يختلفان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الشرقي .

تبلغ نسبة التحضر في ولاية تونس العاصمة أعلى درجة في الجمهورية أي ٩٣٪ من السكان وذلك راجع إلى المساحة الريفية المحدودة التابعة لولاية تونس . ثم تنخفض نسبة التحضر حول ولاية تونس وتبلغ ٥٤٪ بولاية بترت في الشمال الغربي من مدينة تونس و ٤٩٪ في ولاية نابل في الجنوب الشرقي من العاصمة أي أن نسبة التحضر في هاتين الولايتين تمثل نصف السكان أي تساوي المعدل العام لنسبة التحضر في الجمهورية التونسية حسب التعداد سنة ١٩٧٥ .

وترجع النسبة العالية للتحضر في ولاية بترت إلى وجود مدينتي بترت - متزل بورقية المصنعتين والمركزتين على ميناء هام . (٨٤,٠٠٠ نسمة في مدينة بترت و ٤٤,٠٠٠ نسمة في مدينة متزل بورقية) وكذلك مدينة ماطرا (٢٠,٥٠٠ ساكن) التي تمثل المركز الإداري والتجاري الأساسي للسهل الكائن جنوب بحيرة أشكل . الذي استفاد بقيام وازدهار زراعة الحبوب الاستعمارية واهتم إلى المنطقة الشرقية من ولاية بترت أي شبه جزيرة رأس الجليل أو ما يسمى أحيانا ساحل بترت وهي منطقة زراعية تخصص بمزروعات مرويه وأشجار الزيتون وأشجار مثمرة متنوعة أي بزراعة جاهده كثيفة ومرجحة ولذا فإنها تشتمل على ٦ مدن صغيرة يبلغ عدد سكانها ما بين ٢,٣٠٠ ، ١٣,٠٠٠ نسمة مثل رأس الجليل ١٣,٠٠٠ نسمة والعالية ورفراف بين ٥٠٠ نسمة و ٨,٠٠٠ ومتلين وغار المانع وعوسجة بين ٢,٠٠٠ و ٥,٠٠٠ نسمة) .

ورغم ضعف الصناعة في ولاية نابل وعدم وجود مجموعة حضرية تضاهي بترت - متزل بورقية فإن نسبة التحضر تبلغ ٤٩٪ من السكان أي نسبة قريبة جدا من نسبة ولاية بترت ويرجع ذلك إلى أهمية الزراعة الحاحلة السقوية من خضر وحمضيات وكذلك زراعة كروم العنب التي لعب الاستثمار الزراعي الفرنسي والإيطالي دورا هاما في إدخالها

وتأخذ هارما. وتقع أهم مدن ولاية الوطن القبلي (١) على السهل الشرقي لشبه الجزيرة
الخاصة في القسم الجنوبي الشرقي على طول عشرين كيلومتراً تقريباً من المثلجات (٢) (٢١٠٠
نسمة) إلى نابل - دار شعبان ٤٣٥٠٠ ساكن (٣) إلى بني خيار (٤٠٠٠ ساكن) (٤)
إلى المعمورة ٣٥٠٠ ساكن (٥) وهكذا نسبة التحضر في معتمدية نابل ٩٤٪ أي نسبة
قرية من نسبة التحضر في ولاية تونس وترجع هذه الحالة إلى الدور الأثري والتجاري
لمركز الولاية وكذلك لأهمية الصناعات التقليدية من الحرف والقبوليات وكذلك الحش
لأغراضها وإلى النمو السريع للسياحة منذ سنة ١٩٦٠. ويصل عدد المدن في المنطقة الشمالية
الداخلية الشرقية للوطن القبلي ويتميز بوجود بعض المدن الزراعية والتجارية والأدوية الهامة
مثل منزل تيم (١٩,٥٠٠ ساكن) وقليبي (١٩,٠٠٠ ساكن). وقرية (١٣,٠٠٠ ساكن) (٦).

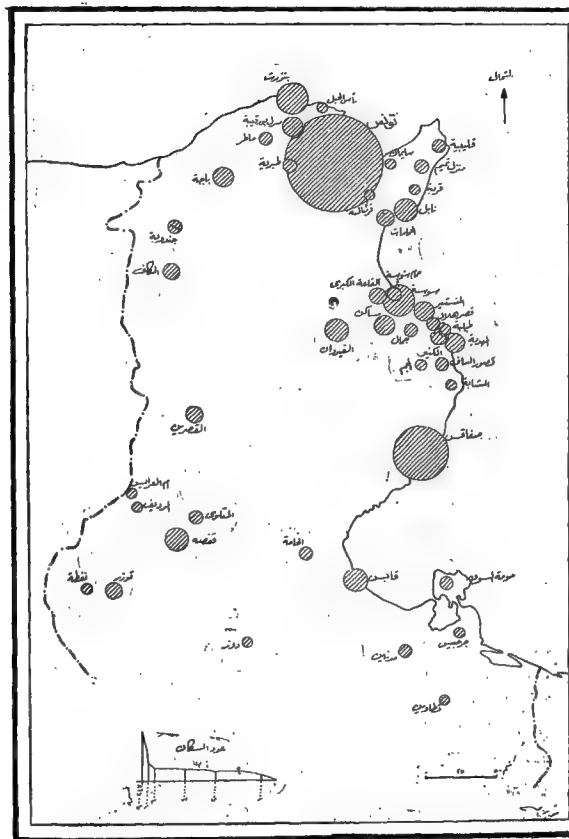
وتنخفض نسبة التحضر في المنطقة الحبلية من الوطن القبلي التي تعتمد على زراعة
بقرة الحبوب وتربية الماشية التقليدية ثم ترتفع نسبة التحضر في سهل قربالية القريب من
تونس العاصمة ويرتكز اقتصاده على زراعات غنية مثل الخضضيات وكرزم العنب لكن
نسبة التحضر أقل بكثير مما لا يحيطه في الساحل الشرقي ولا تبلغ إلا ٤١٪ في معتمدية منهل
بوزلفة و ٣٩٪ في معتمدية سليمان و ٣٠٪ في معتمدية قربالية وحجم المدن منخفض نسبياً
ويمكن أن مقارنة حجم مدن ساحل بتزرت ولا غفوق ١٠,٠٠٠ ساكن إلا سليمان ١٣ ألف
ساكن (٧) وقرمالية (٨) (٢٠,٠٠٠ ساكن) أما منزل بوزلفة فقريباً عدد سكانها من
١٠,٠٠٠ نسمة ويتجاوز عدد سكان بني خلاد ٥,٠٠٠ ساكن بقليل إذاً خلافاً لولاية
بتزرت التي ترتفع نسبة التحضر العالية المتوزعة فيها إلى أهمية المجموعة الحضرية بتزرت
فمنزل بورقية ومدينتين صغيرتين غفوق ١٠,٠٠٠ ساكن فان ولاية نابل تحتوي على سبعة
مدن صغيرة أو متوسطة تراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ و ٥٠٠ نسمة وعدد ثمانية
من المدن التي تعدل بين ٤,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن (٩).

وترتفع من جديد نسبة التحضر في الساحل جنوب نابل في ولايات سوسة والمنستير
والمهدية ومن المعروف أن هذا الأقليم يحتوي على شبكة حضرية وفريدة من نوعها في
الجمهورية التونسية وترجع أهمية التحضر إلى الماضي الحضري. العهد لهذه المنطقة في العهد
السياسي الإسلامي وتجمع السكان من القدم في قرى ومراكز ومدن تعتمد على زراعة الزيتون
والصناعات التقليدية والصيد البحري والتجارة الخ. وهكذا فإننا نلاحظ اليوم وجود أكثر

من ٢٠ مجموعة سكنية في رقعة صغيرة فكلها على مسافة لا تتجاوز ٦٠ كيلومتر من سوسة وأكثر من ٥٠٪ من هذه المجموعات على بعد أقل من ٢٠ كيلومتر من مدينة سوسة . ويظهر تعداد سنة ١٩٧٥ أن نسبة التحضر تفوق ٧٠٪ في ولايتي المنستير (٧٣٪) وسوسة (٧٢٪) . وهي أقل بكثير في ولاية المهدية (٣٥٪) الواقعة جنوب الساحل والتي تقترب من النسب الجبسية المنخفضة السائدة في السباسب العليا والمنخفضة وكذلك في الجنوب التونسي .

وقد ساهمت الحركة السياحية النشيطة والحركة الصناعية والتجارية في ارتفاع عدد سكان مراكز زراعية وتنوع نشاطاتها وتحضرها . ان شبكة الحضرية الساحلية تتركز اليوم على مدينة كبيرة وهي سوسة ٥٠٠ , ٨٠ ساكن للمدينة وما يقرب من ١٠٠ و ١٠٠ ساكن للمجموعة) وخمسة مدن أخرى يفوق عدد سكانها ٢٠ , ٠٠٠ نسمة ذات نشاطات مختلفة ومنافسة أحيانا للمدينة سوسة وهي مساكن ٤٤ , ٠٠٠ ساكن (والمنستير ٣٣ , ٣٣ ساكن (والمهدية ٢٦ , ٠٠٠ نسمة) و نالكين ٢٦ , ٠٠٠ ساكن (والقلة الكبرى ٢٣ و ٠٠٠ ساكن) وثمانية مدن صغيرة أخرى يتراوح عدد سكانها بين ١٠ , ٠٠٠ و ٢٠ ألف ساكن . نخس بالذكر منها قصر هلال ١٩ , ٠٠٠ ساكن (وجمال ١٩ , ٠٠٠ ساكن) وحام سوسة (١٥٥ , ٠٠٠ ساكن) وغيرها وما يقرب من ثلاثين مركز آخرين على مسكنهم بين ألفين وعشرة آلاف نسمة . إذا من الواضح أن نسبة التحضر مرتفعة وتنفوق ٧٠٪ في ولايات الساحل لكن نمط التحضر يختلف تماما . فبينما يتركز كل التحضر في مدينة تونس وضواحيها المتربطة بها ارتباطا متينا فإن التحضر في الساحل موزع على عدد كبير من المدن الهامة والمتوسطة والصغيرة كما هو الشأن بالنسبة للوطن القبلي وولاية بنزرت وليس هناك هيمنة واضحة لمدينة في المدن الأخرى وحتى سيطرة سوسة على الساحل نسبية كما سترى وفي هذه المجال فإن ولاية صفاقس التي تعرف هيمنة كلية للمدينة واحدة صفاقس مشابهة نوعا ما ولاية تونس لكن في مستوى منخفض نسبيا (شكل ١٣ - ١)

تختص ولاية صفاقس بنسبة تحضر مرتفعة تبلغ ٥٣٪ أي بنسبة تفوق درجة التحضر في ولاية بنزرت وولاية نابل لكن هذه النسبة العالية ترجع أساسا إلى المدينة صفاقس وحدها . وتكاد تشتمل الولاية على مدينة كبيرة وهي صفاقس التي يبلغ عدد سكانها أكثر من نصف سكان الولاية (٢٦٠ , ٠٠٠ للمدينة من جملة ٤٧٣ , ٠٠٠ ساكن للولاية) ويمثل الخوام الريف المحيط بالمدينة من الناحية الغربية منطقة تتعدهم فيها المدن والمراكز الحضرية وليس هناك لا مدينتين متوازيتين في الواجهة الساحلية للولاية محرص (٨٥٠٠ ساكن) جنوب صفاقس وجنينا . (٥٥٠٠ ساكن) شمال صفاقس وأما المنطقة الداخلية فتمتاز بكثافتها



شكل ١٣ - ١ التجمعات الحضرية التي تزيد على ١٠٠٠٠ نسمة في الجمهورية التونسية

سكانية منخفضة أقل من ٥٠ ساكن في الكيلومتر المربع وفراغ حضري كلى أو يكاد يشبه ما سيجده في المناطق الداخلية والجنوب التونسي .

٢ المناطق الساحلية والجنوبية :

تتصف هذه المناطق بنسبة تحضر منخفضة في أغلب الأحيان وتمثل المدن المتوسطة القليلة العدد شبه جزر حضرية مطوقة بمجالات فسيحة ريفية جبلية أو صحراوية أو شبه صحراوية وتبلغ نسبة التحضر فيها ما بين ٧ و ٢٧٪ باستثناء ولايتي قفصة وقابس أى أن هنالك تباين شديد بين الأقاليم الساحلية والأقاليم الخافة .

تتميز ولايات الشمال الغربي من البلاد بما فيها ولاية تونس الجنوبية بنسبة تحضر تراوح بين ١٦٪ و ٣٦٪ لكن أغلب المدن تتركز في السهول والأحواض الواقعة جنوب تونس مثل الفحص وبوعرادة وقعنور و زرغوان وكذلك في سهول وادى مجردة وروافده مثل قلعة الأندلس وطبرية والجنيدة وجزاز الباب وثرسق وتستور وباجة وبوسلم وجنوبية و غار الدماء بينما درى أن جبال خمير ونقرة وبجاية ومقعد لا تحتوى الا على عدد قليل من المراكز الحضرية مثل عين دراهم وكل هذه المدن من الحجم السكاني المتواضع لا يفوق العشرة آلاف ساكن منها الا القليل النادر الذى يتمثل في مراكز الولايات المرتكزة في السهول والأودية مثل باجة (٤١,٠٠٠ ساكن) وجندوبة (٢١,٠٠٠ ساكن) ولا توجد أى مدينة تبلغ ٢٠,٠٠٠ ساكن في ولاية تونس الجنوبية وتعد مدينة زرغوان التى أصبحت مقر هذه الولاية أقل من ٧,٥٠٠ ساكن وتفوقها مدينة طبرية (١٥,٥٠٠ ساكن) الكائنة بنفس الولاية وفيما عدا ذلك فليس هناك أى مدينة تبلغ أو تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن إذا فكلها مدن متواضعة في السهول الزراعية التى هيمن عليها المستعمرون الفرنسيون في عهد الحماية وحتى سنة ١٩٦٤ إلى بجانب فراغ حضري كلى في المرتفعات الشمالية .

وكذلك الشأن بالنسبة لولاية الكاف الجبلية : تمثل المناطق الجبلية مجال ريفى أو غابى تعتمد فيه المدن ويتفرق فيه السكن وتحتوى الأحواض العليا الخصبية على مدن متواضعة تنفرد من بينها مدينة الكاف بدورها الإدارى التقليدى وموقعها الاستراتيجى على الحدود الجزائرية وتضم مايقرب عن ٣١,٠٠٠ نسمة وتليها مدينتان صغيرتان وهما أبوقصور (٨,٠٠٠ نسمة) وتاجروين (٦,٠٠٠ نسمة) وأربعة مراكز تراوح ما بين ٢,٥٠٠ و ٤,٠٠٠ ساكن ولذا فان نسبة التحضر منخفضة وتبلغ ٢٥٪ أى نصف المعدل القومى .

وتنخفض نسبة التحضر انخفاضاً شديداً في الوسط التونسي أي في ولايات سليانة والقروان والقصرين وسيدي بوزيد وفي الحقيقة هناك فرق كبير بين ولايتي سليانة وسيدي بوزيد من جهة ولايتي القروان والقصرين من جهة أخرى إذ تمثل ولايتا سليانة وسيدي بوزيد ولايتين جديديتين انشأتا بعد سنة ١٩٧٣ ولا تحتوي الا على عدد قليل من المراكز الصغيرة والصغيرة جداً ولذا فإن نسبة التحضر تبلغ في ولاية سيدي بوزيد ٧٪ وفي ولاية سليانة ١٧٪ وليس ثمة أي مدينة في هاتين الولايتين تبلغ ١٠,٠٠٠ ساكن وحسب تعداد سنة ١٩٧٥ فإن مركز سيدي بوزيد يقرب من هذا الرقم (٩,٩٨٣ ساكن) ومركز سليانة يسجل ٧,٣٠٠ نسمة. إذا تمثل هاتان الولايتان مناطق ريفية بحتة حديثة العهد بالتحضر وتكاد تجهل كل مقومات الحياة الحضرية.

أما ولاية القروان فإنها منطقة حضرية عريقة عرفت فترة طويلة من التدهور الاقتصادي والحضري ولم تشهد حتى اليوم نهضة اقتصادية وحضرية حقيقية ودائمة ولذا فإنها تحتوي على مدينة هامة واحدة القروان (٥٦,٥٠٠ ساكن) وهي أكبر مدينة داخلية رئيسية لكن هذه المدينة لا تبعد عن الساحل الشرقي الا بستين كيلومتراً واحتفظت بقسم هام من بوها الديموغرافي وبعض النازحين لما لها من دور إداري خاصة وجانب هذه المدينة الهامة ليس هنالك أي مستوى وسيط من المدن سوى أربعة مراكز صغيرة جداً يراوح بين ٢,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ ساكن وتمثل مدينة القروان العنصر الأساسي في بلوغ نسبة التحضر في هذه الولاية ٢٣٪.

وتمتاز ولاية القصرين بمستوى حضري منخفض مشابه لما هو موجود في ولاية سليانة أو سيدي بوزيد ولا تحتوي على أية مدينة تفوق ١٠,٠٠٠ ساكن سوى القصرين لكن الفترة الديموغرافية لمدينة القصرين حديثة جداً في سنة ١٩٥٦ عام الاستقلال كانت تعد هذه عمدة المجموعة السكانية ٣٥٠٠ ساكن وبفضل مجهودات الدولة التونسية أصبحت هذه هذه المدينة مركز ولاية بشت فيها أنشطة صناعية وخاصة عجينة الورق فارتفع عدد سكانها إلى أكبر من ٢٥,٠٠٠ ساكن سنة ١٩٥٧ أي أنه تضاعف عشر مرات في أقل من عشرين سنة فيما جداً هذا الانحياز الحضري في القصرين الذي لم يصل بعد إلا إلى نتائج متواضعة نسبياً لأن المطلق في فجر الاستقلال كان ضعيفاً جداً فإن المراكز الحضرية الأخرى كلها صغيرة وهي: أربعة وتعد بين ٢,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن.

ويرتفع مستوى التحضر بصفة ملحوظة في الجنوب التونسي ويرجع ذلك إلى أهمية مدن الواحات التي لعبت في الماضي دوراً تجارياً هاماً بين بلدان المغرب وأفريقيا السوداء عبر الصحراء ورغم انهيار هذه التجارة فإن هذه المراكز الحضرية احتفظت بنسبة ملحوظة

من نموها البدع واغراق. وبقيت متمسكة بكيانها وكتلتها إلى المدن العديدة في ولاية قفصة التي لعبت دوراً هاماً في خلق مدن جديدة وفي رفع مستوى التحضر واخيراً إلى المدن الساحلية التي استفادت في العشرة والخمسة عشر عاماً الأخيرة من التطور السياحي في جربة وجرجيس خاصة وبصفة ثانوية في مدينة قابس وكتلتها قرار الدولة التونسية منذ أكبر من عشر سنوات بنمو صناعي وتجاري كيميائي جديد في قابس وتجهيز ميناء عصري الخ كما يبنى. كل هذه المعطيات تفسر الارتفاع في مستوى التحضر في الجنوب بالنسبة لولايات الوسط الداخلي.

يبلغ نسبة التحضر في ولاية قفصة مستوى مرتفع (٥٨ ٪) حتى لو كاناها بولايات الشمال الشرقي والساحل وهكذا فإن ولاية قفصة تحتل المرتبة الرابعة في ميدان التحضر بالاشتراك مع ولاية صفاقس (٥٨,١ ٪ أيضاً) بعد ولايات تونس والمنستير وسوسة وقبل ولايتي بنزرت ولابل. لكن خلافاً لولاية صفاقس التي تعتمد على مدينة كبيرة واحدة تعد أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ ساكن ومركزين حضريين صغيرين فإن ولاية قفصة تحتوي على عدة مدن ذات أحجام مختلفة وليس هناك مدينة كبيرة مهيمنة هيمنة كلية على خلفيتها الريفية كما هو الشأن بالنسبة لصفاقس. فيجانب قفصة التي لم تبلغ بعد ٥٠,٠٠٠ نسمة (٥٥,٣٠٠) نجد خمسة مدن أخرى تريفينية أو مراكز واحات عدد سكانها بين ١٢,٠٠٠ و ١٧,٥٠٠ ساكن مثل توزر (١٧,٥٠٠ ساكن) والمثلوي (١٧,٥٠٠ ساكن) ونقطزأم العرايس والريفي وثلاثة مراكز حضرية أخرى تضم بين ٥,٠٠٠ و ٩,٠٠٠ ساكن وهذه النسبة الهامة من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والتي يقارب عددها العشرة تذكرنا بساحل بنزرت أو الساحل الشرقي لولاية نابل أو ساحل سوسة والمنستير مع العلم بأن المدن الكبيرة في ولاية قفصة أقل عدداً وأصغر حجماً وأبعد بعضها عن بعض خلافاً للمدن الساحلية التي تتميز بكتظاظ بتوزيع غير منتظم من المراكز الحضرية ذات الأحجام المختلفة.

وبقي نسبة التحضر هامة أيضاً في ولاية قابس (٣٨ ٪) رغم أنها منخفضة بالنسبة لكل ولايات الساحل للشرق ماعدا ولاية المهدية (٣٥ ٪) ومدنين (٢٣ ٪) ويرتفع مجتوي التحضر في هذه الولاية على دور قابس كمرکز عسكري في عهد الحماية وميناء الصيد البحري وكتلتها على مدن الواحات بما فيها قابس والحامة ودوز وغيرها ويذكرنا التوزيع الحضري بما رأياه في ولاية قفصة لكن على مستوى منخفض نسبياً فعدد سكان مدينة قابس (٣٠,٠٠٠) هو أكثر من بعضها عديد سكان قفصة لكن ليس هناك إلا مركزين آخرين يفوقان ١٠,٠٠٠ نسمة وهما الحامة (١٢,٥٠٠ ساكن) ودوز (١١,٢٥٠ ساكن) و ٤ مراكز حضرية بين

٥,٠٠٠ و ٨,٠٠٠ ساكن ومركز واحد يتجاوز بقليل ٢,٠٠٠ ساكن ومن المتوقع أن نسبة التحضر سترتفع بسرعة ، في العشرين عاما القادمة على المجموعة الحضرية قابس - غنوش وضوعدها السريع إلى مستوى صناعي وتجاري كبير كما يظهر في كل مخططات الدولة المدعمة بالاكتشافات البترولية في الجنوب التونسي والاكتشافات الغازية في خليج قابس .

وتمثل ولاية مدين المنطقة الجنوبية الوحيدة التي تنخفض فيها نسبة التحضر إلى ٧٣٪ أي إلى نسبة تعادل مستوى التحضر في ولاية القيروان أو القصيرين ويرجع ذلك إلى المناخ الصحراوي الجاف وكذلك إلى فقر هذه المنطقة في ميدان المياه الجوفية وإلى قلة الواحات الهامة ورغم مجهودات الدولة في دعم مركز فان مدين تعد أقل من ١٧,٠٠٠ ساكن (١٦,٦٨٨ سنة ١٩٧٥) ولا يوجد أي مركز حضري في الولاية يبلغ ٢٠,٠٠٠ ساكن وتشارك في هذا المجال ولاية مدين ولايات زغوان (تونس الجنوبية) وسليانة وسيدى بوزيد أي ولايات حديثة العهد خلافا لولاية مدين ولم تستطع أيضا الحركة السياحية النشطة في جربة وجرجيس أن ترتفع من مستوى التحضر بصفة جلية رغم أن حومة السوق وهو أكبر مركز في جزيرة جربة أصبح اليوم أهم مدينة في الولاية (١٧,٧٠٠ ساكن سنة ١٩٧٥) قبل مدين ويقترّب مركز جرجيس من ١٥,٠٠٠ ساكن لكن كل الولاية لا تحتوى إلا على خمسة مراكز حضرية أربعة منها تعد ما بين ١٠,٠٠٠ و ١٨,٠٠٠ ساكن ومركز واحد يعد ٦,٥٠٠ ساكن (بن قردان) وخلافا لولاية قابس التي تشهد في المستقبل نموا حضريا كبيرا فانه من المتوقع أن لا تشهد ولاية مدين مشروعات اقتصادية هامة ماعدا المشروعات السياحية وحتى في هذا الميدان فإن الإمكانيات المائية وخاصة المياه الصالحة للشرب محدودة جدا وتتمثل دائما بحجر عثرة أمام كل نمو سريع وهام للنشاطات السياحية في الجهة .

إذا يتميز المجال الجغرافي التونسي بتمركز حضري شديد في المنطقة الساحلية الشرقية من بتزت إلى الساحل ثم تصبح المراكز الحضرية متفرقة جنوب المهديّة والشابة وإذا استثنينا وادي مجردة وروافده وبعض مراكز الولايات الغربية والمدن التعدينية حول قفصة فإن القسم الداخلي في الجمهورية التونسية يتصف بنسبة ضئيلة من التحضر وبفراغ حضري يكاد يكون كلى في وسط البلاد وبما لاشك فيه أن هذا التمرکز الساحلي الشرق وأهمية المدن الوافى نتيجة التطور التاريخي الذي عرفته البلاد في الماضي وخاصة منذ سنة ١٨٨١ أي منذ قيام الحماية الفرنسية وكذلك كل التغيرات والانجازات التي قامت بها الحكومة التونسية منذ الاستقلال .

ثانياً - عوامل التحضر في الجمهورية التونسية :

يرجع المركز الساحلي لأغلب وأكبر المدن التونسية إلى أهمية التجارة البحرية المتوسطية . والاتصالات بين القطر التونسي والعالم الخارجي عبر التاريخ . لكن الأمور لم تكن دائماً على هذا المنوال وخاصة بعد الفتح العربي الإسلامي لأفريقية .

١ - النظام الحضري التونسي قبل الحماية الفرنسية :

كانت الحياة الحضرية الأفريقية في العهد البونيقي والروماني تعتمد على الموانئ والمدن الساحلية . ويعتقد أغلب المؤرخين أن أول مدن أفريقية أسسها الفينيقيون وكانت كلها ساحلية . وتمثل مدينة قرطاج أكبر هذه المدن ورمز الحضارة الأفريقية البونيقية والرومانية . ويرجع الدور الأساسي لقرطاج والمدن الساحلية إلى أهمية العوامل السياسية في نشأة ونمو المدن وكذلك إلى أهمية التجارة البحرية الخارجية المتوسطية في تلك العصور بين الضفة الأفريقية للبحر المتوسط والضفتين الآسيوية والأوروبية .

لكن الاستيلاء العربي على أفريقية وتأسيس مدينة القيروان والدولة القيروانية شكل تحول أساسي للنظام الحضري للبلاد الذي كان متركزاً في القسم الشمالي الشرقي حول قرطاج والوطن القبلي وأقليم بترت فانتقل إلى الوسط التونسي في منطقة داخلية بعيدة عن البحر . فأصبحت الشبكة الحضرية الجديدة تعتمد على طرق تجارية برية داخلية تربطها بالمغرب الأوسط والمغرب الأقصى وبأفريقيا السوداء عبر الصحراء وبالشرق العربي الإسلامي عن طريق طرابلس البري . وقد ساعد هذا النظام الحضري على ازدهار القيروان والمدن المجاورة التابعة لها مثل صبر أو المنصورة وكذلك مدن الواحات التي أطلق عليها تعبير « موانئ الصحراء » مثل مدن الجريد وخاصة توزر ونقطة وغلدامس (١) وغيرها . وتعتمد أيضاً على طرق تجارية تربطها بموانئ الساحل مثل المهدية وسوسة وهذا يدل على أن التجارة البحرية استمرت إلى جانب التجارة البرية وكانت تشكل عنصراً أساسياً للعلاقات مع الشرق وخاصة في العهد الفاطمي والزيري .

ثم تسبب التدهور الاقتصادي والسياسي الذي تفاقم في القرن الحادي عشر ميلادي والقرون التالية وتمكن العرب البلبو بنو هلال وبنو سليم من الهجوم على السكان المستقرين وعلى المدن وتفكيك الدولة الزيرية في تقلص المدن الداخلية والحياة الحضرية إلى السواحل . ويمكن اعتبار هذا الوضع الجديد من الأسباب الرئيسية التي حملت الدولة الحفصية إلى اختيار

(١) ونذكر في هذا الميدان بالدور الأساسي لمدينة سلجلمنة في جنوب المغرب الأقصى .

مدينة تونس التي خلقت قرطاج الرومانية كعاصمة جديدة، لتتوهم في القرن الثالث عشر ميلادي. فازدهرت مدينة تونس ومنذ سانطية أخرى مثل بتروشا وسوسة والمهدية وطفالقيس وقابس بينما شهدت القيروان والمدن الداخلية والصحراوية تدهورا جبرائيا مستترا. رغم الجهود التي قام بها بعض الملوك في العهد الحفصي والحسيني لترميم معالم الحضارة القيروانية وإحياء مجدها.

لكن هذا الازدهار الحضري العمراني الساحلي لم يكتب له الدوام وخاصة بعد احتداد الحروب بين المسلمين والمسيحيين وسقوط غرناطة في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي. وتحولت شيئا فشيئا الهجمات على الشواحل إلى تعميق نظام القرصنة عند المسلمين والمسيحيين. فتدهورت التجارة الدولية وكذلك الصناعات الحرفية وتقلصت الحياة الحضرية وأصبحت المدن تحت سيطرة القراصنة مثل مدينة صلا في المغرب الأقصى والجزائر في المغرب الأوسط والموانئ التونسية في أواخر العهد الحفصي وفي العهد المرادي وأوائل العهد الحسيني.

وحيث أن كل هذه المدن كانت مهددة من طرف المهاجمين العرب البلو بالنسبة للمدن الداخلية والقراصنة والبحوش البحرية المسيحية وكذلك العرب البلو بالنسبة للموانئ والمدن الساحلية فإن كل هذه المدن كانت محمية بسور دفاعي وقلعات وأبراج أو قصبات لصعد المهاجمين والدفاع على السكان وأصبحت مدن صغيرة الحجم ذات بنايات متراصة وكل ذلك مرتبط بكرة الحروب الفتاكة وتدهور الأمن واجبات الدفاع.

ثم حدث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تحول جوهري يتمثل في انتصار الدول الأوروبية وسيطرتها من جديد. كلية في الملاحة في البحر المتوسط فتحوّلت القرصنة وتدخلت في الشؤون الداخلية للبلدان المغربية وضمّتها تدريجيا إلى مناطق نفوذها الاقتصادية والتجارية وأخيرا السياسية. وهكذا عاد الدور الأساسي للتجارة الخارجية في القرن التاسع عشر. وظهر من جديد التركيز الحضري الساحلي وخاصة المرتبطة بالجوهرية لمدينة تونس في سنة ١٨٨٠ قبل فرض الحماية كان ميناء حلق الواد يقوم بـ ٥٠٪ من التجارة البحرية للولاية التونسية لكن هذا التركز الحضري الساحلي مرتبط باقتصاد مهنر وبملاقييل السكان (١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٨٨١). وبتمسح حضري هزيل وعديم التوازن ويمكن التيقن من انهيار النشاطات الحضرية وتقلص المدن التونسية واختلاف الوضع آنذاك بالنسبة للوضع الحالي وذلك بعرض عدد سكان بعض المدن التونسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومقارنتها مع الأرقام الحالية :

عدد السكان سنة ١٩٧٥	عدد السكان سنة ١٨٨٥	المدينة
٩٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	مدينة تونس
٥٦,٥٠٠	١٢,٧٠٠	القيروان
٤٢,٠٠٠	٧,٣٠٠	تونس
٢٦٠,٠٠٠	٢٩,١٠٠	صفاقس
٢٢,٠٠٠	٩,٠٠٠	مساكن
٢٦,٠٠٠	٦,٦٠٠	المكنين
٨٠,٥٠٠	٦,١٠٠	سوسة
١٧,٥٠٠	٦,٩٠٠	قردو
١٢,١٠٠	٨,٨٠٠	قفصة
٢٢,٠٠٠	٥,٦٠٠	المنستير
٢٧,٠٠٠	٦,٣٠٠	المهدية
٣٠,٧٥٠	٤,٩٠٠	الكاف
٢٢,٠٠٠	٦,١٠٠	القلمنة الكبرى
٤١,٠٠٠	٥,٠٠٠	باجة
٨١,٠٠٠	٥,٠٠٠	بنزرت
٤٨,٥٠٠ (١)	٤,٠٠٠	تابل
		إلخ ... (٢)

سيتمثل قروض الحياة الفرنسية في تدعيم التركيز الحضري الساحلي وجعله يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية التي تعتمد على التجارة الخارجية كمصدر أساسي

٢ - التحضر في عهد الحماية الفرنسية :

ازدادت السياسة الاقتصادية الاستعمارية على استغلال الاراضي الزراعية الخصبة في الشمال وعلى استغلال الحريات المعدنية للبلاط مثل الفوسفات والحديد والرمضان الخ أي على إنتاج مواد خام موجهة للتصدير نحو فرنسا وغيرها وهكذا فان الاستثمار في تونس خور إنتاج المواد الأولية واستهلاك المواد المصنعة المستوردة ويقتر هذا الاتجاه الاقتصادي للحديد النور الرئيسي للمواني

(١) يضم دار شعبان القهري المتصلة بتابل .

(٢) حسب تقارير غنباط الشورن الأهلية التي كتبت بين مارس ١٨٨٣ و ١٨٨٧ والموجودة في مخزينة

الوثائق التاريخية للجيش الفرنسي بباريس .

. كانت الأيالة التونسية تملك قبل انتصاب الحماية الفرنسية ١٦ ميناء صغير وبسيط غير مجهز بالتجهيزات العصرية المعروفة في ذلك العهد في أوروبا فقرر الاستعمار تهيئة أربعة موانئ عصرية فقط موزعة من الشمال إلى الجنوب البلاد وهي بترت وتونس-سحلوق الواد وسوسة وصفاقص مع اعطاء دور دفاعي إلى بترت وذلك بتشييد بناء حربي في بترت وتأسيس مدينة جديدة مجاورة على بحيرة بترت وهي فرفيل Ferryville وتجهيزها بترسانة للسفن البحرية وذلك في نطاق الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في البحر المتوسط .

وقد اعتمدت هذه السياسة الاقتصادية على وسائل النقل البرية لجمع المواد المصدرة وتوزيع المواد المستوردة وخاصة على السكك الحديدية ولذا فباستثناء الخط الحديدي الساحلي الرابط بين الشمال والجنوب في أغلب السكك الحديدية متجهة من الشرق إلى الغرب أى من الموانئ إلى المناجم داخل البلاد وأهم هذه الخطوط خط بترت -نفزة لنقل الحديد والرصاص والخراسان وخط تونس - جريصة - القعلة الجرداء لنقل الحديد والفسفات وخط سوسة - ثم العرايس لنقل الفسفات وأخيرا خط صفاقص المتلوى الأسامي لنقل فسفات حوض قفصة .

وفي العشرينات الأخيرة للحماية الفرنسية بدأت عمليات محدودة في الموانئ ليحث بعض الصناعات الكيماوية المرتكزة على المواد الأولية المنجمية وخاصة منها صناعة أسمدة الفسفات الرفيع في صفاقص وكذلك صناعات تحويلية بسيطة ابتداء من الحرب العالمية الثانية في تونس العاصمة وفي صفاقص زيادة على الصناعات الغذائية الزيتية في صفاقص وسوسة والصناعات الغذائية الأخرى المشتقة من الحبوب مثل صناعة العجين والبسكويت وغيرها في تونس العاصمة وخاصة لكن هذه النشاطات الصناعية بقيت محدودة ولم تنعكس من خلق العدد الكافي من مواطن الشغل .

وفي الحقيقة كانت كل النشاطات العصرية المريحة بأيدي الأوربيين المستفيدين في المدن ومن المعلوم أن أكثر من ٩٠ ٪ من الأوربيين كانوا مستقرين بالمناطق الساحلية من بترت إلى صفاقص وخاصة في المدن ففي سنة ١٩٣٦ كان عدد الأوربيين ٢١٣,٠٠٠ نسمة وفي كل القطر من بينهم ١٣٤,٠٠٠ في المراقبة المدنية لتونس العاصمة . سويعاون في المهن الإدارية العليا والمتوسطة وكذلك المهن التجارية المصرفية والتعليمية والصحية وكذلك الصناعية لكن التحضر في عهد الحماية شهد تفوقا واضحا لنشاطات القطاع الثالث وبصفة عامة التجارة والحلومات التي سيطر عليها الأوروبيون ولذا نرى أن القطاع الثالث ويضم سنة ١٩٥٦ ١٧٢,٠٠٠ شخص بينما ينخفض مستوى التشغيل في القطاع الصناعي العصري والصناعات التقليدية إلى ١٢٥٦٠٠ فرصة عمل في نفس السنة .

وكانت المدن التونسية والساحلية منها بالخصوص تشكو من ضغط شديد في ميدان التشغيل ولم تتوصل إلى حل مشكلة البطالة التي تقدر بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ في المدن سنة ١٩٥٦ وذلك على أثر تدعيم التركيز الحضري الساحلي بعد سنة ١٩٣٠ وانلاع الثورة الديموقراطية التي تسببت في ظهور وتضاعف حركة تزوح مستمرة من الأرياف إلى المدن خاصة من القسم الداخلي للبلاد إلى المدن الساحلية فبينما نلاحظ أن عدد سكان تونس العاصمة والمدن الساحلية الأخرى لم ينمو إلا بصفة محدودة من سنة ١٨٨١ - إلى سنة ١٩٢٦ وذلك بزيادة أقل من واحد في المئة سنوياً من السكان التونسيين ولم يتقدم بصفة ملحوظة إلا بالاوربيين في تونس العاصمة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة (وبتورت - فريفييل وموسمة و صفاقص فان أغلب المدن شهدت نموا حضريا يقدر بـ ٣ و ٢٪ سنوياً من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ وأكثر أحيانا). وكانت مدينة تونس المستفيد الأساسي من هذا النمو وهذا التزوح من الأرياف إلى المدن ولقد تضاعف العدد الكلي لسكان تونس العاصمة وارتفع من ٢٦٥,٠٠٠ ساكن إلى ٥٩٠,٠٠٠ ساكن وازداد ثلاث مرات بالنسبة للتونسيين ولذا فيمكن اعتبار التحضر الذي نتج عن الانفجار الديموقرافي التزوح الريفي «تحضر غير طبيعي» لأن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المدن عاجز عن تشغيل كل الوافدين. وهذا يفسر نشأة الأحياء القصدية وأحياء الأكواخ حول المدن وخاصة حول مدينة تونس العاصمة.

إذا شهدت تونس في عهد الحماية نموا حضريا هاما خاصة بعد إندلاع الثورة الديموقراطية وقد نتج عن هذا التطور استفحال التباين الحضري الإقليمي بين الواجهة الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية الغربية كما تدل على ذلك الأرقام التالية التي تهم القطاع الصناعي : ٨٠٪ من الصناعات التحويلية التونسية كانت تتركز في تونس العاصمة وأكثر من ٩٠٪ من هذه الصناعات في المدن الساحلية من بتورت إلى صفاقص في سنة ١٩٥٦ .

ولقد أظهرت السلطة التونسية بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا اهتماما بالغا بتقنية التباين الإقليمي واتخذت عدة اجراءات ومطرت عدة برامج للسبر نحو التوازن الإقليمي

٣ - التحضر بعد الاستقلال : استمرار التحضر الساحلي رغم الجهود المبذولة للحد

من هذه الظاهرة ؟

حاولت السلطة التونسية الحد من التزوح الريفي لأنه يغذي البطالة في البلد ويخلق أحياء كوخية جديدة حول المدن ويجعل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمدينة أصعب . وقد بينت التجربة في السنوات الأولى من الاستقلال أن سياسة مكافحة إنتشار الأحياء

الكوشية وإرجاع النازحين إلى أريافهم لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا حاولت السلطات أيضاً الحليلة لكل الفلاحة الموروثة من العهد الاستعماري والسعى إلى خلق نشاطات صناعية والخدمات اللازمة في المدن الداخلية لكي تحتفظ بنسبة هامة من النازحين وهكذا فإن القطاع الصناعي والتجهيزات الادارية والاجتماعية أعتبرت الوسيلة الرئيسية للحد من التباين الاقليمي .

(١) خلق أو تجهيز التجهيزات الاجتماعية والخدمات العمومية في المدن التونسية :

تتصف التجهيزات الاجتماعية والخدمات العمومية في القطر التونسي في عهد الحماية بضعف عام فادح وباهمال يكاد يكون تاما في المناطق الحيلية والوسط والجنوب الخالي من السكان الأوروبيين . كانت الادارة الاستعمارية والتجهيزات الاجتماعية أى هياكل التعليم والصحة والتجهيزات الكهربائية والهاتفية متركزة في المدن الساحلية وخاصة في تونس العاصمة وكذلك في وادي مجرة والسهول المستغلة من طرف المستعمرين أى بعض المناطق المحظوظة من الشمال التونسي وفي هذا المجال يجدر التذكير بأن نسبة التلاميذ في التعليم الابتدائي سنة ١٩٥٦ كانت تبلغ ٣٩٪ من جملة السكان الذين في سن التعليم (ما بين ١٤ و٦ سنة) لكن نسبة التلاميذ تختلف تماما من اقليم إلى آخر أى أنها كانت مرتفعة في المدن الكبرى ومناطق نشاط وسكنى المستعمرين وضعيفة في الأرياف التونسية والمناطق الخالية من المستعمرين . كانت تبلغ نسبة التلاميذ في التعليم الابتدائي ٦٤٪ ، في المراقبة المدنية (١) لتونس العاصمة و ٥٠٪ في مراقبة صفاقس و ٢٥٪ في القيروان و ٢١٪ في اقليم القصيرين .

ولما كان بالحكومة التونسية قامت بمجهود جبار لاصلاح الاوضاع الاجتماعية الموروثة فكان أول ما أنجزته الاصلاح الاداري الذي حوّل التقسيم الاستعماري المتعمد على المراقبة المدنية والقيادات بتقسيم موحد وهو نظام الولايات التي تنقسم إلى معتمديات وإلى مشيخات على المستوى المحلي وقد مكن النظام الجديد من تجهيز كل مناطق الجمهورية بمحيط اداري متساو وبمصالح فنية تابعة لوكالة وزارة من الوزارات المركزية وذلك لتطوير الاقتصاد والاحتكام بمشاكل السكان . في كل الميادين وقد ساهم هذا المجهود الاداري في التعرف على السكان ومشاكلهم وحاجاتهم مما ساعد على تقييم واصلاح البرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

(١) المراقبة المدنية : تقسم إداري في عهد الحماية يعادل الولاية اليوم .

لكن أهم مجهود بذلته السلطة بعد الاستقلال في كل المدن التونسية. وحتى الأرياف يمثل في انتشار المدارس والسير نحو تعميم التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية، كانت المدارس الابتدائية تقتصر في عهد الحماية على المدن وبعض المراكز الهامة فسطرت حكومة الاستقلال مخططا عشريا يرمي إلى تعميم التعليم في المستوى الابتدائي في ظرف عشر سنوات وشرعت في عملية جريئة ترمي إلى بناء مدارس ابتدائية في كل مشيخة وحتى في المناطق التي لا تملك أي تجمع سكاني وهكذا فأصبح تدرجيا مشهد المدرسة والمعلمين والتلاميذ من المشاهد المعتادة في كل المدن والمراكز والقرى وحتى الأرياف ولقد ارتفع عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي من ٢٤٠ و ٠٠٠ سنة ١٩٥٦ - إلى قرابة ١.٠٦٩ و ٠٠٠ اليوم وعدد المدارس من ٦٠٠ و ٠٠٠ مدرسة ابتدائية إلى ٣٩٠ و ٢ اليوم وقد ساعدت هذه السياسة على تحسين المستوى التعليمي للمرأة ورغم أن الطفل مازال يتمتع بحظ أكبر من البنت فإن نسبة البنات في المدارس الابتدائية تقارب ٤٠٪ وكذلك الأمر بالنسبة لتعميم التعليم الذي لم يتحقق بعد لكن نسبة المتحققين بالمدارس الابتدائية اليوم تقارب ٨٠٪ من السكان ما بين ٦ و ١٤ سنة في كل البلاد وتفوق ٩٠ أو ٩٥٪ في المدن الكبرى وتنخفض إلى ما بين ٦٠ و ٧٠٪ في الأرياف والمناطق الداخلية، ولذا فإن التباين الإقليمي مازال موجودا، لكن التجهيزات التعايية والمستوى الثقافي في المناطق الداخلية قفزت قفزة عظيمة لم يسبق لها نظير.

وقامت السلطة التونسية بمجهودات كبيرة في ميدان التعليم الثانوي الذي كان يقتصر سنة ١٩٥٦ - على أربعة مدن : تونس العاصمة وبترت وسوسة وصفاقس فشرعت في تجهيز كل مركز ولاية بمعاهد ثانوية كاملة ثم بمعاهد ثانوية قصيرة ثم شرع في إنشاء معاهد في أغلب المعتمديات وهكذا نرى اليوم أن عدد التلاميذ في التعليم الثانوي ارتفع من ٣٣ و ٠٠٠ سنة ١٩٥٦ إلى أكثر من ٢٠ و ٠٠٠ اليوم وأصبح عدد المدن المجهزة ٦٥ مدينة أي أن الشبكة التعليمية في المستوى الثانوي أصبحت كثيفة ومتنشرة في كل ولايات وحتى في معتمديات الجمهورية رغم أن المدن الساحلية الشرقية تحتوي على نسبة أعلى من المعاهد الثانوية من المدن الداخلية وأن نسبة النجاح ونجاعة التعليم احسن في المدن الساحلية.

وقد مكنت هذه الشبكة الكثيفة من المعاهد الثانوية من ارتفاع أعداد متزايدة من الشباب إلى التعليم العالي الذي أصبح يحتوي على جميع أصناف الكليات والاختصاصات إلا ما قل ونذر ما وجدت تركيز على الكليات والمعاهد في العشرة الأولى في تونس العاصمة ثم أمام ارتفاع عدد الطلبة (١٠٠٠٠ سنة ١٩٧٠) وأمام اكتظاظ بعض الكليات والميكنات والمطاعم الطلابية بدأت عملية إنشاء عدة ومعاهد عالية في مدن أخرى ولقد بدأت هذه التجهيزات

في صفاقس وسوسة والمستقر والقيروان وهناك مشروع لبحث دار معلمين عليا في بترت وزغم الحديث عن خلق كليات داخل البلاد فان عدم وجود المكتبات البيئية المناسبة للاساتذة والطلبة في مدن كجاجة والكاف والقصرين فان تمركز التعليم العالي مازال مرتبطا بالمدن الكبرى الساحلية .

وانتقلت الحكومة التونسية عدة اجراءات بعد الاستقلال لنشر التجهيزات الصحية في جميع أنحاء البلاد فقامت ببناء مستوصفات في أغلب مشايخ الجمهورية وكذلك مستشفيات محلية في المعتمديات ومستشفيات جهوية و اقليمية وفي مقر الولايات وأحيانا مستشفيات مختصة في المدن الكبرى وجهاز أيضا المدن الكبرى والمتوسطة وبعض المدن الصغرى بمراكز لوقاية الأم والطفل وعمت الحملات الوقائية ضد الأمراض المعدية في المدارس وفي المؤسسات وساهم كل هذا المجهود في تحسن المستوى الصحي وانخفاض معدل الوفيات خاصة وأن الطبقات الفقيرة تمتعت بإمكانية العلاج المجاني في المستوصفات والمستشفيات العمومية ومن المعلوم أن أكثر من ٨٠ ٪ من السكان الذين يتوجهون إلى المستشفيات يتمتعون بشهادة معالحة مجانية . لكن هذا المجهود مازال محدودا وعدد من المدن الكبرى مثل صفاقس تشكو من نقص امكانية العلاج وضعف الامكانيات أقوى بكثير في المدن الصغيرة والمتوسطة الداخلية ورغم الارتفاع السريع لعدد الأطباء التونسيين فإن تونس مازالت تنتدب أطباء متعاقدين من الخارج ولا توفر لإيطاليا واحدا لكل ١٠,٠٠٠ ساكن والحالة أردأ من هذا داخل البلاد حيث لا نجد أكثر من طبيب ٢٠,٠٠٠ أو ٢٥,٠٠٠ ساكن .

ولاستفادات المدن التونسية وخاصة المدن الداخلية من الاصلاحات التي ادخلت على الميناء التجاري وذلك وانشاء ديوان للتجارة ودواوين أخرى مختصة والتجميع التجاري في نطاق مجامع مهنية ومنع هذه الهياكل تجارة التصدير والاستيراد وكذلك تجارة الجملة الداخلية بالاشتراك مع التعاقدات المركزية والشركات التجارية الجهوية ثم شرع بعد سنة ١٩٦٥ في اصلاح عام لتجارة الترخفة وتجميع التجاري في نطاق وحدات تجارية تعاونية عصرية ورغم العلول عن هذه التجربة بعد سنة ١٩٦٩ فإن القطاع التجاري تمكن من النمو في كل مدن ونواحي الجمهورية وتقديم أكثر خدمات ممكنة للاقتصاد الجهوي وللمواطنين. لكن الرجوع إلى التجارة الحرة بعد سنة ١٩٦٩ - كان لصالح المناطق الساحلية المحظوظة وأعاد سيطرة التجار الصغار في الخواص الواردين من صفاقس وجربة على المسالك التجارية وعلى نقط البيع في الوسط والجنوب وخاصة في السراسب العليا (في القصرين وسيلند بوزيد وقصص) :

لكن دور التدخل الحكومي كان أوضح تأثيراً في ميدان التجهيز المصرفي لأن الدولة تمكنت بواسطة البنوك العامة مثل الشركة التونسية للبنك والبنك القومي التونسي (البنك الزراعي سابقاً) من بث وكالات جهوية في كل المراكز الوليات وفي المدن ذات النشاط الاقتصادي الهام وكذلك صناديق للقرض التعاوني تحت إشراف البنك القومي التونسي لها دور أساسي في إعطاء القروض للفلاحين الصغار والمتوسطين وكذلك لأصحاب الصناعات التقليدية وهكذا ساهم القطاع المصرفي في تمويل مشاريع متنوعة ونشاطات مختلفة وفي انتشار الاقتصاد النقدي في كل الجهات لكن كل هذه الوكالات والصناديق تابعة لبنوك متركزة في تونس العاصمة وتسير بأوامر تأتي من تونس لكن البنوك الخاصة لم تنهض إلا في حالات خاصة بالمدن الداخلية وبقيت تجري أغلب معاملاتها مع عدد محدود من المدن الساحلية .

كان لكل هذه التجهيزات العامة من تجهيزات إدارية وتعليمية وصحية وثقافية ورياضية وفنية وتجارية ومصرفية تأثيرات إيجابية متنوعة ساعدت على ازدهار حركة التصحر في كل مدن الجمهورية وخاصة في المدن الداخلية التي كانت تقتصر لكل مقومات التصحر العصري . ولقد ساهمت هذه التدخلات في حركة بناء نسيطة ونمو مراكز حضرية دامت سنوات ومنحت فرص عمل عديدة للعاطلين في هذه الجهات وخلقت بناءات حضرية حولت وجه المدن التي كانت في الماضي تشبه القرى من الناحية العمرانية ومن بين هذه البناءات الجديدة التي خلقت طابعاً حضرياً في المدن الداخلية مبنى الولاية والمعتمدية والمعهد الثانوي ومبنى البريد والبرق والهاتف والمستشفى والملاعب البلدية إلخ . وقد تطلبت كل هذه البناءات والأعمال العمرانية اللوية عدة تجهيزات أخرى في ميدان الطرقات المهددة ومد خطوط الكهرباء والهاتف وخلق مصالح لتنظيف المدينة والسهر على كل هذه المنجزات .

ومن أهم التأثيرات الإيجابية للتجهيزات الدولية التي أنجزت في المدن التونسية الارتفاع السريع لعدد الموظفين والعمال من يعمل في هذه الإدارات والمصالح وينتاضي مرتب يحترم أي له طاقة استيعابية لا بأس بها ساعد كل هذا على حركة بناء عمارات وفيلات للموظفين وأصحاب المهن الحرة وكذلك بث متاجر جديدة ودعم المتاجر القديمة ببضائع ذات مستوى حضري يختلف تماماً عن المواد الجبلية والشيء والسكر ومشتتات البترول التي تشكل ما يشربه المواطن البسيط في داخل الجمهورية فأصبح من الممكن شراء جهاز تليفزيون وراديو وثلاجة إلخ في المدن الداخلية ، وقد ساعد كل هذا إذا في تنشيط حركة البناء والتجارة وأعطى لهذه المدن صيغة حضرية لا جدال فيها :

لكن كما قلنا، انجزت أهم التجهيزات في الميدان الإداري والاجتماعي والخدمات بصفة عامة من طرف الدولة. بينما نلاحظ أن القطاع الخاص لم يكن له إلا دور محدود مهم خاصة تجار التجزئة، التجميل، والبناء. ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار عملية تجهيز كل المدن التوزيعية حسب مستوياتها بما فيها المدن الداخلية من طرف الدولة من الناحية الإدارية والاجتماعية والثقافية عملية ناجحة وتمثل أكبر مساهمة قامت بها الدولة في ميدان السعي نحو توازن أقليمي بين المدن الساحلية والمدن الداخلية وسنرى أن تدخلات الدولة في ميدان التصنيع والميدان المينائي لفائدة المدن الداخلية لم يكتب لها النجاح إلا في عدد قليل من الحالات وما زالت تواجه صعوبات كثيرة. ولذا فإن أغلب المدن الداخلية ماعدا بغض الأمثلة الشاذة مدن تعتمد على القطاع الثالث أى على الانجازات البولية العصرية. وتمثل الدولة أهم عنصر تعتمد عليه هذه المدن. لكن حصلت أغلب المدن على التجهيزات الأساسية ويمكن أن نعتبر أن المدن التوزيعية الداخلية والساحلية بالإدارات والمدارس ودور الشعب والمستشفيات إلخ بلغت درجة لا يمكن رفعها إلا نسبياً وفي حدود معينة مرتبطة بإمكانات الدولة المالية خاصة ولذا فإن هذه العملية أوشكت على النهاية ولن تعرف في المستقبل نمواً هاماً وسريعاً ولا يمكن أن ننصّر أن المدن ستقفز من جديد على أثر الانجازات الجماعية وإدارية جديدة. إلا في حالات خاصة مثل خلق مراكز ولايات جديدة كمليلية وسيدي بوزيد إلخ.

هذا هو السبب الأساسي الذي يجعل كل الاختصاصيين يعتقدون أن سياسة التصنيع والتخطيط توزيع متوازن للصناعات الحديدية يشكل العنصر الأساسي القادر على إعطاء نفس جديد للسعي نحو توازن بين التحضر الداخلي لكن سنرى أن تغير جغرافية جديد السعي نحو توازن أكثر بين التحضر الساحلي والتحضر الداخلي لكن سنرى أن تغير جغرافية الصناعة أو السياحة أصعب بكثير من تجهيز المدن الرئيسية بالمنشآت الإدارية والتعليمية والصحية والتحكم فيه أعسر لأن الدولة لا تملك إلا أموالاً محدودة في نطاق النظام الاقتصادي الحالي وتأثيرها على القطاع الخاص الذي يبحث على الربح الفوري محدود ولذا فإن النتائج متواضعة وظهور قطاع خاص كالقطاع السياحي ساعد على تقادم التباين الحضري.

(ب) إنشاء قطاب نمو صناعي جديدة داخل البلاد بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧٩:

من المعلوم أن عقد ١٩٦٢ - ٧١ شهد تمويلات صناعية ضخمة انجزت خاصة من طرف الدولة التي حصلت على قروض أجنبية وحسب وفاق وزارة التخطيط بلغت

التمويلات الصناعية الحقيقية باستثناء النقل والبناء والاشغال العامة ٢٨٧ مليون دينار أي ٣٠٪ من جملة التمويلات. ولقد أنجزت الدولة المؤسسات العامة ما يقرب من ٨٠٪ من التمويلات الصناعية. ولذا حاولت إنشاء وحدات صناعية ضخمة لتنشيط اقتصاد مناطق نخالية من المصانع أو تشكو من ركود كان نتيجة جلاء القوات العسكرية الفرنسية والمؤسسات التابعة لها. لكن المؤسسات الضخمة الجديدة كلفت البولة أموالاً طائلة ولم تعط في كثير من الأحيان النتائج المنتشرة في ميدان التشغيل والأرباح. وسد حاجيات السوق الداخلية. والملاحظ أن المشاريع التي تطلبت التمويلات الباهضة حتى خلقت أعداداً مجلودة من فرص العمل (مواطن الشغل).

لقد تطلبت تمويلات وحدة تكرير النفط في بتروت ومعمل الحديد والصلب بمثل بورقية فريفل سابقاً) ومعمل السكر بباجة ومعمل إيجين الورق المشق من الحلفاء بالقصرين ومعمل الحامض الفسفوري بقايس التابع لشركة الصناعات الكيماوية المغربية. مبلغ يناوئ ١٣٢ مليون دينار لكن كل هذه الوحدات الصناعية لم توفر إلا ٣٠.٠٠٠ موطن شغل. أما الإنجازان الصناعيان الكبيران في باجة والقصرين أي في مدن صغيرة أو متوسطة داخلية فكان من المنتظر أن يلعبا دور أقطاب نمو اقتصادي وأن يساعدا على خلق وحدات صناعية واقتصادية أخرى وفي الحقيقة فإنهما لم يوفرأ إلا ٨٠٠ من فرصة عمل وما زال الا يتخبطان في مشاكل التمويل ونفقات الانتاج والتوزيع. إذا فلا عجب عندما نلاحظ أن الولايات الداخلية باجة وجنوبه والكاف والقصرين مازالت تشكو من ضعف نسبة فرص الشغل الصناعية في سنة ١٩٦٧ - بلغ عددها ١٨٢ و فرصة شغل أي ٩٠٪ من فرص الشغل الصناعية في البلاد. ولم يتغير الوضع بعد سنة ١٩٦٧ لأن سياسة انشاء وحدات صناعية جديدة في المناطق الداخلية أصبحت تسير ببطء وذلك بسبب صعوبات ومشاكل انشاء معامل خاسرة.

ويمكن أن نعتبر أن نتيجة سياسة اللامركزية الصناعية لفائدة المناطق الداخلية كانت مجلودة جداً. لم تمكن اللامركزية الصناعية إلا من مكافحة التمرکز الصناعي المفرط الموجود في تونس العاصمة وضواحيها ونشر ظاهرة التصنيع في أغلب مناطق الواجهة الداخلية الشرقية ويمثل هذه الاتجاهات في تطوير الميناء الجربي وترسخانه بتروت - بمثل بورقية الذي كان يشكو من أزمة اقتصادية واجتماعية بعد جلاء القوات الفرنسية سنة ١٩٦٢. وذلك بإنشاء معمل لتكرير النفط ومعمل حديد وصلب ومعامل تعليمية وتدريبية وفي التنمية الصناعية

لمدن ومراكز ساحل سموسة والمستنير وذلك بتدعيم أو اقامة مصانع النسيج وصناعات
تعدينية إلى جانب صناعات أخرى وفي تشييد القطب الصناعي الحديد في قابس . . .

لكن رغم رغبة السلطات في الحد من التمويلات الصناعية في تونس العاصمة وضواحيها فإن
ولاية تونس تمتعت في عقد ١٩٦٢ - ٧١ و ٤٠ ٪ من جملة القبولات الصناعية وتليها
ولاية مدنين ١٨,٨ ٪ وذلك لأهمية التنقيب على البترول والغاز وولاية بتزرت ١٣,٦ ٪
وولاية قابس ٩,١ ٪ وولاية سموسة ٨,٥ ٪ وولاية صفاقس ٤,٤ ٪ وولاية نابل
٢,٢ ٪ أي ٧٧ ٪ من جملة التمويلات للولايات الساحلية بينما لا تمثل التمويلات إلا ١٣,٦ ٪
في ولايات جنوبة وباجة والكاف والقروان معا و ٩,٨ ٪ لوية القصيرين . وهكذا فإن
الولايات الساحلية أي تونس العاصمة وصفاقس وسموسة وبتزرت ونابل تحتوي في سنة ١٩٦٩
على ٨٩,٦ ٪ من المؤسسات الصناعية التونسية و ٨٠,٣ ٪ من الايدي العاملة بالصناعة في
البلاد وليس ولايات الداخلية إلا عدد محدود من اليد العاملة الصناعية ما عدا ولاية قفصة
٨,٩ ٪ وذلك راجع إلى أهمية اليد العاملة النعدينية ، ومازالت ولاية قابس لا تحتوي إلا على
١,٤ ٪ فقط من الايدي العاملة الصناعية .

ومنذ آخر سنة ١٩٦٩ والدول عن سياسة التخطيط الالزامي فإن المشاريع الصناعية
تسمى إلى التحصيل على الارباح الفورية والمضمونة والاعتماد على تدعيم مالي أجنبي هام
ولذا فإنها تقوم فقط في المدن المجهزة أو في المدن القريبة منها أي في المراكز الحضرية
الساحلية . وأصبحت سياسة أقرار مؤسسات صناعية في المناطق الداخلية لسد الفراغ الصناعي
ثانوية وهكذا فإن التباين الصناعي بين المدن الداخلية يعتبر اليوم واقعا دائما لا سبيل إلى محوه
يحصية ماحدث بين سنة ١٩٧١ هو أن التمرکز الصناعي في تونس العاصمة وصفاقس خاصة
نغير واصبح تمرکز ساحليا شرقيا بهم الولايات الشرقية من بتزرت في الشمال إلى قابس
في الجنوب .

ج) التصنيع منذ ١٩٧١ : استمراد التمرکز الساحلي الشرقي :

انخفضت بعد سنة ١٩٧٠ التمويلات الدولية المباشرة وأصبحت تقتصر على متابعة
التمويلات الصناعية الضخمة المتمركزة في قابس واضحت التمويلات الخاصة القومية
والاجنية التي استفادت من التشجيعات والاعفاءات الجمركية لقانون ابريل ١٩٧٢ الخاص
بالصناعات التصديرية وقانون أغسطس ١٩٧٤ الخاص بالصناعات التحويلية أهم بكثير من
التمويلات الصناعية الولية . والملاحظ أن التمويلات الجديدة انجزت خاصة في الولايات

الساحلية الشرقية. تمتعت ولاية تونس بـ ٤٤٤ سنة ١٩٧٣ و ٢٩٠ سنة ١٩٧٤ من جملة التمويلات في الصناعات التحويلية وقد استفادت المراكز الحضرية في الساحلية من ١٩٧٣ و ١٩٧٤ : ٨٠,٩٣٪ (١) من التمويلات في الصناعات التحويلية منها ٤٣,٤٪ في ولايات الشمال الشرقي أي تونس العاصمة وبنزرت ونابل و ٣٦,٣٪ على ساحل خليج قابس بما في صفاقس ١٣,٧٪ في ولايات الساحل الثلاث سوسة والمنستير والمهدية وتبلو أيضا هيمنة الساحل الشرقي من خلال أهمية موطن الشغل في الصناعات التحويلية وهكذا فإن ٨٨,٩٪ من مواطن الشغل بالحديدة توفرت على الواجهة الساحلية منها ٤١,٩٪ في ولاية تونس العاصمة على ساحل خليج قابس :

ومن الواضح أن الفراغ الصناعي الذي تتميز به المناطق الساحلية مازال قائم الذات ولم يقع سد هذا الفراغ إلا في الفترة التعاضدية ولا في فترة التفتح الحالية وما لا شك فيه أن السياسة الاقتصادية الحالية التي تشجع الممولين الخواص القوميين والأجانب والمركزة على الربح الفوري تساعد على تدعيم التمرکز الصناعي الساحلي خاصة وأن المدن الساحلية الشرقية تملك الأغلبية الساحقة من التجهيزات الموجودة في البلاد في ميدان النقل البحري والبري وفي الميدان المصرفي والتجاري وتملك أعلى مستوى علمي وأكبر نسبة من الأيدي العاملة الفنية الخ... شغل (١٣ - ٢) :

(د) الانطلاقة السياحية : منذ سنة ١٩٦٠ دعم التمرکز الحضري الساحلي :

ساعد الانطلاق والنمو السريع لنشاط جديد النشاط السياحي منذ سنة ١٩٦٠ على تفافم التباين الحضري الاقليمي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية . ولقد لعبت الدولة دوراً أساسياً في بحث النشاط السياحي في الفترة الأولى أمام عجز القطاع الخاص فكونت الدولة الشركة التزلية والسياحية التونسية وساهمت بـ ٩٢٪ من رأس مال الشركة وانجزت هذه الشركة عدداً لا بأس به من التزل (القنادق) الرقيقة لاعطاء السياحة التونسية طابع الحودة وجعله عامل جاذبية قوي وحاولت الشركة أيضاً تجهيز السواحل التونسية والمناطق الداخلية معاً بالتزل خاصة وأن الخطوط الأولى لانجازات هذه الشركة صادفت فترة تطبيق الخطط الإنمائي لفترة ١٩٦٢ - ٧١ التي حاول تجهيز المناطق الداخلية في جميع الميادين والحد من التباين الاقليمي وبين الواجهة الساحلية وتونس الداخلية . فالى جانب التزل الرقيقة التي شيدت على

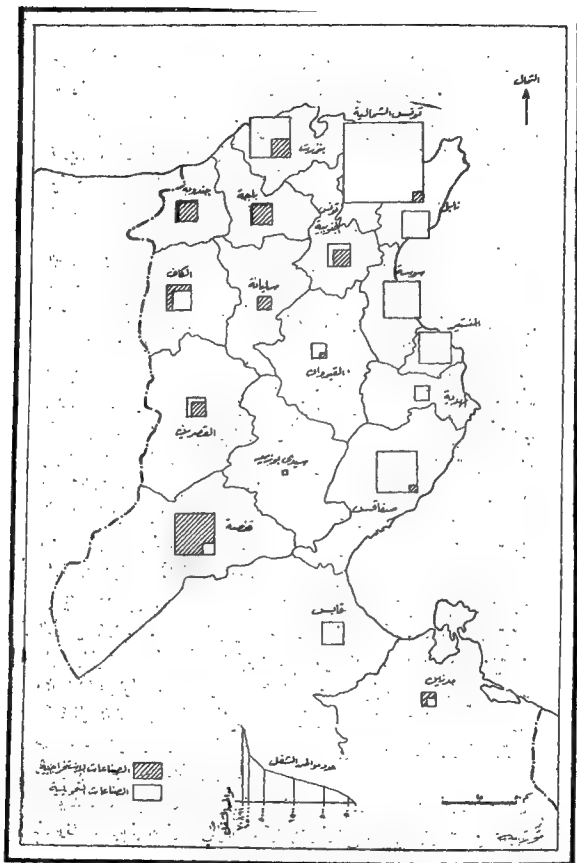
(١) انظر : عناصر لسياسة المركزية الصناعية في الجمهورية التونسية : إدارة التهيئة العمرانية تونس سنة ١٩٧٦ .

السواحل مثل نزل المرجان بطبرقة ونزل الكرنيش ببيرت ونزل المرمار بالحمات ونزل
أدرز مات بلاص بسوسة ونزل صفاقس بلاص قرب المنستير ونزل أوليس بجزيرة جربة
شيدت الشركة السياحية نزل أخرى من الطران الرقيع داخل البلاد ولا سيما نزل الاغالبية في
القيروان ونزل السليوم في القصيرين ونزل يوغرطة بلاص بقفصه . ولقد بلغت التمويلات
السياحية الدولية ما بين ٨٥ و ٩٠٪ من جملة التمويلات السياحية في فترة الخطط الثلاثي
بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٤ .

ثم اندفع الممولون الخواص على القطاع السياحي ابتداء من سنة ١٩٦٥ وذلك لأن تدفق
الأنواع المتزايدة من السائحين والتشجيعات الحكومية المتمثلة في إتخاذ إجراءات لاعفاء المولين
في الميدان السياحي من عدة أداوات جمركية واعطاء تسهيلات مصرفية من طرف
الدولة إلى المولين التونسيين كل هذا ساعد على النمو السريع للقطاع السياحي وجعله القطاع
الملجأ بالنسبة لرؤوس الاموال أمام تحديق خطر تعميم التعاضد في الارياف التونسية .
ولذا بلغت التمويلات الخاصة ٨٠.٥٪ من جملة التمويلات السياحية سنة ١٩٦٥ وقفزت
إلى ٦٤٪ سنة ١٩٦٨ .

لكن التمويلات الخاصة اتجهت إلى المناطق الساحلية فقط لأن تجربة الشركة السياحية
الحكومية اظهرت أن النزول الداخلية غير مربحة وتشكو من عجز في ميزان المداخيل
والمصاريف وتبين أيضاً أن السواح الاجانب الذين يمثلون أكثر من ٩٥٪ من حرقاء النزول
لا يبرغون إلا في السياحة على الشواطئ ولذا فباششاء الانجاز الضخم لنزل « الصحراء
بلاص » من طرف البنك القومي التونسي أي من طرف مؤسسة حكومية في واحة الحويد
قرب مدينة نفطة فإن التمويلات السياحية في المناطق الداخلية تعطلت تماماً منذ سنة ١٩٦٥ .
وعند مناقشة البرنامج السياحي الطويل المدى واختيار مناطق سياحية ومنحها الاوليه في
ميدان التجهيزات في المستقبل تقرر اختيار أربعة مناطق وهي منطقة تونس العاصمة ومنطقة
الحامات نابل ومنطقة سوسة المنستير ومنطقة جربة جرجيس أي أربعة مناطق على الشواطئ
الشرقية ولم يقترح أحد أي منطقة داخلية رغم أن الصحف التونسية تحدث أحياناً عن إمكانات
وحظوظ السياحة الصحراوية

ولذا فإن التباين الاقليمي بين الساحل الشرق والمناطق الداخلية في ميدان التجهيزات
السياحية أصبح يعبر ظاهرة دائمة وتكاد تكون لا رجعة فيها ونرى أن الشركة السياحية الحكومية
نفسها التي تابت تمويلات بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٨ بمعية القطاع الخاص عدلت عن



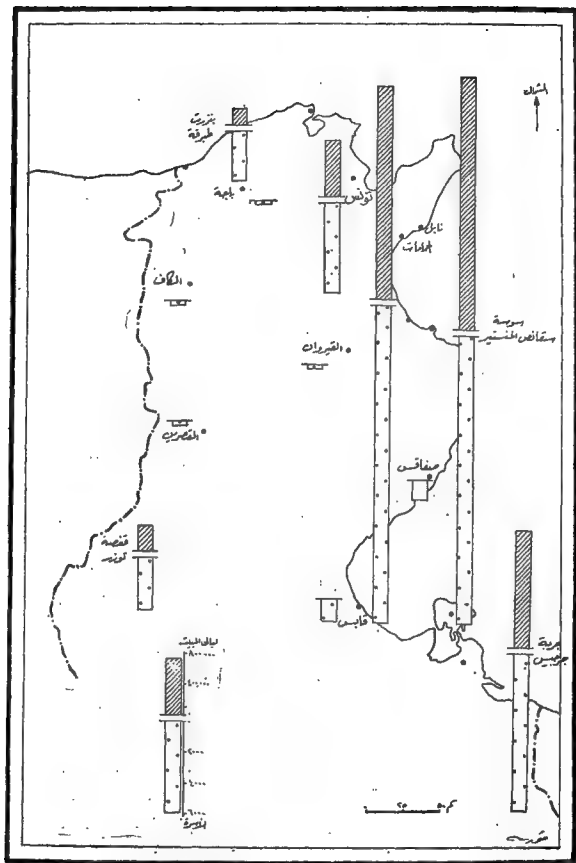
شكل ١٣ - ٢ : مواطن الشغل « فرص العمل » في الصناعات التحويلية
والامستراتيجية سنة ١٩٧٤

سياسة تجهيز المناطق الداخلية واقتصرت على بناء عدة نزل سميت باسم الالهة البونيقية « تيت » على الشواطئ الشرقية في الحمامات وفي المنستير وفي جربة :

وأخيرا فان ظهور الباحثين السياحيين الخواص التونسيين ابتداء من سنة ١٩٦٥ ساهم تدريجيا في اشترك البنوك التونسية في تمويل المشاريع السياحية والملاحظ أن هذه البنوك تقدم بين ٥٥ و ٦٥ ٪ من كامل التمويلات وذلك في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للممولين الخواص ونرى أن البنوك تأسس الشركات السياحية أو تمويل بصفة مباشرة مشاريع سياحية وقد ساعد الحجم المتزايد للترنل السياحية في هذا الاتجاه وساهم السباق نحو التزل الضخمة التي ظهر في سنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١ للواتية من الناحية السياحية في ارتفاع تكاليف المشاريع خاصة وأن عدد كبير من التزل أصبحت تعد أكثر من ٥٠٠ سرير وحتى أكثر من ١,٠٠٠ سرير وبدأ التفكير بعد سنة ١٩٧٠ في بناء مشاريع تفوق ٢,٠٠٠ سرير. وأمام هذا الوضع فان أموال البنوك التونسية أصبحت غير كافية فتم الالتجاء أكثر فأكثر إلى البنوك الدولية وإلى رؤوس الأموال الأجنبية ولجذب الأموال الأجنبية اتخذ في يونيو ١٩٦٩ قانون جديد للتمويلات يمنح للممولين الأجانب نفس الإميازات الحصرية التي أعطيت للممولين التونسيين ويمنحهم حق تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج بطريق العملة الصعبة . ومن المعلوم أن الانفتاح الاقتصادي الذي تتعقب بعد توقف السياسة التعاضدية في أواخر سنة ١٩٦٩ ساعد على تحفيز مشاريع عملاقة مولة أساسا برؤوس الأموال الأجنبية وانجازها بسرعة مثل مشروع « الدار جربة » ومشروع « جربة اللطيفة » ونزل « فينسيا » بالحمامات وغيرها . والملاحظ أن كل هذه المشاريع الضخمة قامت على الشواطئ الشرقية . (شكل ١٣ - ٣)

إذا كانت نتيجة التطور السياحي منذ سنة ١٩٦٥ تدعم التركز الساحلي وهكذا فان أكثر من ٩٠ ٪ من التجهيزات السياحية الموجودة اليوم في البلاد أي ٧٠,٠٠٠ سرير تتركز على الشواطئ الشرقية كما رأينا فان الإنجاز الهام الوحيد الذي شهدته المناطق الداخلية منذ سنة ١٩٧٠ هو نزل « الصحراء بلاص » بنقطة ولكن هذا الإنجاز المنفرد لا يغير في شيء المكانة المهيمنة للساحل الشرقي . وأخيرا فان التركز الشديد للنشاطات الاقتصادية الحضرية على الساحل الشرقي بالنسبة للسياحة والصناعة معا أصبح اليوم مقترن بزيادة الارتباط بالأسواق ورؤوس الأموال الخارجية .

وقد ساعد التطور السياحي السريع في إيقاف تدهور الصناعات التقليدية وخاصة الفنية منها ونشاهد اليوم نهضة في هذا الميدان مقترنة بتغير في نوع الانتاج والبحث عن انتاج



شكل ١٢ - ٣ : السياحة في الجمهورية التونسية :
عدد الأسر و لياي المبيت حسب المناطق سنة ١٩٧٦

كل ما يرضى السائح الأجنبي وقد شمل هذا التجديد والأزدهار خاصة صناعة الزربية (السجاد) والكليم وكذلك صناعة الخزف والحسر وساهمت هذه النهضة في الصناعات التقليدية المتمركزة خاصة في مدن الساحل والوطن القبلي وبترتوتونس العاصمة والقيروان وقصبة الخ بجمية القفزة السياحية في تدعيم التحضر الساحلي وتوفير مواطن الشغل والارتفاع في الأجور والدخول بالنسبة للعامل والمستهلكين وخاصة للتجار والدواوين مثل ديوان الصناعات التقليدية .

وقد تسبب النمو المتواضع للمناطق الداخلية والنمو السريع والمتنوع للواجهة الساحلية الشرقية في حركة هجرة مستمرة من المناطق الداخلية الريفية إلى المدن والمناطق الساحلية منذ الثبورة الديموقراطية التي تمثل منذ ٤٠ سنة أهم عامل يفسر التحضر السريع والمتزايد الذي تشهده البلاد .

٤ - التحضر السريع منذ سنة ١٩٣٦ تحت تأثير الثورة الديموقراطية والتزوح من الأرياف :

العامل الديموغرافي :

لم تشهد المدن التونسية حتى سنة ١٩٣٠ إلا نموا ديموغرافيا محدودا ، ففي سنة ١٩٢٦ كانت مدينة تونس العاصمة تبلغ ١٢٠,٠٠٠ ساكن تونسي باستثناء الأجانب بينما كان عدد سكانها التونسيين سنة ١٨٨١ ٩٠,٠٠٠ أي أن النمو الديموغرافي يساوي ٣٣٪ في فترة ٤٥ سنة أي أقل من ١٪ في السنة بينما عرفت البلاد نموا ديموغرافيا يعادل ٤٠٪ والملاحظ أن المدن الساحلية التونسية تدعمت ديموغرافيا في العشريتين الأولى من العهد الاستعماري فاستقرار نسبة الألباس بها من السكان الأوروبيين يفوق عددهم ١٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٢٦ في تونس العاصمة . معنى ذلك أن المدن التونسية قبل سنة ١٩٣٠ تختص بنمو سكانى ضعيف وترتكز هذه الزيادة المتواضعة في السكان على النمو الطبيعي للسكان التونسيين وهجرة أوربية هامة في العشريتين الأولى لقرض الحياة تضاعلت تدريجيا فيما بعد . لكن المدن التونسية لم تستفد من الهجرة الداخلية والتزوح من الأرياف إلا بعد سنة ١٩٣٠ لانزدي القول بأن القطر التونسي لم يعرف هجرة داخلية قبل ذلك العهد . من المعروف أن الجنوب والسياسيب التونسية كانت تغذى حركة هجرة بصفة دورية على أثر أزمات الحفاف وتسبب في تنقل سكان الجنوب والطرابلسيين إلى الشمال التونسي الرطب بأريافه ومدنه لكن هذه الهجرة كانت لا تنسب إلا في تنقل أعداد محدودة من السكان . وأن التزوح الريفي .

بالمعنى العصري لهذه العبارة أى الهجرة من الأرياف إلى المدن تشكل ظاهرة حديثة مرتبطة بالأزمة الإجتماعية التى ظهرت فى الأرياف التونسية بعد فرض الحماية واستحواذ المستعمرين الأوروبيين على ما بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من أنصب الأراضى الزراعية التونسية على حساب الفلاحين التونسيين وتفاقمها بعد سنة ١٩٣٠ وتأثير الثورة الديموغرافية .

(١) تعميم التزوح الريفي في كل مناطق الجمهورية :

إن تونس الشمالية الرطبة كانت تكاد تجهل مشكلة الهجرة من الأرياف . لكن تملك المستعمرين الأوروبيين لقسم هام من أراضى السهول الفيضية فى وادى مجردة وأودية مجارى المياه الشمالية تسبب فى انتراع الأرض الفلاحين وطردهم نحو المنحدرات والتلال والجبال ثم استجلابهم كعمال رسميين أو موسمين لسد حاجيات الضيعات الاستعمارية الكبيرة المختصة فى زراعة الحبوب . لكن حاجيات الزراعة الاستعمارية من الأيدى العاملة أخذت تناقص بعد الحرب العالمية الأولى وذلك على أثر ادخال وتعميم استعمال الآلات الميكانيكية فى زراعة الحبوب ونظام الزراعة البعلية العصرية (Dry-farming) المرتكز على تعاقب ثنائى عام قمع وعام يور محروث بالحرارة وتعميم الحصاد - الدراسة الآلية لجمع المحاصيل . وقد اقتضى الملاك الكبار التونسيين بالمستعمرين وخاصة فى السهول ولذا فإن حاجيات زراعة الحبوب العصرية من الأيدى العاملة انخفضت بـ ٧٥ ٪ فتتج عن ذلك ظهور البطالة فى السهول التى كانت تقتصر إلى الأيدى العاملة وتستجلب أفواجا هامة من اليد العاملة من الجنوب والوسط لجمع المحاصيل . وما زاد فى حدة البطالة أن تأثيرات الثورة الفنية ظهرت فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه الثورة الديموغرافية بعد سنة ١٩٣٠ .

ونتج عن هذه البطالة ظهور هجرة ريفية لأول مرة من سهول وادى مجردة الوسطى وإقليم باجة وأحواض الكاف كانت نتيجتها انخفاض نسبي فى النمو السكانى فى الجهات المعنية التى شهدت نموا متخفضا بين سنتي ١٩٢١ - ١٩٥٦ يعادل ٥٠ ٪ وحتى ٢٥ ٪ بينما بلغ المعدل القومى ٨١ ٪ بالنسبة لنفس الفترة .

ثم ظهر التزوح الريفي فى أقاليم أخرى لم يمسه الاستعمار الزراعى مثل ساحل سوسة . كانت هذه الجهة تصنف بمجتمعها القروى وكثافتها السكانية المرتفعة وغابة زياتيتها العتيقة المتقسمة إلى قطع صغيرة ومتعددة وتشكو من إنتاجية ضعيفة وأزمة اقتصادية عميقة وتصنف أيضا بتدهور صناعاتها التقليدية وضعف صيدها البحري وزراعتها السقوية . كل هذه العوامل ساعدت على تعميم الهجرة إلى للساحل بعد الثورة الديموغرافية ولذا

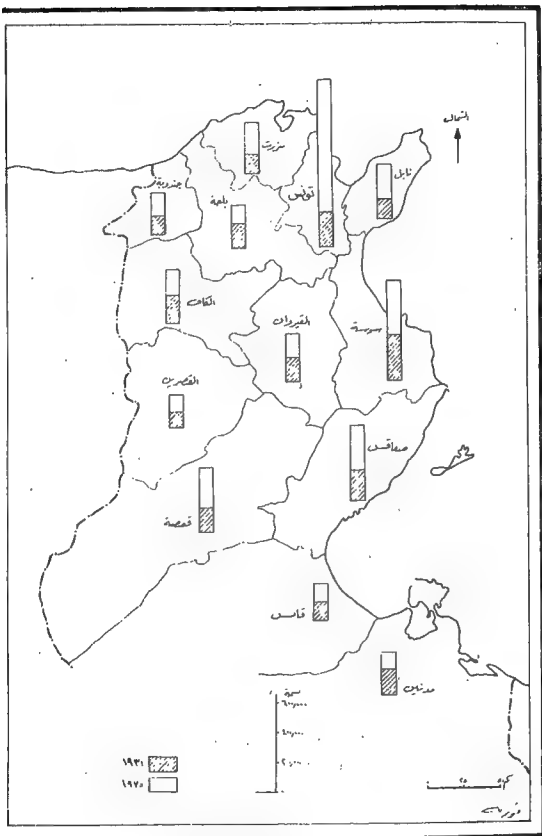
فان نمو سكان ولاية سوسة بلغ ٦٠٪ بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٦٦ بينما كان المعدل القومي يساوي ٩٥٪ .

ثم شمل التزوح الريفي مناطق أخرى فبينما كانت ولاية بنزرت تتمتع بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٥٦ بنمو ديموغرافي يفوق المعدل القوي أصبحت بعد سنة ١٩٥٦ تتميز بعجز في رصيد الهجرة كما اوضح ذلك تعداد سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ . لكن الولايات التي عرفت تزوحا ريفيا عميقا كانت ولايات وادي مجردة وأقليم باجة والكاف والساحل والجنوب الشرقي للبلاد أي ولاية مدنين .

ومنذ سنة ١٩٦٦ نلاحظ تصعيد في سرعة الهجرة وتسربها إلى جهات القطر التونسي الوسطى بما فيها ولاية صفاقس . وقد بين تعداد سنة ١٩٧٥ أن ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة وقفصة والقصرين أصبحت تتميز بانخفاض ديموغرافي عميق في الأرياف وفي الحقيقة يظهر من خلال التعداد أن كل الأرياف تشكو من التزوح الريفي وهكذا فإن نمو سكان الأرياف من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ لم يبلغ إلا ١٣٠٪ سنويا بينما وصل نمو المدن إلى ٣٥٥٪ سنويا في نفس الفترة. (شكل ١٣ - ٤)

من الواضح أن تعميم وتصعيد سرعة التزوح الريفي مرتبطان بالنقص في فرص العمل في الأرياف والأزمة التي يشكو منها المجتمع الريفي ولكن أمتدحاح المشكلة مرتبط بوعي السكان المعنيين بإمكانية تحسين حالتهم بالمجرة وبانتشار الجرائد والراديو والتليفزيون والترانستور خاصة حتى في الأرياف النائية والمنعزلة نسبيا ولقد لعب تعميم التعليم الابتدائي في كل القرى وكذلك في المناطق المتفرقة السكن دورا أساسيا في هذا المجال أيضا وساهم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية والاتصال بالمستوصفات والمستشفيات في التكاثر من تنقلات السكان الريفيين واتصالهم بالمدن خاصة وأن وسائل النقل أصبحت دورية ومكثفة وهكذا فإن سكان الأرياف أصبحوا واعين أكثر فأكثر بكل الأمكانيات الموجودة في المدينة وحتى في الخارج .

إذا تجلب مدن الواجهة الساحلية الشرقية أغلب المهاجرين من الأرياف وخاصة من أرياف المنطقة الداخلية وتبدو هذه الظاهرة في النمو الديموغرافي لهذه المدن الذي يبلغ ضعف نمو الأرياف لكن كل المدن التونسية لا تتمتع بنفس النسب من التناحيز . نلاحظ مثلا أن عدد سكان مدينة تونس العاصمة الذي كان يمثل ١٦٪ من جملة سكان البلاد سنة ١٩٢٦ أصبح يساوي ١٧٪ سنة ١٩٧٥ أي أن مدينة تونس تمثل المستفيد الأساس من الهجرات الداخلية التي حركت سكان البلاد منذ سنة ١٩٣٦ .



شكل ١٣ - ٤ : تطور سكان الجمهورية التونسية بين عامي ١٩٣١ - ١٩٧٥ حسب الولايات

(ب) **التزوح الريفي والنمو الحضري :** تشكل مدينة تونس أهم قطب جذب للمهاجرين التونسيين ولقد أوضح تعداد سنة ١٩٦٦ أن حصيلة الهجرة الداخلية ناقصة في كل ولايات الجمهورية إلا في ولاية تونس وأن ٤٩٢ , ٢٤٧ ساكن في تونس العاصمة سنة ١٩٦٦ أي ٣١,٤٪ من سكان المدينة من الوافدين. وتجذب تونس العاصمة الوافدين من كل ولايات الجمهورية وليس هناك أي مدينة تونسية تجذب كل المهاجرين للمنطقة المحيطة بها وتتوصل هكذا إلى التغلب على قوة الجذب الفائقة التي تتمتع بها مدينة تونس العاصمة تجذب بطبيعة الحال خاصة الوافدين من المناطق الشالية وحسب تعداد سنة ١٩٦٦ . فإن ٣٦,٣٪ من الوافدين على تونس قادمين من الشمال الغربي أي من ولايات باجة وجندوبة والكاف و ١٧,٣٪ من الشمال الشرقي أي من ولايتي بنزرت ونابل معنى ذلك أن ولايات الشمال اسهمت بـ ٥٣,٦٪ من الوافدين الساكنين في مدينة تونس سنة ١٩٦٦ . وزيادة على ذلك فلان ١٨,٨٪ من الوافدين من ولايتي ساحل موسسة وصفاقس . ثم تأتي مساهمة الجنوب التونسي التي تفوق مساهمة الوسط الترنسي وهذه الظاهرة مرتبطة بأهمية الهجرة منذ عهد بعيد من الجنوب إلى مدينة تونس ولذا فإن ولايات الجنوب أي قفصة وقابس والمدنين اسهمت بـ ١٩,٣٪ من الوافدين إلى تونس ولم تشارك ولايتي الوسطى القيروان والقصرين إلا بـ ٨,٣٪ من جملة الوافدين إلى مدينة تونس حسب تعداد سنة ١٩٦٦ .

وتبدو أهمية ظاهرة الهجرة في النمو السريع للمدينة تونس في ارتفاع عدد سكان المدينة من ٢٦٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٦ إلى ٥٩٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ أي أن هذا العدد تضاعف في ظرف عشرين سنة وأمتدت مرحلة النمو الديموغرافي للمدينة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٦ - إذ بلغت نسبة النمو ٥,٥٪ سنويا وذلك رغم هجرة أغلب الأوروبيين الذين كانوا يمثلون ٣,٠٪ من سكان تونس العاصمة سنة ١٩٥٦ - فأنتفضت نسبتهم إلى ٤٪ سنة ١٩٦٦ إذا فرغم هجرة الأغلبية الساحقة من الأوروبيين الذين كانوا يبلغون ١٨٥,٠٠٠ من بين ٥٩٠,٠٠٠ ساكن في تونس العاصمة سنة ١٩٥٦ فإن مدينة تونس الكبرى زادت بـ ١٣٠,٠٠٠ نسمة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٦ - أي أن عدد سكان المدينة ارتفع إلى ٧٢٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ . لكن خلافا لما كان متظنرا فإن نسبة نمو تونس العاصمة أنتفضت نسبيا بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ - وأصبحت تساوي ٣,٢٪ سنويا فقط أي أنها أنتفضت بأكثر من ٢٪ بالنسبة للعقد الذي تيج الاستقلال هل هذا الانخفاض نتيجة نقص خلل في تعداد سنة ١٩٧٥ ؟ أو أنه نتيجة الهجرة الهامة التي عرفها سكان الجمهورية في العقد الأخير نحو الخارج والتي كان لها أثر كبير في إقليم تونس العاصمة

وتتمثل هذه الظاهرة في أن ما يقرب من ٢٥٪ من المهاجرين إلى الخارج بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ من التونسيين أى ما يقرب من ٥٠٠٠٠ من بين ٢٠٠٠٠٠ شخص هاجروا من إقليم تونس ويرجع هذا الانخفاض في سرعة نمو تونس الكبرى أيضا إلى سلسلة السنوات الزراعية المواتية التي شهدتها الجمهورية التونسية بين سنة ١٩٧٠-سنة ١٩٧٦ وكذلك إلى الفتور أو لانعدام الهجرة من ولايات الساحل والوطن القبلي منذ سنة ١٩٦٦ . ورغم قيام بعض الصناعات العصرية مدة الحرب العالمية الثانية وبعدها في تونس العاصمة فإن عدد النازحين يفوق بكثير عدد مواطن الشغل الجديدة وتمثل نسبة البطالة ٢٤٪ من السكان النشيطين حسب تعداد سنة ١٩٦٦ وهذا ما يفسر نشأة وانتشار الأحياء الفقيرة على أطراف المدينة والتي تشبه تماما القرى الريفية الفقيرة ولذا سميت الأحياء الكوخية *gourbivilles* والموازية لما سمي أيضا الأحياء القصديرية *bidonvilles* ولقد بلغ عدد سكان الأحياء الكوخية المحيطة بتونس العاصمة ٥٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٦ وأرتفع هذا العدد إلى ١٠٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ أى ما يقرب من ٢٠٪ من سكان المدينة ولقد أعتبر تعداد سنة ١٩٦٦ أن أكثر من ٢٥٪ من سكان إقليم تونس يعيشون بما سمي « بالأكواخ ومثابهاها » . لكن عدد كبير من المساكن تغير وأدخلت عليه تحسينات مختلفة فأصبح أقرب إلى المنازل القروية المبنية بالحجارة منه بالأكواخ ويتمثل هذا التميز الجوهرى في نتائج التحقيقات الحديثة مثل تحقيق « الهجرة والشغل » لسنة ١٩٧٢ الذى يقدر نسبة الأكواخ بـ ٥٪ فقط من المساكن الموجودة في مدينة تونس (١) ويبدو أن تعداد سنة ١٩٧٥ يؤيد هذا الرأى لكن النتائج لم تصدر بعد في هذا الميدان . ومنذ ذلك العهد أخذت مدينة تونس العاصمة الوجهة *morphologie* الثلاثى المعروف فأصبحت تحتوى على ثلاث أقسام . أولا المدينة القديمة التى تسمى أحيانا وخاصة في الإصطلاحات الأوروبية « المدينة » وثانيا المدينة العصرية أو الأوروبية الجديدة المتكونة من عمارات مرصعة تذكر بالمدن الغربية أو من أحياء « فلات » وحدائق *La ville neuve* ou *ville européenne* وثالثا أحياء الأكواخ في الضواحي مثل الأحياء الكوخية الوخمة الجنوبية : الملاحين والسيدة المنوية وسيدى فتح الله والأحياء الكوخية الشمالية مثل الجبل الأحمر وبورجل والكرم الغربى وغيرها وكلها مازال قائم للذات إلا بورجل الذى وقع القضاء عليه بعد الاستقلال في نطاق سياسية « القضاء على الأكواخ »

La dégourbification

(١) - أنظر دراسة « لاقليم تونس » تحت عنوان : « مخططات لسياسة السكن » الحالة الراعية والاختيارات التمهيدية . « ديسمبر ١٩٧٥ » .

وهكذا فإن عددا كبيرا من النازحين من الأرياف تكلم في الأحياء الكوخية حول المدينة وتمكنت نسبة لا بأس بها من النازحين من السكنى في المدينة القديمة التي هجرها العائلات الحضرية العريقة التي فضلت السكنى في المدينة العظيمة أو في الضواحي الغنية مثل قرطاج وسيدى بوسعيد والمرسى وقد ساهم هذا التنفر في انحطاط مستوى المساكن في المدينة القديمة ولقد تحدث الباحثين عن « تآكوخ » المنازل في المدينة القديمة أو تحولها إلى « وكالات » سكنية تكثرى كيبوت صغيرة للنازحين الفقراء لكن قلب المدينة القديمة مزدحم بالسكان ولم يتمكن من جذب لإعداد مملود من النازحين ولذا فإن الضواحي التي تحتوي على ثلث سكان تونس الكبرى تمتص نصف النازحين . (شكل ١٣ - ٥)

ولحل مشاكل الأحياء الكوخية ومكافحة البطالة في المدينة حاولت السلطات في فترة سابقة طرد كل النازحين الذين لم يتحصلوا على موطن شغل قار وتهديد أكواخهم كما حدث بالنسبة لحي بورجل وفي فترة ثانية بعد أن تبين أن سياسة طرد النازحين عديمة الجدوى وأنه كلما هدمت السلطات حي كوخي ظهر حي مماثل في مكان آخر من ضواحي المدينة حاولت تلك السلطات خلق مؤسسات صناعية وغيرها لتشغيل أكبر عدد ممكن من النازحين العاطلين وبناء أحياء شعبية لاسكان النازحين ومكافحة توسع الأحياء الكوخية. وقد تم إنجاز هذه المشاريع المعهارة من طرف مؤسسات دولية أو شبه دولية مختلفة. وهكذا أنجزت بلدية تونس العاصمة حي الزهور غرب المدينة وحي الكبرى جنوب المدينة وأنجزت وزارة الأشغال العمومية والإسكان حي التحرير وحي الخضراء شمال المدينة وأنجزت الشركة القومية العقارية التونسية أحياء شعبية في المتره وأريانه شمال المدينة وبن عروس جنوب المدينة لكن كل هذه الإنجازات لم تتمكن من سد كل الحاجيات ولذا فإن مشكله الأحياء الكوخية مازال الشغل الشاغل للسلطات المعنية ورغم تطور بعض الأحياء الكوخية القديمة وتحسن نوعية المساكن فيها فإن التوسع السريع للمدينة تسبب في إدماج هذه الأحياء في صلب المدينة العصرية كما هو الشأن بالنسبة لحي الجبل الأحمر الذي أصبح في قلب المدينة العصرية .

وهكذا فإن قسما هاما من سكان مدينة تونس من النازحين الذين قلموا إلى تونس منذ عهد قريب لا يتجاوز أربعين سنة ولذا فإن الحضريين القدماء أصبحوا يمثلون أقلية وسط النازحين من الأرياف والبادي من كل أنحاء الجمهورية . كل هذا خلق اتصالات دائمة بين المدينة والريف خاصة وأن عدد كبير من النازحين مازالوا متصلين بأقائهم الأصلي ولقد ساهمت هذه التنقلات في تأثر الأرياف التونسية بنمط الحياة الحضرية وكذلك تأثرت المدينة بنمط الحياة الريفي ولقد تحدث بعض الباحثين عن « تريف » مدينة تونس ruralisation

وختاماً يمكن القول بأن نمو مدينة تونس مازال سريعاً رغم الانخفاض الذى لوحظ فى العقد الأخير وأن ثقل تونس العاصمة الديموغرافى أصبح عظيماً إذ أن مدينة تونس الكبرى تضم ١٧ ٪ من سكان الجمهورية و ٣٥ ٪ من السكان الحضرين فى البلاد .

ومن المعلوم أن المدن التونسية الأخرى تجذب نسباً منخفضة من النازحين أقل بكثير من قوة جذب تونس العاصمة وهى على مستويات مختلفة. وإن أغلبية المدن تجذب قسماً من النازحين الريفيين لولايتهم فقط ، معاً صفاقس التى تتعدى جاذبيتها الديموغرافية حدود ولايتها وتنسحب إلى الجنوب والوسط التونسى ولقد أظهر تعداد سنة ١٩٦٦ أن ٤٠,٥ ٪ من الوافدين على مدينة صفاقس من نفس الولاية و ٥٩,٥٠ ٪ من ولايات أخرى أى أن أكثر من نصف الوافدين من خارج ولاية صفاقس ولقد أسهمت ولاية تونس العاصمة بـ ١٧,٢٠ ٪ من الوافدين وهم يمثلون أما سكاناً من أصل صفاقس عائلتين إلى مدينتهم الأصلية أو كواحد إدارية واقتصادية من مدينة تونس وأسهمت ولاية سوسة بـ ٨,٢ ٪ من الوافدين وأسهمت ولايات الجنوب قصصاً وقابس ومدنين بـ ١٩,٢ ٪ من الوافدين ... الخ .

ويمكن تفسير هذه الجاذبية الهامة بزحف حركة التشجير بالزيتاين بالخلفية الصفاقسية ثم بالانتشار ميكنة الأشغال الزراعية ابتداء من سنة ١٩٣٦ وخاصة بعد سنة ١٩٤٥ وقد ساهمت هذه العملية فى تمكينك الهياكل الاجتماعية الرعوية القديمة وحولت المجتمع الرعوى البلوى إلى مجتمع يعتمد على العمل المستأجر وبما أن زراعة الزيتون لا تتطلب اليد العاملة كاملة السنة فإن العامل أصبح يشكو من البطالة الخزفية وترك تدريجياً تربية الماشية أمام زحف زراعة الزيتون فاجبر هكلاً على الزواج والبحث عن عمل فى مدينة صفاقس . ولكن الخلفية الصفاقسية الريفية تحتوي على كثافات سكانية منخفضة جداً أى بأقل من ٤٠ ساكن فى الكيلومتر مربع غالباً ولا يمكنها تغذية صفاقس الأبعاد محدودة من النازحين ولذا جذبت المدينة الوافدين من الولايات المحاورة لسد حاجيات صناعاتها الحديثة ونشاطات القطاع الثالث .

ولقد أدى كل هذا إلى نمو ديموغرافى منخفض نوعاً ما بالنسبة لنمو المدن الكبيرة بالنسبة الأخرى وخاصة بالنسبة لمدينة تونس يمثل النمو السكانى لمدينة صفاقس بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ زيادة تقدر بـ ١٧,٢ ٪ بينما شهدت مدينة بتروت نمو يقدر بـ ١٩٠ ٪ ومدينة سوسة ٢٦٦ ٪ وتونس العاصمة ٣٢٣ ٪ . والملاحظ أيضاً أن النمو الديموغرافى لمدينة صفاقس فى انخفاض عام منذ سنة ١٩٦٦ فبعد أن شهدت المدينة نمواً يعادل ٤ ٪ بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٥ انخفض النمو إلى ٢,٤ ٪ بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٦ ثم ارتفع من جديد

الاستقلال فيبلغ ٣,٤٪. بين سنة ١٩٥٦ و سنة ١٩٦٦ ثم انخفض مرة أخرى إلى ١,٩٥٪ بين سنة ١٩٦٦ و سنة ١٩٧٥ أى أقل من معدل النمو السنوى القومى لنفس الفترة الذى يبلغ ٣,٣٢٪ وأقل بكثير من معدل تونس العاصمة الذى يساوى ٣,٢٠٪ كما رأينا .

ويمكن تفسير هذا الفئور الديموغرافى بضعف التمويلات الدولية فى مدينة صفاقس بعد الاستقلال لأنها اعتبرت كمدينة محظوظة وتحتوى على جهاز صناعى هام وقادر على القيام بنمو ذاتى وكذلك بتلشين حركة هجرة من المواطنين والتجار وأصحاب الصناعات مثل الاختصاصيين فى التجارة وتصلح السيارات إلخ تخرج مدينة تونس وكذلك هجرة الموظفين نحو الوسط والجنوب وكذلك التجار وأرباب الصناعات التقليدية ونتج عن كل هذا حصيلة هجرية ناقصة تدل على أن مدينة صفاقس شهدت منذ الاستقلال تدهورا إقتصاديا بالنسبة للساحل والوطن القبلى وتونس ومدينتى بنزرت - منزل بورقية .

ومن نتائج الزواج الربى والفئور الإقتصادى فى المدينة النسبة المالية من البطالة وقد قدر تعداد سنة ١٩٦٦ نسبة من ليعن لم نشاط من الذكور فى مدينة صفاقس بأستثناء الضواحي بـ ٢٥٪ من جملة الذكور النشيطين ، وقد تسببت هذه البطالة فى الاحياء الفقيرة المزدهمة بالسكان فى منطقة « الربط » غربى المدينة وكذلك الأحياء الكوخية فى الضواحي وخاصة حى الحفارة شمال المدينة . لكن تسلل الريفيين الى المدينة القديمة الذى رأينا أهميته فى تونس العاصمة له دور محدد جدا فى صفاقس . وقد حاولت بلدية صفاقس حل مشكلة السكن بالنسبة للنازحين وذلك ببناء أحياء شعبية مشابهة للأحياء التى تحدثنا عنها بالنسبة لتونس ومن بينها حى بورقية وحى السلطانية شمال المدينة وحى الحبيب جنوب المدينة ولكن هذه الانجازات لم تعطى الا نتائج محدودة لأنها لم تتمكن الا من سد قسم متواضع من الحاجيات .

وهكذا فإن الوجه الحضرى *morphologie urbaine* للمدينة صفاقس أصبح يخترق على أقسام متعددة كما هو الشأن بالنسبة لتونس العاصمة مع بعض الاختلافات . فنجد المدينة العتيقة وسط المنطقة الحضرية والحى العصرى أو الأوربى بين الميناء الجديد والمدينة القديمة والأحياء الفقيرة والكوخية فى الضواحي مثل الربط والحفارة والأحياء الشعبية الجديدة التى بنىها البلدية ، وحول المدينة المكثفة بالمساكن والبنائات الإقتصادية منطقة الحدائق المسكونة التى تسبى هناك الأجنة « المنشرة » خاصة فى غربى وشمال المدينة وتحتوى على مساكن متفرقة يسكنها مايقرب من ثلثى سكان صفاقس الكبرى .

لكن نتائج الزواج الربى فى الخلفية الصفاقسية ذات كثافات سكانية محدودة كثيرة [ووخمية . خلقت صفاقس فراغ سكانى فى خلفيتها تسبب فى نقص كبير فى اليد العاملة]

الموسمية اللازمة لحثى الزيتون وخاصة في بعض المناطق مثل غابة متزل شاكرو ولذا فان قسما من الريفيين المستقرين بمدينة صفافس ينتقلون وقت الصباة لحثى الزيتون ثم بعد الانتهاء من هذا العمل يعودون إلى المدينة لكن حاجيات غابة الزيتون كبيرة جدا خاصة في السنوات المواتية ولذا فان ولاية صفافس تجذب عمالا مهاجرين وقتيين لحثى الزيتون من الولايات المجاورة وخاصة من ولايات القيروان وسيدى بوزيد وقفصة وحتى من الساحل . ومن النتائج الوخيمة للتزوح الريفي تضائل العمال الفلاحين المؤهلين وتدهور مستوى العمال الزراعية في غابة صفافس التي اشتهرت بإبداع فلاحها في ميدان زراعة الأشجار البعلية مثل الزيتون واللوز .

إذا خلافا لتونس العاصمة فان المدينة صفافس شهدت نموا ديموغرافيا متواضعا بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ ونموا ضعيفا وناقصا منذ سنة ١٩٦٦ . وهكذا فان المدينة التونسية الثانية التي يمكنها أن تلعب دور المدينة القادرة على جذب قسم هام من النازحين الريفيين في الوسط والجنوب والتخفيف من وطأة هذه الظاهرة على تونس العاصمة تتصف اليوم بنمو ديموغرافي منخفض وذلك راجع إلى ضعف التمويلات الدولية في المدينة وكذلك إلى هجرة عدد كبير من أصحاب الاعمال والتجار وارباب الحرف إلى تونس العاصمة وانشغال مؤسسات جديدة بها والمساهمة في النمو السريع لتونس وجعل التباين الحضري الموجود بين تونس والمدن التونسية الاخرى أكثر حدة . ومن الواضح أن للولة في هذا المجال دورا أساسيا يمكنها أن تلعبه لجعل صفافس حاضرة *Metropole* الجنوب التونسية وتدعيم جاذبيتها ودورها القيادي في جميع الميادين وخاصة الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تخفف من حدة سيطرة تونس العاصمة على كل الفضاء التونسي (شكل ١٣ - ٦) .

وقد شهدت مدينة سوسة نموا ديموغرافيا هاما ومرتفعاً بالنسبة لنمو صفافس فلقد تضاعف عدد سكان سوسة ثلاث مرات بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ بينما تضاعف عدد سكان الجمهورية التونسية مرتين فقط في نفس الفترة أي أن النمو كان بين ٩,٥ ٪ سنوياً وبقي النمو هاما وأعلى من نسبة نمو تونس العاصمة بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ الذي بلغ ٣,٧٦ ٪ سنوياً وهكذا فخلافاً للمدينة صفافس التي أخذت في التدهور الديموغرافي فإن سوسة تنمو بسرعة ومازالت تشهد حصيلة هجرية إيجابية وذلك مرتبط بالجهود الكبير في ميدان التصنيع منذ سنة ١٩٥٦ وميدان التجهيز السياحي منذ سنة ١٩٦٢ .

تجذب مدينة سوسة نازحين لامن ولايات الساحل فقط بل ومن ولايتي القيروان وصفافس أيضا وتدل هذه الجاذبية على أن سوسة كانت تتمتع في الماضي بعلاقات متينة مع الساسات

السفل ولذا فإنها تضم القبروان في منطقة اشعاعها يمثل النازحون من ولايات الساحل
ثلثي النازحين والثلث الباقي قادم من الولايات المجاورة ومن مدينة تونس وتشكل نسبة
النازحين أكثر من ثلث سكان مدينة سوسة ولذا فإن سوسة ككل المدن الأخرى الحاذية مطوقة
بأحياء فقيرة ومناطق أكواخ خاصة جنوب المدينة وتمثل هذه الحاذية مظهراً خاصاً
بسوسة في الساحل إذ أن كل مدن الساحل شهدت حصيلة هجرية سلبية بين سنة ١٩٣٦
وسنة ١٩٦٦ ما عدا سوسة والمنستير التي تمت ديموغرافيا بعد سنة ١٩٥٦ لكن هذه الأزمة
الحضرية التي عاشها الساحل بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٦٦ قد انتهت منذ سنة ١٩٦٦ وقد
عرف كل مدن الساحل تحولاً ديموغرافياً جلياً بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ إذ بلغت
نسبة النمو أكثر من ٣ ٪ سنوياً .

وخلافاً لتونس العاصمة وصفاقس وسوسة فإن أغلب المدن التونسية مثل بتروت
والقبروان وباجة وجندوبه والكاف وقفصة والمدن المنجمية وقابس ومدنين ونابل الخ .
تجذب النازحين من مناطق لا تتمتع بحدود الولاية المعنية وتفتقر في كثير من الأحيان
على المعتمديات القريبة لكن هذه المدن عرفت تطوراً متبايناً في ميدان الهجرة منذ سنة ١٩٣٦
إلى يومنا هذا . ويمكن تصنيف هذه المدن إلى ثلاثة أقطاب حسب التطور الديموغرافي
الذي شهدته هذه المدن بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٦ .

يمثل النمط الأول المدن التي شهدت حصيلة هجرية سلبية أي المدن التي لم تحتفظ
بكامل نموها السكاني وغدت المدن الأخرى بمهاجريها ويدخل في هذا الصنف كل من مدن
الساحل باستثناء سوسة وقد كان معدل النمو السنوي في هذه الفترة هذه المدن ١,٦ ٪ بينما
يبلغ المعدل القومي (٢ ٪) وكذلك مدن الواحات الصحراوية باستثناء قفصة لارتباطها
بالنشاطات التعدينية وكذلك مراكز ولاية صفاقس مثل مخرص وجبيلانة والشابة والمراكز
القديمة لوادي مجردة مثل تبرسق وتستور وهذه « الأزمة الحضرية » التي عرفتها هذه المدن
مرتبطة بتدهور الزراعة والصناعات التقليدية والتجارة الإقليمية وانعدام النشاطات
الاقتصادية العصرية .

ويشكل النمط الثاني المدن التي عرفت صافي هجرية معتدلة أي التي احتفظت بكامل
نموها السكاني لكن هذه الظاهرة لا تعني أن هذه المدن لم تغد المدن الأخرى بالمهاجرين

(١) معدل النمو السنوي بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٥٦ في المهدية والمكثين ١,٤ ٪ وفي المنستير ١,٣ ٪ .

بل بالعكس ساهمت هذه المدن في الهجرة بين المدن ولكنها جذبت نازحين من الأرياف لمحاولة سد الفراغ الذي تركه المهاجرون الحضريون وبدخل في هذا النمط مدن ومراكز الوطن القبلي وولاية بتروت وكذلك مدينتي ماطر والقيروان وذلك لأن هذه المناطق شهدت ازدهاراً زراعياً ملحوظاً تمثل في انتشار الزراعات الجاهدة مثل الخضر المروية والحمضيات وكروم العنب والزيتون إلخ . وتدعيم النشاط الإداري فيما يخص القيروان وتجذب القيروان النازحين من كامل ولايتها أي ثلث المهاجرين لكل متمدنية حسب تعداد سنة ١٩٦٦ ولا تتعدى الجاذبية الديموغرافية للقيروان حدود الولاية إلا بالنسبة لمتمدنية مساكن التي ترسل نسبة محدودة من مهاجريها إلى القيروان وعلى كل فإن مدينة القيروان تغذي مدن سوسة وتونس العاصمة وغيرها وتعوض هذه الخسارة تماماً بجذب نسبة هامة من النازحين داخل الولاية وهكذا فيمكن اعتبار القيروان « كدنية مرحلة » بالنسبة للنازحين الريفيين الذين يجرسون فيها على الحياة الحضرية قبل الهجرة من جديد هم أنفسهم أو أبنائهم وبناتهم إلى سوسة وإلى تونس العاصمة وغيرها من المدن القوية الجذب .

وشهد النمط الثالث من المدن الصغيرة نمواً سريعاً بين سنة ١٩٣٦ و سنة ١٩٥٦ يشابه نمو المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وسوسة وصفاقس ويدخل في هذا النمط المدن التمدنية مثل المتلوى والرديف والمضيلة وام العرائس وقفصة وكذلك المجموعة الحضرية بتروت - فريل وذلك لأن حركة المناجم في عهد الحماية النشطة وكذلك نشاطات البناء الحرفي ببتروت وترسخانة منزل بورقيبة خلقت مواطن شغل متعددة وجاذبية شديدة وبضم هذا النمط أيضاً المراكز الزراعية الواقعة في السهول والأحواض التي شهدت قيام وازدهار الزراعات الاستعمارية الكبيرة وتخص بالذكر منها مدن باجة وجندوبة ماعدا وظيفة إدارية متواضعة ولكنه متولد عن الأزمة الاجتماعية التي نتجت عن الاستحواذ العقاري الاستعماري على أغلب الأراضي الخصبة ومن استفحل مشكلة البعالة الريفية بعد الثورة الديموغرافية ولذا فإن هذه المدن مزدهمة خاصة بالنازحين الريفيين العاطلين عن العمل مطوقة بأحياء أكواخ مشابهة للسكن الريفي المجاور ويمكن القول بأن هذه المدن تختص بنمو سريع لكن هذا النمو ليس نتيجة جاذبية المراكز الحضرية بل هو نتيجة عوامل الطرد الشديد للمناطق الريفية المستعمرة .

ولكن رغم النمو السريع لهذه المدن واستقبالها نسباً مرتفعة من النازحين فإنها لا تجذب المهاجرين لكل ولايتهم وفي كثير من الأحيان فإن المدينة تستقبل النازحين من عدد محدود

من المعتمدات المجاورة كما أوضحت ذلك نتائج تعداد سنة ١٩٦٦ بالنسبة لبنزرت ومتزل بورقية وكذلك باجة وجندوبة والكاف والمدن التعدينية في حوض قفصة وقابس ومدنين ويجدر الذكر بأن المدن التعدينية المختصة بعدم استقرار اليد العاملة وتغيبها وهجرتها ، من مركز إلى آخر تجذب الوافدين من بعضها البعض وكذلك من الجريد .

ومنذ الاستقلال نلاحظ أن أغلب المدن الصغيرة وخاصة التي اختيرت منها كمراكز ولايات شهدت نمو وظيفتها الإدارية والثقافية وقطاع الخدمات بصفة عامة وبالنسبة للبعض منها ظهور وظيفة صناعية عصرية أو سياحية وفي بعض الأحيان الأثنين معا ونخص بالذكر منها مدن باجة وجندوبة والكاف والقروان وقابس والقصرين وغيرها وقد شهدت بعض هذه المدن نمواً عصبياً وعلى سبيل المثال نلاحظ أن مركز القصرين تضاعف عدد سكانه عشرة مرات في أقل من عشرين سنة فارتفع من ٢,٥٠٠ نسمة سنة ١٩٥٦ إلى ٢٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥ . .

ومنذ سنة ١٩٦٦ عرفت مراكز الوطن القبلي والساحل وولاية بنزرت نمواً ديموграфияً هاماً خلافاً للفترة السابقة ولقد بلغ النمو بين ٢,٥ و ٤ ٪ سنوياً بالنسبة لمدن شبه جزيرية رأس الجبل في ولاية بنزرت وبين ٣ و ٥ ٪ بالنسبة لمراكز ولاية نابل وذلك مرتبط بالنهضة السياحية النشطة واستمرار الازدهار الزراعي خاصة بالنسبة لمراكز الحامات ونابل وقلية ومتزل تميم وقربة وسليان إلخ . وبين ٣ و ٦ ٪ بالنسبة لمدن الساحل وذلك على أثر اتساع النمو الصناعي والسياحي وتطوير الصناعات التقليدية وهكذا فإن المنطقة المكتظة بالمدن والمراكز بين حمام سوسة والمنستير تسير نحو خلق منطقة حضرية موحدة ومتصلة الأطراف ، ويشمل هذا النمو الديموغرافي الهام منذ سنة ١٩٦٦ مدينتي القروان وقابس (١) وحومة السوق في جزيرة جربة أي كل المدن والمراكز الساحلية . لكن رغم الوظائف الإدارية والثقافية وأحياناً الصناعية والسياحية فإن هذه التجمعات الحضرية الصغيرة تضم نسبة هامة من العاطلين عن العمل النازحين من الأرياف ولذا فإن المدن الصغيرة تلعب دوراً « المرحلة » في طريق الهجرة نحو المدن الكبيرة وخاصة نحو تونس العاصمة . لكن هذا الدور المرحلي . ليس إجبارياً . لأننا نلاحظ أن أغلب النازحين من الأرياف يذهبون مباشرة إلى تونس بدون الاستقرار لمدة من الزمن بمدينة «مرحلة» وتشمل الهجرة بين المدن خاصة سكان المدينة

(١) تمثل نسبة النمو لمدينة قابس ٣,٦ ٪ بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ بينما كانت تبلغ ٢,٣ ٪ بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٦ وهذا يدل على أن الحركة الصناعية النشطة في قابس لها دور ديموغرافي هام .

أو أبناء المهاجرين الريفيين . لكن الحالة تختلف من مدينة إلى أخرى وقد لاحظنا أن مدينة القيروان تلعب دور المدينة المرحلة بالنسبة للنازحين من أرياف ولاية القيروان كما بينت ذلك دراسة حديثة اعتمدت على تعداد سنة ١٩٦٦ وكذلك بحث ميداني على عين المكان .

وختاماً يمكن القول بأن المدن الصغيرة والمتوسطة شهدت خاصة منذ الاستقلال نمواً ديموغرافياً هاماً وذلك مرتبط خاصة بمحركات الترويح من الأرياف ولذا فإن أغلب الوافدين من الريفيين ويمثل هؤلاء في أغلب الأحيان أكثر من ثلثي الوافدين ما عدا في سوسة حيث أكثر من ثلاثة أرباع الوافدين من الحضرين لأن ولايات الساحل تضم كما رأينا نسبة مرتفعة من الحضرين وحيدة من نوعها إذا استثنينا ولاية تونس العاصمة لكن نمو المدن الصغيرة والمتوسطة خلافاً للمدن الكبرى تختص بتلجج غير منتظم سواء كان في السواحل الشرقية أو في المناطق الداخلية فهي تشهد في فترة زمنية نمواً سريعاً ثم ينخفض نموها أحياناً انخفاضاً شديداً وكل ذلك مرتبط بضعف النشاطات المنتجة أو الوفرة لمواطن الشغل الدائمة . ومن المستحسن أن يستقر وضع هذه المدن فتصبح قادرة على نمو ملرد لامتنعاص النازحين من الأرياف المهاجرة والحد من تضخم حجم المدن الكبيرة غير الطبيعي والمليء بالمشاكل والاضطراب وخاصة النمو السريع لتونس العاصمة ويمكن اعتبار التمويلات الهامة التي قامت بها الدولة في مراكز الولايات لتجهيزها بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كخطوة أساسية نحو تدعيم المدن الصغيرة والمتوسطة على الواجهة الساحلية وخاصة في المناطق الداخلية والسير نحو تسلسل حضري . *hiérarchie urbaine* يخلق توازناً مرضياً بين مدن وأقاليم الجمهورية .

لكن الوضع الحالي مازال يتصف بهيمنة المدن الكبيرة وخاصة تونس العاصمة من الناحية الديموغرافية وغيرها .

التسلسل الحضري التونسي

(الهرادية الحضرية)

سنعرض التسلسل الحضري التونسي اعتماداً على كل المعلومات الجاهزة حول الدور القيادي للمدن الكبرى ومختلف جوانب هيمنة هذه المدن بعضها على بعض وهيمنتها على المدن الصغيرة المجال القومي والفضاء المحاور وذلك من خلال أهمية التيارات السكانية وتيارات البضائع وكذلك رؤوس الأموال والتيارات التليفونية . (١)

(١) انظر الدراسة المطولة « المسجومة شمالية : إدارة للتبئية العمرانية » : المبران والتنبية « في أكثر من ألف صفحة باللغة الفرنسية . وملخص في مائة صفحة باللغة العربية .

يتميز المجال الجغرافي التونسي بجمعة المدن الساحلية وخاصة بالنور القياى الذى لارب
فيه لتونس العاصمة .

1 - الرأس السبر للنظام الحضرى التونسى : تونس العاصمة ومنطقة نفوذها المطلقة اى الشمال الشرقى :

تمثل تونس العاصمة أهم مركز عمرانى فى البلاد إذا تضم ما يقرب عن المليون نسمة أى
أكثر من سدس سكان الجمهورية وليس لمدينة تونس أى منافس فى هذا المجال إذ أن المدينة
التونسية الثانية صفاقس محتوى على ما يفوق بقليل ربع سكان العاصمة وتراجع هذه المرتبة
الاولى إلى ماضى تونس كعاصمة وكميناء وكذلك إلى النور الاسامى الذى لعبته فى عهد الحماية
ودعمته السلطات التونسية بعد الاستقلال وذلك بتنوع تجهيزاتها وكل هذا يفسر أن تونس
العاصمة أصبحت كما رأينا المصب الاسامى للهجرة الداخلية وخاصة للتروح الرينى .

تجمع مدينة تونس كل السلطات المصممة والمقررة والمنفذة فى كل الميادين السياسية والادارية
وتحتوى على كل التجهيزات الهامة فى ميدان التعليم والثقافة وفى الميدان الادارى والفنى
والصحي أى التجهيزات العامة على المستوى القومى وكذلك التجهيزات الخاصة إذا تملك
العاصمة أكثر من ثلثى الاطارات الاقتصادية والفنية والتجارية وثلاثة أرباع الاطباء المباشرين
فى الجمهورية وثلثي المحامين وأكثر من ٨٠٪ من العاملين من القطاع المصرى .

ومن المعلوم أن تونس العاصمة تضم كل المقرات المركزية لكافة البنوك العامة
والخاصة ولا تملك المدن الاخرى للبلاد الا فروع ، وتتحدد القروض بتوجيه
من العاصمة خاصة فى العمليات الهامة وهذا يعنى أن تونس تملك السلطة النقدية وتضم
تونس العاصمة أيضا كل النوامين الدولية وأهم الشركات أو التجارى فى ميدان التصدير
والامستيراد واغلبية الشركات القومية والتعاضديات المركزية ويمثل ميناء تونس حلق الواد
المورد الاسامى للبضاعات العامة والمصدر للمواد الغذائية ويلعب دوراً أساسياً بالنسبة لكل
التجارة الخارجية والداخلية ماعدا ميدان زيت الزيتون والفسفات المرتكزين فى ميناء صفاقس
وقابس .

وتبدو هذه الهيمنة للتجارة لتونس العاصمة على المجال التونسى فى النور الاسامى
الذى يلعبه ميناء تونس - حلق الواد بالنسبة للصناعة فى مدينتى بنزرت منزل بورقية فنلاحظ
أن صناعات منزل بورقية التعدينية. وغيرها تمر بميناء تونس - حلق الواد لتوريد أغلب

لوازمها وكذلك الشأن بالنسبة للعشرين مؤسسة صناعية التى بعثت فى ولاية بنزرت فى نطاق قانون أبريل ١٩٧٢ التى تورّد كل شئ وتصدر كل انتاجها بطريقة الصناعات .

ومع هذا فان بنزرت تملك ميناء كبيرا قادرا على القيام بهذا الدور لكن التمرکز الاساسى لأهم الادارات والمؤسسات التونسية فى العاصمة يشكل عنصر جاذب شديد .
(شكل ١٣ - ٧)

وتمثل تونس العاصمة قطب جذب وحيد من نوعه فى البلاد فى كل الميادين التجارية وخاصة فى بيع وتوزيع لا المواد الغذائية فقط كما هو الشأن بالنسبة لأغلب المدن الأخرى بل لكل البضائع وتوزع تونس العاصمة أغلب كميات المواد الاستهلاكية المتنوعة ومتاع التجهيز والمنتجات النادرة والغالية لكل البلاد التونسية .

وتبين دراسة التيارات التجارية أن تونس العاصمة هيمنة كلية على ولايات الشمال الشرقى أى تونس وبنزرت ونابل وتبلو هذه الهيمنة التجارية فى كل من التصدير والتوريد إذ تمثل الحركة التجارية مع العاصمة أكثر من ٨٠٪ فى هذه المنطقة وبالنسبة لتجارة العاصمة مع كامل القطر التونسى فإن ٥٠٪ من الواردات الداخلىة تأتي من ولايتى بنزرت (٢٥,٨ ٪) ونابل (٢٢,٧ ٪) و ٤٠٪ من مصدّرات تونس نحو الولايات الداخلىة تأخذ طريق ولايتى نابل (٢٥ ٪) وبنزرت (١٣,٦ ٪) حسب بحث أجرى سنة ١٩٧١ (١) لكن تأثير تونس العاصمة التجارى ينقص تدريجيا كلما ابتعدت المسافة ورغم ذلك فانه هام فى كل ولايات الشمال الغربى أى باجة وجندوبة والكاف إذ تمثل تجارة هذه الجهات مع العاصمة ٦٠٪ من تجارتها وتبلغ هذه التجارة نسبة مرتفعة خاصة مع ولاية باجة وقد اظهر بحث سنة ١٩٧١ أن ١٧,٤٪ من واردات العاصمة من ولايات الجمهورية قادمة من ولاية باجة وفيما يخص الوسط الجنوبى فان هيمنة تونس التجارية نسبية وتخضع لمنافسة سوسة وصفاقس . لكن كل الاقاليم باتصال تجارى مع العاصمة بما فى ذلك ولايات أقصى الجنوب أى قفصة وقابس ومدنين كما يبلو ذلك جليا ومن تتبع تيارات البضاعة المتقولة على السكك الحديدية والطرق .

وتؤيد دراسة الخطوط التليفونية هيمنة تونس المطلقة على ولايات الشمال الشرقى من بنزرت إلى نابل والتأثيرات الثانوى على الشمال الغربى وعلى الوسط والجنوب وذلك لظهور

مراكز حضرية منافسة وهى سوسة وصفافس فيما يخص الساحل فان مدينة المكنين مثلا توجه ٣٠٪ من اتصالاتها التليفونية نحو العاصمة و ٤٧٪ نحو سوسة بينما نرى أن المهدية توجه ٤٣٪ من اتصالاتها نحو تونس و ٢٠٪ نحو سوسة و ١٦٪ نحو صفافس وهذا يدل على أن هذه المدينة متجهة نحو مراكز جذب مختلفة لكن جاذبية تونس مهيمنة رغم بعد تونس والقرب النسبي لسوسة وصفافس ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة في معتمديات توزر ومثولوى ومحروص المرتبطة بميناء صفافس والادارة الاقليمية في صفافس ولكن نشاطات تكييف وترويج التمور واستخراج الفسفات وتصدير البترول (ميناء السخيرة) تعرض على هذه المراكز اتصالات هامة مع العاصمة وهكذا فان دراسة الخطوط التليفونية تدل على أن النظام الحضرى التونسى ينحصر إلى الرأس المسير لكل النشاطات التونسية أى تونس العاصمة .

إذا ما شلكت فيه أن الفضاء التونسى مستقطب Polarise من طرف العاصمة في جميع المستويات لكن هيمنة العاصمة ودورها القيادى هام جدا ويكاد يكون كليا في الشمال الشرقى من البلاد فقط ففي ولاية نابل أن كل المواصلات الاساسية متجهة نحو العاصمة . تأخذ كل البضائع الصناعية والزراعية طريق تونس وتباع في العاصمة سواء كانت موجهة نحو التصدير وتمر إذ ذاك بميناء تونس حتى الوادئ موجهة نحو الداخل أى للاستهلاك المحلى ويمثل الوطن القبلى المزود الاساسى للعاصمة في ميدان الخضر والحبوب والغلال وكل مراكز الولاية أى ساياح ومنزل بوزلفة والحمامات ونابل وقرية ومنزل تميم وقلبية وغيرها متصلة بصيغة مباشرة بأسواق العاصمة ولا يلعب مركز الولاية أى مدينة نابل أى دور في هذه الاتصالات ولا تمر أى بضاعة بطريق نابل وتقل البضائع اساسا بالشاحنات الكبيرة والصغيرة الخاصة . ومنذ ظهور واتساع النشاطات السياحية في مدن الحمامات ونابل والمعورة وبرج السارية وسليمان فان الاتصالات مع العاصمة تدعمت في مستوى نقل المواصلات والبضائع والعلاقات البنكية وغيرها ولذا فان منطقة نابل الحمامات خاصة اصبحت مرتبطة ارتباطا متينا بالعاصمة حتى في الميدان الثقافى حيث أن المهرجان الدولى للحمامات مرتبط اليوم بمهرجان قرطاج العصبى وكذلك ميدان النقل الجوى ومن المعلوم أن مطار تونس قرطاج يقوم خاصة بنقل المواصلات إلى منطقة الحمامات - نابل . وقد ساعدت الحركة السياحية في تحديد الصناعات التقليدية وترويجها في الجهة وفى العاصمة وفى الامواق الخارجية . وهكذا فان الوطن القبلى أصبح تدريجيا الضاحية الزراعية والسياحية للعاصمة أى أن العاصمة تمكنت من إدماج هذه الولاية تحت ميطرتها الكلية وحتى المناطق الجبلية الفقيرة والمختصة بالزراعات التقليدية

مثل الدخلة والجبال الواقعة بين سهل قربنالية وسهل البرناق فإنها أصبحت تمثل شبه «خزان» من اليد العاملة يرسل إلى تونس أفواجا متزايدة من الوافدين .

وهكذا فإن ولاية الوطن القبلي تمثل بالنسبة لتونس العاصمة منطقة زراعية وسياحية أساسية بينما تتميز ولاية بتروت وخاصة المجموعة الحضرية بتروت منزل بورقية بأرتكازها على الصناعة العصرية الثقيلة حيث أنها مختصة في صناعة الصلب والصناعات المعدنية الثقيلة وكذلك تكرير البترول بالنسبة لكامل الجمهورية ولذا فإن الصناعة المعدنية وغيرها في العاصمة تعتمد على الصناعة الثقيلة الموجودة في بتروت وهذا ما يفسر الدور القيادي لتونس العاصمة وأهمية بنوكها وأدارتها وميناء تونس - قرطاج - وكذلك السكك الحديدية المارة عبر العاصمة لنقل معدن الحديد من منجم الحريصة قرب الكاف بالنسبة لبتروت منزل بورقية .

ويمكن القول بأن المنطقة الشمالية الشرقية للبلاد من بتروت إلى الحمامات تمثل النواة الأولى لشبكة حضرية أقلية متوازنة تضم حول العاصمة أقاليم تحتوي على تجهيزات عالية في جميع الميادين وعلى أهم النشاطات العصرية المنتجة في البلاد وكذلك على خدمات عصرية ذات مستوى رفيع ولا يجب أن نلاحظ أن اقتصادها أبعد تلويحيا على الإقتصاد المعاشي وأصبح تجاريا في أهم قطاعاته وهو مرتبط اليوم بكل السوق القومية وكذلك بالأسواق الخارجية ويتأثر بسرعة وبشدة بكل ما يقع في الداخل والخارج سواء كان أزمة سياسية أو سياحية أو تدهورا في أسعار الحمضيات أو الخمر أو تحديدا في تصدير المنسوجات التونسية أو الخمر التونسية إلى أوروبا . إذا تشكل المنطقة الحضرية الشمالية الشرقية منطقة عصرية ومزدهرة إقتصاديا ولكن هذا الأزدهار مهدد لأنه مرتبط بعوامل خارجية لا يتحكم في كثير منها .

تركب هذه الشبكة الحضرية الإقليمية من تونس العاصمة التي تمثل قلب المنطقة ودماغها المسير وسوقها المستهلك والروج في الداخل والخارج وتعتمد العاصمة على مجموعتين حضريتين ذات مستوى عالي . أولا المجموعة الزراعية والحرفية والسياسية بنابل - الحمامات وثانيا المجموعة الصناعية والتجارية لبتروت - منزل بورقية وعلى حزام كثيف من المدن الصغيرة التي تملك تجهيزات أساسية هامة وتعيش على خلفية زراعية عصرية وغنية مثل قلبية وإقرية وبنى خيار وقربالية وبنى خلاد ومنزل بوزلفة وسليمان في الوطن القبلي وزغوان والفحص الجديدة وطبرية وقاعة الأندلس في ولاية زغوان (تونس الجنوبية) وخنار الملح

ورفراف ورأس الجبل والعالية وغيرها في ولاية بتزرت : وهكذا فإن تونس لم تختلق حولها فراغا حضريا كما هو الشأن بالنسبة لصفافس بل بالعكس . أن تونس العاصمة تعتمد على شبكة حضرية متنوعة وتشتمل على مستويات حضرية مختلفة وقادرة على التحسن لو تيقنت السلطات من وجوب توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحضرية وشرعت في تطبيق مخطط حضري يرمى إلى تهيئة عمرانية مسيرة لايقاف تيار الهجرة الشديدة نحو العاصمة ؛ ونقلت قسم من التجهيزات الموجودة اليوم في تونس إلى نابل والحمامات وبتزرت - منزل بورقية أى أدخلت سياسة اللامركزية المعلن عنها حيز التطبيق في جميع الميادين .

وستمكن السياسة التخطيطية في هذا المجال من إعطاء بتزرت خاصة دورا أقليليا هاما وأنه لمن العجيب أن نرى اليوم أن بتزرت لا تعجب أى دور أقليلى هام خلافا لموسسة و صفاقس رغم أهمية ميناء بتزرت الذى يمثل اليوم الميناء التونسى الثالث بعد صفاقس وتونس (٢,٣١٤,٠٠٠ طن كرواج لميناء بتزرت سنة ١٩٧٥) بأستثناء أستيراد السكر الخلم لمعمل السكر بباجة وتوزيع المواد البترولية لكامل البلاد التونسية ففيها عدا ذلك فإن بتزرت منطقية تحت سيطرة العاصمة ومينائها ولا تملك شركات للتصدير والاستيراد (١) ولا تنسح على خلفيتها وهى متصلة مباشرة بتونس العاصمة وفي حالة تبعية مطلقة بالنسبة للعاصمة في جميع الميادين وذلك رغم أهمية حجمها الديموغرافى الذى يفوق بصفة ملحوظة حجم (١٢٣,٠٠٠ ساكن للمنطقة الحضرية لبتزرت منزل بورقية مقابل ٩٦,٠٠٠ نسمة للمجموعة موسسة - جام موسسة سنة ١٩٧٥) ويمكن تفسير تبعية بتزرت وهيمنة تونس المطلقة عليها وعلى خلفيتها رغم وجود الميناء والحجم السكاكى الهام للمدينة بقرب بتزرت من العاصمة وبالتطور التاريخى في عهد الحماية الذى أعطى لبتزرت دورا حريا في نطاق إستراتيجية الدفاع الفرنسية في البحر المتوسط الأمر الذى جعل بتزرت تعيش منعزلة ومتجاهلة لخلقيتها وقد مكن هذا الوضع تونس العاصمة من الأستحواذ على الدور القيادى الكلى على الشمال التونسى بما فيه ولاية بتزرت وقد أستثمرت هذه الحالة بعد الأستقلال لأن المياكل كانت جاهزة وكما رأينا فإن عملية تحويل دور بتزرت وتصنيع المنطقة الحضرية كانت مسيرة من العاصمة ومكنت من أستمرار وتلدعيم هيمنة العاصمة .

(١) توجد كل شركات التصدير والأستيراد في تونس و صفاقس وموسسة موزعة كما يلى حسب دراسة والمجموعة ثمانية : يضم تونس العاصمة ٧٩ ٪ من شركات التصدير والأستيراد و ٨٨ ٪ من مجموع معاملاتها . ويضم صفاقس ١٤ ٪ من شركات التصدير والأستيراد و ٧ ٪ من مجموع معاملاتها . ويضم موسسة ٧ ٪ من شركات التصدير والأستيراد و ٤ ٪ من مجموع معاملاتها .

وختاماً يمكن اعتبار الشبكة الحضرية للمنطقة الشمالية الشرقية كظهر إيجافى فى نطاق سياسة تنمية عمرانية يعطى صورة عن مستقبل الشبكة الحضرية التونسية لكل القطر على شرط أن تتخذ السلطات المخططة القرارات اللازمة للحد من هيمنة العاصمة وتوزيع التجهيزات والمسئوليات الحضرية على المستويات الحضرية المختلفة .

٢ - الشمال الغربى : نفوذ مطلق لتونس العاصمة لكنه اصعب بكثير من نفوذها على

الشمال الشرقى :

ينخفض تأثير العاصمة وهيمنتها وجذبها تدريجياً ببعدها المسافة ورغم أن النسيج الحضرى للشمال الغربى من الجمهورية تحت السيطرة المطلقة للعاصمة فإن هذا النفوذ محدود وذلك لأن الإقتصاد الإقليمى مازال يحتوى على مناطق واسعة مرتكزة على الإقتصاد المعاشى وخاصة فى المنطقة الجبلية للتلال الشالى والتل الأعلى وكما رأينا فإن هذه المناطق الغابية والرعوية الزراعية تعيش منعزلة بالنسبة للإقتصاد التجارى وليس لها إلا اتصالات ادارية تعليمية مع المدن الصغيرة الإقليمية المرتكزة فى السهول الفيضية والأحواض بعيدة عن المناطق الجبلية الحالية من المدن .

إذا يتصف الشمال العربى فى الجبال بعراغ حضرى وبعلاقات متواضعة مع المدن المجاورة وحتى فى السهول والأحواض الداخلية فإن الحياة الحضرية محدودة وتقتصر على بعض المدن الصغيرة والمتوسطة مثل باجة وجندوبة والكاف ولا تمتلك هذه المدن إلا تجهيزات اجتماعية ضعيفة أو متوسطة رغم أن هذه السهول خصبة وأصبحت منذ عهد الحماية تنتج الحبوب التجارية مثل القمح والشعير ومن المعلوم أن القمح كان يصدر إلى فرنسا . ولكن أمام النقص الفادح الذى أصبحت تشكو منه البلاد فى ميدان إنتاج الحبوب فإن القمح المنتج فى الشمال الشرقى موجه اليوم بصفة تكاد تكون كلية إلى السوق المحلية . يبيعه المنتجون أجبارياً إلى الديوان القومى للحبوب الذى يملك مخازن Silos للحبوب فى كامل المنطقة . ورغم أن إقتصاد السهول الفيضية والأحواض الداخلية عصى ووجهه للسوق أى قادر على خلق نشاطات نقل ونشاطات تجارية وصناعية يمكن أن تدعم المدن الإقليمية فإن هذه المدن لا تستفيد بهذه التأثيرات الاقتصادية . كل المنتجات الزراعية لا تمر بوسائل نقل أو بشرىات تجارية أو بمصانع تابعة للمدن الإقليمية بل تذهب مباشرة إلى تونس من الخازن إلى المصانع المرتكزة كلها فى العاصمة وذلك لصنع الدقيق والسمن . وجميع الأنواع من العجين وكل ذلك الشأن بالنسبة للحليب الذى تأخذها الشركة

التونسية لصناعة الحليب المتوفرة في تونس العاصمة مباشرة من المنتجين في منطقة باجة وجندوبة وغيرها وتعملية وتحوله إلى كل مشتقات الحليب في العاصمة .

وهكذا فإن كل الخبرات المنتجة في السهول الخصبة للشمال الغربي لم تساعد على خلق نشاطات تجارية أو صناعية في المدن الإقليمية وساهمت في هيمنة تونس العاصمة المطلقة على الشمال التونسي . ولذا فإن كل مدن الشمال الغربي تنصف بضعف قاعدتها الاقتصادية وخطورة مشكل البطالة فيها وفيما عدا النشاطات الإدارية والتعليمية والصحية والاجتماعية عامة فإن هذه المدن لا تملك الا نشاطات تجارية توزيعية تتمثل في بيع المنتجات المستوردة من العاصمة والموجهة لسكان المدن والأرياف ولكن كل هذه البضاعة من النوع البسيط والمتواضع لان أغلب السكان اصحاب دخول محدودة أو ضعيفة وفيما يخص الأقلية المحظوظة المستقرة في باجة وجندوبة والكاف فإنها على اتصال مستمر بتونس وتشتري كل البضائع الرفيعة والثائرة مباشرة من تونس وهذا مما يدم هيمنة العاصمة على الجهة . إذا تلعب المدن الإقليمية دور « المدن المراحل » بالنسبة للعاصمة تقوم بتبليغ القرارات وتنفيذها وتوزيع البضائع القادمة من تونس وكل ذلك تحت قيادة تونس ولا تتدخل في شيء مما يمس تجارة أو تصنيع منتجاتها الزراعية التي تذهب مباشرة إلى تونس كما رأينا . وكل هذه المراكز الحضرية مستقلة بعضها عن بعض وليس هناك أي هيكل يوزع المستويات بينها ويخلق مستويات مختلفة من المدن مرتبطة مباشرة بتونس العاصمة أي أن جلد العاصمة قوى جدا ومنع كل اتصال اقتصادي وبشري بين المدن الإقليمية .

ويمثل معمل السكر بباجة الوضعية الوحيدة الشاذة وكانت نتيجة تدخل القطاع العام فحدث قيام نشاط اقتصادي جديد مندمج وذلك بإدخال زراعة الشوندر « البنجر » (١) في سهل باجة وجندوبة وبوسلم وتوجيه انتاجها نحو معمل سكرانجز بباجة ومكن من اعطاء باجة طابعا صناعيا يميزها عن غيرها من مدن الشمال الغربي واعتبر كمتجرية يمكن أن تضيق مالا لتصنيع وتنشيط المدن الأخرى ولكن أمام المشاكل المالية التي واجهها المعمل وكذلك النتائج الخيبة للأمال التي أعطاها زراعة الشوندر فإن معمل باجة بقي منعزلا ولم يلبي الإمال التي خلقت عليه .

وهكذا فإن مدن الشمال الغربي لا تحتوي على نشاطات اقتصادية هامة قادرة على جذبها وأقوار نسب هامة من النازحين من الأرياف : لكن الأزمة الاجتماعية التي تعطيها فيها

(١) يقال « الفت السكري » في تونس .

أرياف الشمال-الغربي بلغت درجة من الحدة تجعل النازحين يتدفقون على المدن الاقليمية رغم ضيق سوق العمل فيها ولذا فإن نسبة البطالة في مدن الشمال الغربي تفوق ٣٥ ٪ وحتى ٣٠٪ وتصل إلى مايقرب من نصفه الاىلى العاصمة في مركز يومالم، وأمام عدم توفر امكانيات سوق العمل المحلية فإن المراكز الحضرية الاقليمية تلعب دورا كدلت المراحل بالنسبة للنازحين قبل الهجرة النهائية نحو تونس العاصمة ويجذب التزوج الرجال والنساء ومن المعروف أن نسبة هامة من العاملات بالنازل في تونس العاصمة من ولايات باجة وجندبة .

وختاما يمكن القول بأن النسيج الحضري في الشمال الغربي يتميز بضعفه وعدم تسلسله وإرتباطه إرباطا متينا ومباشرا بتونس العاصمة التي استطاعت بسط نفوذها وهيمنتها بسهولة لأنها لم تجد أمامها أئى مدينة هامة ومجهزة أو قادرة على تجهيز نفسها تنافسها ولو نسبيا كما هو الشأن في الساحل المنتقطب شتيا ما من طرف سوسة أو الجنوب المستقطب جزئيا من طرف صفاقس كما سترى . وهكذا فإن مدن الشمال الغربي ككل المدن الداخلية في الوسط والجنوب تخضع للدور القيادي وهيمنة المدن الساحلية وهي في حالة تبعية بالنسبة للأقطاب الساحلية تونس العاصمة وسوسة وصفاقس . شكل ١٣ - ٨)

٢- السلاسل : نفوذ مزدوج بين سوسة وتونس العاصمة :

يتميز إقليم الساحل باقتصاد تجارى قديم وحياة حضرية عريقة ، يتركز على زراعة الزيتون العتيق وحل الصناعات التقليدية ولقد شهدت هذه النشاطات أزمة اقتصادية شديدة في عهد الحماية، وذلك لتدهور انتاجية الزبائن العتيقة وبمناخية المنتجات الصناعية للصناعات التقليدية المحلية وتسببت هذه الحالة في أزمة حضرية مزمنة، ظهرت خاصة بعد الثورة الديموقراطية وتسببت في هجرة مستمرة ومتزايدة حملت أقباجا هامة من الريفين والحضر إلى وأرسلتهم إلى سوسة أو إلى العاصمة خاصة . إذا فلت كل مراكز الساحل المهجرة وسكنت دور مراكز طرد بها بقيت مدينة سوسة منطقة جذب للنازحين من الساحل والوسط التونسي .

ويرجع هذا الدور الخاص لمدينة سوسة إلى اختياراتها من طرف سلطات الحماية كمنطقة مدنية أى كعاصمة ادارية للساحل وكذلك تجهيزها بميناء عصرى لتصدير زيت الزيتون والمواد المعدنية القومفانية للسباسب العالي وحتى لخوض قصص وسكك حديدية لتكون همزة وصل بين المنتج والميناء بين المنتجات الأخرى للوسط والسوق الخارجية وخاصة الحلفاء المصدرة إلى بريطانيا العظمى منذ القرن التاسع عشر . إذا استطاعت سوسة أن تبقى نفوذها على الساحل وأن توسع نحو الوسط الغربي من البلاد .

لكن في الحقيقة أن هذا النفوذ متواضع ومرتبط بقرارات سياسية أخذتها حكومة الحماية ومن بينها تجهيز المدينة بميناء وربطها بالمتاحم لتصدير الفسفاط وحيث أن انتاج الزيت في الساحل في تناقص ومهددة بمنافسة زيوت منطقة صفاقس وحيث أن الحماية جيزت أيضا صفاقس بميناء كبير لتصدير الفسفاط فإن رجال الأعمال النشيطين لمدينة صفاقس سيغتنمون كل الفرص لجلب أغلب منتجات الوسط التونسي بما فيه زيت الزيتون والفسفاط وقد ساعدهم في ذلك البعد النسبي لميناء سوسة . فعلى أثر تخريب السكك الحديدية الرابطة بين سوسة ومناجم الفسفاط في الحرب العالمية الثانية وتعطل حركة ميناء سوسة جذب ميناء صفاقس كبل الحركة الفسفاطية ولم يقع اصلاح السكك المعطلة فانفرد ميناء صفاقس بتجارة وتصدير الفسفاط وقسم كبير من الزيوت وذلك على حساب سوسة . أى أن التطور الذى حدث تسبب في تقلص منطقة نفوذ سوسة بعد الحرب العالمية الثانية وابتكاشها على الساحل ومنطقة القيروان والقصرين وذلك لان تصدير الحلفاء بقى من^٧ اختصاصات سوسة .

ولم يبق لسوسة سنة ١٩٥٦ الا دورها الادارى والثقافى والتجارى بالنسبة لكل الساحل أى أن سوسة تلعب دورا اقليميا واضحا بالنسبة للساحل وقسم متواضع من الوسط التونسى لكن هذا الدور جزئى، اذ تلى مدينة سوسة منافسة تونس العاصمة وخاصة وكذلك صفاقس في السباسب العليا ومنطقة القيروان ، حتى في الساحل فإن منافسة العاصمة واضحة في كل مركز وكللك منافسة صفاقس في الساحل الجنوبي . ونظرا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التى ينمو منها الساحل فإن مستوى المعيشة المنخفض السائد في المنطقة لا يمكن السكان إلا من طاقة استهلاكية متواضعة جداً ولذا فإن الاتصالات والشراعات من سوسة أو من العاصمة و صفاقس مخلوذة وأهمها من سوسة ويبدو الساحل منكشاً على نفسه سنة ١٩٥٦ ومنتجها خاصة نحو سوسة ويتمتع بفتح مخلوذة على المجال القومى والتجارى وتتميز مدينة سوسة بقوة جذب كبيرة بينما تشكو كل المدن الاخرى من أزمة شديدة .

ومنذ الاستقلال وخاصة منذ سنة ١٩٦٢ شهد الساحل تنشيط اقتصادى متنوع وهام غير تماماً الوضع في كل المنطقة . اختارت السلطات التونسية الساحل من بين المناطق التى تستلنى تحويلات صناعية ضخمة وخاصة في صناعة النسيج وكذلك الصناعات المعدنية في كل المراكز الحضرية الكبيرة وحتى البعض من التجمعات الصغيرة فشملت النهضة الصناعية سوسة والمنستير وقصر هلال والمكنين وجبال والمهدية وغيرها وحدث ربط هذه الصناعات بالصناعة القومية فأصبحت اتصالات الساحل مع العاصمة هامة ومستمرة . من ذلك مثلاً أن ميناء سوسة يستورد القطن الخام فيقوم بمعمل في سوسة بغزله ثم يبيعه إلى مصانع النسيج في قصر

هلال وتصدر قصر هلال المنسوجات القطنية إلى معمل بير القصبة في ضاحية تونس القيام بعملية الانتهاء **Le finissage** ثم توصل المنسوجات إلى مصانع الملابس الجاهزة **La confection** الموجودة في أغلب المدن التونسية وخاصة في تونس التي تضم أكثر من ٣٠٪ من المؤسسات المختلفة في هذا الميدان .

إذا نرى أن التنمية الصناعية الهامة في كل مدن ومراكز الساحل ساعدت على ادماج الصناعات الجديدة في الصناعة القومية وفي السوق القومية والخارجية إذ أن نسبة هامة من الانتاج الصناعي الاقليمي مصبرة إلى الخارج وخاصة إلى الأسواق الأوربية . كل المصانع الجديدة متصلة مباشرة بتونس العاصمة وأحيانا بالأسواق الخارجية وأغلب المنتجات تمر بيميناء تونس حلق الواد. وهكذا فإن إقامة صناعة عصرية مندمجة *intégrée* لم يساعد على تدعيم مركز سوسة كعاصمة جهوية بالعكس ساهم في تدعيم اقتصاد المراكز الأخرى مثل المنستير ومهدية وقصر هلال والمكنين وغيرها وبعث خدمات إدارية وتجارية وبنكية منافسة للخدمات الموجودة في سوسة وساهم أيضا في فك الارتباط الشديد بين هذه المراكز وسوسة وربطها بتونس العاصمة مباشرة أي أن التطور الصناعي الحديث خلق نهضة اقتصادية مشتركة بين كل المراكز الحضرية الهامة في الساحل لكن لم يتجز ذلك تحت لواء سوسة بل بالعكس تراجع الدور القيادي والاقليمي لسوسة واتسع نفوذ تونس العاصمة على الساحل وعندما يتم اللجوء إلى سوسة فإن هذه المدينة تلعب دور « المرحلة » الموزعة الأوامر والأموال والبضائع القادمة من تونس وفي كثير من الأحيان فإن الأوامر والأموال والبضائع تأتي من العاصمة مباشرة إلى المنستير أو إلى جبال أو إلى المهدية .

لكن مدينة سوسة تملك تجهيزات هامة في ميدان الخدمات تفوق بكثير التجهيزات الموجودة في المراكز الحضرية المنافسة لها في الساحل ورغم هذا التفوق فإن سيطرة سوسة جزئية على الساحل لأن أربعة أو خمسة مدن أخرى تضم تجهيزات خدمات متوسطة لا بأس بها وعلى اتصال مستمر بالعاصمة وتنافس سوسة بصفة جدية بينما تتوفر مدينة صفاقس بكل التجهيزات الأساسية وليس لها أي منافس يذكر في ولايتها .

وقد ساهم ظهور القطاع السياحي على السواحل في النهضة الاقتصادية في الساحل ومخلق علبا كبيرا من مواطن الشغل و ربط الجهة بالسوق السياحية العالمية وتنشيط الحركة العمرانية على السواحل سواء كان على الشواطئ الفارغة أو مندججة في المدن الموجودة مثل سوسة والمنستير وقد ساعدت السياحة في نمو قطاع الخدمات نمو سريعا في مدينة سوسة فأصبحت المدينة مجهزة بكل المؤسسات الصالحة للسواحل مثل وكالات الأسفار والتوك ووسائل النقل

وخاصة ميارات الاجرة وكذلك المتاجر المنخفضة في بيع منتجات الصناعات التقليدية وكذلك المنتجات الصناعية الموجهة للمستهلكين الأغنياء إلى جانب التزل والمطاعم وقاعات السينما والمسرح والرقص إلخ. لكن في الواقع لانهم هذه التجهيزات أساسا إلا السواح الأجانب أو نخبة ضئيلة من المواطنين ولذا فلم تساعد الخدمات التي بعثت مع النهضة السياحية في تدعيم الدور القيادي لسوسة على الساحل والوسط التونسي. لأن النشاط السياحي يمثل قطاعا مرتبطا بالخارج ولذا فإنه ساعد على ربط سوسة والمنطقة الساحلية بين سوسة والمنستير بالعاصمة والأسواق الأوروبية لبالساحل ومراكزه، وتعيش المنطقة السياحية على هامش الحياة الساحلية وليست مندمجة في صلبها رغم مواطن الشغل التي توفرها ٥

وهكذا فخلافا للشمال الغربي للجمهورية فإن لإقتصاد الساحل تجارى وعصرى في كثير من جوانبه ولا يحتوى على مظاهر إقتصاد معاشي تذكر والمدن هامة ومتعددة ولذا فإن دور المدن متشعب وأرباطها بالعاصمة مختلف وتلعب مدينة سوسة دورا في اقليمها. ويتجه قسم هام من التنقلات نحو سوسة. لكن رغم بعد تونس العاصمة فإن مراكز الساحل تتجه لقصاء نسبة هامة من حاجاتها إلى العاصمة لأن سوسة لا تملك التجهيزات في ميدان الخدمات.

ولكن سوسة تلعب دورا جوهريا محسوسا في كامل الساحل وحتى بالنسبة للوسط التونسي رغم أنقطاع تمثيلها الفسفاقي بميناء سوسة. مازالت سوسة تصدر الحلفاء وعجين الورق إلى المملكة المتحدة وتبسط نفوذها النسبي على منطقة القصرين ودلت دراسة سنة ١٩٧١ المذكورة أن ولاية القيروان تتصل ٣٦,٢٪ من البضائع من العاصمة و ٤١,٨٪ من سوسة. إذا لاشك أن سوسة تاهب دورا جوهريا بالنسبة للساحل وولاية القيروان والقصرين لكن هذا الدور محدود ويتضاءل بعد المسافة ومعرض المنافسة شديدة من طرف تونس العاصمة. خاصة وحتى صفاقس. وقد ساعدت النهضة الإقتصادية في الميادين الصناعية والسياحية بعد الاستقلال في تعمير الاقتصاد الجهوى وترويج المظاهر التقدية وأنخفاض مستوى البطالة وتعطيل الهجرة منذ سنة ١٩٦٦ ولكنها كانت على حساب مدينة سوسة كعاصمة جهوية وساهمت في بسط سيطرة العاصمة على الساحل والوسط التونسي وجعل الدور الجهوى لسوسة دورا متواضعا خلافا لصفاقس.

إذا من الواضح أن التطور الإقتصادى والإجتماعى بعد أن ساعد في العشرينات لعهد الحماية في توسيع الدور الجهوى لسوسة على الوسط التونسي شهد انكماش بعد تعطيل الشبكة الحديدية الرابطة بالمناجم الفسفاطية وتراجع الدور الجهوى لسوسة لفائدة صفاقس ثم بعد النهضة الصناعية والسياحية منذ الاستقلال لفائدة تونس.

٤ - مدينة صفاقس : عاصمة الجنوب ؟

يتميز الجنوب التونسي بكثافات سكانية منخفضة وإقتصاد زراعى فقير وحياة حضرية محدودة ومرتبطة باقتصاد منجمى تصديرى وموانئ تمثل حركة التعدير فيها أهم نشاطها ويمكن أن تعتبر صفاقس المدينة الهامة الوحيدة فى الجنوب لأنها تملك تجهيزات عمرمية وخاصة متنوعة وعلى كل المستويات وقادرة على السيطرة على مجال جغرافى هام لو تمكنت من أكتمال بعض تجهيزاتها العامة وساعاتها السلطات على بسط نفوذها على كل المنطقة .

لكن المدينة الحالية تتمتع بلور جهوى جزئى ومحدود . لأن منافسة تونس العاصمة قائمة الذات فى كل مكان ومحدود لأن صفاقس تبسط نفوذها على مناطق شبه صحراوية أو صحراوية فقيرة لا تتبع ولا تشتري شيئا يذكر فبقيا عدا بعض المدن والمناطق المحظوظة فأن أغلب السكان يعيشون فى نطاق إقتصاد معاشى يركز على تربية الماشية وخاصة الأغنام والابل وزراعة الحبوب ذات العائد المنخفض فى السنوات المواتية وزراعة الأشجار المثمرة الموجهة خاصة للأستهلاك الذاتى مثل التمور والرباتين وغيرها وأيس لمؤلاء السكان إلا علاقات قليلة ومحدودة مع المدن ويمكن اعتبار أغلب المجال الجغرافى فى الجنوب التونسى كنطقة تعيش على هامش المجال التونسى المستقطب .

ولذا فإن صفاقس لا تستقطب إلا الخوض المنجمى لقفصة والجريد والجنوب الشرق أى منطقة قابس وجرجيس وجربة ومدنين بصفة جزئية وولاية صفاقس بصفة كلية لكن ميطرة صفاقس على هذا الفضاء المتنوع مختلفة تماما من منطقة إلى أخرى . فترى مثلا أن صفاقس تهيمن وتلعب دورا قياديا كاملا فى ولايتها أى فى غابة الزيتون واللوز التى كونها وتملكها البورجوازية الصفاقسية الحالية تماما من الحياة الحضرية باستثناء المراكز المتواضعة الساحلية مثل محرص وجنيانة والشابة . أما الغابة الداخلية فهى تكاد تكون خالية تماما من المراكز الحضرية وكل هذه الخلفية تحت سلطة صفاقس من جميع النواحي الإدارية والتجارية والثقافية والصناعية وغيرها كل الثقافات وكل الأوامر تصدر من صفاقس وتعود نحو صفاقس وليس فى هذه المنطقة أى مدينة منافسة لصفاقس لا سيوسة ولا حتى العاصمة ويمثل الفراغ الحضرى السائد فى خلفية صفاقس عاملا إيجابيا نسبيا حيث أن صفاقس لا نجد أمامها أى مركز حضرى منافس كما هو الشأن فى الساحل حيث تلاقى سوسة منافسة شديدة من طرف المنستير والمهدية وقصر هلال والمكنين وغيرها ،وعاملا سلبيا لأن مدينة

صفاقس عاجزة عن الاعتماد على مدن صغيرة أو متوسطة ، واعطاؤها قسم من المسؤوليات المركزية في صفاقس وذلك لتقريبها من المواطنين ويفسر الفراغ العمراني في غابة صفاقس التزعة السائدة عند سكان هذه المنطقة المؤدية إلى الهجرة نحو صفاقس لأن الأثمان لا يجد شيئا في الريف فيذهب إلى المدينة حيث يمكنه أن يتحصل على قضاء حاجاته .

ويتخفف دور صفاقس كعاصمة جهوية كلما أبتعدنا عن ولاية صفاقس. لكن صفاقس تلعب دورا تجاريا وثقافيا وصحيا وإنتاجيا هاما بالنسبة لكل الجنوب التونسي رغم أن نفوذ صفاقس يلاق منافسة شديدة في ولايات الوسط والجنوب من طرف تونس العاصمة . تمثل صفاقس المدينة التونسية الثانية في أغلب الميادين وهي توزع البضائع القومية والمستوردة نحو ولاية قفصة (١) وولاية قابس (٢) ونحو مدين جربة وجرجيس وتبيع صفاقس المواد الصناعية العصرية وكذلك بضائع الصناعات التقليدية مثل الأحذية والملابس في المراكز الحضرية والأرياف في الوسط والجنوب إذ تستقطب مدينة صفاقس كل الميالح الجغرافية في الوسط والجنوب لكن منافسة تونس هامة لأن صفاقس لا تملك كل التجهيزات العامة الكافية لتلعب دورها كعاصمة جهوية ولا تحتوي مثلا على المؤسسات اللازمة في الميدان الفني والمهني والاقتصادي وليس لها المستشفيات المختصة والأطباء المختصين بالعدد الكافي وتفتقر إلى أهم التجهيزات الجامعية ولم يشرع إلا منذ ثلاثة أو أربعة سنوات في إنشاء كلية للطب وكلية للأقتصاد والتصرف وكلية للعلوم ولذا فإن أغلب الطلبة في الجنوب والوسط التونسي وحتى في مدينة صفاقس يتجهون نحو كليات العاصمة .

ولم جانب الدور الاقليمي التوزيعي لصفاقس بالنسبة لكامل الجنوب وقسم من الوسط (ولايتي سيلوى وبوزيد والقصرين) الذي تقوم به مع العاصمة فإن صفاقس تلعب دورا هاما جداً بالنسبة لنقل وتصدير تصنيع المواد المنجمية في الجنوب وخاصة الفوسفات لحوض قفصة . تصدير صفاقس سنويا ما يقرب من ثلاثة ملايين طن من الفوسفات الخام أو المصنع في مصنى صفاقس من نوع ما يسمى (السوبر فوسفات) الموجه إلى الخارج ولا تبايع منه الاكميات ضئيلة في السوق الداخلية . لكن هذا التياز التجاري والصناعي الاساسي تستفيد منه صفاقس أساسا ولكن تأثيره على مناطق استخراج الفوسفات محدود ، ويوفر حوالي ١٠,٠٠٠ فرصة عمل في المنجم ولم يساعد على خلق أى مصنع في المناطق المنجمية ولذا فإن

(١) ٥٠ ٪ من البضائع التي توزع في قفصة تأتي من صفاقس حسب دراسة المجوعة ثمانية في سنة ١٩٧١ .

(٢) ٧٦ ٪ من البضائع القادمة إلى قابس تأتي من صفاقس حسب دراسة المجوعة ثمانية في سنة ١٩٧١ .

المدن المنجمية بقيت متواضعة ولم تشهد نموا حضريا ملحوظا . إذن استمادت صفاقس من استخراج الفوسفات بدون أن يؤثر ذلك على التنمية الاقتصادية في المناطق الداخلية وبدون أن يساعد على تنشيط الحركة العمرانية في الداخل . تقتصر العملية على استخراج الفوسفات وما المدن الفوسفاتية إلا أحياء منجمية يسكنها العمال وتستصبح مهددة عندما ينفذ الفوسفات وذلك لفائدة صفاقس ومينائها .

بقيت سيطرة صفاقس على المناجم الفسفاطية كلية حتى العشرة الأخيرة ولكن منذ الاكتشافات الحديدية لمناجم فسفاطية أخرى في كاف الشفاير والسحب في ولاية قفصة أيضاً والامكانيات العالية المترتبة عليها فإنه أصبح من الواضح أن ميناء صفاقس الحالي غير قادر على تصدير أكثر من ٤ أو ٥ ملايين طن من الفسفاط إلى الخارج بعد بعض التعديلات البسيطة لكن المشاريع المقترحة لاستخراج الفسفاط في المناجم الحديدية ترمي إلى إنتاج ما يزيد على سبعة ملايين طن سنويا في سنة ١٩٨٥ ولذا فإنه من الواجب توسيع ميناء صفاقس أو إنشاء ميناء جديد خاص وأن السلطات قررت تحويل نسبة متزايدة من الفسفاط في الجمهورية التونسية قبل تصديره وأمام ازدحام وتكلس ميناء صفاقس ومشاكل التلوث الكيميائي في المدينة وسبباً وراء اللامركزية فقد تقرر وشرع في أنجاز ميناء فسفاطي جديد ومدينة صناعية كيميائية جديدة في قابس .

ومن خاصيات هذا المشروع تجهيز ميناء قادر على استقبال سفن ذات حمولة تبلغ ٥٠,٠٠٠ طن أي أن ميناء قابس سيتمتع بالمرتبة الأولى في هذا المجال وبناء عدة مصانع لصنع السوبر فوسفات والحامض الفسفوري وقد أنجز البعض منها وبدأ في الإنتاج وقد وقع اتمام محطة لتوليد الكهرباء الحرارية تعمل بالغاز المستخرج من البرمة في الجنوب الغربي وكذا لك عمل للاسمنت ومعمل للآجر وهناك عدة مشاريع صناعية أخرى كيميائية لصنع الاسمدة الأزوتية وغيرها وهكذا فإن مدينة قابس أصبحت تلريجياً ميناء ومدينة صناعية منافسة لصفاقس لأن لها نفس الاختصاصات وهي أقرب من مناجم الغاز والبتروك وتملك ميناء له امكانيات عصرية أحسن ويمثل اليوم قطب قابس أكبر مشروع فكرت فيه السلطات التونسية وخصصت له تمويلات دولية وخاصة قومية واجنية طائلة تفوق ١٥٠ مليون دينار إذا اعتبرنا المشاريع المنتجة والتي بصدد الانجازه وهكذا فقد قدمت السلطات كل المجهودات اللازمة من العمولات والكوادر الفنية والبناءات - العمرانية لإنشاء ميناء ومدينة صناعية منافسة لصفاقس بينما اتصفت سياسة الدولة بضعف تمويلاتها في القلدين الماضيين في صفاقس خاصة في الفترة التعاضدية أي الفترة التي ساهمت فيها الدولة بتمويلات

صناعية فيها نرى أن ولاية تونس العاصمة تمتعت بـ ٢٠,٤٪ من التمويلات الصناعية العامة والخاصة في العقد ٦٦-١٩٦٧ وولاية مدين ١٨,٨٪ من أجل التقيب عن البترول والغاز وولاية بترت ١٣,٦٪ وولاية القصيرين ٩,٨٪ وولاية قابس ٩,١٪ وولاية سوسة ٨,٥٪ وولاية قفصة ٧,٥٪ لم تحصل صفاقس إلا على ٤,٤٪ من التمويلات أى أن سياسة الدولة ساعدت على أضعاف الدور القيادي لصفاقس وذلك بخلاف قطب منافس لصفاقس ليس له أى ارتباط بصفاقس من الناحية الصناعية إلا في ميدان تزويده بالفسفاط الخام بطريق السكة الحديدية قفصة صفاقس لأن مشروع السكة الحديدية المباشرة قابس قفصة والمناجم لم ينجز ويبدو أنه تم العلول عنه في الوقت الحاضر .

وهكذا فان الدور القيادي لصفاقس ومكانتها كعاصمة جهوية المنخفضا منذ الاستقلال بسبب ضعف التمويلات اللولية في كل الميادين في صفاقس وخاصة في الميدان الصناعي وبعث قطب صناعي وميناء منافس في قابس وكذلك بسبب هجرة عدد كبير من رجال الالعمال الصفاقسين في ميدان التجارة والصناعة واستقرارهم بتونس العاصمة واسهامهم في هيمنة العاصمة على كامل المجال التوحي .

ومن الواضح أن كل الانجازات الاقتصادية الجديدة في الجنوب كانت على حساب الدور القيادي لصفاقس فاستغلال البترول والغاز في البرمة وتصديره من ميناء السخيرة المسير مباشرة من طرف الشركات البترولية المستقرة في العاصمة ولم يكن له أى انعكاس على صفاقس ومشروع قطب صفاقس وكذلك اسناد تجارة الثمور للشركة التونسية لصناعة الحليب التي نقلت تكييف وتصدير وترويج الثمور إلى تونس العاصمة بدلا من صفاقس وكذلك التطور السياحي في جربة وجرجيس الذي لا يملك علاقة بصفاقس لضعف منطقة صفاقس في الميدان السياحي وارتباطه مباشرة بتونس العاصمة والأسواق الخارجية عن طريق مطار جربة مليتة . يمكن اعتبار النمو الديمغرافي المنخفض منذ الاستقلال في صفاقس كنتيجة لهذا الانحياز للسياسة الاقتصادية الإقليمية .

ولذا فلا بد من مراجعة السياسة التي اتبعت في ميدان التهيئة العمرانية التي ساعدت على لدعم نفوذ على الجديد وعلى قابس وهي المنطقة السياحية جربة جرجيس وتمكن صفاقس من التجهيزات العامة اللازمة لكي تستطيع أن تلعب دورها القيادي وأن تصبح عاصمة جهوية بكل معنى الكلمة أى قادرة على أن تمكن المراكز العمرانية في الجنوب من قضاء حاجياتها في صفاقس والاستغناء عن العاصمة في أغلب الحالات ومن المستجيب أيضا لمحويل انجاء

قطب قابس والبحث عن إزالة كل مظاهر المناقشة بين القطبين الصناعيين والسعي نحو خلق تكامل اقتصادي وتوزيع للمسؤوليات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لتزل بورقية نجاه بتزرت . إذا يجب تدعيم صفاقس كعاصمة جهوية للجنوب التونسي وتوزيع المسؤوليات بينها وبين المدن الصغيرة الأخرى كقفصة وقابس ومدنين وحومة السوق لخلق تسلسل حضري في الجنوب ومكافحة القوضى الحضرية الحالية والمهيمنة الغير طبيعية والقاهرة لتونس العاصمة حتى على المراكز الحضرية وولايات أقصى الجنوب .

٥ - الفراغ الحضري للوسط التونسي :

يتميز الوسط التونسي أي ولايات القيروان وسیدی بوزید والقصرین وصليانه منطقة داخلية غربية واسموتابعة من الناحية الحضرية إلى تونس العاصمة خاصة وإلى سوسة وصفاقس لكن هذه التبعية لا تعني علاقات كثيفة وتقلات مستمرة وتبادل بضائع هامة إلى المنطقة ومنها كما هو الشأن مثلا بالنسبة لولاية نابل أو لولاية بتزرت أو حتى لولايات الساحل وذلك لأن الوسط التونسي يتميز بفراغ حضري يكاد يكون كليا ولذا فهو لا يملك طبقات اجتماعية حضرية ذات حاجيات حضرية متنوعة ومرتبطة بالسوق القومية والمخارجية من جميع النواحي وذات طاقة استهلاكية هامة ومن المعلوم أيضا أن ولايات الوسط التونسي تشكو من ظروف طبيعية قاسية وهنا كل اقتصادية تقليدية عتيقة ورغم استوحاذا المستعمرين على قسم من أنخصب أراضي السهول الفيضية لهذه المناطق في عهد الحماية فان مظاهر الاقتصاد التجاري مازالت متواضعة وتقتصر اليوم على الضيعات النولية وكميات بسيطة من الزيوت والحيوانات المسوقة داخل الوسط ولا تمثل الكميات التي تصل خارج المنطقة إلا الشيء القليل . إذا يتميز الوسط التونسي باقتصاد معاشي في الأرياف وطاقة استهلاكية محدودة في المراكز الحضرية المتواضعة والقليلة الموجودة . ولا يضم الوسط الداخل التونسي إلا مدينتين قادرتين على القيام بدور قيادي هام وهما القيروان والقصرين . تمثل القيروان مدينة كبيرة نسبياً تبلغ ٥٦,٥٠٠ ساكن حسب تعداد ١٩٧٥ - ولكنها تركز على اقتصاد زراعي معاشي ضعيف وعلى نشاطات حضرية تقليدية لم تشهد لا في عهد الحماية ولا بعد الاستقلال إلا لغيريات ضئيلة وأهمها الوظيفة الإدارية والتعليمية وكذلك الصناعات التقليدية مثل النسيج والزربية (السجاد) والصباغة وكذلك صناعات حضرية تتمثل في مصبغة ومعمل حلويات ومعمل مصبرات غذائية وكذلك بعض التزل التي انجزت منذ أكثر من عشر سنوات وتأوى السواح القادمين لزيارة المعالم التاريخية الهامة للقيروان وخاصة جامع

حقبة ابن نافع وجامع سيدي السحي والفسقيات التي كانت تغذي المدينة بالمياه الصالحة للشرب الخ . لكن كل هذه النشاطات توفر مواطن شغل محدود ولم تتخلق في المدينة إلا تطورا نسبياً ولذا فإن المدينة تشكو من البطالة خاصة وأنها تمثل قطب الجذب الوحيد في الولاية للتزوج الريفي وتوجه أفواجا هامة من المهاجرين نحو سوسماتونس العاصمة . ومن نتائج هذا الوضع الطاقة الاستهلاكية الضعيفة لسكان المدينة والارياض المجاورة وتمثل القيروان مدينة مرحلة موزعه لمواد قادمة من العاصمة ومن سوسة لكن كل هذه الحركة متواضعة خاصة وإن القيروان لا تعتمد على مدن صغيرة تذكر وكما رأينا فإن السلم ينهار من ٥٠٠٠ إلى ٥٠٠ نسمة في مدينة القيروان إلى أقل من ٥٠٠ ساكن في مركز سيدي علي بن نصر الله الذي يشغل المرتبة الثانية في الولاية وأهم المواد المسوقة في هذه المراكز الصغيرة وحتى في القيروان من المواد الغذائية أي أن التجارة بسيطة ولا تحتوى إلا على بضاعة موجهة لسكان مختصرون بقدرة شرائية ضعيفة .

ولتنشيط الحياة الاقتصادية الاقليمية فانه من الممكن تنشيط هذه المدينة الاثرية العريقة وذلك باستغلال امكانياتها وتنمية نشاطها السياحي وتحديث صناعاتها التقليدية وخلق معامل جديدة لتحويل المواد الغذائية وخاصة معامل حفظ الخضار والفاكهة المنتجة في الولاية في المناطق المروية الجديدة: وكذلك معامل النسيج واستغلال انتاج الصوف الهام في الجهة ويمكن اعتبار مشروع معمل التبغ الذي بدأت في انجازه الشركة القومية للتبغ والمترقب اتمامه سنة ١٩٨٠ كمبادرة مشجعة نحو النهوض بالقيروان وهناك امكانيات هامة في معب معامل لمواد البناء وخاصة الآجر . ويجب استغلال ماضي المدينة الثقافي وتنشيطه ويمثل نقل كلية الشريعة واصول الدين إلى القيروان ظاهرة مشجعة ايضا في هذا الميدان .

لكن لا يمكن أن يكتب النجاح والتوسع لكل المجهودات الممكنة لتنشيط المدينة إلا إذا اتخذت الاجراءات اللازمة لمكافحة الفياضات التي تهدد المدينة كل عام . ومن المعلوم أن المدينة واقعة وسط سهل فيضي منبسطة جدا تغمره مياه واد الزرود ووادرق الليل بعد الامطار الاعضارية في كل خريف وشتاء واحيانا في الربيع أو الصيف . وتسبب هذه الفيضانات في غمر بعض احياء المدينة وتطويقها بالمياه وقطع كل الطرقات المروية إلى سوسة وتونس وصفافس وقفصة والقصرين وغيرها ويمثل هذا الوضع من دون شك عائقا اساسيا امام تنشيط مدينة القيروان والحركة الحضرية في ولايتها وربطها بالهضبة الحضرية المشوذة في كل ولايات الوسط ولذا فمن المرغوب تجهيز الاودية الجبلية بالزود والمرق الليل وغيرها بسدود وخزانات لمنع خطر المياه ومنع الفيضانات التي تقطع الطرقات لتصبح المنطقة مفتوحة

كامل السنة وغير معرضة دورياً إلى انقطاع الطرقات وحركة المرور التي تفرض بعد كل فيضان على الشاحنات والسيارات الالتحاق بالوسط الغربي بطريق التل الأعلى أو طريق الساحل وصفاقس وقفصة . إذا فالتى جانب الفائدة الإقليمية من انجار السلود لخلق مناطق مربية فان السيطرة على الاودية فى الوسط التونسى تمثل هدفا قوميا قادرا على فتح المناطق للتبيلات والتجارة والانتاج المصرى بصفة نهائية وركنا اساسيا وضروريا لكل سياسة ترمى إلى تنشيط الحياة الحضرية فى الوسط التونسى واقامة تسلسل حضرى متوازن فى كامل انحاء الجمهورية ويمكن اعتبار مشروع سد سيلوى سعد الحالى على واد الزرود كخطوة أولى نحو التحكم فى أدوية الوسط .

ويتفانم الفراغ الحضرى فى اتجاه الغرب ويمكن أن نعتبر السبابس العليا المنطقة التى تنخفض فيها نسبة التحضر انخفاضا شديدا ورغم المجهودات الجبارة التى قامت بها الدولة لخلق قطب صناعى واعطائه كل التجهيزات الاجتماعية اللازمة فى القصرين فان الحالة مازالت تدعو إلى القلق ولا تمثل اليوم القصرين بمصنعا لعجين السليوز والورق واداراتها وبنوكها الا نقطة عصرية منزلة مطوقة بجوار اقتصادى معاشى عتيق وكما أشرنا فيما سبق فان المعامل الحالية تشكو من عدة صعوبات واختلال فى ميزانيتها ، ولولادعم الدولة فان كل النهضة الصناعية والاجتماعية النشيطة التى حركت مدينة القصرين تكون مهددة بالانهيار .

أشرنا فيما سبق أن ولاية القصرين تحت تأثير مدن تونس العاصمة وسوسة وصفاقس لكن كما قلنا بالنسبة لولاية القيروان فان الحركة التجارية منخفضة جدا وان ولاية القصرين تمثل المنطقة المتميزة باضعف العلاقات التجارية الداخلية الموجودة فى الجمهورية وليس هنالك أى شىء هام يذكر الاتجارة متواضعة للمواد الغذائية وشىء من البترول والملابس الرخيصة وتصدير الحلفاء الخام وعجين الورق إلى ميناء سوسة وتصدير الورق إلى تونس العاصمة ومن الواضح أن الوسط التونسى عاجز عن حل شكل الفراغ الحضرى وكما برهنت التجربة] فان لتخلل الدولة قصادر وحده على سد هذا الفراغ وتنشيط الحياة الاقتصادية والحضرية الإقليمية والسعى وراء تسلسل حضرى على النطاق الإقليمى والقومى .

إذا يتميز التسلسل الحضرى التونسى بهيمنة العاصمة على كل المجال الجغرافى القومى وخاصة على المدن والاقاليم التى شهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا فى العهد الحالى ومنذ الاستقلال وتعتمد تونس العاصمة على مدينتين إقليميتين وهما سوسة وصفاقس اللتين تلبان دورا قياديا هاما بعيد من هيمنة تونس على الساحل والوسط بالنسبة لسوسة ومن سيطرة تونس على الجنوب والوسط بالنسبة لصفاقس لكن هذه المدن لا تملك كل التجهيزات العامة وكل التمتع من

طرف الدولة لصد التدخل المفرط للعاصمة حتى في مناطق نفوذها وتعتمد العاصمة ايضا على عدد من المدن المتوسطة تمثل غالبا مراكز الولايات مثل بترت و نابل وجنوبية والكاف والتروان والقصرين وقصبة وقابس وغيرها وتتكفل بقسم هام من الوظائف الادارية والتعليمية والثقافية والصحية وهكذا فان النشاطات الاجتماعية موزعة توزيعا متوازيا نوعا ما ولكن النشاطات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية والسياحية متركزة بصفة تكاد تكون كلية في المدن الساحلية الشرقية وذلك رغم الرغبة الواضحة عند المسؤولين التونسيين منذ الاستقلال في الحد من هذه الظاهرة وتصنيع المدن الداخلية .

وبما لاشك فيه أن أهم النشاطات الحضرية العصرية الموجودة اليوم في المدن الداخلية تمثل انجازات عمومية قامت بها الدولة في العقد ١٩٦٢-١٩٧١ وقد لاحظنا أن هذه التمويلات ساعدت على تدعيم بعض المدن الداخلية من بعض البلور لتنشيط الحياة الحضرية في الداخل ومن الواضح أيضا أن انخفاض التمويلات الدولية في الميدان الصناعي منذ سنة ١٩٧١ وانعاشها في المناطق الداخلية منذ ذلك التاريخ ساعد على تدعيم التباين الاقليمي بين المدن الداخلية والمدن الساحلية وخاصة وأن سياسة التصنيع أصبحت تعتمد منذ سنة ١٩٧١ على التمويلات الخاصة القومية والأجنبية ومن المعلوم أن الممولين الخواص يبحثون عن الربح الأقصى والسريع المتوفر فقط في المدن والموانئ الساحلية المجهزة بكل الخدمات العصرية والغنية بأموالها وأدميتها ويدها العاملة المختصة . ولذا فان المشكلة الجغرافية الأساسية في الجمهورية التونسية أي التباين الاقليمي الشديد بين الواجهة الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية الغربية بين المدن الموانئ المستقطبة والاقليم الداخلية التابعة بين المدن الموانئ الادارية والصناعية والتجارية المصدرة للبضائع نحو الداخل والخارج والمصدرة للمعلومات والأوامر الادارية والسياسية والاقتصادية ولنمط المعيشة الحضرية والمناطق الداخلية المعاشية والمستوردة لكميات متواضعة من البضائع والمعلومات والأوامر (١) بين المدن الساحلية الجاذبة من الناحية الديموغرافية والأقاليم الداخلية الطاردة . مرتبط ارتباطا متينا بسياسة الدولة التونسية وباختياراتها الأساسية في كل الميادين التعليمية والصحية والادارية وخاصة في الميدان الصناعي . (شكل ١٣ - ٩) .

(١) إن المدن الساحلية التي تملك سيطرة ملموسة على المدن والاقاليم الأخرى هي سوسة وصفاقس ، وتونس العاصمة خاصة ، وتسيطر على كل من المناطق الداخلية والمدن والأقاليم الساحلية والإغري ، ولقد أوسنحنا فيما سبق أن تونس العاصمة مثلا تسيطر على ولايتي بنزرت ونابل ، وبدرجة أقل على ولايات الساحل وقابس ومدنين الخ . وتصدر البضائع والمعلومات والأوامر وتستورد بها المنتجات الزراعية والتمديدية والصناعية بكميات هائلة ، تفوق كما وكيفا كل البضائع المنقولة بين المدن الساحلية والمدن الداخلية .

أنه لمن الواضح أن المركز الحضري الساحلي وتدعيمه المستمر في عهد الحماية ومنذ الاستقلال ظاهرة جغرافية جوهرية في الجمهورية التونسية وهي نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي والبشرى على الخارج وأهمية التجارة الخارجية بحزبها التصدير والاستيراد وأن التطور « الطبيعي » في نطاق المياكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تعتمد أساساً على التمويلات الخاصة القومية والأجنبية إلى تدعيم المركز الحضري الساحلي وحثمة التباين بين الواجهة الساحلية والمناطق الداخلية وقد انتهت تجربة العقد ٦٢ - ١٩٧١ أن الطريقة الوحيدة للحد من التباين الاقليمي ومعالجة تنشيط المدن الداخلية يتمثل في سياسة صناعية نشيطة وتمويلات دولية لانشاء مصانع في المدن الداخلية لا ترمى إلى الربح الاقصى والسريع بل إلى وضع البذور لتوسع صناعي مستمر من المرقب أن يكون غير مربح في أول الأمر ولكنه قادر على خلق مناخ جديد وتعطيل الهجرة من المناطق الداخلية إلى السواحل الشرقية وتدعيم الحياة الحضرية وتكوين اليد العاملة الفنية إذ أن سياسة التهيئة العمرانية والبحث عن تسلسل حضري متوازن لا تنأش إلا مع تدخل نشط للتمويلات الدولية في كل الميادين وخاصة في الميدان الصناعي . وهكذا فيمكن القول بأن مستقبل النظام الحضري التونسي مرتبط بسياسة الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي (١) وهي الوحيدة القادرة على الحد من التباين الاقليمي والسعي وراء التوازن الحضري المنشود .

وإبصاراً - مشكلات التحضر :

مما لا شك فيه أن التحضر السريع الذي تشهده الجمهورية التونسية والمرتبطة بعدة عوامل كما رأينا ومن أهمها التزوح المستمر من الأرياف إلى المدن يخلق للمدينة مشاكل متعددة منها البطالة وتشغيل النازحين ومشكلة السكن ومشكلة التنقلات داخل المدينة الذي تغاقر على أثر امتداد المدينة وكذلك مشكلة تمويل المدينة بالماء الصالح للشرب ومشاكل التلوث الناتجة عن الاكتظاظ السكاني في المدينة وقيام عدة مصانع ملوثة حتى في قلب المدينة أحياناً . وسنرى أنه من الصعب التغلب على هذه المشاكل خاصة في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وصفاقس .

(١) إن قرار الاستفتاء وعدم استعمال السكك الحديدية الموصلة بين سوسة والقصرين لأنها أصبحت تشكو من نقص في ميزانيتها يمثل اتجاهًا خطيرًا لأنه سيؤدي إلى تعطيل عدة تيارات اقتصادية الأمر الذي من شأنه أن يعدم النزول المناطق المتية وتدهور كل النشاطات التابعة لها .

١ - البطالة في المدن :

يمكن اعتبار مشكلة البطالة من أصعب المشاكل التي تواجه الباحث في شؤون المدن وذلك لان الاحصائيات الموجودة جزئية متناقضة وغير مكررة على أسس صحيحة وواضحة وخاصة وأن تعريف العاطل صعب وأن نسبة هامة من السكان الذين تعتبرهم الاحصائيات عاملين هم في الحقيقة يشكون من البطالة الجزئية ويعملون بين ١٠٠ و ١٥٠ يوم في السنة ويستعملون في دراستنا على أرقام تعداد سنة ١٩٦٦ لأن نتائج تعداد سنة ١٩٧٥ مازالت غير جاهزة للعدم ولم ينشر الا عدد العاطلين على النطاق القومي وهو ٢٥٠,٠٠٠. وإذا قارنا هذا الرقم لسنة ١٩٧٥ بالرقم الموازي لسنة ١٩٦٦ أي ١٦٦,٥٠٠ عاطل عن العمل فإنا نلاحظ أن عدد العاطلين ارتفع بما يقرب من ٥٠٪ لكن في الحقيقة من الصعب المقارنة بين هذه الأرقام للأسباب التي ذكرناها والمهم هو أن البطالة موجودة في المدن والأرياف وتشمل نسب لا بأس بها من السكان وتمثل المحرك الأساسي كما رأينا للزوح الريفي وكذلك الهجرة الخارجية التي شملت أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ عامل بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٥ ذهبوا إلى فرنسا خاصة وعدة بلدان أوربية أخرى وكذلك إلى ليبيا .

وقد قدرت دراسة المجموعة ثمانية « عدد العاطلين في المدن سنة ١٩٧١ : ١٢٠,٠٠٠ أي مايقرب من ٢٠٪ من السكان العاملين في المدن . لكن توزيع العاطلين يختلف من مدينة إلى أخرى وقدّر بـ ٢٤٪ في تونس العاصمة و ٢٠٪ في سوسة و ٤٪ فقط في صفاقس حسب تعداد سنة ١٩٦٦ هذا بالنسبة للمدن الرئيسية لكن الحالة أعسر في المدن المتوسطة والصغيرة الأخرى ولقد قدر تعداد سنة ١٩٦٦ نسبة العاطلين بأكثر من ٢٦٪ في بتروتة و ٤١٪ في جنوبة وأكثر من ٥٠٪ في بوسلم و ٣٨٪ في الكاف وما يقرب من ٢٠٪ في القصيرين و ٢٣٪ في قفصة و ٢٩٪ في مدنين و ٢١٪ في قابس و ١٦٪ في القيروان و ٩٪ في نابل أي أن نسبة البطالة هامة في أغلب المدن وهي مرتبطة أساسا بالزوح الريفي الشديد والمستمع ويمكن تفسير النسبة المنخفضة من العاطلين في مدينة صفاقس بالنمو المعتدل للمدينة منذ الاستقلال وأهمية الهجرة من صفاقس إلى تونس بعد الاستقلال وانخفاض نسبة الزوح الريفي وكذلك النهضة الاقتصادية النشطة في المدينة وأهمية النويولات الخاصة في الميدان الصناعي بينما ترجع النسبة المرتفعة للبطالة في تونس العاصمة إلى أنها مازالت تحتل قطب الجذب الأساسي بالنسبة للنازحين من جميع الأرياف أو المدن البوتية .

وتقل زيادة عدد سكان المدن بمحو إلى ١٠٠,٠٠٠ سنويا أي ١٠٠ نسمة من الواجب إسكانهم ومنهم عدة خدمات تعليمية وصحية ووسائل نقل ومواطن شغل بالنسبة لمن هم

في سن العمل أى أن مشاكل المدينة تفرض على المسؤولين عمل مستمر لخلق مواطن شغل جديدة وتوفير الخدمات الضرورية وخاصة السكن :

٢ - مشكلة السكن في المدن :

تضم المدن التونسية نسباً مرتفعة من النازحين ومن السكان المحدودى الدخل ولذا فإن مشكلة اسكان هذه الفئات الاجتماعية الضعيفة من المعضلات الزمنة في كل المدن الصغيرة والكبيرة . وقد شهدت المدن التونسية منذ الثورة الديموقراطية بعد سنة ١٩٣٦ كما رأينا انتشار الاحياء الكوخية أو القصديرية في الضواحي وأصبحت الشغل الشاغل للسلطات الحكومية والبلدية منذ عشرات السنين وخاصة منذ الاستقلال .

وقد فكرت السلطات في حل مشكلة الاحياء الكوخية بطرد قسم من النازحين الذين لا يملكون عملاً وبناء أحياء شعبية للنازحين الذين حصلوا على عمل وتمكنوا من الاندماج في الحياة الحضرية . إذا كان الهدف المقرر هدم وإزالة كل الاحياء الكوخية وتوفيرها بأحياء شعبية متواضعة وتوفير كل الخدمات المحقوقة في الاحياء الكوخية أى الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة قنوات لصرف المياه المستعملة الخ . لكن التجربة برهنت على أن هذا الهدف صعب المنال لأن بناء مساكن جديدة لربع سكان تونس العاصمة مثلاً عملية تتطلب أموالاً طائلة فوق طاقة الدولة والمؤسسات البلدية وتشترط أن المعنيين بالأمر الساكين في حي الجبل الأحمر أو الملاسين مستعدون لترك منازلهم الحالية التي بنوها بأيديهم وجهوداتهم ويسكنونها كأنها ملك لهم رغم أنهم لم يشتروا الأرض ولم يدفعوا أى أداء للدولة أو للبلدية والالتحاق بالمساكن الشعبية الجديدة التي ستباع لهم ، وقد رفض عدد كبير من سكان الأحياء الكوخية ترك منازلهم والالتحاق بالمساكن الشعبية ودفع المبلغ أو الكراء المطلوب خلاصة وأن نسبة هامة من المساكن التي كانت أكواخ في أول الأمر أصبحت اليوم منازل مبنية بالحجر أو بالآجر والأسمنت وتمكنت من الحصول على الماء الصالح للشرب والكهرباء إلى غير ذلك من التجهيزات ولذا فإن نسبة هامة من منازل الأحياء الكوخية أصبحت ديار مبنية وأحسن بكثير من منازل الأحياء الشعبية .

ولذا تغيرت نظرة المسؤولين إلى موضوع الأحياء الكوخية أو القصديرية وتم العمل على هدف هدمها إلا في بعض الحالات الشاذة والاتجاه السائد اليوم هو البحث عن صيغة جديدة لاعطاء صيغة قانونية لمساكن مايسمى بأحياء السكن العشوي *quartiers d'habitat spontanés* لأن السكان استولوا على الأراضي بصفة غير قانونية وليس لهم أى سند للملكية العقار المشي

يسكنونه وكذلك توفير كل الخدمات اللازمة بما فيها الماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة لصرف المياه المستعملة وطرقات معبدة ومدارس ومستوصفات الخ . وتشجيع السكان على تحسين مساكنهم وتحويلها إلى منازل لائقة وذلك بمنحهم قروض . لكن إعادة تنظيم أحياء السكن العفوى لهم ٢٥٠.٠٠٠ ساكن في مدينة تونس مثلا أى ربع سكان العاصمة وهذا يعنى أن هذه العملية طويلة وعسيرة ومستطلب تمويلات هامة ومن المتوقع أن إعادة تنظيم بعض الأحياء لن تعطى إلا نتائج متواضعة لأن صغر عدد كبير من المساكن . وتكاليف نسبية مرتفعة منها وعشوائية شبكة الطرق في كثير من الأحياء كل ذلك لن يساعد على الوصول إلى التحسينات المنشودة .

ومن الراضح أيضا أن تحسين أحياء السكن العفوى القديمة لن يقضى على مشكلة الأحياء الكوخية تماما لأن المدن مازالت تجتذب أفواجا جديدة متزايدة من النازحين ولذا فلوفرشنا أنه تم تحسين الأحياء الكوخية القديمة وانساجها في صلب المدينة فإن أحياء سكن عفوى جديدة ستظهر على أطراف المدينة ولذا فلا بد من تهيئة مناطق صالحة لسكن شعبي تحتوي على التجهيزات اللازمة من طرقات وقنوات لصرف المياه ومقسمة إلى قطع صالحة للبناء الخ لكي تكون مناطق استقبال للوافدين المنتظرين في كل المدن .

وقد كان لهذا التطور في الحلول المقترحة لأحياء السكن العفوى تطور موازى في انجاز الأحياء الشعبية فبعد تشييد أحياء شعبية لتوفير منازل لسكان الأحياء الكوخية التي تقرر هدمها ومن بين هذه الأحياء الشعبية الأولى حى التحرير وحى الخضراء وحى الزهور . وتتصف هذه الأحياء بكثافة سكانية ضعيفة وطرقات وشوارع فضيحة يمكن أن تعتبر اسرافا في المساحات المستغلة لكن بعد بضع سنوات فإن كثافة المنازل وكذلك السكان ارتفعت على أثر انتشار طريقة بناء أو بيتين أو أكثر وتأجيرها ، وقد شرعت الشركة القومية العقارية في بناء أحياء تحتوي على منازل أو عمارات ذات مستوى أحسن من بناءات الفترة الأولى ولذا فإن الأسعار ارتفعت وفرضت الشركة على المرشحين لاقتناء مسكن دفع ٣٠٪ من السعر الاجمالى مسبقا وهكذا فإن أغلب سكان الأحياء الكوخية القديمة لم يتمكنوا من شراء مساكن في الأحياء الجديدة مثل حى رأس الطاية وحى الوردية الخ ولذلك منحت إلى طبقات اجتماعية تتمتع بخل . وقد أدت هذه الحالة إلى التفكير في الحلول من عملية هدم الأحياء الكوخية ومحاولة تحسينها وإعادة تنظيمها. ورغم ارتفاع أسعار المساكن المبيتة من طرف الشركة القومية العقارية وفرض شروط مالية قاسية فإن الطلب يفوق

بكتبر مشاريع الشركة . في سنة ١٩٧٥ قدر الطلب لمساكن جديدة بـ ٢٩,٥٠٠ في جميع انحاء البلاد لكن الشركة لم تقرر انجاز الا ١٣,٩٠٠ مسكن في هذه السنة .

إذا مازالت مشكلة السكن في المدن التونسية الشغل الشاغل للسلطات الحكومية والبلدية وأمام ارتفاع تكاليف مواد البناء وكل التكاليف وأمام استمرار التزوح الريفي والنمو الديموغرافي السريع فإن السلطات المعنية عدلت عن مشروع هدم الأحياء الكوخية والبحث عن طريقة لتحسين هذه الأحياء وضمها وأدماجها في صلب المدينة العصرية وأمام الطلب الشديد والمتزايد للأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أسعارها بشكل هائل في السنوات الأخيرة فإن السلطات تشجع الذين يقيمون السكنية على بناء العمارات وترك المنازل المنخفضة والفيلات لكن هذا الاتجاه نحو تكثيف السكن داخل المدن وخاصة داخل المدن الكبرى مثل العاصمة وصفاقس وسوسة صعب الانجاز لأن الارتفاع الهائل لأسعار الأراضي الصالحة للبناء الموجود وسط المنطقة السكنية أو بالقرب منها يجبر عددا كبيرا من الراغبين في بناء مساكن جديدة إلى الابتعاد من قلب المدينة لاقتناء أراضي بأسعار معقولة . ويمكن اعتبار هذا الوضع الذي يصعب التحكم فيه نتيجة أنعدام قانون عقارى حضري يتحكم في أسعار الأراضي الصالحة للبناء ويمنع المضاربة في هذا الميدان ورغم انشاء الوكالة العقارية للسكن منذ بضع سنوات فإن الأمور مازالت تستحق المراجعة لأن الوكالة لا تتحكم في أسعار الأرض وليس لها أى نفوذ لمنع استمرار المضاربات . وهكذا فمن الواضح أن التحكم في التوسع الحضري لا يمكن في نطاق سياسة العرض والطلب والحرية المطلقة لأسعار الأراضي الصالحة للبناء والاعتماد بل باتباع سياسة فضائية موجهة تخضع إلى قوانين مسبقة تحترم التخطيط الحضري والتوازن المنشود .

٣ - مشكلة النقل وسط المدينة :

تشكو المدن التونسية ككل المدن في بلدان العالم الثالث من مشاكل نقل متزايدة ومتفاقمة من أهمها مشكل نقل العمال من مكان سكنهم إلى مكان عملهم وقد رأينا أن أناس المدن الكبيرة بلغ درجة مرتفعة بسبب التطور العشوائى للأحياء السكنية وعدم خصوصها إلى غطط يرمى إلى حصر المدينة في منطقة معينة وفي حجم معين ورغم الشركات الانقلابية لنقل الركاب وسط المدن قد أشترت في السنوات الماضية أعدادا كبيرة من الحافلات فإن الاكتظاظ يمثل الخاصية الأساسية للنقل العمومي للركاب وخاصة في أوقات الذهاب إلى العمل أو الرجوع منه وتسبب هذا الاكتظاظ في ضياع كبير للوقت خاصة وأن عددا كبيرا من الحافلات قديمة ومعرصة إلى التعطل . ولا يمكن للعامل البسيط

استعمال سيارة أجرة في مثل هذه الحالات لأن أسعار النقل في سيارات الأجرة ارتفعت في سنة ١٩٧٧ بصفة كبيرة ورغم ذلك فلا يجد الإنسان سيارة الأجرة بسهولة في أوقات الذهاب إلى العمل أو الخروج منه .

ومن مشاكل النقل داخل المدينة ارتفاع عدد السيارات والحافلات والشاحنات الذي نتج عنه ازدحام شديد في شوارع المدينة الرئيسية وفي مفرق الطرق ورغم كثافة تنظيم المرور باستعمال الشرطة وكذلك الأضواء في كل المفترقات فإن الازدحام وعرقلة السير معتادة كل يوم وإذا غابت شرطة المرور أو تعطل نظام الأضواء فإن مظاهر عشوائية تسود التقاطعات في المناطق المزدهمة بالسيارات وتزيد في ضياع الوقت والحوادث .

ومما يزيد في حدة مشكل النقل في المدن وجوب المرور وسط المدن الواقعة على طريقها لكل سيارة أو شاحنة أو حافلة ذاهبة مثلاً من تونس العاصمة إلى قابس يجب عليها عبور مدن حمام الأنف وقربالية وسيلوى بوعلى وسوسة ومساكن ولجم وصفاقس ومعرض الخ وهذا مما يزيد في ازدحام حركة النقل ومن المستحب إنشاء طريق دائري في شكل حزام خارج المدينة للتخفيف من حركة المرور وسط المدن وتمكين السيارات من تجنب المرور داخل المدن وريح الوقت . لكن خلق شبكة طرق حول المدن لتجنب المرور داخلها عملية تتطلب مصاريف باهظة ولم يتم إنجاز مثل هذه المشاريع إلا في حالات نادرة حول النفيضة ومترل بوزلفة مثلاً وهناك بعض المشاريع بصدد الإنجاز في تونس العاصمة تمكن مثلاً من الوصول إلى مطار تونس قرطاج أو إلى ميناء حلق الواد للقادمين من الشمال أي من بنزرت أو من باجة بدون مرور بقلب المدينة كما كانت عليه الأمور في الماضي .

لكن في الحقيقة أن النقل الجوي يهم خاصة السواح الأجانب القادمين إلى منطقة تونس العاصمة السياحية أي شمال المدينة أو إلى شبه جزيرة الوطن القبلي وخاصة منطقة الحمامات نابل ومنطقة برج السدرية - سليمان أي جنوب المدينة يعني ذلك أن أكثر من ٩٠٪ من السائحين مجبورين على عبور قلب تونس العاصمة للوصول إلى الحمامات أو نابل ولذا فيمكن اعتبار وضع مطار تونس قرطاج منذ بضع سنوات شمال المدينة عملية غير منطقية زادت في الازدحام الذي تشكو منه المدينة منذ سنوات .

ويمكن اعتبار نقله أهم نشاطات ميناء تونس إلى حلق الواد في الأعوام الأخيرة من العوامل التي ساعدت أيضاً على ازدحام حركة المرور في مدينة تونس لأن هذا القرار تسبب في إبعاد الميناء من محطة السكك الحديدية وفرض عملية نقل البضائع من المحطة إلى الميناء بواسطة الشاحنات أي بعد اقتحام قلب المدينة للمزدحمة . وبما أن دور ميناء حلق الواد

لتجارة البضائع المتنوعة سيستمر ويدعم في السنوات المقبلة فلا بد من التفكير في تقريب السكة الحديد من ميناء حلق الواد وذلك بمد السكة الحديدية الحالية حتى حلق الواد وأتباع الطريق المار بالبحيرة .

ويتسبب مرور السكة الحديدية بقلب المدينة أحيانا عرقلة شديدة لحركة المرور ويزيد في نسبة الحوادث وخطورتها كما هو الحال في سوسة وصفافس . ففي سوسة نرى أن السكة الحديدية تشق النسيج الحضري على طول خمسة كيلو مترات وتمر عبر جسرين وأربعة مزلقانات *Passage à niveau* منها ثلاثة مجهزة بالأضواء وواحد بدون أضواء وتعبر السكة الحديدية ساحة فرحات حشاد في قلب المدينة على طول ١٥٠ متر ويتسبب كل عبور قطار في هذه الساحة في توقف حركة المرور مدة أربعة دقائق وتشهد هذه الساحة ٢٠ قطارا يعبر المدينة يوميا ولذا فإن الحركة مازالت متواضعة ولكنها كافية لتعطيل حركة المرور ولذا فلا بد من الشروع في القريب من نقله وأبعاد السكة الحديدية عن قلب المدينة .

والحالة أخطر بالنسبة للسكة الحديدية التي تعبر مدينة صفافس وخاصة خط المتلوي صفافس الذي ينقل إلى ميناء صفافس صويا أكثر من ثلاثة ملايين طن من الإسقاط الخام وغيره من البضائع (١) ويمر بقلب المدينة على مقربة من غرب وشمال المدينة القديمة وتحتوي على أربعة جسور وثمانية مزلقانات ويشهد خط المتلوي صفافس بين ٣٠٠٢٥ قطارا في اليوم (٢) عدد كبير منها تتكون من عشرات الحافلات فتعطل حركة المرور بالمدينة وضجيجا كبيرا منها للأعصاب بالليل والنهار وتسبب في حوادث فتاكة ينجم عنها خسائر هامة في الأرواح والعائد ولذا فإن كل المسؤولين عن المدينة وكل الدراسات التي تناولت مدينة صفافس تقر بوجوب نقل السكة الحديدية وأبعادها عن قلب المدينة . ولكن رغم أجماع كل المعنيين بالأمر من وجوب الأسراع في أنجاز هذا التحويل فلم يظهر إلى يومنا هذا ما يدل على أن القرار النهائي قد اتخذ وأنه سيتم في القريب العاجل في أنجاز هذا المشروع الحيوي بالنسبة للمدينة وسكانها وصحتهم وراحتهم وسلامتهم .

(١) بلغ وزن البضائع التي مرت بمحطة السكك الحديدية بصفافس سنة ١٩٧٣ ، ٨٢٤.٠٠٠ طن .

(٢) يمر بالمدينة يوميا ١.٤٠٠ حافلة wagon على خط صفافس - المتلوي ويبلغ طول القطار أحيانا ٥٠٠ متر ويسير بسرعة تتراوح بين ٢٠.١٥ كيلو متر في الساعة أي أن مرور القطار يحدث ارتباكا شديدا في حركة المرور داخل المدينة بسبب التعطيل في المزلقانات خاصة . انظر دراسة « صفافس ٧٢ » إدارة التهيئة العمرانية .

٤ - مشكلة الماء :

تستهلك المدن التونسية كميات متزايدة من المياه . وتأتى في المرتبة الثانية في استهلاك الماء بعد الزراعة المروية وقد قدر استهلاك المدن التونسية سنة ١٩٧٠ بـ ٧٣ مليون متر مكعب (١) مقابل ٩٨٧ مليون متر مكعب للزراعة المروية أى نسبة تقارب ٧٪ وهى نسبة محدودة في الوقت الحاضر لكنها في تزايد مستمر وذلك لأن أغلب المدن مازالت تشكو من نقص في توزيع المياه وهناك مجهودات هامة لشبكة التوزيع والسعى نحو تلبية الحاجيات الأكيدة وكذلك لأنه كما رأينا تشهد معظم المدن للتونسية نموا اقتصاديا وأجتماعيا سريعا يزيد في حاجياتها من المياه (٢) وتقدر الزيادة السنوية في استهلاك المدن التونسية بحوالى ٦ إلى ٨٪ ولذا فإن كميات الماء الموجهة للمدن سترتفع بصفة سريعة وستكون هذه الزيادة على حساب الزراعة المروية .

ورغم أن الأمكانيات الطبيعية مازالت غير مستغلة بصفة كاملة كما دلت على ذلك عدة دراسات تفيد بأنه يمكن استغلال ضعف الكمية المستهلكة اليوم وذلك بتجنيدها كل الأمكانيات وخاصة المياه الجارية في الشمال والمياه الجوفية في الجنوب . وتشكو عدة مدينت ومناطق اليوم من نقص في الماء الصالح للشرب ومن المعروف أن المشكلة قديمة جدا بالنسبة للمدينة صفافس التي لا تملك مياه جارية ولا مياه جوفية عذبة ولذا فإن المدينة كانت تعتمد قبل الحماية على مياه الأمطار المخزنة في « المواجن » وكانت المدينة تملك مجموعة من المواجن العامة في حي الناصرية تعد ٣٦٥ أى عدد أيام السنة وكان كل واحد منها يكتفى لاستهلاك المدينة يوما واحدا إلى جانب المواجن الخاصة ثم عدل عن هذه المواجن التي لم تمكن من سد الحاجيات المتزايدة للمدينة بعد قيام الحماية الفرنسية . فاستقر الرأي على استغلال المياه الجوفية الهامة الموجودة بالقرب من سبيطة في الوسط التونسي على بعد ١٧٥ كم من صفافس لسد حاجيات المدينة وشرع في مد قنوات على هذه المسافة لكن سرعان ماظهر أن إمكانيات مياه سبيطة محدودة ويجب التفكير في اللجوء إلى منخرات أخرى ، وأنجزت عدة تنقيبات بالقرب من القناة الرئيسية وضمت مياهها إلى مياه سبيطة وما زالت اليوم الحالة غير مرضية رغم أن نصف سكان المدينة يستهلكون مياه المواجن الخاصة فقط وليبنوا متصلين بشبكة المياه العمومية ومن مظاهر هذا النقص الضخف المائى الضعيف جدا في الصيف من ذلك أن الماء لا يصعد إلى الطابق الأول إلا بضع ساعات في اليوم وحتى في الشتاء في كل القنوات وانقطاع الماء في الليل أو انخفاض التوزيع الليلي إلى مستوى رمزى

(١) انظر كتاب « العمران والتنمية » السابق ذكره .

(٢) سدى أن السياحة زادت بصفة ملحوظة في حاجيات المدن من المياه .

كامل صائفة سنة ١٩٧٧ . ومن المؤكد أن حاجيات صفاقس ضخمة ولن تغطي إلا بتمعية أمكانيات جديدة في الوسط التونسي رغم رداة مياه هذه المنطقة التي تبلغ نسبة ملوحتها أكثر من جرامين في اللتر وتصل أحيانا إلى أكثر من ٤ جرامات وتحتوى على نسبة مرتفعة من الكلور الذي يترسب في القنوات ويسبب في أنسدائها ويفسر النسبة المرتفعة لأمراض الكلى وخاصة الحصاة في مدينة صفاقس .

وقد ظهرت أيضا مشاكل لتزويد المدن السياحية والتزل بالمياه العذبة في منطقة نابل الحمامات وكذلك في الساحل بين سوسة والمنستير وأجبرت السلطات المعنية على تزويد المؤسسات السياحية والمدن بالمياه المعدة للزراعة المروية ولذا فإن العلاقات بين الزراعة والسياحة تصعب في أغلب الشواطئ التونسية بالمنافسة الشديدة وبما أن السياحة تتمتع في نظر السلطات بالأولية فإن التوسع السياحي والحضرى المستمر تم على حساب الزراعة والفلاحين . (١)

لكن رغم الحاجيات الضخمة لتونس العاصمة من المياه التي يقبلها اليوم بما يقرب من مليون متر مكعب سنويا فإننا لا نلاحظ أى ظاهرة تنبأ بأن العاصمة تشكو الآن أو ستعرف في القريب مشاكل عويصة لتزويد السكان والمؤسسات الاقتصادية بالمياه اللازمة ويرجع هذا إلى الإنجازات المكثفة التي قامت بها السلطات المسئولة في العقود الثلاثة الأخيرة وتشتمل على سلسلة من السدود في الشمال التونسي الغنى نسبيا بالمياه الحارّة والقريب من العاصمة وهي سد بن مطير المبنى سنة ١٩٥٢ والذي يمد العاصمة بـ ٤٥ مليون متر مكعب وسد واد كساب الذي تم أنجازه سنة ١٩٧٣ يوفر أيضا ٤٥ مليون متر من المياه للعاصمة والمنطقة الحضرية السياحية الحمامات نابل وهناك أيضا سد آخر بصدد الإنجاز سيستعمل للزراعة المروية وكذلك لتأمين العاصمة عند الحاجة وهو سد بوهرتمة وسيوفر ٥٥ مليون متر مكعب وكذلك الشأن بالنسبة لمشروع سد واد جومين وسد واد سجنان في حوض أشكل بولاية بئر رت . وكل هذا يدل على أن الإنجازات النشيطة لسد حاجيات العاصمة تجعل مدينة تونس مأمّن من مشاكل نقص المياه الصالحة للشرب حتى أواخر هذا القرن .

إذا أن المناطق التي تشكو من النقص في الماء حاليا وستشهد تفاقمها متزايدا في حدة المشكلة هي المناطق السياحية في الوطن القبلي والساحل وجربة جرجيس (٢) وكذلك المدن

(١) سمود في الفقرة الموالية إلى هذا المشكل الأساسية ويصفه حامة إلى تأثيرات التوسع السياحي والتحضر السريع على المجال الزراعي والمياه وللأسف الشديد بين التوسع الحضري والزراعة .

(٢) قدرت دراسة « الممران والتنمية » المذكورة أعلاه استهلاك السياحة سنة ١٩٨٥ : ٦٧ ٪ من استهلاك طن منطقة نابل الحمامات ٢٣ ٪ في الساحل و ٧٧ ٪ من جربة - جرجيس .

الصناعية مثل صفاقس وقابس ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا بطريق ربط الوطن القبلي بمياه الشمال والمشاريع التي ستنتج في الشمال وكذلك بالنسبة للساحل وذلك لترك أكبر قسم ممكن من مياه سد نهانة للزراعة المروية في الساحل كما هو مقرر في المشروع الأصل وتعبئة كميات متزايدة من مياه الوسط لسد حاجيات صفاقس وأستغلال المياه الجوفية في سهل الجفارة في الجنوب الشرقي لسد حاجيات المدينة الصناعية بقباس والمنطقة السياحية بجزيرة جرجيس وهكذا فإنه من الواضح أن حل المشاكل المائية ممكن في الشمال وإلى حد ما في الوسط حتى آخر القرن العشرين ولكن التطور السياحي والصناعي للجنوب لن يصل إلى المستوى المرغوب حتى يتم إيجاد حلول ثورية جديدة مثل رسكلة المياه المستعملة لحاجيات الصناعة والزراعة وحتى السياحة أو استعمال مياه البحر بعد تجهيز المنطقة بمركبات لعزل الملح عن الماء وإنتاج الكميات اللازمة من المياه العذبة .

لكنه من الواضح أن المنافسة التي خالقها التحضر للزراعة بصفة عامة تشكل في الوقت الحاضر مشكلة أساسية تهدد كيان المناطق الزراعية المجاورة خاصة في المنطقة الساحلية الشرقية من البلاد . (شكل ١٣-١٠)

٥ - تهديد الزراعة في المناطق المجاورة للمدن الساحلية :

من المعروف أن التحضر السريع يخلق في كل البلدان حاجيات متزايدة من المواد الغذائية وخاصة من الخضر والفواكة واللحوم والألبان ومشتقاتها ولذا فإن النمو الحضري يعني إتساع سوق استهلاك المواد الغذائية أي أنه يخلق جوا مواتيا لتنمية زراعة جاهدة كثيفة وعصرية ولم تتمكن المناطق الداخلية التي تشكل من نزوح ريفي شديد من خلق هذه الزراعة وبقيت تنصرف بالحمود في الميدان الزراعي ويرجع كل هذا إلى الوسط القاسي وكذلك إلى عدم وجود الأموال اللازمة للاستثمارات وهجرة الشبان والاطارات النشيطة . إذا لم تتمكن المدن الساحلية من الاعتماد على المناطق الداخلية لسد حاجياتها المتزايدة من المواد الغذائية الممتازة فشرعت الواجهة الساحلية الشرقية نفسها في تنشيط وتحديث زراعتها واغتنت وجود أراضي خصبة وغنية بالمياه الجوفية والحارية ومناخ مواتي لزراعة خضر والفواكه وخاصة توجد فلاحين قرويين نشيطين وجريئين تعودوا زراعة الخضر والأشجار المثمرة البعلية والمروية منذ زمن بعيد .

وهكذا فإن زراعة الخضر والقوارص (الحمضيات) والأشجار المثمرة الأخرى عرفت تطورا مشهودا في المناطق الساحلية منذ ٤٠ سنة . وقد مكن النمو الضخم في

الانتاج من تغطية حاجيات المدن وكذلك تصدير كميات لا بأس بها إلى الخارج من الفواكه والخضر . إذا ساهم التحضر في تنشيط الزراعة في المناطق الريفية المجاورة ونحويلها إلى زراعة جاهدة تقنية ومريحة أي أن تأثيرات التحضر في هذا المجال كانت إيجابية بالنسبة للزراعة والفلاحين في الواجهة الشرقية وبخاصة في الشمال الشرقي أي ولايات بترت وتونس ونابل خاصة وسوسة بصفة ثانوية . ولكن سرعان ما نتج عن التوسع الحضري المطرد منافسة بين المدينة والمناطق الزراعية المجاورة لأن التوسع الحضري السريع جعل المدينة تبتلع مساحات متزايدة وكميات متزايدة من المياه والمواد متزايدة من الإيدي العاملة المختصة وكل هذا على حساب الزراعة المجاورة .

إذا من الواضح أن التوسع الحضري يساهم في استهلاك وتجميد قسم متزايد من المجال الزراعي وتبدل هذه الظاهرة جلية في مناطق سوسة والحمات ونابل ورفراف ورأس الحبل وبترت وفي ضواحي تونس العاصمة الخ . ويمكن الباحث وحتى للمتجول أن يلاحظ بسهولة أن المباني الحضرية تغزو مساحات القوارص والأشجار والخضر وقد رأينا أن الأسعار المرتفعة للأراضي الضالحة للبناء داخل المدينة وحتى على أطرافها تساعد على امتداد البنايات الحضرية وتشتت الأحياء الحضرية والمساكن على حساب الأراضي الزراعية . وتمثل المباني السكنية الخديلة وكذلك المباني السياحية والصناعية والتجارية وكذلك الطرقات المعبدة وغيرها وما يمكن أن نسميه « البور الاجتماعي » *Les fiches sociales* أي الأراضي التي أصبحت مهملة من الناحية الزراعية وذلك لأسباب اجتماعية خصاصة فادحة بالنسبة للزراعة ولقد قنوت في أطروحتي (١) هذه الخصاصة في منطقة الحمامات نابل ١٩٥٠ أو ٢٠٠٠ هكتارا من الأراضي الزراعية بين سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧١ وتقدرت تقلص المساحة المزروعة قوارص ١١٧٥٪ في نفس الفترة ولقد تفاقم الأمر منذ سنة ١٩٧١ لأن التوسع الحضري والسياحي في أودياد مستمر ولأنه لا يوجد أي قانون ساري المفعول يمنع بيع الأراضي المزروعة وبخاصة مساحات القوارص المنتجة إلى من يرغب في تحويلها إلى مباني . وهكذا فإن التوسع الحضري يفرض على الزراعة المجاهدة التخلي عن أراضي خصبة وتركها للمباني الصناعية والسياحية والتجارية والسكنية ومسالك النقل الخ . وقد لاحظ الجغرافي الفرنسي جورج متين *Georges Mithin* نفس الظاهرة في سهل المتيجة قرب الجزائر العاصمة وذلك من جراء التوسع الصناعي السريع في العقد الماضي .

(١) انظر : « جياض سبهم » الفلاحون في شبه جزيرة الوطن القبلي ، باللغة الفرنسية وهي الآن تحت الطبع .
صفحة ١٢٨٣

ويجسّر من ناحية أخرى التوسع الحضري نلبية متزايدة من المياه العذبة للسهل الشرقى ويستغل
 بعضها لها من الامكانيات المائية للسهل والوسط الترقص. وحيث أن المؤسسات الحضرية
 السياحية والصناعية السكنية تتمتع بالاولوية في نظر السلطات فقلبت السلطات إلى تحويل قسم
 من مياه نهضة خزان المعبدة للزراعة المروية لتزويد المؤسسات السياحية والصناعية وكذلك
 المساكن في منطقة مرسى المنستير واضطرت شركة المياه القومية لتفرض الفرض إلى الزيادة في
 استغلال المياه الجوفية التي يستعملها الفلاحون لتسقي بساتينهم في منطقة الحمامات نابل والاكثر
 من التفقيت. ثم اجتذاب مياه جزائريين لواء شينة الواقع في خلفية قربة والمعبدة للزراعة المروية
 واستغلالها لسد حاجيات المنطقة السياحية. ولذا فاننا نلاحظ اليوم تدهورا زراعيا عاما
 في منطقة الحمامات نابل وانكماش المساحات المزروعة. قوارص وذلك على اثر انخفاض
 مستوى المياه الجوفية والتقص المستمر في كميات المياه. فبينما دخل الانتاج في فترة هبوط
 فطر د تروى أن مضاريف تضييق الآبار عدة ميزات في السنة تساهم في إفلاس الفلاحين أو على
 الأقل في اقتناعهم بأن العمل الزراعي أصبح عديم الجدوى. وهكذا فان سير أغلب الضيعات
 نحو انهيار خام في الربح ونحو تجميد عديد مزارع من الضيعات بحر الفلاحين إلى إهمال
 بساتينهم ومحاولة بيعها والالتحاق بالعمل في المؤسسات السياحية التي تمنح أجورا أوفر وتطلب
 مجهودات غير مضنية بالنسبة للزراعة.

ويساهم النمو الحضري وتعميم التعليم في هجرة اليد العاملة المختصة الزراعية والصحافة
 بالأنشطة الحضرية ومن المعروف أن النشاطات الحضرية مثل الصناعة والتجارة والسياحة
 والوظيفة العمومية توفر مواطن شغل قارة وبأجور مرتفعة إذا قارناها بالزراعة خاصة
 وأنها لا تخضع كالزراعة لتبدلات المناخ وبشكل كما قلنا نقص المترايد في المناطق الزراعية
 السقوية العنصر الأساسي الذي عمل الفلاح على ترك الزراعة ولقد كان قسم هام من اليد العاملة
 الزراعية في أحوال تونس العاصمة وفي الجنوب الشرقي من الوطن القبلي وفي شبه جزيرة
 رأس الجبل في ولاية بزرث وساحل منوسة الخ هجر الفلاحة بالأنشطة الحضرية وقد نتج
 عن هذا السلوك تفكك تدريجي لعدد من الضيعات العائلية التقليدية وبفرض نقص المترايد في اليد
 العاملة العائلية على الفلاح التجرد أكثر فأكثر إلى اليد العاملة المستجرة أي إلى أئنا ح من
 الأرباب الفقيرة أي من المناطق الداخلية.

وهكذا فان التوسع الحضري يتنافس ويهدد زراعة الخضر والأشجار المثمرة السقوية
 في كل مقوماتها أي في أراضيها ومياها ويهدد العاملة وامام التطور الخطير الذي يهدد تحيان
 الزراعة السقوية الساحلية يمكن البحث أن يتساءل : ما هو مصدر الزراعة الجاهدة السقوية

المرتكزة اليوم. خاصة في المناطق الساحلية الشرقية^٢ هل أنها ستخسر حتماً أخصب الأراضي التونسية وأنسب الأراضي لزراعة القوارص والخضر وكذلك أنشط وأنجح الفلاحين المخصصين في الزراعات السقوية ثم تنتقل إلى المناطق الداخلية التي لا تملك كل مميزات أراضي السهول الساحلية؟ وأمام تفكك الضيعات العائلية القروية التقليدية ونمو استعمال اليد العاملة للمستأجرة يمكن أن تساهل أيضاً: هل الزراعة الحماة السقوية التي تتركز اليوم على ضياعات عائلية ولا تلجأ إلا نادراً إلى اليد العاملة المستأجرة ستتخذ اتجاهها هيكلياً جديداً وتصبح زراعة رأسمالية في نطاق ضيعات كبيرة، و نتيجة التجمع العقاري المتولد عن تفكك الضيعات العائلية تستعمل أفواجاً متزايدة من العمال المستأجرين النازحين من المناطق الداخلية.

إذا فمن الواضح أن التوسع الحضري السريع الذي يسبب في مشاكل محظقة تتعيق فيها المدينة مثل البطالة والسكن الكويشي ومشاكل النقل والمياه الصالحة للشرب نتائج خطيرة على المجال الزراعي المتطور.

ولقد آن الأوان بأن يتدخل المجتمع التونسي والسلطات المسؤولة لمنع الاسراف في استهلاك الأراضي الزراعية والمياه العذبة وذلك بمراقبة المعاملات العقارية في المدينة والمناطق الزراعية واتخاذ قانون يحرم البناء في بعض المناطق الزراعية التي تنصف مخصوبتها وإنتاجها الرطبة وكذلك بتعميم الملائمات العمرانية والأكثر من معاليل نصفية المياه المستعملة لتصبح صالحة من جديد للزراعات السقوية.

والخدير بالذكر أيضاً أن النمو الصناعي والسكاني الحضري صاحبه ظهور تلوث كيميائي متزايد يهدد كيان المدينة وسكانها ويهدد مستقبل غير مشرق بالنسبة للحضر في العقود القادمة إذا لم تتخذ قرارات حازمة وتطبق بطريقة قاسية مما كانت تكاليفها والمعارضة التي مستقاهما من المصالح الخاصة أساساً.

٦ - مشكلة التلوث الحضري:

تشكو كل المدن التونسية من مشاكل حرجية للمياه المستعملة فيها يخص المراكز الحضرية الصغيرة وكذلك أحياء السكن العشوي في جميع المدن الكبيرة والصغيرة وفي المدن التي تحتوي على ضواحي متسعة وسكن يتفرق في اليبساتين كما هو الشأن بالنسبة لصفهافس (١) التي يسكن ثلثا سكانها في ٥.٠ الأحياء ٥.٠ فإن شبيكة تصريف المياه العمومية المدفونة متعمدة تماماً

(١) تمثل المناطق المجهزة بقنوات لصرف المياه المستعملة ٧٠٪ من مساحة المدينة. وكل مياهها تجري نحو البحر.

إلا في بعض الأحيان والمراكز الصغيرة ولذا فإن أغلب المياه المستعملة تجري في قنوات ترابية مكشوفة وتلوث الطرقات والمسارب وتهدد صحة السكان وخاصة الأطفال اللاعدين في الشوارع .

وأما في المدن المتوسطة والكبرى فإن القنوات العمومية المدفونة موجودة وتصب المياه غالباً في البحيرات أو في البحر ولا تمثل المياه المستعملة خطراً على السكان أو على الشاطئ عندما تكون كميات المياه غير النظيفة المدفوعة متواضعة ولكن الحالة تختلف تماماً في المدن الكبرى وفي الشواطئ السياحية ففي تونس العاصمة تلاحظ أن مياه أحياء منوبة وباردو تصرف اليوم نحو سبخة السيجومي وللمياه المستعملة للمنطقة الصناعية الواقعة جنوب المدينة تصرف نحو بحيرة تونس شرقي المدينة وأغلب البلديات الساحلية شمال تونس وجنوبها تصب مياهها المستعملة في البحر مباشرة . أما مياه بلدية تونس وإريانة فإن مياهها موجهة إلى المركز الوحيد لتصفية المياه في العاصمة الواقع في الشرقية ومن المعلوم أن تلوث بحيرة تونس يشكل مشكلة عمرانية أساسية وهو المسئول الرئيسي عن الروائح الكريهة التي تغمر جو أغلب أحياء العاصمة في فصل الصيف وخاصة القريبة من البحيرة . وما لاشك فيه أن توجيه مياه كل المدينة إلى مراكز تصفية المياه المستعملة يمثل الحل المنشود لمكافحة التلوث وتصفية المياه لكي تصبح صالحة من جديد للزراعات المروية في المناطق الريفية المحاذرة ويقترح الفنيون الرفع من طاقة التصفية لمحطة الشرقية وبناء محطة جديدة للأحياء الصناعية الحنوية . وعندما سيطلق هذا الحل فإن مشكلة المياه المستعملة سيؤول نهائياً في العاصمة وسيكون ذلك لفائدة سلامة السكان والشواطئ السياحية وسيتمكن تحفيف بحيرة تونس من ربيع مساحات شاسعة للتوسع الحضري . ورغم أن كل السلطات المعنية تعتبر أن هذا المشروع حيويًا فإن تكاليفه الباهظة وطول مده انجازه تفسر تردد السلطات في الشروع في فترة الانحياز الحاسمة .

ولكن أخطر تلوث يهدد المدن يتمثل في التلوث الكيميائي الذي اشتدت حدته بانتشار جميع أنواع السيارات والصناعات في المدن في العقود الأخيرة وخاصة في مدن الصناعات الكيميائية كصفاقس وقابس وغيرها ويتركب التلوث الكيميائي من الغازات التي يبعثها في الهواء الدخان الصناعي وكذلك الفضلات الكيميائية مثل الأحماض العامة والتي تدفع في البحر كالمياه المستعملة ولكنها تحتوي على نسب عالية من المواد الكيميائية الملوثة للشواطئ وتشكل خطراً قاتلاً للإنسان والبيئة الطبيعية وحيث أن فضلات المعامل الكيميائية ضخمة جداً فإن عملية تلوث الشواطئ كلية على مصاحات هامة وهي في توسع دائم ترتبط باستمرار عملية دفع الفضلات إلى البحر .

ويعتمد على مثال صفافس خاصة لاعطاء بعض التفاصيل في هذا المجال لأن صفافس ما زالت تمثل أهم مدينة صناعية كيميائية وكل ما سذكره عنها يمكن أن يتخذ كقياس للاخطار التي تهدد قابس وشاطئها في السنوات المقبلة . تضم مدينة صفافس مغنلين فساتين هامين بمعمل السياب **SIAPB** الذي أسسته الشركة الاستعمار . صفافس - قصبة سنة ١٩٥٢ وبني على بعد ٦ كم جنوب المدينة لحفظ المدينة من التلوث الغازي المباشر لأن المعمل يدفع في الهواء غاز ٢٠ والفلور **Floor** ويدفع ايضا فضلات صلبه من الفسفو جبس **Phosphogypse** تجري وترسب على مساحة قريبة من المصنع وتتل ترسيات الفسفوجبس اليوم ما يه يد على ٧ ملايين طن في شكل تل مساحته ٥٠ هكتارا ولذا فان معمل السياب الواقعة بعيدا عن المدينة يمكن من تجنب عملية دفع الفسفوجبس في البحر وتلوث الشواطئ القريبة ولكن هذا لا يدل على أن الترسب القاري لا يشكل أى خطر لأن الفسفوجبس يحترق على احماض وعده مواد سامة ويتطاير بنقلته للانسان ولاشك أنها تنسرب إلى المياه الجوفية وتلوثها وتعرض كل انسان يستعملها للخطر . لكن انشاء مصنع ن . ب . ك . **N.P.K** السويدي في سنة ١٩٦٥ غير تماما الوضع بالنسبة للمدينة لأن المعمل الجديد وقع تركيزة قرب صفافس أى في قلب المدينة النشطة . ولذا فان التلوث الكيماوى أصبح حقيقيا على شواطئ صفافس . وفي جو المدينة . ويدفع معمل **N.P.K** نفس المواد الغازية السامة في الهواء لانه يستعمل نفس الطرق الفنية التي وضعها السياب لصنع السوبرفوسفات وتشكل هذه الغازات خطرا دائما على المدينة وخاصة عندما تهب الرياح من الشرق (لأن المعمل يقع شرق المدينة) على أثر انطلاق المحركات من جليد بعد فترة تطهير وتصلب وقد شهدت صفافس في ربيع سنة ١٩٧٥ مثل هذه الحالة التي حولت جو المدينة وجعلته خائفا فأجبر المسؤولون عن المعمل على إيقاف الانطلاقة وتوقف ربح موائ ولكن التلوث الذي أحدثه معمل ن . ب . ك . على السواحل تسبب في خلق مشاهد مدهلة على الشواطئ وحسب دراسة عن التلوث (٢) ينتج معمل ن . ب . ك ٢٢٠ طن يوميا من **Po₂** ويدفع على الشاطئ في البحر ٨٠٠ كل طن يوم من الفسفوجبس وقد تسبب ترسب الفسفوجبس من تكوين جزيرة شال ميناء صفافس تبلغ مساحتها ٧٥ هكتارا في أقل من ١٠ سنوات أى حوالي ثلاثة أضعاف مساحة مدينة صفافس القديمة ومن تلوث كل الشواطئ التي كانت صالحة للسباحة وكانت تجذب الآلاف

(١) انظر تقرير لائحة الأمم المتحدة بالفرنسية : « أبحاث عن التلوث الصناعي والحضرى في الجمهورية التونسية » أبريل ١٩٧٤ . ٦٣ صفحة . غير منشور .

من هزاه السباحة والبحر في الصيف مثل شواطئ الكرنو وسيلي المنصور وغيرها وبلغت خطورة الوضع إلى حد أن البلدية تنبه كل صيف السكان المحرومين من معيه السباحة في شواطئ المدينة وضواحيها (١) وهكذا فإن معمل ن . د . ك حرم ٢٦٠,٠٠٠ ساكن من السباحة على شواطئهم وليس هناك أى إمكانية للسباحة في منطقة صفاقس إلا في شط الشفار على بعد ٢٥ كم جنوب المدينة. أى أن هذه الامكانية لا تستغلها إلا الأقلية المحظوظة من أصحاب السيارات ونسبة ضئيلة من الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتركب الحافلات العمومية يوم الأحد.

وقد تسبب القصفوجيس أيضا في شواطئ بعض قنوات صرف المياه غير النظيفة وفي تدهور الصيد البحري الساحلي ولقد لوحظ أن الثلث الناجم من المنطقة الساحلية في قابس وأن امكانيات الصيد الساحلي القريب قد انضمت كل ذلك على أثر شروع معمل الصناعات الكيماوية المغربية في صب الفسفوجيس في البحر. فكل تأثيرات تلوث الساحل على الصيد البحري في صفاقس ممازالت محدودة لأن أهمية الصيد الساحلي *La pêche côtière* محدودة بالنسبة لقابس^٢ وتعتمد قطاع الصيد البحري خاصة على الخياط *Obligations* ولكن من المتوقع أن الفسفوجين والمواد السامة التي تلتصق معه يأتي على كيات كبيرة من الملح الحى والبلاستيك *Plastique* وهذا من شأنه أن يساهم في تدهور الطاقة الغذائية في البحر بالنسبة للأسماك.

وأخيرا يمكن القول بأن التلوث الساحلي الذي قضى عملا على شواطئ صفاقس يهدد بالقضاء على شواطئ قابس التي بلغت السلطات المسؤولية في العقد ١٩٦٢ - ١٩٧١ في تميزات في عدد من التزل السياحية وذلك بسبب صب فضلات المدامل الكيماوية الفسفاطية وكذلك التلوث الساحلي بالقطران الناتج عن حركة النقل للبتروال الليبي والتي تلوث أيضا كل شواطئ خليج قابس بما فيها شواطئ جزيرة جربة التي يرتكز اقتصادها العصري الجملي على السياحة. وبما لا شك فيه أن مكافحة تلوث الشواطئ أساسية بالنسبة للاقتصاد التونسي لأن الجمهورية التونسية أعطت أهمية كبيرة منذ سنة ١٩٦٠ للقطاع السياحي في خططها الاقتصادية ولذا فلا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام تدهور شواطئها.

(١) لا يمكن اعتبار القرار الأخير لمعمل ن . د . ك بالملح من صب الفسفوجيس في البحر وترسيبه على شواطئ الجزيرة التي تكونت من ترسيبات العقد الماضي ، كقرار حازم لأن ترسيب الفسفوجيس في شكل تل على الأرض قرب الساحل لا يمنع الإحماض والمواد السامة من التسرب إلى ماء البحر.

ومن المعلوم أن التكنولوجيا الحديثة تمكن من إمكانية التفضيلات واستخراج مواد صناعية أخرى منها أى استعمال الفسفوجيس مثلاً لصنع الحامض الكبريتي وكذلك الأمست وتجهيز معامل صفافس وقابس بالآلات تصفية يمكن من حفظ المواد النائية وأغلب صلبها في البحر والآلات لتقليل دفع الغازات المصرة في الغواء مثل SO_2 والمركبات الفلورية . وهناك أيضاً حلول أخرى مطبقة في اسكتلندا وفي صلب الفسفوجيس في البحر لكن في مناطق بعيدة عن الشواطئ .

لا بد من درس كل هذه المشاكل الخطيرة واختيار الطرق الناجمة لمكافحة التلوث على السواحل والتلوث الحوي وإيقاف تدفق الشواطئ التونسية والصيد البحري وتقنية الحفر الحضرى لتحسين الظروف الصحية للسكان ولا يمكن أن تزداد السلطات المسؤولة أمام التكاليف الهامة اللازمة لهذه العملية . ويجب تحريم قيام كل مصنع كينوى فسفاطى داخل المدن والقرب منها ويمكن أن نعتبر أن قبول أن تركز معمل ن. ب. ك. قرب نيناء صفافس كان قراراً خاطئاً مضراً بأديم مدينة صفافس ويهدد سكانها بغازاته وفضلاته وكذلك خطر شوب حريق هائل وثالث من أجل وجود مدخرات كبريتية وأن مشروع توسيع معمل ن. ب. ك. والزيادة في طاقته الانتاجية التي يقال أنها تفوقت وفيشرخ في إنجازها لا يتوافق مع سياسة مكافحة التلوث التي تبناها السلطات المعنية منذ توفقت شركة ن. ب. ك. سنة ١٩٧٣ وفي هذا القرار ما يدعو إلى الحيرة وينبغي مستقبل خطير بالذمة لصفافس وسكانها . وإن مدينة صفافس تعتبر أكثر المدن التونسية تلوثاً فكيف يمكن التفكير في الزيادة في الطاقة الانتاجية لمعمل ن. ب. ك. بـ ١٠٠٪ مع العلم بكل الأضرار التي لحقت بشواطئ صفافس وجوها وسلامة سكانها ؟

هذه لحظة خاطفة عن المشاكل المتعددة والمعقدة التي تواجهها المدن التونسية ويعاني منها الحضرىون بدرجات متفاوتة حسب خبراتهم الاجتماعية ويمكن سكانهم وما لاشك فيه أن الحلول الجارية لهذه المشاكل ليست سهلة وتتطلب سياسة حكومية عاجزة مرتكزة على دراسات ميدانية اضافية وتخطيطات مستقبلية تأخذ الميزنة كبنية حية أى تخطيطات تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الحالية والكليل كل ما يمكن التنبؤ به اعتماداً على التطور المتصور للمدينة في العشرينات القادمة وتتطلب أيضاً توعية المواطنين وتحذيرهم من كل الأخطار التي تهددهم وتهدد مدينتهم وتحذيرهم على مزيد المساهمة للسلطات المعنية لكي يمكن الوصول إلى التوازن الحضري المنشود . . .

الخاتمة : مستقبل النظام الحضري التونسي

مما لا شك فيه أن التباين الاقليمي يشكل ظاهرة أساسية بالنسبة لكامل النظام الحضري التونسي . ورغم أن التباين بين الواجهة الساحلية الشرقية التي تحتوي على أهم المدن التونسية والمناطق الداخلية المتخلفة والتي تتميز بنسبة ضئيلة من التحضر ظاهرة قديمة فإن حديثها تزايدت في عهد الاستعمار الفرنسي واستمرت بعد الاستقلال رغم المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي حاولت الحد منها . وأن السياسة المتبعة لم تتوصل إلى خلق توازن بين تونس الساحلية وتونس الداخلية بل استطاعت فقط نشر النشاطات الحضرية وخاصة منها النشاطات الصناعية والسياحية المتمركزة في الماضي في تونس العاصمة أساسا على كامل السواحل الشرقية من بترت إلى جربة . لكن تونس العاصمة مازالت تهيمن على النظام الحضري التونسي إذ تضم ١٧٪ من سكان البلاد و ٣٥٪ من سكان المدن وتشغل ٥٥٪ من مجموع العاملين في الصناعة بالبلاد وتملك ٥٠٪ من طاقة إنتاج المدن التونسية . وتنتج ٥٠٪ أيضا من القيمة المضافة للإنتاج التجاري التونسي وتجمع كل الوظائف التونسية القيادية في الميدان السياسي والاداري والتعليمي والصحي والبنكي وبصفة عامة في كامل الميدان الاقتصادي العام والخاص وقد تدعم الدور القيادي لتونس منذ قيام الحماية وبعد الاستقلال وذلك على أثر الانفتاح المتزايد للبلاد على الخارج والدور الأساسي للتجارة الخارجية بقسمها التصدير والاستيراد . وقد ساهم اندلاع الثورة الديموقراطية هو بدوره في النمو السكاني السريع للمدن الساحلية وخاصة العاصمة وتسبب في تفاقم التباين الاقليمي وكذلك في ظهور مشاكل جديدة معيشية في المدن الساحلية .

وترجع هذه المشاكل أساسا إلى أن المجتمع والسلطات المسؤولة لم تتوصل إلى التحكم في النمو الحضري وفي إدماج النازحين في صلب المدينة والتغلب على المشاكل المتولدة عن النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي ولذا فإن المدينة لم تستطع تشغيل ككل النازحين والعاطلين ولم تستطع أيضا أن تمنح ظهور وأحياء السكن العفوي والأكواخ وبناء عدد كاف من المساكن الحضرية اللائقة وتوفير النقل الحضري الكافي وقد تسبب النمو الحضري السريع الذي لا يمتنع إلى تهيئة هجرانية مسبقة في خلق منافسة بين المدينة والقضاء الزراعي والمجاور واستهلاك الفضلة الزراعية والموجوب اليد العاملة المختصة على خصائص الزراعة الموسمية المعاملة أي أن التوسع الحضري يساهم في تهجير الميدان الزراعي المجاور . يتسبب النمو الحضري السريع في ازدياد كميات المياه المستنقعة والنمو الصناعي في تلوث البيئة الحضرية والشواطئ والمجاورة وهكذا فإن للمدينة مهددة بالاختناق وأصبحت ظروف الحياة فيها متعبة ومنهكة للأعصاب وصعبة

وهذا مايجر الاقليمية المحظوظة على بناء مساكن ثانوية résidences secondaires على الشواطىء وفى البساتين الريفية للهروب كلما أمكن ذلك من جو المدينة الخناق والمهك .

وهكذا فان التباين الاقليمى المتفاجم وهيمنة العاصمة وتدفق التروح الريى على المدن الساحلية وخاصة على العاصمة ومشاكل البطالة والسكن والتوسع الحضرى على حساب الخيال الزراعى والتلوث الحضرى كل هذه المظاهر مرتبطة بعضها ببعض وكل تغير يطرأ على ظاهرة يؤثر على الظواهرات الأخرى ولذا فان مشاكل التحضر تتطلب تخطيطا شاملا على النطاق القومى والإقليمى والمحلى ولا يمكن التحكم فى التوسع الحضرى الا بسياسة موجهة من طرف الدولة لاتترك العنان إلى القطاع الخاص لأن سياسة الربح الأقصى وبالجمبع التى يتبعها القطاع الخاص تساعد على الرفع من حدة التباين الاقليمى والفروق الاجتماعية داخل المدن. فلا بد من اختيار الأهداف واعطاء الدولة النفوذ اللازم ووسائل انجازها والشروع فى الاتفاق على المخطط القومى العام وعلى مخططات اقليمية متكاملة . وما لاشك فيه أنه لا يمكن الحد من التروح الريى بدون سياسة ترمى إلى تطوير وتنمية الاقتصاد الاقليمى بصفة جدلية وأخذ كل الاصلاحات الهيكلية اللازمة ولا يمكن تنشيط المدن الداخلية بدون انشاء صناعات غصرية والخطمات التابعة لها وتدريب الأيدى العاملة المختصة اللازمة. ولا يمكن خلق تسلسل حضرى متوازن بدون ادماج المناطق الداخلية فى السوق القومية واعطاء مراكز الولايات مسؤوليات حضرية هامة وتدعيم مركز صفاقس فى الجنوب التوننى وسوسة فى الساحل والوسط أى إعطاء المدن التونسية الأسس اللازمة لكى تتمكن من مكافحة هيمنة تونس العاصمة .

ورغم أن التسريح الحضرى التوزيى يجعل كنظام هرمى Pyramidal تسيره تونس العاصمة فان ثقل العاصمة يبلو معقولا وهنالك امكانية فى تدعيم المراكز الاقليمية وخلق توازن جديد . وخلافا لما هو موجود فى بعض البلدان فان التباين بين العاصمة والمدن الأخرى لم يصل إلى هوة لا يمكن غلقها . وهذا من الظروف الإيجابية القادرة على خلق المناخ اللازم للسبر نحو التسلسل الحضرى المتوازن والبيئة العمرانية السليمة على النطاق القومى والإقليمى والمحلى .

الفصل الرابع عشر

التحضر في الجزائر *

مقدمة :

للتحضر في الجزائر تاريخ قديم ، و غنى ، كما وتوسع تدريجيا عبر العصور [النابرة] كما يدل على ذلك الآثار المنتشرة هنا وهناك وخاصة آثار المصور الوسطى رمز الحضارة الإسلامية التي تتمثل في مساجد المرابطين والزيايين والمغنيين بالرغم من امتداد منشآت العهد الاستعماري في كل موقع قديم ، وذلك للقضاء على التراث المجيد وبالتالي تشويه الحضارة العربية الإسلامية وكذلك بالشخصية الجزائرية في أبنائها .

ومهما يكن من أمر فإنه على كل حراسة موضوعية ألا تجهل هذه المشاكل وأن كان اه في الواقع مظهر تاريخي فقط بعد أسترجاع السيادة الوطنية . أما بالنسبة للحاضر فإن التحضر يمر بمرحلة حاسمة بعد أزمة صعبة أثناء وبعد الحرب التحريرية ، إذ يشهد الآن نشاطا متريدا وبلعوسا ، وفي استطاعة كل ملاحظ نزيه أن يدرك ذلك من خلال التحويلات الحضرية والتي تتجلى في المباني الجديدة والمصانع والمؤسسات التعليمية والتكوينية ، كما أنها تتجلى أيضا وأكثر مما مضى في تعدد المصانع في شتى المناطق ، وفي بعض الأحيان فإن التغير يكون هائلا في بعض المواقع . كما تمثل ذلك أمثلة الحجار بالقرب من عنابة ، ومن سكبدة وأرزويو . فقد عرفت كل من هذه المدن الثلاثة تغييرا جذريا وتوسعا سريعا بحيث أنه ظهرت في هذه المدن وظائف حيوية ، ومثل هذه النتيجة متوقعة في المستقبل القريب حسب الدراسات المتوفرة والتخطيطات القريبة والمتوسطة المدى إذ أن هناك مشاريع لبناء مدن جديدة بمثابة إطار للتنمية في أقاليم سيطر عليها حتى الآن التخلف ووشى المشاكل .

* أعد هذه الدراسة الدكتور صاري الجليل .

أن مثل هذا الملاحظات تعطينا صورة صادقة عن أهم نتائج البناء على مستوى شبكة المدن وتفتح لنا المجال لاثاره جوانب أخرى ، علينا أن نتساءل عن مصير العاصمة وما هو الدور الذى خصص لها كما أنه يجب أن نتساءل أيضا عن التوازن الذى لابد أن يراعى بين نمو المدن والأرياف وماهى القرارات التى اتخذت لتحقيق هذا الهدف حتى لاتصبح المدن مهيمنة على الريف من جديد .

ولذلك فإن الدراسة ستعالج الموضوعات التالية فى إيجاز :

- نشأة وتطور التحضر .
- تأثير الاحتلال الفرنسى وعلاقته
- استراتيجيات التنمية ودورها فى التحضر
- التحولات الحارية
- التوقعات والمشاكل
- الدور الخاص للعاصمة

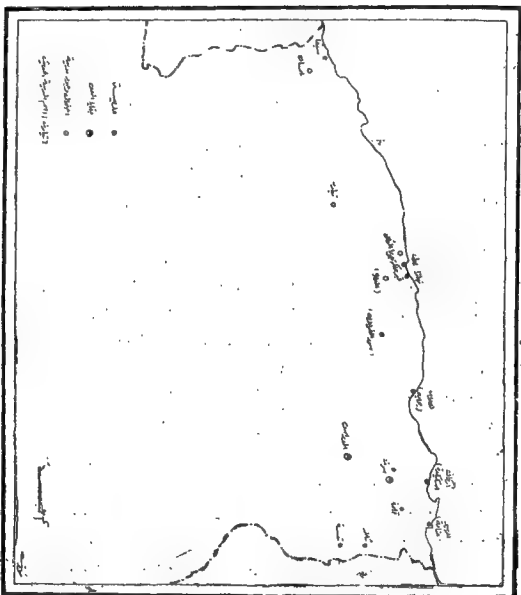
نشأة وتطور التحضر

أن التحضر بالجزائر قديم جدا ويرجع إلى تأسيس أقدم دولة وكان نموه تدريجيا إلى أن حدث العامل الفعال وهو انتشار الإسلام وحضارته كما تدل على ذلك عدة أدلة وخاصة آثارهم المبنية والطابع الخاص الذى تتجلى فيه ذلك بالرغم من بعض محاولات التدمير . ولا فراك ذلك نحاول أن نلقى أضواء على النقاط التالية .

- التحضر قبل الإسلام
- التحضر الإسلامى
- الأحياء قبل الاحتلال الفرنسى

١ - التحضر قبل الاسلام :

توصلت الأبحاث التاريخية والتنقيبات المختلفة إلى كشف القناع عن أقدم المدن وبعض بقاياها ، شكل (١٤-٢) ، ومن الصبر أن نتمكن من تحديد نشأتها وذلك :-



شکل ۱۴ - ۵ : نقشه توپوگرافیک

أن أشعاعها حدث في القرن الثالث قبل الميلاد ، وعلى كل فإنها تعاصر الدولة النوميدية أى أشهر وأمتن دولة في أفريقيا الشمالية القديمة « (١) » والتي كان انتشارها يغطى تقريبا الحدود الحالية للوطن :

فقد أمتازت هذه الدولة بنمو اقتصاد لا بأس به يعتمد على الزراعة والتجارة خاصة فكانت الزراعة تتمثل في المزروعات المروية والحبوب والخضر وأشجار الفواكه ولاسيما الكروم ، أما التجارة فكانت تتمثل في تصدير منتجات زراعية ومواد أخرى كالخشب والحيوانات المفترسة لتزويد إيطاليا ، وكذلك المنتجات الحيوانية كالصوف والجلد .

فهذا الإقتصاد كان هو العامل المباشر في نشأة ونمو المدن الأولى بالإضافة إلى عامل آخر وهو العامل السياسى إذ أن أحد الأمراء ، وهو ما سيبينا *Masinissa* قد استطاع فرض نفوذه على البلاد بتوحيد القبائل وتعميم الأمن ، فربط وحزر العلاقات التجارية مع معظم دول البحر المتوسط كما يشهد على ذلك وجود كمية هامة من النقود تعود لتلك الدول ، فقد كانت العاصمة وهى مرتا (قسنطينة) مدينة كبيرة لما نشاط أضخم إذ كان يتوافد عليها التجار والعملاء (وكان للقصر حركات مكثفة ويتجلى ذلك في الأوصافيات التالية التى توصل بعض المؤرخين إلى استخلاصها فهم يقدرون سكان مرتا وحوالى ١٥٠,٠٠٠ إلى ١٨٠,٠٠٠ نسمة وذلك منتصف القرن الثانى قبل الميلاد (٢) وهناك أدلة أخرى لها أهمية كبرى بالنسبة لمستوى الحضارة المعمارية التى توصل إليها في ذلك الوقت وهى الآثار التى مازالت إلى اليوم تتمثل في قبر الرومية نسبة إلى زوجة ملك جوبا الثانى (بداية القرن الأول للميلاد) والواقع إلى الغرب من الجزائر بحوالى ستين كيلومتر ، والمدارس بالقرب من باتنة في جبال الأوراس ، وهناك مدينة أخرى تم العثور عليها وهى موجودة بالقرب من الضفة الغربية لوادى تافنة على مقربة من الشاطئ وتدهى ميق وكانت عاصمة للملك سيفاكس . وأما المدن الأخرى فتنتشر غالبا على الشاطئ لكن يصعب تحديدها وذكر أهميتها وذلك لتراكم الآثار الفينيقية ثم القارطاجينية عليها ، والأمر كذلك بالنسبة للمدن الداخل إذ أن الألفاظ التى لها شكل روماني في الغالب إنما هى في الأصل أسماء محلية غير رومانية كما

Y. Lacoste, A. Nouchi et A. Frenant, L'Algérie, passé et présent, Paris, 1960, (١)
p. 73. — G. Camps, Masinissa ou les débuts de l'Histoire, Revue Libyca, 1er trimestre, 1960, Alger.

Y. Lacoste, A. Nouchi et A. Frenant, L'Algérie, passé et présent, p. 77. (٢)

تؤكد ذلك بعض الدراسات (١) فلفظ تيباز مثلا كلمة بربرية مشتقة من تافرة وتعني نوع من الصخور وكان النطق من طرف السكان إلى عهد حديث يقرب من الأصل . ولذا فهناك قسم من المدن والمراكز العمرانية نشأت قبل الوجود الروماني ، ومن المثير أن تكون الدولة النوميدية تقتصر على مدينتين فقط وموانئ لاسبياوان للعاصمة بحجم كبيرة فلا بد على الأقل من مدن ثانوية وبعض المراكز لربط الأقاليم بعضها ببعض ، خاصة وأن الاقتصاد قد بلغ مستوى لا بأس به وأن النمو الديمغرافي كان مرتفعا نسبيا بحيث فرض على الاحتلال الروماني وجود قوى عسكرية هامة كما سنراه فيما يلي (٢).

وعلى كل فقد صادف ترعرع هذه الدولة توسع روما ولم تتمكن من التخلص من هذا التوسع فأنهارت الدولة في القرن الأول قبل الميلاد ، ولكن بالرغم من تفوق الرومان فإن الاحتلال ظل بمنحصر في الساحل والسهول ولم يكن شاملا ، فإن معظم الجبال من بلاد من بلاد القبائل إلى النشوييس بقيت مستقلة وقاعدة لشن ثورات متكررة كما تدل على ذلك الأدلة التالية ، فلقد ظل الاحتلال الروماني مرتبطا بجيوش جرارة متركزة في المدن والقرى وكل الشبكة كانت محصنة متضمنة استحکامات عسكرية كما أن الحدود في جميع امتداداتها كانت مجهزة بوسائل الدفاع وأما السهول فيرى فيها دائما مستعمرات بشرف عليها جنود ومرتزة كما تدينه أمثلة أستيفيس (سطيف) وأوزيا (سور الغزلان) .

ولذلك كانت كثافة الشبكة (٣) نتيجة المراقبة والدفاع والقمع كما يتجلى ذلك واضحا في اختيار المواضع الاستراتيجية ، وحتى في اختيار الألفاظ إذ أن هناك تكرار للالفاظ العسكرية كلفظ Castellum أى القصر المحصن ، فالمدن تحتل المواقف السهلة للدفاع والسيطرة على الأقاليم ولذلك تُشيد في القمم وفي السفوح وفي ملتقى الطرقات وفي أماكن معينة ولذلك فإن الوظيفة العسكرية لها أهمية كبرى ، فبالنسبة لأهالي المدينة يجب أن ترمز إلى القوة والسيطرة وبالتالي ضمان وجود الأجانب وإلى جانب هذه الوظيفة هناك وظيفة

(١) G. Murcier, La toponymie antique de l'Afrique Mineure, Paris, 1918. « Les Romains se sont contentés de latiniser la toponymie antérieure ».

لقد اكتفى الرومان بترويض المدن والقرى السليطة

(٢)

G. Camps, Mastinissa, S. Geell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Paris, 1929, 2ème éd., t. V, pp. 250-280, C.A. Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, Paris, 1961, t. 1, pp. 98-99.

S. Geell, Atlas archéologiques de l'Algérie, Alger, 1902-1911, P. Salama, Les voies romaines, Alger, 1947.

أخرى في المدينة هي أيضا مركز المتفجرات فلها دور دور في تمييز المزارع وجمع منتجاتها ولذا فالله المدينة هي التي تلتصق بتلك المحاصيل ، وفيما وأن خيرات الأراضي القروية كان يضرب بها المثل إذ كانت تلتقي : بمطامر روما ، تعبر عن كثرة إنتاج الجيوب ، ولكنها كانت الخيرات في صالح الأقليات الأجنبية . والتعاملين ، الذين جسدوا عظميتهم ورقمهم وبالتالي استفادهم للتجاهل في بناعات ضخمة تشهد عليها عمق والحيلة وشرشال وغيرها ، ومثال الأولى لا يحتاج إلى تعليق فالهتسة المعمارية لتصور عن الوظيفة العسكرية أذان المياقي متجمعة ومن جهة أخرى فهي تعبر عن الفخامة والمستوى العام التي وصلت إليه الطبقات العالية ، فهناك الحمامات ، والمساح ، والمكتبة والساحات العمومية لكن بالنسبة للسكان كل هذه المياني كانت مصدر الظلم والقمع والاستغلال والاضطهاد ، ولذلك بالرغم من كثرة وتمدد الجيوش ، وبقي التجهيزات العسكرية ، فقد كثرة المخاللات والثورات خاصة تلك الحركات التي أكد عليها المؤرخون ، والتي قادها تكبر ناس في القرن الأول ، وقرسن (٢٥٢) والحركة المسيحية المنشقة المعروفة بدونتيس (١) وأخيرا الحركة الشعبية المسماة بركنسلين ، وذلك في أواخر مدة الاحتلال والتي جسيوت في صفوفها جماهير الأرنايف المشتغلين والمخرومين بحيلة نفوذة .

وهكذا ظلت هذه المدن مميزة عن باقي عظم البلاد ، لا تبتعد ولا تنمو إلى تحت ظل القرى المسلحة الهائلة من جهة ، وعلى حساب الخاضعة الشعبية من جهة أخرى . فظلت رمز الاستقلال والقمع ، ولذا فإنها لم ينجح بعماد أسيار الإمبراطورية . وقد تم تدميرها في مدة قصيرة . سيما ونجيب الشهيد بعد ذلك الكثير من المواقع القديمة التي ركنت في حارة أهال محطمين .

٢ - التحضر الإسلامي

الإسلام أهمية كبرى ، سواء بالنسبة للتاريخ السياسي أو للتاريخ الاجتماعي في هذا البلد وذلك أية ولا يزال العامل الفدال في ترابط السكان من جهة ، والسكان البليطة من جهة أخرى ، كما أنه كان السبيل نحو التوحيد اللغوي ، وبالتالي الأفكار والثقافة على وجه العموم ، ويحسم كل ذلك في تلك البناءات الخاصة بالبول الإسلامية لإدعى للمساجد ،

Y. Lacoste, A. Nouchi, et A. Pénami, 198, 92-93.
Ch. A. Julien, pp. 231-193.

S. Gsell, Considérations géographiques sur la révolte de Firmus, Revue Société d'Archéologie de Constantine, 1902, Volume 26, Constantine.

فالمسجد الجامع يتوجه إليه المؤمنون لأداء صلاة الجمعة والإستماع إلى الخطبة التي تليق باسم الحاكم والتي تبالغ قضايا الساعة أي قضايا الأمة وكذلك في المسجد تلي المحاضرات والدروس في شتى الميادين ، والمسجد لا يرمز إلى القوى الروحية والعلمية فقط ، بل يرمز أيضاً إلى قوى السلطة والحكم إذ أنه كثير ما يكون المرآة للمستوى الذي بلغته الدولة في الفن والزخرفة وكذلك الثروة لا سيما وأن حكام دول المغرب الأوسط لا يستمروا أمواتهم في تشييد القصور الضخمة عادة ، فقد سعى معظم الحكام إلى تشييد المساجد لتخليد سمعتهم وعظمتهم كما يتجلى ذلك في المسجد الكبير بـتلمسان مثلاً ومسجد الأمويين بالنسبة للشمال .

تلك هي مكانة المسجد ومفهومه ووظائفه بالنسبة للمؤمنين والسلطة معا وذلك فإن المسجد يحتل الموقع الهام في المدينة التي بين فيها أي الوسط كما أشار إلى ذلك مارسي (١) للمدينة أهمية كبيرة ، دروها بالنسبة للسكان غير ذلك الدور الذي كانت تمثل أثناء الإحتلال الروماني فقد أصبحت مفتوحة أمام الجميع ومصدر للمعرفة العامة أنها مكاتب لا هامة حصلت .

وبعد هذه الملاحظة العامة يجدر بنا التعرض ولو بإيجاز إلى بعض النقاط حسب ما تتضمنه المراجع التاريخية والجغرافية (٢) وكذلك الآثار التي لا زالت موجودة إلى الآن ، بالرغم من التدمير الذي تعرضت له أحيانا أثناء العهد الإستعماري كما سترأه فيما بعد .

فإن النتيجة تتجلى في الخريطة شكل (٤ - ٣) إذ أنها تضم عدداً كبيراً من المدن وأن كانت تقصر على أهمها لأنه لا يمكن وضع كل الشبكة بحيث يصعب أحيانا تحديد بعض المواقع . فنلاحظ وجود عدد من العواصم وهي تيارت وأشير ، والقلعة ، وبجاية ، وتلمسان وأشير الجزائر وكل واحدة منها تمثل قاعدة ومقر الدولة معينة ، وبصفة عامة فإن الشبكة كلها قد ظهرت في مدة قصيرة نسبياً وذلك قبل القرن الثالث عشر ، كما يلاحظ أيضاً أن الإشعاع العام للحضر قد تم هو الآخر في نفس المدة حسب إجماع الدراسات الحديثة (٣) ومثل هذه الملاحظة لتأكيد جديد للملاحظة التي سبق ذكرها إذ أن كل الدول قد تم

(١) Marsais, L'Urbanisme musulmane, Ve Congrès des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, Tunis, 1939, Alger, Société Historique, 1940, 34-13.

(٢) Marsais, Le Maghreb au IXème siècle d'après Al-Yaqoubi R. s. Africaine, 1941-40. Les Arabes en Berbérie du XIème au XIVème siècle, Paris et Constantin, 1913. L'Architecture musulmane d'Occident, Paris, 1954.

Marsais, Le Maghreb au IXème siècle. Y. Lacoste, A. Nouchi et A. Frenant. (٣)

تأسيسها قبل هذه المدة ولم تستمر في الحكم إلا الدولة أوى الزبانية أوائل القرن السادس عشر
ثم تلتها دولة الدايات بالخزائر .

أن الدولة الأولى ، وهى الرستموية كان لها تأثير بالغ في التحضر كما تبرزه عاصمتها
والمدن التابعة لها بعد السقوط ، فالعاصمة تهاوت لها دور هام يبينه بوضوح الشريف
الإدريسى .

• لها تجارات وبضائع وأسواق عامرة وبأرضها مراعي وضياع جمّة والخيل كل حسن
وأما البقر والغنم فكثيرة بها جدا وكذلك العسل والسمن ومائرها غلاتها كثيرة ، مياه متدفقة
وهيون جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصرفون بها ولهم على هذه المياه بساتين وأشجار وضروباً
من الفواكه الحسن (١) .

ومن دراسة العاصمة بوجه خاص يتضح أن من عوامل نشاطها الإقتصادى جلب ذهب
بلاد السودان وأفريقيا الغربية ، فإنه من مقومات التجارة وسرعة أسواقها ، وبالتالى تواجد
التجار إليها ، مما أدى إلى زيادة المنتجات الأخرى المتوفرة بكثرة وأما الإشعاع الثقافى والعلمى
فإنه مرتبط فيها بوجود العدد الكبير من الأئمة والعلماء الذين وصلوا إليها من كل البلاد وبعد
سقوط هذه الدولة في بداية القرن العاشر ، جئت هذه الآثار المدن التالية : وهى ورقلة وسدرة
ثم المدن التى شيدت في ذلك الإقليم الصعب الإستصلاح وهو وادى مزاب فبنوا فيه المدن
التالية ملكة (١٠٤٨) بنوورة (نفس السنة) غرداية (١٠٥٨) بنى أسفان (١٣٤٧)
قرارة (١٦٣١) بريان (١٦٩٠)

ولا بد من الإشارة الى المكانة الخاصة التى حصلت عليها إحدى العواصم وهى تلك
المدينة التى اختارها أحد الخوارج ، الناصر الأول وهى بجاية (١٠٦٧) لقد لعبت دورا
هاما قليلا ما يشاهد في باقي المغرب العربى ، ونشاطها كان قويا ومتنوعا ويتركز على
علاقات تجارية مع دول مختلفة ولقد بين ذلك الشريف الإدريسى فقال :

• وبها القوافل والأمتعة إليها برا أو بحرا مجلوبة إليها نافقة . وبها الصناعات والبضائع
ما ليس بكثير من البلاد وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار
المشرق ، وبها تحمل الشدائد وتباع للبضائع بالأموال المقنطرة . . ولها دار صناعة لإنشاء
الأساطيل والمراكب والسفن (٢)

(١) الشريف الإدريسى : ترجمة المشتاق فى اختراق الآفاق، ليدن . مطبعة بريل ١٩٠٨ .

(٢) المرجع السابق . ص ٥٩

على أن الكفاف ينع على التجارة وعلى وجود صناعة خاصة تتمثل في المشتات البحرية ومثل هذه الصناعة لها دور هام سواء في تنوع الصناعة أو في مستوى التجارة التي وصلت إليها وكل هذا راجع إلى الموقع الجغرافي والتوسع الاقتصادي ، وكذلك إلى توفر المواد الأولية كالخشب والحديد ، والوصبان أو غير ذلك من المواد التي كانت تصدر على حالها أو تحول بعض الشيء ، كزيت الزيتون ، والصابون ، والشمع مثل تهارت فإن ذهب الجنوب قد زاد في التوسع التجاري وزيادة على ذلك فإننا نلاحظ وجود طائفة من الأجانب تقيم بحماية وقد سمحت لهم السيطرة على سائر قديس إليهم من روما ، ولوجود هذه الطائفة دور في تعزيز العلاقات مع الخارج لإسماهم صقلية المسيحية وباقي الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط والعلاقات لم تكن تقتصر على الاقتصاد بل شملت الثقافة أيضا ، وهكذا ازدهرت بحماية وامتد إشعاعها في القرن السادس عشر على البلدان المجاورة لها .

أما ما يتعلق بالتجديد في باقي البلاد فنكتفي بالذكر ما جاء من نفس الكاتب الملبور بالنسبة لمدينة الصغيرة التي تقع في إقليم متغزة إن الدلائل التي رواها الأندلس مفيدة جدا فهي هي أصبحت مدينة باذخ في جبل الهظرة .

« ولما أنهار وروابع وبساتين وأسواق عامرة ومساكن موقفة ولسوقها يوم معلوم يجتمع إليه أسنان من الربر ، وهي أحسن البلاد صفة وأكثر غواكها غصبا ، وتفس النشاط والحياة فيها في مدينة أخرى تشع في جبل الترائق شمال غرب البلاء ، وهي مدينة ندرونة (١) »

« وهي مدينة عامرة أهلة ذات سور وسوق وموضعها في سهل ولها مزارع كثيرة ولها وادي مجرى في طرفها وعليه بساتين ومخيمات عامرة ومنقى كثير . »

واكتفاء هذه الأمثلة المتعلقة بمصنعتين ومدينتين صغيرتين يمكننا أن نستخلص النتائج التالية عن التخصر طيلة القرون الوسطى للمدن دور هام ووظائف متنوعة فكل مدينة علاقة وثيقة بالزراعة ومنتجات البساتين والحقول وكذلك منتجات الماشية تعزيزا للعلاقة من الريف والمدينة ويفضل هذا ثمكنت المدينة أن تأبى دورها هاما في التجارة ونشاط بعض الصناعات ، وهناك علاقات تجارية أعرض واسعة النطاق وهي تسويق ذهب الجنوب وبضائع القوافل البعيدة وهكذا كانت روابط بين الجنوب والشمال ولم يظل التل منعزلا عن الصحراء ، وبالإضافة إلى هذا النشاط الاقتصادي هناك نشاط علمي وثقافي يتمثل في وجود العلماء وإقبال الناس على المساجد التي لا تختص بالتعبد فحسب بل كانت مخصصة

أيضا في نشر العلم والمعرفة كما يبين ذلك العدد الكبير من المساجد في كل مدينة وفي كل قرية غالبا .

تلك هي أهم عيزات التحضر ونشاطه أثناء القرون الأولى من الفتح الإسلامي إلى أواخره العهد الوسيط وبعد ذلك يلاحظ انحطاط محسوس إذا إستثنينا مدينة الجزائر . ابتداء من العهد الحديث (أواخر القرن السادس عشر) بعدما أذوارت عاصمة الدييات فلقد تمت بعد ذلك بسرعة وصارت من أهم مدن المغرب العربي والعامل الفعال لذلك عائد للبحرية فلقد تمكن الأسطول التجاري والمسكرى أن يسيطر بفضل ذلك أن يربط علاقات كثيرة مع دول أوروبا على البحر وأن يدافع عن الشاطئ إلى أواخر القرن الثامن عشر ، كما أن البلد إستطاع بفضل ذلك أن يربط علاقات كثيرة مع دول أوروبا وحتى الولايات المتحدة وأبرم مع عدد كبير من الدول عقود مختلفة تتعلق بالملاحة والتجارة ، ولكن في الواقع هناك فرق كبير بين نمو العاصمة ولاهبار التحضر في باقي الجزائر ولذا علمنا أن تحمل ذلك يليماز .

٣ - تعداد المدن الجزائرية قبيل الاحتلال :

يتمثل هذا التدهور في شكل (١٤ - ٤) من واقع الأحصائيات التالية ، فعدد المدن قد ضعف كما أن عدد السكان قد أنخفض كثيرا فعل الشاطئ يلاحظ تدمير ميناء مرسى الزجاج الواقع غرب أنفس في وادي السلف الأسفل أي مدينة البطي بالقرب من علبزات مدمرة وكذلك أشير وغيرها من جهة أخرى فإن انحطاط التحضر يظهر في أنخفاض السكان فمدينة الجزائر لا تأوى إلا ٣٠٠٠٠ نسمة بينما كان عدد سكانها في القرن الثامن عشر أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة ، وتلبها قسنطينة كانت تأوى ما بين ٢٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ شخص أما أن العاصمة الزبانية ثلاثة قرون فأصبح سكانها نحو ١٥٠٠٠ نسمة وكل من هاتين المدينيتين ، قسنطينة وتلمسان قد إرتفع عدد سكانها في القرن الثامن عشر حتى وصل حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة (١) والمدينة الرابعة هي مسكر بلحدي مقرا بأى العرب وسكانها حوالي ١٠٠٠٠ نسمة ، وبعد ذلك تأتي مجموعة من المهن يتراوح سكانها ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ نسمة وهي مليانة والمدينة ، والبلدة ، ووهران ، وأم البواقي للمدن فهي

Y. Isaac, A. Nouchi et A. Prenant, L'Algérie, passé et présent, 228-234 (١)
J. Sari, Les villes précoloniales, Alger 1970, M.A. Prenant, Nédroma, Annales Algériennes de Géographie, Alger, 1968, No. 4. A. Nouchi, Constantine à la veille de l'occupation française, Cahiers de Tunisie, 1955. - L. Rina, Le royaume d'Alger sous le dernier Day, Alger 1900. - Venure de Paradis, Alger au XVIIIème siècle, Alger, 1898.

صغيرة جدا ، وبحيث يقل عدد سكانها ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة وهي المسيلة وميله ،
وإبر سعادة وتبسة ، ومروانة وقلعة بني راشد والبرج ، وأما المجموعة الأخيرة فإن عدد
سكانها يقل دائما أقل من ٢٠٠٠ نسمة وهي جيجل ، شرشال تنس .

فمثل هذا العدد بالنسبة للموانئ ملفت للنظر وي طرح تأملات فالتدهور واضح ويتطلب
تعميلا فهو يترجم تقلص الملاحة على وجه العموم وبالتالي قلة التجارة تلبو الساحل أى الواجهة
البحرية للبلد منعزلا وجامدا ، إن هذا الوضع نتيجة أزمة بلغت أواخر القرن الثامن عشر
خاصة ثم توصلت إلى انتظام وذلك بعد الحصار الذى ضربه نابليون على البحر المتوسط وصراعه
مع بريطانيا فتأثرت التجارة الجزائرية وانخفضت الصادرات وتعرضت الزراعة
لنموها إلى إختيار ملموس بحيث انخفض الإنتاج جدا فأهملت أراضي شاسعة ، وهكذا
تدهور الاقتصاد وضعفت المدن خاصة وأن العقوبات الدبلوماسية قد اشتدت
بعد ذلك وتبعها عواقب وخيمة القصف وميناء الجزائر في ١٨١٦ ، وهكذا أصبحت السفن
معرضة إلى أزمات إلى أن حدث الاحتلال ابتداء من سنة ١٨٣٠ .

وهكذا تبرز أهم مميزات التحضر بالثراث الوطنى عبر ما يزيد على عشرين قرنا وأهم
هذه المميزات هى النمو الإقتصادى وتأسيس الدول وتوسع الحضارة العربية الإسلامية التى
تجلت خاصة فى إنشاء عواصم هامة كما أنها قربت وعززت العلاقات بين القبائل من جهة وبين
الثل والصحران من جهة أخرى وهناك نتيجة أخرى أكثر أهمية وهى التوحيد تدريجيا على
المستوى اللغوى .

وبالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى وهى تجارة ذهب الجنوب فإن هذا العامل
قد عزز إشباع المدن لا سيما العواصم إذ أنه جلب التجارة وكون مصبرا جديدا لقوة الدول
وبذلك تم بناء مساجد فخمة وبناعات أخرى وبالتالي نمت العواصم كما . يشهد على ذلك
توسع تهارت وتلمسان ، وبجاية وكذا بعض الموانئ الصغيرة كهنين فى غرب الوطن إذ أنه
كان همزة الوصل بين تلمسان وأوربا .

أما أسباب الإختيار فلها ترجع إلى انخفاض النشاط التجارى أثر شن الغارات على الشاطئ
من طرف المسيحيين من أواخر العصر الوسيط وخاصة فى العصر الحديث ، بالإضافة إلى تحويل
الطرق التقليدية لتجارة القوافل والذهب أثر توسع تجارة الأوربيين عبر سواحل إفريقيا ،
وكذا ظهور أزمة داخل الوطن ، وهى الظروف التى أدت فى النهاية إلى الاحتلال الفرنسى .

تأثير الاحتلال الفرنسي ومخلفاته

لقد تم تشييد شبكة واسعة من المدن عبر التراب الوطني كما أن التخصّص قد تمّ وبلغ مستوى عالٍ ولكنه كان لصالح أقاليم مملوكة وسلي. حساب الجماهير الشعبية سواء في المدن أو الأرياف ، ويلاحظ أيضا أن التخصيب ومعالجة القضاء على أوجه الخسارة والشخصية الإسلامية قد امتد على فترة طويلة نسبيا تلك هي أهم النقاط التي نود أن نأخذها بكل موضوعية وحسب المعلومات والنزاعات المتوفرة فالنتيجة إذن مايلي :

١ - نتائج الغزو

المخلفات الاستعمارية

المخلفات

١ - نتائج الغزو :

بالنسبة لآثار الاحتلال الإسلامي وحتى بالنسبة للشعب الجزائري نفسه كانت نتائج الاحتلال المباشرة وغير المباشرة جد سلبية طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في أقاليم الجنوب فهذه الاحتلال لم يكنف بالضيعة الانسانية كما أدت الأوساط المتأخرة له والحرث المدمعة للامبرالية العالمية ، بل تواصلت بأوجه ولاغراض جديدة لاسيما وأنه قد لقي مقاومة عنيفة وشاملة خلال فترات القرن التاسع عشر ، فمن أهم الأهداف التي كان يرمى إليها يأتي في المرتبة الأولى التعمير ونشر الأفكار المدمعة له أي الأيدولوجية المضادة للروح والشخصية الإسلامية الجزئية ، وهنا يظهر بوضوح الفرق الكبير والتناقضات بين الطائفتين ، بين السكان المسلمين ، وبين المستوطنين الأوروبيين فلا يمكن ضمان بقاء المستعمرين وتبائعهم في الأرض المحتلة بدون سيطرة ومنطقة تتم كافة مناطق البلاد ولتوطن عدد أكبر من المعمرين فلا بد من توافر شروط معينة مع تعمير الأمن على الأقل في الأقاليم الصالحة للاستيطان وقمع كل مقاومة ، ولا بد من الاستيلاء على الأراضي الخصبة أي انتزاعها من أصحابها (١) بأي طريقة كانت ولتحقيق ذلك لا بد من القيام بنشر أفكار جديدة ومقادة لأفكار وتقارب الجماهير وهي أفكار القوة وتفوق كل ما يصدر عن الأوروبيين وما يؤمنون به وهنا يأتي ٢ ، وهنا يأتي دور الكنيسة وعلمائها الذي يهدف إلى القضاء على دين الجماهير بصفة مباشرة وغير مباشرة . (٢)

Djalil Sari

La dépossession des fellahs, Alger 1975, p. 145. — Le démantèlement de la propriété paysanne dans l'Ouarsenis, Revue Historique, Paris, 1973, No. 505, pp. 47-76.

إن الإشارة إلى هذه الملاحظة ضرورية وذلك لتفهم ماسيأتي لأن الطابع الخاص الإستعماري بالجزائر مغاير لباقي بلدان المغرب العربي فلقد حاول هذا الإستعمار - ولم يستطع تحقيق هدفه الرئيسي - وهو إدماج الجزائر بالوطن الأم - فرنسا - حسب التعبير الرسمي آنذاك وعلى كل علينا أن نقتصر على الأهم فقط لتوضيح ذلك ، والنتائج تتخلل في نوعية وأساليب الغزو وفي محاولة تدمير المدن إلى جانب التشريعات التي تخدم هذه الأغراض ونظرا إلى تعميم المعارك وضراوتها غالبا وإستمرارها تقريبا بدون إنقطاع من ١٨٣٠ إلى ١٨٧١ . ونظرا كذلك إلى تفوق الغزاة باستعمالهم أسلحة حديثة فتاكة ، فقد كانت الخسائر جسيمة جدا في الأرواح وفي المنتجات الزراعية وهناك أعداد كبيرة من القطاعات قد أيدت كما أن هناك مساحات هامة قد أضربت فيها النار غير عامرة وبالإضافة إلى هذه الأساليب فإن إنتشار الأوبئة ومخلفات المجاعة قد تضاعفت وخلفت ضحايا لا سيما بعد جفاف فترة ١٨٦٦ - ١٨٦٨ وهكذا لوحظ تناقص ملموس في السكان من ١٨٣٠ إلى ١٨٧١ (١) كما أن هذه المدة ختمت بثورة تكاد أن تكون شاملة عبر الوطن (٢) .

وعلى كل فإن تأثير ذلك يتجلى بوضوح في تطور المدن خلال القرن التاسع عشر لمدينة الجزائر لم يصل عدد سكانها من المسلمين العدد الذي كانت تضمه قبل الإحتلال إلا في سنة ١٩٠٦ أي بعد ما يزيد عن ستين سنة من الإحتلال وأما القليعة وشرمال إلا بعد سنة ١٨٧٢ ، وتلمسان إلا في نهاية القرن ، ومعسكر في بداية القرن العشرين (١٩٠١) وقسنطينة إلا بعد ١٩١١ ، وأما وسط مليانة فإنه ظل أضعف من ذي قبل (٣) وأما بالنسبة لكافة السكان فيلاحظ أن مدينة الجزائر لم تسجل العدد السابق إلا في سنة ١٨٦١ وقسنطينة عشر سنوات بعد ذلك (١٨٨٦) وتلمسان عشر سنوات بعد هذه الأخيرة أي في سنة ١٨٨٦ وكل هذا يرجع إلى أهم مظاهر الإحتلال وخاصة عنقه والضعف الديموغرافي الذي تلاه .

ومثل هذا التطور عن سكان المدن ليدلنا بالتالي عن أنهبان نشاط المدن بعد توقف الصناعات التقليدية تدريجيا ، إلى جانب الصعوبات التي عرفتها الزراعة وخاصة بالقرب

Y. Lacoste, A. Nouachi et A. Frenant, L'Algérie, passé et présent, pp. 372-73.

[١]

Lacoste, Peut-on évaluer la population d'Algérie en 1830, Revue Africaine, Alger, 1954.

(٢)

L. Rion, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger, 1891. — Ch. R. Ageron, Les Algériens Musulmans et la France, Paris, 1968, t. I, pp. 2-36. — Dr. Sari, L'insurrection de 1871, Alger, 1972.

من المدن الرئيسية كما تبينه عنده مراسلات لضباط جيش الاحتلال والمتعلقة بالسائين والحدائق بالقرب من العاصمة والبلدية خاصة (١) .

وهكذا تعرضت المدن بصفة مباشرة إلى أخطار نتيجة المعارك والمقاومة عبر أقاليم مختلفة وأما الأسباب غير المباشرة فقد كانت أشد من ذلك بعد توقف العمليات العسكرية وتوسع التعمير عبر الأراضي الصالحة بالنسبة للأوروبيين (٢) .

٢ - المنشآت الاستعمارية :

أن المنشآت الإستعمارية المختلفة والمتعددة لم تظهر بعد إخماد المقاومة فحسب بل إستمرت منذ بداية الاحتلال وطيلة فترة الاحتلال وتميزت دائماً بطابعها العسكري كما يتجلى ذلك في مختلف أوجه التحضر في الهندسة المعمارية غالباً وخاصة في المادة الأولى وفي التسميات أحياناً وفي إختيار المواقع وإن كان هناك تطور ملحوظ وتخلص تدريجي من هذه القيود ، وفي الواقع فإن هذا التخلص أدى إلى ظاهرة أخرى وهي التفرقة العنصرية والطبقية داخل كل مدينة كما سنرى ذلك فيما يأتي :

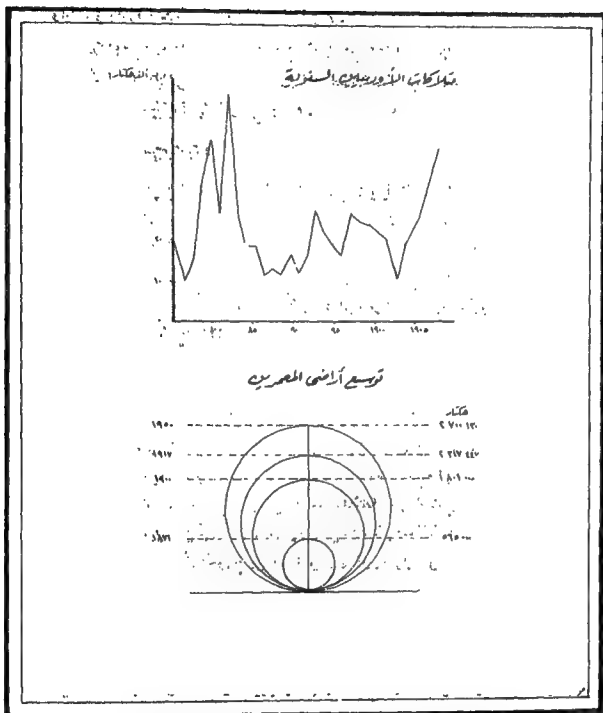
المنشآت الأولى :

لأنها منشآت مرتبطة قبل كل شيء بامتداد الغزو وهدفها الرئيسي هو التوغل والسيطرة على البلاد مادياً ومعنوياً كما تبينه الأمثلة التابعة للمباني الأولى هي قواعد عسكرية لغزو المناطق الصعبة أغلب سكانها العسكريون فنجدها في الثلث بالأصنام حالياً والتي كانت تسمى في البداية بمعسكر المارشال ثم أرلينفيل Orleansville وثنية الحد بجبال الوشريس ، وتيارات آتت بالقرب من نهارات إلى سترمية وكل هذه القواعد للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر الذي حصن في نفس الجبل مركزين وهما تاز بالقرب من ثاية الحد ، وتا قدمت بالقرب من تيارات ،

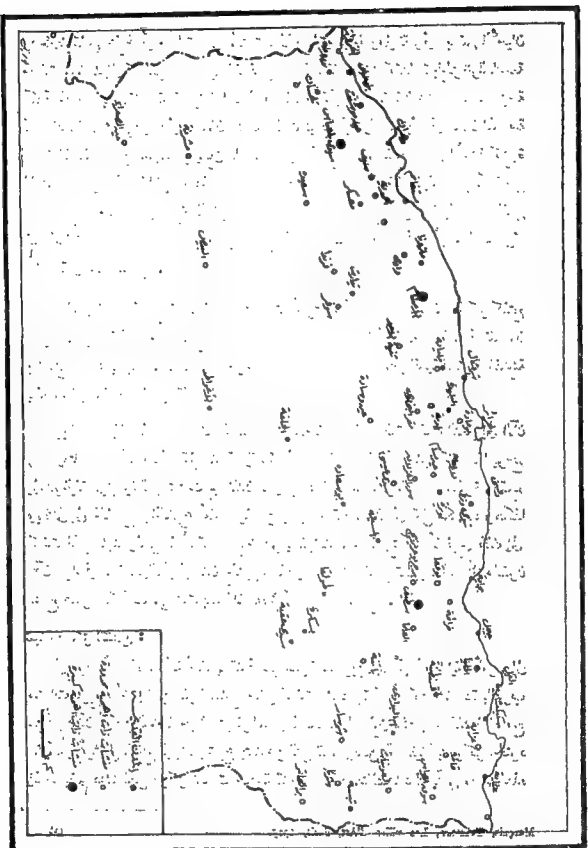
وكانت هذه القواعد مصدر تعمير فأنضم إليها تدريجياً الأوروبيون المدنيون ثم المعمرون (شكلي ١٤ - ٦) وإلى جانب هذه المنشآت العسكرية المخطط في أول الأمر تواصلت عمليات أخرى تجلّت في التخطيط والتخريب لبعض المباني القديمة في المدن الإسلامية فهناك قصور

Monsieur Universel, Paris, t. 90, p. 1064. - Shaler Raquisse de l'Etat d'Alger, Boston, 1826. Rouet, Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, 1833. (١)

D). Sari, La dépossession des paysans.



شكل ١٤: ت. ٦: ممتلكات الأوربيين السنوية في الفترة ١٨٧٠-١٩٠٥ م (١)



شكل ١٢ - ٧ : أهم المراكز العمرانية أثناء الاحتلال الفرنسي

ومساجد قضى عابها أو حولت إلى ثكنات ، لا سيما في بجاية ومليانة وفي بعض الأحيان حولت مساجد إلى كنائس طيلة العهد الفرنسي ومثال ذلك مسجد كتشاوة بالجرائر العاصمة كما تم تحويل مباني ضخمة إلى الإدارات الرسمية ، وأكثر من ذلك فإن عدد المساجد مزجة في العاصمة لا يحصى ، وأما في تلمسان فإن السلطات البلدية أثبتت إلا أن تبنى في مكان المدرسة التاشفينية للقرية من مسجد المرابطين دار البلدية بعد تحطيم المبنى القديم (١) والأمثلة كثيرة لا يمكن ذكرها في هذا الإطار المخلود والغاية من وراء ذلك هي القضاء بقدر الإمكان على كل ما يبرز حضارة وتاريخ التراب الوطني لأن مستقبل التعمير مرهون بذلك وبالفعل فقد كانت هناك عدة محاولات مباشرة لقيام المسيحية مقام الإسلام في الأوساط الشعبية وخاصة في بلاد القبائل .

وإلى جانب هذا البرنامج نشاهد عمليات أخرى متكاملة مع السابقة الذكر كفتح الطرقات الواسعة في الأحياء القديمة وتحطيم جزء من هذه الأخيرة كما يلاحظ ذلك في تلمسان بعد فتح شارع باريس . . . في الأحياء العربية للمدينة ، وكذلك بالنسبة للمدينة القديمة بالعاصمة بعد فتح عدة طرقات

وبالإضافة إلى هذه العمليات المختلفة هناك ملاحظة عامة لازالت تلفت النظر إلى الآن وهي إمتداد المعسكرات في كل مدينة وإنشائها في المواقع الهامة لكل مدينة كل هذا يرجع إلى الوظيفة الرئيسية التي تميزت بها المدن ، وهي الوظيفة العسكرية أى السيطرة والقمع وبالتالي إلى الخضوع والخشوع أمام ما يضمن وجود وبقاء السلطة في كل مكان ، وهكذا كانت لكل مدينة ولكل منشأة قسم هام خاص بالقوات المسلحة ويمكننا أن نربى ذلك إلى الآن سواء في مدن الشمال أو في مدن الجنوب هذا وليس هناك فصل تطور المدن أثناء القرن التاسع عشر والمنشآت التي تمت بعد ذلك أى شبكة مراكز التعمير .

شبكة مراكز التعمير :

في الواقع أن هذه الشبكة أعظمها قد تم قبل القرن العشرين إلا أنها في بداية الأمر وإلى سنوات الربع الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت منحصرة في أماكن محدودة بالقرب من أهم المدن أى من الساحل حيث تتوفر الشروط الكاملة للتوطين لكن بعد ذلك فإن وسع الشبكة بدأ يشمل الإقليم البعيدة وشرع يعتمد عن التل نفسه ولكن بقي مقيدا بتمرکز الجنود إذ أنه يضم دائما لكل مركز ثكنات خاصة للدرك ولكن هناك عدد لا بأس به من هذه

المراكز قد فشل ولم يبق فيه إلا عدد قليل من المعمرين خاصة في أوائل القرن العشرين عندما عممت الزراعة الميكانيكية فقد هاجر المعمرون إلى المدن الكبيرة والتحقروا بها نهائياً فكانت لهذا التجميع نتائج تملخص في تدهور مراكز التعمير الهامشية والبعيدة وتنشيط المدن الكبيرة وهي بداية مرحلة جديدة وحاسمة أثناء الإحتلال إذ أنها أبرزت بكل وضوح تفوق المدن على الأرياف وبالتالي فتحت آفاق جديدة لأصحاب رؤوس الأموال كما تجلى ذلك فيما بعد ، وهل ستظل الأرياف مكتوفة الأيدي تشاهد ازدهار المدن ونخباتها تدفق على الأقليات وبالصبغ على فئة معينة من السكان ؟ فكيف كان ردود الفعل ؟

مضمون النمو :

هناك عاملان بارزان لنمو المدن : إقامة جيل المعمرين فيها ابتداء من العشرينات وخاصة ذوى الثروات الناتجة عن أهم المحصولات - عائلات الكروم - التي كانت تمثل تنوعاً نصفياً أو ما يزيد عن قيمة كافة المصادرات ، وهناك استثمارات أخرى ظهرت أثر تعميم استغلال باقي الموارد كالمناجم ومنتجات الغابات ولهذا لوحظ تزايد محسوس في نشاط المدن والموانئ . فأرغقت القوة الشرائية للأقليات وتجمعت في تضخم القطاع الثالث أي التجارة كما أنها كانت بالثاني السبب في ظهور بعض الصناعات التي توفرت لديها الشروط فتوسع المدن متوقف على البناء فأنشئت عدة وحدات من أجل ذلك كما تم إنشاء وحدات أخرى لتحويل المواد الموجودة كالقطن والخشب ، وكذلك مصانع للنسيج والتعليب ، وكل هذه الصناعات الخفيفة كان حجمها متواضعا لذا تتطلب غالباً اليد العاملة المستخدمة بأجور منخفضة .

وإلى جانب هذا النشاط تميزت الحركة العامة في المدن بوجه آخر فكل مدينة كانت تتضمن قسماً كبيراً من الموظفين وخاصة الذين يملكون الأمن العام أي الجنود ورجال الشرطة والدرك ، وخاصة بعد ظهور الأفكار الوطنية المؤيدة من طرف الجماهير وهكذا تعزز القطاع الثالث على حساب الصناعة والزراعة (١) وتضم القطاع الثالث وبالدرجة الأولى الخدمات وهي ظاهرة مميزة بالمستعمرات سابقاً والعالم الثالث حالياً ، فهذا القطاع غير قادر على حل أهم المشاكل كالبطالة .

A. Prenant, Questions de structures urbaines dans trois faubourgs de Sidi Bel Abbès, Bulletin de l'Association de Géographie Française, Paris, 1956, pp. 62-72. —
M. Santos, Aspects de la géographie et de l'économie urbaines des pays sous-développés, Paris, 1966.

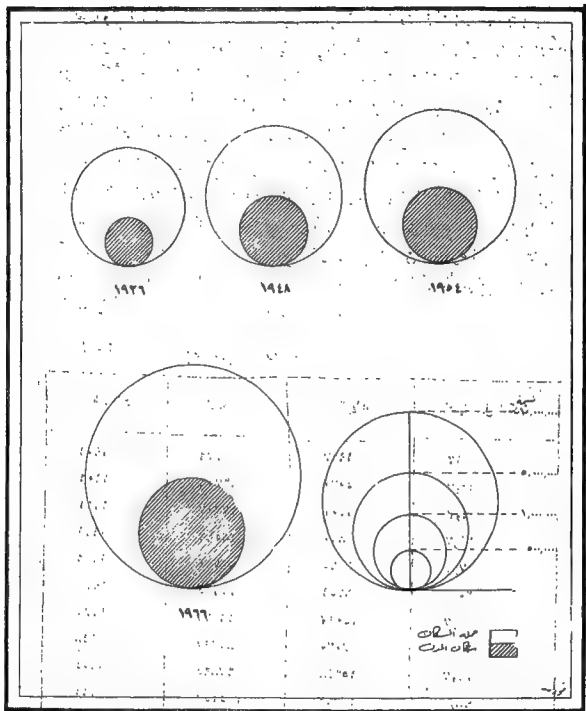
فمثل هذا التطور كانت له عدة نتائج لاسيما وأنه استمر في إطار معين فقد عزز الفوارق والتباعد بين الطائفتين ، فقلد كان ازدهار المدن على حساب الأرياف فجعل عائدات الزراعة تستثمر في المدن وحتى في خارج البلد ، لاسيما وأن الكروم أصبحت غير قادرة لاستعمال كل أصحاب الأجور فارتفعت البطالة وتعددت حركات الهجرة نحو المدن والخارج كما يتجلى ذلك من الجدول التالي . على المقاطعات الثلاثة يلاحظ زيادة في نسبة سكان المدن في مقاطعة الشرق (قسنطينة) ارتفعت النسبة من ٩,٦ ٪ إلى ١٧,٩ ٪ من سنة ١٨٨٦ إلى سنة ١٩٥٤ وفي مقاطعة الوسط (الجزائر) من ١٥,١ ٪ إلى ٢٨,٩ ٪ وفي نفس البلدة وفي مقاطعة الغرب (وهران) من ٢٠,١ ٪ إلى ٣٦,٦ ٪ في نفس المدة .

١- تطور نسبة سكان المدن في المقاطعات الثلاثة القديمة :

المقاطعة	١٨٨٦	١٩٠٦	١٩٢٦	١٩٤٣	١٩٣٦	١٩٤٨	١٩٥٤
مقاطعة الوسط	١٥,٥	١٥,٩	٢٣,٧	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٥,٨	٢٦,٩
مقاطعة الغرب	٢٥,١	٢٤,٦	٢٣,٣	٢٩,٦	٣١,١	٣١,٩	٣٦,٦
مقاطعة قسنطينة	٩,٦	١٠,٩	١٣,٧	٢٤,٦	١٥,٥	١٦,٩	١٧,٩

لكن هذه النسب عامة ولا توضح الزيادة السريعة التي حصلت في بعض المدن كسطيف مثلا فقد ارتفعت النسبة في ملة ١٩٤٨ - ١٩٥٤ إلى ٤٠ ٪ أي ١٠٠٠٠ شخص بينما ارتفع سكان المدينة من ٥٤١ - ١٠ إلى ١٧٩٢ نسمة من ١٩٠١ إلى ١٩١١ أي نسبة ٧٩,٨ ٪ ، وهذه الزيادة لا ترجع إلى توسع اقتصادي بل ترجع إلى الهجرة الريفية فقط وذلك نتيجة فقر الفلاحين والاستيلاء على أراضيهم من طرف الملاك الكبار . وكذلك الاستعمال المتزايد للآلات الميكانيكية (١) . (شكل ١٤ - ٨)

وحثل هذا التطور يشاهد من عدة أقاليم لاسيما في الغرب إذ أن المدينة التي كان سكانها من الأوربيين أكبر من السكان الجزائريين ، وهي وهران قد توافدت عليها أفواج كثيرة ومتزايدة من الأرياف بحيث أنهم غيروا الوضع في أواخر عند الاحتلال ، فحسب إحصائيات



شكل ١٤ - ٨ : تطور حجم السكان الكلي وسكان المدن في الجزائر
(١٩٣٧ - ١٩٧٧)

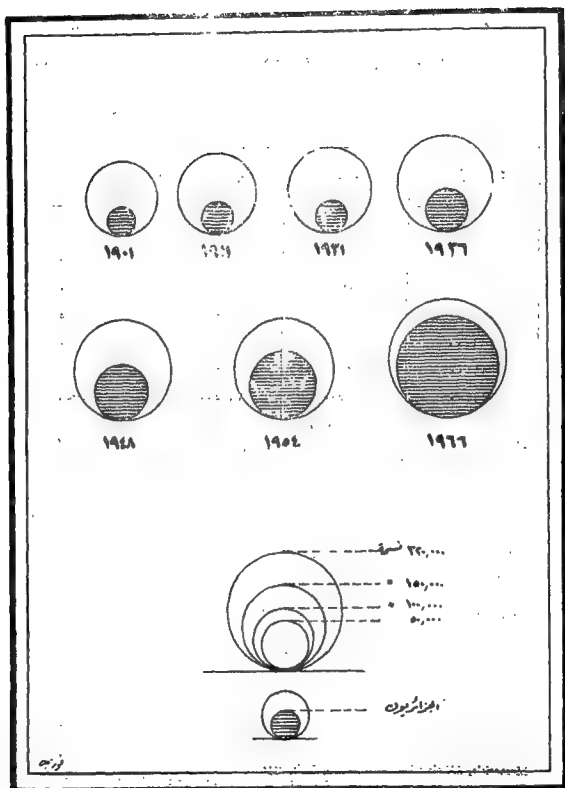
الجلول رقم (٢) تلاحظ زيادة سريعة قبل الحرب العالمية الثانية إذ أن احصاء سنة ١٩٣٦ قدرت الزيادة فيه بـ ١٤٠٦٢ شخص أى بنسبة ٢٣,٦ ٪ ثم بعد ١٢ سنة أى فى ١٩٤٨ بلغت الزيادة أكثر من ضعف ذلك أى ٣٥٠٧٠ شخص وبعد ست سنوات فقط حصلت زيادة بلغت ١٥٦٤٨ شخص أى بنسبة ٣٢,٧ ٪ وأما بعد الحرب التحريرية فقد جلبت المدينة عددا كبيرا جداً ٢١٧٣٦٢ بعد فرار الأجانب ، كما سنرى ذلك فيما يأتى :

وهكذا فإن هذه الأمثلة تبين بكل وضوح استمرارية الهجرة الريفية عبر الراب الوطنى ، طيلة القرن العشرين نتيجة الأزمات التى شهدتها الأرياف ونظراً إلى قلة الحرف المتوفرة فى المدن فقد ظل العدد الكثير من الناقدين من الأرياف وحجج من المدنيين الأصليين بدون عمل يواجهون مشاكل كثيرة تتمثل فى تعميق الأمية وعدم التكوين ، وسوء المعيشة والتخلفية وانتشار الأوبئة ولاسيما . أن هناك نسبة هامة من السكان يعيشون فى الأكوخ (انتشار القصدورية) ولذا كانت المدن تتميز بفوارق جسيمة .

٢ - تطور السكان الجريين بوهوا :

السنوات	العدد	الزيادة	النسبة لكل السكان
١٩٠١	١٢٢٧٦	١٩٦٣	١٢
١٩٠٦	١٦٣٠٦	٤٠٣٠	١٥,٣
١٩١١	١٧٧٠٧	١٤٠١	١٤,٣
١٩٢١	١٨٥٦٩	٨٦١	١٢,٧
١٩٢٦	٢٥٧٦٤	٧١٩٥	١٧,١
١٩٣١	٣٢١١٥	٦٣٥١	٢٠
١٩٣٦	٤٦١٧٧	١٤٠٦٢	٢٣,٧
١٩٤٨	٨٢٢٤٧	٥٣٠٧٠	٢
١٩٥٤	٩٧٨٩٥	١٥٦٤٨	٣٢,٧
١٩٦٦	٣٢٥٢٥٧	٢١٧٣٦٢	٩٨,٢

بين الأكوخ المتقاربة والمنتشرة فى كل الأحياء والمقار النخعة ، وبين وفرة وجودة المنتجات فى أسواق الوسط وركود ورداءة المواد المتوفرة . الأحياء الشعبية وغير ذلك من الدور التى كانت مهودة أثناء تلك المدة .



شكل ١٤ - ٩ : تطور سكان مدينة وهران (١٩٠١ - ١٩٦٦)

ولذلك في النهاية لم تكن المدينة إلا مرحلة نحو مسيرة طويلة نحو الاغتراب أي الهجرة إلى ما وراء البحر ، إلى فرنسا و باقي دول أوروبا الغربية كما بين الجنول (٣) .

٣ - حركة العمال الجزائريين نحو أوروبا :

السنوات	اللعاب	الرجوع	صافي الهجرة
١٩٢٤-٢٠	٢١٣٠٠٠	١٥٥٧٠٠	٥٧٣٠٠
١٩٢٩-٣٠	١٧٧٦٠٠	١٧٤٧٠٠	٢٩٠٠
١٩٣٤-٣٥	١٠٥١٠٠	١٢١٧٠٠	١٦٠٠
١٩٣٩-٤٠	١٤٥٥٠٠	٨٥١٠٠	٦٠٤٠٠
١٩٤٤-٤٥	٣٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠
١٩٤٨-٤٩	١٨٥٦٠٠	٨٦٥٠٠	٩٩١٠٠
١٩٥٤-٥٩	٧٦٣٥٠٠	٦٤٣٠٠	١٤٢٢٠٠

أن الهجرة إلى الخارج ظهرت في اوائل القرن ولاسيما أثناء الحرب العالمية الأولى إذ أن فرنسا كانت في حاجة إلى الأيدي العاملة فشجعت الجزائريين بأن الانتحاق بمصانعها (١) وبذلك بلغ عددهم بعد انتهاء الحرب ١٠٠٠٠٠ شخص ولكن نظرا لارتباط المهاجرين بديارهم فإن الهجرة كانت مؤقتة وليست نهائية لذلك توجد ذبذبة في الحركة العامة إلا أن التزايد كان ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا كانت هذه الأيدي العاملة في خدمة اصحاب الأموال الخاصة والأجور كانت منخفضة عامة وكانت الهجرة تقوم في ظروف سيئة، قسم هام يعيش في الأكوخ القميرية وخاصة في باريس (٢) .

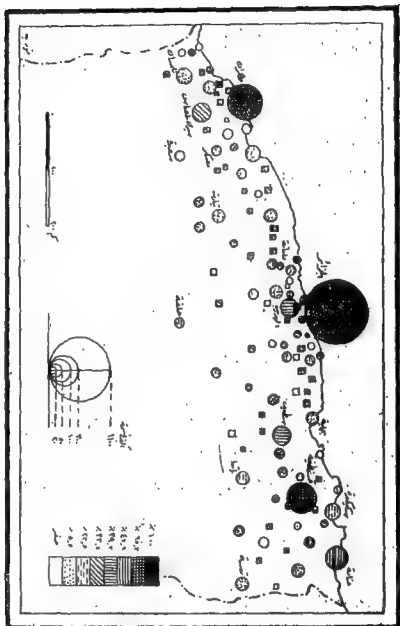
تلك هي أهم مميزات التطور العام وما تلك المشاكل في الواقع إلا مظهر محدود بالنسبة للمخلفات التي عرفتها البلاد أثناء وبعد الحرب التحريرية .

Muracciole, L'émigration des Algériens, Paris, 1950.

J.J. Roger, L'émigration des Algériens en France et dans les pays musulmans, Paris, 1950. (١)

El-Gharbaoui, Les travailleurs maghrébins immigrés dans la banlieue nord-ouest de Paris. Revue de Géographie du Maroc, Rabat, No. ١٥, ١97٢, pp. 3-56. (٢)

شكل ١٤ - ١٠ : معدل زيادة سكان المدن بالنسبة لسكان الريف (١٩٦٦ - ١٩٦٦)



نظراً إلى تعميم المعارك وشدة عنفها وأساليبها خلال فترة طويلة وعبر معظم أرجاء البلاد فإن المشاكل تعقدت ونتجت عنها أضرار فادحة في مختلف الميادين كما يظهر ذلك في تخريب الأرياف وانخفاض اقتصاد المدن والمشاكل الاجتماعية .

لقد تعرضت الأرياف إلى أخطار كثيرة إذ أنه قد تم ضرب معظم الغابات بالنابالم فأضرمت فيها نيران هائلة: أتت في الأخير على مساحات شاسعة وبالتالي أصبحت هذه الأراضي مهددة (١) بالانجراف خاصة وأنها تحتوي على سفوح ومنحدرات ، وهناك أخطار أخرى تتجلى في تدمير المنازل وقتل قسم كبير من الماشية وقطع الأشجار بحيث اضطرت عدد كبير من أصحابها إلى الإقامة خارج الريف أي في القرى والمدن كما يدل على ذلك تعداد ١٩٦٦ وقد لاحظنا ذلك في مثال وهران ، وقد كانت نسبة زيادة باقي المدن (٢) مرتفعة وأصبحت كل واحد منها تأوى عدد كبيراً من سكان الأرياف أي سكان بدون عمل وتكوين وتعليم .

ولإيجاب هذه الخلفات فإن النشاط الاقتصادي قد تدهور في المدن بصفة مفاجئة بعد ذهاب الإطارات الأوروبية وتخريب بعض المصانع قبل الإعلان على الاستقلال بالإضافة إلى تعطيل المصالح العمومية وذلك أقلية الموظفين وهكذا كانت المدن تعاني مشاكل هويصة في بداية الاستقلال بينما سجلت المبادلات التجارية تغيرات ، وذلك أن أهم الصادرات وهي الحبوب كما رأينا أصبح سوقها التقليدية أي فرنسا غير مضمون .

وهكذا تمت تلك المدة التي استغرقت ١٣٢ سنة والتي تميزت خاصة في أوطان الجالية الأوروبية داخل أراضي المواطنين ولكن لم يتم ذلك بلون عنف ومجابهات ويلون القضاء على النيات في مختلف الميادين ، وبالفعل كان التوطين عميقاً فغير القسم الشمالي من البلاد كما تدل على ذلك ربط شبكة كنزلة من ورا كتر التعمير وبناء المدن الجديدة .

ونكن كانت تلك الشبكة تفرج في النهاية بعدد كبير من المحرومين ، أي سكان الأرياف الذين اضطروا إلى مغادرة الأرياف الفقيرة ، وما تلك الهجرة إلا مرحلة في طريق الاغتراب والاصطدام بعالم آخر .

وعلى كل فإن هذه الحوادث الهامة كانت في النهاية العامل الفعال في إدراك الواقع الوطنية ، أي في شن الحرب التحريرية وتقرير المصير بعد معارك شاملة وفناكة خلفت أضرارا

J. Gréco, L'érosion, la défense et la restauration des sols, le reboisement en (١)
Algérie, Alger, 1966, Dj. Sari, L'homme et l'érosion dans l'Ouarsenis, Alger, 1975, 2 t.

A. Prenant, Premières données sur le recensement de la population en Algérie (٢)
(1966). Bulletin de l'Association de Géographie Française, Paris, No. 357-58, pp. 53-68.

شئى بالنسبة للمجتمع وللوطن ذاته كما تدل على ذلك حريق جل الغابات . . . فكيف يكون العلاج وإعادة البناء ؟

استراتيجية التنمية

أصبح من الممكن الآن على كل ملاحظ موضوعى أن يشاهد علامات مختلفة للنهوض الاقتصادى وخاصة فى بعض الأماكن ، والمدن على وجه العموم ، فهناك تغيير واضح على مستوى عدد كبير من المدن لاختيارات التنمية بالحرارة وهى تلك الصناعات التى يجب أن نغيب دوراً هاماً فى بناء اقتصاد متين يماشى والتحرر من التبعية وقيدوها المتعددة ، فنوضح ذلك فيما يأتى بتقديم عوامل نهوض المدن عامة واختيارات التنمية خاصة .

١- اختيارات التنمية :

أن المنشآت المتواصلة والمتوزعة حالياً عبر الأقاليم (شكل ١٤ - ١١) مرآة صادقة عن اختيارات البلاد ، وكيف تمت هذه الاختيارات وماذا نتوقع عنها ؟

للتصنيع أهمية كبرى كما تبينه نسبة الأسثمارات المخصصة له (٤٥ ٪) فى مدة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ و ٤٨ ٪ فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ / نظراً إلى الأهداف التى يجب أن يحققها وهى التوصل إلى وضع أسس متينة تدعم وتزيد فى الاقتصاد الوطنى ، وعلى هذا الأخير ألا يس السيادة الوطنية وأن يفضى تدريجياً على التبعية وعواملها ، كما أن الغاية فى الميدان الاجتماعى هى ترقية الجماهير الشعبية ورفع مستوى المعيشة والمستوى الإنمافى ولذا يكون التشيد الوطنى فى إطار اشتراكى .

ونظراً إلى هذه الأهداف فإنه وقع الاختيار على صناعات معينة غير تلك الصناعات الهامشية التى ظلت طيلة العهد الاستعمارى منفصلاً عن باقى الاقتصاد فالصناعات المختارة يجب أن تكون دائماً محركاً للتنمية من جهة وتأثيرها مباشراً فى الزراعة والمجتمع معاً ، لإنشاء تلك الصناعات يكون العامل الفعال فى خلق الظروف الملائمة للانطلاق العام ، وبالتالي للقضاء على التخلفات والتبعية .

ولهذا أعطيت الأولوية لى بعض الفروع ، أى الفروع التى نستطيع أن تكون لها علاقات مع باقى الصناعة وكذلك مع الزراعة ، ومثل هذه الصناعات هى التى تعرف بالصناعات

الصناعة (١) وهي بالنسبة للجزائر فرع الطاقة (شكل ١٤ - ١٢) ، وفرع الحديد الصلب ، وفرع الكيماويات ، فالصناعة الأولى لها مكانة ممتازة للغاية نظراً إلى توفر المواد الأولية ونظراً إلى مميزات الفرع نفسه إذ أن الماتوجات قد تعددت وأصبحت تستعمل في ميادين شتى خاصة وأنها تقوم الآن مقام مواد أخرى، فيمكن بفضل المشتقات الحصول على بعض مواد البناء ، الحديد والصلب أحياناً ، الأسمدة : والمواد الكيماوية التي تحتاجها المرووعات لمكافحة الحشرات والأمراض وأما بالنسبة للعلاقة بالفروع الصناعية الأخرى فلنشير إلى التأثير في الصناعات الميكانيكية

أن توسع شبكة الأنابيب للغاز والنفط مرتبط بإنتاج الأنابيب كما حدث ذلك ونحن بتزويد مركب الحديد والصلب بالحجار للشركة الوطنية لنفط وهكذا يظهر بالتالي دور هذا الفرع ، فرع الحديد والصلب فإنه يحتل هو الآخر مرتبة هامة في الاقتصاد ولذا شرع في تشييد المركب السابق الذكر في بداية الاستقلال (١٩٦٤) ولا زالت الأعمال متواصلة : تجزيره وتوسيعه بالإضافة إلى مواصلة الأبحاث في هذا الميدان . وخلاصتها تتضمن مشروعان هامين - الأول يتعلق ببناء مركب لإنتاج أنواع خاصة بالفولاذ وقدرته ٢,٥ مليون طن سنوياً ، والثاني لإنشاء مركب نفولاذ ضخماً يكون إنتاجه ١٠ ملايين طن سنوياً ، وهو المشروع المعروف بمركب الفولاذ الغربي يحتل بناؤه بالقرب من وادي المتطوع ، أي بين أرزيو ومستغانم والمواد الأولية تأتي من جنوب تندوف أي من مناجم فرعة جبيلات (على بعد حوالي ١٥٠٠ كيلو متر) وهكذا تتوفر هذه المركبات بعد إنجازها كميات هامة من المنتجات تحتاج إلى تحويلات أخرى لأنتم إلى بعد تحقيق مركبات أخرى والمتعلقة بالصناعات الميكانيكية ، فهناك برنامج واسع لبلوغ الأهداف التي سطرها المخطط كما تبينها شكل (١٤ - ١٣) فهناك أربعة مركبات في حيز الإنتاج : مركب الجرافات بـ ٥٠٠٠ جرار و ٩٥٠٠ محرك (يشتغل فيه ٣٠٠٠ عامل ، ومركب الشاحنات والحافلات بـ ١٠٠٠ (العاصمة) ينتج سنوياً ٦٠٠٠ شاحنة و ٢٥٠ حافلة ويبلغ عدد المستخدمين فيه ٦٠٠٠ ، ومركب الدراجات والدراجة البخارية بـ ٣٠٠٠٠ درجة بخارية والنصف من هذه التمدد خاص . بالدراجات ويشغل ١٥٠٠ ، والمركب الأخير يوجد هو الآخر بالبروقية وهو خاص بالأنابيب ويشغل ١٥٠٠ شخص في مرحلته الأولى .

(١) Destanès de Bernis, Les industries industrialisantes et les options algériennes, Revue Tiers-Monde, Paris, Juillet-Septembre 1971, pp. 419-446. — La Libye et l'Algérie, Stratégie de développement comparée, Annuaire de l'Afrique du Nord, Aix-en-Provence, 1971. — A. Bouzidi, Emploi et développement, le cas de l'Algérie, Alger, 1974, multigraphiée.

— L'Afrique de l'Indépendance politique à l'Indépendance économique, Grenoble, 1975.

دراسة جماعية تتعلق ببيع دول من بينها الجزائر .

وأما المركبات التي يوشك على تحقيقها : هي مركب الآلات الزراعية بسبدي بلعباس ، ومركب الأدوات الآلية بقسطنطينية ، ووحدة إنتاج الحنفيات بوادي رهيو (الأصنام) وعين الكبيرة (سطيف) ومعمل لقطاع السيارات بتيارات ، ومصنع للمضخات ببلروفيّة ، وهناك ٨ مشاريع في طور التعميم ، و ١٠ مشاريع أخرى تحت الدراسة .

وبالإضافة إلى الفرعين السابقين فإن الصناعة الكيميائية تحتوي على مركبات وذلك لتدعيم باقي الصناعات لأن إنتاجها يقدم المواد الأساسية لصناعات البتروكيماويات ، كالأزوت ، والأسمدة والكريات والأكسجين .

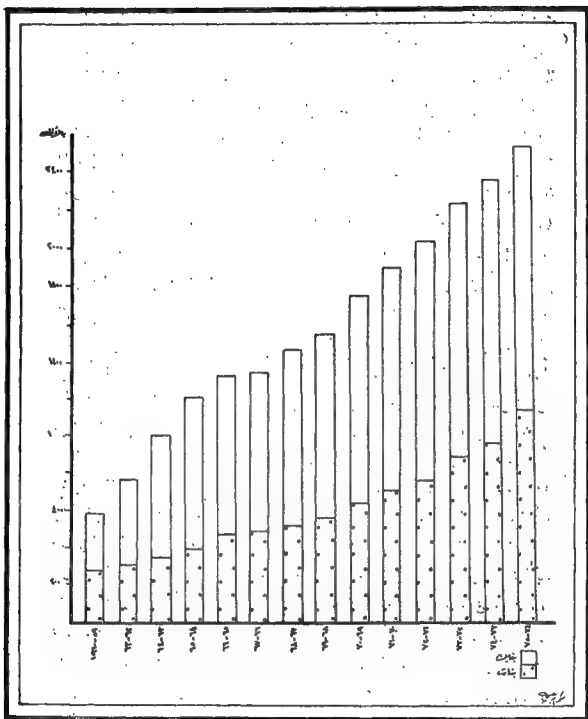
وهكذا بفضل هذه المركبات الأولى والأساسية تتواصل المجهودات لتحقيق تصنيع شامل مستقل ببلاتنه غالباً ، ولقد وصل التشيد المرحلة الثانية التي تمثل بداية التنوع والتوسع كما يبين ذلك (الشكل ١٤ - ١٣) وإن كانت لا تمثل كل الصناعات ، فلابد من الإشارة خاصة إلى الصناعة المتعلقة بفرع البناء وإن كان دورها محدوداً بالنسبة للتصنيع إلا أنها ضرورية إذ أنه يتوقف عليها متابعة تحقيق المباني ، والمعامل ، والمدارس ، والموانئ وغير ذلك وكل المشاريع التي تتطلب الإنتاج الكبير ، ولهذا هناك عدة مشاريع لإنشاء وحدات ومركبات مختلفة غير الأقاليم ومن أهمها تدعيم معامل الأسمنت وذلك بأبوغ ١٠ ملايين طن في عام ١٩٨٠ .

تلك هي أهم النقاط المتعلقة بالاختيارات الاقتصادية والتي تهدف أيضاً إلى محولات اجتماعية متعددة .

٢ - الاختيارات في ميدان التعليم والتكوين :

أن هذه الاختيارات تتمثل في السعي لتحقيق المبادئ التالية : ديمقراطية التعليم وتعميم التكوين واستخدام الطاقات البشرية وخاصة الشابة لذلك نجد الهدف التالي من جملة النقاط الرئيسية لأفاق عام ١٩٨٠ وهو ضمان العمل والتعليم والتكوين لكافة جيل الاستقلال وبالأخص توفير العمل للشباب على الأتمل .

أن تعميم التعليم الآن عدة أوجه وإن كان في حاجة إلى مجهودات أخرى نظراً إلى المخلفات التي كان يتخبط فيها الشعب على وجه العموم من أمية شاملة ، وسيطرة اللغة الأجنبية على لغة الضاد في كل الميادين ، انبهار تعاليم الإسلام في الأوساط الشعبية .



شكل ١٤ - ١٤ : تطور التعليم الابتدائي

فيفضل المجهودات الاستثنائية المتراصة منذ الاستقلال باغت النسبة المثوية لكل التلاميذ ٦٨ ٪ في سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وبالنسبة للبنين ٨٠,٨ ٪ بالنسبة للبنات ٥٥,٢ ٪ بالنسبة للبنات ولكن هناك فوارق أخرى تلاحظ بين المدن والبراري وبين مختلف الأقاليم والولايات (١) فبينما ارتفعت النسبة إلى ٩١,١ ٪ في ولاية العاصمة، فإنها تنخفض في ولاية المدية إلى ٥,٢ ٪ وتلي هذه النسبة ٥١,١ ٪ في ولاية الأصنام ثم ٥٣ ٪ في تيارت ، ثم هناك بعض الولايات (السورة ، سطيف ، وسعيدة ، وعثابة ، وقسنطينة) وذلك بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ٪ ، ثم تأتي ولاية تلمسان ، وتيزي وزو والنسبة تتراوح ما بين ٧٠ و ٧٩ ثم ولاية وهران (٨٠) وهكذا أصبحت تأوى المدارس الأغلبية الساحقة من الصغار الذين يمثلون أكثر من نصف السكان (القمم التي يضم اللتين أقل من عشرين سنة (شكل ١٤-١٤) ، (١٤-١٥)

وفي بعض الأحيان يلاحظ تحويل ثكنات إلى ثانويات وجامعات فمفشات التعليم أصبحت موجودة في كل مكان حتى في القرى الصغيرة النائية ، بل حتى في ذمم الجبال كما يتجلى ذلك للزائر والمتجول في التواحي المنعزلة والقليلة السكان وإن كانت هناك مشاكل معينة في تلك الظروف وهي عدم وجود المعلمين وبالتالي ضعف مستوى التعليم . هذا بالنسبة للتعليم الابتدائي الذي صار عاماً وشاملاً في عدد لا بأس به من المدن ، أما بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي فإنه يسجل نتائج محسوسة إذ أن المراكز تتوفر الآن حتى على مستوى مقر الدائرة وبعض مزارع البلدات ولذلك ارتفعت النسبة المثوية ٨٥ ٪ في ظرف العشر سنوات الأخيرة إذ أن العدد ارتفع من ٥٥١١١ تلميذ إلى ٣٣٣١٨ من الفترة ٦٢ - ١٩٦٣ إلى ٧٣ - ١٩٧٤ ويجب أن نشير إلى نتائج التعليم التقني بحيث أن المسجلين فيه قد بلغ ٥٥٦١٨ في ٧٣ - ١٩٧٢ (١) مقابل ٦٨٩٢ في ٦٣ - ١٩٦٢ أي بزيادة ٤٨٧٦٢ . وأما التكوين فإنه يشهد نشاطاً جدياً مرتفعاً وذلك لتلبية الحاجيات المتزايدة في شتى الميادين وخاصة الصناعة ولذا فقد تعددت المراكز وتنوع فيها التكوين كما أنها قد شملت شبكة المدن وأحياناً حتى القرى وهنا لا بد من إشارة أخرى ، إلى تجربة المعاهد التكنولوجية ، وهي معاهد أنشئت ابتداء من سنة ١٩٧٠ ومهمتها تكوين الإطارات وكوادر في مدة قصيرة (من ٣ إلى ٤ سنوات) وحسب طرق علمية حديثة فبدها يتصاعف وقد أصبحت توجد على مستوى كل من الولايات (٢) ولابرز دورها

Ministère de l'Enseignement Primaire et Secondaire, Alger, Archives.

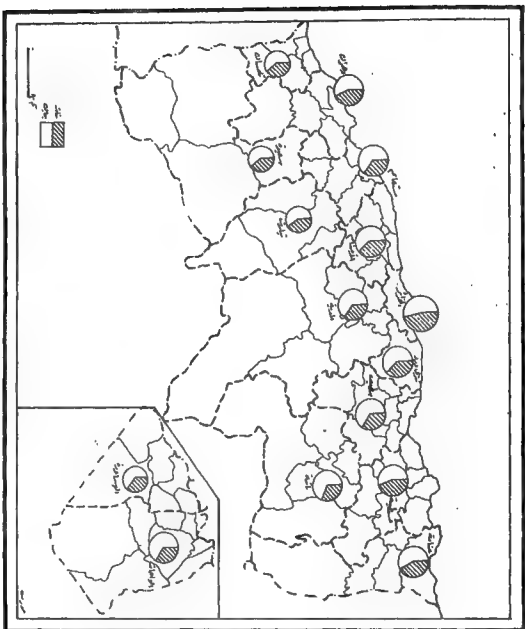
(١)

Dj. Sati, Problèmes démographiques algériennes, Revue Maghreb-Machrek, Paris, 1974, No. 63, pp. 32-41.

(٢)

A. Remill, L'expérience des instituts de technologie en Algérie, Revue Maghreb-Machrek, Paris, 1973, No. 58, pp. 27-36.

(٣)



لذكر معهد مستغاث الخاص بشكوين المهنيين في الزواطين وبالفعل فقد تخرجت منه في سنة ١٩٧٣ اندفعة الأولى وعددها ٥٠٠ مهندساً ، وهذا العدد يرتفع ويتحسن لأن الهدف هو الوصول إلى ألف من الإطارات سنوياً .

وبجانب هذه الجهودات فإن الوزارات والشركات الوطنية وأهم المؤسسات الصناعية والتجارية تشرف أيضاً على التكوين وتوفير الإطارات وذلك بتنظيم دورات تدريبية سواء عبر الوطن أو في الخارج وعلى هذا المستوى يبرز دور التعليم العالي والتكوين المختص اللذان يشهدان نشاطاً هاماً وهما نلاحظ أيضاً نتائج هامة وإن كانت أقل من الحاجيات فلقد ارتفع عدد الطلبة من ألف في بداية الاستقلال إلى ٤٣٠٠٠ في سنة ١٩٧٥-١٩٧٦ شكل (١٤-١٦) بينما كان العدد في ١٩٧٠-٧٠٠٠ وعدد الجامعات ارتفع من جامعة واحدة إلى ٦ جامعات في سنة ١٩٧٥-١٩٧٦ توجد اثنتين بالعاصمة ونفس العدد بهران ، وواحدة بتنايه وأخرى بتامسان (شكلاً ١٤-١٧) وهناك تنوع في حيز الانجاز يتضمن بناء ٧ جامعات في المدن التالية ، البلدة ، وتيزي وزو ، وسطيف ، وباتنة ، ومستغانم ، وسيدى بلعباس ، وتيارت . وهناك أيضاً عدد من المدارس العليا والمعاهد المختلفة لتكوين الإطارات العالية والمختصة أهمها يوجد بالعاصمة والمدن الرئيسية إلا أن هناك مثال يجدر ذكره وهو مركز تكوين إطارات النفط والصناعات الخفيفة الموجود ببومرداس ، والأعمال جارية به الآن لتوسع النشاط به خاصة في ميدان البحث العلمي إذ أنه سيضم مخابر ضخمة معامل « مخبرات » بالمنجم والحيولوجية .

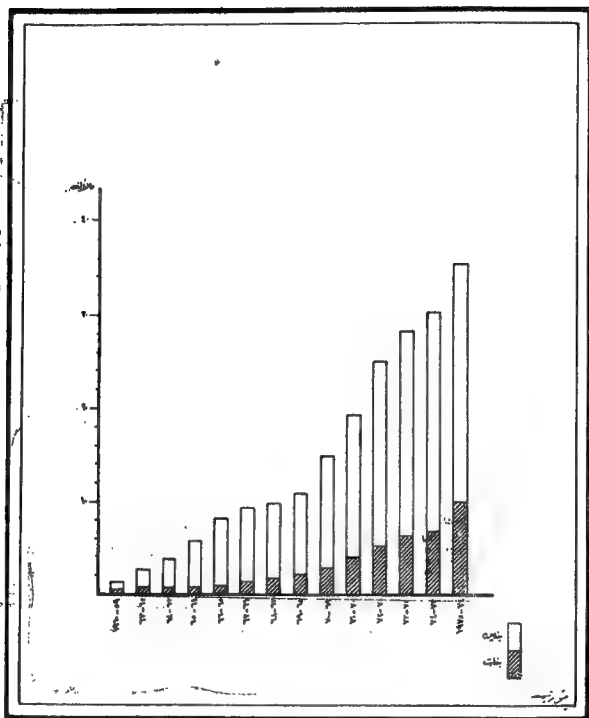
هنا ونظراً إلى تطور التصنيع فإن كل عقد يبرم مع شركة أجنبية لإنشاء المركبات لابد وأن يتضمن التكوين وإعداد المستخدمين به قبل تحقيق المعامل ، المصانع .

وهكذا فإن التعليم والتكوين يلعبان دوراً هاماً ولهما تأثيرات في التحضر بصفة مباشرة وغير مباشرة فقد صارت بعض الأحياء خاصة بالمدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة .

٣ - العوامل الثانوية :

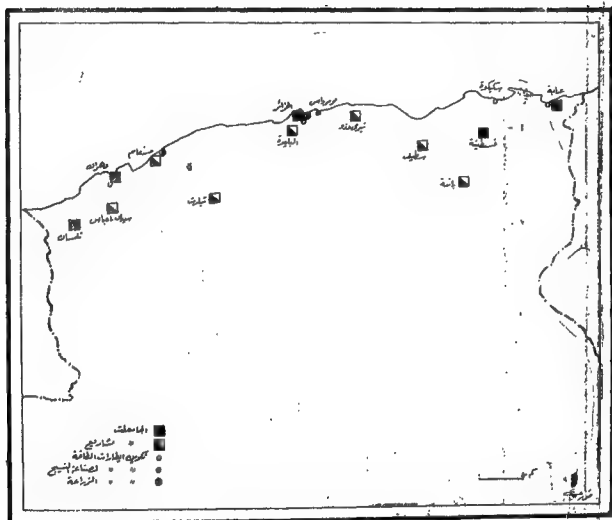
هناك عوامل أخرى تساعد تطور المدن وتنوع وظائفها نتيجة انقسام الإدارى الجديد وتنمية القطاع السياحي .

للتقسيم الإدارى الجديد (١٩٧٤) أهمية كبيرة خاصة في هذه المرحلة ، مرحلة التشييد اللامركزي فهناك عدد من المدن أصبحت تلب دوراً سواء على المستوى الإدارى أو الاقتصادى فابتداء من يوليو ١٩٧٤ ارتفع عدد الولايات من ١٥ إلى ٣١ فبرزت إلى



شكل ١٤ - ١٦ : تطور الطلبة في الجزائر (التعليم العالي)

التحضر في الوطن العربي - ١٩٨٥



شكل ١٤ - ١٧ : التعليم العالي في الجزائر

الوجود المقاطعات التالية (الشكل ١٤ - ١٨) سيدي بلعاس ، والمعسكر ، والحلقة ،
والبلدية ، والأغواط ، والبويرة ، والمسيلة ، وبجاية ، وسكيكدة ، وقالة ، وأم البواقي ،
وتبسة ، وإدرار ، وتامنراست ، وجيجل ، وبسكرة ، وأصبحت كل من مقر هذه
الولايات تشتمل على إدارات ومصالح تقوم بدور التنشيط في شتى المجالات .

وأما بالنسبة للدوائر ، فهناك مقاطعات جديدة فتحت أفاق للتنمية على مستوى
المقاطعة معاً إلا أن تقسيم البلديات لم يطرق عليه أى تغيير إذا استثنينا ظهور بضعة بلديات
جديدة .

وهكذا فإن الخريطة الإدارية قد تغيرت بصفة محسوسة مكنت ويمكن عدد من
المدن من تعزيز وظائفها ومضاعفة نشاطها خاصة وأن السياحة تتطور سريعا في بعض
الأقاليم .

بعد سنوات طويلة من الركود والانهيار عقب الحرب التحريرية ومخلفاتها بدأت
الحركة تسمع وذلك بعد بناء وسائل الاستقبال وبعد تحسين مستوى المعيشة لبعض الأقليات ،
فالمناطق المستصلحة لازالت محلوذة نسبية أذاً تقصر على الشاطئ وخاصة غرب العاصمة
وهران ، وأهم الواحات بالجنوب التي شيدت فيها مركبات عصرية ، وبفضل هذه
المنشآت تضاعفت أفواج السياح إذ أن عددهم أقرب من مليون شخص في سنة ١٩٧٥ مقابل
٧٥٤٠٠٠ في سنة ١٩٧٥ و ٥٠٠٠٠٠ في ١٩٦٧ وفي الواقع أن هذه الأحصائيات ضعيفة
بالنسبة للحركة التي تعرفها بلدان البحر المتوسط والسبب في ذلك راجع إلى اختيارات
التنمية أن السياحة بالجزائر تعتبر قطاعا هامشيا خاصة تكلف مبالغ ضخمة وتبقى دائما
خاضعة إلى عوامل خارجية تمس في بعض الظروف الاستقلال السياسي نظرا إلى سيطرة
الشركات الأجنبية على السياحة عبر العالم وزيادة على ذلك فهناك عواقب للسياحة يجب
تجنبها إذ يلاحظ في عدة الحالات أن التوسع في السياحة يؤدي إلى طرح مشاكل تمس
بالمساحات الزراعية ومصادر المياه والمستخدمين الزراعيين . كما تبينه دراسات (١) لنا
يجب على المسؤولين أن ينتهوا جيدا إلى هذه المشاكل الخطيرة (شكل ١٤ - ١٩) .

وهكذا فإن اختيارات التنمية بالجزائر واضحة فإنها تركز على التصنيع الشامل المستقل
بذاته يتأشى والاستقلال السياسي ، وتوسعة يجب أن يكون في خلمه باقي المجالات الاقتصادية

خاصة الزراعة التي لا زالت تأوى أكثر من نصف السكان كما أنه يجب على التصنيع أن يكون أيضا في خدمة المنتجين والأجيال الصاعدة ولذا فإن التعليم والتكوين يعرفان نشاطا هاما عبر الوطن .

ومثل هذه الاختيارات التي لها آثارها على التوزيع السكاني - المادي - إذا أنه - يمكن ملاحظة ذلك في عدة أمثلة خاصة وأن التصنيع - عموما - بالدولة الأولى المفق لا سيما البعض منها لكن هناك مبادئ واتجاهات خاصة لاختيار المواقع يجعل ذلك في البحث المقبل .

التحولات الحضرية

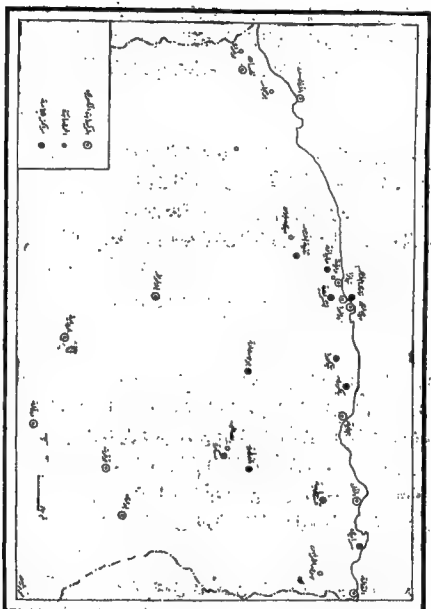
هناك عدة أوجه للتغيير تجرى عبر المدن بدرجات متفاوتة في المناطق والورشات الحضرية وقد لوحظ هذا التغيير مع بداية تطبيق المخطط الرابع الأول (٧٠ - ١٩٧٣) ويتمثل في تزايد النشاط الاقتصادي والتفاني من جهة ، وفي توسع المبانى من جهة أخرى بل على وجه العموم وهناك احتمالات تغيير جذري بالنسبة لبعض المدن زيادة عن المشروعات التي تتضمن بناء مدن جديدة في السنوات المقبلة .

تلك هي أهم النقاط التي نحاول أن نلخصها فيما يلي :

١ - التحولات العامة :

بالرغم من تعدد الورشات فإن الوضع العام للمدن لم يطرأ عليه تغيير ملموس إلا في إطار مجلود وذلك لسببين : الخلفات والمخططات ، فالسبب الأول راجع إلى خلفات الحرب وما بعدها كما رأيناها بالإضافة إلى توفر السكن في المرحلة الأولى ، في مختلف المدن وحتى القرى إلى حد ما سنة ١٩٧٥ ، ولهذا لم يتم المخططات الأولى بالسكن غالبا وركزت على الاستثمارات المنتجة ولهذا لم تشيد عمارات إلا ابتداء من سنة ٧٢ - ١٩٧٤ بعدما أشد الضغط على المدن الكبيرة وخاصة تلك التي تعرف نشاطا متزايدا ولو كان هناك برنامج للسكن لكافيت التغييرات هامة .

ومع ذلك فإن التغييرات الملحوظة تتمثل في أمرين على وجه العموم في ظهور مناطق تصنيعية وتعداد المبانى للتعليم والتكوين والمنشآت والورشات المتخصصة وتنتشر الآن بسرعة وأصبحت تفسح حتى بعض القرى الصغيرة نظرا إلى المسح الذي أعده المخطط الرابع الثاني (٧٤ - ١٩٧٧) والمتعلق بتكليف البلديات بأقامة صناعات محبة بالإضافة إلى التقسيم الإداري الجديد وإعطاء سلطة هامة للولايات ولولا قلة الإطارات وضيق الوسائل لكان



شكل ١٤ - ١٩ : أهم المراكز السياحية

هناك نشاط أكبر وأهم مما يشاهد الآن وعلى كل وبانغم من وجود بعض البطء في البناء فإن التحولات جارية والنتائج ملموسة ، فالمشآت المدرسية ومراكز التعليم تزدوج أحياء كاملة وذلك أمثلة كثيرة كما أن ظهور المناطق الصناعية في معظم المدن المتوسطة مناظر جديدة تجسم المحاولات المتواصلة وباتت ترمز إلى الاقتصاد الحديث وبصفة عامة تمثل المستقبل (١) .

وهناك مثالان لما تقدم يبرزان هذه المظاهر وهما مدينتي تلمسان وتيزي وزو فلنلخصهما .

٢ - التحولات الخاصة :

للتحولات الحارية بالمدينتين المذكورتين مناظر التجدد والنمو ، فعاصمة بني زيان سابقا تعرف نشاطا بالغا يمثل في مجالات شتى وخاصة في التعليم والصناعة والبناء والدليل على ذلك توسع الأحياء في كل الجهات وتضاعف الورشات وإنشاء منطقة صناعية في الشمال بالإضافة إلى توسع الأحياء في كل شبكة ويرجع كل هذا إلى عوامل عامة وخاصة بالمدينة .
وترأسها له دور فاشباعها التقاي يفسر توسع التعليم والتكوين لأن هناك عدد كبير من الإطارات والعلميين يعملون على المستوى الأقليمي والوطني كما أن التقاليد في الصناعات القديمة وفي حرف رزقها أموالها ووجود عمال مجربين يسهلون الآن مصانع بل ذهب البعض منهم إلى تأييد المحاولات ومواصلة العمل هناك وأما العوامل الأخرى فهي راجعة إلى سياسة التوازن الإقليمي وبالضبط إلى منح الولاية برنامج خاص في سنة ١٩٧٥ يساعده على التنمية السريعة للأقليم عامة وللمدينة خاصة وهكذا يتو اعمل العمل والبناء وشهد الآن عاصمة الولاية تحولات محسوسة إلى جانب تعدد المدارس الابتدائية والمتوسطة وتوسع التعليم الثانوي ونمت في مختلف الأحياء ، فهناك برامج أخرى تمثل في إنشاء المراكز التالية : بناء جامعة إذ أن التعليم العالي قد شرع فيه منذ سنتين والهدف هو تكوين الأطباء والمهندسين في الزراعة في المرحلة الأولى بالإضافة إلى تحقيق مختبرات متخصصة في بعض فروع الزراعة ، وهناك أيضا مواصلة تحضير المنطقة الصناعية في الشمال وتبرز الآن فيها الورشات الأولى كتركيب الخليلب والنسيج وتعبئة الغلال وأهم المركبات هو مشروع تركيب الآلات الهاتفية أما ما يتعلق بالسكن فقد أصبحت الأحياء تعرف نشاطا وتجليدا الأمثل له من قبل خاصة وأن الإمكانيات تتوفر لدى عدد كبير من السكان ولذا نلاحظ نشأة منازل فردية متميزة المنظمة ، إلى جانب العمارات الجماعية ذات الطبقات المتعددة .

Di Sari : La restructuration des centres urbains en Algérie, Annuaire de l'Afrique du Nord, Aix-Bon-Provence, 1972, pp. 55-76.

La transformation des villes en Algérie, communication faite au Colloque de Tunis, Juin 1976 consacré au : Urban Systems and Development in the Maghreb.

ولا يمكننا أن نخفي أحد المشاكل الناتجة عن هذا التوسع العمراني وهو القضاء على تلك البساتين والحدائق الجميلة التي هي رمز مجهودات جارة خلال قرون فمن الواجب الحفاظ عليها وذلك بتخطيط يحكم في البناء وفق نمو المدينة نفسها . (١) (شكل ١٤ - ٢٠)

أما ما يخص مقر ولايات القبائل فإنه هو الآخر يشهد تحولات هامة والعوامل هي تقريبا نفس العوامل السابقة لأن هناك رغبة في إعادة بناء وسط المدينة أي الوسط الذي شيد أثناء الاحتلال ، والهدف من ذلك هو استغلال هذا المكان استغلال علميا نظرا إلى قلة المساحات الصالحة للتعمير إذ أن الموقع الجغرافي صعب الاستغلال لأن المنحدرات والسفوح كثيرة ، ولذا يشهد المنح المنح العام نشاطا مكثما وأصبح يضم عمارات حديثة الهلوسة ومن أهمها المصالح العمومية وخاصة الثقافية (مسرح ، وحمام سباحة أولمبي ودار الثقافة . .) والأحياء الأخرى تتوسع تدريجيا بالإضافة إلى أنماط منطقة صناعية بالقرب من المدينة يتم فيها تحقيق مشروعات مثل مركب الذكوات المترية الكهربائية .

هذا ونظرا إلى قلة الأراضي الصالحة للتوسع يبدو أن نمو المدينة سيكون محدودا في المستقبل ومثل هذه الملاحظة عامة تقريبا لبعض المدن كما سنراه وعليه يتحتم تخطيط عام لمستقبل المدن حسب الظروف الهامة والخاصة لكل إقليم ، أما ما يتعلق بالتطورات الأخرى فهي تمثل التحولات الجارية .

٣ - التغيرات الجارية :

هي أمثلة الحجارة وسبكينة وأرزو وكل منها له أهمية خاصة ودور على المستوى الإقليمي والوطني معا .

أن الحجارة الذي كان طيلة العهد الاستعماري مركز التعمير في ظل غلبة أصبح بعد بضعة سنوات من أهم مناجزات البلاد ، ومن أهم مراكز الصناعة ، بل قطب حيوي للتنمية في شرق الجزائر فلقد غيرته الصناعة تغيرا جليا ، فبالقرب إلى تلك المنازل القديمة للمعمرين سابقا هناك وحدات صناعية جديدة وصغيرة للحديد والصلب أي الفرع الذي يلعب الدور الأساسي في الصناعات فمع المركب التابعة له أصبحت تقرب بالميناء الكبير وهو غابة كما أنه أصبح يشمل البلديات القريبة منه .

ولازالت الأعمال جارية لتجهيز المركب وتوسيعه حتى يصل الإنتاج إلى ٢٥٠م سنويا وكان يعمل الآن (١٩٧٥) ٦٥٠٠ شخص بالرغم من عدم توسع وسائل الاستغلال

Dj. Sari : Tiemoen. Croissance et Environnement. Revue d'Archéologie et de Géographie. Oran, 1975, No. 2, p. 17.

وغير ذلك إذ أن هناك عدد من المستخدمين يسكنون في عتابة وفي مراكز أخرى ، ولحل مشكلة السكن شرع أخيرا في تحقيق وحدة لبناء الصناعات قلوة أنتاجه تبلغ سنويا ٣٦٠٠٠ مربع أى ١٠ يساوى ٣٧٠ مسكن (١) .

وتقع غرب المركب بنحو ١٠٠ كم ورشات سكيكدة وهى تغطى الآن لهذا الميناء وجهاً جديداً بعدما انحصر نشاط البناء في تصدير منتجات الغابة (الفلين) وفى صيد السمك . وبعد سنوات من الاستصلاح وأصبح هذا المركز رمز التحول والنمو يصدر النفط والغاز وتصنع هذه المواد الثمينة وهكذا تحقق الآن تربيها فيه وحدات ومركبات ضخمة نذكر من بينها معمل التكرير للبترول وقدرته ١٥ م ط سنويا ، ومركب البتروكيماويات ، ومركب الأمونياك ومركب الأسمدة وكل هذه المنشآت تمتد الآن في مرق المدينة على طول الساحل .

أما التحولات الخاصة بارزويو فهى تدخل الآن مرحلة جديدة إذ أن الأعمال تتواصل منذ عشر سنوات بدون انقطاع فلندكر أهم المعيزات خلال تلك الفترة (شكل ١٤-٢١) كان هذا الميناء الصغير إلى نهاية الاحتلال يعتمد على تصدير منتجات السهوب (الحلفاء) والملح وقبل الاحتلال القنص أما الآن فإنه أسد الموانئ الرئيسية للبحر المتوسط الغربي إذ أنه يصدر كميات هامة من النفط والغاز بالإضافة إلى وجود وتشيد مركبات ذات الحجم العالى ويستعمل غالبا أحدث الوسائل الفنية فى العالم (١) فلقد تم إنشاء مركب الأمونياك منذ ١٩٧٠ م هو ينتج يوميا ١٠٠٠ طن من الأمونياك و ١٠٠٠ طن يوميا من النترات ٥٠٠ طن من الأسمدة الأروية ، أما معمل تكرير النفط فإنه ينتج ٢,٥ م طن سويا منذ ١٩٧٢ وإنتاج الغاز أصبح يبلغ الآن ٥ مليار م مكعب سنويا إلا أنه تشيد حاليا مصنعان للتجميع الأول يبلغ إنتاجه ١٠٠٠٠ م مكعب والثانى ١٥٠٠٠ م مكعب ومثل هذه الكمية لا وجود لها في العالم إلى الآن وذلك لتزويد الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة عملا بالاتفاقيات المتعددة التى أبرمت منذ ١٩٦٩ .

وإلى جانب هذه الوحدات هناك مشروعات أخرى متعلقة بما تقدم لا سيما معمل الإنتاج أنابيب الغاز وذلك لتزويد السكان في المناطق الريفية التى لا تستطيع أن تستعمل غاز

(١) هناك مشروع آخر مماثل تم في ولاية المسيلة ويتألف من وحدات سكنية (شقة) في اليوم

Industries et travaux d'Outremer, No spécial Réserve aux contrats d'équipement industriel de l'Algérie de 1962 à 1975, Paris, Février 1976, pp. 77-152. (٢)

القنوات ، مكننا أصبحت المنطقة الصناعية تمتد على مساحات واسعة تصل الآن إلى بطيرة
وتمتد في القريب إلى مرمى الحاج ، أما في الجنوب فلها لا تمتد الطريق الذي
يربط وهران بمستعمر وذلك للحفاظ على أراضي الزراعة ونظراً إلى هذا التوسع أصبحت
المنطقة الصناعية تظم اقصى الحاضرة كالمغول ، وعين البيا ويطيوا ، وفي المستقبل ، رسي
لحاج .

أما المختص مركز أرزيو نفسه فإنه لم يتحل جذريا بحيث لم تصف إليه عمارات جديدة
محدودة إذ أن عدد السكان ارتفع من ١٤٠٠٠ نسمة إلى ٢٠٠٠٠ نسمة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٤
ولكن هذه الزيادة لا تمثل الزيادة الحقيقية وذلك لأن هناك عددا هاما من الاطارات والفنيين
وحق العمال يسكنون في مدينة وهران التي كانت تتوفر فيها وسائل الاستقبال إلى عهد قريب
وكل هذه الجماعات الساكنة بوهران تنتقل يوميا إلى المنطقة الصناعية بالإضافة إلى أفواج أخرى
تسكن في مدن وقرى تبعد بحوالي خمسين كيلومتر من أرزيو ، وتلك هي الأسباب التي تفسر
الاجو المنخفض لمركز أرزيو كما أنه هناك صهوبات أخرى لاستصلاح الموقع إذ أن المدينة تمدها
الحبال غربا وواى تكثر فيه الفيضانات شرقا ، هذا وللحفاظ على أراضي الزراعة فإن
بشاريع التعمير محدودة منها مايتعلق بتوسع القرى المحاورة ومنها مايتعلق بأرزيو فقط بحيث أن
سكان هذه الأخيرة لا يتجاوز ٦٠٠٠٠ أو ٧٠٠٠٠ نسمة في السنوات المقبلة .

وعلى كل فإن هذا المثال يبين لنا بكل وضوح التحويلات الحارية ونلشا كل الناجية عن
ذلك فبعد سنوات أصبحت منطقة أرزيو قطب النمو والتقدم غيرت وتغير أهم معطيات
الإقليم وخاصة إذا تحقق مشروع مرتب الحديد والصلب الغربي .

٤ - التوقعات :

ستكون للتوقعات القريبة المدى نتائج هامة على مستوى بعض المدن وذلك أنه لكل مشروع
تأثير خلافا للمشاريع العامة للمرحلة الحالية أن المرحلة المقبلة تعبر عن تطور التصنيع والتوسع
إذ أن كل تشييد سيخلق خلعات كثيرة فقدر يفصح آلاف مهنة أى أضعاف عدد المنجزات
التي تمت حتى الآن .

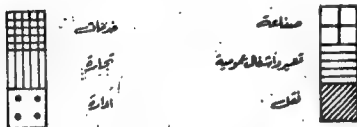
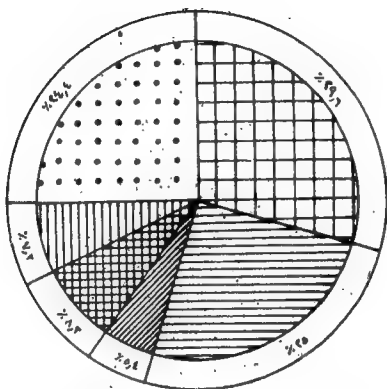
ومثل هذه الكميات تغير ونحوه المواقع أو المدن المعنية بالأمر خاصة إذا كانت صغيرة
أو متوسطة وزيادة على ذلك فإن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى تجهيزات كالطرق والسكن
والمدارس وغير ذلك خلافا لما هو واقع الآن إذ أن بناء المصانع كان غالبا غير متبوع بمشآت
البنائية وممراتية وعلى سبيل المثال لتذكر الأمثلة التالية :

قرار إنشاء مركب لبعض أنواع الحديد والصلب بمدينة عين مليلة الواقعة جنوب قسنطينة وهذا المشروع يحتاج لنحو ٣٠٠٠ عامل خاص به غير الحرف التي يستتبعه بصفة غير مباشرة وسيضعف بذلك عدد سكان المدينة بعد الانجاز ، ونفس النتيجة تتعلق بمدينة الويرة الواقعة جنوب سنجع جبل الجرجرة فإذا تمت تحقيق مشروع المطاط وكذلك الأمر في القرى المجاورة بين جيجل ووادي جنتن حيث ينتظر إنتاج مركب للفولاذ (٥ و ٢ طن سنويا) .

هذا وقد بذلت الجهود للحفاظ على شبكة المدن الموجودة وأجل إلى الآن كل المشاريع بالتعاون بانشاء مدن جديدة . فظروا إلى تكاليف والمشاكل التي تمثلها حما في المستقبل . وهناك مشاريع اقتصادية وخاصة الصناعة منها تتطلب مدنا جديدة لا يمكن الاستغناء عنها ولذلك نوقع بعض المنشآت يذكر الأمثلة التالية وتنحصر في المشاريع الثلاثة المشروع الأول يتعلق ببناء ميناء شرق العاصمة بالقرب من مصب وادي يسر وذلك لتصدير الغاز بالإضافة إلى مصانع تتعلق بنواد الطاقة فيصبح بذلك الميناء الثالث في البلد . ويقدر عدد سكان الميناء الجديد بحوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة أغلبهم بأنون من المناطق المجاورة أي من جبال القبائل الأهلة بالسكان إذ أن الكثافة السكانية مرتفعة جدا وتبلغ الرقم القياسي ، ولذلك فإن الضغط الذي تعرفه العاصمة منذ بداية القرن سينخفض من هذه الجهة بدون شك .

أما المشروع الثاني فإنه يخص إنجاز مدينة بالقرب من حقل حاسي الرمل على الطريق الوطني الرابط بين الأغواط وغرداية وذلك لإقامة المستخدمين بالحقل لا سيما وأن هذا الأخير أصبح يعرف نشاطا متزايدا أثر إنشاء مركبات معالجة الغاز .

وهناك مشروع ذو أهمية عظمى لا بالنسبة للصناعة والعمارة فحسب بل بالنسبة للتوازن الإقليمي والاستغلال الأولي وهو يعرف بمركب الحديد والصلب الغربي الذي سيرتفع لإنجازه في آخر المرحلة إلى ١٠م طن سنويا وذلك في ١٩٩٢ أي من أعظم المركبات في العالم (١) وأما الموقع بالضبط فإنه لم يتقرر بعد ومن المحتمل أن يكون على الضفة الغربية لوادي المقطع الشكل ١٤-٢٠ ولما أنه محتمل أن يكون بالقرب من مصب وادي شلف أي شرق مدينة مستغانم وربما في هذه الحالة يقسم إلى قسمين وذلك لتخفيف من التجميع الضخم بالفعل فإن عدد السكان المتوقع للمدينة التي ستبنى يكون نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص ولذلك هناك احتمالات مختلفة في تخطيط هذا الإقليم إلى الإقليم الواقع بين مصب الشلف إلى الغرب من مدينة وهران لا سيما وأن هناك مشروعا آخر كبير للسيارات فتتحقق هذه المشاريع الضخمة بحيث تحولات جلية في المناطق على مستوى المدن وترزيع السكان



شكل ١٤ - ٢٢ : توزيع اوجه النشاط الاقتصادي غير الزراعية
(١٩٦٦ - ١٩٧٣)

وبنيات الشغل ذاته وكل هذا يبين ضرورة إجراء دراسات معمقة يتجنب جميع المشا كل
التي تحلقها حتميا مثل هذه المشاريع في الأقاليم المعين .

وهكذا أصبحت تبرز شيئا فشيئا التحولات الحارية والناتجة عن مراملة التشييد المنتظم
وتسريع مند الانوات القليلة الماضية فالتائج الأولية محدودة في الغالب وتقتصر على بناء
مصانع مع تعدد المنشآت المدرسية ومراكز التعليم لكنها أغطت أغلب المدن حيوية ونشاطا
أما المرحلة الحالية فلها تمتاز بنشاط أوسع وأشمل من ذي قبل إذ أن هناك في أماكن
معينة تحولات جذرية كما يبر عن ذلك الأمثلة الثلاثة وهي الحجار وسكيدة وأرزو
فكل واحدة منها أصبحت الآن مركزا ورمزا للصناعات الحديثة التي تخلف نشاطات
متابعة لا ينحصر تأثيرها على الموقع ذاته بل يشمل تدرجيا الإقليم كله .

أما التوقعات التي تنظمها الدراسات المتوفرة فلها تتضمن تحولات هامة وإدخال
تغير عميق على بعض المدن بل تتضمن أحيانا إنشاء مدن جديدة تقوم مقام التنمية في
الأقاليم التي متشيد فيها وبالتالي تكون عاملا في الاستصلاح الأقليمي ولكن الوصول
إلى هذه الغاية مرهون بأمور لأن التحولات الجدرية تحتاج إلى دراسات معمقة وشاملة
في شتى المجالات لتضاد التوزيع الاضرار بالبيئة والموارد الطبيعية والحرس على أن يكون
التوزيع متماشيا مع متطلبات الجماهير ، ولهذا يجدر بنا أن نعرض فيما يأتي لتحليل النتائج
والمشاكل الحالية .

النتائج والمشاكل

رأينا مما سبق تأثير تشييد الاقتصاد الوطني على مستوى المدن ولم يتعرض بعد إلى نتائج
أخرى كما أنه لم يتوصل بعد إلى طرح المشاكل التي من الممكن ملاحظها ولذا عابنا أن نحل
هذه الظواهر لنذكر أوجه أخرى للتحضر في هذه المرحلة الحاسمة .

وتتجل النتائج حاليا في توسع الشغل وتووعه وتوزعه عبر المدن والأقاليم ولكنه كثيرا
ما تتبع هذه الحركة ظواهر أخرى تمثل خاصة في الأفيال المتزايد على أهم المدن من
جماعات من الريف سعي في العمل والتعليم وغير ذلك لاسيما وأن النمو الديموغرافي السريع
يشير مشاكل متنوعة .

١ - أهم النتائج :

أن الإحصائيات التالية تبين توسع الشغل خلال السنوات الماضية إذ أن الشغل غير الزراعى قد سجل زيادة قدرت بنصف مليون تقريبا (٤٨٠٠٠٠) من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ ، من بينها ٣٣٠٠٠٠ أثناء المخطط الرباعى ٧٠-١٩٧٣ بينما كانت التوقعات تشير إلى ٢٦٥٠٠٠ فقط (١) ، وأما التوقعات الخاصة بالمخطط الرباعى الثانى (٧٤ - ١٩٧٧) فأنها تحتوى ٤٥٠٠٠٠ أى ما يقرب من عدد السبع سنوات الماضية قبل بداية إنجاز المخطط الرباعى الثانى ، وعليها أن نلخص هذا التطور مبررين معطيات أهم النقاط .

(١) الزيادة السريعة للشغل :

كما يوضحه الجدول (١) والشكل ١٤-٢٢ فإن الشغل فيما عدا الزراعة قد بلغ فى ١٩٧٣ ١٢١٠٠٠٠ تطور الشغل الغير زراعى .

(بالآلاف)

١٩٧٣	الزيادة		١٩٦٦	أوجه النشاط
	%	العدد		
٢٤٢	١٤٢	١٤٢	١٠٠	الصناعة
١٩٠	١٧١	١٢٠	٧٠	التعمير والإشغال العمومية
٧٦	٥٢	٢٦	٥٠	النقل
١٨٠	٢٨	٤٠	١٤٠	الخدمات
٢٢٥	١٨	٣٥	١٩٠	التجارة
٢٩٧	٦٥	١١٧	١٨٠	الإدارة
١٢١٠	٦٥	٤٨٠	٧٣٠	المجموع

المصدر : المخطط الرباعى الثانى ٧٤ - ١٩٧٧ . الجزء ٧٤ . ص ٦٦ .

مصدر آخر لا يذكر إلا ١٠٥٩٠٥٢٢ فقط (١) ، وعلى كل لو اعتمدنا على مايقرب من ١٢٠٠٠٠٠ من جهة واعتبرنا من جهة أخرى السكان خارج الزراعة وعددهم ٧,٥٥ مليون نسمة ومن بينهم ٢,٩ مليون في سن الإنتاج (٢) فإن نسبة المشتغلين تناف ٤١,٣٪ بل ٥٣,٣٪ إذا ما قصرنا على الذين يشتغلون من سكان المدن وشبه سكان المدن (أى المقيمين في المدن الصغيرة) وهكذا على وجه العموم فإن نصف سكان المدن أصبحوا يشتغلون وهذه النسبة في تحسن ملموس إذ أن النسبة كانت غالبا من الثلث فقط في ١٩٦٦ ولكن هذه النسبة العامة تتغير من مدينة إلى أخرى بينما هناك ظاهرة أخرى وخاصة بالجنس الاطيف إذ أن نسبة النساء المشتغلات أقل من ١٠٪ (٩,٤٪) مع فوارق حد كبيرة بين المدن إذ أن الأغلبية تحصى غالبا المدن الرئيسية وخاصة العاصمة نظرا إلى التقاليد القديمة التي لازالت متينة في الأوساط الشعبية .

وهذا يجبر بنا أن تقدم بعد الملاحظات . تتعلق بتطور أهم القطاعات والأخص الصناعة وفروعها :

(ب) الزيادة المستترة في الصناعة :

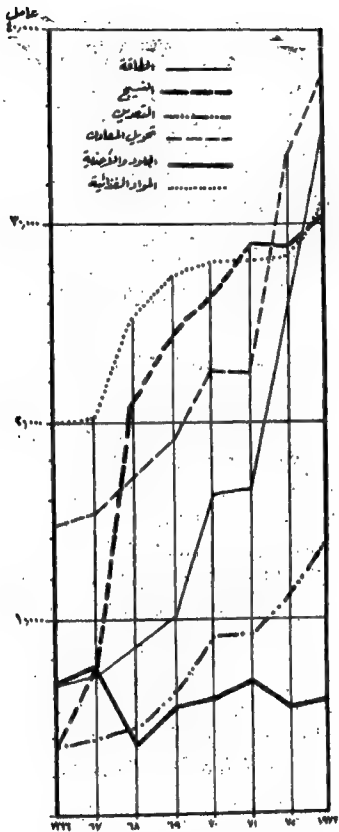
أن الزيادة العالية للشغل راجعة إلى الصناعة فقد ارتفعت هذه الأخيرة من ١٥٦٠٤٤ إلى ٣٦٥٠٤٤ من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣ (المحول ٧) والشكل ١٤-٢٣ أى زيادة ٢٠٩٠٠٠ من بينها ١٥٤٢٤٦ خلال المخطط الرباعي الأول وذلك بنسبة ٧٣٪ وأما الأحصائيات الأخيرة المتعلقة بزيادة تحقيق المخطط الرباعي الثاني أى في سنة ١٩٧٤ فإنها تبرز زيادة قدرها ٩٨٠٠٠ مشتغل أما الزيادة حسب توزيع الفروع فإنها ضعيفة أو متوسطة في الصناعات الخفيفة غالبا ، ومرتفعة في الصناعات الحديدية العهد أى الثقيلة على وجه العموم .

ج - الزيادة القليلة للصناعات الخفيفة :

إن هذه الصناعة لم تسجل إلا ارتفاعا ضئيلا بل هناك فرع الحبلد والأحذية قد انخفض (١٠١٤) وهناك استقرار فيما يتعلق بصناعات الخشب ومشتقاتها وكذلك في الورق والطباعة ، وأما زيادة صناعات التغليف والكيمياء فهي متوسطة ، فاستخراج المناجم له ارتفاعه ضئيل إلى سنة ١٩٧٣ وبعد ذلك فقد تحسن إذ أن آخر أحصاء يمثل ١٨٤٠٣ في

Annuaire statistique de l'Algérie, Alger, 1972, Direction des Statistiques, p. 36. (١)
— La situation de l'emploi et des salaires, Alger, Secrétariat d'Etat au Plan, annuaire.

IIème Plan Quinquennal, 1974-77, Rapport Général, Secrétariat d'Etat au Plan, (٢)
Alger, 1974, p. 94



شكل ١٤ - ٢٣ : أعداد العمال في قطاعات الصناعة

آخر سنة ١٩٧٥ (١) مقابل ٧٥٥٢٥ في سنة ١٩٧٣ وهذا بالرغم من أعمال منجم الزكازك بالقرب من مدينة مليانة التي كان يستخدم ١٠٠٠ عامل ولكنه كان يعاني عجزا مدة طويلة والزيادة العامة ترجع إلى مواصلة الأبحاث وتوسع مناجم الحديد بأقليم الشرق (البويزة بالحدود الجزائرية التونسية) أما ما يتعلق بالنسيج فإنه حقق زيادة ملموسة خلال التخطيط الثاني وبعد ذلك ظلت الزيادة محدودة على وجه العموم :

زيادة ١٩٧٣-١٩٧٠		زيادة ١٩٦٩-١٩٦٦		زيادة ١٩٧٣-١٩٦٦		الأعداد		الصناعات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	١٩٧٣	١٩٦٦	المنتجات
٢٤	٣٠٢٥	٣١	٢٩٦٨	٦٧	٥٩٩٣	١٥٨٨٧	٩٥٣٢	النسيج
٢٥٢	٢٥٧٠٨	٤٨	٢٣١٦	٤٢٣	٢٩٠٢٤	٣٥٧٨٧	٦٨٦٣	النفط والغاز
١٥	٤٢٠٧	٣٨	٧٤٥٩	٥٩	١١٦٦٦	٣١٥١٦	١٩٨٥٠	المنذية والأقمشة
٢٦	٩٤٤٥	٣٠٩	١٨٣٣٥	٤١٨	٢٤٧٨٠	٣٠٧٠٩	٥٩٢٩	النسيج
٤	٢٦٨	١٨-	١٢٨٢-	١٤-	-١٠١٤	٥٨٧٠	٦٨٨٤	الجلد والأحذية
٥٧	٤٣٢٧	١٥	٩٨٩	٨١	٥٣٢٦	١١٨٧١	٦٥٤٥	الصناعات الكيماوية
٩٥	٧٦٧٥	٧	٥٣٦	١٠٩	٨٢١١	١٥٧٠١	٧٤٩٥	مواد البناء
١٢٥	٧٨٦٨	٧٧	٢٧٢٢	٢٩٨	١٠٥٩٥	١٤١٤٣	٢٣٥٥٣	الحديد والصلب
٩٠	١٨٢٥٥	٢٧	٤١١١	١٥٠	٢٢٣٦٦	٣٧٢٢٥	١٤٨٥٩	تحويل المعادن
٢٨-	٤٩٤٣-	٥٥	٢٦٩٢	١١	٧٦٩	٧٥٤٨	٦٧٧٩	الخشب والفلين
١٤	٧١٦	١٢-	٦٨١-	٥٦٢	٣٥	٢٥٤٩١	٥٣٦١	الورق والطبع
١٦٧	٣٠٦٧	٢٦٧	١٣٢٧	٨٨٢	٤٤٥٤	٤٩٠٣	٤٩٩٩	صناعات أخرى
١٠٣	٧٥٥٩٨	١٨	١١٢٥٢	١٤٠	٨٦٨٥٠	١٤٨٦٥٠	٦١٨٥٠	الصناعات المعدنية
٧٣	١٥٤٢٤٦	٣٦	٥٦٧٥٤	١٣٣	٢٠٩٠٠٠	٣٦٥٠٤٤	١٥٦٠٤٤	المجموع

المصدر : إدارة الإحصائيات بكتابة الدولة للتخطيط الجزائر : ١٩٧٣ من ٦

د - الزيادة الهامة للصناعات الحديدية العهد :

أن باقي الفروع تمتاز بزيادة مرتفعة جداً على وجه العموم فالتنسيق المئوية تتراوح ما بين ١٠٩ (مواد البناء و ٤٣٣ (النفط والغاز) واستثنائياً ٨٨٢ في الصناعات المختلفة إلا أن عدد هذه الأخيرة ضئيل إذ أنه لا يتعدى ٥٠٠ في سنة ١٩٧٣. ٤٩٠٣ بالصبط : أما النسبة الأولى المذكورة (١٠٩) هي في الواقع قليلة وكان من الممكن أن تكون أعلى من ذلك لولا قلة المواد التي تلاحظ هنا وهناك ولكن بفضل تحقيق مصانع جديدة فقد تحسنت الأوضاع وارتفع بذلك الشغل في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ : ٥٥١٨ أي بنسبة ٣٥٪ في هذه المرة ونفس الملاحظة تتعلق بالفرع للتابع له وهو التصدير والأشغال العمومية الذي يحتل المرتبة الأولى إذ أنه يلاحظ بعض التحسن جديداً ارتفع الشغل فيه من ١٤٨٦٥٠ إلى ١٧٠٨٤٤ خلال السنتين الماضيتين أي بزيادة ٢٢١٩٦ .

أما الصناعات الأخرى والتي تشمل في الفروع الفنية النشأة ما تم تسجيله للارتفاعات الأولى و ١٠٨٪ للمعادن ٧٩٨٪ للحديد والصلب و ٤٣٣٪ للنفط والغاز (الجدول ٢) فقد بلغ الشغل في المبرح الأول ٣٧٢٢٥ في سنة ١٩٧٣ مقابل ١٨٨٥٩ في سنة ١٩٦٦ وفي سنة ١٩٧٥ ارتفع إلى ٤٧١٦٩ أي بزيادة ٢٠٩٤٤ في ظرف سنتين فقط وهذه الزيادة لتأكيد عن توسع الصناعة كما رأيناها و كما تدل غاية أيضاً الإحصائيات التالية وبخاصة المتعلقة بالحديد والصلب والطاقة فالأولى قد سجلت نفس الزيادة للمعادن من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ إذ أن الشغل قد ارتفع إلى ٢٤٢٨٤ في ١٩٧٥ مقابل ١٤٦٤٣ في سنة ١٩٧٣ (٧١٪) وتصبح زيادة سنتين تعادل زيادة السبع السنوات المتقدمة .

و أما زيادة الطاقة فلا مثيل لها ، فقد سجلت منذ إنشاء الفرع زيادة متواصلة بانتظام باستثناء سنة ١٩٧١ (أزداد فعل التأميم) و سريرة جدا في آن واحد إذ إنها سجلت ٣٣٦٦ (٤٨٪) شغلا جديدا أثناء المخطط الثلاثي ثم ٢٥٧٠٢ (٢٥٢٪) أثناء المخطط الرباعي الأول ثم ١٩٨٩٦ في مدة ١٩٧٣-١٩٧٥ (٥٥٪) أي تقريبا ضعف زيادة الحديد والصلب في نفس المدة ، وهذا التطور السريع يفسر كل المحجرات التي بكت في الدور الذي يجب أن يعبه هذا الفرع في التصنيع وخاصة وللأقتصاد الوطني عامة لاسيما أن الجزائر تحاول تصنيع النفط كل النشاطات المتعلقة به والحديد يتوسع تدريجيا ويزيد بالتالي في حيوية الصناعة (شكل ١٤ - ٢٣) الطاقة وبالإضافة إلى هذه النقاط العامة والخاصة يتوسع العمل وهناك ظاهرة أخرى لابد من بيانها أنها تبرهن على مبادئ السياسة العامة للتنمية وهي ظاهرة التوزيع الجغرافي للشغل .

الولايات	المقد في ١٩٦٩		المقد في ١٩٧٢		الزيادة في ١٩٦٩-١٩٧٢	
	المقد	%	المقد	%	المقد	%
العاصمة	١١٣ ٤٣٤	٤٣,٩	١٤١ ٩٦٤	٣٩,٦	٢٨ ٥٣٠	٢٥,١
غنايه	١٧ ١٦٤	٦,٩	٢٣ ٧٢٥	٦,٥٧	٦ ١٦١	٣,٥
الأوراس	٥ ١١٦	١,٩	١٠ ٦٠٦	٢,٩	٥ ٤٩٠	١٠,٧
قسنطينة	٢٠ ٢٧١	٧,٨	٢٥ ٠٧٦	٧	٤ ٩٠٥	٢٣
الأمنام	٤ ٦٥١	١,٧	٥ ٧٧٢	١,٦	١ ١٢١	٢٠
المدية	٢ ٤٦٧	٥,٩	١٠ ٠١٥	٢,٨	٧ ٥٤٣	٣١,٤
سنتانم	٥ ٣٦٩	٢,١	٧ ٥٧٣	٢,١	٢ ١٠٤	٢,٨
الواحات	١٢ ٢٠٧	٤,٩	٢١ ٥٢٢	٦,٠١	٩ ٧٢٥	٦,٨
وهران	٤٤ ٠٤٧	١٧,٦	٥٣ ٥٠٧	١٤,٨	٩ ٤٦٠	٢٠
سميدة	١ ٣٥٦	٥,٥	١ ٦٤٣	٤,٥	٢٨٧	٢٢
الساورة	٤ ٢٤٩	١,٦	٤ ٨٤٤	١,٤٤	٥٩٥	١٤,٠
سليط	٨ ١٠٦	٣,١	١٣ ١٥٥	٣,٧	٥ ١٤٤	١٢
تيارت	١ ٦٣٧	٥,٦	٢ ٠٦٩	٥,٥	٤٣٢	٢٧
تيزي وزو	٨ ٢٢٧	٣,١	٢٠ ٥٥٤	٥,٦	١١ ٨٢٦	١٤,٢
تلمسان	٨ ٧١٨	٣,٢	١٦ ٨٨٦	٤,٧	٨ ١٦٨	١٢
المجموع	٢٥٨ ١٢٠		٣٥٧ ٩١١		٩٩ ٧٩١	٣٨

ملاحظة : التجارة والخدمات والإمارات غير محسوبة .
المصدر : جيلول الاقتصاد الجزائري - ١٩٧٣ - ص ٨٦ .

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة (للشغل)

البيان هذه الظاهرة أن الباحث لا يستطيع أن يعتمد إلا على إحصائيات محدودة وهي إحصائيات ١٩٦٩ و ١٩٧٢ والخاصة بتوزيع القوى العاملة على مستوى الولايات حسب التقسيم القديم ، والجدول ٣ : بين ذلك ويبرر ظاهرتين والتجمع القوى للشغل في الولايات الأكثر تحضرا وزيادة النسبية في الولايات التي ظلت زراعية حتى هذه السنوات الماضية :

هناك أربع ولايات تضم وحدها ٧٦,٢ ٪ من نسبة الشغل في ١٩٦٩ مقابل ٦٧,٤ ٪ في ١٩٧٢ وهي ولايات العاصمة ، وهران وقسنطينة وعنابة وهي بالتالي المقاطعات التي توجد فيها المدن الرئيسية بالدولة وكل واحدة منها تمثل حسب الترتيب المذكور النسبة التالية ٤٣,٩ ٪ و ٧,٨ ٪ و ٦,٩ ٪ فهذا الوضع ناتج عن تجمع الصناعات والخدمات في المدن المشار إليه وخاصة بالعاصمة فمدينة الجزائر كانت ولا تزال إلى الآن العاصمة الاقتصادية وإن كانت هناك اتجاه إلى تحديد هذا الدور ، ولكن هناك بعض الاشارات لتبرير ذلك كما يبيته الانخفاض النسبي الذي حدث في مدة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ إذ إن النسبة بلغت ٣٩,٦٢ ٪ مقابل ٤٣,٩ ٪ ، في ١٩٤٢ في ١٩٦٩ وإن الزيادة التي حصلت في نفس المدة وهي ٢٨٥٣٠ (الجدول ٣) فهي نتيجة ظهور الصناعات لاقى العاصمة أو في ضواحيها بل في المدن المحاورة لها كالبليدة ووروية... ومثل هذه الملاحظة نلاحظها أيضا في الولايات الثلاثة المذكورة إذ أن في ولاية وهران الشغل الحديث ثم في أرزيو ، وبالنسبة لولاية عنابة فإنه حصل في مركب الحجار والمدن المحاورة لمقر الولاية كقلمة وسوق أهراس :

وأما الولايات الأخرى فلها لا تجمع إلا الثلث فقط من باقي الشغل في ١٩٧٢ مقابل الربع في ١٩٦٩ وهذه الزيادة تلاحظ خاصة في الولايات التالية في الترتيب (المدينة) إذ أن الشغل قد بلغ ١٠٠٢٠ عامل في ١٩٧٢ مقابل ٢٤٦٧ في ١٩٦٩ ، وفي ولاية الأوراس التي تضعف فيها الشغل فبلغ ١٠٦٠٦ في ١٩٧٢ مقابل ١١٦٥ في ١٩٦٩ وهناك زيادة عالية في ولاية سطيف (٦٢ ٪) تلمسان (٩٣ ٪) وتيزي وزو (١٤٤ ٪) فهذا التطور صبور للمجهودات المبذولة في تلك الأقاليم التي تميزت دائما بالزراعة ، فالنشاط الحارثي راجع إلى بداية التصنيع كما رأينا ذلك ، خاصة في إطار البرامج الخاصة بالولايات المحرومة كما بين ذلك بوضوح أمثلة المدينة والأوراس ، هنا ولو توفرت إحصائيات حديثة لأبرزنا ذلك :

وهكذا فإن الشغل قد توسع وتنوع وأصبح يحس تدريجيا الولايات الزراعية وأصبح بذلك يضم ويضم قسم لا بأس به من القوات الحية وخاصة الشباب المخطط والمتكون بالنسبة

لهؤلاء فإن البطالة غير موجودة حاليا ، فالتعليم والتكوين قد قضا اتفاق كانت بالأمس حلما وهي الآن حقيقة لكن بالنسبة للشباب التي لم تسمح له الظروف فإن الأوضاع لازالت صعبة وسيئة وخاصة في المناطق المحرومة و الأمر كذلك بالنسبة لحوالى نصف سكان المدن الذين يعملون قليلا وفي بعض الأحيان لا يعملون تماما (١) .

وعلى كل فإن للتوسع في الشغل نتائج وعلائف أخرى قدرتها بالأخص في المدن الكبيرة حيث أن القوة الشرائية قد تحسنت وارتفعت بصفة عموسة بالنسبة لفئات الفتيين والإطارات وبعض الأثنيات ولهذا نلاحظ علامات أخرى تتجلى في ظهور عادات جديدة كالأقامة في الحمامات المعدنية ، وفي الشواطىء صيفا وفي الجبال والوحدات أثناء العطلات القصيرة بالإضافة إلى استعمال الطائرة بمناسبة هذه التنقلات عرض القطار والحافلات (٢) .

ولكن هناك علامات أخرى سلبية بالنسبة لهذا التطور :

٢ - المشاكل العامة :

نظرا إلى الظروف العامة والحاجة التي يتواصل فيها إعادة بناء الاقتصاد الوطنى ونظرا أيضا إلى مياسة التقشف هناك نتائج سلبية ومشاكل يجب أن نحلها بكل موضوعية وأهمها أزمة السكن وعلم توضع بعض المواد الغذائية وما يترتب عن اختيار بعض مواقع الصناعات وكذلك توسع المدن نفسها في أماكن معينة .

(١) أزمة السكن

إن أزمة السكن أصبحت عامة عبر جميع المدن في هذه الأشهر الماضية . . وقد بلغت هذه الأزمة أشدها الآن بحيث أن أسعار الأيجارات ارتفعت وصارت مرهوبة بقيود مختلفة فهي تمثل عقبات لكل الذين يتخيم عليهم الأقامة في مدن مملعة محدودة من أجل العجل أو التعليم مثلا ، فقد اضطرب البعض في مثل هذه الظروف أن ينتجوا إلى الفنادق كما أن المنارك الموجودة أصبحت الآن تأوى عددا كبيرا من المواطنين بحيث أن المعدل العام لكل حجرة قد ارتفع على وجه العموم (حوالى ثلاث) :

(١) لكن هنا في ملاحظة جديدة تبين تضامى العمل إذ أن الودقات أصبحت تجلب عددا متزايدا من سكان الأرياف مما شاعها ذلك أيضا في القريش .

(٢) فلقد أرتفع عدد المسافرين جوا في ٦٧ و ٦٦ إلى ٢١٨٤٠٠٠ من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٣ .

(إحصائيات وزارة الأشغال العامة) .

و بما زاد في هذه الأزمة هي تلك العوامل التي ذكرنا بمناسبة عرض الصناعة وقد ذكرنا بعض العوامل كتخصيص المواد للبناء للورشات الصناعية والمدارس ، وقلة وسائل التعمير أيضا ، وعدم توفير الأراضي للسكان لتشييد المنازل ، وأما العامل الفعال هو من دون شك يرجع إلى السياسة الاقتصادية إذ أن السكن لم يخصص له إلا استثمارات محدودة .

ولكن نظرا إلى المشاكل المعقدة الناتجة عن هذه الأزمة فهناك مشروعات كثيرة أصبحت موهولة بالسكن وإذا تم تخطيط عام للسكن ، وقد اتخذت عدة قرارات في هذا المجال نذكر الأهم لاسيما وأن قوة انتاج مواد البناء متعززة من قريب عندما يتم إنشاء معامل الأسمنت والمواد الأخرى الضرورية فلقد أبرمت اتفاقيات مع شركات أجنبية لإنشاء أحياء للسكن في المدن الرئيسية كما أنه هناك اتفاقية أخرى تتعلق بإنشاء مركبا للبناء الاصطناعي في ولاية مسيلة قادرة انتاجه أربع شقات في اليوم بجانب اتفاقية أخرى ماثلة أبرمت مع المبر وذلك لاستعمال تقنيات خاصة من طراز حديث :

بتحقيق هذه المشروعات سيوفر السكن وسيحل تدريجيا الأزمة الحالية إذ أن التوقعات تشير إلى إنجاز ١٠٠٠٠٠ مسكن ابتداء من سنة ١٩٨٠ والتخطيط البعيد المدى يرمي إلى تحسين وتوفير السكن للمواطنين وذلك للقضاء على المخانات وشدة الأسوأ والمنازل القصديرية المأدورة في المدن حتى في الأرياف ولذا هناك مشروع يسمى بألف قرية هدفه إسكان الفلاحين في قرى جديدة تتوفر فيها شروط المعيشة الحسنة وتكون بالتالي العامل الفعال في الزيادة في الانتاج ، وقد شرع في تحقيق هذا المشروع ابتداء من سنة ١٩٧٣ وتم الآن تشييد نحو أربعين قرية قوية ، ويجب أن ينجز هذا المشروع في سنة ١٩٨٠ كما أن هذه القرى تتمدد وتعم كل الكفاف وسكان الأرياف لأنها الوسيلة المتبعة لتفتح طرق التقدم في الأرياف التي عادت مثلكل خاصة وان الانتاج الزراعي أصبح الآن غير قادر لتغطية على الوفاء بعض الحاجيات .

(ب) نقصان بعض المواد الغذائية :

وينصب تزويد المدن الرئيسية أثناء المواسم في مدة مملوذة من السنة ، فهناك مواد أساسية مواد أساسية من الخضروات والفواكه أصبحت غير كافية في الأسواق والأسباب كثيرة فمنها ما يرجع إلى زيادة الاستهلاك نظرا إلى ارتفاع القوة الشرائية من جهة وإلى زيادة سكان المدن

سكان المدن من جهة أخرى فإن ، نسبة الزيادة قد بلغت غالبا من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ سنويا بينما كانت زيادة الإنتاج الزراعي ضئيلة على وجه العموم لاسيا وأن تنظيم هياكل التسويق لا يرضى المنتجين إلى جانب بعض الصعوبات في توزيع كلفة الحفلات ووسائل تعبئة المنتجات. هذا وهناك أسباب أخرى تتمثل الآن في استيراد المواد الغذائية في الظروف الحالية التي تتميز بها الأسواق العالمية من قلة المواد وارتفاع الأسعار والضغط المختلفة .

ولذا فإن السنتات تركز على ضرورة العناية بالزراعة وتوعية السكان خاصة وأن تنمية القطاع الزراعي، تفرضه عدة عوامل منها تزايد السكان، ارتفاع الاستهلاك المدن وتحسين وتنوع التغذية ، وكذلك الصناعة نفسها أن القطاع في حاجة إلى تحويل الموارد والمنتجات الزراعي بينها هناك ردود فعل سلبية للصناعة أصبحت تلاحظ في الأرياف .

(ب) إتعمكسات الصناعة على الزراعة :

أن اختيارات مواقع المصانع أصبحت ضروريا الآن وذلك لعاملين أساسيين : الحفاظ على الأراضي الزراعية من جهة ، وصعوبة استصلاح أراض زراعية أخرى خاصة وأن الظروف الطبيعية تمثل مساحة المزروعات .

فإنشاء المصانع في أراضي خصبة لا ينافي وانمو الريفي لاسيا وأن الصناعة تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء الذي ربما يخصص للمزروعات وهذه الملاحظة العامة لا بد من اعتبارها في المستقبل ألا تحدث أخطاء في هذا الميدان ، وزيادة على ذلك فإن الصناعة في مثل هذه الظروف تستطيع أن تجذب إليها مستخدمين فنيين وذلك على حساب الزراعة نظراً إلى الفوارق الموجودة في الأسعار ، بالفعل فقد لوحظ انخفاض وقلة العاملين بالميدان الأوبعد ذهاب هؤلاء إلى المصانع كما يشاهد ذلك في سهول الشمال ، خاصة في متيجة وساحل عنابة وبالقرب من أرزيو (١) وهكذا أصبحت المزارع تعاني مشاكل وبائتالي فإن إنتاجها قد تندهور ولحل حد من هذا الوضع قامت السلطات بمبادرة تتمثل خاصة في التجربة التالية .

في بلدية الحجار التي أصبحت خالية تقريبا من مستفيدي الثورة الزراعية تمت عملية توزيع الأراضي على أشخاص جاؤوا من ولاية قالة وعددهم ٤٠٨ في المرحلة الأولى أدى في نهاية شهر أبريل ١٩٧٦ وينتظر عمليات أخرى من نوعها في باقي الأقاليم التي تسجل عجزا في اليد العاملة ولكن ككل. ذلك يتطلب توفير وسائل الاستقبال أي بناء القرى الزراعية وإلى جانب هذه العمليات فإن هناك تعليقات رئاسية ووزارية تنبع منمأ هاتأ استعمال الأراضي الزراعية

DI. Sari : Tlemcen : Croissance urbaine et environnement.

(١) النص المذكور أعلاه

G. Martin : La Mitidja, décolonisation et espace géographique.

المراجع المذكور أعلاه

R. Couderc et G. Désiré : Croissance urbaine et milieu rural. L'espace géographique, Paris t. IV, No. 2, 1975, pp. 17-30.

في أغراض غير زراعية ، فعلى الصناعات والمشاريع العمرانية والتعمير أن تتجنب دائماً الأراضي المختصة خاصة في الساحل والتل على وجه العموم :

وعلاوة على هذا المبدأ فإن المخططات الخاصة بمستقبل أهم المدن تأخذ بعين الاعتبار ما تقدم وذلك أن المدن الموجودة في الأراضي المسقية وبالقرب من البساتين والحدائق عليها أن تقتصر على النشاطات المتعلقة ببيتها ولا تجلب للصناعات الثقيلة التي تتطلب عدداً كبيراً من المستغلين وكل هذا يوضح أهمية تحضير استصلاح المجال وأهداف التنمية الإقليمية المخكمة .

وهكذا تتجلى لنتائج والمشاكل للمرحلة الأولى التي توصلت إليها إعادة بناء الاقتصاد الوطني فإن تنشيط القطاعات الرئيسية وخاصة الصناعة التي أعطيت لها الأولوية قد أوسعت الشغل عبر عدد كبير من المدن ، فالتصنيع له دور هام في تحسين معيشة المنتجين وترقيتهم فقد ارتفعت القوة الشرائية بصفة محسوسة بالنسبة للفنيين والإطارات والمسيرين وكذا التجار ويتجلى ذلك في الملاحظات التالية في نمو النقل الجوي وفي الإقبال المتزايد على المركبات السياحية سواء على الشاطئ أو في الواحات أو في المواقع المختصة .

وهناك ملاحظة خاصة تتعلق بفترة انخفاض بعض مواد التغذية الرئيسية ، فهذه الوضعية المختصة بأهم المدن لها عدة أوجه وأسباب فهي من جهة تأكيد لتزايد الاستهلاك ، وبالتالي تضاعف الحاجيات ، ومن جهة أخرى أنها ناتجة عن الفرق الموجودة بين الحاجيات والإنتاج وبالتالي ضرورة عن ضعف الإنتاج الزراعي ، ومثل هذه الظاهرة في الظروف الراهنة تشكل مشكلة صعبة وذلك أن هناك ضعف يصيب الزراعة بينما الصناعة في توسع ونشاط ولذا قد حان وقت الاهتمام بالريف ونهوضه كما تتيحه الجهود المتواصلة منذ ١٩٧٣ في إطار تطبيق الثورة الزراعية .

وبالإضافة إلى هذه الجهود التي يجب أن تستمر بكل عزيمة عالية أن نتعرض إلى موضوع آخر خاصته وأن وإنعكاساته تمس باقي الوطن والاقتصاد ، وهو دور ومستقبل العاصمة وإقليمها ، فلنعالج ذلك فيما بعد .

المورد الخاص للعاصمة :

أن مدينة الجزائر تحتل مكانة خاصة سواء بالنسبة لشبكة المدن أو بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة وأن زيادة السكان بها سريعة جداً بحيث أن عدد سكانها قد تضاعف أربع مرات خلال ١٥ سنة الماضية أي أنه ارتفع من نصف مليون نسمة قبيل ١٩٦٧ إلى ما يقرب من مليون نسمة (١٩٧٦) بينما يتوقع ضعف هذا العدد أو ما يزيد عنه في منتهى هذا القرن فقط فمثل هذا التزايد قد خلق وسيخلق أكثر من قبل مشاكل عريضة ومعقدة على مستوى المدينة .

نفسها وعلى الإقليم المطور لها لاسيما وأن هذا الأخير يمثل أهم مصدر للإنتاج الزراعى فى البلاد
ويزود العاصمة مباشرة .

ولذا توصلت دراسة عميقة حول هذه القضايا وتم أخيراً (١) وضع مخطط لتنمية
العاصمة وإقليمها ، نحاول أن يبرر أهم ما جاء فيه بعد ما أن تبين دور ومشاكل المدينة .

١ - دور العاصمة ومشاكلها :

أصبحت مدينة الجزائر تلعب دوراً هاماً ومتزايداً بعد ما أن اختيرت نهائياً عاصمة للدولة
وحينما طارت مقر عدة مصالح ومؤسسات جليلة وخاصة وأنها تستقبل بدون إنقطاع
السكان من مناطق مختلفة زيادة عن صعوبة استصلاح موقعها الجغرافى .

(٢) وظائف المدينة :

وغالفت المدينة عامة وخاصة وهى تتوسع بصفة محسوسة خلال هذه السنوات أثر مواصلة
تطبيق مخططات التنمية ، وهذا الدور الهام يرجع إلى عاملين فعالين ، إلى الموقع الجغرافى
للمدينة من جهة ، وإلى الاختيار السياسى من جهة أخرى .

الموقع الجغرافى عميزات بارزة لأمثل لما فى باقى الوطن بالنسبة للمدن الأخرى بحيث
أن مدينة الجزائر تقع فى وسط الساسل بالقرب من السهل الخصب والأكثر إنتاجاً فى القطع
الزراعى وحتى الصحاى ، فضلاً عن توفر شروط أخرى من بينها كثرة المياه ومهولة
الانقباضات مع الأفاليم ، وكثافة السكان وبفضل هذه العوامل نشأت الوظائف التالية وقرضت
نفسها .

إن الوظيفة الاقتصادية تتمثل فى التجارة والصناعة فوجود الميناء يفسر دور المدينة التى
تلعبه فى المبادرات والوردات خاصة وأن هذا الميناء ظل إلى آخر مدة الاحتلال يمثل المرتبة
الأولى وقد حافظ على هذا الدور إلى الآن إذا ما استثنى دور التصدير النفط والغاز بانوائى
الثلاثة الحديثة أى بحاية وسكككدة وأرزيو وبالفعل فإن ميناء العاصمة لازال يشرف على أهم
الصافرات وأوارداث (٢) :

(١) يشرف على هذه الدراسات اللجنة الدائمة للدراسات الخاصة بتناحية الجزائر وتنظيمها وتنميتها
والمشكلة بموجب المرسوم رقم ٦٨ - ٦٢٥ المؤرخ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ .
(٢) إلا أنه يلاحظ منذ سنة ١٩٧٠ استقرار نتيجة ارتفاع النشاط بالموانئ الأخرى وذلك لخفض الضغط
على العاصمة (٢٠٤ م ط فى سنة ١٩٧٠ و ٤٦٦ م ط فى سنة ١٩٧١ ثم ٤٥٠ م ط بعد ذلك)

فبالرغم من انخفاض الصادرات الرئيسية للمنتجات الزراعية (٤٠٠.٠٠٠ لتر من الحمض و ٣٥٠.٠٠٠ طن من الحولمض) يلاحظ زيادة في الواردات إذ أن الميناء يتردد المدينة وقسم كبير من البلد من المواد الغذائية ، و مواد للصناعة الموجودة بالعاصمة وضواحيها وبخاصة خلال هذه الساعات الماضية والتجهيزات المختلفة في إنبار تصنيع البلاد وتجهيزها في مختلف الميادين . (١)

فهذه الحركات كانت ولا تزال العامل القوي في إنشاء وتوسع الصناعات ، فيعد ظهور وحدات بالقرب من الميناء ثم في بعض الأحيان كالخراش ووادر الأسمر أحدث منطقة جديدة للصناعة في أواخر مدة الاحتلال وذلك خارج المدينة بين روية ورغاية وبسبب اختيار هذه المنطقة هي تحديد تواجد السكان على المدينة وخلق منطقة صناعية مستقلة بذاتها حتى تنمو خارج المدينة إلا أن هذه الغاية ما حققت بل عززت علاقة المنطقة بالميناء . وبالسكان إذ أن معظم المستعملين جاؤوا من المدينة لإخراجها .

وعلى كل هناك وظائف أخرى للمدينة وهي كالوظائف التي تخص المدن الرئيسية أي تركز الخدمات العالية بها كالتمتع العالي وهذا منذ نهاية القرن التاسع عشر فضلا عن توسعه وتنوعه بعد الاستقلال كما رأينا قبل ذلك وزيادة على ذلك كانت ولا تزال هذه المدينة تضم جماعات لها قدرة شرائية عالية . وبالتالي تكون سوقا هاما فلا بد إذن من منتجات متنوعة ورفيعة كالحياكة الأنيقة وغير ذلك .

وبالإضافة إلى هذه العوامل ظهر ونحسب عامل آخر أثر الإعلان عن استقلال وهو اختيار المدينة عاصمة البلد ولم يتم اختيار آخر بالرغم من إنشاء يومرداس ، ذلك إلى الإداري الذي أشأ مستجيلا ابتداء من سنة ١٩٦١ لحاجة السلطة الإدارية والسياسية وعلى كل فإن الاختيار السياسي فتح آفاق جديدة هامة فاستقرت بالعمارات الرئيسية الوزارات والمصالح التابعة لها ثم فتحت عدة سفارات في البينايات الفخمة والموجودة غالبا بضواحي المدينة خاصة حتى الأبنية وحاضرة .

وبما أن العاصمة أصبحت تنظم بانتظام لقاءات عالمية وعدة مؤتمرات تعالج فيها المشاكل السياسية والاقتصادية استوجب بناء وتحضير منشآت خاصة تمثلت في بناء قصر الأمم وهو يبعد نحو عشرين كيلر مترا غرب المدينة بالإضافة إلى تشييد مؤسسات أخرى كزل بورداس وخاصة أتمام المركبات السياحية على طول الساحل الغربي فتوسع النقل الجوي والبري وتوسع النشاط في المدينة بصفة متزايدة ومدعشة خلال هذه الأشهر الماضية ونظرا إلى هذه الحركات وتزايد السكان .

(١) لمزيد من الايضاحات راجع :

G. Mutin : La Mitidja : Espace décolonisation et espace géographique. Alger 1974.

(ب) المشاكل :

لقد تعددت المشاكل وتنوعت وازدادت تعقيداً وذلك أن المدينة ماكانت مستعدة للقيام بهذه الأدوار الهامة من جهة ولاعداد ما يحتاج من وسائل ضخمة بينما استصلاح الموقع الجغرافي صعب جداً فضلاً عن الحفاظ عن الأراضي الخصبة المحاورة لها والموجودة على الساحل القريب وقى السهل .

أن إمكانيات المدينة لاتسمح باستقبال أكثر من نصف مليون نسمة وبعد الاستقلال " صارت تأوى فجأة ما يقرب من مليون نسمة حسب إحصائيات ١٩٦٦ ثم ما يقرب ضعف هذا العدد (١٩٧٦) بينما لم يتم بناء إلا أعداد قليل من العمارات ، وشبكة المواصلات لم تتجر إلا قليلا ومثل هذه الملاحظة تتعلق بالعلاج لاسيا وأن هذا الأخير أصبح مجاناً منذ سنة ١٩٧٤ :

وهكذا نترك أهم المشاكل فائزة السكن أصبحت عامة وشفقة جنا وكذلك المرور إذ أن المواطنين يضيعون يوماً وفتاً ثمينا ، وكذلك توزيع وتسويق الخضار والمواد الأخرى . ، يفرض إلى مشاكل معقدة وإن كانت هناك محاولات للتخفيف لكن مثل هذه المشاكل تحتاج دراسة وتفكيراً عميقاً وذلك لا بالنسبة للحاضر أو المستقبل القريب فحسب بل للمستقبل البعيد الأمد ، زيادة على هدف معين خاص بالظروف والوقائع الوطنية ، فكان من السهل توفير البناء مثلا وحل بواسطة ذلك أزمة السكن ولو مؤقتاً ولكن توفر السكن بالعاصمة يخلف اختلافات حريصة وهي هجرة السكان إلى العاصمة والتأثير على الزراعة وبعض المدن إذ أن هذه الأخيرة تبقى بدون إطارات كما أن الأرياف تبقى بدون يد عاملة وبدون فنيين ، ومن أجل هذا لم يسمح للسكان بالقيام بالبناء وحتى إنشاء المعامل الصغيرة على وجه العموم .

٢ - مخطط تنمية العاصمة :

لقد استمرت الدراسات أكثر من ستة سنوات وتوجت أخيراً بعرض مخطط الجمهـور في بداية سنة ١٩٧٦ (١) :

وأهداف هذه الدراسات والتحليلات المختلفة هي اعداد نموذج محكم للتنمية التي تنامي والمصالح الإقليمية والوطنية وكذا التوصل إلى أحسن استصلاح في خدمة الجاهـير وللمحافظة على البيئة ، وكل هذه الأهداف تراعى في النهاية التوازن الاقليمي وهو من أهم مبادئ السياسة للوطن ، خاصة وأن الزيادة الديموغرافية بالعاصمة وإقليمها مرتفعة جداً .

(١) أهم المراجع : مجلة الممران والتخطيط في الجزائر - الجزائر - نوفمبر ١٩٧٧ - لعدد الاول

Journées d'information sur le plan d'orientation générale de développement et d'aménagement de l'agglomération d'Alger. Alger, Février 1976.

L'aménagement du territoire et l'avant-projet de la Charte Nationale, Urbanisme et Planification en Algérie, Alger 1976, supplément au No. 3.

(١) النتائج :

نماشياً بهذه المبادئ وحقاً على الزراعة بالساحل ومهل متيجة واعتباراً بزيادة السكان السريعة حدد سكان العاصمة وإقليمها في منتهى القرن ٦٠ مليون نسمة ويكون وأغلبهم في المدن (٥,٧) من بينهم ما يقرب من ٣ ملايين في العاصمة والباقي في سلسلة من مدن تمثل حزمة مدن متوسطة تراوح سكانها من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة (البلدية) بالإضافة إلى مدن صغيرة يبلغ عدد سكان كل منها حوالي ٢٠,٠٠٠ وينحصر دور هذه الأخيرة في الإشراف على الزراعة وتحويل المنتجات وتوزيعها إما دور الحزامه فهو التصنيع والتنظيم على وجه العموم :

فعل هذه المعطيات الرئيسية تعتمد كل العمليات المتوقعة التي يجب أن تمهد انطرق لتحقيق الأهداف التالية أي تلبية حاجيات السكان ومن أهمها نشر إلى تميم الشغل بالنسبة للقرى العاملة ، والتعليم والتكوين بالنسبة للأطفال والشباب ، والثقافة والتسليية بالنسبة للعدد الأكبر من السكان :

المهدف الأول أي التشغيل أنه يتوقع تميمه على مستوى الذكور أثناء مدة ١٩٨٠-١٩٨٥ وعلى مستوى الإناث بعد هذه المدة ولذلك يجب أن يكون التضاعف ٤,٥ بالنسبة للرجال أثناء مدة ١٩٧٥ ٢٠٠٠ و٩ مرات بالنسبة للإناث في نفس المدة وتكون نسبة الشغل كما يلي :

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الباقي
١٩٧٠	٣٢,٧٢	٢٠,٥٨	٤٧
٢٠٠٠	٦,٢	٣١,١	٦٢,٧

وهكذا تتجلى أهمية الخلفيات في المستقبل بينما الصناعة تحتل المرتبة الثانية وذلك أن العاصمة وإقليمها تتمتعان من استقبال كل الفروع الثقيلة وخاصة الملوثة والتي تحتاج عدداً ضخماً من المستغلين ، وبما أن الزراعة ستكون متطورة جداً فإن الإنتاج لا يحتاج إلى عدد كبير ولهذا سوف تحتفظ بعدد قليل من السكان يقدر بحوالي ٦٢ ٪ من المجموع .

هنا ونظراً إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة تدريجياً في المستقبل لا بد من توفير شروط أخرى خاصة التي تتعلق بوسائل التسلية ، وحفظ الصحة ، بالوقاية من الأمراض والعدوى الكبرى بالطفولة ونموها في أحسن الظروف ، فإن هذه المعطيات والأهداف الأخرى عامة أو خاصة كانت الأساس لتصميم المخطط .

(ج) الخطط الرئيسية للمخطط :

إن المخطط يحرى عدة نقاط كتوضيح وتثنية المنطقة العمرانية للعاصمة وباختصار يمكن أن تقسم المدن إلى قسمين ، قسم خاص بالمنطقة الموجودة حالياً أي المدينة في حدودها الحاضرة ، وقسم خاص بالمنطقة التي سوف نشيد وتضاف إلى السابقة وتصبح العاصمة الجديدة ولعلنا نلحظ المتغير منها .

أ) فالعمليات المتعلقة بما هو موجود تلتخص فيما يلي الهدف منها على وجه العموم هو اقتراب مكان الشغل بالسكن وتحسين ظروف الحياة اليومية ويتحقق هذا شيئاً فشيئاً حسب التنظيم التالي ، فيباد النظر من جديد إلى إعادة توزيع الشغل والخدمات حسب توزيع السكان أجمع وتوفر الشغل والخدمات للمنطقة لكل مجموعة معينة من السكان بالقرب من سكنهم حتى يتحسب التنقل بما يترتب عن ذلك ، وكيف يتحقق ذلك ؟

أ) شغل مستوى المجموعة الصغيرة وعددها يتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ نسمة يجب توفير كل التجهيزات الضرورية للحياة اليومية كرياض الأطفال ، المدارس الابتدائية ، دكاكين المدينة وغير ذلك كما أنه يتحتم داخل هذه المجموعة المشى قديماً إذ أن المسافات لا تزيد على ٣٥٠٠ م .

أما المجموعة التي تأتي بعد للمنطقة فهي « الحى » وعددها سكانها يتراوح من ٢٥٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ويتحيز زيادة على ما تقدم على التجهيزات الكبيرة وخاصة المدارس للتعليم المتوسط والمدارس الثانوية ، والمباني الرياضية والسليبية الجماعية ، وبعض المصالح العامة كقصر البلدية ، ومصاحبة التريدين . . . وكذلك الأسواق الكبيرة والوحدات الصناعية الصغيرة ، وما أن المسافات اليومية بين السكن ومكان الشغل لا تزيد على ١٠٠٠ م عامة فإنه يستحسن البنى ، وأما الاتصالات يباقي المدينة تكون صلة بعد إعادة تنظيم شبكة الطرقات وتعميم استعمال التقنيات الجماعية .

ب) والمستوى الثالث مثل مجموعة الأحياء وعددها سكانها يتراوح من ١٥٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة حسب الإمكانيات المادية وتتميز هذه المجموعات بالتجهيزات الكبيرة

المسح وحي بالتالي تشكل شبه مدينة مستقلة، لهذا إذا تتوفر فيها كل ما يحتاج إليه السكان، بما في ذلك الخدمات العامة، وما يسمى بالقطاع الأخضر أي: كل ما يزيد ويقوى في استعمال المرافق هذا ويراعى دائماً إلى مسألة التقليل فلا بد أن يكون سهلاً وخفيفاً بالنسبة للتقليل لأسباب ما دخلت المدينة تزيين غطفت المهورات:

وبالإضافة إلى التنظيم العام هناك عمليات خاصة تدعى التزيين منها إنشاء الحديقة العامة وتزيين حي القصبة .

العملية الأولى قد تتمتع فيها أخيراً وهي تمثل في تخصيص مساحة كبيرة تقدر بـ 400 هـ وتقع في الحبوب الغربي بين أخياء بن عكثون والثلثون ودرارية ، فتمتد بأشجار متنوعة ونباتات أخرى مع تزيين بعض أصناف الحيوانات ، كما أنه تخصص بعض الإمكانات لتقليل الزوار وكل ما يحتاجون إليه أثناء الإقامة بالحديقة وبعبارة أوضح فإن هذا الفضاء الأخضر للخاصة ضروري يلتجئ إليه كل من يسعى في الربيع والمبوء بعد الأعمال الشاقة خلال الأسبوع أو بعد الأسابيع بالنسبة لبعض ، وهذه الحديقة تكون مفتوحة للجميع صفراً وكباراً .

أما بوناهج تزيين وتجديد القصبة، فإنه أيضاً يغطي بالعمام بالغ في شتى المستويات نظراً إلى حوزة هذه الحي قليلاً وحديقاً، إلا أن مثل المدينة القديمة ولا يزال إلى يستعمل على عملات قديمة يوجع، يتلها، غالباً إلى العهد العثماني من أشهرها نذكر المساجد، وقصور للبلديات، والقبائل، وأما الهندسة المعمارية فلها طابع خاص، لفتت نظر كبار المهتمين بالمحاربين (١٠) إلى انسجامه مع الموقع الجغرافي والموائل الطبيعية .

وأما الدور الحديث لهذا الحي، فإنه يمثل في المقاومة التي عمت فيه أثناء الحرب التحريرية وخاصة سنة ١٩٥٦ إذ أنه شنت عدة معارك فيه وحصرته من طرف جيوش الاحتلال فسطعت عدة حمرات واستشهد فيه عدد كبير من المقاومين وبعض المستثمرين من جملتهم الشهيدة حسية بن بوعلى التي رفضت الاستسلام مع طفل صغير قام بأدوار داخل شبكة سرية .

(١) أهم المراجع : مجلة الممران والتخطيط في الجزائر - الجزائر - نوفمبر ١٩٧٤ - العدد الأول .
Journée d'information - utile plan d'occupation régionale de développement et d'aménagement de l'agglomération d'Alger. Alger, Février 1976.
L'aménagement du territoire et l'avant-projet de la Charte Nationale, Urbanisme et Planification en Algérie, Alger 1976, supplément au No. ١٩.

ولهذا كان من الواجب الحفاظ على هذا الحى وتحتم ترميمه وكل المساحى تهدف إلى إبراز هذه الأدوار المختلفة وذلك بالقيام بالعمليات الفنية كما كان الأمر بالمدن التاريخية بأوروبا وخاصة ببلونيا مثلا ، وقد تم أخيرا جلاء السكان من قصر البدار وشرع فى ترميم المبى بينما ينتظر ترميم العملية فى المستقبل القريب ريثما تتوفر وسائل استقبال السكان المقيمين بالحى وبالضبط بالمعمرات التى تحتاج إلى الإصلاح بصفة مستعجلة (١).

أما تشييد المنطقة التى تضاف إلى ما تقدم فلها فتح فى شرق المدينة أى فى الساحل المهل الاستصلاح ، والمخطط يتضمن إنشاء ماسى بالأحياء الثلاثة : الحى الحكومى ، والحى الدبلوماسى ، والحى الاقتصادى ، فالأول يكون فى بلدية برج الكفان (٢) فى المكان الذى يديح رأس سوتا ويشمل المباني الوزارية والتجهيزات والإقامات للرئاسة والوزراء وبيات السيادة (القصر الرئاسى مقر الحزب ومقر المجلس الوطنى) وفى وسط هذه المباني يرتفع حاليا تمثال الثورة فى ساحة الثورة .

وعلى شرق وادى الحراش بالمكان المبحر « بادي الصنوبر » ينجز الحى الثانى الخاص بالمشنن الاقتصادية ويتضمن أربعة أقسام من التجهيزات ١٧ مقر للشركات والوطنية ومباني للتجهيزات المتعلقة بصفة مباشرة بمقر الشركات الوطنية والتجهيزات العامة والفنية .

وأما الحى الدبلوماسى فيشيد شرق الحى الحكومى ويخصص للسفارات المعتمدة بالبلد وكل ما يحتاج إليه من تجهيزات ، فعدد السفارات الموقع عليه يبلغ ١٠٠ وسلسلة من السكن لاستقبال حوالى ٣٥٠ شخص ونادى لتنظيم الاستقبالات والمحاضرات والنشاط الثقافي ، بالإضافة إلى نادى للرياضة يتألف من حمام سباحة وعدة ملاعب لختلف الرياضات ، ومكبدك ، مجموعة تجارية ، ومركز صحى ومفارس وغير ذلك .

وهكذا تتجلى الوظيفة الرئيسية لكل حى ونظراً إلى مواقعها الجغرافية ومبانيها المتكاملة فى كل حى فإن المدينة الحاضرة لم ينقص فيها الضغط الموجود فيه الآن وتلك هى الغاية من هذا التخطيط وخاصة وأن هذه الأحياء تبقى مع اتصال مباشر ومستمر إما مع الداخل أى بالوطن وإما مع الخارج وذلك بواسطة الميناء الحوى ولذلك هناك مشروع لتوسيعه .

وتكمن نتائج هذا المخطط العام بتوقف على التطبيق والمراقبة والتنسيق فى العمليات واحترام

Sidi Boumédienne : A propos de la rénovation de la Gâlieba d'Alger. Revue urbanisme et planification en Algérie. Alger, 1974, No. 1, pp. 23-27.

(١)

(٢) - أوردقم ٤٠ - ٧٢ مؤرخ فى ٢٥ جادى الثانية عام ١٣٩٣ يتضمن إنشاء المنطقة السكنية « الحى الدبلوماسى » الجريدة الرسمية عدد ٣٠ يوليو ١٩٧٣ .

أوردقم ٤٧ - ٧٢ مؤرخ فى ٢٥ جادى الثانية عام ١٣٩٣ يتعلق بمشروع الحى الحكومى « الجريدة الرسمية

عدد ٣٣٩٣ - ٣ أغسطس ١٩٧٣ .

أوردقم ٤٢ - ٧٢ مؤرخ فى جادى الثانية ١٣٩٣ يتضمن مشروع تهيئة هى الشؤون الاقتصادية .

المواقيد خاصة كما أنها تتوقف في الآخر على ما يجري في الأقاليم المحاذرة بأقليم العاصمة وذلك إن استصلاح الحال واستقرار السكان حيناً. ولولا ذلك لاستمرت الحركات الهجرية نحو العاصمة. ولهذا الوضع تأثير سلبي.

أهمية الجوائز أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني إذ أنها تشرف مباشرة على القطاعات الحيوية وذلك بواسطة الميناء ومقر الشركات الوطنية بجانب وجود مراكز التقارير للمباشرة على سير الاقتصاد الوطني أى وجود الوزارات ومقر الحكومة نفسها.

ونظراً إلى هذا العامل التفاعل بعدما أصبحت نهائياً عاصمة الدولة الفنية فإن وظائفها العامة والخاصة قد تعززت ولا زالت تتوسع بحيث أن تجهيزاتها أصبحت محدودة جداً. كما تعتبر عنه الأزمات المتعلقة بالسكن والنقل والبرور وصعوبة تزويد السكان بالمواد الغذائية الخ...

وسمياً لحل هذه المشاكل قدمت دراسات لاعداد مخطط محكم يوصي بإعادة تنظيم المدينة وإنشاء ثلاثة أحياء تمكن العاصمة من القيام بالدور العام المنتظر منها وعلى ذلك يتوقف التوازن الإقليمي أساس كل تنمية.

الخلاصة

أن التحضر بالحزب اترقدم جداً بحيث يرجع ظهوره إلى تأسيس أول دولة عرفها المغرب أى دولة نومانيا كما يشهد عن ذلك إشعاع ونمو سرياً خاصة.

ومع مرور الزمن وتأسيس الدول توسعت شبكة المدن وخاصة العواصم التي كثيراً ما شيدت في مواقع جغرافية ممتازة دجبت النشاط الاقتصادي إلا أنها توصلت بفضل ذلك إلى أن تنال حظها من تجارة ذهب الحنوب كما أنها توصلت أيضاً إلى ربط علاقات مع عدد من البلدان القريبة أو البعيدة كما عبرت عن ذلك أمثلة تيارات والقلعة وبجاية، ومن العوامل الفعالة للتحضر بجزر ذكر دور الحضارة الإسلامية التي رفعت مكانة المدن وأضافت لها محتوى جليداً بالنسبة لتجاريها إذ أن المدينة صارت بفضل وجود المساجد الرابطة بين المسلمين والسلطة وكذلك مركز الثقافة وإشعاع التعاليم الإسلامية، وكذلك السيل نحو التعريب التدرجي.

ولهذا هناك فوارق كبيرة بين دور المدن أثناء العهد الإسلامي وما سبق هذا العهد وما تلاه فتوسع المدن خلال الاحتلال الروماني والفرنسي كان يهدف إلى وجود السلطة الحاكمة وإيقاظها

في البلد مع إبراز قواها المادية والمعنوية وتبذلها لخدمة مصالح السكان وتجمعهم ولكن سرعان ما انتقلت
العواقل كما بينته بوضوح تكاثر الثورات قلعاً وحلماً وأثناء الغارات على ما يحصل وجرد
الخارج وما يعتمد عليه ، خاصة وأن المدن كانت في منتصف نهاية العهد الماضي مأوى
للمهاجرين سكان الأرياف الذين طردوا من قطع أراضيهم الصغيرة ، فتجمعوا
بالمنازل القصديرية في المدن الكبيرة قبل أن يقترب قسم منهم في النهاية . ففى هذه الظروف
نشأت وترعرعت الحركة الوطنية ثم المقاومة والكفاح المسلح الذي فرض حتماً حتى تقرير
المصير بعد حرب طويلة وعنيفة خلقت أضراراً جسيمة عبر البلد والمدن الرئيسية ولهذا كان
من الضروري إعادة البناء على أنس منبتة فتم الاختيار على أحسن الظروف للوصول إلى ذلك ،
فأعطيت الأولوية للتصنيع الشامل والحركة للتنمية بالإضافة إلى الديمقراطية والتعميم
الفكرين ، ومثل هذه الاختيارات تنفذ في المدن وتزاد في حركتها .

وهكذا برزت الآن مراكز صناعية حيوية تتوسع بانتظام كما هو الأمر حالياً بالحجاز
وسكيكدة وأرزنيو . بينما يهدف التخطيط القريب المتوسط المدى إلى ظهور تغييرات هامة
وإثباتية جغرافية في مشيخ بعض المدن الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء مدن جديدة
وأقطاب التنمية للقضاء على الفوارق الإقليمية ، ولكن هذا التطور السريع يحتاج أكثر مما مضى
إلى العناية بالزراعة ونموها ، وخاصة الحفاظ على الأراضي الخصبة ومياهها كما أنه يجب
السهر على تقليل هجرة السكان من الأرياف وذلك أن التقلات تطرح دائماً مشاكل متعددة
ومعقدة على مختلف المستويات ولا سيما المدن الرئيسية فمن أجل تجنب ذلك تم اعتماد مخطط
إعادة تنظيم وتنمية منطقة العاصمة وإقليمها ، ومثل هذا المخطط يجب أن يعمم في المستقبل .

وهكذا تمتاز الآن مدن الجزائر مرحلة حاسمة - مرحلة التصنيع ، وتربية الجيل الصاعد
تؤهلنا إلى المرحلة المقبلة أي التنمية ، تلك الغاية التي تسعى إليها الشعوب المحبة للسلام .

الفصل الخامس عشر

التحضر في المملكة المغربية :

تمهيد :

تعرض المغرب سبب ظروفه الطبيعية ، التي قسمته إلى شطرين الشرقي بحروم والغربي يمتلك كل مقومات الحياة والتطور ، تعرض لحركة سريعة من النمو الحضري ، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات التي تقف حائلا ، دون تطور اقتصاديات البلاد ككل بالشكل الذي يحقق أهداف خطط وبرامج التنمية :

ومن هذه المشكلات نذكر على سبيل المثال انتشار الأحياء الفقيرة داخل المدن الكبرى بسبب زيادة الضغط السكاني عليها ، ولهذا بالطبع آثاره الاجتماعية السيئة ، كذلك أدت هجرة السكان في الأعمار الشابة للمدن إلى ارتفاع نسبة البطالة بينهم حيث أن أغلب المهاجرين تنقصهم الخبرة والتدريب على الوظائف التي يمكن أن يمارسوها ، في تلك المناطق الحضرية ، ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة صغار السن في المناطق الريفية التي تعتمد فيها تقريبا الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية التي تساعد في بناء أجيال جديدة قادرة على تحمل المسؤولية :

ولفرا لهذا التحول الحضري السريع في المغرب فإن الحكومة الآن تتخذ العديد من الإجراءات التي تخفف حدة عدم التساوي بين شطري المغرب عن طريق إعطاء أولويات الاستثمار للمدن الداخلية حتى يخفف التركيز السكاني على المدن الساحلية في الشطر الغربي :

والدراسة الحالية هي محاولة لإعطاء صورة واضحة عن التحضر في المغرب :

• أمد هذه الدراسة السيد / سني سيد أبو سعدة - قسم البحوث بمجال تعليم الأسرة والسكان - القاهرة .

ونظرا لعدم توافر البيانات الدقيقة التي تساعد على استخراج بعض المقاييس المستخدمة في الدراسة فسيتم الاعتماد على بيانات التعدادين الأجنبيين اللذين أجريا في عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ مع الرجوع لبيانات فترات سابقة كلما أمكن ذلك .

وتتضمن الدراسة أربعة أقسام هي :

(أ) تحديد المفاهيم :

- ١ - الحضرة والتحضر .
- ٢ - مستوى ودرجة التحضر .
- ٣ - نمط التحضر والنمو الحضري .

(ب) العوامل الأساسية للتحضر :

- ١ - عوامل تاريخية .
- ٢ - عوامل جغرافية .
- ٣ - عوامل عمرانية .

(ج) التحضر والنمو السكاني :

- ١ - نمو وإعادة توزيع السكان .
- ٢ - الهجرة الداخلية .
- ٣ - الهجرة من الريف للحضر .
- ٤ - الهجرة بين المدن الكبرى .
- ٥ - الخصائص النوعية والعمرية للمهاجر من .

(د) وظائف المدن الكبرى :

- ١ - المنار البيضاء .
- ٢ - الرباط وسلا .
- ٣ - مراكش .
- ٤ - فاس .

تحديد المفاهيم

١ - الحضرية والتحضر :

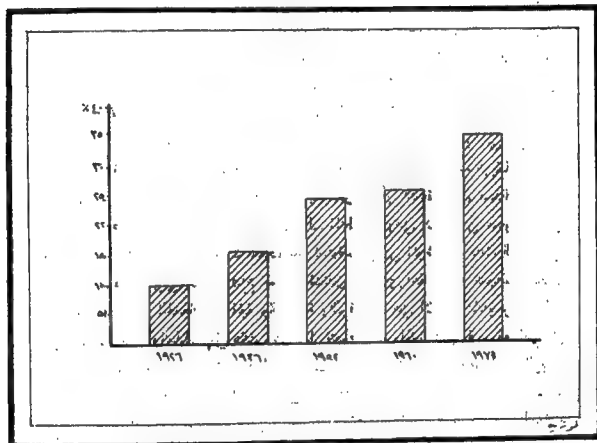
من المتفق عليه علمياً أن هناك فرق بين ما يسمى بالحضرية وبين التحضر ، فبينما يعنى (Urbanism) (أسلوب أو نمط الحياة) نجد أن التحضر (Urbanization) يعنى التركز السكاني . والاختلاف بينهما كبير لأن الأسلوب أو النمط أمر متعلق بالسلوك اليومي في حين أن التركز هو نتيجة قرار شخصي بالانتقال أو التحرك من منطقة إلى أخرى : وإذا تكلمنا عن المجتمعات فإن الحضرية تعنى سلوك عام متفق عليه يتناسب ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ذاته ، في حين نقصد بالتحضر نسبة التركز السكاني داخل المجتمع . وعموماً فإن دراسة الحضرية تعتبر من أعقد الأمور لأن السلوك مسألة نسبية وما يمكن أن يتعارف عليه كسلوك حضري في بلد ما قد لا ينطبق على بلد آخر أو حتى على نفس البلد في فترة زمنية تالية . بيد أن هناك ارتباطاً ملحوظاً بين الحضرية - الريفية ومتصل التحضر - الريف ، فكلما ازدادت درجة التركز أو التحضر في منطقة ما كان ذلك دليلاً على ارتفاع المستوى الحضري لتلك المنطقة . وعلى الرغم من صعوبة قياس الحضرية في مجتمع ما فقد جرت العادة على استخدام بعض المؤشرات ذات التأثير على السلوك الفردي اليومي مثل ارتفاع نسبة المشتغلين بغير الزراعة وعدم التجانس المهني بينهم ومدى توافر الخدمات الثقافية والتعليمية والترفيهية . على أن هذه المقاييس لا يمكن الوثوق بها تماماً والدليل على ذلك هو ما تتعرض له المدن الكبيرة - العواصم على وجه الخصوص - من زيادة هائلة في التركيز السكاني بواسطة أفراد قدموا من أعمق الريف ليعيشوا في هذه المدن لكسب لقمة العيش دون أدنى محاولة للتكيف مع حياة المدينة ، ومعنى آخر فإن هناك نسبة كبيرة من سكان المدن يشتغلون بالصناعة ويتمتعون بالخدمات المتاحة التي لا تتوفر في الريف وبالرغم من ذلك يظل سلوكهم مطابقاً لسلوك أهل الريف من أجل ذلك سوف تقتصر هذه الدراسة على التحضر كعملية تراجمية .

ونخصب التعريف إلى الأوزان بالتميزات الرسمية للمغرب يعتبر حضراً كل الأشخاص الإدارية والمناطق التي لها مجالس بلدية بالإضافة إلى بعض المدن أو المراكز الأخرى التي اعتبرت حضر لتوافر بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت معروفة إدارة الإحصاء :

وطبقا لهذا التعريف تم حساب بعض مؤشرات التحضر في المغرب نستعرضها في الجزء التالي من هذا القسم :

٢ - مستوى ودرجة التحضر :

إن أبسط المقاييس استخداما لمستوى التحضر هو نسبة السكان القاطنين بالمناطق الحضرية إلى مجملة السكان في البلاد . والمشاهد في المغرب أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع المستمر خلال الخمسين عاما الأخيرة وذلك كما يتضح من الشكل التالي (١٥ - ١٠)



شكل ١٥ - ١ : مستويات التحضر في المغرب بين عامي ١٩٦٦ ، ١٩٧٦

ويتبين من الشكل أن مستوى التحضر بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ لم يتغير بل درجة ملحوظة يرجع ذلك إلى استقلال المغرب في عام ١٩٥٦ الذي صاحبه خروج أعداد ضخمة من الأجانب وخاصة الفرنسيين واليهود وهم في الغالب من سكان الحضر . وعلى الرغم من ذلك فإن عملية التركيز السكاني في المدن الناجمة عن هجرة الريفيين فاقت أعداد هجرة الأجانب

تخرج البلاد حتى أن مستوى التحضر في عام ١٩٦٠ لم ينخفض عن الموضح لعام ١٩٥٢ وذلك بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية وخاصة في المناطق الريفية لتقص الأملاك اللازمة للاستثمار ونسبة المعدات والأدوات الحديثة المطلوبة. وإذا كان هذا هو الوضع في المغرب ككل فإن الاختلافات الإقليمية قد تكون لها فائدة أكبر في دراسة عليه التحضر : وسنكتفي في هذا المجال بمرصم مستوى التحضر بالأقاليم المختلفة في المغرب حسب نتائج تعدادي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ وذلك كما يوضحها الجدول التالي :-

الإليات والمناطق	السكان الحضر		النسبة المئوية لتوزيع السكان الحضر		نسبة السكان الحضر بالولاية أو المحافظة		التغير في نسبة الحضر لفترة ١٩٧١-٦٠
	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٧١	
١- الولايات :							
آفادير	٧٥٧٩٢	١٣٥٤٧٧	٢٥٠٠	٢٥٥٨	٩٠١٤٠	١٢٠٤٠	٢٥٤٢
الحسيمة	١٢٥٥٠	٢٢٠٤٢	٥٤٢	٥٤٢	٨٠٩٦	٨٠٩٦	٢٥٢٢
فاس مكناس	٦٤٥٤٨	١١٦٩٧٩	٢٥١٤	٢٥٢٢	١٢٣٨٠	١٢٣٨٠	٢٥٨٣
الدار البيضاء	٢٥٦٤٥٦	٤٢٦٥٣٤	٨٥٤٧	٨٥٤٧	١٦٥٤٦	١٦٥٤٦	٤٩٨٣
فاس	٢٤٢٠٩٨	٣٧٩٧٩٩	٨٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٥٩٨	١٢٥٩٨	٥٦٦١
تونس السوق	١٦٧٩٢	٤٦١٠٥	٥٥٥٠	٥٥٨٨	٤٠٤٨	٤٠٤٨	٥٣٦١
مراكش	٣٧٩٣٩٧	٥٩٩٨١٠	١٤٠٤٣	١٤٠٤٣	١٩٣٨٠	١٩٣٨٠	٤٩٤١
مكناس	٢٣١٤٢٢	٣٥٧٨٠٣	٧٠٦٥	٧٠٦٥	٤٢٢٦	٤٢٢٦	٥٦٤
فاس مكناس	١٨٤٥١	٤٣٨٨٢	٥٣٦٤	٥٣٦٤	٥٣٦٤	٥٣٦٤	٤٩٤٩
وارزازات	١٥٢٦٦	٢٨٩٢٥	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٢٥٥٠	٢٥٥٠	١٠٩٩
وجدة	١٧٤٥٥٠	٣٥٥٨٠٠	٥٧٧٧	٥٧٨١	٢٩٨٥	٢٩٨٥	٩٢٠
الرباط	٢٦١٩٣٩	٤٦٦٤٥٥	٨٥٦٥	٨٥٨٧	٢٣١٩	٢٣١٩	٥٨٨
طنجة	١٠١٣٧٤	١٧٦٦٧٣	٣٥٣٥	٣٥٣٦	٨٢١٠	٨٢١٠	٤٤٣٠
طرفاية	٩٣٤٣	١١٨٢٥	٣٣١	٣٣١	٥٤٢١	٥٤٢١	٢٥٢٦
تازة	٤١١٥٠	٧٢٦٨٢	١٣٦٦	١٣٦٦	٩٣٣١	٩٣٣١	١٣٣٨
طنجة	١٦٤٢٧٤	٢٢٢٥٢٦	٥٤٢٣	٥٤١٨	٢٦٣٦	٢٦٣٦	٧٦٦٠
٢- المناطق :							
الدار البيضاء	٧٨٦٩٩٥	١٤٤٢٢٠١	٢٥٠٦٧	٢٥٠٦٧	١٢٧٤٢	١٢٧٤٢	-
الرباط	١٨٣٣٢١	٣٥٩٩٠٠	٦٥٠٦	٦٥٠٦	٦٥٨٤	٦٥٨٤	-
جملة الحضر	٣٠٢٦٩٣٨	٥٢٥٤٤١٩	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٧٣٠	١٣٤٦٠	٧٣٠

ومن الجدول يتضح أنه فيما عدا محافظتي الدار البيضاء والرباط - اللتين تعتبران مناطقي حضرية بالكامل - فإن نسبة التحضر تتراوح بين حد أدنى ٥,٥ في ولاية وارزازات وجد أعلى ٨٦,٥ في ولاية طنجة. وعلى أنه حال فإن بعض الولايات التي تتمتع بنسبة مرتفعة لسكان الحضر لا تمثل من حيث إجمالي سكانها إلا قدر بسيط جدا بالمقارنة سكان المملكة المغربية. كما تشير البيانات إلى أن أكثر من ٥٠٪ من جملة سكان الحضر يسكنون منطقتي الرباط والدار البيضاء (الولايات والمحافظة مجتمعة) .

ويمكن القول بأن الأربعة ولايات على الساحل الشمالي المطل على البحر المتوسط تضم في مجموعها حوالي ١٢٪ من جملة السكان الحضر في المغرب ، بينما تضم الأمازيغية ولايات على الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلنطي حوالي ٦٨٪ - وتركزت للولايات الستة الداخلية ٢٠٪ من جملة السكان الحضر. والمقارنة السريعة بين هذه التوزيعات تدل على قوة الجذب التي تتمتع بها المدن الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطي. كذلك فإن ارتفاع جملة السكان الحضر بالولايات الداخلية عن تلك الواقعة على ساحل البحر المتوسط لا يعنى بالضرورة تفوق ظروف الحياة بها. إذا يكفي أن نعرف أن كثيرا من المدن الداخلية كانت لفترة طويلة في التنازع تضم أعدادا مماثلة من السكان مثل فاس وتازة اللتين كانت لهما أهمية خاصة لسهولة اتصالها بجميع مدن المغرب من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب .

مما سبق يتضح لنا أن مقياس مستوى التحضر يفسر حالة عند نقطة زمنية محددة ، أي أنه يهمل عامل التغير الزمني. من أجل ذلك تم تطوير عدة مقاييس تأخذ في الاعتبار هذا التغير الزمني وقد أطلق عليها مقاييس للدرجة التحضر ولكن هذه المقاييس يعيبها تأثيرها الشديد بمستوى التحضر السائد حتى أنها تحقق في الغالب اتجاهات تصاعديا كلما انخفض مستوى التحضر للمحافظة المزاد قياس خرج التحضر فيها ، والمكس صحيح. وعلى الرغم من ذلك فإننا نقسم نتائج مقاييسهما اعتمادا على نتائج تعدادي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ وذلك في الجدول التالي :

مقاييس درجة التضرر		الولايات والمناطق
مقياس إلدريدج (٢) Eldridge Index	نسبة التغير في مستوى التضرر (١)	
		١ - الولايات :
٣,٨٠	٣٤,٤١	أغادير
٢,٤٨	٣,٤٨	الحسيمة
٤,٤٤	٢٧,٧٥	بني ملال
٦,٠٣	٢٦,٦٥	الدار البيضاء
٨,٠١	١٨,٧١	فاس
٥,٥٦	١١٨,٥٣	تصريف السويف
٦,٠٩	٢٥,٣٣	مراكش
٩,٧٧	١٣,٣٤	مكناس
٤,٧٦	٧٩,٤٧	ناضور
٢,٠٦	٥٦,٠٦	وادي مازات
١,٥٢٩	٢٣,٠٩	وجدة
٧,٦٦	٢٥,٣٤	الرباط
٢٤,٧٥	٥,٣٩	طنجة
-٤,٦٣	-٤٤,١٠	طرفاية
٣,٥٩	٣,٥٠٢	بازة
١,٠٤٠	٢٨,٢٤	تطوان
		٢ - المناطق :
-	-	الدار البيضاء
-	-	الرباط
١,٠١٠	٢٧,١	جملة المغرب

$$\begin{aligned}
 (١) \text{ نسبة التغير في مستوى التضرر} &= \frac{\text{نسبة التضرر في سنة ١٩٧١} - \text{نسبة التضرر في ١٩٦٠}}{\text{نسبة التضرر في ١٩٦٠}} \times ١٠٠ \\
 (٢) \text{ مقياس إلدريدج} &= \frac{\text{نسبة التضرر في ١٩٧١} - \text{نسبة التضرر في ١٩٦٠}}{١٠٠ - \text{نسبة التضرر في ١٩٦٠}} \times ١٠٠
 \end{aligned}$$

من الحلول يتضح أن حدود المناطق الحضرية حسب التعريف المحلي قد ارتفع من ١١٥ علم ١٩٦٠ إلى ٢٨٢ عام ١٩٧١ ، بزيادة صافية قدرها ٦٧ منطقة حضرية تمثل الفوق بنحو ٧٦ منطقة حضرية كانت مصنفة ريف علم ١٩٦٠ واعتبرت حضرا عام ١٩٧١ وبين ٩ مناطق كانت حضر واعتبرت ريف .. وهذا يوضح أهمية عامل إعادة التصنيف في دراسة النمو الحضري خلال الفترة . وبالمقارنة بين إعداد المناطق الحضرية بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ . لنعى حجم من الأحجام الميئة تشير إلى اتجاه ملحوظ نحو صعود المناطق الحضرية إلى أحجام أكبر مع مرور وقت ، وهذا يؤكد أن عمليات التركيز السكاني لا تتأثر فقط بالنمو السكاني بل أيضا بالنمو الحضري

وفيما يلي محاولة لتبيان الأهمية النسبية لمكونات النمو الحضري للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١ :

النسبة المئوية	السكان (بالآلاف)	البيان
	٣٤٠٩٠١	(١) سكان الحضر في ١٩٦٠
	٣٣٦٥٠١	(٢) ريف ١٩٦٠ صنف حضر في ١٩٧١
	١٩٠٦	(٣) سكان حضر ١٩٦٠ صنف ريف في ١٩٧١
	١٦٠٩٩٩	(٤) صافي إعادة التصنيف (٤٢٥ - ٤٣٥)
	٣٥١٦٠٠	(٥) سكان حضري ١٩٦٠ صنف ريف في ١٩٧١
	٥٣٩٥٠٨	(٦) سكان حضر ١٩٧١
	١٨٧٩٠٨	(٧) النمو للفترة ٦٠ - ٧١ (٥٦٥ - ٥٥٥)
٦٠	١١٣٤٠٨	(٨) الزيادة الطبيعية
٤٠	٧٤٥٠٠	(٩) صافي الهجرة
	١٨٩٠٩	(١٠) سكان (٢) بن واقع بهند ١٩٧١
	٢٩٠٤	(١١) سكان (٣) بن واقع بهند ١٩٧١
	١٦٠٠٥	(١٢) صافي إعادة التصنيف (٤١٥ - ٤١٥)
	٥٢٣٥٣	(١٣) سكان الحضر في ١٩٧١ حسب تصنيف ١٩٦٠ (٤٦٥ - ٤١٥)
	١٨٦٦٢	(١٤) النمو للفترة ٦٠ - ٧١ (١٣٥ - ١٠٠)
٦٠	١١٠٠٣	(١٥) الزيادة الطبيعية
٤٠	٧٢٥٠٩	(١٦) صافي الهجرة

والأرقام السابقة تبين أن الأثر الصافي لعمليات إعادة التصنيف على النمو الحضري يبلغ ٦٪ . وإذا وحدنا المناطق الحضرية في كل من العدادين يصل تأثير الزيادة الطبيعية لسكان الحضر على النمو الحضري إلى ٦٠٪ بينما يساهم عنصر الهجرة الداخلية بحوالي ٤٠٪ . وعلى ذلك فإن الزيادة الطبيعية تمثل المكون الرئيسي في النمو الحضري . على أننا لو أخذنا في الاعتبار الاختلافات بين المناطق فيما يخص معدل الزيادة الطبيعية ، بالإضافة إلى الأفراد الذين غادروا المغرب خلال تلك الفترة فقد تصل مساهمة عنصر الهجرة الداخلية إلى ما يزيد على ٥٠٪ من النمو الحضري ، وهذا يوضح أهمية تناولها في هذه الدراسة .

العوامل الأساسية لتحضر

١ - عوامل تاريخية :

من الممثلة بمكان تحديد الاصول التاريخية لسكان المغرب اليوم ، وكل ما يمكن أن يقال هو أنهم خليط من أجناس مختلفة تميزت باشتغالها في أعمال الزراعة ورعي الأغنام بجانب بعض المهن الحرفية البسيطة التي تستخدم الأدوات البدائية . ومن ثم فإن سرد التاريخ القديم قد لا يفيد في دراسة التحضر وخاصة إذا علمنا أن غالبية الجماعات والقبائل التي استوطنت المغرب كانت تسكن في المناطق الشرقية والجنوبية والوسطى وهي مناطق السهول والجبال التي تتناسب مع طبيعة عملهم :

ولو أردنا أن نركز على تلك الفترة التاريخية التي كانت لها تأثير في عملية التحضر فأننا نجد أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعتبر فعلا نقطة التحول في المغرب الحقيقي . وقبل تلك الفترة كان الاقتصاد معتمدا على بعض المزارع المتفرقة التي تسكنها القبائل الرحالة التي تشغل في زراعة الحبوب والفواكة وتربية الأغنام . وكانت غالبية الأراضي مملوكة بواسطة الحاكم والشخصيات الكبيرة في مساحات شاسعة ، وبعض الأراضي الأخرى على شكل ملكيات جماعية . وفي هذه الأوقات لم تكن هناك مشكلة غذاء وخاصة إذا علمنا أن السلطات كانت تمنح تصدير أي جزء من المحاصيل حتى في سنوات الرواج ليم استهلاكه في سنوات الكساد .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر زاد النفوذ الأوربي وتم توقيع بعض الاتفاقيات التجارية بين المغرب وبعض الدول الأوروبية مما أدى إلى ظهور المنتجات الأجنبية داخل الأسواق المغربية . وقد ساعد إلغاء الضرائب وفرض رسوم جمركية زهيدة على رواج

هذه البضائع التي تدفقت على المغرب عن طريق الموانئ وخاصة الواقعة منها على المحيط الاطلنطي .

ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت اقتصاديات أغلب الدول الصناعية مهددة بأكثرة انتاجها الفائض وكان عليها أن تبحث مجدية عن أسواق جديدة تصدر لها منتجاتها . وقد دعا ذلك فرنسا إلى التفكير في غزو المغرب اقتصاديا أو لاثم سياسيا ، وقد تم لها ذلك خلال فترة الحماية بواسطة المؤسسات المالية التي تؤيدها الحكومة الفرنسية . وقد قامت هذه المؤسسات بتحويل أغلب المشروعات الخاصة وأصبحت تتحكم في الاقتصاد المغربي وتوجهه حسب متطلبات السياسة الفرنسية مما كان له أبلغ الأثر في عدم تطور الاقتصاد المغربي ككل : وكانت السمات الرئيسية التي تركها الاستعمار الفرنسي هي : -

أولا : تحديث القطاع الزراعي في الأراضي التي امتلكت بواسطة الأجانب والتي كانت تمثل ٤,٥٪ فقط من جملة الأراضي ، بينما تركت باقي الأراضي ليزرعها الفلاحين المغاربة الذين كانوا يعيشون في فقر .

ثانيا - اهمال قطاع التربية الحيوانية دون أى محاولة لزيادة الانتاج أو تحسينه ؛

ثالثا : تأثر السوق المحلي بالبضائع الاستهلاكية المستوردة التي كانت تخفق دائما حاجات جديدة مما أدى إلى إلغاء بعض المهن التقليدية السائدة .

رابعا : زيادة أهمية صناعة استخراج المعادن وخاصة الفوسفات التي تطور فيها الانتاج إلى أن احتلت المغرب عام ١٩٣٨ المرتبة الثانية في انتاجه . بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من ذلك ظلت أجور العمالة في هذا القطاع منخفضة للغاية مع حرمانهم من ظروف صحية مناسبة وعدم تمتعهم بنظام ملائم للضمان الاجتماعي .

خامسا : بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فقد كان مسيطر عليه بواسطة فرنسا بصفتها الدولة المستعمرة . وقد بلغت نسبة التعامل الخارجي بين المغرب وفرنسا حوالي ٣٧٪ من جملة التعامل الخارجي للمغرب في عام ١٩٣٨ ، بينما وصلت ٦٣٪ عام ١٩٥٢ ،

سادسا : بعد حصول المغرب على استقلالها عام ١٩٥٢ عانى اقتصادها من انسحاب رأس المال والخبرة الأجنبية ، وقد أدى ذلك تدهور القطاع الزراعي والسوق التجارية وانخفاض مستوى معيشة غالبية السكان المغاربة الذين كانوا يتزايدون بمعدلات مرتفعة في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة في حين لم يكن النظام التعليمي يساعد على سد

إحتياجات الإنتاج، من: محالة، فنية ماهرة تخفف من حدة تأثير القصور في الاستثمارات الذي بلغ ما يقرب من ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ . وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدة برامج في كل من المناطق الريفية والحضرية بهدف زيادة العمالة المدربة للارتفاع بحجم الإنتاج ، وليس هذا المجال الحديث عن مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق أهدافها .

لما سبق يبين أهمية الدور الذي لعبه الاستعمار الفرنسي في تحديد شكل ودرجة التضخم في المدن المغربية . فحوال الطرد من الريف يقف على رأسها تدهور القطاع الزراعي : المملوك بواسطة الفلاحين المغاربة . والذي كان يمثل حوالي ٩٥٪ من جملة القطاع . إلى ذلك أعمال قطاع التربية الحيوانية الذي أصبح الدخل البائد منه غير كاف لسد الحاجات الرئيسية لعيشة الفرد . وعلى الجانب الآخر فإن عوامل الجذب للمدن وتخصيص الساحلية منها : تتمثل في دخول أكثر ارتفاعا مع توافر تسهيدي في فرص العمل المتاحة ، هذا بالإضافة إلى ما تتميز به المدينة من توافر الترفيه من الخدمات والمرافق ونمط من الحياة يمثل في ذاته قوة جاذبية لأهل الريف . وفي الأجزاء الثالثة من هذه الدراسة سوف نتعرف على التطور الحضري في المغرب بجميع أشكاله ودرجاته :

٢ - عوامل جغرافية :

تقع المملكة المغربية في الطرف الشمالي الغربي من القارة الأفريقية ويبلغ مساحتها حوالي ٤٥١ ألف كيلو مترا مربع . وتطل شمالا على البحر المتوسط بساحل طوله ٤٥٠ كيلومترا ، وغربا على المحيط الأطلنطي بساحل طوله ١٣٠٠ كيلومترا . وفي الشرق والجنوب من المغرب تقع الصحراء الكبرى . ورغم هذا الموقع الجغرافي الذي أعطى للمغرب ساحة طولة حوالي ٢٧٥٠ كيلومترا فإن التقسيمات الجغرافية الداخلية التي فرضتها الطبيعة أوجدت شطرين مختلفين بينهما جميع مقومات الحياة . فمن سواحل البحر المتوسط في الشمال الشرقي وحتى الجنوب الغربي . موالات تمتد سلسلة من الجبال العالية : تقسم المغرب إلى شطرين الشطر الأول الواقع بين الساحل المحيط الأطلنطي والسلسلة الجبلية ويطلق عليه المغرب الأطلنطي والشطر الثاني الواقع شرق السلسلة الجبلية وحتى الصحراء الكبرى ويطلق عليه المغرب الشرقي . ودراسة ظروف الحياة في كل قسم تعتبر من أهم المسائل المحددة لأشكال الهجرة الداخلية وإحجامها . فالمغرب الفخري وهو المغرب الأطلنطي يتميز بمناخ ملائم ووفرة صالحة للزراعة ومدن كبرى تربطها شبكة مواصلات حديثة ، كما تتمتع المدن بتوافر الخدمات التعليمية والترفيهية والصحية والإدارية ، ولكن يلاحظ أن المدن الساحلية من هذا الشطر .

تفوق في مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية المدن الداخلية . أما المغرب الفقير وهو المغرب الشرقى فيتميز بالخفاف والتربة الرملية وانخفاض الكثافة السكانية حيث أنه يضم حوالى ١٠٪ من مجموع سكان المغرب يشغل غالبيةهم في الرعي :

وخلاصة القول أن طبيعة جغرافية المغرب حددت شكلين من أشكال الهجرة الداخلية
هما : -

أولا - الهجرة من المغرب الشرقى إلى المغرب الأطلنطى حيث ظروف حياة أفضل وفرص عمل متاحة .

ثانيا - هجرة في نطاق المغرب الاطلنطى من المدن الداخلية إلى المدن الساحلية .

٢ - عوامل عمرانية :

إن تتبع التطور العمراني بالمدين المغربية يدل على أنه كانت هناك بعض التوسعات التي أصابت مدن عديدة . ومهما كانت الأسباب وراء هذه التوسعات فبمنا أن نعرف أنها اتخذت شكلا واحدا يتلخص في إضافة مساحة من الأرض إلى المدينة الأصل يتم تمجبرها بأسلوب حديث يتميز عن النظام التقليدى الذى كان سائدا .

ومن الملاحظ أن أغلب المدن التي حققت توسعا عمرانيا هي تلك التي تعدى عدد سكانها اليوم ١٠٠ ألف نسمة ، وذلك يعنى أن عوامل الجذب السكاني كانت من أهم الأسباب التي دعت إلى إقامة مدن حديثة كامتداد عمراني للمدن القديمة حتى يمكنها أن تستوعب حجما سكانيا أكبر .

وبالإضافة للتوسعات العمرانية للمدن القائمة فقد تم إنشاء مدن جديدة مثل القنيطرة وخريبكة وجراة ، وبالرغم من حداثة نشأة القنيطرة مثلا (في عام ١٩١٢) فقد وصل عدد سكانها حسب تعداد ١٩٧١ إلى ١٣٩ ألف نسمة . وبصفة عامة فإن السبب الرئيسى وراء نشأة أغلب تلك المدن هو قربها من المناطق .

والخلاصة أن العامل العمراني قد ساهم في اتساع رقعة الحضر مما كان له الأثر الكبير في زيادة فرص التحضر بكل مؤشرات ومقاييسه .

التحضر والنمو السكاني

١ - نمو وإعادة توزيع السكان :

لقد تزايد عدد السكان المغاربة المسلمين خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧١ بمعدل بلغ حوالي ٢,٨ ٪ سنويا . ولكن هذه الزيادة لم تتحقق بنفس الدرجة على مستوى الأقسام الرئيسية (الولايات والمقاطعات) ، ومرجع ذلك أمران أولهما الاختلافات في المعدلات الحيوية للمواليد والوفيات التي غالبا ما لا ينجم عنها فروق جوهرية . والأمر الثاني هو التحركات السكانية أو الهجرات الداخلية التي تؤدي إلى تدوير التوزيع النسبي للسكان على المناطق المختلفة . ومن هنا كانت مسألة إعادة التوزيع السكاني أهمية خاصة في دراسة ظواهر الهجرة الداخلية والتحضر :

والحللول التالي يبين التوزيع المطلق والنسبي للسكان في السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ومقدار التغير خلال الفترة :

التغير في التوزيع النسبي خلال الفترة ١٩٧١-١٩٦٠	التوزيع النسبي		السكان (بالآلاف)		الولايات والمخالفات
	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٦٠	
					١ - الولايات
٠,٤٢ - /	٧,١٦	٧,٥٨	١٠٨٦	٨٢٨	أغادير
٠,٠٩ -	١,٦٧	١,٧١	٢٤٦	١٨٩	الحسيمة
٠,١٣ -	٤,٣٧	٤,٢٤	٦٦٣	٤٩٩	بني ملال
٠,٧٠ -	١١,٨٥	١٢,٥٥	١٧٩٨	١٣٨٩	الدار البيضاء
٠,٢٦ -	٧,٠٣	٧,٢٩	٨٦٧	٨٠٧	فاس
٠,٢٨ -	٣,١٠	٣,٣٨	٤٧٠	٣٧٤	تصريف السوق
١,٤١ -	١٦,٢٧	١٧,٦٨	٢٤٦٩	١٩٥٧	مراكش
٠,٠٣ -	٤,٩٢	٤,٩٥	٧٤٦	٥٤٧	مكناس
٠,٠٦ -	٣,١	٣,٣٥	٤٨٠	٣٤٣	فلمنجر
٠,٤٤ -	٣,٤٤	٣,٨٨	٥٢١	٤٢٩	وارزازات
٠,١٥	٤,١١	٣,٩٠	٦٢٣	٤٣٨	وجدة
٠,٣٦	١٠,٥٧	١٠,٢١	١٦٠٤	١١٢٩	الرباط
٠,٢٣	١,٣٥	١,١٢	٢٠٤	١٢٣	طنجة
٠,٠٠	١,١٦	٠,١٦	٢٤	١٨	طرفاية
٠,١٨ -	٣,٨١	٣,٩٩	٥٧٧	٤٤١	تازة
٠,٣١ -	٥,٢١	٥,٥٢	٩٧٨	٦١٠	مطوران
					٢ - المخالفات
٢,٤٨	٩,٥٠	٧,٠٢	١٤٤٢	٧٧٦	الدار البيضاء
٠,٧١	٢,٣٧	١,٦٦	٣٥٩	١٨٣	الرباط
٤,٢ = (+) ٤,٢ = (-)	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٥١٧٦	١١٠٦٧	جملة المغرب

وتشير البيانات إلى أن ما يزيد على ٥٠٪ من جملة سكان المغرب يعيشون في منطقة الدار البيضاء والرباط ومراكش هذا بالرغم من أن نسبة سكان كل من ولايتي الدار البيضاء ومراكش إلى جملة السكان قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً في الفترة بين التعدادين بينما ازدادت بوضوح في محافظة الدار البيضاء ومنطقة الرباط .

وبالنسبة للولايات الأخرى نجد أن أربعة منها ازدادت نسبة سكانها بينما انخفضت في ثمانية واستقرت في محافظة واحدة وهي طرغيا . وتصل بمحصلة الاختلافات في نسب السكان بهذه الأقسام الرئيسية إلى ٤,٢ ٪ ، وهذا معناه أن حوالي ٦٢٥ ألف نسمة من واقع تعداد ١٩٧١ مطلوب إعادة توزيعهم للاحتفاظ بالتوزيع النسبي للسكان في عام ١٩٦٠ . وهذا الرقم يبين أهمية دراسة الهجرة الداخلية وخاصة من الريف للحضر وهو ما سنتناوله في الأجزاء التالية .

١ - الهجرة الداخلية :

نظراً لتوفر الاحصاءات الخاصة بالتوزيع العمري والنسبي لسكان المغرب عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧١ فقد أمكن تطبيق طريقة نسب البقاء من واقع التعدادات المتاحة لتقدير صافي الهجرة للفترة البيئية وذلك بعد أن أجريت بعض التعديلات على البيانات والتي لا داعي لذكرها في هذا المجال . والنتائج يوضحها الجدول التالي :

صافي الهجرة لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠			الولايات والمخاضات
البلدة	الإناث	الذكور	
			١ - الولايات
٢٩٧٤٨-	١٦٢٠٧-	١٣٥٤١-	أفادير
٢١٦٩١-	٨٢١٧-	١٣٤٧٤-	الحسيمة
١٦٧٢٩	٧٧٤٠	٨٩٨٩-	بني ملال
٨١٤٠٦-	٤٥٢٨١-	٣٦١٢٥-	الدار البيضاء
٢٠٠٣٦-	١٥٤٩٢-	٤٥٤٤-	فاس
٣٠٢٢٢-	١٨٢٦٩-	١١٩٦٣-	قصر السوق
١٣٤٤٨٧-	٧١٣٣٩-	٦٣١٤٨-	مراكش
١٢٥٦٥	٨٣٦٩	٤١٩٦	مكناس
١٥٨٤٨-	٧٧	١٥٩٢٥-	فاسور
٣٩٧٦٨-	٢٠٧٠٠-	١٩٠٦٨-	وارزازات
٢٦٠٢	٤٩٦٦	٢٣٦٤-	وجدة
١٩٣٤٤	٨١٥٣	١١١٩١	الرباط
٢٦٩٦٦	١٤٤٩٣	١٢٤٧٣	طنجة
٥٧٠٠-	٣١٩	٢٥١	طرفاية
٢٣٥٦٠-	١٣٥٦١-	٩٩٩٩-	تازة
٥١٠٠٦-	٢٧٩٥٠-	٢٣٠٥٦-	طنون
			٢ - المخاضات
٢٨٣٥٢٤	١٤٧٢٠١	١٣٦٢٢٣	الدار البيضاء
٨٦١٢٠	٤٦٣٣٦	٣٩٧٨٤	الرباط
٤٤٧٨٥٠	٢٣٧٣٣٥	٢١٣٢٠٧	جملة المغرب (+)
٤٤٧٨٥٠	٢٣٧٣٣٥	٢١٣٢٠٧	(-)

ومن النتائج السابقة أمكن تقسيم الولايات والمحافظات إلى مناطق جاذبة ومناطق طاردة وذلك كما يلي :

مناطق جاذبة :

- (أ) بدرجة مرتفعة - وتضم محافظتي الرباط والدار البيضاء .
- (ب) بدرجة متوسطة - وتضم ولايات طنجة والرباط ومكناس وبني ملال .
- (ج) بدرجة منخفضة - وتضم ولاية وجدة .

مناطق طاردة :

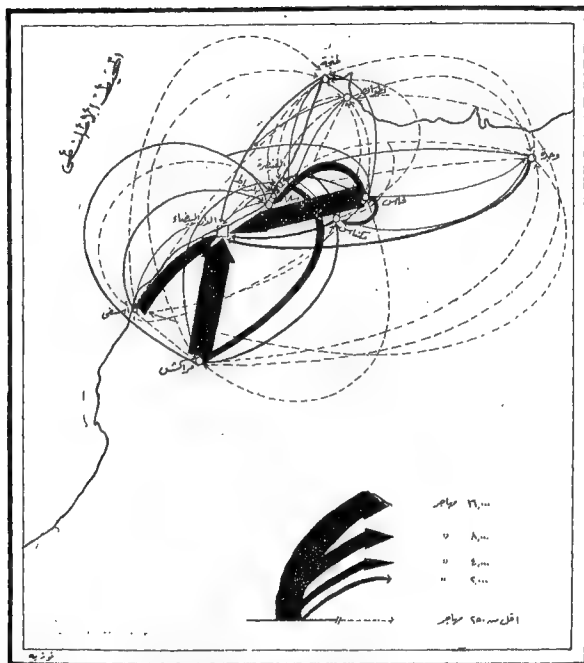
- (أ) بدرجة مرتفعة - وتضم ولايتي الدار البيضاء ومراكش .
- (ب) بدرجة متوسطة - وتضم تطوان وتازة ووارزازات وناصور وقصر السوق ولطاس والحسيمة وأغادير .
- (ج) بدرجة منخفضة - وتضم ولاية طرfaيا .

ونستخلص من ذلك أن محافظتي الدار البيضاء والرباط هما أكثر المناطق جاذبا للسكان وهذا أمر طبيعي لأن الأولى تمثل العاصمة الاقتصادية والتجارية والثانية تمثل العاصمة الإدارية للمغرب وكلاهما يتمتع بظروف معيشية لاتتوافر في المناطق الأخرى . وفي المرتبة التالية للجاذب السكاني تأتي الولايات المحيطة جغرافيا بتلك المحافظتين وبمعنى آخر يمكن القول بأن الرّيف الشمالي الغربي للمغرب هو الجزء المستقبل لجميع الهجرات الداخلية للمغرب . وثمة حقيقة أخرى تكشفها البيانات برغم افتراض علم الدقة الكاملة لهذه النتائج وهي أن هجرة الاناث تفوق هجرة الذكور وهو الأمر الذي يخالف توقعات الدارس في هذا المجال، إلا أنه يمكن تبرير ذلك بالتوسع الكبير الذي أصاب القطاع التجاري في الدار البيضاء والرباط وعلى وجه الخصوص . وبالتالي كان له الأثر الملحوظ في زيادة فرص العمالة للآناث في أعمال مثل السكرتارية أو باعة في المحلات التجارية الخاصة التي انتشرت بشكل ملحوظ .

٣ - الهجرة من الريف الى الحضر بين مواليد الريف :

لقد تم تقدير صافي الهجرة بين مواليد الريف الى الحضر خلال الفترة ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ وقرنت بصافي الهجرة بين الولايات والمافظات وكانت النتائج كما يوضحها الجدول

الولايات والمافظات	صافي الهجرة بين الولايات والمافظات لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (١)	صافي الهجرة للمناطق الحضرية لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (٢)	الاختلافات (٣) = (١) - (٢)
١ - الولايات			
أغادير	٢٩٧٤٨-	٣٣٥٩٢	٦٣٣٤٠-
الحسيمة	٢١٩٩١-	٤٨٠١	٢٦٤٩٢-
بني ملال	١٦٧٢٩	١٩٣٠٧	٤٠٧٨-
الدار البيضاء	٨١٤٠٦-	٦٨١٩٩	١٢٩٦٠٥-
فاس	٢٠٠٣٦-	٥٢٤٤٢	٧٢٤٥٨-
قصر السوق	٣٠٢٣٢-	١٣٠٦٢	٤٣٢٩٤-
مراكش	١٣٤٤٨٧-	٦٧٠٥٢	٢٠١٥٣٩-
مكناس	١٢٥٦٥	٥٨٧٥١	٤٦١٨٦-
فاسمور	١٥٨٤٨-	٩٨٦٩	٢٥٧١٧-
وارزازات	٣٩٧٦٨-	٦٤٣٥	٤٦٢٠٣-
وجده	٢٦٠٢	٥٥٠٢٠	٥٢٤١٨-
الرباط	١٩٣٤٤	٩١٧٥٠	٧٢٤٠٦-
طنجة	٢٦٩٦٦	٢٧٥٤١	٥٧٥
طرفاية	٦٨-	٣٧٧٢	٣٨٤٠٠-
تازة	٢٣٥٦٠-	١٧٦٠٤	٤١١٦٤-
تطوان	٥١٠٠٦-	٢٣٢١٠	٨٤٢١٦
٢ - المافظات :			
الدار البيضاء	٢٨٣٥٢٤	٢١٨٣٦٧	+ ٦٥١٥٧
الرباط	٨٦١٢٠	٦١٦٢٥	+ ٢٤٤٩٥



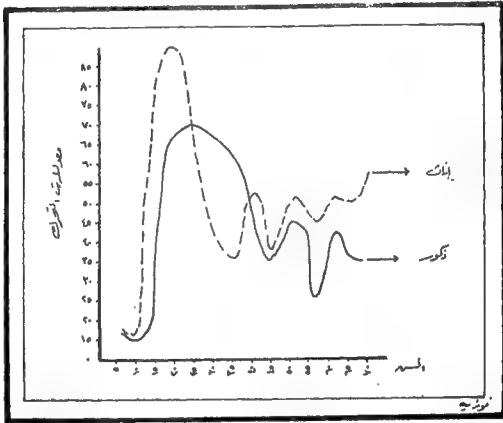
يوضح الجدول السابق أن منطق الدار البيضاء والرباط قد اكتسبتا من مواليد ريف المغرب حوالي ٤٤٠ ألف مهاجر وهذا الرقم يمثل نحو ٥٣ ٪ من جملة المهاجرين من الريف إلى الحضر . ولكن ما يلفت النظر فعلا هو بيانات العمود الأخير الخاص بالاختلافات بين التقديرين والذي يمكن أن نستخلص منه حقيقتان هامتان بالنسبة لأشكال الهجرة . الحقيقة الأولى هي أن نسبة كبيرة جدا من الهجرة الريفية تتجه نحو حضر نفس الولاية التي يتبعها المهاجر الريفي . والحقيقة الثانية هي أن الهجرة من الحضر إلى الحضر تتواجد في المغرب ولكنها لا تمثل في الواقع نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالهجرة من الريف إلى الحضر .

٤ - الهجرة بين المدن الكبرى :

تمكن النتائج المتاحة لتعداد السكان لعام ١٩٦٠ من استخلاص بعض الأرقام الخاصة بحركة الهجرة بين المدن الكبرى التي يزيد فيها إجمالي السكان على ١٠٠ ألف نسمة ، وقد بلغ عددها إحدى عشر مدينة . وتدل هذه الأرقام على أن أغلب التحركات السكانية بين المدن تتركز بين كل من مدينتي الدار البيضاء والرباط من جانب وبين مجموعة المدن الباقية من جانب آخر . وفي جميع هذه التحركات نجد أن الدار البيضاء وهي العاصمة الاقتصادية تجتذب سكاناً من مواليد جميع المدن الأخرى بدون استثناء ، بما في ذلك الرباط . وعلى قمة المدن الطاردة للسكان تقف كل من مراكش وفاس . وبصفة عامة فإنه يمكن القول بأن أغلب التحركات إلى العاصمة الإدارية أو إلى الدار البيضاء لا يتحكم فيها عامل المسافة وذلك كما يتضح من الشكل - (١٥ - ٣) .

٥ - الخصائص النوعية والعمرية للمهاجرين :

طبقاً لتقديرات الهجرة الداخلية لكل من الذكور والإناث حسب فئات السن للفترة ٦٠ - ١٩٧٠ أمكن حساب جملة التحركات الخارجة من أو الداخلة إلى جميع الولايات وإحافظات وذلك لكل فئة عمرية على حدة ، ثم نسبت النتائج إلى إجمال السكان في الفئة لاستخراج معدل التحرك (Displacement Rate) الذي يعبر في الواقع عن نسبة السكان في الفئة العمرية الذين تركوا الأماكن التي وللوا بها واستقروا في أماكن أخرى . والشكل التالي (١٥ - ٤) يوضح معدلات التحرك لكل من الذكور والإناث حسب السن :



شكل ١٥ - ٤ : معدلات التحرك حسب النوع والسن في الولايات والمحافظات القريبة

ومن الشكل يتضح لنا أن معدل التحرك للذكور يصل للقيمة في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤) بينما للإناث (١٥ - ١٩) ، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم إقبال الإناث على التعليم ورغبتهم في الاشتغال طالما أن هناك فرص عمل متاحة لهم في المدن الكبرى

على وجه الخصوص . وثمة ظاهرة أخرى يمكن أن نستخلصها من الشكل السابق وهي اتجاه معدل التحرك بين الذكور نحو الانخفاض في الفئات العمرية الأكثر من ٣٥ سنة ، بينما يتجه المعدل نحو الارتفاع بين الإناث لنفس الفئات العمرية . وقد يرجع ذلك إلى ميل النساء اللاتي تعدين سن الخامسة والثلاثين نحو الأدلاء بأعمار تقل عن أعمارهن الحقيقية مما كان له أثر على النتائج .

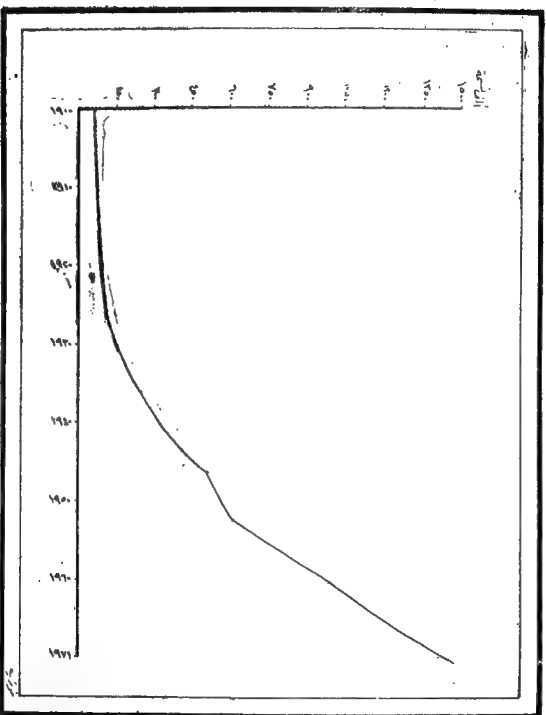
ومن الظواهر التي ينبغي الإشارة إليها أن جملة التحركات بين الإناث تزيد عن الذكور بحوالى ١٤٪ وتتركز هذه الزيادة في الفئة العمرية (١٠ - ١٩) الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الإناث في الأعمار الشابة على تحمل الحياة في المناطق الريفية على وجه الخصوص ومن ثم إندفاعهن نحو التحرك إلى المدن الكبرى للعيش مع بعض الأقارب حيث الفرص الأفضل سواء في التعليم أو العمل .

وظائف المدن الكبرى

؛ سبق أن أوضحنا أنه طبقاً لبيانات تعداد ١٩٧١ توجد إحدى عشر مدينة كبيرة يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠ ألف نسمة . وفي هذا الجزء سوف نعطي صورة مختصرة عن الوظائف الأساسية لأهم هذه المدن :

١ - الدار البيضاء :

وتقع على المحيط الأطلسي في منتصف الساحل الغربي تقريباً وهي المدينة الملبونة الوحيدة بالمغرب ، وتثل عدد سكانها حوالى ١٠٪ من جملة سكان المغرب حسب تعداد ١٩٧١ ، ويرجع ذلك إلى أهمية هذه المدينة في نشاطى الصناعة والتجارة وخاصة منذ أوائل الثلاثينيات . والشكل (١٥-٥) يوضح التطور في عدد السكان خلال القرن العشرين .



شكل ١٥ - ٥ : تطور عدد سكان مدينة الدار البيضاء ١٩٧١ - ١٩٩١

وقد اعتمد تطور المدينة بالدرجة الأولى على الميناء التجارى الموجود بها واللى سمت حركته إلى أن أصبحت تمثل حوالى ٨٠٪ من إجمالى قيمة واردات المغرب وحوالى ٧٥٪ من قيمة الصادرات . نظرا لهذا الضغط فقد بذلت المحاولات لتحويل بعض الحركة إلى الموانئ الأخرى ولكنّها فشلت بسبب تطور معدات النقل والشحن المستخدمة فى ميناء الدار البيضاء واتساعه النسبى عن باقى الموانئ .

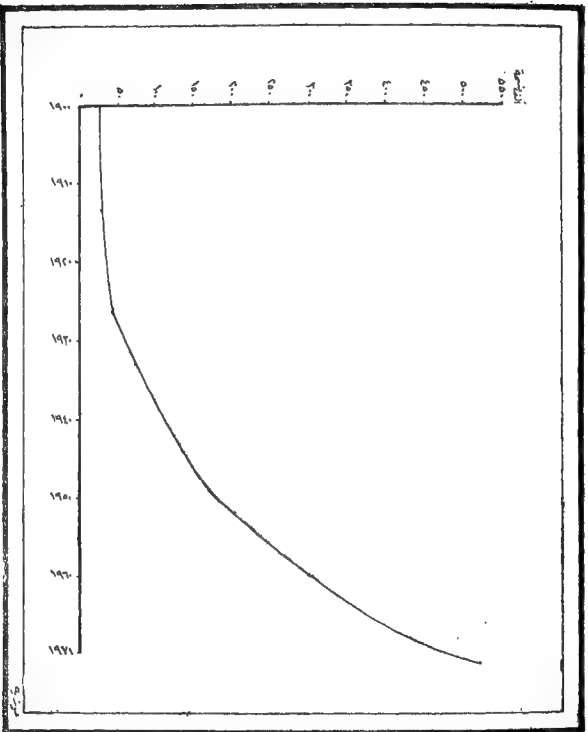
وقد كان من نتيجة تواجد هذا الميناء الحيوى أن تجمعت فى القسم الجنوبي والشرقى من الدار البيضاء ما يقرب من نصف المؤسسات الصناعية بالمغرب للاستفادة من قرب الميناء فى تصدير الصناعات المعدنية على وجه الخصوص .

ويمكن القول بأن التوزيع الداخلى للسكان داخل الدار البيضاء يتميز بعدم التساوى حيث ترتفع الكثافات فى الأحياء القديمة بينما تنخفض فى الأحياء الجديدة بسبب ارتفاع أسعار الأراضى فى المناطق التجارية بالقرب الذى أدى إلى تواجد المباني المرتفعة للاستفادة بأكبر قدر من المساحة المملوكة .

وإنجازاً لما سبق فإن الدار البيضاء بوظائفها الأساسية فى التجارة والصناعة استحققت أن تمثل العاصمة الاقتصادية للمغرب .

٢ - الرباط وسلا :

تقع كلتا المدينتين على الساحل الغربى المطل على المحيط الأطلنطى على مسافة ١٠٠ كيلو متر تقريباً شمال الدار البيضاء . ويرجع السبب الحقيقى وراء ضم هاتين المدينتين فى وحدة مدنية واحدة إلى اشتراكهما فى العوامل التاريخية والوظيفية منذ قرون مضت ، وإلى اعتبارهما شطرين لمدينة واحدة ذات وظيفة محددة فى الوقت الحالى . هذا بالإضافة إلى تجاوزهما الشديد حيث يفصل بينهما نهر أبى القرقاق . والمتتبع لتطور أعداد السكان بهاتين المدينتين يلاحظ الزيادة المضطردة التى تحققت خلال فترة الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى السبعينات ، وذلك كما يتضح من الشكل (١٥ - ٦) .



شكل ١٥ - ٦ : تطور عدد سكان مدينتي الرباط وملا في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١

أما عن الوظائف الأساسية لكل من الرباط وسلا فإن التاريخ يثبت أنهما قد انشغلا لفترة طويلة في النشاط البحري الذي اقتصر على السفن الشراعية ذات الغاطس الصغير . وعلى الرغم من الجهود الحديثة التي بذلت لتجهيز الميناء إلا أن المنافسة الشديدة الناجمة عن قرب ميناء الدار البيضاء جنوباً وميناء القنيطرة شمالاً قد قضى على الآمال .

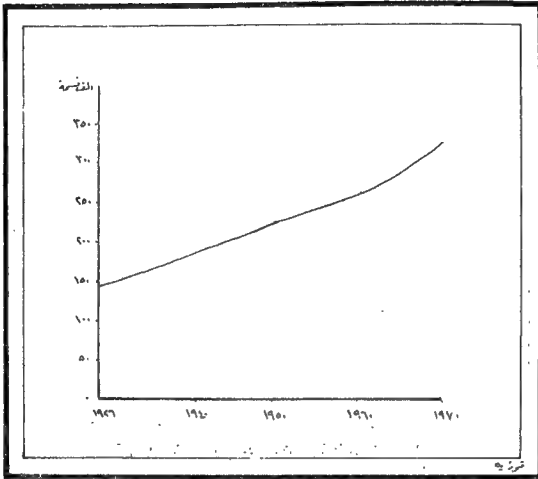
وفي مطلع القرن العشرين ، وبالتحديد في يوليو عام ١٩١٢ ، اختيرت الرباط لتكون العاصمة الإدارية والسياسية للمغرب بدلاً من مدينة فاس ، وقد كان لذلك الأثر الكبير على نمو مدينة الرباط الذي دعمه موقع المدينة في منطقة سهول ضيقة كانت بمثابة طريق ساحلي يربط بين شمال وجنوب المغرب بالإضافة إلى الطريق الداخلي الموجود بين فاس ومراكش . ومن ذلك يمكن أن نستخلص الوظائف الأساسية لمدينة الرباط في وظيفتين الأولى هي كونها العاصمة الإدارية والسياسية والثانية هي سيطرتها على الطريق الذي يربط بين المدن الساحلية الواقعة شمالاً وجنوباً .

أما مدينة سلا فلها تميز بالنشاط الزراعي بالإضافة إلى اندماجها في مدينة الرباط حتى أنها أصبحت في الوقت الحاضر تمثل الحلي السكني لكثيرين ممن يعملون في العاصمة وقد أدى ارتفاع الضغط السكاني على سلا إلى كثرة الأحياء الشعبية الفقيرة (الأحياء القصدية) .

٢ - مراكش :

وتتمثل عاصمة الجنوب . وهي إحدى مدن هضاب المغرب الأوسط الأطلنطي وتعتبر من أضخم المدن المغربية وأقلها حظاً من حيث الموقع في وسط أفقر السهول في الموارد الطبيعية . وقد لعبت مراكش دور العاصمة في أكثر من مرة في تاريخ ما قبل القرن العشرين . وترجع أهميتها الحالية بجانب تاريخها المجد إلى مناخها الجميل ومناظرها الخلابة وكثرة حدائق النخيل بها مما أدى إلى قيامها بوظيفة سياحية على جانب كبير من الأهمية . وبالإضافة لذلك فإن سكان مراكش يعتمدون في حياتهم على الزراعة وإملاك النخيل والبساتين بفضل توفر وسائل الري الصحراوية . وتعتبر مراكش سوقاً تجارية لقوافل الجنوب وسكان جبال الأطلس .

وكانت المدينة تشتهر في الماضي بالصناعات التقليدية ولكنها أخذت في التدهور التاريخي وقامت بها في السنوات الأخيرة بعض الصناعات الحديثة وخاصة الصناعات الغذائية . وعلى الرغم من عدم التوسع الحالي لهذه الصناعات الحديثة (إلا أنه من المنتظر انتشارها بالقدر الذي يتناسب مع تاريخ تلك المدينة حتى يمكن أن تستعيد مكانتها التاريخية والسياسية . ويمكن أن نلاحظ تطور عدد السكان بمدينة مراكش من خلال الشكل (١٥-٧) .



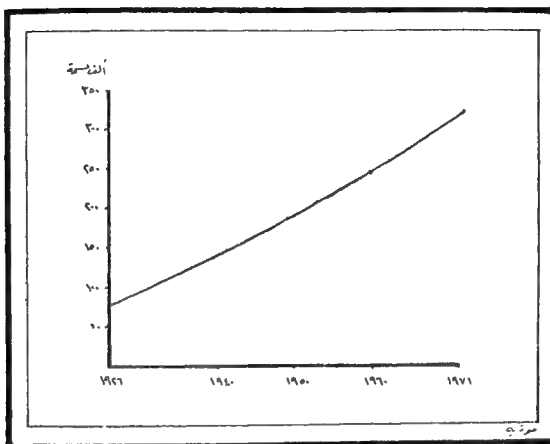
شكل ١٥ - ٧ : تطور السكان في مدينة مراكش ١٩٧١ - ١٩٤٧

٤ - فاس :

وهي إحدى مدن المغرب الشبالي وتعتبر من أقدم وأهم المدن على الإطلاق بالرغم من ظهور المدن الحديثة الأخرى التي تمتد على طول الساحل الأطلسي . وكانت فاس العاصمة السياسية قبل اختيار الرباط في مطلع القرن العشرين . ولهذه المدينة وظائف متعددة على رأسها أنها تعتبر حتى اليوم العاصمة الدينية للبلاد إذ يوجد بها مسجد وجامعة القرويين التي يرجع إنشاؤه إلى عام ٨٥٩ ميلادية ويتمتع بشهرة كبيرة في العالم الإسلامي .

والوظيفة الثانية اكتسبتها من موقعها على مفترق الطرق البرية التي تربط شمال المغرب بجنوبه مما جعلها تمارس وظيفة تجارية كركز توزيع مختلف البضائع .

ويشهد تاريخ المدينة على دورها الكبير في مجال الصناعات الحرفية التي كانت تسيطر



شكل ١٥ - ٨ : تطور عدد سكان مدينة فاس ٢٦ - ١٩٧١

عليها جماعات بوجوازبة متعددة ، ولكن مع منافسة السلع الأجنبية المستوردة قلت أهمية هذه الصناعات فيما عدا بعضها مثل صناعة الحلود ونسيج الحرير . وقد تطورت بعض الصناعات الحديدية وخاصة الغزل والنسيج مما أدى إلى تشغيل بعض الحرفيين القدامى من تدفؤهم لهم الحال . كذلك تمارس فاس الوظيفة الزراعية ويساعدها في ذلك وقوعها في النهاية الغربية لسهل السابض الغني الخصيب وتغلى من ينابيع المياه المتوافرة والمنتظمة .

ويمكن القول بأن نقل العاصمة للرباط وسيطرة الدار البيضاء على اقتصاديات المغرب قد أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في فاس مما دفع العديد من رجال الأعمال للهجرة إلى الدار - البيضاء على وجه الخصوص ، ولكن هذه الهجرات لم تمنع رجال الأعمال من المساهمة في تطوير الصناعات الحديدية في فاس وذلك لارتباطهم الكلي بتلك المدينة التاريخية التي تعمل الحكومة في الوقت الحالي على إنشاء بعض المشروعات التي تتمشى مع روح العصر كوسيلة لاسترجاع مكانتها . ويمكن أن نلاحظ تطور عدد سكان المدينة من الشكل التالي (١٥ - ٨) :

الفصل السادس عشر

التعصر في موريتانيا

مقدمة :

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٠٣٠,٠٠٠ كم^٢ ، وتنقسم إداريا إلى ١٢ ولاية ، وتضم الولايات بدورها ٤٣ مقاطعة بالإضافة إلى مدينة انواكشوط ولم يكن هذا التقسيم ساريا منذ فترة طويلة ولكنه حديث نسبيا ، إذ كانت موريتانيا تنقسم إلى ثمانية دوائر (ولايات فقط) كانت تضم ٢٧ مقاطعة. أما الولايات التي استحدثت فهي الولايات التاسعة والعاشر والحادية والثانية عشرة ، كما أن هذه الولايات كانت تسمى بأسماء غير أمثلها الحالية ، ويوضح الجدول التالي والخريطة المرفقة (شكل ١٦) (١) التقسيم الإداري الحالي في موريتانيا :

اسم الولاية الحالي	الاسم القديم	العاصمة	المقاطعات
الولاية الأولى	الحوض الشرقى	النتمة	النتمة - أموج - ولاته - نينلحه - جيجي - باسيكتو .
الولاية الثانية	الحوض الغربى	هيون المتروس (الهيون)	هيون المتروس - كوني - تاشكط - الطينطان .
الولاية الثالثة	المصاية	كيفا	كيفا - إفلوط - فيرو - كنكوصه - يومدي .
الولاية الرابعة	فور فول	كبيدي	كبيدي - مقامة - أمبود - منفل -
الولاية الخامسة	براكنة	الاف	آلاف - مقطع لحجار باباي - أمالي - يوي .
الولاية السادسة	ترارزه	روصو	روصو - بوتليبيت - ادني - الركير - كرمين - المذوذة .
الولاية السابعة	اندرار	أطار	أطار - شينقيط - أوجيبت .

١ - أطروحة الفراسة الأستاذ / محمد عبد زهرة المكون المساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة القاهرة.

اسم الولاية الحال	الاسم القديم	العاصمة	المقاطعات
الولاية الثالثة	خليج ليريه	أنواديبو	أنواديبو
» الثامنة	تافانز	تيجقجة	تيجقجة الحربية تشيت
» العاشرة	تيديماغة	سليباب	سليباب ولدينج
» الحادية عشرة	تيرس - زموو	الدهريك	الدهريك ازويرات بيرام فريون .
» الثانية عشرة	الشيري	اكجوجيت	اكجوجيت
» انواكشوط	انواكشوط	انواكشوط	انواكشوط

المصادر الإحصائية

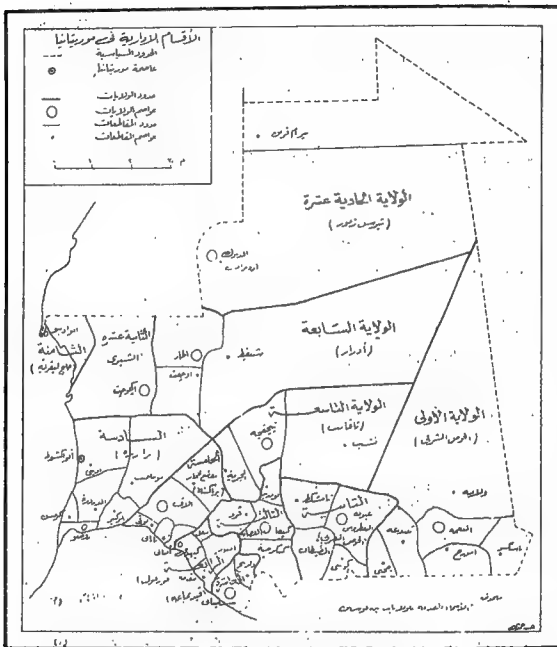
أولاً - التعدادات :

أجرى أول خصر للسكان في موريتانيا بحلودها الحالية في ١٢/ ١٢/ ١٩٥٦ ، وكان المقصود منه هو خصر السكان الأوروبيين فقط (١) ، وكانت موريتانيا حتى ذلك التاريخ لا تزال مستعمرة فرنسية ، وكانت تقديرات السكان الخاصة بها في الكتاب الديموغرافي السنوي تزد مع المرقيا الغربية الفرنسية .

وفي عامي ١٩٦١ / ١٩٦٢ أجرى أول مسح لسكان ٢٧ مركزا حضريا بالبلاد وقد تم هذا بعد الاستقلال ، وقد استغرقت عملية المسح نحو عشرة أشهر ابتداء من نوفمبر ١٩٦١ حتى أغسطس ١٩٦٢ ، فالمدن التي تم حصرها في عامي ١٩٦١ هي ، انواكشوط وانواديبو ، وروصو ، وبوئي ، ويوتيليميت ، أما بقية المراكز الحضرية وعددها ٢٢ مركزا فقد تم حصرها في عام ١٩٦٢ وهذه المراكز هي ازويرات ، الدهريك ، وكيهيندي وأطار وكينا وعيون العروس واكجوجيت ، والنعمة وتيجقجة ، سليباب والاف وولانته وتينديغة ونامشكط وكنكوسة ومقامة والحجرة وتشيت والمردوخة وشنيط وودان وبيرام فريون (٢) . وهذه المراكز الحضرية وكانت تمثل في ذلك الوقت عواصم الولايات والمقاطعات الموريتانية . وقد قدر سكان المدن في ذلك الوقت بـ ٥,٦ ٪ من جملة سكان موريتانيا .

United Nations, Demographic Yearbook, 1964, p. 92.

(١) Direction de la Statistique (Nouakchott). Recensement Démographique des Agglomérations (Bénoué 1961-1962). Bulletin Statistique et Economique, N° 3.



— وقد أصدر رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية قرارا في مايو ١٩٦٤ ، بإجراء المسح الديموغرافي على البلو والمستقرين ، وبالتالى على موريتانيا ككل باستثناء ٢٧ مركزا حضريا والتي تم حصرها في ١٩٦١ / ١٩٦٢ ، وقد تطلبت الدراسات المبدئية وقتا طويلا وتمثل في حصر المراكز العمرانية في الولايات والمقاطعات ، وقد قامت بإجراء المسح S.E.D.E.S. (١) .

وكانت وحدة العينة في المناطق البنية هي القنصل ، أما في المناطق المستقرة فكانت القرية هي الوحدة ، وقد صنفت القرى أولا طبقا للعنصر L'ethnie ثم وضعت في مجموعات كل منها حواى ٣١٠ نسمة تقريبا (٢) .

وقد كان الهدف الاساسى لهذا المسح هو الحصول على الأعداد الكلية للسكان وتوزيعها على الولايات والمقاطعات الموريتانية ، ثم معرفة التركيب النوعى والعمرى والأثنوجرافى ، وتحديد السكان النشيطين اقتصاديا ، وكان من أهداف هذا المسح أيضا الحصول على بيانات عن معدلات المواليد والوفيات فى محاولة لاسقاطها على السنوات التالية ، بالإضافة إلى تزويد المسؤولين عن الاقتصاد والتخطيط في موريتانيا بالمعلومات السكانية اللازمة لخطة التنمية الرباعية ١٩٦٧ / ١٩٧٠ (٣) .

وقد استمرت عملية المسح من يوليو ١٩٦٤ حتى يوليو ١٩٦٥ وإن انتهت الأعمال المحلية للمسح في يناير ١٩٦٦ ، وصدرت في أكتوبر ١٩٦٦ النتائج الأولية للمسح تحت عنوان :

Enquête démographique en Mauritanie, 1964-1965.
Généralités, Méthodologie, Résultats Provisoires.

وصدر المجلد الثانى أو النتائج النهائية في عام ١٩٧٢ :

Enquête démographique en Mauritanie, 1964-1965.
Résultats définitifs.

وتبقى أهمية هذا المسح فى أنه يضم بيانات أساسية عن الإحصاءات الحيوية وتركيب السكان وتوزيعهم .

S.E.D.E.S. (١) هي الحروف الأولى لجمعية دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
Société d'Etudes pour le Développement Economique et Social.

A. Enquête Démographique en Mauritanie. Tome I, Méthodologie, pp. 11-12. (٢)
b. Brenz, J., « L'Observation Démographique des Milieux Nomades ; L'Enquête de Mauritanie », Population, 26ème année, juillet-Août, No. 4, 1971, pp. 724-727.
Enquête... Tome I, p. 9. (٣)

وقد استخدمت الكثير من جداول هذا المسح في الدراسة الحالية لانه أشمل من سابقه ولاخقيه من المصادر الاختصاصية.

ويأتى المسح السكاني في موريتانيا ليتم سلسلة من المسوح السكانية بالعينة في دول غرب افريقيا التي كانت تخضع للاستعمار الفرنسي ، وقد أجرى أولها في غينيا في خمسة شهور من عامي ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، تلاها مسح في ساحل العاج أجرى على ٦٩ قرية للفترة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ثم أجرى مسح في النيجر للفترة من مايو ١٩٥٩ وحتى مارس ١٩٦٠ ، وأجرى مسح للسنگال في الفترة من ابريل ١٩٦٠ ، وحتى يوليو ١٩٦١ أما مسح ماى فاجرى في الفترة من يونيو ١٩٦٠ وحتى مايو ١٩٦١ (١) ، أما غينيا فقد أجرت أول تعداداتها في عام ١٨٧١ أثناء الاستعمار الإنجليزي (٢) وكانت دول الشمال الافريقى العربية قد أجرت تعداداتها مع بداية القرن الحالى .

ومسح موريتانيا هو أول مسح قومى لمنطقة كبيرة يقطعها البلو ، ومما أكسب هذا المسح أهمية كبيرة هو تشكيت السكان وحركتهم الواسعة ، ولقد كانت أول تجربة لمسح السكان في مجتمع بلوى في النيجر ، وقد واجهتها مشكلات متعددة ، ولكن المسح الموريتانى ينفرد بأنه كان متعدد الأغراض ، وكان واضح التنظيم والهدف . (٣)

— وفى الفترة من ١٩٦٨ / ١٩٧٢ ، أجرى تعداد ادارى *Recensement administratif* وقد أجرى هذا التعداد بناء على طلب الحكومة مع بداية الخفاف ، وكان يتعلق في نفس الوقت بتحصيل الضرائب على الماشية .

وكان يتم تسجيل جميع أفراد الاسرة لدى السلطات المحلية بمساعدة رئيس كل قسم إدارى عن طريق رئيس الفخذ في مناطق البلو ، والقرية في المناطق المستقرة ، ونتائج هذا التعداد منشورة ضمن مجموعة من البيانات السكانية عن موريتانيا في كتاب أصلوه المكتب المركزى لتعداد السكان B.C.R.P. في أنواكشوط (٤) . كما يأتى تفصيلا في المونوجرافات

U.M. Demographic Yearbook, 1974, pp. 108-114 (١)

Caldwell, J.B. and Okonjo, R. The Population of Tropical Africa, London, Longmans, 1968, p. 4. (٢)

Brenez, J., op. cit., pp. 720-721. (٣)

B.C.R.P. Données Estimatives sur la Population Mauritanienne (au 1er Janvier 1975), Nouakchott, 1975, Annexe 3. Tableaux No 3. (٤)

الإحصائية التي تصدر عن إدارة الإحصاء والنارسة الاقتصادية التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الصناعية في موريتانيا، وهذه المونوجرافات تتضمن معلومات إحصائية عن كل ولاية من الولايات الموريتانية وصدر منها حتى الآن مونوجرافان أحدهما خاص بالولاية الأولى والثاني خاص بالولاية الثانية .

— وفي إطار الإعداد للتعداد العام للسكان الذي أجري في موريتانيا عام ١٩٧٦ أجريت ثلاثة مسح سكانية في عام ١٩٧٥ ، وهي :

١ — مسح السكان والمساكن في المراكز الحضرية الأساسية في موريتانيا، وقد أجرى في الفترة: من ٢٥ / ١ إلى ٣ / ٣ / ١٩٧٥ وأجره المكتب المركزي لتعداد السكان Bureau Central de Recensement de la Population (B.C.R.P.) .

بالاشتراك مع المركز الأوروبي لتكوين الإحصائيين الاقتصاديين للدول النامية بباريس Centre Européen de Formation de Statisticiens Economistes de pays en voie de développement (C.E.S.D.) .

ولقد كان الهدف من هذا المسح هو تقدير سكان المدن لتقدير عدد العاديين والمشرفين المظلوين لتعداد ١٩٧٦ ، بالإضافة إلى التعرف على الأحوال السكانية في المدن الموريتانية أيضا ، وقد صدر لهذا المسح نتائج المسح في نهاية عام ١٩٧٥ تحت عنوان :

Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans des principaux centres urbains dans la Mauritanie.

أي نتائج مسح السكان والمساكن في المراكز الحضرية الأساسية في موريتانيا .

وقد حصر هذا المسح المدن الأساسية في ١٧ مركزا حضريا هي عواصم الولايات الأثني عشرة بالإضافة إلى أنواكشوط وبوتلميت وأزويرت وبوق وأبود ، وقد أهدى هذا المنتج أحد عشر مركزا حضريا (١١) شملهم مسح ١٩٦٢ / ٦١ ، لأن حجمهم لا يدخل ضمن تعريف الحضر الخاص بهذا المسح وهو ٥٠٠٠ نسمة للمركز العمراني . وقد اعتمدت الدراسة على نتائج هذا المسح .

٢ — أما المسح الواصل للوسط البدوي الذي أجره المكتب المركزي لتعداد السكان والإحصاءات مع المركز الأوروبي لتكوين الإحصائيين الاقتصاديين للدول النامية ، فموقع اختياره على مقاطعتي تاشكيط (الولاية الثانية) وشقيط (الولاية السابعة) لتكونا مجال

(١) كانت المخرقة وأزويرت منسية وأخذت حسب مسح ١٩٦٢ - ٦١ .

هذا المسح ، وذلك لأنهما تمثلتا خطين من البداوة ، إذ يوجد رعاة الضأن في تامشكط ورعاة الإبل في شنقيط (١) ، وقد كان الهدف من هذا المسح هو البحث عن أفضل الطرق لحصر شامل للبدو في موريتانيا خاصة وأنهم يشكلون حوالي ٣٣٪ من جملة السكان ، وقد صدر المحلّص الخاص بشنقيط تحت عنوان :

Rapport de stage sur la méthodologie utilisée lors de l'enquête — Pilot en milieu nomade dans le département de Chinguetti, Avril 1975.

ولم يصدر المحلّص الخاص بتامشكط حتى عام ١٩٧٧ .

٣ — وبالنسبة للسكان المستقرين فقد تم اختيار مقاطعتين لإجراء مسح ميداني فيهما ، وقد اختيرت مقاطعة (الولاية الرابعة) لتمثل مناطق المستقرين التي توجد فيها العناصر السوداء ، كما اختيرت أموج (الولاية الأولى) لتمثل النمط المستقر الذي يوجد فيه المور (البيضان) ، وإن كان المناخ قد تسبب في حدوث بعض الصعاب عند إجراء المسح في أموج (٢) .

لتانيا — التقديرات :

لدينا مجموعة من التقديرات بعضها للأمم المتحدة في الكتاب الديموغرافي السنوي ، وبعضها الآخر يتضمنه كتاب الإنتاج السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة ، بينما يأتي البعض الثالث ضمن مجموعة الكتب الإحصائية السنوية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وقد أفاد منها البحث كثيراً ، وقد رجع إليها الباحث إلى : الكثير من الموضوعات حينما عجزت المصادر الموريتانية عن الوفاء بحاجة الدراسة إليها .

ومن المصادر المحلية التي أمدتنا بتقديرات ، الكتاب المسمى أصله المكتب المركزي لتعداد السكان ويضم مجموعة من تقديرات السكان في بداية عام ١٩٧٥ (٣) ، خاصة الحدود التي تقدر السكان البدو والمستقرين من الريف والحضر ، وكذلك توزيع السكان العددي على المقاطعات المختلفة ، كما أورد جداول تفصيلية وإجمالية لنتائج المسوح السكانية التي أجريت في موريتانيا ، سواء مسح ٦٤ / ١٩٦٥ ، أو مسح المدن (١٩٧٥) والبدو (١٩٧٥) والمناطق المستقرة ، وقد أفاد منه الباحث كثيراً .

B.C.R.F. Données., Annexe o. Tableau V.

Ibid., Tableau VI.

Ibid, 33 p. et Annexe (VII) Tableaux.

(١) .

(٢)

(٣)

وأود أن أشير هنا إلى أن التخطيط لتعداد ١٩٧٦ يتطلب عملاً وجهداً شاقين ، وكان لعملية إعداد الخرائط والصور الجوية لأجزاء كثيرة من موريتانيا دور في أن يرتاد خبراء المكتب المركزى لتعداد السكان أجزاء كثيرة من موريتانيا ، وأن يتحققوا من كثير من التغير الذى طرأ على توزيع السكان وعلى أنماط حياتهم ، بالإضافة إلى أن إجراء المسوح الميدانية على الحضر والريف المستقر وأبلدوى أعطى الخبراء فى هذا المكتب الفرصة ليعيدوا التفكير فيها ضمنه مسح ٦٤ / ١٩٦٥ ، وأن يتركوا الوضع الحالى لسكان موريتانيا. وفى هذا المطبوع شرح لطريقة عمل كل جدول ومصادره .

— وبالإضافة إلى هذا المطبوع ، فقد قام القسم الكارتوجرافى الذى كان يحقق المواقع على خرائط — تمهيداً لإجراء تعداد ١٩٧٦ - بتقدير السكان استقرين فى عام ١٩٧٥ ، وقد بلغ عددهم طبعاً لهذا التقدير ١٠٤٧,٠٠٠ نسمة (١) ، وهو تقدير بعيد عن الحقيقة للأسباب التى سأتى شرحها فيما بعد .

ثالثاً - تعداد ١٩٧٦ :

أجزت الحكومة الموريتانية تعداداً للسكان فى ديسمبر ١٩٧٦ وهو أول تعداد قرمى شامل للسكان ، وسبقه مجموعة من المسوح السكانية وأعداد خرائط دقيقة وتفصيلية للبلاد ، إذ كان نقص الخرائط الأساسية من العوامل التى تنوق توزيع الحصائص السكانية فى موريتانيا والكثير من الدول الأفريقية (٢) =

ولقد اختبر شهر ديسمبر لإمكان الإفادة من المدرسين والطلبة فى عمليات العد ، وكذلك لتجنب فترة الأمطار التى تعرق سير السيارات خاصة فى الجنوب حيث الطرق ترابيه أو مديات ويواجه التعداد فى موريتانيا مجموعة من المشكلات أهمها : تيمثر توزيع السكان خاصة البدو ، وصعوبة المسير على الطرق بوضوحها الحالى ومساحة النبوة الكبيرة ، وكذلك نقص عدد السيارات .

وعلا ل فترة التعداد قامت الصحافة والإذاعة الموريتانية بعملية الدعاية اللازمة لإنجاح

Idid, Annexe 7. Tableau VII.

Hancé, W.A., The Geography of Modern Africa, 2nd Ed., New York, 1972, p. 57.

التعداد ، وقد قدمت الأمم المتحدة لموريتانيا معونة مالية وكذلك الخبراء اللازمين لإجراء هذا التعداد (١) .

رابعاً - الإحصاءات الحيوية :

لا يوجد في موريتانيا تسجيل حيوي من أي نوع أي للمواليد أو الوفيات أو الزواج أو الطلاق ، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على جداول المواليد والوفيات الموجودة في مسح ١٩٦٥/٦٤ ، فخلال إجراء المسح تم تسجيل جميع المواليد والوفيات نسنة كاملة في مناطق موريتانيا المختلفة ، البدوية والمستقرة ، وفي المجموعات الاثنولوجية وكذلك في المجموعات البدوية « المور » المختلفة .

وكان رب كل أسرة أو خيمة يقوم بتسجيل الأحداث الحيوية التي تقع في أسرته أو خيمته . واستمر التسجيل للفترة من يوليو ١٩٦٤ وحتى يوليو ١٩٦٥ .

وكان مسح ١٩٦٢/٦١ الخاص بالمدن قد اشتمل أيضاً على الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمدن .

وبصفة عامة كانت البيانات الخاصة بهذه الإحصاءات منقوصة ، وقد صححها القائمون على أمر المسح خاصة ١٩٦٥/٦٤

وباستثناء هذه البيانات لا يوجد تسجيل حيوي كما سبق ، وفي المونوجراف الإحصائي الخاص بالولايتين الأولى والثانية يتضح هذا ، ففي الولاية الثانية ، سجل في عام ١٩٧١ ، ١٣ مولوداً بينهم ٧ أولاد ، ٦ بنات ، وفي سنة ١٩٧٢ سجل ٦ مواليد وكلهم من الذكور فقط ، أما حالات الزواج التي سجلت في عام ١٩٧١ فكانت ٣٣ حالة فقط في مقابل لا شيء عام ١٩٧٢ (٢) .

وقد كان لطبيعة الحياة البدوية التي كان يعيشها أكثر من ٦٠٪ من الموريتانيين قبل ١٩٦٨ ، أثر في هذا النقص في التسجيل ، كما أن عدم توافر مكاتب الصحة أو الإدارات

(١) United Nations, Fund for Population Activities, Population Programmes and Projects, Vol. 2. Inventory of Population Projects in Developing Countries and the World, 1974-1975, New York, 1976, p. 181.

C.E.S.D. Monographie Statistique de la Deuxième Région, 1972. Nouakchott, 1973, p. 6. (٢)

المدينة في معظم القرى الموريتانية ، كانت من العوامل التي أدت إلى هذا ، ثم كان بعد المسافة بين القرية من ناحية وعاصمة المقاطعة من ناحية أخرى وصعوبة المواصلات من أسباب لانعدام التسجيل . وبصفة عامة فإن القطاع البلوى من السكان لا يرتبط بالحكومات المركزية كثيراً . ولكن في الفترة الأخيرة ، وبعد افتتاح المستشفيات خاصة في المدن الكبرى يفنظر أن يزيد الإقبال على التسجيل ، كما أن البطاقات الخاصة بالأفراد المتضررين من الحفاف والتي يصرفون بموجبها بعض الوداد التموينية . تحم عليهم تسجيل المواليد أيضاً للإفادة بمخصصاتهم التموينية لصالح الأسرة .

ويرجع نقص إحصاءات الزواج والطلاق إلى العادات والتقاليد الاجتماعية حيث تم هذه الظواهر الاجتماعية طبقاً للعرف السائد فقط ، وبدون تسجيل .

دراسة تحليلية نقدية للمصادر الإحصائية الموريتانية :

ونناقش الآن مدى الصديق والثبات في المصادر الإحصائية الموريتانية .

أجزي المسح الأولان ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٥ / ٦٤ بطريفة العينة وهذا يعني أن نسبة ما من الخطأ بلغت في المسح الأخير (٦٤ / ١٩٦٥) ٤١ ، - ٧٠,٢ من جملة السكان ، الأمر الذي حدا بحبراء المكتب المركزي لتعداد السكان في أنواكشوط ، بإعادة تقييم الأعداد الكلية للسكان في كل ولاية ، بالإضافة إلى أن إجراء اتعداد في فترة طويلة أدى إلى بطل جرد إحصائي آخر لتوحيد الأعداد طبقاً لتاريخه وحد .

وإذا أخذنا تقدير السكان حسب مسح ١٩٦٢/ ١٩٦١ فإن نسبة النقص على المستوى القومى يبلغ ٣٨٪ من جملة السكان (١) .

يضاف إلى هذا أن مسح ١٩٦٥ / ٦٤ ، لم يعط رقماً قطعاً للمسح ، ولكنه افترض أنه بين رقمين هذا ٩٩٠٥٠٠٠ نسمة كحد أدنى و ١٠٩٤١٠٠ نسمة كحد أعلى وكان متوسطها بطبيعة الحال هو الرقم ١٠٢٨٩٠٠ نسمة الذى جاء كعدد لسكان موريتانيا في ذلك المسح ، إلا أن المكتب المركزي لتعدادات السكان أعاد تقدير السكان بـ ١٠٩٦٠,٠٠٠ نسمة .

مسح ١٩٦٥/٦٤ :

وفي جداول خصائص السكان جاءت الولايات الموريتانية مقسمة إلى خمس مجموعات فقط ، الأمر الذى يصعب معه معرفة خصائص كل ولاية على حدة ، وتزداد الحاجة إلى معرفة التفضيلات في حالة اختلاف الخصائص الاقتصادية للولايات ، فمثلا الولاية الثامنة التى تضم أنواذيبو جاءت مع الولايتين السابعة والحادية عشرة ، وجاءت الولاية السادسة مع الثانية عشرة ، والخامسة مع التاسعة ، والثالثة مع الرابعة والعاشر ، ثم الأولى والثانية معاً ، ويرجع ذلك إلى الوضع الإدارى أثناء إجراء المسح ونشر النتائج .

وقد جاءت تقديرات المدن أقل من الواقع ، أى قدر لها معدل زيادة مقدار ٢١ ٪ سنوياً ، وهو نفس معدل الزيادة المقدّر للريف وهذا يعنى أنه أغفل الهجرة الريفية - الحضرية التى كانت موجودة في ذلك الوقت حتى قبل الحفاف ، ولذلك عندما أعاد المكتب المركزى للتعديلات السكان النظر في أرقام المسح أخذ في الاعتبار هذه القضية ، خاصة بالنسبة للمدن الكبرى التى لها قوة جذب سكاني كبيرة كأواكشوط .

و يصعب بناء تقديرات على مسح ١٩٦٥ / ٦٤ فيها يختص بعدد من الموضوعات السكانية وأهمها :

(أ) تقدير البلو :

أغفل المسح عملية استقرار البلو التى بدت قبل عام ١٩٦٥ في بعض المدن ، وازدادت معدلاتها مع الحفاف ، ويقطن الكثيرون من البلو حسب مسح ١٩٦٥ ، المدن والقرى الآن ، ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند دراسة البداوة والاستقرار في موريتانيا .

(ب) معدلات المواليد والوفيات :

جاءت معدلات المواليد أقل من الواقع ، إذ قدر بـ ٤٣ في الألف بينما يرى القائمون على أمر مكتب التعداد المركزى بأن المعدل يتراوح ما بين ٤٦ و ٥٠ في الألف أما معدل الوفيات الخاص بمسح ١٩٦٥ يتقارب مع مثيله في ١٩٧٥ وهو ٢٦ - ٢٧ في الألف وإن كان في وقت المسح أقل من هذا (١) .

(ج) عدد سكان بعض الولايات :

أوضحنا أن المسح اقترح نسبة خطأ $\pm 7.2\%$ من جملة السكان بل أن عدد سكان بعض الولايات كانت بها نسبة خطأ أكبر من ذلك ، وخاصة في الولاياتين الرابعة والخامسة .

ويؤخذ على مسح ١٩٦٥/٦٤ أنه أجرى في الفترة بين يوليو ١٩٦٤ ويوليو ١٩٦٥ ، وانتهت أعماله الحقلية في يناير ١٩٦٦ بينما ظهرت نتائجه النهائية في ١٩٧٢ وهي مدة طويلة ، وخارجت النتائج في ظروف تختلف تماماً عن الظروف التي أجرى فيها المسح ، إذ كانت آثار الحفاف قد ظهرت وأعيد توزيع السكان والخصائص السكانية في موريتانيا .

أما التعداد الإداري ، فإن أرقامه يمكن أن تستخدم بحذر شديد للأسباب الآتية :

١- لم يأخذ التعداد في اعتباره الهجرة من مكان لآخر ، حيث كان يتم تسجيل سكان كل أسرة في مكان سكنا ، طبقاً لأرقام هذا التعداد فإن نسبة معدل الهجرة الداخلية يصل لكل درجة ، وهذا عكس الواقع إذ أن الحركة مستمرة خاصة مع حلول الحفاف .

٢- أرقام هذا التعداد أقل من الواقع في بعض الحالات ، لأن أشخاص كثيرين لا يعرفهم رئيس الفخذ أو القرية ، ويمكن أن يغفلهم عند الأدلاء ببيانات التعداد ، ومعظم هؤلاء الأشخاص من النساء والأطفال الصغار .

٣- تهرب الكثير من الأفراد من التعداد وإغفال ذكر أسماهم وذلك لتهرب من الضرائب ، التي كانت جبايتها أحد أسباب إجراء التعداد .

أما مسحا البلو والمستقرين الرالدان اللذان أجريا في إطار الأعداد لتعداد ١٩٧٦ العام ، فأرقامهما جزئية ولا تفيد كثيراً .

أما أرقام مسح المدن فهو على جانب كبير من الأهمية ، وإن كان لا يمكن مقارنتها بمسح ١٩٦٢/٦١ ، لاختلاف مقاييس تعريف المدينة ، كما أن المسح الآخر يتضمن الأعداد الكلية للسكان والمساكن فقط ، وإن كانت جداول فئات السن لا تتفق مع التقسيم المعروف ، إذ كانت طبقاً للمسح الأخير على أساس (أفراد بالغون - غير بالغين) .

وفي النهاية فإن عدم وجود سلسلة من التعدادات أو المسوح السكانية ، أفقد البعد التاريخي للدراسة أو المقارنة قيمته ، كما جعل الدراسة التطورية ناقصة أيضاً .

تصنيف مراكز العمران في موريتانيا :

تصنف مراكز العمران عادة إلى قسمين كبيرين وهما : مراكز العمران الريفي ومراكز العمران الحضرى ، وفي موريتانيا تنقسم مراكز العمران الريفي إلى مناطق البلو والمراكز العمرانية للمستقرين ، وتباين أحجام وتركيب وخصائص كل من مساكن البلو ومساكن المستقرين الريفية .

وقبل أن نتناول دراسة الحضرية في موريتانيا يجدر بنا تحديد مفهوم المدينة وبالتالي المراكز العمرانية الحضرية ، على أن يكون ما عداها هو المراكز الريفية ، وقد اختلف تحديد مفهوم المدينة من وقت لآخر في موريتانيا ، ففي مسح سكان المدن الذى أجرى بين عامي ١٩٦٢ / ٦١ اختير ٢٧ مركزاً وأدخلت الصفة الحضرية ، يوضحها الجدول رقم (١) وكل هذه المراكز كانت عواصم الولايات (الدوائر) والمقاطعات في ذلك الوقت ، وعندما أجرى مسح لسكان المدن للموريتانية في عام ١٩٧٥ ، اضطلع على أن المراكز الحضرية هي المراكز العمرانية التي يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة ، ومن المدن التي تقوم بنشاط اقتصادي وإداري ، ومن ثم فإن كل عواصم الولايات الاثنى عشرة تدخل ضمن الحضر بالإضافة إلى أنواكشوط ، قد أدخلت القديرك التي يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة ضمن الحضر لكونها عاصمة الإقليم الحادى عشر ، ويضاف إلى عواصم الأقاليم الاثنى عشر وأنواكشوط كل من بوتلميت ، وبوئى وازويرات وإمبود وكلمها مراكز عمرانية يزيد عدد سكان كل منهما على ٥٠٠٠ نسمة ، ويوضح الجدول رقم (٢) المراكز الحضرية في مسح ١٩٧٥ .

وباستثناء هذه المراكز الحضرية السبعة عشرة ، فإن جميع المحلات السكانية الأخرى تدخل ضمن الريف .

جدول رقم (١)
عدد سكان المراكز الحضرية حسب مسح ١٩٦٢/٦١

عدد السكان	البلدية	عدد السكان	البلدية
٢٧٣٧	ملياني	٩٥٢٨	أطار
٢٥١٨	اكجوجت	٩١٩٧	كيجيدي
٢٤٢١	شتقيط	٥٨٦٧	برقي
٢١١٠	المجرية	٥٨٠٧	انراكشوط
١٨١٥	تنبلغة	٥٢٨٣	انراديو
١٣٧٩	الملاذوة	٤٨٧٧	عيون المتروس
١٣٦٠	آلاف	٧٨١١	روصو
١١٣٢	ودان	٤٦٥٩	الديرك
١٠٦٣	كنكروسة	٤٣٥٩	كيدما
١٠٤٨	يزام لوران	٣٨٩٣	النمعة
٩٠٤	ولاله	٣٦٢٩	ليجة
٧٩٠	كشوت	٣٠٦٧	أمبود
٧٣٥	كاشكط	٢٨٢٩	مغامة
		٢٧٧٤	بولكوسيت

R.I.M. Bulletin Statistique et Economique de la République Islamique de Mauritanie, 1964.

وإذا كانت عواصم بعض الولايات لا تختلف كثيراً في تركيبها الوظيفي عن عواصم المقاطعات ، لكن المعيار الإحصائي الخاص بعدد السكان ، وأهمية بعض الوظائف التي تؤديها عواصم الولايات بعد قارناً واضحاً بين طبيعة كلا منها (١) .

(١) راجع حل سيل المثال :

- ١ - جمال حداد . جغرافية المدن . القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٥٤ وما بعدها .
- ٢ - عبد الفتاح وهبة ، في جغرافية العمران . بيروت ، دار النهضة العربية . ١٩٧٣ ، ص ٣٤ .
- ٣ - محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهري ، جغرافية الحضر . الاسكندرية . دار الكتب الجامعية - ١٩٧٢ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

جدول رقم (٢)
عدد سكان المراكز الحضرية في مسح ١٩٧٥

عدد السكان	المركز الحضرى
١٠٤٠٥٤	انواكشوط
٢٢٩٦٢	انواذيبو
٢٠٨٨٢	ازويرات
١٩٧٦٦	كيبى
١٩٥٤٤	روس
١٨٨٩٧	اطار
١٦٧٢٩	كيلا
١٣٦٠٦	ميون القنوص
١٣٠٠٤	اكجوجيت
١١٦٢٠	بوكي
٩٢٣٦	النتمه
٨٠٧٠	لجيجية
٧٦٢٢	بوليميت
٥٢٧٩	مليان
٥٢٢٨	الاف
٤٨٧٧	امبود
٢١٩٢	الديره
٢٠٤١٦٩	المجملة

B.C.R.P. Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat
dans les principaux centres urbains dans la Mauritanie, p. 8.

ال عمران الحضرى فى موريتانيا

بعد أن اصطالحنا على أن العمران الحضرى « المدينى » يشمل عواصم الولايات الاثنى عشرة مضافاً إليها انواكشوط وبوكي وبوليميت وازويرات وامبود - يمكن تصنيف هذه المراكز الحضرية إلى أربعة أقطاب: وهى المدن القديمة والمدن الاستعمارية والمدن الاقتصادية. والعواصم الإدارية الحديثة، ولا يشترط بالضرورة أن تكون كل مدينة فى نمط واحد فقط من هذه الأقطاب فربما تكون فى أكثر من نمط .

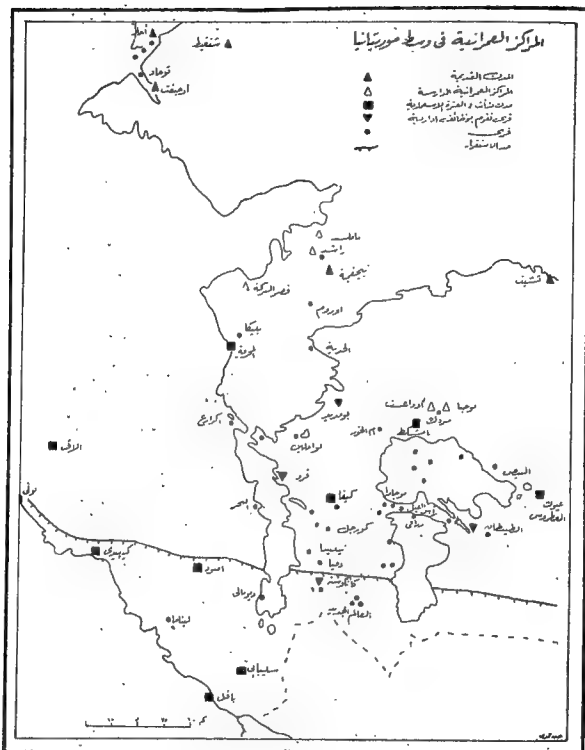
أما المدن القديمة فقد تفلوت مصائرهما ، إذ صارت أوداغوست وتوجيا وراشد وقصر البركة أطلالا بعد أن كانت مراكز حضرية هامة في العصور الوسطى كما كانت تشيت مركزاً هاماً للقوافل هي أيضاً على تخوم الصحراء الجنوبية ، أما مدينتا أطار وتيججة ، فإن آثارها تدل على نهضة حضرية سابقة بالمقاييس الحضرية للقرات التاريخية المتلاحقة .

أما المدن الاستعمارية فهي المدن التي أنشئت في ظل الاستعمار الفرنسي نتيجة لمواقعه الاستراتيجية ، وتكون مقرأ الأحكام الفرنسيين في الولايات الموريتانية والأقاليم والدوائر وأنشئت هذه المدن على أطلال مواقع قديمة أحياناً أو أنها كانت قرى صغيرة ثم تحولت إلى مدن بمرور الوقت ، وأنشئ بعض هذه المدن حول المعسكرات الفرنسية والتي كان سكانها الجنود السنغاليين وانضم إليهم الحراطيون (١) وبعض التجار وأنشئت هذه المدن في العقد الأول من القرن الحالى .

ويختلف هذا النمط من المدن عن النمط السابق فبينما يرتبط نمط المدن القديمة بتخوم الصحراء لأسباب التجارة وبالوحدات الشمالية الوسطى ، فإن النمط الاستعماري يرتبط بجنوب موريتانيا ووسطها في منطقة الساحل ومنطقة حوض نهر السنغال من ناحية أخرى - ويستثنى من هذا الموضع أناديبو وذلك لأقربهما من مناطق الإدارة الفرنسية في سانت لوى بالسنغال ، وكانت هذه المناطق هي مناطق الاستقرار النسبي في موريتانيا ، أما في الشمال فقد أنشئ مواقعها فورث جورو ١٩٣٣ والتي عرفت فيما بعد باسم أفديرك وفورث ترينكية والتي عرفت فيما بعد باسم بركام غرين ، وإن لم تعد الأخيرة مركزاً حضرياً ، وكانت قلة المراكز الحضرية الاستعمارية في الشمال تعود إلى نفوذ المور من الفرنسيين أو التعامل معهم وكذلك تبعد السكان وصعوبة إدارتهم مركزياً ، أما المناطق التي كان يتركز فيها السكان فعلاً ، فهي أنسب المواقع لإنشاء مدن أو مراكز إدارية .

وأهم مدن الجنوب التي تنتمي إلى نمط المدن الاستعمارية كيفا ، يورفي وألاف وامبود وسينباني . (شكل ١٦ - ٢) ومن أهم المدن التي نشأت في الفترة الاستعمارية هي أناديبو التي تقع على الجانب الشرق من شبه جزيرة الرأس الأبيض .

(١) الحراطيون هم المبيد للحروث .



أما المجموعة الثالثة من هذه المدن فهي المدن الاقتصادية التي نشأت في خلال الفترة الاستعمارية ، ولكن لأسباب اقتصادية أساساً وليس لأسباب إدارية كالمجموعة السابقة ، ولكن هذه المدن تطورت وازدهرت خلال فترة الاستقلال ، كما تختلف عن المجموعة السابقة أيضاً في إنها مدن اقتصادية غير تقليدية أي لا تعتمد على الزراعة والرعي ، وإنما هي مدن تعدينية أو مدن شحن وتفريغ - موانئ - أساساً ويخلل ضمن هذه المجموعة أزويرات وأفديرك وأكجوجت وأنواديو .

أما المدن التي نشأت نتيجة لمبادرة وطنية لتكون عواصم إدارية أو سياسية فأهمها - أنواكشوط ، وهناك مجموعة أخرى من المراكز العمرانية التي أنشئت واعتبرت مدناً إدارية ، ولكنها صفة الحضرية انتمت عنها بعد تحديد ٥٠٠٠ نسمة كحد أدنى للمركز الحضري .

١ - أحجام المراكز الحضرية :

يمكن أن نبدأ بدراسة أحجام المدن الموريتانية من الجدول رقم (١) الذي يوضح المدن الموريتانية في مسح ١٩٦٢ / ٦١ ، ذلك أنه سيلقى ضوءاً على تطور المراكز الحضرية الموريتانية في مسح ١٩٧٥ .

ومن دراسة الجدول يتضح ما يأتي :

(أ) كانت أطار أكبر المراكز الحضرية في ذلك الوقت بعدد سكانه ٩٥٢٨ نسمة ، أي أقل من عشرة آلاف نسمة - تلتها كيبيلدي بعدد سكان مقداره ٩١٩٧ نسمة ثم كانت يوفى في المركز الثالث وبلغ عدد سكانها ٥٨٦٧ بينما احتلت أنواكشوط المرتبة الرابعة (٨٠٧ نسمة) ، وجاءت أنواديو في المركز الخامس حيث بلغ عدد سكانها ٥٢٣٨ نسمة ، أما المدن من السادس إلى العاشر فكانت عيون العتروس (العيون) وروصو وأفديرك ، وكيفا ، والنعمة على التوالي. ويلاحظ أن هذه المدن كلها أصبحت ضمن المراكز الحضرية السبعة عشرة في مسح ١٩٧٥ .

(ب) سجلت ٢٢ مدينة عدداً للسكان يقل عن ٥ آلاف نسمة ، وهو العدد الذي حدد بعد ذلك (١٩٧٥) . كقياس للحضري ، إلى أن هناك تسعة مدن يقل سكان كل منها عن

التي نسمة ، منها ثلاثة مراكز يقل عدد سكان كل منها عن ١٠٠٠ نسمة ، وهي المدن التاريخية الثلاث تامشكط وولاته وثشيت .

(ج) توزع المدن الكبرى (حوالي ٥ آلاف نسمة) على جميع الأقاليم الجغرافية والاقتصادية في موريتانيا ، فهي في وسط موريتانيا وشمالها وفي حوض نهر السنغال وفي إقليم الساحل وجنوبه ، وعلى السواحل الموريتانية ، أما أقصى شمال موريتانيا وحوض الجوف فإن ينقصهما وجود مدينة كبرى حتى الآن وذلك للظروف الجغرافية السائدة فيها .

(د) إذا طبقنا قانون المدينة الأولى The Law of the Primate City لمارك جيفرسون Mark Jefferson (١) والتي ترى أن نسبة المدينة الأولى إلى الثانية والثالثة هي في الغالب ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ ، فإن هذه النسب لا تنطبق على نمط أحجام المدن - الموريتانية ، فعدد سكان المدينة الثانية تقرب من عدد سكان المدينة الأولى ، بينما سجل عدد سكان المدينة الثالثة نحو ٦٥٪ من جملة عدد سكان المدينة الأولى أو الثانية ، أما عدد سكان المدينة الرابعة فيقترب جداً من عدد سكان المدينة الثالثة .

(هـ) احتلت أنواكشوط العاصمة الناشئة في ذلك الوقت المركز الرابع وسبقها مدن عريقة في موضعها ومواردها وعمرانها ، كما احتلت أنواذيبو المركز الخامس بين المدن - الموريتانية ، ولم تلبث هاتان المدينتان أن احتلتا مركزيهما الطبيعيين فيما بعد .

٢ - أحجام المدن الموريتانية في مسح ١٩٧٥ :

كان تحليلنا لنتائج المسح السابق للمراكز السبعة عشرة الحضرية أساساً أما في مسح ١٩٧٥ ومن تحليل نتائجها والتي يوضحها جدول رقم ٢ يتضح ما يأتي :

Jefferson, M., The Law of the Primate City, Geog. Review, Vol. 29, April 1939, pp. 226-232.

(١)

(أ) تغير ترتيب أحجام المدن الموريتانية تغيراً جليوياً عما كان عليه في مسح ١٩٦٢/٦١ ، إذ احتلت أنواكشوط المركز الأول ، وتلاها أنواذيبو فازويرات ثم كيبيلي وروصو وأطار للمراكز من الثاني حتى السادس على الترتيب .

(ب) بلغ عدد سكان أنواكشوط ما يزيد على ١٠٠ ألف نسمة ، وهو رقم تسجله مدينة موريتانية لأول مرة ، وستناقش أسباب ذلك فيما بعد ، في حين كان عدد سكان المدينة الأولى في موريتانيا في مسح ١٩٦٢/٦١ أقل من عشرة آلاف نسمة — وهما الرقم مخففة عشر مدن في مسح ١٩٧٥ .

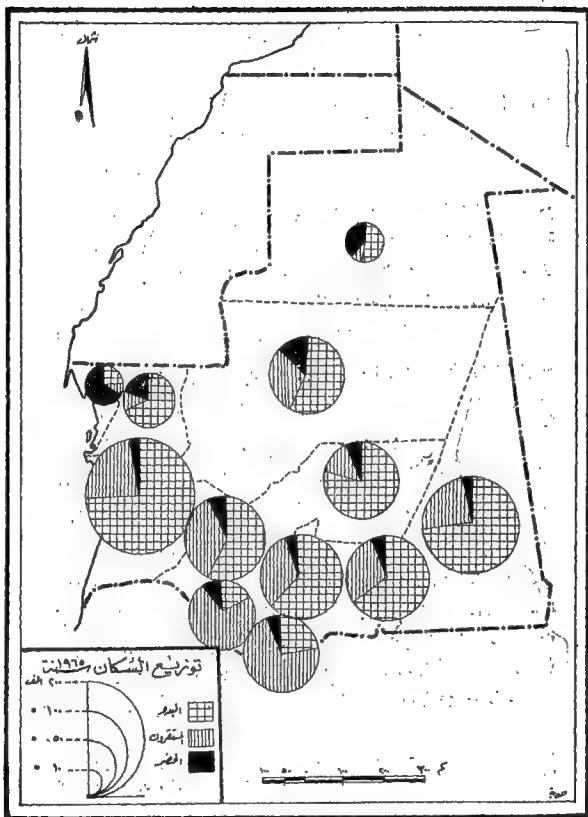
(ج) يلاحظ أن المراكز الأولى من حيث الحجم في مسح ١٩٧٥ ، قد احتلتها مدن الاقتصاد الحديث كالتعدين والشحن والتفريغ والحليمات والإدارة كانوا كشوط وأنواذيبو وأزويرات ، بينما تراجع مدن الاقتصاد التقليدي إلى مراكز قالية .

(د) لا ينطبق قانون المدينة الأولى أيضاً على المدن الموريتانية فنسبة المدن الثلاث الأولى هي ١٠٠ : ٧٠ : ١٩ ، وفي دولة كوريتانيا لما ظروفها الطبيعية والبشرية وتنظيمها الاجتماعي ، يكون من التمسك محاولة تطبيق نظريات وقرائن مجتمعات مستقرة منذ زمن طويل عليها ، كذلك كان للجفاف ، وما تركه من آثار دور كبير في تغير الكثير من الأوضاع في موريتانيا بل وفي منطقة الساحل كلها في غرب أفريقيا ، وفيما يخص بقانون المدينة الأولى أو قاعدة زيف Zipf (١) فإن المجتمع الموريتاني حديث العهد بالتحضر ، وأن مدنه قد عمرت سكانها منذ فترة قصيرة نسبياً .

مميزات التحضر :

طبقاً لمسح ١٩٦٥/٦٤ كان معدل التحضر ٩٪ والريف ٩١٪ من جملة السكان ، وقد بلغ نصيب الريف البدوي ٥٨٪ من جملة السكان والريف المستقر ٣٣٪ من جملة السكان وقد تفاوتت نسبة الريف من ولاية لأخرى حيث بلغت أكثر من ٩٥٪ في الولايات الأولى والثالثة والسادسة والتاسعة والعاشر . وكانت نسبة سكان الريف أعلى من ٩٠٪ في الولايتين

(١) راجع : محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهري . المرجع السابق ص ٦٤ .



شكل ١٦ : ٣ توزيع السكان حسب المناطق الحياتية عام ١٩٧٥

الثانية والخامسة ، بينما بلغت ٩٠٪ في الولاية الرابعة ، ٨٧٪ في الولاية السابعة ، وانخفضت إلى ٧٩٪ في الولاية الثانية عشرة ، ٦٠٪ في الولاية الحادية عشرة ، وكان أقل نسبة لسكان الريف في الولاية الثامنة حيث بلغت ٣٣٪ فقط .

أما حجم الحضر ومعدله فكان يتأثر بعدد سكان المدينة الرئيسية أو مجموع سكان مدنه الكبرى في بعض الولايات ، بينما كان النشاط الاقتصادي السائد عاملاً آخر يؤثر في حجم الحضر ونسبته في بعض الولايات كالثامنة .

وقد تفاوتت أيضاً نسبة البدو والمستقرين بين الولايات وقد بلغ سكان البدو أكثر من ٥٠٪ من جملة سكان الولاية الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة والحادية عشرة . وقد فاقت نسبة المستقرين نسبة البدو في الولايات الرابعة والعاشر ، وفي عام ١٩٧٠ قدر أن نسبة سكان الريف ٨٦٪ ، بينما كانت نسبة سكان المدن ١٤٪ ، وكانت نسبة البدو ٧٢٪ والمستقرين ١٤٪ إلى جملة السكان (١) (شكل ١٦ - ٣) .

وفي التقدير الذي أجري في بداية ١٩٧٥ ، وبعد أحداث الجفاف وإعادة توزيع السكان ، وتغير نمط حياتهم ، فإن اتجاه البدو نحو الاستقرار سواء في الريف أو في المدن كان قد تم بمعدلات سريعة (راجع الجلولين ٣ ، ٤) ومن دراسة الجلول يتضح أن نسبة سكان الريف قد أصبحت تقل عن ٩٠٪ في جميع الولايات باستثناء الولايتين الأولى والعاشر والتي بلغت نسبة الحضر ٦٪ فقط لكل منهما .

وقد تفاوتت نسبة سكان الريف من ولاية لأخرى ، إذ بلغت أكثر من ٨٥٪ في الولايات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة ، وقد انخفضت النسبة في بقية الولايات فكانت ٧٤٪ في الولاية السابعة ، ٢٢٪ في الولاية الثانية ، ٢١٪ في الحادية عشرة ، ٣٤٪ في الثانية عشرة ، أما نسب البدو فقد انخفضت بشكل واضح ، وصارت تشكل أكثر من ٥٠٪ من جملة سكان الولايتين الأولى (٥٨٪) والتاسعة (٥٩٪) وذلك نظراً لظروفهما الجغرافية . أما بقية الولايات فتتخفف فيها النسبة عن ٥٠٪ .

(١) الجمهورية الإسلامية الليبية - وزارة الدولة للتربية الوطنية - وزارة الإعلام والمواصلات ، اقتصاد وطني حصر - فواكشوط ، ١٩٧٥ . ص ١٤ .

ج. د. ق. م ٣
معدلات التصغير في مسح ١٩٦٥-٦٤ و النسب المئوية *

الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر	الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر
الأول	٧٣	٢٤	٣	الثامنة	٢٦	٨	٦٦
الثانية	٦٦	٢٨	٦	التاسعة	٨٢	١٢	٥
الثالثة	٦٣	٣٦	٤	العاشر	٢٣	٧٢	٤
الرابعة	١٨	٧٢	١٥	الحادية عشرة	٥١	٨	٤٠
الخامسة	٥٤	٣٩	٧	الثانية عشرة	٧٠	٩	٢١
السادسة	٧٣	٢٤	٣	أفراكشوط	٥٥	٥٥	١٥٥
السابعة	٥٦	٢١	١٣	الجبلية	٥٨	٢٣	٩

المصدر : Donnees..., p. 26.

جدول رقم ٤
معدلات التصغير في تقدير ١٩٧٥ و النسب المئوية *

الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر	الولاية	ريف البدو	ريف المستقرين	الحضر
الأول	٥٨	٣٦	٦	الثامنة	٧	١٥	٧٨
الثانية	٤٠	٤٨	١٢	التاسعة	٥٩	٣٠	١١
الثالثة	٣٨	٥١	١١	العاشر	٨	٨٦	٦
الرابعة	٥	٧٩	١٥	الحادية عشرة	١٤	٨	٧٩
الخامسة	٢٢	٦٧	١٢	الثانية عشرة	٢٠	١٦	٦٤
السادسة	٣٩	٤٨	١٣	أفراكشوط	٥٥	٥٥	١٥٥
السابعة	٢٨	٤٦	٢٦	الجبلية	٢٩	٤٨	٢٣

المصدر : Donnees..., p. 13.

ويوضح الجدول ٥ التغير في إعادة توزيع السكان وإعادة نمط المعيشة ومنه نرى أن جميع الولايات قد شهدت تناقصا في نسبة البلو وقد يتراوح هذا التناقص ما بين - ٢,٢١٪ سنويا في الولاية الأولى و - ٦,١٪ سنويا في الولاية الرابعة ، أما في موريتانيا ككل فقد انخفض البلو بنسبة ٣,٩٪ سنويا للفترة ١٩٧٥ / ٦٥ (شكل ١٦-٤).

جدول رقم (٥) :

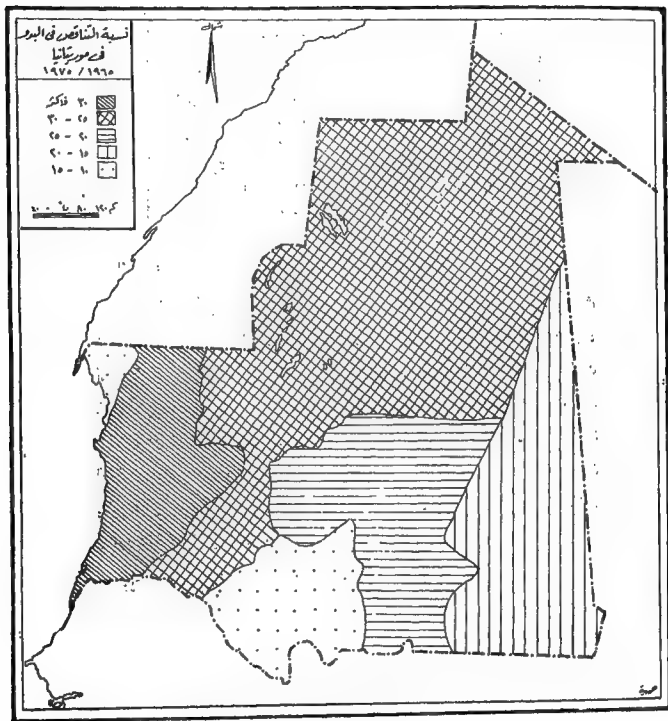
جدول معدل التغير السنوي في توزيع السكان بين الريف والحضر للفترة ١٩٦٥ / ١٩٧٥

الولاية	ريف البلو	ريف المستقرين	جملة الريف	الحضر	جملة السكان
الأول	٢,٢١-	٤,٩	٥٠-	١٠,٤	١-
الثانية	٣,٠-	١٠,٢	٩	١٣,٧	١,٦
الثالثة	٢,٣-	١٠,١	١,٩	٢٢,٩	٢,٨
الرابعة	١,١-	٥	٢	٩,١	٢,٨
الخامسة	٥,٤-	٩,٧	٩	١٠,٢	١,٥
السادسة	٤,٤-	١١,٤	٥٠-	٣٤,٣	٥,٦
السابعة	٤,٨-	٦	٩-	١٠,٩	٦
الثامنة	٤,٥-	٣,٣	٤,٧	١٦,٧	١٢,٧
التاسعة	٣,٥-	١٤,١	٨-	١٠,٣	٢-
العاشر	٥,٤-	٤,٨	٢,٣	٩,٧	٢,٦
الحادية عشرة	٥,٦-	٤,٧	١-	٢١,٧	٦,٣
الثانية عشرة	٣,٥-	١٦,٧	٣,٥-	٣٢,٧	٤,٢
أغواكشوط	٥٥	٥٥	٥٥	٤٨,٣	٤٨,٣
الجملة	٢,٧	٧,٦	٤,٣	٢٢,١	٢,٣

المصدر : Donnee, p. 27

وقد شهدت جميع الولايات ارتفاعا في نسب المستقرين تراوح ما بين ٤٪ سنويا في الولاية الرابعة إلى ٣٣٪ في الولاية الثامنة .

وقد تفاوتت نسبة تناقص البلو إلى جملة سكان الولايات كما يتضح من الجدول التالي (رقم ٦) وشكل (١٦ - ٤) .



شكل ١٦ - ٤ : نسبة التناقص في البدو في موريتانيا بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥

جول (٦)

نسبة تناقص البلو في الولايات الموريتانية (١٩٦٥ - ١٩٧٥)

الولاية	نسبة التناقص %	الولاية	نسبة التناقص %
الثانية عشر	٤١,٨	الثانية	٢٠,٢
السادسة	٣١,٨	الأول	١٦,١
الخامسة	٢٩,٣	الثالثة	١٤,٧
الحادية عشرة	٢٨,٧	العاشر	١٢,٤
السابعة	٢٦,٦	الرابعة	١٠,٧
الثامنة	٢٥,٠	الثامنة	١٠,٢

المصدر : مصدر الجدول السابق ص ٢٨ .

ويلاحظ أن أقل الولايات في تناقص البلو هي ولايات الاستقرار الفعلي قبل حدوث الجفاف ، وهذه هي الولايات : الثانية (١٠,٢ %) ، والرابعة ١٠,٧ ، والعاشر ١٢,٤ ، أما الولايات الغربية والشمالية فكانت أكثر الولايات من حيث الاستقرار وهي الولايات الثانية عشر والسادسة والخامسة والحادية عشرة ، ويرجع ذلك إلى أنها أقل الولايات تأثرا بالجفاف عن غيرها ، بالإضافة إلى تمصها بشبكة متقدمة للنقل والمواصلات ، وكثافة شبكة الطرق نسبيا الأمر الذي ساعد على الاستقرار السريع على طول عوارض هذه الطرق وكان بعض البلو يصلون في النهاية إلى أنواكشوط والمدن الأخرى التي تقع في هذا القسم في موريتانيا كإنواذيبو وأكجوجت وأزويرات وأغدير ك .

ويتضح هذا من الجدول التالي رقم ٧ والشكل (١٦ - ٥)

جداول رقم ٧ : معدل النمو السنوي في المدن الموريتانية
في الفترة (١٩٦٧ / ١٩٧٥)

المدينة	معدل النمو السنوي	المدينة	معدل النمو السنوي
انواكشوط	٢٣,٥	ميرن المتروس	٨,٥
اكجوجيت	١٣,٦	النسة	٧,٩
ازويرات	١١,٣	تيجنية	٦,٤
ألفيرك	١١,٣	كيجيني	٦,٥
الرايبيو	١١,٥	سلياني	٥,٩
آلاف	١٠,٩	اطار	٥,٦
كها	١٠,٧	يوق	٥,٥
دوسو	١٠,٦	أسرد	٣,٤
بوتيايت	٨,١	المجلة	١٤,٥

المصدر :

B.C.R.P. Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans des principaux centres urbains dans la Mauritanie (Nouakchott, 1975, p. 8.

النمو الحضري :

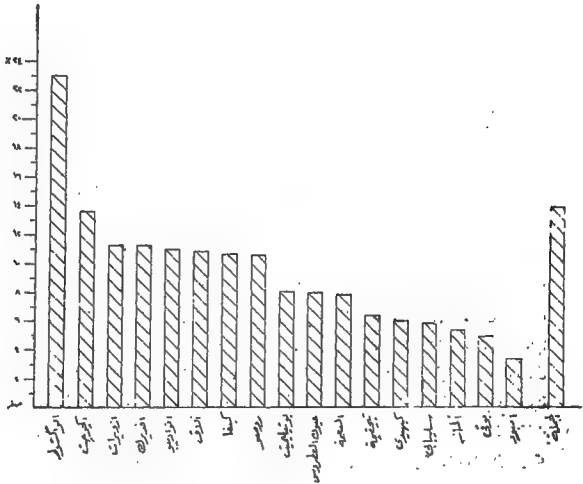
إذا كان معدل الزيادة السنوية في موريتانيا قد قدر بـ ٢٪ سنويا للفترة ١٩٦٥ / ٦١ ، و ٢,٢٪ سنويا للفترة ١٩٧٠ / ٦٥ (١) ، ثم بـ ٢,١٪ للفترة ١٩٧٥ / ٦٥ ، فإن معدلات نمو المدن كانت أعلى من ذلك بكثير باستمرار ، حيث بلغ معدل النمو الحضري في موريتانيا للفترة ٦٢ / ١٩٧٥ ، ١٤٪ سنويا ، وهذا الفارق بين معدل النمو العام في موريتانيا ومعدل النمو في المدن يرجع إلى الهجرة من الريف إلى المدن ، وقد تفاوتت معدلات النمو من مدينة لأخرى باختلاف أهمية المدينة ونشاطها ووظائفها - فهناك مجموعة من المدن حققت معدلات تزيد على ١٠٪ سنويا ، وهي انواكشوط (٢٣٪) واكجوجيت (١٣,٦) ازويرات

U.N. Economic Commission for Africa. Demographic Handbook for Africa, New York, 1971, p. 21.

(١)

معدل النمو السنوي للمراكز الحضرية الموريتانية

(١٩٧٥ / ١٩٦٤)



شكل ١٦ - ٥ : معدل النمو السنوي للمراكز الحضرية الموريتانية (١٩٧٥ - ١٩٦٤)

والغديرك وانواديو حواى (١٢٪) والاف وكيفا وروصو ، بينما حققت مدن أخرى معدلات تراوح ما بين ٥ و ١٠٪ سنوياً وهى بوتيليميت ، وعيون العتروس والنعمة وتيجقجة وكيبيلدى وسليبانى واطار وبوفى وهناك مجموعة ثالثة وتمثلها مدينة أمبود التى بلغ معدل نموها السنوى ٣٤٪ سنوياً، ورغم ذلك فمعدل أمبود يزيد على المعدل العام لموريتانيا . ويمكن تقسيم مجموعة المدن الموريتانية وفق معدل النمو السكانى إلى أربع مجموعات حسب الوظائف الاقتصادية أو الادارية أو الظروف الجغرافية وهى :

١ - **أنواكشوط** ، وهى العاصمة ، وقد حققت أكبر معدل للنمو السكانى ، ٢٣٪، وقد تمت أنواكشوط نمو سريعاً للغاية ، حتى كانت إحدى المدن الأفريقية القليلة ذات النمو الشيطاني *Maashrooming Growth* (١) وكان هذا النمو نتيجة للهجرة الشديدة إليها ، حتى أنه هاجر إليها أكثر من ٥٠ ألف نسمة (٢) ، خلال خمس سنوات وهم سكان الحين الأول والخامس فى شمال غرب وجنوب شرق المدينة على الترتيب وتقوم أنواكشوط بمجموعة وظائف اهدها الوظيفة الادارية والسياسية والتجارية كما تقدم جميع الخدمات لقطاع كبير من الموريتانيين ، وتبلغ نسبة سكان أنواكشوط ٣٣,٨٪ من جملة سكان المدن فى موريتانيا .

٢ - **مجموعة المدن الصناعية والتعدينية** ، وتضم ازويرات والغديرك واكوجرجت وانواديبو ، وهذه المدن تشترك معا فى انها تقدم الوظائف التجارية والخدمات بالإضافة إلى أنها مدن صناعية وتعدينية تقوم فيها عمليات استخراج ونقل وتعبير الخامات المعدنية المختلفة ، وقد بلغ معدل النمو السكانى لهذه المدن مجتمعة للفترة ٦٢ / ١٩٧٥ ، ١٢,٢٪ سنوياً ، ويبلغ عدد سكان هذه المدن (٥٩٠٤٠ نسمة) أى حواى ١٩,٤٪ من جملة سكان المدن .

٣ - **مجموعة مدن للوسط والشرق (مدن ساحل) Sahel** ، وتضم مدن عيون العتروس والاف واطار وبوتيليميت وكيفا وامبود والنعمة وتيجقجة ، وتقوم هذه المدن بلور اساسى فى ميسادين الاقتصاد والادارة والخدمات لسكانها ومكان اقليمها الذين يعيشون فى الواحات أو الرحاح أو الزراعة معتمدين على الأمطار ، وتقع هذه

المدين جميعها جنوب خط مطر ١٠٠ م ، كما أن معظمها يقوم في واحات ونسبة كبيرة من السكان الذين يخدمهم هذه المدن كانوا يلبوا قبل الحفاف ولا تزال نسبة كبيرة منهم كذلك .

ويبلغ معدل النمو السنوى لهذه المدن مجتمعة ٧,٢٪ سنويا ، أما عدد سكانها (١٩٧٥) فبلغ نحو ٨٤ ألف نسمة أى حوالى ٢٧,٥٪ من جملة سكان المدن .

٤ - مجموعة مدن حوض نهر السنغال ، وتشمل مدن بوفى وكيبى ، وروصو (التوارب ، وسلياني ، وتقوم هذه المدن بالوظائف الإدارية والتجارية والخدمات المختلفة خاصة التعليمية والصحية لإقليم زراعى مستقر ، وطبقاً لمسح ٦١-١٩٦٢ فإن ما يزيد على ٥٠٪ من سكان المدن باستثناء روصو من العناصر السوداء ، وقد سجل معدل النمو السنوى لهذه المدن للفترة ٦٢/ ١٩٧٥ ، ٧٪ سنويا ، ويبلغ عدد سكان هذه المدن حوالى ٥٧ ألف نسمة ، أى حوالى ١٩٪ من جملة سكان المدن .

العوامل التى تؤثر فى المراكز الحضرية فى موريتانيا

تؤثر مجموعة من العوامل فى نشأة وتطور أو تدهور مراكز العمران فى موريتانيا وأهم هذه العوامل هى :

- ١ - العوامل الجغرافية
- ٢ - العوامل التاريخية
- ٣ - العوامل الاقتصادية
- ٤ - العوامل السياسية

(١) العوامل الجغرافية :

من أهم العوامل التى تؤثر فى نشأة المركز العمرانى أو الحضرى وتطوره مقلدته على الوظائف واحتياجات الإنسان من الغذاء والخدمات ، وقد حدد هذا العامل المراكز العمرانية وأحجامها ، حيث نشأت المراكز العمرانية الرئيسية فى الواحات حيث الماء والرعاية فكانت طار وشقيط وتيجقجة والمجرية ويوتيليميت وولاته وادان وتشيت كما نشأت المراكز العمرانية العديدة فى حوض نهر السنغال ، وتقربت المسافات بينها ، وسجلت نمواً بطرداً ، وكان أوجرد الأمطار المنتظمة نسبياً ، مع وجود موارد مياه أخرى سبباً من أسباب قيام مدن عيون العتروس والنعمة فى إقليم زراعى موسمى ورعى ، وكذلك

قامت سلباني وكيفا ، وقد ادى وجود برك من المياه العذبة الدائمة في قيام العديد من المراكز العمرانية امثال الركيز وكنكوصة وايديني .

وتقع كثير من المراكز العمرانية عند نهايات الأودية المقام عليها مشروعات للرعى البسيطة ومن المراكز التي تقع عند مثل هذه السدود ، يوميد المجرية : ويضاف إلى الأودية وقوع الكثير من المراكز العمرانية في مواضع المياه بل أن بعض المراكز العمرانية يأخذ أسمها مثل برام فرين وبر بنتيلي حتى أن حركات البؤ كانت تتوقف عند هذه النقاط : وانتهى الأمر ببعضها إلى أن هارت مراكز استقرار دائمة .

وفي حين ساعدت الظروف الجغرافية المناسبة على قيام مراكز العمران فقد حدثت الظروف الصعبة من قيام مثل هذه المراكز ، فمساحات الرمال الشاسعة في شمال وشرق موريتانيا حدثت من قيام مراكز عمرانية ونفس الدور لعبته فرشاة الرمال والسبخات على ساحل الأطلسي وابتعدت منه .

وتتقارب المراكز العمرانية من بعضها ، وتصل بعضها إلى أحجام كبيرة بالنسبة للمدن الموريتانية في حوض نهر السنغال لتوافر ظروف المعيشة من ماء وزراعة للمركز العمراني نفسه ، ولظهوره الذي يرتبط به بالخدمات والتجارة ، وفي نفس الوقت سجلت بعض المدن في إقليم الساحل أحجاما كبيرة نسبيا وذلك للملاءمة للظروف الجغرافية لقيام هذه المدن تطورها .

(ب) العوامل التاريخية :

فقد عملت الظروف التاريخية على نشأة بعض المدن الموريتانية ولا يزال بعضها قائما حتى الآن ، وأن كان البعض الآخر قد فقد أهميته التي كانت له في الفترات التاريخية السابقة ولذلك تدهور حجما ووظيفة ، وأهم المراكز العمرانية ذات الشهرة التاريخية في موريتانيا أوداغست وأوداغشت وعند بعض الجغرافيين المسلمين (١) ، وكانت حسب أقوالهم مدينة عامرة بالسكان والمساجد والأسواق (٢) ، وموقعها الآن عبارة عن أطلال ، وقام إلى جوارها مركز عمراى متواضع .

(١) ابن سعيد المغربي . كتاب بسط الأرض في الطول والعرض . تحقيق غوان غريبط غريس ، تطوان . معهد مولاي الحسن ١٩٥٨ . ص ٤٨٧ .

(٢) أبو حنيفة البكري . الموطأ : ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتابه المسالك والممالك . بغداد مكتبة المخطوطات . ص ١٥٦ - ١٥٩ .

كما كان للمراكز العمرانية دور هام في طريق التجارة والحج حتى فترة قريبة ، وأهم هذه المحطات ودان ونشيت وولاته ، كما كان لشبطين وأطار دورهما التاريخي أيضاً ، ولعل أطار هي المركز العمراني التي أستمريت في أداء دورها الهام ، وذلك لظروفها الجغرافية ووظائفها التي سبق ذكرها .

أما المدن الأخرى والتي كانت محطات للقوافل التي سبق ذكرها . . ففقدت أهميتها بعد مد الطريق البرية ، كما تدخلت عدة عوامل اقتصادية طارئة عجبت بفقد نفوذها كأثر من آثار القضاء على القوافل ومنها مشكلة ارتفاع أثمان الوقود التي كانت في وقت ما عقبة في سبيل انتشار النقل بالشاحنات ، قد تلاشت الآن بعد اكتشاف البترول في مناطق متفرقة من الصحراء ، وبالتالي أنخفضت أسعار الوقود فدخلت السيارة عصرها كوسيلة نقل في الصحراء ، وكذلك دخل المضاربون الأثرياء من التجار من خارج الصحراء في ميدان المنافسة في التجارة الصحوية ، وأصبح تعاملهم مباشرة مع منتجي السلع في البلاد المصدرة دون حاجة إلى وساطة البليو وتجار الواحات ، وبالإضافة إلى تغير البناء الإجتماعي بعد تحرير الدقيق الذين كانوا عمال منخرة وزراعة ووزراع ، فلم يكن يخطر ببال هؤلاء السادة اكتراء من كانوا صبيدا لهم كعمال بالأجر بعد تحررهم (١) .

وكان من أسباب تدهور هذه المراكز أيضاً ، انتقال الثقل السياسي والاقتصادي في موريتانيا نحو الجنوب في فترة الاستعمار الفرنسي ، ثم نحو الجنوب والغرب في فترة ما بعد الاستقلال ، يضاف إلى هذا تغير الهيكل الاقتصادي وأعباءه على مصادر الإنتاج في مناطق الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات والتعدين ، وهي مناطق تبعد عن مراكز القوافل القديمة وفي حركة نقلها من مصادرها لا تحتاج إلى المرور بهذه المراكز .

(ج). العوامل الاقتصادية :

يمكن تقسيم العوامل الاقتصادية التي أثرت في نشأة ونمو المراكز الحضرية الى مجموعة من الأقسام الفرعية ، فهناك المعادن والنقل والمواصلات والشحن والتفريغ واستصلاح الأراضي .

(١) Capot, Roy, H., The present Statutes of Nomadism in the Sahara, in The problems of the Arid Zone, Proceedings of the Paris Symposium, Vol. 18, UNESCO, 1962, p. 302.

ومدن التعدين فهي أزويرات واغدير وكجوجت ، ولقد كان التعدين هو السبب الاساسى فى نشأة وتطور ونهضة هذه المدن ومع تطور الانتاج ينتظر توسع عمرانى لهذه المراكز ، أما النقل والمواصلات فكان لها دور كبير فى نشأة وتطور بعض المدن وفى تدهور بعضها الآخر ، فقد عمل خط السكة الحديد الذى ينقل المعادن من مناطق الانتاج إلى مناطق التعدين على نشأة ضاحيتين سكنيتين أحدهما فى أزويرات والاخرى فى انواذيبو كما عمل على تطور بعض المراكز على طولها للقيام باله يانه مثل تواجيل وتشوم وابو الأنوار بالإضافة إلى هذا فقد كان تعدين الحديد فى والتوسع صيد الاسماك من اهم عوامل التوسع الشحن والتفريغ بالنسبة للاقتصاد إلى موقعها على خطوط الطيران العالمية ، وتزايد أهميتها فى الازدهار فى انواذيبو بالإضافة القومى بتزايد تعدين الحديد وانتاج وتسويق الاسماك بالإضافة إلى استقبال المعدات من الخارج الأمر الذى سيعمل على توسيع ميناها لاستقبال السفن الكبيرة (١) .

وقد أدى وجود شبكات من الطرق إلى ربط المدن الموريتانية ونموها وتوسعها على محاور هذه الطرق ، كما سهلت وصول الخدمات والامدادات المختلفة على محاور هذه الطرق ، كما سهلت وصول الخدمات والامدادات المختلفة ، واهم محاور هذه الطرق ، المحور الذى يمتد من الشمال للجنوبية وأول المراكز العمرانية التى تقع عليه شمالا بمرام فرين وجنوبا وروصو ، أما المحور الآخر فيمتد من الغرب إلى الشرق ، وتقع عليه مجموعة من مدن إقليم الساحل ومدن وسحووس ونهر السنغال ،

أما أهمية استصلاح الاراضى فى نمو المراكز العمرانية ، فيرجع إلى نمو مجموعة من القرى تقوم بامداد المدن باحتياجاتها والقرى الجديدة التى أقيمت للبلد لتوطينهم وتضمن مشروعات زراعية ويضاف إلى هذا ما ينتظر من ازدهار للمراكز العمرانية بعد اكتمال مشروع فورمول .

وظائف المدن الموريتانية

تعددت وظائف المدن الموريتانية وتغيرت فى الفترات التاريخية المختلفة ، وابتداء من القرن التاسع عشر ، فلقد كانت الحاجة إلى وظيفة بعينها سببا فى نشأة العديد من المدن الموريتانية وتطورها ، وبصفة عامة كانت الوظائف الادارية والتجارية والصناعية وراء نشأة هذه المدن وسيوضح من الدراسة التالية لوظائف المدن الموريتانية هذه الحقيقة .

A) Church, H., The Islamic Republic of Mauritania, Focus, Vol. XIII, No. (١)

3, November 1963, p. 4.

B) Church, H., Problems and Development of the Zone in West Africa. Geographical Journal, 1963, pp. 181-191.

١ - الوظيفة التجارية :

لقد كانت الوظيفة التجارية من أهم وأقدم الوظائف التي مارسها المدن في كل زمان ومكان ، وفي ظل أي نظام اقتصادي ، فأزدياد التجارة مع تقدم الحضارة الآن وارتفاع مستويات الانتاج ، والمعيشة يعني القدرة والحاجة إلى مزيد من السلع الخارجية ، وقد تراكب هذا مع تقدم المواصلات والذي مكن من تحقيق التبادل ، وكل هذا زاد في تطور المدينة التجارية (١) .

وقد نشأت في موريتانيا عبر العصور العديد من النقاط التجارية الهامة على طريق القوافل والبلح في غرب إفريقيا على تخوم الصحراء ، كما قامت العديد من المراكز التجارية الهامة الأخرى في إقليم السهل لتبادل التجارة بين العناصر البيضاء والعناصر الزنجية وبالإضافة إلى قيام بعض الواحات بالنشاط التجاري لجماعات الرحل الذين كانوا يفتنون إليها أثناء ترحالهم ، وأهم محطات طريق القوافل في غرب إفريقيا ، ودان وتشيت واوداغوست وولايته ، والدعير كاذ ، يتصل به بعد ذلك بتمبوكتو حيث طريق الحج التقليدي وأهم السلع التي كانت تتبادل في هذه المناطق هي القمح والملح والبقول والماشية والحبوب والتبادل هنا كان يتم بين جماعات تباين اقتصاديا واجتماعيا كما كانت أطوار من أهم المراكز التجارية بين البلو المستقرين ولا تزال أطوار مدينة تجارية ضخمة لمساحة واسعة من موريتانيا .

ويمكن أن نضيف إلى مدن المجموعة السابقة مدن المراكز التجارية الخارجية والداخلية ، مدن الأنواق المحلية ، حيث يتم تسويق الانتاج دوريا بين القطاعات الاقتصادية المتباينة من زرع وزراعة واستخراج الملح والصيد ، وتقوم بهذه الوظيفة معظم المدن الكوريتانية خاصة كيندي وسليبي ورصو والعيون وعيون العروس والنعمة وتيجفجة ، بينما تقوم عواصم المقاطعات بعمليات تجارية محدودة ، وقد تخصصت بعض المدن في تسويق سلع معينة فمثلا كيفاها سوق هامة لتجارة الماشية ، وأطوارها سوق هام للبلح .

وتقوم مدينتا انواكشوط وانبواذيبو بدور هام في الوظيفة التجارية ، إذ نتيجة لموقعها الساحلي يقومان بهمة الوصل بين موريتانيا والعالم الخارجي ، وتقوم انواكشوط بالدور الرئيسي في الاستيراد ، بينما تقوم انواذيبو بالتصدير ، فمن طريق ميناء انواكشوط تأتي

(١) انظر بستان ، المرجع السابق ص ٢٠٢ .

معظم واردات موريتانيا من الخارج وأهمها المواد الغذائية ومواد البناء والوقود والمعدات والمنتجات الصناعية ثم تتجمع في مستودعات بالمدينة ، ويتم توزيعها بعد ذلك عن طريق شبكة الطرق إلى تصل انواكشوط بمعظم أجزاء موريتانيا .

أما انواذيبو فتقوم بتصدير للمعادن والأسماك والصمغ .خارج وقد أدى موقعها المتطرف نسبيا نحو الشمال بعيدا عن منطقة الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا ، وكذلك عدم ارتباطها بمواصلات سهلة منع بقية أجزاء موريتانيا أدى إلى عدم قيامها بنور أساسي في استيراد السلع التي يقوم باستيرادها ميناء ميناء انواكشوط ، ولكن استيرادها اقتصر على المعدات اللازمة لعمليات تدلين الحديد في افديرك وازويرات ، واحتياجات الغاملين في المجال التعدين فقط .

وإذا كانت أنواكشوط وانواذيبو تقومان بعملية التجارة الخارجية فيما وراء البحار ، فإن كيهيدي وروصو محطتان تجاريتان هيريتان تمارسان جانباً من التجارة الخارجية نتيجة لموقعهما أيضا ، وان كان دورهما محدودا ويتمثل في التجارة بين السنغال وموريتانيا عبر نهر السنغال ، ونظرا لوقوعهما في مناطق الكثافة السكانية المرتفعة نسبيا فإن هذه التجارة ناجحة وضرورية .

والوظيفة التجارية هنا أحد الوظائف الهامة التي تمارسها عواصم الولايات للإقاليم الإدارية المختلفة ولاتقل في أهميتها عن الوظيفة الإدارية .

ويضاف إلى أهمية انواكشوط وانواذيبو في التجارة الخارجية والتجارة الداخلية لانواكشوط ، فانها يقومان مما مجموعة من الخدمات التجارية ، إذ يوجد به البنوك الرئيسية وفروعها ، وشركات التجارة والنقل البري والبحري وفروع الشركات التجارية المالية ، والتأمين ، ويرجع هذا إلى أهميتهما الاقتصادية في موريتانيا .

٢- الوظيفة السياسية والإدارية :

من المعروف أن الوظيفة السياسية في الدولة تقوم بها العاصمة إلى انواكشوط في حالة موريتانيا ، وهي من أحلحت عواصم العالم ، وقد خلقت خلفا بعد الاستقلال ومارست وظيفتها في نوفمبر ١٩٦٠ ، وقبل ذلك كانت موريتانيا ، وكل غرب افريقيا الفرنسي تدلر من

من سانت لوى بالاستغال أى خارج حدودها السياسية ، ولذلك كانت هناك بعض المدن الموريتانية التى تقوم بأدوار سياسية وقومية هامة فى أقاليمها مثل أطار و بوتليميت و شنتيقت .

ولعل موقع أنواكشوط فى المكان الحلقى يتفق مع حقائق الجغرافيا والتاريخ والسياسة فهذا الموقع يتوسط موريتانيا عمرايا وسكانيا ، حيث يقع بين مناطق الكثافة السكانية جنوبا ومناطق التخلخل السكاني شمالا كما أنه يتوسط الساحل الموريتانى تقريبا ، واختيار العاصمة على الساحل (١) يحدد توجيه موريتانيا نحو العالم ، بالإضافة إلى اتجاهها الداخلى وقبل إنشاء أنواكشوط لم يكن لموريتانيا موانئ على ساحل المحيط سوى أنواذيبو ، ولم تكن سوى ميناء متواضعة (شكل ١٦ - ٦) .

ويضاف إلى خصائص موقع أنواكشوط أنها تتوسط مناطق العناصر البيضاء وغير بعيدة عن مناطق سكنى العناصر الزنجية والمرتججة ، كما أنها تقع عند التقاء أنماط الحياة الموريتانية ، فالبلو والرحل ومناطق التعدين فى الشمال والزراع المستقرين فى الجنوب يضاف إلى هذا ارتباطها بأجزاء موريتانيا بسلسلة من الطرق ذات الدرجات المختلفة .

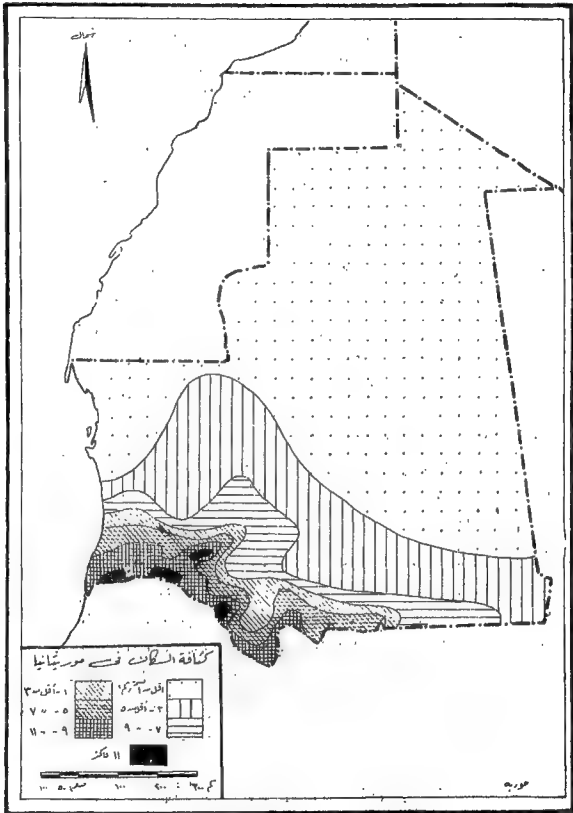
أما الوظيفة الإدارية فكانت سببا فى نشأة الكثير من المدن خلال الفترة الاستعمارية وفترة الحكم الوطنى ، فقد أدى زيادة عدد الولايات من ثمانية إلى أثنى عشرة ولاية إلى زيادة العواصم الإدارية للولايات ، وكذلك ازدادت ، عدد حواصم المقاطعات وأن كانت فى معظمها لا تدخل ضمن الحضر ، فليباني أم يحث مدينة بعد إنشاء الولاية العاشرة ، وأن كانت الكثير من حواصم الولايات لها ما يبرر اختيارها ، ففى التعديل الإدارى الأخير ضارت أفديرك عاصمة الولاية الحادية عشرة ، واكجوجت عاصمة للولاية الثانية عشرة ، وتلعب هاتان المدينتان دورا هاما فى الاقتصاد الموريتانى .

أما الوظيفة الإدارية فتقوم بها عدد من حواصم المقاطعات والى أعتبرت كبرى فى التعداد الأخير .

٣ - الوظيفة الصناعية :

تفتقر موريتانيا شأنها فى ذلك شأن معظم الدول العربية إلى وجود المدينة الصناعية ، ولكنها تمتلك - كبرى الدول العربية - المدن التعدينية .

(١) تمتد أنواكشوط من ساحل المحيط الأطلسى بنحو ٧ كيلومترات .



شكل ١٦ - ٦ : كثافة السكان في موريتانيا

وعلى الرغم من عدم وجود المدينة الصناعية ، توجد بعض الصناعات في أنواكشوط وأنواذيبو وكيجيلي ، وهي من معظمها صناعات غذائية ، ففي أنواكشوط توجد صناعة الكبريت والمياه الغازية ، والملابس الجاهزة ، كما تقوم في أنواذيبو صناعات تنجيف الاسماك وحفظها ، وهناك مشروع لبناء مصفاة لتكرير البترول ومن المقرر أن تكون جاهزة للعمل في منتصف عام ١٩٧٧ ، أما كيجيلي فيوجد بجانب الميناء المصبوح الآلى أجهزة التبريد وحفظ ، وهذه الصناعة لا تشكل نسبة محسومة في الدخل أو في استيعاب العمالة أو في التصدير ولذلك كانت أهميتها وأثرها محدوداً ، والصناعات السابق ذكرها تقوم في وحدات صغيرة ولا تشغل إلا حيزاً ضئيلاً للغاية من استخدام الأرض في المدن الثلاثة المذكورة ، كما تستوعب عدداً محدوداً جداً من العمال ، وبصفة عامة فإن هذه الصناعة لا تشغل في إطار وظيفة أو مبرر وجود أي مدينة موريتانية .

أما المدن التعدينية فيقال بحق أن التعدين خلق مدينتي أزويرات وأكجوجيت ، فالأولى قامت على استغلال الحديد في كديه الجبل ، ومناجمه الثلاثة في تازاديت ورويصات وأفديرك على طول السفح الشمالي للكديبه ، بينما قامت الثانية على استغلال النحاس في أكجوجيت .

وقد كانت أفديرك وأزويرات تمثلان مدينة واحدة في مسح ١٩٦٢/٦١ ، بعدد سكان يزيد قليلاً على ٤٠٠٠ نسمة ، في حين بلغ عدد سكان أزويرات وحدها في مسح ١٩٧٥ حوالي ٢١ ألف نسمة ، وجاءت في المرتبة الثالثة بين المدن الموريتانية ، ويعمل بها أكثر من ٥٪ من جملة العاملين في القطاع الإقتصادي الحديث في موريتانيا (١) .

ولإذا كان العامل السياسي هو أساس نشأة أنواكشوط العاصمة ، فإن نشأة أزويرات ترجع إلى عامل اقتصادي « تعديني » كما أن مشاكلها ووظائفها تختلف إلى حد كبير عن العاصمة ، فقد تطلب بداية استغلال خام الحديد في كديه الجبل الحاجة إلى سكان مستقرين يقومون بهذا العمل ، وكان أن تم تسكينهم في المكان المسمى « أزويرات » وكانت خطة شركة المعادن والحديد الموريتانية المستغلة للمناجم من البداية متمثلة في اختيار مكان مؤقت لسكني العاملين فيها والوفاء بخدماتهم ، وقد أصبح المكان الصغير فيما بعد مزوداً بجميع المعدات والأدوات اللازمة للوفاء باحتياجات العاملين ، ومع أن المدينة جديدة وحديثة

République Islamique de Mauritanie, «Habitat» Rapport national Conférence des Nations-Unies de l'Etablissement humain, de 31 Mai au 11 Juin 1976, Vancouver, Chapter III, p. 12.

فأنها لم تسلم من المشاكل التي تواجهها معظم المدن الموريتانية في امتدادها الحديث ، ومنها التزود بالمياه الصالحة للاستخدامات المنزلية والشخصية ، والمبائن ، والمواصلات بينها وبين بقية أجزاء موريتانيا ، وكذلك الأملاد بالمواد الغذائية خاصة وأن المنطقة التي أنشئت فيها المدينة قاحلة وطاردة ، وقد أدى إلى تفاقم المشاكل التزايد المستمر في عدد سكانها على الحد الذي كان مقررا أن تصله في فترة زمنية محددة ، وقد تمكنت الشركة من حل بعض هذه المشاكل .

ولما كانت أزويرات مكانا نغديني بالمفهوم الحديث ، وكان نمو سكانها بمعدلات سريعة لهذه الحقيقة ، ولذلك صان من الحل أنها مركز حضري لم ينشأ بطريقة غفوية .

ولقد أنهت بعض الدراسات الفعلية التي جرت في مجال المسح الإقتصادي أن ماتملكه من برامج التجهيزات والسكن المتكامل للحضرية يؤهلها لأن تكون مستوطنة بشريا حضريا ذا وظائف متعددة مستقبلا (١) ، ولكن لنا أن نقول أن بعد أزويرات عن مراكز العمران الأخرى ومناطق الاستقرار السكاني ، وصعوبة المواصلات بينها وبين بقية أجزاء موريتانيا والظروف الجغرافية الصعبة في بيئتها سيجعل من العسير تحقيق ذلك لغير سكانها كما يصعب أيضا اعتبارها قطاعا من أقطاب التنمية المستقبلية في أقاليمها الإداري لذات الأسباب ، وكل ما يمكن أن نتوصل به هذه المدينة بغير الطائرات هي أفديرك وانواديو عبر خط السكة الحديد والمسافة ٦٥٠ كم . ويضاف إلى ما سبق أن عمليات التنمية في أزويرات محدودة وموقوتة باستخراج الحديد ، وسير ترفع عدد سكانها في المستقبل القريب ، نتيجة لازدياد الحاجة إلى الأيدي العاملة لاستخراج الحديد من الباطني بعد نفاذ الخام السطحي عام ١٩٨٢ ، وبعد نفاذ الخام الباطني ، فلن أمام المسؤولين إلا أن يجلبوا مبرا لقيام هذه المدينة كأن تتحول لمركزا إداري رئيسي ، أو قيام صناعات تتفق مع امكانياتها ، والأفادة من خط السكة الحديد الذي يمكن أن يمدّها باحتياجاتها ، وإلا كان مصيرها كصغير غيرها من المدن التي تفقد مواردها المعدنية التي كان سببا في وجودها .

أما كمجوعيت مدينة النحاس ، فقد بدأ الاهتمام بها كمدينة تعدينية بعد نشأة أزويرات ومع أن كلاهما مدينة تعدينية فتبقى لإكموجيت فرصة أكبر في الاستمرار والبقاء بعد نفاذ

Rapport National présenté par la délégation de Mauritanie dans Séminaire International, L'aménagement du territoire et l'urbanisation dans le développement global, Berlin (5 au 30 Octobre 1970), p. 5. (١)

النحاس منها ، وذلك لوقوعها في منطقة متوسطة من موريتانيا ولا ارتباطها بانواكشوط
 بطريق مرصوف ، وصالح للاستخدام على مدار السنة الامر الذي يسهل لها الاتصال ببقية
 اجزاء الدولة والحصول احتياجاتها الغذائية ومقومات الحياة الاخرى ، أما المدينة نفسها
 ففيها المساكن الحديثة والعشش والمنزل الخشبية لبعض العاملين بالخدمات ولعمال المناجم .
 وينتظر أن ينمو سكانها بمعدلات مرتفعة ، كما كان في الفترة ٦١ - ٦٢ / ١٩٧٥ وذلك
 لان تفاع معدلات الانتاج المعدنى مستقبلا ، وقد أصبحت اكجوجيت تحتل المركز التاسع
 بين المدن الموريتانية بعد أن كانت في المركز السادس عشر في مسح ٦١ - ١٩٦٢ .

ويمكن أن تخطط أكجوجيت على أساس زيادة معدلات النمو السنوية مستقبلا ، كما
 يمكن اعتبارها قطبا من أقطاب التنمية أيضا في هذه المنطقة ، وتحديد الخدمات التي يمكن
 أن تقوم بها في ضوء الوضع النهائي لتوطين البلو إذ أنها قريبة من مناطق انتجاع البلو وراء
 المرعى ، كما تقع على طريق رئيس لانتقال السكان بالاضافة إلى تمتعها حاليا بالعديد من
 التجهيزات الادارية والصناعية الهامة .

٤ - الوظيفة الثقافية :

لا تتركز المدن الموريتانية التخصص في الوظيفة الثقافية مفهومها الحديث وبالتالي لم تكن
 هذه الوظيفة هي الاساس في نشأة أى مدينة موريتانية ، ولكن هناك الوظيفة الثقافية ، وفي
 انواكشوط فقط ، وتأتى كأحد مكملات وظيفة العاصمة ، واستكمالا لخدمات الدولة
 وسيادة الدولة الثقافية ، وهذه الظاهرة هي وجود المعهد العلمى ، ووجود المكتبة الوطنية
 المفتوحة للمواطنين بأقسامها المختلفة ، وكذلك وجود المتحف الوطنى ووجود بعض المدارس
 الثانوية قليلة العدد ، مع مدارس المرحلتين المتوسطة والابتدائية ، ويقتصر التعليم العالى على
 وجود معهد لأعداد المعلمين .

وقد ساهمت بعض الدول في وجود نشاط ثقافى بالعاصمة ، عن طريق انشاء مراكز
 ثقافية تضم مكتبة وقاعات للاطلاع ، وقاعة للمحاضرات والنوأت والعروض السينمائية
 والمسرحية ، وتبنى هذه المراكز بحاجة ذوى الثقافتين الرئيسيتين وهما الثقافة العربية والثقافة
 الفرنسية ، ويخدم الثقافة العربية المراكز الثقافية لكل من جمهوريت مصر العربية وليبيا والسعودية
 - حسب ترتيب انشائها - كما يقوم المركز الثقافى الفرنسى بدم رفنى نشر وشبكة الثقافة الفرنسية
 ويقيم الموريتانيون على غلاف المراكز اقبالا واضحا .

أما الثقافة الريفية والسائدة ، فيرتبط بها وجود الكثير من « الكتابات » مفهومها الإسلامي التقليدي ، من حفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة وهذا النمط الثقافي سائد في المدن والقرى ، بل وفي مضارب البلو ، وتعتبر زوايا المرابطين من مراكز هذه الثقافة ، وتوجد هذه الزوايا بصفة خاصة في أدرار وتافانت وترازرة .

٥ - الوظائف الأخرى :

يتبقى بعد الوظائف السابق ذكرها ، الوظائف الدينية والحرية والترفيهية والصحية ، أي الوظيفة الدينية فواضمة في مدينة سابقة وهي شنقيط ، أخذ المثلن البدنية الرئيسية في غرب إفريقيا . أما الوظيفة الحرية ، فلعل اسم « فور » يعطى الانطباع للنشأة الحرة لموقع هذه القلعة ، مثل فور جور وسابقا « أفديرك » وكذلك فور ترانكيه . . « برام فرن » وارتبطت هذه الأسماء بالاستعمار الفرنسي في ثلاثينات هذا القرن ، كما ارتبطت بعض بعض المواقع الحربية أيضا بالاستعمار الفرنسي ، مثل كيفا ، التي نشأت كمعسكر للفرنسيين وانضم اليهم بعض التجار والحرطانيين ، وتقوم الآن بوظيفة إدارية وتجارية. أما الوظيفة الترفيهية ، فتقوم بها طبقا لتقاليد المجتمع مجموعة الواحات في إقليم الساحل الجغرافي ، وبالإضافة إلى البعد المكاني لهذه الوظيفة ، فإن لها بعدا زمنيا أيضا ، حيث تم في شهرى يوليو وأغسطس من كل عام ، وهي فترة نفع البلع ، وتعرف هذه الفترة اسم الحيطنا ، وفي هذه الفترة تنتقل أعداد كبيرة من السكان إلى هذه الواحات حيث مزارع البلع وقبل حلول الحفاف كان البلو يحصون على قضاء هذه الفترة في الواحات أثناء انتجاعهم المرعى نحو الشمال أو الجنوب ، كما يقضى الكثير من ساكني المثلن من الموريتانيين هذه الفترة في الواحات أيضا ، وهذه الفترة هي وقت الفراغ والاحتفالات الشعبية ، والزواج والطلاق وتسوية الأمور المالية السابقة ، والبيع والشراء ورؤية الأصدقاء (١) .

وأهم الواحات « المثلن » التي تقوم بهذه الوظيفة بوتييميت ، واطار وتيجقجة ، كما تقوم بها المحبرية ، ومعظم هذه الواحات تقع أما في تافانت وبالقرب من منطقة الساحل الجغرافية أو أدرار ، والحيطنا خاصة بالمرور والحرطانيين أساسا ، وبعد حلول الحفاف لاتزال الحيطنا فترة هامة في حياة الموريتاني ، يحرص على قضائها .

التحضر والتنمية

لقد كان الحفاف أحد عاملين أسهما خلال هذا القرن في تعمير موريتانيا وإعادة اكتشاف مناطق جديدة صالحة للسكنى ، وكان العامل الآخر هو الاستثمار الفرنسى الذى انشئت خلاله مجموعة كبيرة من المراكز العمرانية الكثير منها له أهمية كبيرة في اقليمه ، فهناك كيفة والاف وبوفى وامبود وكذلك انواديبو ، وافديرك ، وير موفرين . ثم أنشئت أنواكشوط بمبادرة وطنية يعد ذلك .

ويبدو ان امكانيات تعمير موريتانيا لا تزال قائمة وتتوقف على مشروعات توفير المياه من الوديان في جنوب اقليم الساحل في موريتانيا وكذلك تنفيذ بعض المشروعات الأخرى مثل مشروع وادى فرول الزراعى ، الذى يمكنه استيعاب عدد من القرى وكذلك استغلال امكانيات الرى في نهر السنغال .

وتتفاوت أهمية المدن ، والمراكز الحضرية ، من ناحية كونها مراكز وأقطابا للتنمية الحالية ومستقبلا ، ويرجع ذلك إلى طبيعة شبكة المواصلات وكثافتها ودرجتها ونوعيتها ، وكذلك إلى توزيع السكان وكثافتهم والأهمية الاقتصادية للمركز واطليمه بالنسبة للدولة . يضاف إلى ذلك أحيانا الوضع الإدارى ، إذا ارتبط بتجهيزات حضرية كاملة للخدمة الاقليم ، ولا يفوتنا أيضا التنويه بأهمية دور الظروف الطبيعية في اقليم المركز الحضرى .

وتعتبر أنواكشوط العاصمة هى قطب موريتانيا كلها حاليا حيث تتركز بها نسبة كبيرة من مشروعات التنمية الحالية والمستقبلية ، ونتيجة لهذا وظروف أخرى سبق ذكرها لجأ إليها المتضررون من الحفاف ، ولا تعتبر أنواكشوط مقياسا ، فقد برزت أهميتها الحيوية بالنسبة لموريتانيا خلال مناقشة الموضوع .

وتختلف أهمية وامكانية اختيار المراكز الحضرية الأخرى كأقطاب التنمية باختلاف إمكانية هذا المركز ، فالى الجنوب يمكن اعتبار المراكز الحضرية أقطابا للتنمية حيث تقع وسط اقاليم زراعة كثيفة السكان ، بمقياس موريتانيا ، وذات موانئ سهلة نسبيا في مواسم الحفاف ، فكيفيلدى مثلا ... يمكنها القيام بدور هام في اقليمها ، وكذلك روصى وسليمانى وعواصم الولايات الخامسة والثالثة وتتنافس ظروف هذه المراكز الحضرية مع تلك التى تقع في مناطق الواحات أو وسط مناطق رعوية مثل تيجقجة أو اطار فهذه المراكز تقع

وسط كثافات سكانية متوسطة مع وجود دروب مطروقة بوسائل مواصالات خاصة ، وإن كانت امكانياتها الاقتصادية محدودة نسبيا ، ولكن يمكن تنميتها والافادة منها بطريقة أفضل ، مع العمل والتركيز على تنمية الانسان حضاريا ، ويتم هذا تدرجيا مع التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، وكلا النمطين السابقين يظل على قدر كبير من الاهمية بالنسبة لأفليمه أو المناطق المحيطة به ، والتي يمكن تنميتها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق المركز الحضري .

أما المراكز الحضرية التي نشأت وتطورت مع الظروف الاقتصادية الحديثة وهي ازويرات وأفديرك وأنواذيبو وكجوجيت ، فتفاوت أهميتها وامكانيات الاعتماد عليها مستقبلا كأقطاب للتنمية خاصة بعد أن تفقد المعدن ، وتقع مدينتا ازويرات وأفديرك في مناطق مغلخلة الكثافة السكانية أقل من اربعة / كم² ، وفي ظروف طبيعية قاسية ، وقد كان اكتشاف المعدن واستخراجه وراء الاهتمام بها وتعميرها ، ولم يشغ لها موقعها على الطريق الموصل بين افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية ، وذلك لطبيعة هذا الطريق حيث لم يتم رصفه الا ابتداء من اكجوجيت كما يصعب الاتصال البري السهل بين هاتين المدينتين وبين أجزاء موريتانيا وبعد نزوب المعدن ستصبح أهمية هاتين المدينتين في كونها تقعان على هذا الطريق ، ولذلك يصعب اعتبارهما أقطاب تنمية مستقبلا .

أما أنواذيبو ، الميناء الرئيسية لتصدير الحديد في موريتانيا ، فتقع في منطقة مغلخلة الكثافة السكانية ، ولا يربطها ببعض أجزاء الدولة سوى الطائرات ودروب غير مطروقة ، مما يجعل من الصعب الاتصال بها ، ولكن أهميتها تتمثل في الأعمال التجارية والمصرفية وفي خدمات شركات الطيران والتأمين والنقل والصيد البحري ، وبعض الصناعات التي تقوم عليه ولذلك فمن الممكن أن تقوم بهذه الخدمات والوظائف للدولة ككل ، كما تخدم بعض المراكز العمرانية والعاملين في منطقة شبه الجزيرة التي تقع بها .

وتختلف اكجوجيت عن المدن الثلاث السابقة في كونها تقع على طريق رئيسي مرصوف ويوصلها بانواكشوط بالإضافة إلى دروب أخرى تربطها بأجزاء عديدة من وسط موريتانيا ، كما تقع في منطقة معمورة نسبيا بالسكان ، وتستطيع أن تؤدي خدمات لبعض المراكز العمرانية المجاورة ، ولجاعات البلو في حركتهم أو في اقاماتهم الدائمة عند نقاط المياه القريبة ، بالإضافة إلى أن اكجوجيت تقوم بجلب هؤلاء السكان وتجهلهم من الحياة الرعوية إلى الحياة الحضرية لتحقيق دخول ثابت لهم ، كما يمكن أن تقوم بعض الصناعات

في اكجوجيت معتمدة على المعادن المستخرجة أو من مواد خام حيوانية من المناطق المحيطة
وكذلك يمكن استيراد ما يلزم لإقامة هذه الصناعات من الخارج عن طريق انواكشوط وذلك
لسهولة المواصلات معها ، ولذلك كانت اكجوجيت هي المدينة التعدينية الوحيدة التي يمكن أن
تقوم كقطب للتنمية في اقليمها ، كما يمكن أن يكتب لها البقاء مع انواذيبو بعد نفاذ المعادن .

انواكشوط دراسة لتوذج حضري :

إن نشأة انواكشوط ووجودها كمرکز عمراني ارتبط أساسا بدافع سياسي و كنتيجة
لقرار يجعل انواكشوط عاصمة لوريتانيا بدلا من حكمها من سانت لويس في السنغال -
والتي كانت تدار منها افريقيا الغربية الفرنسية ، وتضمن القرار بشل انواكشوط هذه
الوظيفة بعد الاستقلال مباشرة في ٢٨ / ١١ / ١٩٦٠ .

ويقع حي لكسر نواه مدينة انواكشوط - على بعد ٧ كم من المحيط - وقد انشئت
هذه المدينة في موقع مرتفع نسبيا - وامكن تسوية معظمه مع الزمان .

الموقع والموضع :

تقع انواكشوط على طريق افريقيا الغربية والافريقيا الشمالية - وبالقرب من شاطئ
المحيط الاطلسي بين انواذيبو - المينا الأساسية - في الشمالية ، وسانت لويس في الجنوب .
حيث كان لا يوجد بينهما أية موانئ قبل إنشاء انواكشوط كما تقع انواكشوط بين المناطق
التعدينية في الشمال والمناطق الزراعية في الجنوب . وبين مناطق الكثافة السكانية المرتفعة
جنوبا والمخلطة شمالا (راجع شكل ١٦ ، ٦) كما تقع بين مناطق المور شمالا ومناطق
الارتفاع النسبي للعناصر الزنجية والمتزوجة جنوبا ، كما تقع بين مناطق البداوة والترحال شمالا
ومناطق الاستقرار جنوبا يضاف إلى هذا الموقع المتوسط داخليا وشارجيا ، كما أن انواكشوط
تملك شبكة مواصلات جيدة تربطها بمعظم أجزاء موريتانيا .

وقد انشئت المدينة في موضع مرتفع نسبيا حيث حدد لها خط كنتور ٤ متر فوق سطح
البحر ، وتمت تسوية الاراضي التي ترتفع كثيرا عن هذا المعدل وقد حدد الاتجاه نحو
الغرب وجود سبخة تتأثر بمنسوب المد المرتفع ، ولذلك خططت انواكشوط بعيدا عن
البحر بنحو ٧ كم تقارب لهذه السبخة ، كما يتأثر مناخ انواكشوط بالآثرات الصحراوية
شمالا والموسمية والمدارية الممطرة صيفا - جنوبا والمحيط الاطلسي غربا .

مراحل إنشاء انواكشوط

ووفق على خطة بناء المدينة في ١١ يونيو ١٩٥٨ وشملت المرحلة الاولى من المنشآت بناء مصلحة الاعمال الوطنية العامة قبل نهاية عام ١٩٥٨ ، وقد اسست في هذه المرحلة بعض المنشآت الحكومية ، وحتى فبراير ١٩٥٩ ، كانت هذه المنشآت هي المطار وتوصيل المياه ، وشق الطرق الاولى وشبكة الكهرباء ، وكذلك بعض المساكن والادارات العامة . واستمر العمل بنشاط كبير حتى اصبحت انواكشوط في فترة وجيزة عاصمة موريتانيا ، ولم تقتصر على امكانيات الخدمة المحلية فقط بل عملت على اكتساب التكنولوجيا الحديثة .

وقد عملت الشركة على ارساء جميع الخدمات الإدارية في انواكشوط ، وكان العمل مستمرا في معظم المساكن - واستمر خلال أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ . وأهم الأعمال الإنشائية في تلك الفترة هي اكمال توصيل المياه وشبكة الكهرباء للمناطق المختلفة - وتجفيف المنطقة وتطهيرها وغرس الحدائق واستكمال المنشآت الإدارية وبناء حى الوزارات والجمعية الوطنية ، وقصر العدالة والمحكمة العليا . ومكتب رئاسة الجمهورية ، وكذلك أنشئت بعض المؤسسات الاجتماعية كالمباني الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي والصحة العامة والمواصلات السلكية واللاسلكية والأعمال التجارية والبوق . والمركز التجارى بالإضافة إلى بعض المنازل وفندق واحد .

النمو السكاني والعمري لـ انواكشوط :

أخلت انواكشوط في النمو التلنجي ، وكانت التوقعات تشير إلى أنه في ظل ترغيب السكان بسكنى انواكشوط والبقاء لها فمن المنتظر أن يصل عددهم إلى ٢٥ ألف نسمة عام ١٩٨٠ - ولكن انواكشوط استطاعت أن تتخطى كل هذه التوقعات - ويوضح الجدول التالي نمو انواكشوط في السنوات المختلفة :

عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة
(١) ٥٥٠٠٠	١٩٧٢	(١) ٥٨٠٧	١٩٦٢
(٥) ١٠٤٠٠٠	١٩٧٥	(٢) ١٢٥٠٠	١٩٦٤
		(٣) ٢٢٠٠٠	١٩٦٦

مصادر الجدول

- (١) مسح المدن للديمقراطية عام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .
 (٢) U.N. Demographic Yearbook, 1964, Table 7, p. 170.
 (٣) Hance, W., Population, Migration and Urbanization in Africa, London, 1970, p. 231.
 (٤) U.N. Demographic Yearbook, 1974, Table 2, p. 219.
 (٥) مسح السكان المساكن في المدن للديمقراطية عام ١٩٧٥

ولقد ساعدت ظروف الجفاف على تسجيل هذا المعدل المرتفع للنمو ، حيث بدأ البدو والزراعة إلى العاصمة حيث السلطة المركزية ، وكذلك كان لتركز الخدمات ، واحتياجها للأبندي العاملة دور في اجتذاب السكان أيضاً خلال الفترات المختلفة - يضاف إلى ذلك مركز بعض المشروعات واحتياجها للخبرة الفنية الأجنبية .

تضم انواكشوط (١٩٧٧) خمسة أحياء سكنية : منها إثنان انشطة نتيجة للجفاف وهذا الحي الأول ، والحي الخامس ، وهي أكثر الأحياء سكان وازدحاماً وكثافة ، وتوزيع السكان على الأحياء (١٩٧٥) يتم على النحو التالي :

العاصمة والاحياء الثاني والثالث والرابع	٣٣ ألف نسمة
لكسر	١٥ ألف نسمة
الحيان الأول والخامس	٥٦ ألف نسمة

١٠٤ ألف نسمة .

المجموع

ولقد واكب النمو السكاني نمو عمرانيا هائلا تمثل في بناء مناطق انقاذ البدو تطلت في الحين الأول والخامس (شكل ١٦ - ٧) وكذلك بناء مناطق غرب المدينة المخططة أصلا وذلك بعد تخفيف أجزاء من السجعة وبناء بعض المساكن شمال المدينة .

التركيب المورفولوجي لمدينة انواكشوط :

يتسم تركيب انواكشوط المورفولوجي بالبساطة فالعاصمة *Le Capitale* (المدينة) يسود فيها مباني الإدارات العامة كالوزارات والسفارات والمحكمة ثم مجموعة المساكن والمتاجر التي تقوم بخدمة بالاضافة إلى فروع البنوك والشركات المختلفة ، كما أن شوارعها واسعة ومرصوفة ويتعامد بعضها مع البعض الآخر .

وإلى الشمال الشرق من العاصمة « المدينة » توجد الأحياء الثاني والثالث والرابع السكنية ، يوجد في حي لكسر ، ويمثل انواكشوط التقليدية قبل عام ١٩٥٩ ، وتسود فيه المساكن والمخيمات التجارية ، ويوجد به سوق فرعية غير السوق الرئيسية في العاصمة ، وبعد الحفاف قامت الحكومة بإنشاء الحيين الأول والخامس - ويقطن الحى الأول نحو خمسة آلاف عائلة - أما الحى الخامس فيقطعه تسعة آلاف عائلة .

ويقع مطار انواكشوط شمال شرق المدينة - بينما تقع ارضى معرض موريتانيا القومية جنوب المدينة ، وتقع سوق المدينة الرئيسية في الحى الثالث وبالقرب من منطقة السفارات وتضم انواكشوط مجموعة من المساجد اهمها المسجد الكبير على الطريق الذى يربط لكسر بالعاصمة . (شكل ١٦-٧) :

مشاكل مدينة انواكشوط :

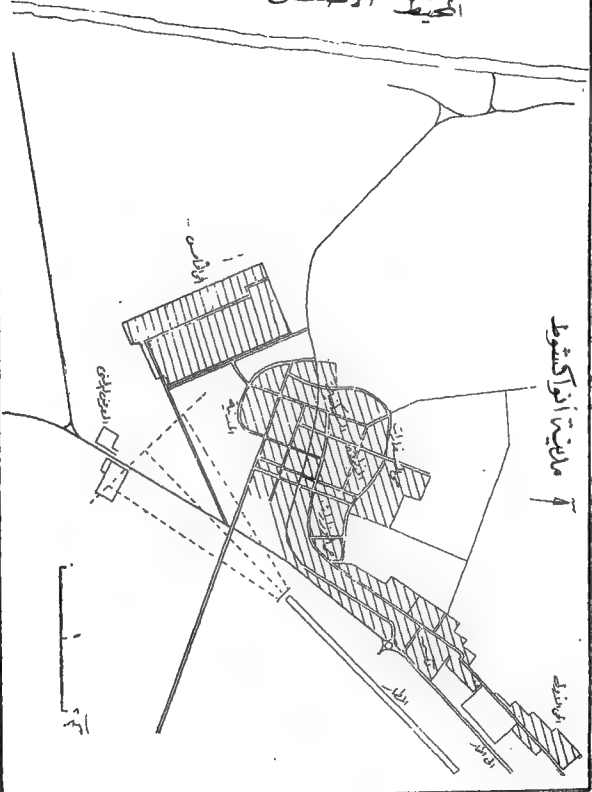
لقد واجهت انواكشوط مجموعة من المشاكل في كل مرحلة من مراحل نموها ، فعند انشائها كانت هناك مشكلة توصيل المياه ، فقد أدى النقص المؤقت في كمية المياه الصالحة للشرب إلى انخفاض معدل زيادة المساكن في العاصمة (شكل ١٦ - ٧) .

ولكن مشكلة ميناء انواكشوط من المشاكل الصعبة التي صادفت المدينة منذ إنشائها وحتى اليوم إذ يتم تفريغ شحنات البضائع من السفن عن طريق زوارق بعيدا عن الشاطئ

البحر الأبيض المتوسط

مدينة أنطاكية

البحر الأبيض المتوسط



وليس على الأرصفة مباشرة ، وتتولى الزوارق بعد ذلك توصيل الشحنات إلى الأرصفة ،
وتقوم الحكومة حالياً ببناء ميناء جديدة تمكن السفن من الرسو على الأرصفة وذلك
لتلّام احتياجات موريتانيا المتزايدة من التصدير والاستيراد ، خاصة إذ عرفنا أن ميناء
انواكشوط يستقبل الغالبية العظمى من احتياجات وواردات موريتانيا .

ومن مشاكل انواكشوط أيضاً - وكذلك موريتانيا - نقص بعض الخدمات راعمال
الصيانة رالتى يتم بعضها فى دكاكار بالسنگال حيث لم يكتمل هيكل الخدمات الحرف
كلها بعد .

يضاف إلى ما سبق المشاكل الناجمة عن لجوء البدو والرعاة إلى العاصمة خلال وعقب
الجفاف ، وقد خلق هذا الوضع مجموعة من المشاكل تتمثل فى قصور المدارس عن استيعاب
جميع الالاميل فى المراحل المختلفة - خاصة الابتدائية منها . وكذلك قصور المستشفيات
وأوجه الخدمات الأخرى ويضاف إلى ذلك وجود احياء الإنتظار شمالى المدينة للسكان الذين
لم يتم توفير منازل لهم ولازالوا يقيمون فى خيام واكشاك خشبية وعشش فى مستوى معيشى
منخفض - وعدم توافر الخدمات المناسبة لهم ، وان كانت هناك أراء تنادى باعادتهم إلى
المناطق التى جاعوا منها ، حيث أصبح معدل الأمطار طبيعياً كما كان قبل الجفاف ،
ولكن يصعب ذلك لأسباب تتعلق بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل على الأقل
فى فناء الكثير من قطعان الماشية خلال فترة الجفاف .

وفى ظل التنمية الشاملة ، وإزالة آثار الجفاف يرجى أن تتخلص انواكشوط من
مشاكلها .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- ابن سعيد المغربي : كتاب بسط الأرض في الطول والعرض . تحقيق خوان خرنيط خرنيس . تطوان معهد مولاى الحسن ، ١٩٥٨ .
- أبو عبيد الله البكري : المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ، بغداد ، مكتبة المثنى ، د . ت .
- الشريف الإدريسي : نزهة المشتاق في اختراق الآفاق .
- تونس : ادارة التهيئة العمرانية . عناصر السياسة المركزية الصناعية في الجمهورية التونسية . تونس ، ١٩٧٦ .
- جمال حمدان : جغرافية المدن . القاهرة ، ١٩٥٩ .
- _____ : شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧١ .
- _____ : المدينة العربية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٤ .
- الجمهورية الاسلامية للوريتانية وزارة التوجيه الوطنى - اقتصاد وطنى متحرر . نواكشوط ، ١٩٧٥ .
- جمهورية مصر العربية : أجهاز المركزى للتعبعة العامة والاحصاء . تقديرات سكانية .
- _____ : الجهاز المركزى للتعبعة العامة والاحصاء . زيادة السكان في جمهورية مصر العربية وتحدياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- _____ : الجهاز المركزى للتعبعة العامة والاحصاء . الكتاب الإحصائى السنوى . القاهرة بسنوات متعددة .
- جيرالد بريس : « مترجم » مجتمع المدنية في الدول النامية بيروت ، ١٩٧٢ .
- _____ : (مترجم) المدنية في الدول النامية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١ .
- حسن الحياط : مدن العراق وليبيا : دراسة جغرافية مقارنة لاجيالها وتباعدها ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية . المجلد التاسع . ص ص ٥ - ٤١ .

- حمدى السيد سالم : الصومال قديما وحديثا • مقديشو ، وزارة الاستعلامات ، ١٩٦٥
صلاح ماري : المدينة السردانية الحديثة • مجلة الدراسات السودانية - جامعة الخرطوم ،
العدد الأول ، ١٩٦٨ •
- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية • القاهرة ، ١٩٧١ •
- عبد العزيز كامل : « توزيع المراكز الحضرية في السودان » • كتاب المؤتمر الجغرافي
العربي الأول • المجلد الأول - القاهرة ، ١٩٦٢ •
- : « وجه السودان » أعمال مؤتمر السودان في افريقيا • جامعة الخرطوم ،
١٩٦٨ •
- عبد الفتاح محمد وهيبه : في جغرافية الممران • بيروت ، دار النهضة العربية ،
١٩٧٣ •
- عبد الله علي حامد العبادي : تخطيط المدن في السودان • الخرطوم ، مطبوعات
أكاديمية العلوم الادارية والمهنية ، ١٩٧٤ •
- عبد الله علي حامد العبادي : نماذج وأنماط المدن الكبرى في السودان • القاهرة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ •
- عزت حجازي : القاهرة • دراسة في ظاهرة التحضر • القاهرة المركز القومي للبحوث
الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ •
- علي الجريتي : السكان والموارد الاقتصادية في مصر • القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢ •
- فايزة محمد سالم : تحضر السكان والهجرة الداخلية في مصر • القاهرة ، وزارة
التخطيط ، ١٩٧٥ •
- : مدن دلتا النيل : دراسة في عملية التحضر في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٦٠ •
رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ •
- فتحى ابو عيانه : سكان الاسكندرية : دراسة ديموغرافية جغرافية • رسالة دكتوراه
مقبلة لقسم الجغرافيا - جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٠ •
- فؤاد ابو حطب : « العلاقة بين اسلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه وقيم تلاميذه »
المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٤ •
- كروثكى • ل • ج : عشرون حقيقة وحقيقة عن السودانين • (الترجمة العربية) ،
الخرطوم ، ١٩٥٦ •
- محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى : جغرافية الحضر • الاسكندرية دار الكتب
الجامعية ، ١٩٧٢ •
- محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم : السكان : ديموغرافيا وجغرافيا •
ط ٣ • القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ •

- محمد حماد : تخطيط المدن وتاريخه . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- محمد صبحي عبد الحكيم : « الهجرة الى مدينة القاهرة » المجلة الجغرافية العربية ، العدد الأول ، ١٩٦٨ .
- : « الهجرة الداخلية في مصر » في مجلة دراسات سكانية . العدد السابع عشر ، فبراير ١٩٧٥ .
- محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة : دراسة في علم الاجتماع القروي . ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ .
- محمد عبد المتعم يونس : الصومال . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ .
- محمد عوض محمد : السودان الشمالى : سكانه وقبائله ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- محمد محمد زهرة : سكان منطقة قناة السويس ، ١٨٩٧ - ١٩٦٦ : دراسة ديموجرافية . رسالة ماجستير قدمت لقسم الجغرافيا - جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- محمد محمود الصياد ومحمد عبد الفتى سعودى : دراسة في الوضع الطبقي والكيان البشري والبناء الاقتصادي . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ .
- محمود عودة : « الهجرة الى مدينة القاهرة : دوافعها وأنماطها وآثارها » المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، يناير ١٩٦٤ .
- محمود فهمي الكردى : العلاقات التبادلية بين الأنماط الريفية والحضرية . تحليل مسيو اقتصادى . القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٥ مذكرة رقم ٤٦١ .
- : التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى : دراسة تحليلية - تطبيقية على بعض مراكز النمو الحضرى في جمهورية مصر العربية . رسالة دكتوراه قدمت لقسم الاجتماع - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- نادر فرجاني .: « تقديرات لمعدلات المواليد والوفيات في حضوزيف مصر لعامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ » مجلة دراسات سكانية ، العدد ٩ ، فبراير ١٩٧٦ .
- نعوم شقير : جغرافية وتاريخ السودان . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٧ .
- هنى مجاهد ونهى فهمى : « التنميط في المجتمعات القروية » بحث مقدم الى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى في مصر ، وحدة بحوث الريف . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

ثانياً : المراجع غير العربية

- Abidun, J.C., « Urban Hierarchy in a Developing Countries », *Economic Geography*, vol. 43, 1967, pp. 347-367.
- Ibrahim, S.E.M., « Over Urbanization and Under-Urbanism : The Case of the Arab World », *El-Shabab Al-Arabi*, 1971.
- — —, « Urbanization in the Arab World ». A paper presented to the 1st Regional Population Conference, Beirut, 18 Feb.—1st March, 1974.
- Ahu-Lughod, J., « Migrant Adjustment to City Life. The Egyptian Case », S.R.C., A.G. Reprint Series, No. 4, July, 1961.
- — —, « Urbanization in Egypt ; Present State and Future Prospects », *Economic Development and Culture Change*, vol. 13, 1965, pp. 318-343.
- Argeron, Ch., R., *Les Algériens Musulmans et la France*, Paris, 1968.
- Antoine, J., « La croissance démographique urbaine. La définition de l'urbaine du rural » (Les villes II, l'urbanisation), plan et perspectives, Paris, Commissariat du Plan, 1972.
- Barhour, K.M., *The Republic of the Sudan ; Regional Geography*, London, University of London, 1961.
- Barthoux, J., *Toponymie du Désert Arabe*, dans l'Union Géographique Internationale. Congrès Interaction et de Géographie. Le Caire, 1925, pp. 13-86.
- Berry, B.J.L., « City Size Distribution and Economic Development », *Economic Development and Cultural Change*, vol. 9, 1961, pp. 573-588.
- Beahers, J.M., *Urban Social Structure*. New York, The Free Press, 1969.
- Bouzidi, A., *Emploi et développement, le cas de l'Algérie*. Alger, 1974.
- Brenez, J., « L'observation démographique des milieux nomades ; L'Enquête de Mauritanie ». *Population*, 26ème année, Juillet-Août, No. 4, 1971.
- Breese, G., *Urbanization in Newly Developing Countries*. N.J., Prentice-Hall Inc., 1966.
- Browning, H.L. and Gibbs, J., « Some Measures of Demographic and

- Social Relationships among Cities. In Gibb, J., *Urban Research Methods*, New Jersey, 1961, pp. 346-459.
- Caldwell, J.E. and Okonijo, E., *The Population of Tropical Africa*. London, Longmans, 1968.
- Camps, G., *Massimassa ou le débuts de l'Histoire*. Alger, 1960.
- Capet, Rey. H., « The Present Status of Nomadism in the Sahara », in *the Problems of the Arid Zones. Proceedings of the Paris Symposium*, vol. 18, UNESCO, 1962.
- Church, H., *The Islamic Republic of Mauritania. Focus*, vol. XIII, No. 3, November, 1961.
- , « Problems and Development of the Zone in West Africa ». *Geographical Journal*, 1963.
- Dickenson, R.C., *City and Region*. London, 1964.
- , *City, Region and Regionalism*. London, 1960.
- Dj. Sari, *La dépossession de paysans*.
- Dj. Sari, *L'insurrection de 1871. Alger*, 1972.
- , *Problèmes démographiques algériens. Revue Maghreb-Machrek*. Paris No. 63, 1974.
- , *Les villes précoloniales*, Alger, 1970.
- Duncan, O.D., Schuman, H. and Duncan, B., *Social Change in the Metropolitan Community*. New York, Russell Sage Foundation, 1973.
- Du Puigondian, O., *Taganet, Mauritanie*, Paris, 1949.
- Fil-Bushra, S., *Urbanisation in the Sudan*. Khartoum, 1968.
- El-Hassan, O., *Urban Growth and Urbanward Migration in the Sudan*. Cairo, Cairo Demographic Centre, 1973.
- Fag El-Nour, M.H., « Problems of Economic Development in the Upper Great Lakes Region, A Regional Planning Approach ». A Thesis for the Degree of Doctor, University of Wisconsin, 1969.
- Farid, I.A., *The Population of Egypt ; Some Aspects of Growth and Distribution*, Cairo, 1948.
- Gibbs, J., *Some Demographic Characteristics of Urbanization*, in : *Urban Research Methods*. Ed. by Gibbs, J., New Jersey, 1961, pp. 401-418.
- Gordon, M., *Sick Cities*. New York. The Macmillan Company, 1963.
- Gsell, S., *Atlas Archéologique d'Algérie*. Alger, 1902-1911.
- , « Considérations géographiques sur la révolte de Firmus ». *Revue de la Société d'Archéologie de Constantine*, 1902.
- , *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*. Paris, 1929.

- Haggett, P., *Locational Analysis in Human Geography*. London, 1968.
- Hamdan, G., *Studies in Egyptian Urbanism*. Cairo, 1959.
- Hance, c., *The Geography of Modern Africa*. 2nd Ed. N.Y., 1972.
- Hance, W., *Population, Migration and Urbanization in Africa*, London, 1970.
- Hauser, Ph., *Handbook for Social Research in Urban Areas*, UNESCO, 1970.
- Higgins, B., *Regional Integration of National Development*. Cairo, Inst. Nat. Plan, 1963, Mem. No. 348.
- Hill, R., *Sudan Transport*. London, Oxford, 1755.
- Isnard, L'agriculture européenne et l'agriculture indigène en Algérie.
- Jefferson, M. « The Law of the Primate City ». *Geographical Review*, vol. 29, April 1939.
- Johnson, J., *Urban Geography, Introductory Analysis*, London, 1961.
- Julien, C.N., *Histoire de l'Afrique du Nord*. Paris, 1961.
- Khogali, M., *The Significance of the Railways to the Economic Development of the Republic of the Sudan*. Unpublished Thesis, University of Wales, 1964.
- Lacoste, Y., Nouschi, A. et Frenant, A., *L'Algérie ; Passé et Présent*. Paris, 1960.
- Lewis, I.M., *Peoples of the Horn of Africa, Somalia, Adan, Soha*. London, 1955.
- Loyd, P.E. and Dicken, P., *Location in Space. A Theoretical Approach to Economic Geography*. New York, 1972.
- Marçais, L'urbanisme musulmane. Ve Congrès de Sociétés Savantes d'Afrique du Nord. Tunis, 1939.
- , *Telmcen, Les villes d'Art*. Paris, 1925.
- , « Le Maghreb au IXème siècle d'après Al-Yagoubi ». *Revue Africaine*, 1940-1941.
- Mauritanie, Bureau Central du Recensement de la Population. Données Estimatives sur la Population Mauritanienne (au 1er Janvier 1975). Nouakchott, 1976.
- , *Résultats de l'enquête sur la population et l'habitat dans les principaux centres urbains dans Mauritanie*. Nouak, 1976.
- Mauritanie, Directions de la statistique (Noukt.).
- Murcier, G., *La toponymie antique de l'Afrique Mineure*. Paris, 1918.
- Nassef, A.F., *Population, redistribution and urbanization in Egypt*. Inst. Nat. Plan. Cairo, 1972. Mem. No. 1002.

- Northam, R.M., Urban Geography. New York, 1975.
- Prenant, A., Questions de structures urbaine dans trois.
République Islamique de Mauritanie. Bulletin Statistique et Economique de la République Islamique de Mauritanie. 1964.
- Rim, L., Le royaume d'Alger sous le dernier day. Alger, 1900.
- Roin, L., Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. Alger, 1891.
- Romili, A., L'expérience des Instituts de Technologie en Algérie. Revue Maghreb-Mashrek. Paris, No. 58, 1973.
- Rozet, Voyage dans la Régence d'Alger. Paris, 1833.
- Salama, P., Les voies romaines. Alger, 1947.
- Santos, M., Aspects de la Géographie et de l'Economie Urbaines des pays sous-développés. Paris, 1969.
- Schnore, C.E., Urban Sense ; Human Ecology and Demography. New York, The Free Press, 1965.
- Samles, S.E., The Geography of Towns. London, 1966.
- Somalia, Central Statistical Department. Industrial Production. Mogadishu, 1970-1971-1972.
- , Directorate of Planning and Co-ordination Programme of Recovery and Rehabilitation for the Drought Striken People. Mogadishu, 1975.
- , Ministry of Information and National Guidance. Somalia Today. Mogadishu, 1975.
- , Ministry of Interior. Immigration Records. Mog., 1971.
- , Ministry of Planning and Co-ordination. Statistical Abstract. Mogad., 1971.
- , Ministry of Planning and Co-ordination. Revised Programme of Assistance Required to Drought Striken Area of Somalia. Mogad., 1975.
- Stafford, Jr. H.A., The Functional Bases of Small Towns. Economic Geography, vol. 39, 1963, pp. 165-175.
- Toyne, P. and Newby, P., Techniques in Human Geography. London, 1971.
- United Nations, « An Introduction to Regional Development Planning », U.N. Correspondence Course in Social Planning. BSA, ISDISSCP, 111/15, N.Y., 1972.
- , Demographic Yearbook. Several Years.
- , Fund for Population Activities. Programme and Projects. N.Y., 1976.

- United Nations Development Programme. Ground-water in Somalia Democratic Republic. New York, 1975, Technical Report 3.
- , Economic Commission for Africa. Handbook for Africa. N.Y., 1971.
- Veron, R., and Hoover, Economic Aspects of Urban Research. J. Hauser, Ph. and Schnore, L., The Study of Urbanization. N.Y., John Wiley and Sons, 1967.
- Viot, Pierre, Principles of Regional Analysis. Dakar, African Institute for Economic Development and Planning, 1969.
- Yacono, « Peut-on évaluer la population d'Algérie en 1830 ». Revue Africaine, Alger, 1964.

فهرس الخرائط والأشكال

رقم الشكل الموضوع الصفحة

الفصل التاسع : التحضر في جمهورية مصر العربية

- ٩ - ١ : العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٤٧ ٩٥
٩ - ٢ : العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٦٠ ٩٧
٩ - ٣ : العلاقة بين أحجام المدن ومراتبها عام ١٩٦٦ ٩٩
٩ - ٤ : التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في مصر في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ١٠٣
٩ - ٥ : التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية في الدلتا والوجه القبلي في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٦ ١٠٨
٩ - ٦ : العلاقة بين حجم السكان وعدد المنشآت في المراكز الحضرية المصرية ١٢٠
٩ - ٧ : العلاقة بين حجم السكان وعدد الوظائف في المراكز الحضرية المصرية ١٢٣
٩ - ٨ : هيراركية المراكز الحضرية في الوجه البحري ١٢٧
٩ - ٩ : هيراركية المراكز الحضرية في الوجه القبلي ١٢٨

الفصل العاشر : التحضر في السودان

- ١٠ - ١ : خريطة أساسية لتوزيع المدن والمديريات في السودان ١٧٧
١٠ - ٢ : توزيع سكان المدن والريف في السودان ١٧٩
١٠ - ٣ : نسبة الحضر والريف في سكان مديريات السودان ١٨١
١٠ - ٤ : استخدام الأرض في السودان وعلاقته بالمدن الكبرى ١٨٣
١٠ - ٥ : توزيع المدن الكبرى ومسائل المواصلات المختلفة ١٨٥
١٠ - ٦ : تصنيف المدن وظيفيا في السودان ١٨٧
١٠ - ٧ : الانماط المختلفة لخريطة المنازل في المدن ٢١٥
١٠ - ٨ : نسبة العائلات المستخدمة لمواد البناء في منازل المدن الكبرى ٢٢٤
١٠ - ٩ : نمو السكان في المدن الكبرى في الفترة بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٧٠ ٢٢٨
١٠ - ١٠ : تصنيف الهجرة الى المدن الكبرى ٢٣٠
١٠ - ١١ : الاهرام السكانية (توزيع السكان حسب فئات السن والنوع) في المدن الكبرى ٢٣٢

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١٠ - ١٢ :	الهجرة إلى مدينة الخرطوم الكبرى	٢٣٦
١٠ - ١٣ :	التقسيم الجديد للمديريات في السودان	٢٤٩
١٠ - ١٤ :	مشروع الاسكان بنضم القرية	٢٧١

الفصل الحادى عشر : التحضر في الصومال

١١ - ١ :	مناطق سيادة الجفاف في الصومال	٢٩٠
١١ - ٢ :	هجرة الرعاة في اقليم مدق	٣٩٨
١١ - ٣ :	الاقسام الادارية في الصومال	٣٠٢
١١ - ٤ :	النطاق الجبلي الرئيسى في الصومال	٣٠٦
١١ - ٥ :	موقع مدينة برعو من الطرق وموارد المياه	٣٠٩
١١ - ٦ :	موقع مدينة بوصاصو من الطرق وموارد المياه	٣١١
١١ - ٧ :	موقع مدينة جاردو من الطرق وموارد المياه	٣١٣
١١ - ٨ :	موقع مدينة دوسا مارب من الطرق وموارد المياه	٣١٥
١١ - ٩ :	مدينة مقديشو	٣٤٠
١١ - ١٠ :	استخدام الأرض في مدينة مقديشو	٣٤٢

الفصل الثانى عشر : التحضر في ليبيا

١٢ - ١ :	استخدام الأرض في سبها	٣٥٦
١٢ - ٢ :	أنواع الزراعة واستخدامات الأرض الأخرى	٣٥٨
١٢ - ٣ :	مكائن ليبيا حسب نوع الاستيطان عام ١٩٥٠	٣٦١
١٢ - ٤ :	كثافة السكان حسب التصريفات ١٩٦٤	٣٧٠
١٢ - ٥ :	حركة السكان في ليبيا	٣٧٥
١٢ - ٦ :	استخدام الأرض في مدينة طرابلس	٣٨٦
١٢ - ٧ :	استخدام الأرض في زوارة	٣٩٨
٢٢ - ٨ :	استخدام الأرض في الخمس	٤٠٠
٢٢ - ٩ :	استخدام الأرض في مصراته	٤٠٢

الفصل الثالث عشر : التحضر في الجمهورية التونسية

١٣ - ١ :	التجمعات الحضرية التي تزيد على ١٠٠٠٠ نسمة في الجمهورية التونسية	٤٢٦
١٣ - ٢ :	مواطن الشغل (فـرـسـ العمل) في الصناعات التحويلية والاستراتيجية سنة ١٩٧٤	٤٤٥

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٤٤٧	السياحة في الجمهورية التونسية : عبيد الأسرة وليلالي المينت حسب المناطق ١٩٧٦	١٣ - ٣
٤٥١	تطور سكان الجمهورية التونسية بين عامي ١٩٣١ - ١٩٧٥ حسب الولايات	١٣ - ١١
٤٥٥	الأحياء السكنية والصناعية في مجموعة تونس الكبرى	١٣ - ٥
٤٥٩	الأحياء السكنية والصناعية لمدينة صفاقس	١٣ - ٦
٤٦٥	تصنيف مواطن الشغل « فرس العمل » في تونس	١٣ - ٧
٤٧٣	التسلسل الحضري « الهيراركية الحضرية » في الجمهورية التونسية في سنة ١٩٧٥	١٣ - ٨
٤٨٥	النظام الحضري المنشود	١٣ - ٩
٤٩٦	السمود في سنة ١٩٧٦ في الجمهورية التونسية	١٣ - ١٠

الفصل الرابع عشر : التحضر في الجزائر

٥٠٧	خريطة تضاريسية لشمال الجزائر	١٤ - ١
٥٠٩	مدن توميديا	١٤ - ٢
٥١٢	المسكن الاسلامي	١٤ - ٣
٥١٧	الحركات التجارية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر	١٤ - ٤
٥٢٠	المدن قبيل الاحتلال الفرنسي	١٤ - ٥
٥٢٤	ممتلكات الأوربيين السنوية في الفترة ١٨٧٥ - ١٩٠٥	١٤ - ٦
٥٢٥	أهم المراكز العمرانية أثناء الاحتلال الفرنسي	١٤ - ٧
٥٢٩	تطور حجم السكان الكلي وسكان المدن في الجزائر (١٩٣٦ - ١٩٦٦)	١٤ - ٨
٥٣١	تطور سكان مدينة وهران (١٩٠١ - ١٩٦٦)	١٤ - ٩
٥٣٣	معدل زيادة سكان المدن بالنسبة لسكان الريف ٥٤ - ١٩٦٦	١٤ - ١٠
٥٣٦	توزيع الصناعات	١٤ - ١١
٥٣٨	الطاقة في الجزائر	١٤ - ١٢
٥٣٩	الصناعات الميكانيكية في الجزائر	١٤ - ١٣
٥٤١	تطور التعليم الابتدائي	١٤ - ١٤
٥٤٣	توزيع التعليم الابتدائي حسب الولايات ٧٤ - ١٩٧٥	١٥ - ١٥
٥٤٥	تطور الطلبة في الجزائر (التعليم العالي)	١٤ - ١٦
٥٤٦	التعليم العالي في الجزائر	١٤ - ١٧
٥٤٨	التقسيم الإداري في الجزائر	١٤ - ١٨
٥٥٠	أهم المنشآت السياحية	١٤ - ١٩
٥٥٢	مدينة تلمسان	١٤ - ٢٠
٥٥٤	توسيع أرزيو	١٤ - ٢١

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١٤ - ٢٢ :	توزيع اوجه النشاط الاقتصادي غير الزراعية	٥٥٨ . . .
١٤ - ٢٣ :	اعداد العمال في قطاعات الصناعة	٥٦٢ . . .
١٤ - ٢٤ :	تطور الاعمال غير الزراعية (٦٩ - ١٩٧٢)	٥٧٠ . . .

الفصل الخامس عشر : التطور في المملكة المغربية

١٥ - ١ :	مستويات التطور في المغرب بين عامي ٢٦ - ١٩٧٦	٥٨٤ . . .
١٥ - ٢ :	مكونات النمو السكاني في الولايات والمحافظة المغربية	٥٩٩ . . .
١٥ - ٣ :	حركة الهجرة بين المدن المغربية الكبرى	٦٠١ . . .
١٥ - ٤ :	معدلات التحرك حسب النوع والسن في الولايات والمحافظة المغربية	٦٠٣ . . .
١٥ - ٥ :	تطور عدد سكان مدينة الدار البيضاء : ١٩٠٠ - ١٩٧١	٦٠٥ . . .
١٥ - ٦ :	تطور عدد سكان مدينتي الرباط وسلا في الفترة : ١٩٠٠ - ١٩٧١	٦٠٧ . . .
١٥ - ٧ :	تطور السكان في مدينة مراكش ٢٦ - ١٩٧١	٦٠٩ . . .
١٥ - ٨ :	تطور عدد سكان مدينة فاس	٦١٠ . . .

الفصل السادس عشر : التطور في موريتانيا

١٦ - ١ :	الأقسام الادارية في موريتانيا ١٩٧٧	٦١٣ . . .
١٦ - ٢ :	تصنيف المراكز العمرانية في وسط موريتانيا	٦٢٦ . . .
١٦ - ٣ :	توزيع السكان حسب أنماط الحياة ١٩٦٥	٦٣١ . . .
١٦ - ٤ :	نسبة التناقض في البدو في موريتانيا بين ١٩٦٥ - ١٩٧٥	٦٣٥ . . .
١٦ - ٥ :	معدل النمو السنوي للمراكز الحضرية الموريتانية (١٩٦٢ - ١٩٧٥)	٦٣٨ . . .
١٦ - ٦ :	كثافة السكان في موريتانيا	٦٤٧ . . .
١٦ - ٧ :	مدينة انوا كسوط	٦٥٨ . . .

محتويات الكتاب

الموضوع

المصداقة

١٦٦ - ١

الفصل التاسع : التحضر في جمهورية مصر العربية

التعريفات والمصادر الأساسية ١ - العوامل التي تؤثر في التحضر في جمهورية مصر العربية ٦ - مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية في مصر ١٨ - التحضر والسكان ٢٠ - الهجرة الحضرية في مصر ٣٠ - التحضر والمشكلة السكانية في مصر ٣٩ - التحضر والموارد ٤٣ - الموارد ودرجة التحضر في مصر ٤٨ - التحليل الكيفي لاستخدامات الموادر بالنمط الحضرى في مصر ٥٨ - التحضر وأسلوب الحياة ٦٦ - الدوافع الرئيسية لتغير أسلوب الحياة ٦٧ - ملامح أسلوب الحياة المتغير في النمط الحضرى ٧٢ - تأثير تغير أسلوب الحياة وبالنسبة للسكان والمكان ٨٠ - الهرم الحضرى ٨٨ - هرمية الحجم ٩٠ - الهرم الوظيفى ١١٠ - البدائل المختلفة لاتجاهات النمو الحضرى ١٣٣ - نموذج تصورى لتحليل عملية النمو الحضرى وتفسيرها ١٤١ - ملاحق ١٤٨ •

٢٨٦ - ١٦٧

الفصل العاشر : التحضر في السودان

مقدمة ١٦٧ التعريف بالمراكز الحضرية في السودان ١٧١ - العوامل المؤثرة على تطور وتوزيع المناطق الحضرية ١٨٢ - التطورات الحديثة في المناطق الحضرية السودانية ١٩٥ - الفسروقات الحضرية بين المديرية والاقاليم ٢٠٢ - التركيب الداخلى للمراكز الحضرية ٢٠٤ طبيعة التخطيط الحضرى ٢١٢ - مشكلات التحضر في السودان ٢٢٥ - دور مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تطوير المراكز الحضرية ٢٤١ - اهداف الحكم المحلى والاقليمى ٢٤٣ - التقسيمات الادارية الحالية ٢٤٦ - الموارد والامكانيات الاقتصادية ٢٥١ - الحطة الاسكانية الجديدة ٢٥٥ - استراتيجيات التحضر واتجاهات النمو الحضرى ٢٥٧ - الملامح العامة لنظام التحضر في السودان ٢٧٣ - للملاحق ٢٧٨ •

٢٨٧ - ٣٥٠

الفصل الثاني عشر : التحضر في الصومال

تصنيف سكان الصومال الى ريف وحضر ٢٨٧ - نمو سكان
الحضر في الصومال ٢٩١ - المستوطنات البشرية في الصومال
٢٩٧ - توزيع المستوطنات البشرية ٣٠١ - الضوابط الطبيعية
التي تؤثر على توزيع المستوطنات البشرية ٣٠٣ - تصنيف مراكز
ال عمران ٣٢٠ - للمستوطنات الريفية الزراعية ٣٢١ - تجمعات
الرعاة ٣٢٧ - المراكز الحضرية ٣٣٠ - وظائف المراكز الحضرية
في الصومال ٣٣٤ - أنماط السكن في مدن الصومال
٣٣٦ - مدينة مقديشو ٣٣٧ - ملاحق ٣٤٦ .

٣٥١ - ٤٢٠

الفصل الثاني عشر : التحضر في ليبيا

الدعائم النظرية لمليه التحضر في ليبيا ٣٥١ - تحديد
المفاهيم وإسمها النظرية ٣٥١ التحضر كاستلوب متميز للحياة
٣٥٤ - درجة التحضر ٣٥٥ - المراحل الأساسية للتحضر
٣٦٦ - تنميط عملية التحضر ٣٨٢ - الأشكال الحضرية
٣٨٥ - مشكلات التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في
ليبيا ٣٩٠ - التحضر والسكان حجم وتركيب وتوزيع
٣٩٠ - التحضر والوارد ٣٩٢ - التخصص الوظيفي في المنط
الحضري ٣٩٦ - التحضر والحين المتاح ٤٠٦ - الهيراركية الحضرية
٤٠٨ التحضر وأسلوب الحياة المعاصر ٤٠٩ - البدائل المختلفة
لاتجاهات النمو الحضري ٤١٣ - التقدير الكمي لمؤثرات التحضر
٤١٦ .

٤٢١ - ٥٠٥

الفصل الثالث عشر : التحضر في الجمهورية التونسية

النسيج الحضري التونسي ٤٢٢ - عوامل التحضر في الجمهورية
التونسية ٤٣١ - التحضر بعد الاستقلال ٣٣٥ - التحضر السريع
منذ ١٩٣٦ تحت تأثير الثورة الديموغرافية والنزوح من الأرياف
٤٤٨ - التمسسل الحضري التونسي « الهيراركية الحضرية »
٤٦٣ - مشكلات التحضر ٤٨٦ - الخاتمة : مستقبل النظام
الحضري التونسي ٥٠٤ .

٥٠٦ - ٥٨٠

الفصل الرابع عشر : التحضر في الجزائر

مقدمة ٥٠٦ - نشأة وتطور التحضر ٥٠٨ - شبكة مراكز التصير
٥٣٦ مضمون النمو ٥٢٧ - استراتيجيات التنمية
٥٣٥ - الاختيارات في ميدان التعليم والتكوين ٥٤٠ - التحولات
الجارية ٥٤٩ - التوقعات ٥٥٦ - النتائج والمشاكل
٥٥٩ - التوزيع الجغرافي للقوى الصاملة (للمقبل)
٥٦٦ - الدور الخاص للعاصمة ٥٧١ - للمشاكل ٥٧٤ والخلاصة
٥٧٩ .

الموضوع

المصفحة

٥٨١ - ٦١٠

الفصل الخامس عشر : التحضر في المملكة المغربية

تمهيد ٥٨١ - تحديد المفاهيم ٥٨٣ - نمط التحضر والنمو الحضري ٨٥٨ - العوامل الأساسية للتحضر ٥٩٠ - التحضر والنمو السكاني ٥٩٤ - وظائف المدن الكبرى ٦٠٤ .

٦١١ - ٦٥٩

الفصل السادس عشر : التحضر في موريتانيا

مقدمة ٦١١ - المصادر الإحصائية ٦١٢ - التعدادات ٦١٢ - التقديرات ٦١٧ - تعداد ١٩٧٦ ، ٦١٨ - الإحصاءات الحيوية ٦١٩ - دراسة تحليلية نقدية للمصادر الإحصائية الموريتانية ٦٢٠ - تصنيف مراكز العمران في موريتانيا ٦٢٣ - العمران الحضري في موريتانيا ٦٢٥ - أحجام المراكز الحضرية ٦٢٨ - معدلات التحضر ٦٣٠ - النمو الحضري ٦٣٧ - المواصل التي تؤثر في المراكز الحضرية في موريتانيا ٦٤٠ - وظائف المدن الموريتانية ٦٤٣ - التحضر والتنمية ٦٥٢ - انواكشوس : دراسة لنموذج حضري ٦٥٤ .

المراجع :

٦٦١

- أولا : المراجع العربية ٦٦١
ثانيا : المراجع غير العربية ٦٦٤
فهرس الخرائط والأشكال ٦٦٩
محتويات الكتاب ٦٧٣

كل الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن آراء المشاركين فيه ، ولا تعبر
بالفردة عن رأى المعهد أو أية جهة أخرى يرتبط بها المشاركون ..

مطبخ الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٤٨٠

ISBN ١٧٧ ٢٠١ ٨٢١ ٤

صدر معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الأول من هذا المرجع
متضمنًا دراسة التحضر في الأقطار العربية الآسيوية . وهذا هو الجزء
الثاني من كتاب « التحضر في الوطن العربي » . وهو يتناول الأقطار
الافريقية من الوطن العربي .

ويمالغ الكتاب - وربما لأول مرة في الوطن العربي - نمو المدن
المتسارع في كل ربوع الوطن العربي ، وما ترتب عليه من مشكلات
وقضايا تواجهها اليوم ونحن نسير على طريق التحول الاقتصادي
والاجتماعي . وهذا الكتاب ثمرة جهود متضافرة من فريق من الخبراء
والاساتذة المتخصصين العرب بإشراف الاستاذ الدكتور محمد صبحي
عبد الحكيم نائب رئيس جامعة القاهرة . والاستاذ المحاضر بالمعهد .

الدكتور أسامة أمين الخولي

المدير العام بالانابة
للجنة العربية للتربية والثقافة والعلوم

في الخارج

في ٢٠٢٣ ع

١٤ دولار امريكي

٥٦٠ قرشا

بخلال مصاريف الشحن

Bibliotheca Alexandrina

0646538

مطابق